

مركز دراسات الوحدة العربية

الديمقراطية المقيّدة

حالة الأردن : ١٩٨٩ - ١٩٩٩

الدكتور علي محافظة

الديمقراطية المقيّدة

حالة الأردن : ١٩٨٩ - ١٩٩٩

GIFTS 2006
The Swedish Institute
Alexandria



مركز دراسات الوحدة العربية

الديمقراطية المقيّدة

حالة الأردن: ١٩٨٩ - ١٩٩٩

الدكتور علي محافظة

الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز دراسات الوحدة العربية
محافظة، علي
الديمقراطية المقيدة: حالة الأردن: ١٩٨٩ - ١٩٩٩/علي محافظة.
٣٨٨ ص.
ببليوغرافية: ص ٣٦١ - ٣٧٣.
يشتمل على فهرس.
١. الديمقراطية - الأردن. ٢. الأردن - السياسة الحكومية.
٣. الأردن - السياسة الخارجية. ٤. الصراع العربي - الإسرائيلي.
أ. العنوان.
320.95695

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ - ١١٣
الحمراء - بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ - لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ - ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» - بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)
e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

الطبعة الأولى
بيروت، حزيران/يونيو ٢٠٠١

المحتويات

مقدمة

أشغل التحول السلمي نحو الديمقراطية الذي شهده الأردن بين سنتي ١٩٨٩ و١٩٩٣ والتراجع الذي أصاب هذا التحول بين سنتي ١٩٩٤ و١٩٩٩ أذهان العديد من الكتاب والمحللين السياسيين والصحفيين العرب، مثلما شد اهتمام الباحثين والدارسين في العلوم السياسية والاجتماعية والتاريخ المعاصر. فقد شهدت السنوات الأربع الأولى انتخابات نيابية نزيهة، ومجلساً نيابياً نشيطاً قام بالدور المنوط به دستورياً من حيث محاسبة السلطة التنفيذية ومراقبتها وسن التشريعات التي مهدت للتحول السلمي نحو الديمقراطية وجعلته حقيقة ملموسة على أرض الواقع. وكان هذا المجلس معبراً، إلى حد بعيد، عن هموم الشعب الأردني وتطلعاته نحو المستقبل. وتم خلال تلك السنوات الأربع إلغاء القوانين الاستثنائية والقوانين المقيدة للحريات العامة مثل قانون الطوارئ والأحكام العرفية والأنظمة المتصلة به وقانون مكافحة الشيوعية، وصدر قانون الأحزاب السياسية، بعد أن حظر النشاط الحزبي في البلاد لخمس وثلاثين سنة. وعادت إلى الشعب الأردني حيويته، وتمتع الناس بحرية التعبير والاجتماع. فنشأت الأحزاب السياسية وتألفت الجمعيات والأندية الثقافية والاجتماعية، واستأنفت النقابات المهنية نشاطها بحرية ودون أي تدخل سافر أو خفي من الأجهزة الحكومية المختصة. وانتعشت الصحافة في مناخ الحرية الجديد، وانطلقت الأقلام تتناول مختلف المسائل والأمور التي تشغل بال الناس وتثير اهتمامهم من دون خوف أو حساب. ولم يتردد نواب الشعب في نبش ملفات المسؤولين القدامى وتقديمهم للقضاء. وقد عزز هذا التحول نحو الديمقراطية من موقف نظام الحكم الذي برز متماسكاً متيناً من حرب الخليج الثانية أثار إعجاب الأمة العربية والعالم كله.

وبينما كانت آمال الأردنيين تتجه نحو تعميق الديمقراطية وبناء دولة القانون والمؤسسات وإحداث التغيير المطلوب في الدولة والمجتمع، جاء توقيع معاهدة السلام الأردنية ـ الإسرائيلية سنة ١٩٩٤ وما رافقها من اتفاقيات تعاون بين الدولتين، لتشهد العملية الديمقراطية تراجعاً مستمراً حتى اليوم. وكان أول العراقيل صدور قانون جديد للمطبوعات والنشر فرض قيوداً إدارية ومالية على الصحف وحد من حرية

الرأي. ومارست الحكومات المتلاحقة منذ عام ١٩٩٤ ضغوطاً على النقابات المهنية، وفرضت قيوداً على مؤسسات المجتمع المدني، وعجزت عن مكافحة البطالة والفقر، وهيمنت السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية، ولم يتحقق تداول السلطة الذي كان يتمناه الأردنيون.

تلقي هذه الدراسة أضواء على عملية التحول السلمي نحو الديمقراطية والظروف والأحداث التي سبقتها ورافقتها على الصعد المحلية والعربية والدولية، والعراقيل والمعوقات التي فرضتها السلطة التنفيذية لعرقلة المسيرة الديمقراطية. وإني مدين بكثير من المعلومات إلى أصحاب الدولة والمعالي والسعادة من المسؤولين الأردنيين، فإليهم أقدم جزيل شكري.

وأود في هذا المقام أن أؤكد أنني مسؤول وحدي عن كل ما ورد في هذه الدراسة من آراء ومعلومات.

وقبل أن أختم هذه المقدمة أود أن أزجي شكري إلى السيد عبد الله دمدوم من مكتبة الجامعة الأردنية الذي لم يبخل علي بالمساعدة. وللجامعة الأردنية، ممثلة بعمادة البحث العلمي، جزيل الشكر لدعمها هذه الدراسة، وللسيدة فاديا الفقير والآنسة لينا داود شكر خاص لقيامهما بطباعة هذه الدراسة على الحاسب الالكتروني.

والله من وراء القصد...

الفصــل الأول

فــك الارتبــاط: تطور العلاقة
بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية
(١٩٧٠ ـ ١٩٨٨)

أولاً: العلاقة الأردنية ـ الفلسطينية

بين الأردن وفلسطين علاقة خاصة مميزة، لحمتها الجغرافيا وسداها التاريخ. فمنذ أن ظهرت القضية الفلسطينية إلى حيز الوجود تفاعل معها الأردنيون، حكومة وشعباً، فأثروا فيها وتأثروا بها. وظلت أحداث فلسطين تثير ردود فعل قوية في الأردن، مثلما كانت أحداث الأردن تجد صداها في فلسطين. ولما انقسمت الحركة الوطنية الفلسطينية في عهد الانتداب البريطاني (١٩٢٠ ـ ١٩٤٨) بين المجلسيين بقيادة آل الحسيني والمعارضة بقيادة آل النشاشيبي، انعكس ذلك على الأردن. فقد اتسمت علاقة الحكومة الأردنية بالمجلسيين الذين يمثلون التيار الرئيسي في الحركة الوطنية الفلسطينية بالخلاف والتوتر، بينما ساد الوئام والتفاهم والتعاون علاقاتها مع المعارضة. وبلغ التفاعل في العلاقة الأردنية الفلسطينية مداه الأوسع بقيام الوحدة بين ضفتي الأردن في نيسان/ ابريل ١٩٥٠. وتحمّلت الحكومة الأردنية منذئذٍ مسؤولية الدفاع عن القضية الفلسطينية بالاشتراك مع الدول العربية الأخرى. وتعرضت إلى متاعب كثيرة في علاقاتها مع بعض الدول العربية الشقيقة، وفي تصديها للاعتداءات الإسرائيلية المتوالية نتيجة لذلك.

وجاءت حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ التي أدت إلى سقوط الضفة الغربية في يد إسرائيل وإلى تطورات سياسية خطيرة أدخلت العلاقة الأردنية ـ الفلسطينية في مسار جديد. فقد بذلت الحكومة الأردنية جهوداً كبيرة لاستعادة الأراضي العربية المحتلة والضفة الغربية منها بخاصة، من خلال العمل على خطين متوازيين هما: الخط السياسي والخط العسكري. فعلى الصعيد السياسي، شعرت الحكومة الأردنية أن تاريخ النزاع العربي ـ الإسرائيلي هو سلسلة من الفرص الضائعة، وأن الزمن ليس في جانب العرب. وكان لها ما يبرر هذا الشعور، بعد أن رأت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة أن تضم الأراضي العربية المحتلة وتدمجها إدارياً واقتصادياً في الكيان الإسرائيلي، وبعد أن بلغ الاستيطان اليهودي في هذه الأراضي مبلغاً خطيراً يهدد بزوال طابعها العربي، ويجعل من المتعذر إزالة هذه المستوطنات في المستقبل. وعلى الصعيد العسكري، سعى

الأردن إلى إعادة بناء قواته المسلحة وتزويدها بأسلحة حديثة متطورة، وبذل جهوداً في التعاون والتنسيق بين جيوش دول المواجهة العربية مع إسرائيل، وإحياء الجبهة الشرقية. وأتاح للمنظمات الفدائية الفلسطينية (فصائل المقاومة الفلسطينية) أن تمارس نشاطها ضد الدولة الصهيونية انطلاقاً من أراضيه، وبالتنسيق معها. وخاض حرب الاستنزاف ضد إسرائيل وإلى جانب مصر الشقيقة. وتعرضت مدنه وقراه للقصف والتدمير أثناء ذلك. وكانت معركة الكرامة في ٢١ آذار/مارس ١٩٦٨ شاهداً على ضراوة هذه الحرب وخطورتها.

ولأسباب كثيرة لا مجال لذكرها هنا، تعثّر التنسيق والتعاون بين الحكومة الأردنية والمنظمات الفدائية الفلسطينية. وتدهورت العلاقة بين الطرفين، وانتهت بمجابهة عسكرية في أيلول/سبتمبر ١٩٧٠، أسفرت عن خروج الفدائيين من الأردن في صيف ١٩٧١، كما أدت إلى قطيعة بين الحكومة الأردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية لسنواتٍ عديدة.

وحاولت الحكومة الأردنية تجاوز أحداث أيلول/سبتمبر بإعادة النظر في العلاقة الأردنية ـ الفلسطينية. واقترحت حلاً يعطي الفلسطينيين هويتهم السياسية ويبقي على صلاتهم بالأردن من خلال مشروع المملكة العربية المتحدة[١]. ولكن منظمة التحرير الفلسطينية رفضت المشروع، وقطعت مصر علاقاتها الدبلوماسية مع الأردن بسببه[٢]. وعاش الأردن في عزلة سياسية عربية لم يخرج منها إلا بمشاركته الرمزية في حرب رمضان (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣). وقد فشل هنري كيسنجر (Henry Kissinger) وزير الخارجية الأمريكي، في جولاته المكوكية بين القاهرة ودمشق وتل أبيب من أجل الفصل بين القوات المتحاربة، في الضغط على إسرائيل لإجراء انسحاب جزئي لقواتها على حدودها مع الأردن. فزاد ذلك من مخاوف الأردن باستبعاده من التسوية العربية ـ الإسرائيلية. واستبعد الأردن فعلاً من إجراء فصل بين قواته والقوات الإسرائيلية على جبهته مع إسرائيل[٣].

---

(١) انظر خطاب الملك حسين في المؤتمر الشعبي الذي عقد بعمان في ١٥/٣/١٩٧٢، في: الحسين بن طلال (ملك الأردن)، **٢٥ عاماً من التاريخ: مجموعة خطب جلالة الملك الحسين بن طلال المعظم، ١٩٥٢ ـ ١٩٧٧**، ٣ ج (لندن: شركة سمير مطاوع للنشر والعلاقات العامة، [١٩٧-؟])، ج ٣، ص ٣٥٧ ـ ٣٦٥.

(٢) Emile F. Sahliyeh, *The PLO after the Lebanon War*, Westview Special Studies on the Middle East (Boulder, CO: Westview Press, 1986), p. 116, and

يزيد يوسف صايغ، **الأردن والفلسطينيون: دراسة في وحدة المصير أو الصراع الحتمي**، سلسلة قضايا راهنة؛ ٣ (لندن: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٨٧)، ص ٦٤ ـ ٦٥.

(٣) Patrick Seale, *Asad of Syria: The Struggle for the Middle East*, with the assistance of Maureen McConville (London: I. B. Tauris, 1988), pp. 252-253.

طالب ياسر عرفات في مؤتمر القمة العربي السادس الذي عقد في الجزائر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٣، والذي حضره بهجت التلهوني، رئيس وزراء الأردن، ممثلاً للملك حسين، أن تكون منظمة التحرير الفلسطينية الممثلة لجميع الفلسطينيين أينما وجدوا. ولكن الرئيس التلهوني أكد للمؤتمر أنه «بعد تحرير الضفة الغربية سوف يجري استفتاء تحت إشراف محايد، وفي هذه الحال سيكون من حق سكانها أن يختاروا البقاء في وحدة مع الأردن أو الاستقلال مع قيام اتحاد مع الأردن أو الاستقلال تماماً عن الأردن». ولم يستجب المؤتمر لطلب ياسر عرفات، ولكنه أكد في بيانه الختامي أن تحقيق السلام العادل في الصراع العربي ـ الإسرائيلي يقوم على أساسين هما: انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة وفي مقدمتها القدس، واستعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية الثابتة[٤].

ولما عقد مؤتمر القمة العربي السابع في الرباط في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤، لم يفاجأ الوفد الأردني بإصرار الوفد المصري على اتخاذ قرار بأن تكون منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني[٥]. وقد اتخذ المؤتمر قراراً بذلك. ولا شك في أن هذا القرار قد أضعف من سلطة الحكومة الأردنية على الضفة الغربية، وجعل دورها ثانوياً في تقرير مستقبل الفلسطينيين، ورفع في الوقت نفسه من مستوى سلطة منظمة التحرير على الفلسطينيين بصورة لم يسبق لها مثيل. وكان على الحكومة الأردنية أن تعترف، منذئذٍ، باستقلال المنظمة الفلسطينية التي أصبحت تتمتع بوضع قانوني دولي، ولكنها ظلت تعتقد بإمكانية العيش المشترك بين الأردنيين والفلسطينيين في الضفتين مع اعترافها بكيان وطني فلسطيني قائم بذاته.

ومع اعتراف الحكومة الأردنية بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، فقد دخلت معها في تنافس شديد على الساحة الفلسطينية ولا سيما في الضفة الغربية. وبلغ هذا التنافس أشده سنة ١٩٧٦ في الانتخابات البلدية التي أسفرت عن فوز أنصار المنظمة وهزيمة أنصار الحكومة الأردنية[٦].

وفي منتصف السبعينيات تحسنت العلاقات الأردنية ـ السورية وتطورت إلى

---

(٤) محمود رياض، مذكرات محمود رياض، ١٩٤٨ ـ ١٩٧٨: **البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط**، ط ٢ (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٥)، ص ٤٧٨ ـ ٤٧٩.

(٥) مديحة المدفعي، **الأردن وحرب السلام**، ترجمة رشيد أبو غيدا (عمان: مكتبة برهومة، ١٩٩٣)، ص ٤٣ ـ ٤٥، و Aaron David Miller, «Jordan and the Arab-Israeli Conflict: The Hashemite Predicament,» *Orbis*, vol. 29, no. 4 (Winter 1986), p. 803.

(٦) Sahliyeh, *The PLO after the Lebanon War*, p. 117, and David McDowall, *Palestine and Israel: The Uprising and Beyond* (London: I. B. Tauris, 1989), p. 73.

تعاون واسع النطاق بين الدولتين. وكان من نتائج هذا التعاون أن ضغطت الحكومة السورية على منظمة التحرير الفلسطينية للمصالحة مع الأردن. وبدأ الحوار بين الطرفين في شباط/فبراير ١٩٧٧. وقام ياسر عرفات بزيارة الأردن بعد ذلك بأسابيع قليلة. ولكن هذه المصالحة لم تحل دون استمرار التنافس بين الطرفين في الضفة الغربية بين عامي ١٩٧٧ و١٩٧٩.

غير أن زيارة السادات المفاجئة لإسرائيل ومحادثات كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل وإبرام اتفاقيات كامب ديفيد، ومعارضة الأردن لها وقطع علاقاته الدبلوماسية مع مصر في أعقاب مؤتمر القمة العربي الذي عقد في بغداد في نهاية عام ١٩٧٨، ساهمت كلها في تعزيز العلاقات بين الأردن ومنظمة التحرير، ولا سيما بعد أن قرر المؤتمر المذكور تخصيص ١٥٠ مليون دولار لدعم صمود الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، وتكليف الحكومة الأردنية والمنظمة مشتركتين بالإشراف على توزيع هذا المبلغ. وتألفت على أثر ذلك لجنة اقتصادية أردنية ـ فلسطينية مشتركة لهذا الغرض. واقتصر التعاون بين الطرفين خلال المدة الواقعة بين سنتي ١٩٧٩ و١٩٨٢ على عمل اللجنة المذكورة[٧].

وحدثت في مطلع الثمانينيات تطورات وأحداث مهمة أدت إلى ضعف المنظمة وأنصارها في الضفة الغربية وفي الخارج. لقد أدى وصول الليكود إلى الحكم في إسرائيل وتعيين آريل شارون وزيراً للدفاع في حكومة مناحيم بيغن إلى فرض سياسة القبضة الحديدية في الأراضي العربية المحتلة، وحل «لجنة التوجيه الوطني» المؤيدة للمنظمة في آذار/مارس ١٩٨٢، وعزل ثمانية من رؤساء البلديات في الضفة الغربية في الأشهر التالية، وإلقاء القبض على العديد من الزعماء السياسيين، وإغلاق الصحف العربية الصادرة في القدس الشرقية. وتلا ذلك الغزو الإسرائيلي للبنان في السنة نفسها، وإخراج المقاومة الفلسطينية من بيروت، والانقسامات التي حدثت في صفوف منظمة التحرير بعد ذلك. كل هذه التطورات والأحداث أدت إلى عودة أنصار الحكومة الأردنية إلى الواجهة السياسية في الضفة الغربية، وانضمام أعداد من النخب السياسية الشابة إليهم. وقد رفع هؤلاء شعاراً لهم: وجوب التفاهم والتعاون بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الأردنية من أجل تخليص الضفة الغربية من الاحتلال الإسرائيلي. وكانت حجتهم في ذلك أن الكفاح المسلح الذي نادت به المنظمة منذ سنة ١٩٦٧ لم يجد نفعاً في تحرير فلسطين. وظهرت آراء بين هؤلاء تدعو

---

(٧) Sahliyeh, Ibid., pp. 118-119, and
صايغ، الأردن والفلسطينيون: دراسة في وحدة المصير أو الصراع الحتمي، ص ٧٥ ـ ٧٦.

إلى التفاوض مع إسرائيل على أساس الاعتراف المتبادل بالحق في الوجود بين الطرفين[٨].

وفي الوقت نفسه ظهرت حقائق جديدة على الساحة العربية جعلت الحكومة الأردنية ومنظمة التحرير تعيدان خلط أوراقهما وتراجعان مواقفهما السابقة. فقد اضمحلت القوة العسكرية العربية وانشغلت بحروب أنهكتها وحولتها إلى شلل تام. وتخاذل العرب عن نجدة من يتعرض منهم لعدوان خارجي. وكانت الحرب العراقية ـ الإيرانية والغزو الإسرائيلي للبنان أوضح مؤشر على ذلك. وضعف الأمل في تحقيق توازن عسكري بين الدول العربية المحيطة بإسرائيل والدولة الصهيونية. فقد انهار مشروع الجبهة الشرقية. واشتد الخوف من أن تبتلع إسرائيل الضفة الغربية وأن تزيل عنها طابعها العربي. وقوي إحساس الأردن بالتهديد الإسرائيلي لأمنه الوطني ووجوده السياسي، إثر التصريحات التي أدلى بها قادة إسرائيل الجدد من تجمع الليكود وإصرارهم على أن الأردن هو فلسطين الشرقية والمؤهل ليكون وطناً بديلاً للفلسطينيين. واشتدت ضغوط القيادات الفلسطينية في الضفتين على الحكومة الأردنية وحثها على العمل السريع لإنقاذ الأراضي المحتلة من الدمج والتهويد. وشعرت الحكومة الأردنية أن الفرصة مؤاتية لتحرك أردني فلسطيني في اتجاه الحل السلمي. وأدركت أنها لا تستطيع الدخول في مفاوضات مع إسرائيل نيابة عن الفلسطينيين أو تقديم أي تنازلات عنهم، فقد تتهم بالتخلي عن الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني. ولذلك لا بد من إشراك منظمة التحرير في المفاوضات لإعطائها صفة الشرعية وتحويل المنظمة إلى شريك أكثر اعتدالاً ومقبول لدى الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل.

ثانياً: تطور موقف منظمة التحرير الفلسطينية باتجاه الحل السلمي

بدأ التحول الحقيقي في اتجاهات منظمة التحرير الفلسطينية وموقفها من الحلول السلمية بعد حرب رمضان (اكتوبر) ١٩٧٣، ومفاوضات فك الارتباط بين قوات إسرائيل من جهة ومصر وسوريا من جهةٍ أخرى. فقد أرسلت قيادة المنظمة أربع رسائل إلى كيسنجر بين تموز/يوليو وتشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣ للبدء بحوار مع الإدارة الأمريكية. وأرسلت الإدارة الأمريكية فيرنون والترز (Vernon Walters) نائب مدير وكالة المخابرات الأمريكية (.C.I.A) لمقابلة أحد مساعدي عرفات في الرباط في

(٨) Emile F. Sahliyeh, «West Bank Politics since 1967,» *Washington Quarterly* (Spring 1987), pp. 140-142.

تشرين الثاني/نوفمبر من العام نفسه. وبناء على إلحاح الرئيس عرفات تم لقاء ثانٍ في آذار/مارس ١٩٧٤، غير أن وزير الخارجية الأمريكي عارض الفكرة. وبذلك فشلت محاولات المنظمة في هذا الصدد(٩). وكان قرار الإدارة الأمريكية بعدم الاعتراف بالمنظمة إلا إذا اعترفت بشرعية وجود إسرائيل وبقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢، تحدياً للمنظمة وعائقاً أمام مشاركتها في أي تسوية سلمية للقضية الفلسطينية وللنزاع العربي ـ الإسرائيلي(١٠). وجاءت قرارات المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في القاهرة في حزيران/يونيو ١٩٧٤ بقبول فكرة قيام الدولة الفلسطينية على أي جزء من التراب الفلسطيني المحرر خطوة مهمة إلى الأمام في اتجاه الحل السلمي(١١). وتعتبر هذه القرارات تخلياً عن فكرة الدولة الديمقراطية العلمانية التي تضم العرب واليهود في فلسطين، والتي ما انفكت حركة «فتح» ومنظمة التحرير الفلسطينية تناديان بها منذ منتصف الستينيات حتى ذلك التاريخ.

وتجلّى هذا التحول في مؤتمر قمة الرباط في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٤ الذي اتخذ قراره الشهير باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني(١٢). وشعرت المنظمة منذئذٍ بأنها تحررت من الوصاية العربية عليها وعلى القضية الفلسطينية، وبأنها أصبحت أكثر حرية في ميدان العمل السياسي والمناورات الدبلوماسية.

وبدأت قيادة المنظمة باتصالات سرية مع حركة السلام الإسرائيلية لم تظهر للعلن إلا أثناء حصار بيروت سنة ١٩٨٢. فقد أيّد ياسر عرفات، رئيس المنظمة، البيان الذي أصدره ثلاثة من الشخصيات السياسية اليهودية هم ناحوم غولدمان (Nahom Goldmann) وفيليب كلوتزنيك (Philip Klutznic) وبيير منديس ـ فرانس (Pierre Mendes-France) الذي تضمن الدعوة إلى إحلال السلام في الشرق الأوسط والاعتراف بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم(١٣). كما أيد عرفات مشروع قرار قدمته مصر وفرنسا إلى مجلس الأمن الدولي يدعو إلى الاعتراف المتبادل بين إسرائيل

---

(٩) Seale, *Asad of Syria: The Struggle for the Middle East*, p. 263.

(١٠) McDowall, *Palestine and Israel: The Uprising and Beyond*, p. 73.

(١١) Xavier Baron, *Les Palestiniens, un peuple* (Paris: Le Sycomore, 1984), p. 619.

انظر أيضاً نص قرارات المجلس الوطني الفلسطيني، في: Sahliyeh, *The PLO after the Lebanon War*, p. 117.

(١٢) Baron, Ibid., p. 521, et

المدفعي، **الأردن وحرب السلام**، ص ٤١.

(١٣) Michael C. Hudson, «The Palestinians after Lebanon,» *Current History*, vol. 84, no. 498 (January 1985), pp. 16-20.

والمنظمة كمدخل إلى التسوية السلمية.

وكتب عرفات إلى بول ماكلوسكي (Paul McCloskey) عضو الكونغرس الأمريكي مؤكداً التزام المنظمة بجميع قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بفلسطين والتي تعني القبول بتقسيم أرض فلسطين وإقامة دولتين عليها: عربية ويهودية.

واغتنم عرفات فرصة حصار بيروت سنة ١٩٨٢ فأعلن دعوته إلى مؤتمر دولي للسلام. وكثّف الاتصالات المباشرة مع العواصم الأجنبية للتعرف على مواقف حكوماتها من فكرة الاعتراف المتبادل بين المنظمة وإسرائيل، تمهيداً لعرضه على المجلس الوطني الفلسطيني. وبدأ حواراً سرياً مع مصر لهذه الغاية. وأعلن بعد خروجه من بيروت أن مبادرة الرئيس الأمريكي رونالد ريغان (Ronald Reagan) في الأول من أيلول/ سبتمبر ١٩٨٢ تتضمن جوانب إيجابية.

والواقع أن الغزو الإسرائيلي للبنان في صيف ١٩٨٢ قد أدى إلى قصم ظهر المقاومة الفلسطينية المسلحة وتفتت قواتها العسكرية التي توزعت على تسع دول عربية بعيدة عن ميادين المجابهة مع إسرائيل. ولم يبق منها على الأراضي اللبنانية سوى قوات صغيرة في الشمال خرجت منه بعد أحداث طرابلس المعروفة في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٣. وبذلك حرمت منظمة التحرير الفلسطينية من قاعدتها المستقلة الوحيدة للعمليات العسكرية ضد إسرائيل.

صحيح أن المنظمة الفلسطينية قد أحرزت مكاسب سياسية كبيرة على الصعيدين العربي والدولي في السبعينيات، ونالت دعماً دبلوماسياً واسعاً من البلدان العربية ودول الكتلة الاشتراكية ودول العالم الثالث ودول أوروبا الغربية، غير أن خروجها من بيروت على أيدي الإسرائيليين وخروجها من طرابلس أضعف كثيراً من مكانتها السياسية، كما أنها لم تعد مظلة ينضوي تحتها مختلف اتجاهات المقاومة الفلسطينية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار. ففي أعقاب انسحابها من بيروت ارتفعت أصوات معارضة في صفوف المقاومة وفي صفوف حركة «فتح» التي تعد بمثابة العمود الفقري لحركة المقاومة الفلسطينية. وأشارت بأصابع الاتهام إلى بعض القادة المحيطين بعرفات، تدينهم بالتقصير والتعاون والخيانة. واتسع الشرخ تدريجياً، مع تدخل أطراف عربية في الخلاف الذي تطور إلى صدام مسلح وانفصال وتأليف قيادات جديدة كـ «التحالف الديمقراطي» و(جبهة الإنقاذ الوطني) لا تدين بالولاء لقيادة «فتح» ولا لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية[١٤].

(١٤) المصدر نفسه، ص ٢٠.

وجاءت مبادرة الرئيس الأمريكي رونالد ريغان في الأول من أيلول/ سبتمبر ١٩٨٢، في أعقاب مرحلة من الجمود الأمريكي الذي أعقب إبرام اتفاقيات كامب ديفيد. غير أن اغتيال الرئيس المصري أنور السادات سنة ١٩٨١، والغزو الإسرائيلي للبنان وما رافقه من شكوك قوية في البلاد العربية عن تورط الإدارة الأمريكية مع إسرائيل في هذا الغزو، وتحدي إسرائيل للرأي العام الدولي، وضغوط دول أوروبا الغربية، خلقت لدى الإدارة الأمريكية شعوراً بضرورة التحرك السياسي. وقد استهدفت مبادرة ريغان إزالة الشكوك العربية في السياسة الأمريكية، وإبعاد تهمة التورط الأمريكي مع إسرائيل في حرب لبنان، وربط إعادة السيادة إلى السلطة الشرعية في لبنان بانسحاب قوات الإسرائيليين والسوريين والفلسطينيين من أراضيه بحل شامل للنزاع العربي ـ الإسرائيلي، وفتح الباب أمام منظمة التحرير الفلسطينية للسير في طريق الحل السلمي[١٥].

وتضمنت مبادرة الرئيس ريغان النقاط والمبادئ التالية:

ـ مبدأ التفاوض المباشر بين الأطراف المتنازعة باعتباره السبيل الوحيد للوصول إلى تسوية للنزاع العربي ـ الإسرائيلي.

ـ الالتزام الأمريكي بحماية الوجود الإسرائيلي والدفاع عنه وتقديم المعونات العسكرية والاقتصادية والدعم السياسي الذي يضمن هذا الوجود واستمراره.

ـ معارضة قيام دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين.

ـ رفض التفاوض مع منظمة التحرير أو إشراكها في مفاوضات السلام إلا إذا أعلنت رسمياً اعترافها بإسرائيل.

ـ تجميد بناء المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة وعدم الاعتراف بشرعيتها.

ـ توكيد التفسير الأمريكي لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ والذي يعني انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة سنة ١٩٦٧ مقابل السلام والأمن لدول المنطقة والاعتراف المتبادل بينها، وإجراء تعديلات طفيفة على الحدود بين إسرائيل والأراضي العربية المحتلة.

ـ توكيد التفسير الأمريكي للحكم الذاتي الفلسطيني الوارد في اتفاقية كامب

---

(١٥) Leonard Binder, «United States Policy in the Middle East,» *Current History*, vol. 84, no. 498 (January 1985), pp. 1-4 and 35-36.

ديفيد المعروفة بـ «إطار للسلام في الشرق الأوسط» (A Framework For Peace in The Middle East) وقد أعطت مبادرة ريغان هذا الحكم الذاتي (Full Autonomy) تفسيراً شاملاً بحيث يطبق على الشعب والأرض معاً خلال فترة انتقالية مدتها خمس سنوات يؤدي بعدها إلى وطن (Homeland) للفلسطينيين القاطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ـ الدعوة إلى البدء بمفاوضات مباشرة بين إسرائيل والأردن وعرب فلسطين حول الحكم الذاتي للضفة الغربية وقطاع غزة استكمالاً لمفاوضات كامب ديفيد، وحث الدول العربية على تأييد هذا الاتجاه(١٦).

استجابت معظم الأقطار العربية للمبادرة الأمريكية بسرعة، بينما رفضتها حكومة مناحيم بيغن. وعقد مؤتمر للقمة العربية في فاس بعد أيام قليلة من إعلان المبادرة للنظر فيها واتخاذ موقف عربي موحد منها. واتفق القادة العرب في فاس على الحد الأدنى لما يمكن أن يحصل عليه العرب في التسوية السلمية المقبلة، آخذين في الحسبان الاختلاف في مواقفهم السياسية تجاه النزاع ـ العربي الإسرائيلي.

واشتملت مقررات قمة فاس التي صدرت في ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ على انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي المحتلة سنة ١٩٦٧ بما في ذلك القدس الشرقية، وإزالة المستوطنات الإسرائيلية التي أنشئت على الأراضي العربية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، وضمان حرية العبادة لجميع الأديان في الأماكن المقدسة، وتأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وممارسته لحقوقه الوطنية بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي والوحيد، والتعويض على الذين يرغبون في العودة منهم، ووضع الضفة الغربية وقطاع غزة تحت وصاية الأمم المتحدة خلال مدة انتقالية لا تتجاوز بضعة أشهر، وقيام دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس. ويضمن مجلس الأمن الدولي السلام بين دول المنطقة بما في ذلك الدولة الفلسطينية المستقلة كما يضمن احترام المبادئ الآنفة الذكر(١٧).

ويلاحظ أن قرارات قمة فاس قد تضمنت معظم النقاط الواردة في خطة الأمير

---

(١٦) لمزيد من المعلومات حول مبادرة ريغان وأصدائها في الأوساط العربية والأمريكية، انظر: Sahliyeh, *The PLO after the Lebanon War*, pp. 78-90; Joseph J. Sisco, «Middle East: Progress or Lost Opportunity?,» *Foreign Affairs*, vol. 61, no. 3 (1982), pp. 611-640; Herman Elts, «President Reagan's Middle East Peace Initiative,» *American-Arab Affairs* (Fall 1982), pp. 1-5; Judith Kipper, «President Reagan Takes the Lead,» *American-Arab Affairs* (Fall 1982), pp. 15-18; Robert Neumann, «Finally U. S. Middle East Policy,» *Washington Quarterly* (Spring 1983), pp. 199-208, and Emile Nekhleh, «A Fresh Start toward Peace,» *American-Arab Affairs* (Fall 1982), pp. 6-10.

(١٧) اسماعيل ياغي ونظام بركات، **دراسات فلسطينية** (الرياض: ١٩٨٨)، ص ٣٩١ ـ ٣٩٢.

فهد بن عبد العزيز، ولي عهد السعودية، التي أعلنت في آب/أغسطس ١٩٨١[١٨]. وزادت عليها إعطاء منظمة التحرير الفلسطينية دوراً رئيسياً في قيام الدولة الفلسطينية[١٩]. كما أنها نالت إجماع العرب على القبول بالدبلوماسية سبيلاً إلى تحقيق السلام في المنطقة.

وجدت الحكومة الأردنية في مبادرة ريغان مزايا عديدة. فهي تلزم الإدارة الأمريكية بقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ كأساس لمفاوضات السلام، وتقر مبدأ الأرض مقابل السلام. وخلافاً لاتفاقيات كامب ديفيد أكدت المبادرة مقايضة السلام الكامل مقابل الانسحاب الشامل، وأشارت إلى أن الضفة الغربية وقطاع غزة أرض عربية وجزء من فلسطين تحتلهما إسرائيل، وفي ذلك رفض لدعوى إسرائيل بالسيادة عليهما[٢٠].

وقد انتظرت واشنطن من قمة فاس تفويض الأردن بالتفاوض باسم فلسطين، غير أن ذلك لم يتحقق، وأكد المؤتمر ضرورة إشراك منظمة التحرير الفلسطينية في أي مفاوضات مقبلة حول مصير الضفة الغربية وقطاع غزة. وتعرّض الأردن، في هذه الأثناء، لضغوط من الإدارة الأمريكية للاستجابة لمبادرة ريغان والبدء بالتفاوض. ولكنه رفض الدخول في المفاوضات قبل الاتفاق مع منظمة التحرير الفلسطينية. وطالب واشنطن بضمانات من جانبها لإنجاح عملية السلام، ولا سيما وقد تكونت لدى القيادة الأردنية خبرة طويلة في أساليب التملص الأمريكي من الوعود التي قطعتها لها الإدارات الأمريكية المتلاحقة. ورأت القيادة الأردنية أن سياسة إسرائيل في

---

(١٨) طرح الأمير فهد خطته في ١٩٨١/٨/٧، بعد الاتفاق مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية. وكانت بمثابة رد عربي على اتفاقية كامب ديفيد. وتشمل الخطة النقاط التالية:
- انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة سنة ١٩٦٧ بما في ذلك مدينة القدس العربية.
- إزالة جميع المستوطنات التي أنشأتها إسرائيل على الأراضي العربية المحتلة بعد سنة ١٩٦٧.
- ضمان حرية العبادة وحرية ممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة.
- الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في العودة وفي التعويض لجميع الذين لا يرغبون في العودة.
- وضع الضفة الغربية وقطاع غزة تحت وصاية الأمم المتحدة لفترة انتقالية لا تتجاوز بضعة أشهر.
- قيام دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس.
- الاعتراف بحق جميع دول المنطقة في العيش بسلام.
- تضمن الأمم المتحدة أو بعض الدول الأعضاء فيها تنفيذ هذه المبادئ.

وكانت هذه الخطة أول اقتراح عربي لتسوية تتضمن الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، وإن خلت من الإشارة إلى منظمة التحرير الفلسطينية.

(١٩) لم تحضر مصر وليبيا مؤتمر فاس.

(٢٠) المدفعي، الأردن وحرب السلام، ص ١٦٣.

الأراضي العربية المحتلة وموقف حكومة بيغن من بناء المستوطنات اليهودية فيها تجعل من العسير اقتناص أي فرصة للدخول في مفاوضات دون تقديم ضمانات لإنجاحها. وعلى أي حال، أفسحت واشنطن المجال للحكومة الأردنية حتى تتمكن من التوصل إلى خطة عمل مشتركة مع منظمة التحرير الفلسطينية، وانتظرت نتائج المباحثات الأردنية ـ الفلسطينية. وفتحت، في الوقت نفسه، باب الاتصال السري مع قيادة المنظمة للتعرف على نياتها الحقيقية ولتشجيعها على السير في طريق الحل السلمي.

وجدت قيادة المنظمة نفسها أمام خيارات أربعة في أعقاب مبادرة ريغان وقرارات قمة فاس هي:

١ ـ السير في طريق المتطرفين الفلسطينيين «جبهة الإنقاذ الوطني الفلسطيني» الذين يرفضون أية مصالحة مع إسرائيل. ويرفضون قرارات قمة فاس، ويصرون على أن الكفاح المسلح هو السبيل الوحيد لتحرير فلسطين. وتعرف قيادة المنظمة أن هذا الخيار سيؤدي إلى عزلتها على الصعيد الدولي، وسيعطي سوريا وحلفاءها من الفلسطينيين الحق في التفاوض بدلاً منها، واستعمالها أداة للضغط أثناء التفاوض.

٢ ـ خيار السادات بالاعتراف بإسرائيل دون أي شرط مسبق. وهذا خيار خطير قد يؤدي إلى كارثة كبيرة للمنظمة وربما يقضي عليها.

٣ ـ القبول بمبادرة ريغان القائمة على تسوية أردنية ـ إسرائيلية واستبعاد المنظمة من المشاركة في المفاوضات ما لم تعترف بإسرائيل، والحيلولة دون قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

٤ ـ استئناف الحوار مع الحكومة الأردنية باعتباره الباب الوحيد المفتوح أمام المنظمة وأقل هذه الخيارات خطورة عليها.

قررت قيادة المنظمة قبول الخيار الأخير يدفعها إلى ذلك غريزة حب البقاء وحاجتها لتقوية قدرتها على المساومة والحفاظ على صفتها ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، ورغبتها في أن لا تعطي الأردن الفرصة لتعزيز شرعيته على الضفة الغربية وتقوية حظوظه للقبول به مفاوضاً وحيداً من أجل استعادتها.

وقد نما لدى قيادة المنظمة شعور قوي بالواقعية والبراغماتية في أعقاب الخروج من بيروت ساهم في الاندفاع في اتجاه استئناف الحوار مع الأردن. فقد أدى فقدان لبنان كقاعدة مستقلة للعمل السياسي والعسكري إلى الاقتناع بأن العمل السياسي والتحرك الدبلوماسي هما البديل عن الحل العسكري الذي استبعد آنذاك. واعتقدت أيضاً أن الحوار مع الأردن سوف يساعدها على الاتصال المباشر بالفلسطينيين في الأراضي المحتلة والفلسطينيين المقيمين في الأردن وتعزيز مكانتها بينهم. كما أن الحوار

قد يساعدها على استعادة حضورها السياسي والعسكري في الأردن.

وكان لموقف الأردن الإيجابي من المنظمة أثناء الحصار الإسرائيلي لبيروت وبعده، وقبوله بعض المقاتلين الخارجين من الحصار للإقامة على أرضه، دور في تشجيع المنظمة على استئناف الحوار(٢١).

أما الحكومة الأردنية فلها بدورها دوافعها لاستئناف الحوار مع المنظمة. فقد شعرت بأن مبادرة ريغان وخطة قمة فاس أنعشتا الآمال في إمكانية استعادة الأراضي العربية المحتلة، وأنها وحدها غير قادرة على تمثيل الفلسطينيين بسبب الشرعية التي تتمتع بها المنظمة في الأراضي المحتلة وخارجها وقدرتها على إفشال أي محاولة أردنية منفردة لاستعادة الأراضي المحتلة. كما أن أي تسوية تقتضي تقديم تنازلات أرضية ليس باستطاعة الأردن وحده تقديمها دون موافقة المنظمة.

لقد لخص الأمير حسن، ولي العهد الأردني، الدوافع الأردنية لتسوية سلمية للنزاع العربي ـ الإسرائيلي في مقالة نشرت في مجلة **فورين أفيرز** *(Foreign Affairs)* في ربيع ١٩٨٢. وهذه الدوافع هي: حق الأردن الشرعي في الضفة الغربية الوارد في قراري مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ و٣٣٨، وخضوع الضفة الغربية للقوانين والأنظمة الأردنية في ظل الاحتلال الإسرائيلي، وتمثيلها في مجلس الأمة الأردني بالتساوي مع الضفة الشرقية، ومسؤولية الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية عن توزيع المساعدات الاقتصادية في الأراضي المحتلة، والتزامه بدفع رواتب الموظفين في الضفة الغربية من الخزينة الأردنية، وتمتع سكان الضفة الغربية بالجنسية الأردنية، والصلة التاريخية للأردن بالقضية الفلسطينية، والمصالح الاقتصادية المشتركة بين الأردن وإسرائيل(٢٢).

يضاف إلى هذه الدوافع الستة التي ذكرها الأمير حسن، هاجس الأمن الوطني والاستقرار السياسي لدى المسؤولين الأردنيين. فقد خشي هؤلاء أن يعقب إنهاء الوجود العسكري الفلسطيني في لبنان حل للقضية الفلسطينية على حساب الأردن.

---

(٢١) Sahliyeh, *The PLO after the Lebanon War*, pp. 125-135;

خالد الحسن، **الاتفاق الأردني ـ الفلسطيني للتحرك المشترك (عمان، ١١/٢/١٩٨٥)** (الكويت: شركة دار الكويت للصحافة، [د. ت.])، ص ١٠٤ ـ ١٠٦، ١٢٨ و١٦٥ ـ ١٨٢، والأردن، وزارة الثقافة والإعلام، **الوثائق الأردنية، ١٩٨٢** (عمان: الوزارة، دائرة المطبوعات والنشر، ١٩٨٣)، ص ٢٤٥ ـ ٢٤٦.

(٢٢) El Hassan Bin Talal, «Jordan's Quest for Peace,» *Foreign Affairs*, vol. 60, no. 4 (Spring 1982), pp. 804-807.

وكانت تصريحات بعض وزراء حكومة بيغن أمثال اسحق شامير وآريل شارون حول الأردن باعتباره الدولة الفلسطينية البديلة تثير قلقهم. وظل المسؤولون الأردنيون يشعرون أن إنشاء المستوطنات اليهودية في الأراضي المحتلة وإبعاد المواطنين الفلسطينيين منها يؤلفان خطراً حقيقياً على الأمن الوطني الأردني. وكان الهاجس الأمني هذا ورغبة الأردن في أن لا تبقى منظمة التحرير تحت هيمنة الدول العربية المتطرفة يدفعان حكومته إلى الإسراع في استئناف الحوار مع المنظمة(٢٣).

وجاءت المبادرة في استئناف الحوار من الأردن، فحال خروج عرفات من بيروت إلى أثينا أوفد العاهل الأردني اثنين من كبار المسؤولين الأردنيين إلى أثينا ليعرضا على عرفات رغبة الأردن في استئناف الحوار مع المنظمة والتنسيق معها. وتلقى عرفات بعد ذلك دعوة رسمية لزيارة الأردن والبدء في مباحثات حول مستقبل العلاقة الأردنية ـ الفلسطينية. وأعلن الحسين في حديث لهيئة الإذاعة البريطانية في ١٣/٩/ ١٩٨٢ أن الهدف من هذه الزيارة بحث قيام اتحاد فدرالي أردني ـ فلسطيني يضم الضفتين، والتوصل إلى مبادرة دبلوماسية أردنية ـ فلسطينية مشتركة(٢٤).

جاء عرفات إلى الأردن في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٢ وأجرى محادثات مع الحكومة الأردنية تم الاتفاق خلالها على إنشاء لجنتين: **أولاهما** للإشراف على القوات التابعة للمنظمة في الأردن، **وثانيتهما** لجنة اقتصادية لدراسة الأحوال الاقتصادية في الأراضي المحتلة. وبعد الزيارة الثالثة لعرفات في بداية كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ اتفق الطرفان الأردني والفلسطيني على إنشاء لجنة عليا برئاسة عرفات ورئيس الوزراء الأردني لدراسة مسألتي الكونفدرالية بين فلسطين والأردن، وتأليف الفريق المفاوض الأردني ـ الفلسطيني المشترك. وبحثت في هذا اللقاء ثلاث صيغ للوفد المفاوض المشترك هي: وفد أردني ـ فلسطيني مشترك يضم أعضاء من المنظمة، ووفد أردني ـ فلسطيني مشترك يضم أعضاء من خارج المنظمة تختارهم هي، ووفد من الجامعة العربية يضم ممثلاً للمنظمة(٢٥).

وقد عرضت قيادة المنظمة نتائج مباحثاتها مع الحكومة الأردنية على المجلس الوطني الفلسطيني الذي انعقد في الجزائر في منتصف شباط/فبراير ١٩٨٣. وبعد دراسة هذه النتائج اتخذ المجلس عدة قرارات منها: اعتبار مبادرة ريغان غير كافية كقاعدة صالحة لتسوية عادلة ودائمة، وتأييد مبادرة الرئيس السوفياتي ليونيد بريجينيف (Leonid Brezhnev) القائمة على الاعتراف المتبادل بين إسرائيل والدولة الفلسطينية

---

(٢٣) Sahliyeh, *The PLO after the Lebanon War*, pp. 122-123.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ١٢٤.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ١٢٧.

المستقلة (دون الإعلان صراحة عن تبنّي هذه المبادرة) ودعوة مصر إلى التخلي عن اتفاقيات كامب ديفيد (دون إدانتها)، وفتح باب الحوار مع القاهرة، والاستمرار في الاتصال بجميع القوى التقدمية والديمقراطية اليهودية (دون تمييز بين الصهاينة وغيرهم)، واستئناف المباحثات مع الأردن حول إنشاء الاتحاد الكونفدرالي الأردني ـ الفلسطيني بشرطين هما: القبول بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، وتمكين الفلسطينيين من ممارسة حقهم في تقرير مصيرهم بما في ذلك حقهم في إقامة دولتهم المستقلة على أرض فلسطين. وقرر المجلس أيضاً تعزيز التحالف الاستراتيجي مع سوريا وتوثيق العلاقات مع بقية الدول العربية دون تمييز[٢٦].

ثالثاً: إخفاق الحوار بين المنظمة والحكومة الأردنية (١٩٨٢ ـ ١٩٨٣)

في أعقاب اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني في دورته السادسة عشرة في الجزائر (شباط/فبراير ١٩٨٣)، واصلت المنظمة مباحثاتها مع الحكومة الأردنية في شهر آذار/مارس من العام نفسه. وواجهت هذه المباحثات عقبات عدة منها: الانقسام في صفوف الحركة الوطنية الفلسطينية. فقد أيدت شخصيات مهمة وعديدة من الضفة الغربية وقطاع غزة الحوار بين المنظمة والحكومة الأردنية بينما عارضته خمس من فصائل المقاومة الفلسطينية هي: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الشعبية/القيادة العامة، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، ومنظمة الصاعقة وجبهة النضال الشعبي. كما عارضه المجلس المركزي الذي اجتمع في دمشق في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢. وقد خلق هذا الانقسام تردداً في موقف عرفات من الحوار وموضوعاته. وكان الرئيس الفلسطيني حريصاً على وحدة المنظمة أكثر من حرصه على نتائج الحوار. واستمرت ضغوط المتصلبين والأوصياء عليهم من أنظمة الحكم العربية على عرفات لقطع الحوار مع الأردن. وساهم في تردد عرفات التطرف الإسرائيلي وفشل الدبلوماسية الأمريكية في الشرق الأوسط ولا سيما في لبنان. فلم تتمكن الإدارة الأمريكية من الوفاء بما تعهدت به في لبنان، وظهر عجزها واضحاً في الضغط على الحكومة الإسرائيلية لسحب كامل قواتها من لبنان، وإيقاف بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة. كما كان لضعف الدعم العربي للحوار، ولا سيما دعم الدول العربية المعتدلة، أثره في تعزيز التردد في موقف عرفات. وقام الاتحاد

(٢٦) Eric Rouleau, «The Future of the PLO,» *Foreign Affairs*, vol. 62, no. 1 (Fall 1983), pp. 154-156.

السوفياتي بدور مؤثر في إفشال الدبلوماسية الأمريكية في الشرق الأوسط وإبراز حضوره في المنطقة وفي الضغط على الرئيس الفلسطيني لإنهاء الحوار مع الأردن.

كان لهذه العوامل مجتمعة تأثيرها في موقف عرفات الذي أخذ يماطل في تأجيل زيارته لعمان بعد انتهاء أعمال المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر. وأخيراً جاء إلى عمان في مطلع نيسان/ ابريل ١٩٨٣، واتفق مع الحكومة الأردنية على صيغة اتفاق حول التحرك الدبلوماسي المشترك على أساس مبادرة ريغان. وطلب عرفات عرض الاتفاق على اللجنة التنفيذية للمنظمة للنظر فيه تمهيداً لإقراره. وقد اجتمعت اللجنة التنفيذية للمنظمة واللجنة المركزية لحركة «فتح» في جلسة استثنائية في الكويت بين ٥ و٨ نيسان/ابريل، ونظرتا في الاتفاق ورفضتا إقراره. وقدّم المجتمعون في الكويت مقترحات جديدة مع مبعوثين إلى الحكومة الأردنية للنظر فيها. ومن هذه المقترحات أن الجهود الدبلوماسية الأردنية الفلسطينية ـ المشتركة يجب أن تقوم على مبادرات سلمية دولية غير تلك المقدمة من الولايات المتحدة وغير قراري مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ ورقم ٣٣٨. وتضمنت هذه المقترحات أيضاً اعتماد خطة قمة فاس أساساً لهذه الجهود، والإصرار على تمثيل المنظمة في الوفد الأردني ـ الفلسطيني المشترك، والمطالبة بضمانة أمريكية لتجميد المستوطنات اليهودية في الأراضي المحتلة، واستعادة السيادة العربية على الأراضي المحتلة[٢٧].

غير أن الحكومة الأردنية رفضت هذه المقترحات، وأصدرت بياناً في ١٠ نيسان/ ابريل ١٩٨٣ أنهى الحوار مع المنظمة، وأكد التزام الحكومة الأردنية بقرارات الرباط لعام ١٩٧٤ وحرصها على استقلالية القرار الفلسطيني. . «تاركين لها (أي المنظمة) وللشعب الفلسطيني أن يقرروا خط سيرهم وسبل إنقاذ أنفسهم وأرضهم وتحقيق أهدافهم المعلنة بالطريقة التي يرتأون، مؤكدين أن الأردن الذي رفض التفويض منذ البداية، لن ينفرد ولن يكون بديلاً لأحد في مفاوضات سلام لحل القضية الفلسطينية»[٢٨]. وهكذا فشلت المحاولة الأولى للوصول إلى صيغة للعمل المشترك الأردني ـ الفلسطيني. وبدت جهود السلام وكأنها وصلت إلى طريق مسدود. والواقع أن الحوار الأردني ـ الفلسطيني قوّى شكوك العناصر المتطرفة في حركة «فتح» والمنظمات الفلسطينية الأخرى في ياسر عرفات واتجاهه، كما أغضب القيادة السورية، وأثر تراجعه عن توقيع الاتفاق مع الحكومة الأردنية بصورة سلبية على صدقيته في نظرها وفي نظر الفلسطينيين المعتدلين.

---

(٢٧) Sahliyeh, Ibid., pp. 127-131.

(٢٨) الرأي (عمان)، ١١/ ٤/ ١٩٨٣.

رابعاً: استئناف الحوار بين المنظمة والحكومة الأردنية (١٩٨٤ ـ ١٩٨٥)

سعى عرفات، بعد ذلك، إلى التفاهم مع دمشق، غير أن شروط دمشق للتفاهم كانت قاسية وغير مقبولة. فهي تتطلب الاتفاق بين عرفات والمعارضين له في حركة «فتح»، وتأجيل اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني لمدة ثلاثة أشهر على الأقل بعد إبرام الاتفاق، وتقديم استقالته إلى المجلس الوطني تمهيداً لانتخاب لجنة تنفيذية جديدة للمنظمة. لقد وقع عرفات في الفخ عندما أعلن معارضوه في «فتح» تمردهم عليه أثناء وجوده في دمشق في مطلع أيار/مايو ١٩٨٣. وبذلك آلت المباحثات مع سوريا إلى الفشل. وبدأ عرفات ينتقد القيادة السورية علناً ويتهمها بالتدخل في الشؤون الداخلية الفلسطينية واحتواء المنظمة والقضاء على استقلالية القرار الوطني الفلسطيني. وعلى اثر ذلك غادر عرفات سوريا في ٢٤ حزيران/يونيو ١٩٨٣. وتلا ذلك أحداث طرابلس التي أسفرت عن خروج عرفات وقواته من شمال لبنان في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر من العام نفسه بمساعدة البلدان العربية الصديقة والأمم المتحدة[٢٩].

وتألفت في ١٠/١/١٩٨٤ حكومة جديدة برئاسة أحمد عبيدات، تولى فيها طاهر المصري وزارة الخارجية. وبذلك دخلت وجوه جديدة على مسار العلاقات الأردنية ـ الفلسطينية، ولم تتأثر هذه الوجوه الجديدة برواسب السنوات السابقة وما تخللها من مباحثات بين الطرفين، مما منحها مرونة في التصرف وفي الموقف من منظمة التحرير الفلسطينية ورئيسها ياسر عرفات.

ومع بداية عام ١٩٨٤ استؤنفت الحياة النيابية في الأردن ودعا الملك حسين مجلس الأمة الذي يمثل الضفتين إلى الاجتماع في ١٦/١/١٩٨٤ بعد تعليق أعماله طوال عشر سنوات متوالية. وأكد الحسين في خطاب العرش عزم حكومته على الوصول مع منظمة التحرير الفلسطينية «إلى صيغة عملية للتعاون وبمباركة ودعم عربيين من أجل إنقاذ الأرض والأهل»[٣٠]. أثار استئناف الحياة النيابية في الأردن مخاوف قيادة المنظمة من استغلال الحكومة الأردنية لضعفها والعودة إلى المطالبة بالسيادة الأردنية على الضفة الغربية. وشعر ياسر عرفات آنذاك أنه أصبح أقدر على الحركة من ذي قبل، فاستأنف الحوار مع الحكومة الأردنية في آذار/مارس من ذلك العام، باعتبار أن هذا الحوار فرصة ثمينة لبعث حظوظ المنظمة من الرماد وإنعاش وضعها السياسي

---

(٢٩) Sahliyeh, *The PLO after the Lebanon War*, pp. 98-99.

(٣٠) الحسين بن طلال (ملك الأردن)، **عشرة أعوام من الكفاح والبناء: مجموعة خطب جلالة الملك الحسين بن طلال المعظم ملك المملكة الأردنية الهاشمية: من سنة ١٩٧٧ إلى سنة ١٩٨٧م**، جمع وإعداد وتحرير علي محافظة ([عمان]: مركز الكتب الأردني، ١٩٨٨)، ص ٥١٩.

في الضفة الغربية وقطاع غزة. وحرص، في الوقت نفسه، على كسب تأييد فصائل المقاومة الفلسطينية التي تؤلف ما يعرف بالتحالف الديمقراطي الذي يضم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وجبهة تحرير فلسطين والحزب الشيوعي الفلسطيني. وتحقق مسعى عرفات بانعقاد مؤتمر عدن في حزيران/يونيو ١٩٨٤. ولم تشارك فيه قيادة المعارضين من «فتح» ومنظمة الصاعقة والجبهة الشعبية/القيادة العامة وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني. وتمّ في مؤتمر عدن التوصل إلى اتفاق شامل بين الفصائل المشاركة فيه. وعقد مؤتمر آخر في الجزائر اختتم أعماله في ١٣ تموز/يوليو من السنة نفسها. وتضمن اتفاقا عدن والجزائر تكثيف نشاط المقاومة في الأراضي العربية المحتلة، وإدانة اللجوء إلى السلاح لتسوية المنازعات الفلسطينية الداخلية، وتوكيد ضرورة قيام علاقات فلسطينية ـ سورية جيدة، وتأييد التحالف بين الحركة الوطنية اللبنانية وحركة المقاومة الفلسطينية والحكومة السورية لضمان أمن الفلسطينيين وحقوقهم في لبنان، والإصرار على أن العلاقات مع الأردن لن تفرط بوضع المنظمة باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وانتقاد زيارة عرفات للقاهرة التي تمت بعد خروجه من لبنان، ودعوة المجلس الوطني الفلسطيني إلى الاجتماع في مدة لا تتجاوز ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤[٣١].

بذلت قيادة المنظمة جهوداً كبيرة لعقد المجلس الوطني الفلسطيني في الموعد المتفق عليه بإشراك جميع فصائل المقاومة والحركات السياسية الفلسطينية، غير أنها لم توفق في إقناع عدد منها، كما أنها لم تجد قبولاً من أية عاصمة عربية بما فيها عدن والجزائر لانعقاد المجلس في دورته السابعة عشرة سوى عمان التي رحبت بذلك. وأخيراً عزمت على دعوة المجلس إلى الاجتماع في عمان في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤، والاحتكام إليه للبت في الخلافات القائمة بين المنظمات والفصائل الفلسطينية المختلفة. عقد المجلس في موعده المقرر، وانتخب ياسر عرفات رئيساً للجنة التنفيذية للمنظمة. ورفضت فصائل المقاومة والحركات السياسية المقيمة في سوريا المشاركة في اجتماعات المجلس والاعتراف بشرعية انعقاده وبقراراته[٣٢].

كان اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني في عمان مناسبة للقيادة الأردنية لطرح تصورها للتعاون الأردني الفلسطيني والتحرّك المشترك. ففي خطبة الافتتاح التي ألقاها الملك حسين في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر عرض على المجلس الوطني صيغة التحرك المشترك وقال: «إنّ المعطيات القائمة على الساحة الفلسطينية والعربية والدولية تقتضينا

(٣١) Sahliyeh, Ibid., pp. 88-89.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ١٩٦ ـ ١٩٧.

التمسك بقرار مجلس الأمن (٢٤٢) كأساس لتسوية سلمية عادلة. ومبدأ الأرض مقابل السلام هو الشاخص الذي نستهدي به في أي مبادرة نخرج بها إلى العالم. وهذا المبدأ ليس شرطاً مسبقاً بل الإطار الذي تجري ضمنه المفاوضات. وهو لذلك غير قابل للتفاوض. والمفاوضات التي نرى ضرورة إجرائها في إطار مؤتمر دولي للسلام فتدور حول الوسائل والأساليب والالتزامات الكفيلة بتحقيق مبدأ الأرض مقابل السلام.

أما المؤتمر الدولي فيعقد تحت إشراف الأمم المتحدة بحضور أعضاء مجلس الأمن الدائمين وسائر أطراف النزاع ومنظمة التحرير على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى، باعتبارها الطرف المفوض بالحديث عن أهم وأخطر بعد في أزمة الشرق الأوسط وهو البعد الفلسطيني».

وأشار الحسين إلى أن مسألة تنظيم العلاقة الأردنية ـ الفلسطينية هي «من صميم مسؤولية الشعبين الأردني والفلسطيني»، ولا يحق لأحد غيرهما أن يقررها نيابة عنهما أو يتدخل فيها سواء جاء ذلك من العدو أو الشقيق أو الصديق، لأن في ذلك انتقاصاً من سيادة الأردن، وتدخلاً سافراً في حق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره، فضلاً عن أن إتمام هذه المسألة في الجهد المبذول لاستعادة الأرض سيتيح الفرصة للعدو لعرقلة أي مسعى جاد لإنقاذها من الاحتلال القائم والضم التدريجي[٣٣].

كان عرض الحسين لمقترحاته هذه دافعاً لمباحثات أكثر جدية بين الحكومة الأردنية ومنظمة التحرير. وكان لضغوط القيادات الفلسطينية في الضفة الغربية أثرها في المنظمة. فقد ساد الأوساط السياسية والشعبية في الأراضي المحتلة، في أعقاب خروج مقاتلي المنظمة من بيروت وطرابلس، حالة من الإحباط واليأس. واتجهت الأنظار نحو الأردن باعتباره بصيص الأمل الوحيد الذي بقي أمامها. وجاءت مبادرة الحسين باستئناف الحياة النيابية في الأردن لتعزيز هذا الأمل في نفوسها. وشعرت قيادة المنظمة بهذا التطور الذي يهدد شرعيتها، فسارعت إلى الحوار مع القيادة الأردنية قبل أن يفوت الأوان وتصبح مؤسسة سياسية فاقدة لقواعدها الشعبية، كما حصل مع حكومة عموم فلسطين التي بقيت في القاهرة هيكلاً بلا روح. وشعرت قيادة المنظمة، في الوقت نفسه، أن الأردن أصبح محور اهتمام واشنطن، وأن مشاركة المنظمة في عملية السلام تقتضي منها ولوج الباب الأردني[٣٤].

---

(٣٣) الحسين بن طلال، المصدر نفسه، ص ٦٠٠.

(٣٤) Sisco, «Middle East: Progress or Lost Opportunity?,» p. 611.

خامساً: اتفاق ١١ شباط/ فبراير ١٩٨٥

بدأت المفاوضات بين الطرفين سنة ١٩٨٤ واستمرت حتى شباط/ فبراير ١٩٨٥. وكان المفاوض عن الحكومة الأردنية عدنان أبو عودة، مستشار الملك حسين والمفاوض عن منظمة التحرير الفلسطينية، خالد الحسن. وقد انطلق المفاوض الأردني من مشروع المملكة العربية المتحدة لسنة ١٩٧٢. واتفق المفاوضان على صيغة اتفاق مشترك. ودعي ياسر عرفات، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، إلى عمان لتوقيع الاتفاق. ولما جاء عرفات إلى عمان واطلع على الاتفاق لم تعجبه صيغته، إذ طلب تغيير العلاقة المستقبلية بين الأردن وفلسطين من اتحاد فدرالي (صيغة المملكة العربية المتحدة) إلى اتحاد كونفدرالي يعطي للفلسطينيين كياناً سياسياً مستقلاً. ووافق الملك حسين على طلبه. وتغيرت صيغة الاتفاق في هذا الاتجاه. ووصل في هذه الأثناء خليل الوزير (أبو جهاد) إلى عمان ونزل في دار الضيافة مع عرفات. ولما اطلع على صيغة الاتفاق المعدل أبدى اعتراضه عليها. ورفض أبو عمار التوقيع على الاتفاق قائلاً انه سيعرضها على أعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة في الكويت قبل توقيعه عليها. كان عدنان أبو عودة مكلفاً من الملك حسين بهذه المهمة. ولذلك سعى بكل ما لديه من حجج وأساليب لإقناع عرفات بتوقيع الاتفاق، ولا سيما بعد أن وافق الملك على جميع التعديلات التي طلبها عرفات. وشعر أبو عودة بحرج شديد، إذ كان الملك ينتظر توقيع عرفات على الاتفاق. وأخيراً تحدث عرفات إلى الملك هاتفياً واعتذر له عن توقيع الاتفاق بحجة عرضه على أعضاء اللجنة التنفيذية في الكويت. وغادر أبو عمار عمان دون أن يوقع الاتفاق[٣٥]. وانتظر الجانب الأردني منذ ١١ شباط/فبراير ولم يعلن تفاصيل الاتفاق إلا في ٢٤ منه، بعد أن أصدرت المنظمة بياناً في ١٨ شباط/ فبراير يؤكد النقاط الواردة في البيان. هذا وقد صيغ الاتفاق بعبارات دقيقة تضمنت مبادئ عامة للعمل المشترك في اتجاه حل سلمي وشامل للقضية الفلسطينية والنزاع العربي ـ الإسرائيلي. ومن هذه المبادئ التي وافق عليها الطرفان: مبدأ الأرض مقابل السلام كما ورد في قرارات الأمم المتحدة بما فيها قرارات مجلس الأمن، وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفق قرارات الأمم المتحدة، وحل القضية الفلسطينية من جميع جوانبها. وعلى أساس هذه المبادئ تجري مفاوضات السلام في ظل مؤتمر دولي تحضره الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي وسائر أطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ضمن وفد ـ أردني فلسطيني مشترك[٣٦].

---

(٣٥) حديث عدنان أبو عودة في مكتبه بصويلح إلى المؤلف في ٢٩/ ١٠/ ١٩٩٦.

(٣٦) بترا (وكالة الأنباء الأردنية، عمان)، ٢٤/ ٢/ ١٩٨٥، و Sahliyeh, *The PLO after the* =

ماذا يعني هذا الاتفاق بالنسبة للمنظمة؟ انه يعني توكيد عزمها على السير في طريق الحل السلمي العادل الشامل، انسجاماً مع قرارات المجلس الوطني الفلسطيني التي اتخذها في دوراته من الثانية عشرة سنة ١٩٧٤ حتى دورته السابعة عشرة سنة ١٩٨٤، والتي تضمنت مواصلة المنظمة لنضالها من أجل «إقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة على كل جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها». ويعني الاتفاق أيضاً تخلي المنظمة عن فكرة الدولة العلمانية الديمقراطية التي تضم العرب واليهود على أرض فلسطين كلها، وهي الفكرة التي نادت بها حركة «فتح» والمنظمة بين عامي ١٩٦٧ و١٩٧٤.

وأشار الاتفاق بصورة ضمنية إلى استعداد المنظمة للاعتراف بشرعية وجود الدولة اليهودية على جزء من أرض فلسطين، والتخلي عن مبدأ الكفاح المسلح سبيلاً وحيداً لتحرير فلسطين واعتماد الحل السلمي سبيلاً موازياً للكفاح المسلح ومكملاً له، والتخلي عن مبدأ إشراك العرب جميعاً في حل القضية الفلسطينية باعتبارها قضية العرب القومية الأولى، وحصر هذا الحل في أيدي الطرفين المعنيين: الفلسطيني والأردني. ويعتبر الاتفاق قبولاً من المنظمة لقرار مجلس الأمن الدولي رقم (٢٤٢) الذي يؤكد مبدأ الأرض مقابل السلام والاعتراف المتبادل بين الأطراف المتنازعة، وهو المبدأ الذي ورد في مبادرة ريغان وفي قرارات قمة فاس في أيلول/سبتمبر ١٩٨٢.

= *Lebanon War*, p. 205.

ونظراً لأهمية نص الاتفاق وللجدل الذي دار حوله بين المنظمات وفصائل المقاومة الفلسطينية نورده كاملاً فيما يلي: «انطلاقاً من روح قرارات قمة فاس المتفق عليها عربياً وقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين، وتمشياً مع الشرعية الدولية، وانطلاقاً من الفهم المشترك لبناء علاقة مميزة بين الشعبين الأردني والفلسطيني، اتفقت حكومة المملكة الأردنية الهاشمية ومنظمة التحرير الفلسطينية على السير معاً نحو تحقيق تسوية عادلة لقضية الشرق الأوسط ولإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس، وفق الأسس التالية:

١ ـ الأرض مقابل السلام: كما ورد في قرارات الأمم المتحدة بما فيها قرارات مجلس الأمن.

٢ ـ حق تقرير المصير: يمارس الفلسطينيون حقهم الثابت في تقرير المصير عندما يتمكن الأردنيون والفلسطينيون من تحقيق ذلك، ضمن إطار الاتحاد الكونفدرالي العربي المنوي إنشاؤه بين دولتي الأردن وفلسطين.

٣ ـ حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين حسب قرارات الأمم المتحدة.

٤ ـ حل القضية الفلسطينية من جميع جوانبها.

٥ ـ وعلى هذا الأساس تجري مفاوضات السلام في ظل مؤتمر دولي تحضره الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي وسائر أطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ضمن وفد مشترك. لمزيد من التفاصيل حول الخلاف على هذا النص بين المنظمات الفلسطينية، انظر: الحسن، **الاتفاق الأردني ـ الفلسطيني للتحرك المشترك (عمان، ١١/٢/١٩٨٥)**، ص ١٤٧ ـ ١٦٥.

ويعتبر أيضاً تمسكاً بقرارات قمة فاس المتضمنة حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في إقامة دولته المستقلة على أرض فلسطين، وإجراء مفاوضات السلام في ظل مؤتمر دولي تحضره الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن وسائر أطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية.

وعلى أي حال لم يكن هذا الاتفاق حلاً للقضية الفلسطينية ولا برنامجاً أردنياً فلسطينياً للعمل المشترك، وإنما هو قاعدة واسعة يمكن الاستناد إليها في التحرك السياسي الأردني ـ الفلسطيني نحو الحل السلمي. وهو أول صيغة مقبولة للتعاون بين الحكومة الأردنية والمنظمة. إذ عيّن الاتفاق الجهة التي ستمثل الفلسطينيين في مفاوضات السلام والمبادئ التي سيقوم عليها هذا السلام، وتقديم المنظمة إلى الإدارة الأمريكية كطرف مقبول في المفاوضات.

استقبل الاتفاق بردود فعل متضاربة على الصعد الفلسطينية والعربية والدولية. فقد أصدرت منظمة التحرير الفلسطينية بياناً في ١٨ شباط/فبراير أكد النقاط الواردة في الاتفاق واشترط دعم الدول العربية له لنجاحه[٣٧]. وسعى ياسر عرفات إلى إيضاح الاتفاق على أوسع نطاق، فقد نشرت صحيفة **الأهرام** القاهرية في عددها الصادر في ٢١ شباط/فبراير مقالاً بقلم ياسر عرفات بيّن فيه أن الهدف من التحرك السياسي للمنظمة هو خلق مناخ دولي مناسب للاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني بما فيها حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة. وجاءت المفاجأة بعد ذلك بأربعة أيام حينما أعلن فاروق القدومي، رئيس الدائرة السياسية في المنظمة، بأن الاتفاق الأردني ـ الفلسطيني مناقض لمقررات المجلس الوطني الفلسطيني[٣٨]. وكذلك فعل صلاح خلف، الرجل الثاني في قيادة المنظمة الذي صرّح بأن اتفاق عمان كان بمثابة كامب ديفيد جديد[٣٩]. وشجبت هذا الاتفاق المنظمات الفلسطينية التي تتخذ من سوريا قاعدة لها والأحزاب اليسارية الفلسطينية والأردنية. وكانت اللجنة التنفيذية للمنظمة قد ناقشت الاتفاق وأقرته شريطة أن يتم تقرير المصير للشعب الفلسطيني حال انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة، وأن تمثل المنظمة في وفد عربي مشترك في مؤتمر السلام وليس في وفد أردني ـ فلسطيني مشترك. وأعلنت قرارها هذا في ١٩ شباط/فبراير ١٩٨٥. وقد قبلت الحكومة الأردنية الشرطين المذكورين[٤٠].

---

(٣٧) انظر نص البيان الصادر في ١٨/ ٢/ ١٩٨٥، في: نشرة **أخبارنا** الصادرة عن مكتب رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، القائد العام، عمان.

(٣٨) **الأنباء** (الكويت)، ٢٦/ ٢/ ١٩٨٥.

(٣٩) **الوطن** (الكويت)، ١/ ٣/ ١٩٨٥.

(٤٠) Sahliyeh, *The PLO after the Lebanon War*, p. 209.

أما على الصعيد العربي فقد أيدت الاتفاق حكومات مصر ودول الخليج والعراق، والتزمت إزاءه العربية السعودية وتونس والمغرب والجزائر، ورفضته سوريا وليبيا واليمن الجنوبي. وعلى الصعيد الدولي، رحبت بالاتفاق معظم دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، بينما انتقدته وسائل الإعلام السوفياتية (وكالة تاس وصحيفة برافدا)[41].

وعلى الرغم من المعارضة الفلسطينية والعربية للاتفاق، سعت الحكومة الأردنية إلى السير قدماً في اتجاه الحل السلمي استناداً إليه. وأعطت الدبلوماسية الأردنية مسألة التمثيل الفلسطيني أولوية في نشاطها، وحثّت الحكومة الأردنية الإدارة الأمريكية على بدء الحوار بينها وبين منظمة التحرير الفلسطينية، اعتقاداً منها أن الحوار بين المنظمة وواشنطن سيجعل الأمريكيين يقتنعون بأن المنظمة عنصر أساسي في أي مفاوضات ناجحة وأنهم سوف يقنعون الإسرائيليين بذلك، وأن هذا الحوار سيجر واشنطن إلى تحمّل مسؤوليتها في الاستجابة لمطالب المنظمة. وربما ظنت الحكومة الأردنية أن الحوار المذكور قد يحدث شرخاً في العلاقات الإسرائيلية ـ الأمريكية ويدفع الولايات المتحدة إلى اتخاذ موقف حيادي من النزاع العربي ـ الإسرائيلي. واقترحت الحكومة الأردنية على الإدارة الأمريكية عقد اجتماع بين ممثلين عنها ووفد فلسطيني كخطوة أولى في هذا السبيل. وقام الملك حسين بزيارة واشنطن بين ٢٨ أيار/مايو والأول من حزيران/يونيو ١٩٨٥، وأجرى مباحثات مع الرئيس ريغان والمسؤولين الأمريكيين حول التصور الأردني والفلسطيني لعملية السلام في الشرق الأوسط. وظهر منذ اليوم الأول للمباحثات الاختلاف بين الموقف الأردني والموقف الأمريكي. وقد لخص هذا الاختلاف كل من الرئيس ريغان والملك حسين في حديثه إلى الصحفيين. قال الرئيس ريغان: «لقد كان للولايات المتحدة، ولفترة طويلة، دور مركزي في عملية السلام في الشرق الأوسط. ونحن فخورون بما ساعدنا على إنجازه، ونتطلع إلى مواصلة إسهامنا الإيجابي في هذا الأمر. ونأمل أن تؤدي خطوات جلالة الملك حسين الشجاعة إلى مفاوضة الفرقاء المعنيين على أساس قراري مجلس الأمن رقمي ٢٤٢ و٣٣٨ قبل نهاية هذا العام. وسنقوم بدورنا في المساعدة على تحقيق ذلك. وسيظل هدفنا التوصل إلى سلام دائم وشامل يضمن للشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة، كما يضمن أمن سائر دول المنطقة بما في ذلك إسرائيل».

وقال الحسين في حديثه للصحفيين في البيت الأبيض: «أكدت لفخامة الرئيس

---

(٤١) النهار (بيروت)، ٦/٣/١٩٨٥.

أن سلاماً عادلاً وشاملاً ودائماً في الشرق الأوسط لا بد من أن يضمن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في تقرير المصير في إطار اتحاد أردني فلسطيني كونفدرالي. كما أكدت للرئيس، استناداً إلى الاتفاق الأردني الفلسطيني الموقّع في ١١/ ٢/ ١٩٨٥، ونتيجة محادثاتي الأخيرة مع منظمة التحرير الفلسطينية، ورغبتنا الأكيدة في السلام، استعدادنا للمفاوضة ضمن مؤتمر دولي للسلام لتحقيق تسوية سلمية على أساس قرارات الأمم المتحدة بما فيها قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨»[٤٢].

يتضح من هذين التصريحين ومن نتائج المباحثات الأردنية أن الخلاف الأردني ـ الأمريكي يدور حول النقاط الآتية:

- مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في مفاوضات السلام.
- حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني.
- المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط.

أما بشأن مشاركة المنظمة في مفاوضات السلام، فالأردن يطالب بمشاركتها بصفتها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، أحد أطراف النزاع الرئيسية، بينما تشترط الإدارة الأمريكية على المنظمة اعترافها الرسمي المسبق بحق إسرائيل في الوجود وبقراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و٣٣٨. وقد اقترح الوفد الأردني في مفاوضاته مع المسؤولين الأمريكيين التي تمت في أعقاب زيارة الملك حسين لواشنطن، أن تتحقق الشروط الأمريكية السابقة الذكر على مراحل. وتم الاتفاق بين الطرفين على إجراء حوار بين وفد أردني ـ فلسطيني مشترك يضم ممثلين من أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني لا ينتمون إلى منظمة التحرير على أن يتم اختيارهم من قبل المنظمة، ووفد أمريكي برئاسة ريتشارد ميرفي (Richard Murphy)، مساعد وزير الخارجية، يعقد في عمان في بداية تموز/يوليو ويتقرر في هذا الحوار إعلان منظمة التحرير عن اعترافها بقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ واعتراف الولايات المتحدة بالمنظمة وبحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره. ويتلو هذه المرحلة إجراء حوار بين وفد أردني ـ فلسطيني مشترك، يضم أعضاء من منظمة التحرير الفلسطينية، مع الحكومة الأمريكية حول الخطوات التالية. وفي المرحلة الثالثة يشارك الوفد الأردني الفلسطيني المشترك في المؤتمر الدولي الذي تتم في إطاره المفاوضات المباشرة الأردنية ـ الفلسطينية الإسرائيلية[٤٣].

---

(٤٢) الرأي، ٢٩/ ٥/ ١٩٨٥.

(٤٣) الرأي، ٣/ ٦/ ١٩٨٥.

أما بالنسبة إلى حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، فالولايات المتحدة تتمسك بصيغة كامب ديفيد التي تتضمن الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني دون تحديد لهذه الحقوق التي قد تكون حقوقاً سياسية أو حقوقاً مدنية تحددها نتائج المفاوضات، بينما يرى الأردن أن هذه الحقوق سياسية في المقام الأول، وتشمل حق تقرير المصير الذي ينتهي بإقامة الاتحاد الكونفدرالي بين الأردن وفلسطين.

والنقطة الثالثة التي دار حولها الخلاف الأردني الأمريكي هي المؤتمر الدولي الذي تجري في إطاره المفاوضات السلمية. فموقف الإدارة الأمريكية من هذه النقطة غير واضح تماماً. فهي تقترح أحياناً «مظلة دولية» للمفاوضات المباشرة أو «إطاراً دولياً» لها. وتشترط لمشاركة الاتحاد السوفياتي في مؤتمر دولي للسلام أن يستأنف علاقاته الدبلوماسية مع إسرائيل، وأن يخفف من القيود على هجرة اليهود السوفيات، وأن يوقف الدعاية المناهضة للسامية، وأن يوقف شحن الأسلحة إلى إيران وإلى الميليشيات اللبنانية. أما الأردن فيطالب بعقد مؤتمر دولي يدعو إليه الأمين العام للأمم المتحدة ويضم الدول الخمس الدائمة العضوية بالإضافة إلى أطراف النزاع (إسرائيل والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية [في وفد أردني فلسطيني مشترك] وسوريا ولبنان ومصر)، تتم فيه الموافقة على مبادئ السلام العادل والدائم وصيغة التفاوض.

تلقّت الحكومة الإسرائيلية مذكرة من الإدارة الأمريكية حول نتائج المباحثات الأردنية ـ الأمريكية، وطلبت منها رأيها في الموضوع. وجاء الرد الإسرائيلي في ١٠ حزيران/يونيو ١٩٨٥ متضمناً الإصرار على أن تكون المفاوضات مباشرة بين شركاء متساوين ومن دون شروط مسبقة، ومن دون اشتراك عناصر تعارض السلام مع إسرائيل. واقترحت إسرائيل خمس مراحل للمفاوضات هي:

المرحلة الأولى: تدور فيها المباحثات بصورة غير رسمية بين إسرائيل وممثلين فلسطينيين لا ينتمون إلى منظمة التحرير.

المرحلة الثانية: يتم فيها اجتماع لجنة محددة تتألف من مندوبين إسرائيليين وأردنيين وفلسطينيين لإعداد جدول أعمال مؤتمر يعقد بين الأطراف الثلاثة والولايات المتحدة الأمريكية.

المرحلة الثالثة: يتم خلالها الحصول على تأييد أعضاء مجلس الأمن الدولي الدائمين للبدء في المفاوضات المباشرة، شريطة أن لا تؤيد هذه الدول موقف أحد الأطراف المتفاوضة بصورة مسبقة.

المرحلة الرابعة: يتم فيها اختيار ممثلين فلسطينيين حقيقيين لسكان الأراضي المحتلة توافق عليهم جميع الأطراف المتنازعة.

المرحلة الخامسة: يتم فيها عقد مؤتمر سلام في غضون ثلاثة أشهر في الولايات المتحدة الأمريكية أو في أوروبا أو في الشرق الأوسط[٤٤].

من الواضح أن المشروع الإسرائيلي يستهدف إبعاد منظمة التحرير من المفاوضات، ورفض المفاوضات الأردنية ـ الفلسطينية مع الإدارة الأمريكية، ومسخ فكرة المؤتمر الدولي للسلام، وشلّ الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن في المفاوضات السلمية، والتملص من أي التزام بمبدأ الأرض مقابل السلام الذي تنادي به الأردن والمنظمة، وطرح كل شيء على مائدة المفاوضات من دون أي التزام مسبق بالقرارات الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية والنزاع العربي ـ الإسرائيلي.

واصل الأردن مساعيه نحو السلام، فقام الملك حسين بزيارة رسمية لواشنطن يومي ٣٠ أيلول/سبتمبر والأول من تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٥. غير أن الموقف الأمريكي لم يتغير، فقد أكد الرئيس ريغان التزام بلاده بالوصول إلى حل عادل ودائم بين إسرائيل وجيرانها العرب من خلال مفاوضات مباشرة تحت رعاية مناسبة قبل نهاية ذلك العام. كما كرر الحسين موقف حكومته بالالتزام بتسوية للنزاع العربي ـ الإسرائيلي تتم بالتفاوض وفي إطار مؤتمر دولي لتطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢.

وبعد ذلك بأسبوعين زار شمعون بيريس، رئيس وزراء إسرائيل، واشنطن، وأعلن عن رغبة حكومته في البدء بمفاوضات مباشرة ودون شروط مسبقة وفي أي مكان يتم الاتفاق عليه في عمان أو القدس أو واشنطن[٤٥].

وتعرض الأردن بسبب تحركه نحو السلام لضغوط من بعض البلدان العربية وتمثلت في الاعتداء على دبلوماسييه في الخارج والقيام بأعمال تخريبية في داخل الأردن. فقد تعرّض سفيرا الأردن في الهند وإيطاليا للاعتداء المسلح وجرحا في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٣. وجرح دبلوماسي أردني في أثينا، وقتل القنصل الأردني في مدريد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣. وانفجرت قنبلة موقوتة خارج فندق الأردن في آذار/مارس ١٩٨٤. واعتدي على القائم بالأعمال الأردني في أثينا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤. وقتل مستشار السفارة الأردنية في بوخارست في الشهر التالي. وحصل هجوم على السفارة الأردنية في روما واعتداء على طائرة عاليه (الخطوط الجوية الملكية الأردنية) في مطار أثينا. وأطلقت النيران على مكتب عاليه في مدريد.

---

(٤٤) الرأي، ١١/٦/١٩٨٥.

(٤٥) انظر نص خطابي الرئيس ريغان والملك حسين في ٣٠/٩/١٩٨٥ وخطاب بيريس في ١٧/١٠/١٩٨٥، في: *Department of State Bulletin* (Washington) (December 1985), pp. 64-66.

وقتل السكرتير الأول في السفارة الأردنية في أنقرة. ويظن أن معظم هذه الحوادث قد دبرت من قبل رجال «أبي نضال» (صبري البنا)، رئيس المجلس الثوري المنشق عن حركة «فتح». ولم تتوقف هذه الحرب السرية إلا بعد لقاء زيد الرفاعي، رئيس الوزراء الأردني بزميله السوري عبد الرؤوف الكسم في جدة في منتصف أيلول/ سبتمبر ١٩٨٥، والمصالحة الأردنية ـ السورية التي تلت ذلك(٤٦).

وفي مطلع سنة ١٩٨٦، بذلت الحكومة الأردنية جهوداً متزايدة لإقناع منظمة التحرير بقبول قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢، غير أن المنظمة رفضت ذلك. وغضبت الحكومة الأردنية من هذا الموقف وأعلنت في ١٩ شباط/ فبراير ١٩٨٦ قطع الحوار مع المنظمة(٤٧).

وعاد التنافس من جديد بين الحكومة الأردنية والمنظمة على كسب ولاء سكان الضفة الغربية. فقد أعلنت الحكومة الأردنية عن خطة لتنمية الضفة [حزيران/ يونيو ـ آب/ أغسطس ١٩٨٦] يبلغ تمويلها حوالى ١,٣ مليار دولار. وكانت الحكومة الأردنية قد حسنت علاقاتها مع سوريا، ووقعت معها عدة اتفاقيات للتعاون الاقتصادي منذ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٥، كان من أبرزها الاتفاق على إنشاء سد الوحدة على نهر اليرموك(٤٨).

وسعى عرفات إلى كسب دعم السوفيات. وقابل في عام ١٩٨٧ الرئيس السوفياتي ميخائيل غورباتشوف الذي أبلغه أن التنافس بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط قد انتهى، وأن مرحلة جديدة من العلاقات بينهما قد بدأت وتختلف عن المراحل السابقة(٤٩).

وانعقد المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثامنة عشرة في الجزائر (١٠ ـ ١٤ نيسان/ ابريل ١٩٨٧) واتخذ قراراً بإلغاء الاتفاق الأردني ـ الفلسطيني(٥٠).

---

(٤٦) Scale, *Asad of Syria: The Struggle for the Middle East*, pp. 464-466, and
الأردن، وزارة الثقافة والإعلام، **الوثائق الأردنية، ١٩٨٣** (عمان: الوزارة، دائرة المطبوعات والنشر، ١٩٨٤)، ص ١٧٦ و٢١٣.

(٤٧) انظر خطاب الحسين في ١٩/٢/١٩٨٦ في: الحسين بن طلال، **عشرة أعوام من الكفاح والبناء: مجموعة خطب جلالة الملك الحسين بن طلال المعظم ملك المملكة الأردنية الهاشمية: من سنة ١٩٧٧ إلى سنة ١٩٨٧م**، ص ٧٩٢ ـ ٨٣٦.

(٤٨) *MEED* (Middle East Economic Digest) (21 October 1988), p. 29.

(٤٩) محمد حسنين هيكل، حرب الخليج: **أوهام القوة والنصر** (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٢)، ص ٢٩.

(٥٠) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٧**، تحرير السيد يسين (القاهرة: المركز، ١٩٨٨)، ص ٢٨١.

واتجهت الحكومة الأردنية إلى إعادة بناء التضامن العربي سبيلاً لتعزيز مواقفها السياسية. ونجحت بعقد مؤتمر القمة العربي في عمان بين ٨ و١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧، والذي لم يحضره الرئيس عرفات(٥١). وقد أعطى المؤتمرون الأولوية للوفاق بين الدول العربية، بينما احتلت القضية الفلسطينية والنزاع العربي - الإسرائيلي مكانة ثانوية. كان المؤتمر نصراً للحكومة الأردنية التي حصلت على دعم مالي من الدول العربية النفطية لتعزيز قواتها المسلحة وبناء اقتصادها.

سادساً: الانتفاضة الفلسطينية وآثارها

عادت القضية الفلسطينية إلى الظهور بقوة على المسرح السياسي العربي والدولي باندلاع الانتفاضة في الضفة الغربية وقطاع غزة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ التي كانت مفاجئة للجميع. فقد بدأت المواجهة بين سكان الضفة والقطاع وقوات الاحتلال الإسرائيلية، واتسع نطاقها واشتدت فاعليتها مع ازدياد العنف الإسرائيلي لإخمادها. وتألفت قيادة وطنية موحدة للانتفاضة من أجل توجيهها والتنسيق بين الفئات المشاركة فيها. ونجحت هذه القيادة بتوحيد صفوف الفلسطينيين في الأراضي المحتلة وساهمت في تضييق شقة الخلاف بين القوى السياسية الفلسطينية في المهجر. واغتنمت منظمة التحرير هذه الفرصة لتعزيز مكانتها على الصعيدين العربي والدولي وكسب اهتمام العالم بالقضية الفلسطينية وعزل إسرائيل(٥٢).

بعد مرور شهرين على الانتفاضة أصبحت أشد كثيراً مما كانت عليه في بداية انطلاقتها. فقد مست وجدان الأمة العربية وحركت كوامن غضبها وألهبت عواطفها وبعثت آمالها في التحرر من الهيمنة الأجنبية. وسارعت الدول العربية إلى مد يد العون للانتفاضة، وتبارى بعضها في الإعلان عن مقادير مساعداتها لها(٥٣). وشوّهت صورة إسرائيل في العالم وفي العالم الغربي بخاصة، وكبدت إسرائيل خسائر مادية ومعنوية جسيمة. ودفع ذلك الإدارة الأمريكية إلى إيفاد فيليب حبيب في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ للتباحث مع الحكومة الأردنية حول إطار جديد لمفاوضات السلام. وقد أكدت الحكومة الأردنية موقفها السابق من المفاوضات. وفي آذار/مارس من العام

---

(٥١) الحسين بن طلال (ملك الأردن)، **مجموعة خطب القائد الأعلى، ١٩٨٧ - ١٩٩١**، تحرير قاسم محمد صالح وقاسم محمد الدروع (عمان: القوات المسلحة الأردنية، مديرية التوجيه المعنوي، ١٩٩٢)، ص ١٠٥ - ١٢١.

(٥٢) Aaron David Miller, «Palestinians and the Intifada: One Year Later,» *Current History*, vol. 88, no. 535 (February 1989), pp. 73-76.

(٥٣) هيكل، حرب الخليج: **أوهام القوة والنصر**، ص ١٨٤ - ١٨٥.

نفسه قدّم وزير الخارجية الأمريكي جورج شولتز (George Schultz) مقترحات للسلام تضمنت النقاط التالية:

- يعقد مؤتمر دولي استناداً إلى قراري مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ ورقم ٣٣٨ في ١٥ نيسان/ابريل، على أن تسبقه بأسبوعين مفاوضات بين إسرائيل ووفد أردني فلسطيني مشترك حول الترتيبات الانتقالية.

- تبدأ المفاوضات حول الحل النهائي بعد سبعة أشهر، بغض النظر عن نجاح المفاوضات حول الترتيبات الانتقالية أو فشلها.

- تطبق ترتيبات الحل النهائي بعد فترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات.

لم تجد مقترحات شولتز قبولاً لدى الحكومة الإسرائيلية والحكومة الأردنية(٥٤). وأعلن ياسر عرفات أن مقترحات شولتز «تهدف إلى إعطاء الشعب الفلسطيني حكماً ذاتياً أسوأ من المعمول به في جنوب أفريقيا»(٥٥).

سابعاً: قرار فك الارتباط القانوني والإداري بالضفة الغربية

يروي عدنان أبو عودة، المستشار السياسي السابق للملك حسين، أنه في بداية صيف سنة ١٩٨٨، وبعد أن مر على الانتفاضة الفلسطينية حوالى نصف عام، دخل عليه الملك، وهو في مكتبه بالديوان الملكي، مكفهر الوجه، وكان أبو عودة يستعد للعودة إلى منزله في نهاية الدوام الرسمي. فقال للملك: «أراك، يا سيدي، غير مرتاح، إن شاء الله خير»؟. أجاب جلالته: «ألم تقرأ البيانات التي صدرت عن قيادة الانتفاضة في الضفة الغربية؟ أنسي هؤلاء العرفان بالجميل؟» قال أبو عودة: «يا سيدي، أنا لا أفسر هذه البيانات نكراناً للجميل وعدم اعتراف بالفضل». ورد الملك: «وكيف تفسرها؟» قال أبو عودة: «إن الانتفاضة حينما بدأت مع نهاية سنة ١٩٨٧ لم نتوقع لها الاستمرار بل توقعنا أن تسحقها إسرائيل بسرعة. ولكنها قويت واشتدت مع ازدياد عدد شهدائها وجرحاها ومعتقليها. وأصبح الفلسطينيون في الداخل يشعرون لأول مرة منذ سنة ١٩٦٧ أنهم قادرون على مواجهة الاحتلال الإسرائيلي وآلته العسكرية الرهيبة، وأنهم لا يقبلون الولاء والتبعية لأحد في الخارج. لقد أرادوا أن

---

(٥٤) Robert Satloff, «Jordan and Reverberations of the Uprising,» *Current History,* vol. 88, no. 535 (February 1989), p. 88.

(٥٥) مركز دراسات الوحدة العربية، قسم التوثيق، «موجز يوميات الوحدة العربية، آذار (مارس) ١٩٨٨،» **المستقبل العربي**، السنة ١١، العدد ١١٢ (حزيران/يونيو ١٩٨٨)، ص ١٨٠.

يسمعوا الدنيا أنهم شعب تحت الاحتلال ويعاني وطأته. انهم الآن في عنفوان قوتهم ويرغبون في إثبات وتوكيد استقلالهم عن كل القوى والجهات الفلسطينية والعربية خارج فلسطين. إنني يا سيدي أرى أن ندعهم يسيرون في هذا الاتجاه، فقد يوصلهم إلى التحرر. وأود بهذه المناسبة أن أسألك يا سيدي: هل أنت على استعداد لتسوية سلمية مع إسرائيل لا تعيد الضفة الغربية كاملة مع القدس العربية؟ أجاب جلالته: بالتأكيد لا. وسأله أبو عودة ثانية: هل تعتقد يا سيدي أن إسرائيل مستعدة لإبرام صلح يعيد الضفة الغربية والقدس العربية؟ أجاب جلالته: كلا. قال أبو عودة: إذن فلندعهم يكافحون من أجل استعادة أراضيهم، دون التخلي عن مساعدتهم، ولنعلن فصل الضفة الغربية عن الضفة الشرقية». يذكر أبو عودة أن الملك لم يقبل بهذا الرأي واعتبره تخلياً من الأردن عن مسؤولياته الوطنية وواجباته القومية.

يتابع أبو عودة روايته: «والتقنيا بعد عدة أسابيع على مائدة جلالته للغداء: زيد الرفاعي (رئيس الوزراء) وسيادة المشير الركن الشريف زيد بن شاكر (القائد العام للجيش) ومروان القاسم (رئيس الديوان الملكي) والفريق طارق علاء الدين (مدير المخابرات العامة) وأنا. وأثناء الغداء طلب مني جلالته أن أتحدث في موضوع مستقبل الضفة الغربية وأن أعرض على الحضور ما قلته لجلالته في لقائنا السابق. وقد وجدت استحساناً من الجميع لاقتراحي. وهكذا تبلورت لدى جلالة الملك وكبار المسؤولين الأردنيين فكرة فك الارتباط القانوني والإداري بالضفة الغربية قبل حضور مؤتمر القمة العربية الذي عقد في الجزائر في حزيران/يونيو ١٩٨٨. وكان خطاب الملك في ذلك المؤتمر مقدمة وتمهيداً لقرار فك الارتباط الذي اتخذ فيما بعد. وكنا ننتظر المناسبة، والمبرر المعقول لإعلانه.

وبعد العودة من مؤتمر الجزائر كلفني جلالة الملك بإعداد الخطاب الذي سيعلن فيه فك الارتباط. وكنت حريصاً على أن لا يفهم من هذا القرار أنه عملية انتقام من الفلسطينيين، أو أنه تخلٍ عن الضفة الغربية بحيث تصبح أرضاً لا سيادة عليها (No Man's Land) أو أنه تخلٍ من الأردن عن علاقته بالقدس، أو أنه لم يعد للأردن دور في القضية الفلسطينية. وكنت قد قلت لجلالة الملك: يجب أن لا يفهم من هذا القرار تطبيقه في الضفة الشرقية بحيث تنعكس نتائجه على الفلسطينيين فيها. وكان جلالته واعياً تماماً لذلك»[٥٦].

يذكر طاهر المصري، وزير خارجية الأردن آنذاك، أن أحمد طالب الإبراهيمي، وزير خارجية الجزائر قد زار الأردن في شهر أيار/مايو ١٩٨٨ وقابل الملك حسين

(٥٦) حديث عدنان أبو عودة في مكتبه بصويلح إلى المؤلف في ٢٩/ ١٠/ ١٩٩٦.

برفقة المصري. وقد أبلغ الإبراهيمي الملك حسين أن الجزائر ترغب في الدعوة إلى مؤتمر قمة عربي يعقد في الجزائر خلال شهر حزيران/يونيو من السنة نفسها. وظهر الغضب على وجه الملك حسين لأنه اعتبر الدعوة الجزائرية إضعافاً للموقف الأردني في وجه منظمة التحرير الفلسطينية التي قوتها كثيراً الانتفاضة. وأن هذه الدعوة تستهدف سحب رئاسة الحسين للقمة العربية التي لم يمض عليها إلا عدة أشهر (قمة عمان في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧). وعد الحسين هذه الدعوة مؤامرة عليه دبرتها الدول العربية القريبة من منظمة التحرير الفلسطينية وتنفذها الجزائر. وكان الموقف الفلسطيني في اجتماعات وزراء الخارجية العرب ولجنة الصياغة مشاكساً قوياً للأردن. ونقلت هذه الأجواء إلى الملك حسين، واعتقد أن قوة الانتفاضة وزخمها وبعض الشعارات المعادية للأردن التي صدرت عنها وما لاقاه الملك في مؤتمر الجزائر من مواقف دعته إلى اتخاذ قرار فك الارتباط[٥٧].

أما منظمة التحرير الفلسطينية فقد اغتنمت فشل مبادرة شولتز، ونجحت بالتعاون مع بعض الأقطار العربية بعقد مؤتمر قمة عربي في الجزائر في حزيران/يونيو ١٩٨٨ من أجل دعم الانتفاضة الفلسطينية. وقد ظهر الخلاف بين المنظمة والحكومة الأردنية في هذا المؤتمر بشكل واضح. فقد طالب ياسر عرفات بأن يكون للمنظمة الإشراف التام على أموال الدعم والصمود المخصصة للضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين. كما طالب بأن يكون لمنظمته حق تمثيل جميع الفلسطينيين (بما فيهم الفلسطينيون المقيمون في الأردن والذين يتمتعون بالجنسية الأردنية). وردّ الملك حسين على ذلك بالدفاع عن وحدة الضفتين، وعدّها «نموذجاً حيّاً لوحدة أكبر، كان يتطلع إليها كل العرب في ذلك الوقت. ولم تكن احتلالاً أردنياً لفلسطين». وأوضح العاهل الأردني أنه يحترم رغبة ممثلي الشعب الفلسطيني «إذا كانت تقوم على الانفصال في هذه الآونة عن الأردن». وأكد الحسين أن الأردن لم يمثل الشعب الفلسطيني نيابة عن منظمة التحرير الفلسطينية. ورد على من يتهم الأردن بأن دعمه لسكان الأرض المحتلة محاولة من جانبه للهيمنة على الأرض الفلسطينية والالتفاف على المنظمة[٥٨]. هذا وقد استجاب مؤتمر القمة لمطالب المنظمة.

وكان رد الحكومة الأردنية حاسماً ومفاجئاً. فقد أعلنت في ٢٨ تموز/يوليو ١٩٨٨ إلغاء خطة التنمية الأردنية للأرض المحتلة التي وضعت في حزيران/يونيو ـ

---

(٥٧) ملاحظة طاهر المصري على هذه الرواية.

(٥٨) انظر خطاب الحسين في مؤتمر قمة الجزائر في ١٩٨٨/٦/٧، في: الحسين بن طلال، **مجموعة خطب جلالة القائد الأعلى، ١٩٨٧ ـ ١٩٩١**، ص ٢٢٩ ـ ٢٤٨.

آب/أغسطس ١٩٨٦[٥٩]، وقدرت تكاليفها بحوالى ١,٣ مليار دولار. وبعد ذلك بثلاثة أيام أعلن الملك حسين فك العلاقة القانونية والإدارية بين الأردن والضفة الغربية، مع احتفاظ الأردنيين من أصل فلسطيني في المملكة «بكامل حقوق المواطنة وعليهم كامل التزاماتها تماماً مثل أي مواطن آخر على أرضها»[٦٠]. وتلا هذا القرار حل مجلس الأمة الأردني وزوال وزارة شؤون الأرض المحتلة.

وكان من الأسباب التي دفعت الحكومة الأردنية إلى اتخاذ هذه القرارات: استجابة مؤتمر القمة العربي في الجزائر لمطالب منظمة التحرير الفلسطينية، واتهامات المنظمة للحكومة الأردنية بالتقاسم الوظيفي مع إسرائيل في الضفة الغربية المحتلة، وسعيها للحلول محل المنظمة في المساعي الدبلوماسية لحل النزاع العربي ـ الإسرائيلي، ورفض المنظمة وقيادات الضفة الغربية الموالية لها لخطة التنمية الاقتصادية الأردنية الخاصة بالضفة الغربية. ومن هذه الأسباب الضغوط الأمريكية على الأردن للحلول محل المنظمة في المفاوضات المقترحة لحل النزاع العربي ـ الإسرائيلي، والضغوط الاقتصادية العربية على الأردن من أجل الاستجابة للضغوط الأمريكية، والضغوط الداخلية الأردنية الرامية إلى التحلل من التفاوض نيابة عن المنظمة من أجل حل القضية الفلسطينية، وضرورة أن يكون القرار فلسطينياً مدعوماً من الأردن.

وتلا القرار الأردني بفك الارتباط عدة إجراءات اتخذها مجلس الوزراء الأردني في شهر آب/أغسطس ١٩٨٨. ففي ٤ آب/أغسطس قرر مجلس الوزراء الأردني إحالة جميع الموظفين الأردنيين في الدوائر والمؤسسات الرسمية الأردنية في الضفة الغربية على التقاعد، مع المحافظة على كامل حقوقهم التقاعدية وفقاً لأحكام قانون التقاعد المدني، وإحالة الموظفين المصنفين الذين تقل مدة خدماتهم عن عشرين عاماً وتزيد على خمسة عشر عاماً على الاستيداع لفترة كافية لإحالتهم على التقاعد حالما يكملون عشرين سنة خدمة، وفقاً لأحكام نظام الخدمة المدنية، وإنهاء خدمة الموظفين المصنفين الذين تقل مدة خدمتهم عن خمسة عشر عاماً على أن ترد لهم جميع الاقتطاعات التقاعدية ويدفع لهم تعويض يوازي راتب شهر عن كل سنة أمضوها في الخدمة، وإنهاء خدمة الموظفين غير المصنفين والموظفين بعقود على أن تدفع لهم كامل استحقاقاتهم وتعويضاتهم ومكافآتهم، وإنهاء خدمة موظفي المؤسسات المستقلة، على أن ينال هؤلاء مكافآتهم وتعويضاتهم كاملة بموجب الأنظمة السارية المفعول في المؤسسات التي كانوا

---

(٥٩) مركز دراسات الوحدة العربية، قسم التوثيق، «موجز يوميات الوحدة العربية، تموز (يوليو) ١٩٨٨،» **المستقبل العربي**، السنة ١١، العدد ١١٦ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨)، ص ١٨٨.

(٦٠) خطاب الحسين في ١٩٨٨/٧/٣١، في: الحسين بن طلال، المصدر نفسه، ص ٢٥٣ ـ ٢٥٨، والرأي، ١٩٨٨/٨/١.

ينتمون إليها، وتنهى خدمات جميع الموظفين المذكورين اعتباراً من ١٦ آب/أغسطس ١٩٨٨. «ويستثنى من هذا القرار الموظفون والمستخدمون في الأوقاف ودائرة قاضي القضاة، وذلك لما تجسده هاتان المؤسستان من وجود حضاري إسلامي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولما تؤديانه من مسؤولية تاريخية إسلامية في المحافظة على سائر الأماكن الإسلامية الواقعة تحت الاحتلال وفي متابعة الإشراف على مشاريع إعمار قبة الصخرة المشرفة والمسجد الأقصى المبارك وحمايتها»[٦١].

وفي السادس من آب/أغسطس حلت اللجنة العليا لمعالجة شؤون الضفة الغربية المحتلة التي تألفت في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠[٦٢].

وأصدر رئيس الوزراء الأردني تعليمات بشأن سكان الضفة الغربية في ٢٠ آب/أغسطس تضمنت اعتبار كل شخص يقيم في الضفة قبل ١٩٨٨/٧/٣١ مواطناً فلسطينياً وليس أردنياً، ومنح الراغبين من أبناء الضفة الغربية جوازات سفر مؤقتة صالحة لمدة سنتين، ويستثنى من ذلك المواطنون الحاصلون على لم شمل العائلات. ويستمر في تجديد جوازات السفر المؤقتة لحامليها من رعايا قطاع غزة بحيث تكون صالحة لمدة سنتين، والتوقّف عن إصدار جوازات سفر مؤقتة جديدة لرعايا قطاع غزة ممن مضى على انتهاء جوازات سفرهم سنة أو أكثر. ونصت هذه التعليمات أيضاً على أن يبقى العمل سارياً ببطاقات الجسور الخضراء أو الصفراء على أن لا تتجاوز الزيارة لحامل البطاقة الخضراء شهراً واحداً. ويستثنى من ذلك الطلبة والأشخاص العاملون في الخارج والمرضى القادمون للعلاج في مستشفيات الأردن[٦٣].

أحدث قرار فك الارتباط والإجراءات الأردنية التي تلته ردود فعل قوية ومتباينة في الأراضي الفلسطينية العربية المحتلة وفي البلاد العربية والأجنبية. ففي الضفة الغربية فوجئت الفئات المؤيدة للأردن بالقرار واعتبرته تخلياً من الحكومة الأردنية عن التزاماتها الدستورية والقومية، بينما رحبت به الفئات المؤيدة لمنظمة التحرير وعدّته توجهاً إيجابياً، وأيدته القيادة الموحدة للانتفاضة[٦٤]. أما منظمة التحرير فقد كانت ردود فعلها الأولى إيجابية، إذ أعلن بسام أبو شريف، مستشار الرئيس الفلسطيني، أن القرار يتماشى مع مقررات مؤتمرات القمة العربية، ويؤكد أنه لا يمكن إحلال السلام والاستقرار في الشرق الأوسط دون منظمة التحرير الفلسطينية. ورحب نايف حواتمة،

(٦١) الرأي، ١٩٨٨/٨/٥.
(٦٢) الرأي، ١٩٨٨/٨/٧.
(٦٣) الرأي، ١٩٨٨/٨/٢١.
(٦٤) الرأي، ١٩٨٨/٨/٥.

الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، بالقرار وعدّه خطوة في الاتجاه الصحيح وينسجم مع إرادة الشعب الفلسطيني والإجماع العربي والدولي. ووصف متحدث باسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين القرار الأردني بأنه خطوة على طريق الاستقلال الوطني الفلسطيني(٦٥).

ورحبت الصحف المصرية بالقرار الأردني. واعتبرته صحيفة برافدا السوفياتية قراراً سليماً لأنه وضع حداً للتناقض الحاصل بين مطالبة الفلسطينيين بإقامة دولتهم وتبعيتهم للإدارة الأردنية، كما أنه رفع من مكانة منظمة التحرير الفلسطينية ووضعها أمام مسؤوليات ومهام جديدة(٦٦).

وسارعت منظمة التحرير بإرسال وفد إلى عمان برئاسة محمود عباس (أبو مازن) للتباحث مع الحكومة الأردنية حول نتائج القرار الأردني بفك العلاقة القانونية والإدارية بالضفة الغربية. فأجرى الوفد مباحثات بين ١١و١٤ آب/أغسطس ١٩٨٨، صدر في أعقابها بيان تضمن تأكيد الحكومة الأردنية بأن الهدف من القرار هو خدمة القضية الفلسطينية وإبراز الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني وتأكيد دور المنظمة ومسؤوليتها الكاملة عن القضية الفلسطينية والأراضي الفلسطينية المحتلة، باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. وجاء في البيان أن الأردن سيستمر في التزامه بدعم نضال الشعب الفلسطيني المشروع لبلوغ غاياته الوطنية، وتأييده لتوجهات المنظمة نحو إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على التراب الفلسطيني(٦٧).

وكان الملك حسين قد أعلن في مؤتمر صحفي عقد في الديوان الملكي الهاشمي مساء يوم ٧ آب/أغسطس ١٩٨٨ أن السيادة على الضفة الغربية قد انتقلت لمنظمة التحرير الفلسطينية وللشعب الفلسطيني، وأن الأردن سيعترف فوراً بحكومة فلسطينية حالما تقوم(٦٨). وأصدر الرئيس الفلسطيني قراراً أعلن فيه السيادة الفلسطينية على الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين، وتحمّل المنظمة لمسؤولياتها تجاه الموظفين والعاملين في الأراضي المحتلة وفقاً للقوانين المعمول بها في الأراضي الفلسطينية حتى ٣١/٧/١٩٨٨ إلى أن تعدل أو تلغى من السلطات الفلسطينية التشريعية المختصة(٦٩).

---

(٦٥) **الرأي**، ٢/٨/١٩٨٨.

(٦٦) **الرأي**، ٦/٨/١٩٨٨.

(٦٧) **الرأي**، ١٥/٨/١٩٨٨.

(٦٨) **الرأي**، ٨/٨/١٩٨٨.

(٦٩) مركز دراسات الوحدة العربية، قسم التوثيق، «موجز يوميات الوحدة العربية، آب (أغسطس) ١٩٨٨،» **المستقبل العربي**، السنة ١١، العدد ١١٧ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨)، ص ٢٠٧.

وانعقد المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشرة في الجزائر بين ١٢ و١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ لمناقشة نتائج القرار الأردني بفك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية ووضع استراتيجيا سياسية للمنظمة تنال المساندة الدولية وتخفف من مخاوف وشكوك سكان الضفة الغربية وقطاع غزة في أعقاب القرار الأردني. وقد أعلن المجلس عن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة استناداً إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (١٨١) لسنة ١٩٤٧. وقرر المجلس لأول مرة القبول بقراري مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ و٣٣٨ بصفتهما من الأسس لمؤتمر دولي يضمن حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني. وطالب المجلس بوضع الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس العربية تحت إشراف الأمم المتحدة لفترة محدودة لحماية الشعب الفلسطيني وتوفير مناخ ملائم لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط. وأكد المجلس العلاقة المميزة بين المواطنين الأردنيين والفلسطينيين على أن تقوم العلاقات بين دولتي الأردن وفلسطين على أسس كونفدرالية يحددها الاختيار الطوعي والحر للمواطنين العرب في البلدين(٧٠).

وقد اعترفت الجزائر والأردن وبقية الدول العربية بالدولة الفلسطينية، وافتتحت سفارة لدولة فلسطين في العاصمة الأردنية.

سعى الرئيس الفلسطيني إلى عرض قرارات المجلس الوطني الفلسطيني أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، غير أن الإدارة الأمريكية رفضت منحه تأشيرة دخول إلى نيويورك، مخالفة بذلك اتفاقية المقر التي تلزم الحكومة الأمريكية بمنح تأشيرات الدخول إليها لوفود الدول الأعضاء وممثليها. واضطرت الجمعية العامة إلى الانتقال بكامل هيئتها إلى جنيف للاستماع لخطاب عرفات في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ الذي تضمن قرارات المجلس الوطني الفلسطيني الآنفة الذكر(٧١). واتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً باستعمال اسم «فلسطين» في الأمم المتحدة بدلاً من منظمة التحرير الفلسطينية، والدعوة إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط(٧٢).

وكان لمبادرة منظمة التحرير هذه نتائجها على الصعيد الدولي، فقد أعلن الرئيس الأمريكي رونالد ريغان في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ استعداد إدارته لفتح

---

(٧٠) **أخبار الخليج** (المنامة)، ٢٤/٨/١٩٨٨.

(٧١) مركز دراسات الوحدة العربية، قسم التوثيق، «موجز يوميات الوحدة العربية، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨،» **المستقبل العربي**، السنة ١١، العدد ١٢٠ (شباط/فبراير ١٩٨٩)، ص ٨٠، و**السفير** (بيروت)، ١٦/١١/١٩٨٨.

(٧٢) **النهار**، ١٦/١٢/١٩٨٨.

حوار مع المنظمة بعد أن استجابت للمطالب الأمريكية وهي نبذ الإرهاب والموافقة على عقد مؤتمر دولي للسلام على أساس قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و٣٣٨[٧٣]. وبدأ الحوار بين الإدارة الأمريكية والمنظمة، والذي أثار غضب الحكومة الإسرائيلية والقوى الضاغطة الصهيونية في الولايات المتحدة الأمريكية.

وعلى الصعيد الأردني، اغتنم الملك حسين انتخاب جورج بوش (George Bush) رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية في خريف ١٩٨٨، وتوليه سلطاته الدستورية في مطلع عام ١٩٨٩، وقام بزيارة لواشنطن بين ١٧ و٢١ نيسان/ابريل ١٩٨٩، وأجرى مباحثات مع الرئيس الأمريكي الجديد حول أزمة الشرق الأوسط. وقد أكد بوش للحسين التزام بلاده بالعمل على إيجاد تسوية شاملة للنزاع العربي ـ الإسرائيلي تقوم على قراري مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ ورقم ٣٣٨، وعلى مبدأ الأرض مقابل السلام، وبحيث يتحقق السلام والأمن لإسرائيل ولكل دول المنطقة وينال الفلسطينيون حقوقهم السياسية المشروعة. وأشار الحسين إلى القرار الذي اتخذته منظمة التحرير الفلسطينية بقبول حق إسرائيل في الوجود، وبرغبتها في التفاوض على تسوية مع إسرائيل تقوم على قراري مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ ورقم ٣٣٨، ورفضها للإرهاب. كما أشار إلى أن قرار الحكومة الأمريكية بإجراء مباحثات مع منظمة التحرير الفلسطينية قد حسن من فرص السلام. واقترح الحسين عقد مؤتمر للسلام تحت رعاية الأمم المتحدة ليكون إطاراً للتفاوض من أجل التسوية الشاملة[٧٤].

وأثناء وجود الحسين ورئيس حكومته في واشنطن، اندلعت أحداث الجنوب التي كانت مؤشراً واضحاً على خلل في الوضع الداخلي لا بد من مواجهته وإصلاحه.

(٧٣) الحياة، ١٦/١٢/١٩٨٨.

(٧٤) *Department of State Bulletin* (July 1989), pp. 53-55.

الفصــل الثانــي

أحــداث الجنــوب:
الأزمة الاقتصادية والمالية (١٩٨٨ ـ ١٩٨٩)

أولاً: الأزمة الاقتصادية والمالية

١ ـ البدايات

الاقتصاد الأردني اقتصاد صغير الحجم ذو قاعدة إنتاجية متنوعة نسبياً ومحدودة. وهو اقتصاد مفتوح تتحكم فيه قوى السوق، والتدخل الحكومي فيه محدود جداً. ويقوم القطاع الخاص فيه بدور فعال في مختلف أوجه الإنتاج والتوزيع والتجارة، بينما يكاد ينحصر دور القطاع العام فيه في تقديم الخدمات الأساسية والبنية التحتية. ويرتبط الاقتصاد الأردني ارتباطاً وثيقاً بالمنطقة العربية ولا سيما البلاد المنتجة للنفط التي ظلت لمدة طويلة المصدر الرئيسي للمعونات المالية الخارجية والسوق الرئيسي لصادرات الأردن وللأيدي العاملة الماهرة الأردنية. وقد استهدفت خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأردنية خلال العقود الثلاثة الأخيرة تحقيق الاكتفاء الذاتي للخزينة، وزيادة الاعتماد على الإيرادات المحلية، وبلوغ حد من الاستقلال عن مصادر التمويل الخارجية.

وقد شهد الأردن بين عامي ١٩٧٤ و١٩٨٤ نمواً اقتصادياً سريعاً واستقراراً مالياً نسبياً تزامنا مع الازدهار الاقتصادي الذي شهدته المنطقة العربية الشرقية، والذي أدى إلى تدفق المعونات المالية الخارجية وتحويلات الأردنيين العاملين في الخارج. وقد بلغ هذا التدفق أوجه سنة ١٩٧٩ حينما بلغت المعونات الخارجية ٥٤ بالمئة من إيرادات الموازنة العامة للدولة. وبين عامي ١٩٧٤ و١٩٨٢، زاد معدل النمو الاقتصادي الحقيقي على ١٠ بالمئة، وبلغت قيمة الاستثمار الحقيقي أربعة أضعاف ما كانت عليه، وتضاعف الدخل السنوي الحقيقي للفرد[١].

---

(١) Document of International Monetary Fund, no. EBS/89/113, 2 June 1989, and J. S. = Birks and C. A. Sinclair, «Employment and Development in Six Poor Arab States: Syria,

وبينما كان الأردن ينعم بهذا الرخاء الاقتصادي كان اعتماده على المعونات الخارجية يزداد باطراد. فقد زادت هذه المعونات من ٥٧,٧ مليون دينار سنة ١٩٧٤ إلى ١٨٣ مليون دينار سنة ١٩٨٤، أي بمعدل زيادة ١٢ بالمئة سنوياً أو ٢,٧ بالمئة سنوياً بالأسعار الثابتة.

ولجأت الحكومات الأردنية المتعاقبة إلى الاقتراض الإنمائي والتجاري من الخارج في المدة نفسها، وتضاعف هذا الاقتراض من ١٦,٤ مليون دينار إلى ١٧٠,٥ مليون دينار، أي بنسبة ٢٦ بالمئة بالأسعار الجارية أو ١٥,٦ بالمئة سنوياً بالأسعار الثابتة. وتفاقم العجز في الميزان التجاري وازداد من ١٠٦ ملايين دينار إلى ٨٩٠ مليون دينار أي بمعدل ٢٣,٧ بالمئة سنوياً بالأسعار الجارية أو ١٣,٢ بالمئة سنوياً بالأسعار الثابتة، وانخفضت نسبة الاعتماد على الإنتاج المحلي في تلبية متطلبات الاستهلاك والإنتاج والاستثمار من ٦٨,١ بالمئة إلى ٣٦,٦ بالمئة أي بمعدل ٦ بالمئة سنوياً. وتضخم عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات فزاد من ٨٣,٨ مليون دينار إلى ٤٣٦ مليون دينار، أي بنسبة ١٨ بالمئة سنوياً بالأسعار الجارية أو ٨ بالمئة بالأسعار الثابتة. وهكذا يتضح أنه خلال عقد واحد من الزمن تضاعف الدين العام الخارجي عشر مرات، وتضاعف العجز السنوي في الموازنة العامة للدولة اثنتي عشرة مرة[٢]. وانخفضت نسبة احتياطي المملكة من الذهب وحقوق السحب والعملات الأجنبية إلى مجموع قيمة استيراد السلع والخدمات من ٦,٣ شهر سنة ١٩٧٤ إلى ٥,٢ شهر سنة ١٩٨٤. وبلغ احتياطي المملكة في ذلك العام ٦١٠ ملايين دينار، نصفها لدى البنك المركزي ويؤلف جزءاً من غطاء الدينار الأردني، والنصف الثاني لدى البنوك التجارية لمواجهة معاملاتها التجارية.

ورافق هذه الحالة نمو اقتصادي حقيقي. فقد ارتفع الناتج الإجمالي بنسبة ٢٠ بالمئة سنوياً بالأسعار الجارية أو ١٠ بالمئة سنوياً: بالأسعار الثابتة. فزاد الاستهلاك وتحسن مستوى المعيشة، وانتشر التعليم بمستوياته المختلفة، واتسعت شبكة الطرق، وتضاعفت خدمات الدولة للمواطنين بما في ذلك الرعاية الصحية والاتصالات السلكية واللاسلكية والماء والكهرباء.

غير أن هذا الازدهار العام لم يُخفِ عن بعض الخبراء الماليين والاقتصاديين الأردنيين حقائق الوضع الاقتصادي الأردني وخطورة توجهات الحكومة نحو المضي في

Jordan, Sudan, South Yemen, Egypt, and North Yemen,» *International Journal of Middle East* = *Studies*, vol. 14, no. 1 (February 1982), p. 38.

(٢) فهد الفانك، **التحديات الاقتصادية لعام ١٩٨٥** (عمان: [د. ن.]، ١٩٨٥)، ص ٣.

النهج نفسه. فقد نبّهوا الحكومة الأردنية إلى خطورة التضخم في عجز الميزان التجاري الأردني. ووجهوا سهام النقد إلى سياسة الدعم الأردنية لبعض المواد الاستهلاكية، وطالبوا بتحويل هذا الدعم إلى الناتج المحلي. وحذروا من الاستمرار في الاستدانة من الخارج والداخل، ولا سيما أن ديون الأردن بلغت ٨٠٤,٥ مليون دينار سنة ١٩٨٣ وتعادل هذه الديون ٦١ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي السنوي لذلك العام(٣).

وقدم فهد الفانك في دراسته **الاقتصاد الأردني غداً** الصادرة سنة ١٩٨٣ مقترحات تضمنت تعديلاً لخطة التنمية الأردنية وتخفيضاً لحجمها وتغييراً لمسارها وأهدافها، ومن هذه المقترحات تخفيض الإنفاق الحكومي الجاري بحيث يصبح جهاز الحكومة أصغر حجماً وأعلى كفاءة وفعالية، والتشدد في دراسة الجدوى الاقتصادية والمالية لأي مشروع قبل التورط في تنفيذه، وإصلاح النظام الضريبي بقصد زيادة الإيرادات المحلية للخزينة، ووضع حوافز لتخفيض الاستيراد والاستهلاك وزيادة الناتج المحلي، وإلغاء جميع أنواع الدعم الاستهلاكي وتحويلها إلى دعم إنتاجي، والمحافظة على احتياطي المملكة من الذهب والعملات الأجنبية، واتباع سياسة مرنة لتحديد سعر صرف الدينار الأردني بشكل يشجع التصدير ويثبط الاستيراد، والتشدد في حسن إدارة الاقتصاد الأردني بكفاءة ونظافة(٤).

وبيّن الباحث جليل طريف في دراسته حول قروض الأردن الخارجية أن رصيد ديون الأردن غير المسدّدة قد بلغ ٧١٦ مليون دينار في نهاية سنة ١٩٨٣. وهذا لا يشمل القروض العسكرية وقروض النفط وقروض القطاع الخاص غير المكفولة من الحكومة. وأكد الباحث الشكوك حول قدرة الأردن على تحمّل أعباء ديونه الخارجية بسبب تراجع إيرادات الدولة من المعونات الخارجية العربية، والركود الاقتصادي، وتدنّي معدلات نمو الصادرات الوطنية، بينما يتآكل رصيد المملكة من العملات الصعبة ويتنامى العجز في ميزان مدفوعاتها.

وتبيّن للباحث أيضاً أن الاقتراض الخارجي لم يسهم في زيادة الناتج القومي الإجمالي، لأن الجزء الأكبر منه استثمر في مشاريع البنية التحتية والقطاعات الخدمية،

---

(٣) المصدر نفسه، ص ٩ ـ ١٦؛ جليل فريد طريف، **قروض الأردن الخارجية ودورها في التنمية الاقتصادية** ([عمان]: البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات، [١٩٨٤])، ص ١٠ ـ ١٤، و

Robert B. Satloff, *Troubles on the East Bank: Challenges to the Domestic Stability of Jordan*, foreword by Robert G. Neumann (New York: Praeger, 1986), pp. 7-33.

(٤) فهد الفانك: **الاقتصاد الأردني غداً** (عمان: [د. ن.]، ١٩٨٣)، ص ٣٥ ـ ٣٦، و**خطة التنمية الأردنية: عرض وتحليل وتقديم إنجازات الخطة الخمسية السابقة، ١٩٧٦ ـ ١٩٨١ ومهمات الخطة الخمسية الجديدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ١٩٨١ ـ ١٩٨٥** (عمان: [د. ن.]، ١٩٨٢)، ص ٣٩.

في حين لم تحظ القطاعات الإنتاجية الأساسية إلا بحصة ضئيلة، كما أن هذه الاستثمارات الإنتاجية وظفت في مشاريع ذات كلفة إنشائية عالية ومبالغ فيها، وذات طبيعة تتسم باعتمادها الدائم على استيراد مواد التجهيز والمواد المصنّعة من الخارج. كما لاحظ الباحث أن الاستثمار عن طريق الاقتراض الخارجي تسبب في خلق دخول جديدة وجهت نحو زيادة الإنفاق الاستهلاكي وبخاصة التفاخري والكمالي منه، وأدى إلى إرهاق الميزان التجاري وزيادة العجز المزمن فيه نتيجة الاستيراد المفرط[٥].

ومن الجدير بالذكر أن الحكومة الأردنية لم تعر بالاً لهذه التحذيرات واستمرت في سياستها الاقتصادية والمالية.

ولعل الاستثناء الوحيد في ذلك حكومتا الشريف عبد الحميد شرف (١٩/ ١٢/ ١٩٧٩ ـ ٢/ ٧/ ١٩٨٠) وأحمد عبيدات (١١/ ١/ ١٩٨٤ ـ ٤/ ٤/ ١٩٨٥). فقد أشار كتاب الشريف عبد الحميد بتأليف الوزارة إلى المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها المجتمع الأردني، وإلى أنها «تتطلب حلولاً علمية مدروسة، كما تتطلب انكباب أحسن العقول الأردنية في الميادين الاقتصادية والتنموية والعلمية على دراستها وإيجاد الحلول لها»[٦]. وأشار خطاب الملك حسين في افتتاح الدورة الثانية للمجلس الوطني الاستشاري في ٢٧/ ٤/ ١٩٨٠ إلى ضرورة الاعتماد على النفس وتقليل الاعتماد على المعونات الخارجية، وتلافي العجز في ميزانية الدولة وذلك بضغط الإنفاق الحكومي وزيادة فعالية الجهاز الحكومي، وزيادة الإنتاج[٧].

وأشار الشريف عبد الحميد في حديث لمندوب التلفزيون اللبناني وإذاعة مونت كارلو في ٩/ ٢/ ١٩٨٠ إلى ضرورة البدء بتصويب الاتجاه الاقتصادي في الأردن، وإغلاق هذه المعونة الخارجية لموازنة الدولة «بحيث تستطيع أن تستغني عنها. وهذا يعني الضغط على النفس، وأن نزيد مواردنا المحلية. يعني أنه علينا أن نتجه اتجاهاً حاسماً نحو الإنتاج ونحو العمل بعيداً عن الاستهلاك الزائد وبعيداً عن القيم الاستهلاكية المنفلتة الاسترخائية»[٨]. وكانت حكومة الشريف عبد الحميد أول حكومة

---

(٥) طريف، المصدر نفسه، ص ٤١، ٥٤، ٥٨ و٧٢ ـ ٧٤، وانظر أيضاً مراجعة محمد عباس وحسين الحياري لكتاب: جليل فريد طريف، «قروض الأردن الخارجية ودورها في التنمية الاقتصادية،» **الأردن الجديد** (نيقوسيا)، العددان ٣ ـ ٤ (ربيع ـ صيف ١٩٨٥)، ص ١٣٨ ـ ١٤٨.

(٦) الحسين بن طلال (ملك الأردن)، **عشرة أعوام من الكفاح والبناء: مجموعة خطب جلالة الملك الحسين بن طلال المعظم ملك المملكة الأردنية الهاشمية من سنة ١٩٧٧ إلى سنة ١٩٨٧م**، جمع وإعداد وتحرير علي محافظة ([عمان]: مركز الكتب الأردني، ١٩٨٨)، ص ١٤٨.

(٧) المصدر نفسه، ص ١٧٠ ـ ١٧١.

(٨) الأردن، وزارة الثقافة والإعلام، **الوثائق الأردنية، ١٩٨٠** (عمان: الوزارة، دائرة المطبوعات والنشر، ١٩٨١)، ص ٨٠.

ترفع شعار ترشيد الاستهلاك، غير أن عمرها القصير حال دون القيام بتدابير وإجراءات فعالة في هذا الصدد.

أما حكومة أحمد عبيدات فقد جاء في كتاب تكليف رئيسها إشارة إلى «تقلبات وإنكفاءات اقتصادية تؤثر على منطقتنا العربية وتقلل من التحولات التي لم تصل إلى الاقتصاد الأردني، ودعوة الحكومة إلى بذل جهود واعية لدرء السلبيات التي قد تطرأ على اقتصادنا النامي»[٩]. وأكد الحسين هذا التوجه في خطابه في افتتاح الدورة العادية لمجلس الأمة في ١٦/١/١٩٨٤[١٠]. وحاولت الحكومة ضغط الإنفاق وترشيد الاستهلاك.

٢ ـ تطوّر الأزمة

تأثرت كفاءة الأردن الاقتصادية والمالية منذ منتصف الثمانينيات بالكساد الطويل الذي أصاب المنطقة، فانخفض تدفق التحويلات الرسمية والخاصة، وتباطأ نمو الصادرات الأردنية، وظهر على السطح تدريجياً الضعف الخفي في الموازنة العامة وميزان المدفوعات اللذين اعتمدا، إلى حد كبير، على الإيرادات الخارجية. وتباطأ الإنتاج حتى بلغ النمو الحقيقي للناتج القومي الإجمالي ١,٥ بالمئة بين عامي ١٩٨٣ و١٩٨٧. وتأثر القطاع الزراعي بالجفاف الذي أصاب البلاد في سنتي ١٩٨٤ و١٩٨٦. كما أصيب القطاع الصناعي وقطاع الإنشاءات بضعف الطلب نتيجة الكساد العام في المنطقة. وتراجع في مجمله بحيث هبط معدل الاستثمار للناتج القومي الإجمالي من ٣٥ بالمئة سنة ١٩٨٣ إلى ٢٦ بالمئة سنة ١٩٨٧. وكان هذا المستوى المتدني من الاستثمار يموّل بصورة رئيسية من التحويلات والتدفق الرأسمالي. وأدى النمو البطيء للنشاط الاقتصادي في البلاد ونقصان فرص العمل في الخارج إلى زيادة كبيرة في نسبة البطالة التي ارتفعت إلى ٨ بالمئة من مجموع القوى العاملة سنة ١٩٨٧.

أما في مجال السياسة الاقتصادية العامة فقد استمرت الحكومة في تلبية الطلب المتزايد من خلال نفقات القطاع العام، على الرغم من النقص المتزايد في المنح الخارجية. فقد زاد إجمالي النفقات من ٤٤ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي سنة ١٩٨٤ إلى ٥١ بالمئة سنة ١٩٨٧، وذلك بسبب الإنفاق الكبير على الأجور والرواتب، والتحويلات المخصصة للاستيراد، وتسديد الفوائد المرتفعة على الدين العام. ورغم التحسن الذي طرأ على الدخل وزيادة نسبته من ٢٨ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي إلى

---

(٩) الحسين بن طلال، المصدر نفسه، ص ٥١٥.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٥٢١.

٣٢ بالمئة منه خلال المدة نفسها، فلم يكن كافياً مقارنة بارتفاع نسبة الإنفاق. وأدى ذلك إلى زيادة العجز في الموازنة العامة (باستثناء المنح الخارجية) من ١٦ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٢٥ بالمئة منه سنة ١٩٨٧. وكان هذا العجز يغطى من الديون الخارجية بحيث أصبحت هذه الديون تغطي ثلاثة أرباع عجز الموازنة العامة خلال عامي ١٩٨٥ و١٩٨٦. وفي سنة ١٩٨٧ غطي عجز الموازنة العامة باللجوء إلى الاستدانة من البنوك المحلية التي بلغت ١٧ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي. ومن الجدير بالذكر أن استدانة الحكومة من البنوك المحلية قبل سنة ١٩٨٧ كانت محدودة. وانخفض في الوقت نفسه الاقتراض البنكي للقطاع الخاص من ١٩ بالمئة سنة ١٩٨٣ إلى ٦ بالمئة سنة ١٩٨٥ مظهراً كساداً محلياً واضحاً. وحتى تُحرِّك النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص، اتخذت الحكومة عدداً من الإجراءات سنة ١٩٨٦ لتسهيل عمليات الاقتراض، مما أدى إلى زيادة السيولة النقدية المحلية بنسبة ١١ بالمئة في ذلك العام. وتعزز الاتجاه إلى إقراض القطاع الخاص بزيادة ملموسة في استدانة الحكومة من البنوك المحلية سنة ١٩٨٧، فزادت السيولة المحلية بنسبة ١٥ بالمئة سنة ١٩٨٧.

أما في مجال سياسة سعر الصرف للدينار الأردني فقد اتخذت الحكومة تدابير جديدة تتسم بالمرونة. ومن المعروف أن سعر الدينار قد ثبت رسمياً بالنسبة إلى حقوق السحب الخاصة (SDR) سنة ١٩٧٥ بحيث يساوي الدينار الواحد ٢,٥٧٩ من حقوق السحب الخاصة وفي نطاق هامش مقداره ٢,٢٥ بالمئة. ثم سمح لهذا السعر بالتحرك في نطاق هامش أوسع منذ نهاية عام ١٩٨٤، بهدف السماح بتخفيض قيمته تدريجياً في ضوء قيمته الحقيقية. وسمح للبنوك التجارية بأن تعين أسعارها للدينار باستعمال سعر البنك المركزي الأردني كدليل ومؤشر لها. وفي الوقت نفسه قام الصيارفة بتحديد أسعارهم للدينار بحرية بحيث كان بإمكانهم أن يخفضوا السعر بنسبة ١٠ بالمئة من سعر البنوك التجارية. وبعد التذبذب في هذا السعر في هامش ضيق بين عام ١٩٨٣ و١٩٨٤ خفضت قيمة الدينار بنسبة ٢٥ بالمئة بين عامي ١٩٨٥ و١٩٨٧.

غير أن نمو الإيرادات الأردنية من الصادرات ظل محدوداً بسبب تقلص السوق الإقليمي وانخفاض الأسعار العالمية للفوسفات والبوتاس والأسمدة التي تعتبر صادرات الأردن الرئيسية. ومع أن تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج بلغت أوجها (١,٢ مليار دولار) سنة ١٩٨٤، فقد أخذت في النقصان بين عامي ١٩٨٥ و١٩٨٧ بسبب تقلص فرص العمل وانخفاض الأجور في المنطقة كلها. كما أن المنح الرسمية الخارجية انخفضت إلى الربع، بينما تضاعفت الفوائد على الديون الخارجية الأردنية بين سنتي ١٩٨٣ و١٩٨٧. وانخفض، نتيجة لذلك العجز في الحساب الجاري الخارجي بانتظام من ١٠ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في سنة ١٩٨٣ إلى ١ بالمئة سنة ١٩٨٦. ولكن هذا التحسن كان مؤقتاً، إذ ازداد العجز في الحساب الجاري حتى

أصبح ٧ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي سنة ١٩٨٧. وقد غطي العجز في الحساب الجاري خلال هذه المدة باللجوء إلى الاستدانة من الخارج وفق الشروط والفوائد التجارية المرتفعة. ونتيجة لذلك ازداد حجم الدين الخارجي ونسبة خدمة الدين (باستثناء الديون العسكرية) فارتفعت إلى ٢٣ بالمئة بين سنتي ١٩٨٣ و١٩٨٧، أي أنها تضاعفت ثلاث مرات. وعلى الرغم من الاستدانة الخارجية المتزايدة فإن مجمل الاحتياطي الرسمي للعملات الصعبة في البلاد (باستثناء الذهب وحقوق البنك المركزي على العراق) قد بلغت قيمة واردات الأردن لثلاثة أشهر سنة ١٩٨٣، ثم انخفضت إلى النصف بين نهاية ١٩٨٣ ونهاية ١٩٨٧[١١].

٣ ـ انفجار الأزمة (١٩٨٨ ـ ١٩٨٩)

استمرت الحالة الاقتصادية والمالية في التدهور عام ١٩٨٨. فقد تقلص معدل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ٣,٥ بالمئة ومعدل الناتج القومي الإجمالي بنسبة ٤ بالمئة. وشهدت كل القطاعات، باستثناء القطاع الزراعي وقطاع الخدمات الحكومية، نسباً سلبية بلغت ٣ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي. وبلغت البطالة ١٠ بالمئة من القوى العاملة في البلاد. وبعد عامين من الاستقرار في الأسعار ارتفعت أسعار المواد الاستهلاكية بنسبة ٣,٢ بالمئة سنة ١٩٨٨. وفي النصف الثاني من السنة نفسها ارتفعت الأسعار بنسبة ١٤ بالمئة بسبب انخفاض سعر الدينار والتأثير الضعيف للتوسع في السيولة النقدية.

وعلى رغم التوسع في الضرائب بقي العجز في الموازنة العامة للدولة، باستثناء المنح الخارجية، كبيراً ويؤلف ٢٤ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي. ومع احتساب المنح يؤلف هذا العجز ١٦ بالمئة من الناتج المذكور. وازدادت النفقات على الأجور والرواتب وأقساط الفوائد والتحويلات بينما لم تحقق الإيرادات إلا تحسناً هامشياً. وكما هي الحال في سنة ١٩٨٧، غطت الحكومة العجز بالاستدانة من البنوك المحلية بحيث شكل هذا العجز ١٦ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي. ورغم التشدد في سياسة الاقتراض خلال النصف الثاني من عام ١٩٨٨، فقد كان لجوء الحكومة إلى الاستدانة من البنوك المحلية السبب الرئيسي في زيادة الموجودات المحلية للبنوك بنسبة ١٤ بالمئة من رصيدها من العملات وشبه العملات في النصف الأول من العام نفسه. وبذلك زادت السيولة المحلية بنسبة ١٢ بالمئة. وفي نهاية سنة ١٩٨٨ بلغت ديون الأردن الخارجية المتوسطة والطويلة الأمد ٨ مليارات دولار أمريكي، وهذا المبلغ يعادل ١٥٩ بالمئة من الناتج القومي الإجمالي للمملكة. أما الديون القصيرة الأمد فقد بلغت

(١١) Document of International Monetary Fund, no. EBS/89/113, 2 June 1989, pp. 3-6.

حوالى ٤٠٠ مليون دولار في نهاية العام المذكور. وارتفعت نسبة خدمة الدين بشكل ملحوظ وقدرت بـ ٣٦ بالمئة لسنة ١٩٨٩ أي حوالى خمسة أضعاف النسبة في عام ١٩٨٣.

أما فيما يتعلق بميزان المدفوعات، فبالرغم من الزيادة في الصادرات الأردنية التقليدية لشدة الطلب عليها، فقد ارتفعت الواردات ارتفاعاً كبيراً جعل الميزان التجاري في عجز مقداره ١,٧ مليار دولار أمريكي. وبلغ مجمل أقساط خدمات الدين العام (باستثناء الديون العسكرية) ٠,٩ مليار دولار سنة ١٩٨٨. وهذا المبلغ يعادل حوالى ٢٥ بالمئة من الإيرادات الجارية. ونتيجة لذلك سجل مجمل ميزان المدفوعات الأردني ما مقداره ٤٨٧ مليون دينار. وقد غطي هذا العجز بصورة رئيسية من الاحتياطي الرسمي للدولة من العملات الصعبة. وبدأت الأقساط المستحقة على الديون الخارجية بالظهور مع نهاية عام ١٩٨٨.

شعرت الحكومة أنه لا بد من إعادة النظر في الأولويات الاقتصادية وإعادة هيكلة سياساتها الاقتصادية. وبدأت باتخاذ تدابير قاسية ابتداء من منتصف سنة ١٩٨٨. وكان من أهم هذه التدابير تعويم سعر الدينار، فانخفضت قيمته. وجمدت الحكومة كثيراً من النفقات الواردة في الموازنة العامة لسنة ١٩٨٩ وتشددت في سياستها النقدية.

انخفض سعر الدينار قياساً بالدولار بنسبة ٣١ بالمئة بحيث أصبح سعر الدولار الواحد ٠,٤٧٧ من الدينار. وأخذت الفروق بين أسعار صرف الدينار في البنك المركزي والبنوك التجارية والصيارفة تتسع. وفي منتصف شباط/فبراير ١٩٨٩، وفي ضوء ضغوط المضاربة على الدينار، وحدت الحكومة سعر صرف الدينار لدى البنك المركزي والبنوك التجارية بحيث أصبح الدولار الواحد يساوي ٠,٥٤٠ من الدينار، وبذلك انخفض سعر الدينار بنسبة ١٣ بالمئة عن السعر الرسمي السابق. وألغت الحكومة رخص الصيارفة وأغلقت مكاتبهم ومنعتهم من ممارسة أعمالهم.

وساهمت الشكوك والمخاوف التي نشأت بعد قرار الحكومة في ٣١ تموز/يوليو ١٩٨٨ بفك العلاقة القانونية والإدارية بالضفة الغربية في زيادة الضغوط على الدينار وتخفيض سعره. وأدى ذلك كله إلى خفض سعر الدينار بنسبة ٨,٥ بالمئة على سعره الرسمي، في الربع الأول من عام ١٩٨٩.

واتخذت الحكومة إجراءات أخرى لمواجهة الموقف المتردي. ففرضت قيوداً على الموازنة العامة، إذ أوقفت أي زيادة في الرواتب، وجمّدت النفقات العسكرية، وخفّضت من شراء المواد والتجهيزات. كما رفعت القيود التي فرضتها على بعض الواردات في آب/أغسطس ١٩٨٨ وفرضت مكوساً عالية عليها بدلاً من ذلك. وفرضت ضريبة على المبيعات في المطاعم والفنادق مقدارها ١٠ بالمئة وأخرى على تذاكر السفر بالطائرات مقدارها ٣ بالمئة، وفرضت ضريبة عالية على المسافرين

للخارج، ورفعت رسوم استخدام الأجانب في البلاد إلى ثلاثة أضعاف ما كانت عليه، وتشددت في جباية الضرائب والديون المستحقة للدولة. وتشددت الحكومة في سياستها النقدية، وحررت أسعار الفائدة على القروض في البنوك المحلية من ٨ بالمئة إلى ١٠ بالمئة وسمحت للبنوك بزيادة سعر الفائدة على الأموال التي تقرضها. ورفع البنك المركزي نسبة الخصم من ٥,٧٥ بالمئة إلى ٧ بالمئة في أيلول/سبتمبر ١٩٨٨، ثم رفعها في كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ إلى ٨ بالمئة. وفرض قيوداً على البنوك التجارية للحد من قدرتها على تحويل الدينار إلى عملات أجنبية، وطلب منها زيادة نسبة احتياطيها من الودائع من ٦ بالمئة إلى ٩ بالمئة [١٢].

واتخذت الحكومة إجراءات إضافية لتقليص العجز في الموازنة العامة في ١٦ نيسان/ابريل ١٩٨٩. ففرضت زيادة على أسعار المنتجات النفطية المحلية بنسب تراوحت بين ١١ بالمئة و٣٣ بالمئة، وزادت الضريبة على السجاير المحلية والمستوردة بنسبة ٢٥ بالمئة وزادت الضريبة على المشروبات الروحية بين ٤٠ بالمئة و٥٠ بالمئة وعلى المشروبات العادية والمياه المعدنية بنسبة ١٨ بالمئة، وزادت الضريبة على مواد التنظيف بنسبة ٢٥ بالمئة، وزادت الضريبة على القضبان الحديدية المستعملة في أعمال البناء والإنشاءات بنسبة ٦٧ بالمئة. ورفعت أسعار المكالمات الهاتفية ورسوم الهواتف، وضاعفت أسعار المياه في وادي الأردن. وزادت من رسوم ترخيص السيارات وتسجيلها. وفرضت ضريبة للدولة على إنتاج الفوسفات والبوتاس. وخفضت من دعم الدولة للشعير والنخالة وزيت الزيتون والحليب المجفف مما أدى إلى زيادة أسعارها المحلية، وألغت الدعم الذي كانت تقدمه الدولة للإنتاج والتصدير[١٣].

٤ ـ المشاورات مع صندوق النقد الدولي والبنك المركزي

في نهاية عام ١٩٨٨ شعرت الحكومة الأردنية بضرورة بذل جهد للإصلاح الاقتصادي والمالي الشامل على أسس ثابتة، ولا سيما بعدما تأكد لديها أن المؤشرات لا توحي بظروف مؤاتية قادمة، وأن استئناف المعونات غير وارد، كما أن ضخامة المشاكل الاقتصادية والمالية التي تواجه البلاد لا يمكن حلها من خلال الجهد المحلي، وأن الحفاظ على علاقات مالية خارجية منتظمة ليس ممكناً إلا بإعادة جدولة الديون والحصول على تمويل خارجي استثنائي للسنوات القادمة. ولذلك قررت البحث عن دعم دولي استثنائي، فأقدمت على الاتصال بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي لطلب

(١٢) «A Statement by the Government of Jordan on Its Economic Policies,» pp. 50-52.

(١٣) المصدر نفسه، ص ١٦.

المعونة الفنية والمالية منهما.

وكانت الحكومة قد طلبت خبيراً في الضريبة من صندوق النقد الدولي عام ١٩٨٨. وقد زار الخبير الأردن في تشرين الثاني/نوفمبر من ذلك العام وقدم استشارته للجهات الأردنية المعنية في حينه. غير أن المباحثات مع خبراء من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بدأت في آذار/مارس ١٩٨٩ وتوصلت الحكومة مع هؤلاء الخبراء إلى برنامج للتصحيح الاقتصادي والمالي في ١٩٨٩/٣/٣١. وقد عرض على مجلس إدارة الصندوق فأقره في عهد وزارة الشريف زيد بن شاكر الأولى (١٩٨٩ - ١٩٩٠).

ثانياً: أسباب الأزمة الاقتصادية والمالية

في بيانها الصادر في ١٩٨٩/٥/٢١ أوضحت وزارة المالية الأردنية أن من الأسباب الرئيسية للأزمة الاقتصادية والمالية انخفاض الدعم المالي العربي للأردن وما نتج منه من آثار. فقد خصص للأردن بموجب قرارات القمتين العربيتين في بغداد وعمان مبلغ ١٢٥٠٠ مليون دولار، استلم منها الأردن ٧١٢٤ مليون دولار. وبذلك يكون المبلغ غير المدفوع في نهاية سنة ١٩٨٨ ما مجموعه ٥٢٨٦ مليون دولار.

ويبين الجدول التالي المساعدات العربية المدفوعة وغير المدفوعة المقررة للأردن بموجب قرارات قمة بغداد:

الدولة	المبالغ المقررة (بالمليون دولار)	المبالغ المدفوعة	الرصيد غير المدفوع
العربية السعودية	٣٥٧١,٤	٣٥٧١,٤	-
ليبيا	١٩٦٤,٣	-	١٩٦٤,٣
الكويت	١٩٦٤,٣	١٢٦٥,٨	٦٩٨,٥
العراق	١٨٥٧,١	٧٠١,٣	١١٥٥,٨
الإمارات العربية المتحدة	١٤٢٨,٦	٨٤٠	٥٨٨,٦
الجزائر	٨٩٢,٩	٨٩,٣	٨٠٣,٦
قطر	٨٢١,٤	٣٤٢,٦	٤٧٨,٨
المجموع	١٢٥٠٠	٦٨١٠,٤	٥٦٨٩,٦

وقد تقرر في قمة عمان أن تقوم البلدان العربية الشقيقة بدفع حصتي ليبيا والجزائر، كل دولة حسب نسبة مساهمتها الأصلية. وقد قامت البلدان العربية بدفع مبلغ ٤٠٣ ملايين دولار بموجب هذا القرار وذلك وفق التفاصيل التالية:

الدولة	المبالغ المدفوعة (بملايين الدولارات)
العربية السعودية	١٤٥,٥
الكويت	٤٠
العراق	١٤٧,٩
الإمارات العربية المتحدة	٢٩,١
قطر	٤١
المجموع	٤٠٣,٥

وبذلك يبلغ مجموع ما دفعته البلدان العربية الشقيقة من التزاماتها في مؤتمري قمة بغداد وعمان ٧٢١٣,٩ مليون دولار وتبقى من هذه الالتزامات دون تسديد ٥٢٨٦,١ مليون دولار. وهذه الالتزامات موزعة على النحو التالي:

الدولة	المساهمة المباشرة (بآلاف الدولارات)	التزامات ليبيا والجزائر (بآلاف الدولارات)	المجموع (بآلاف الدولارات)
العربية السعودية	-	٨٨٠,٧٨٤	٨٨٠,٧٨٤
الكويت	٦٩٨,٤٦٢	٥٢٣,٦٢٠	١,٢٢٢,٠٨٢
العراق	١,١٥٥,٨٤٩	٣٨٤,٨٨٢	١,٥٤٠,٧٣١
الإمارات العربية المتحدة	٥٨٨,٥٧٠	٣٨١,٦٠٢	٩٧٠,١٧٢
قطر	٤٧٨,٨٥٨	١٩٣,٥٠٠	٦٧٢,٣٥٨
المجموع	٢,٩٢١,٧٣٩	٢,٣٦٤,٣٨٨	٥,٢٨٦,١٢٧

وقد أدى انخفاض الدعم المالي العربي إلى سعي الحكومة الأردنية إلى تسخير جميع الموارد الداخلية لتلبية متطلبات التنمية والدفاع، غير أن هذه الموارد لم تكف لتغطية الفجوة الناجمة عن انخفاض الدعم المالي العربي، فاضطرت الحكومة الأردنية إلى الاستدانة من الخارج لتغطية الفجوة.

ومن الأسباب التي ساهمت في الأزمة الاقتصادية والمالية الأعباء المالية العالية التي تحملها الأردن لدعم الضفة الغربية منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي. وقدرت وزارة المالية الأردنية مجموع المبالغ التي دفعها الأردن حتى صدور قرار فك الارتباط بالضفة الغربية في ١٩٨٨/٨/٣١ بحوالى ٤٥٠ مليون دينار.

ولما كان الدينار الأردني مستعملاً كعملة قانونية فقد بقي الاحتفاظ به كوعاء ادخاري. غير أن الظروف التي رافقت الإنتفاضة الشعبية هناك اضطرت أبناء الضفة الغربية إلى استخدام مدّخراتهم من الدينار الأردني لتلبية حاجاتهم المعيشية اليومية،

الأمر الذي أدى إلى تحويل ما بحوزتهم من دنانير إلى شيكلات إسرائيلية. وقد وجدت هذه الدنانير طريقها إلى الأسواق المالية العالمية مما زاد من الضغط على الدينار. ونظراً لارتفاع عرض الدينار فقد اضطرت الحكومة الأردنية إلى استعمال جزء من موجودات المملكة من العملات الأجنبية لتغطية هذا العرض. وزاد ذلك من صعوبات الأردن بسبب استنزاف موجوداته من العملات الأجنبية وتعرّض اقتصاده للاهتزاز.

ومن أسباب الأزمة الاقتصادية والمالية دعم الأردن للعراق الشقيق في حربه مع إيران. فقد وفر الأردن سلعاً للعراق دون تسديد أثمانها تقدر قيمتها بستمائة مليون دولار كدين على الحكومة العراقية. وطوّر الأردن البنية التحتية الضرورية لتمكينه من القيام بدور استراتيجي في دعم العراق. وأنفق في سبيل ذلك ٣٤٠ مليون دينار لتحسين الطرق البرية المؤدية للعراق وصيانتها.

ولا شك في أن إنفاق الأردن على قواته المسلحة من أجل رفع قدراتها القتالية لتوفير حماية له وللدول العربية من أخطار التوسع الإسرائيلي، وللمساهمة في تحقيق الاستقرار في المنطقة، كان من أسباب الأزمة الاقتصادية والمالية هذه. فقد تكبّد الأردن نفقات كبيرة في سبيل بناء قواته المسلحة والمحافظة على مستواها القتالي العالي. وبلغ مجموع ما أنفقه الأردن في هذا الميدان ٤٧٦٣ مليون دولار منذ سنة ١٩٨٠ وحتى مطلع ١٩٨٩.

وهذه النفقات موزّعة كما يلي:

	بالمليون دينار
المخصص في الموازنة	١٦٢٠
من حساب صندوق الدعم العربي	٨١٤
سلفات من الخزينة العامة	٣٠٥
الرصيد غير المسدد من القروض التجارية والتصديرية والعسكرية	٢٠٢٤
المجموع	٤٧٦٣

وكان للملكية الأردنية (شركة الطيران الأردنية) دور في زيادة الديون الخارجية على البلاد، فقد اقترضت الحكومة الأردنية مبلغ ٣٩٨,٥ مليون دولار أمريكي لاستئجار طائرات «AIRBUS» للملكية الأردنية سنة ١٩٨٧، ثم اقترضت مبلغ ١٦٥ مليون دولار لاستئجار طائرات «TRISTAR» سنة ١٩٨٨[١٤]. وبذلك بلغت قروض الملكية الأردنية خلال عامي ١٩٨٧ و١٩٨٨ ٤٦٣,٥ مليون دولار.

---

(١٤) الأردن، وزارة المالية، جدول عن تطور مديونية الأردن الخارجية.

ثالثاً: معالجة الحكومة للأزمة المالية: تخفيض سعر الدينار

لعل أول إشارة إلى بوادر الخلل المالي في الأردن ما أورده فهد الفانك في زاويته «رؤوس أقلام» في جريدة **الرأي** الأردنية في ١١ نيسان/ابريل ١٩٨٨. فقد لاحظ أن نشرة **الإحصاءات المالية الدولية** الصادرة عن صندوق النقد الدولي، قد ذكرت أن الأفراد الأردنيين كانوا يحتفظون في البنوك الخارجية بودائع بالعملات الأجنبية بلغت حوالى ١٠٥٠ مليون دولار أمريكي في ١٩٨٧/٩/٣٠ - أي حوالى أربعة أمثال ما يملكه البنك المركزي الأردني من عملات أجنبية حرة وقابلة للتحويل. وذكرت الإحصائية نفسها أن الأرصدة النقدية للأردنيين في الخارج كانت قبل سنة، أي في ١٩٨٦/٩/٣٠، قد بلغت ٨٨٠ مليون دولار. وبعبارة أخرى أن رأس المال الذي خرج ولم يعد خلال سنة واحدة بلغ ١٧٠ مليون دولار، أي بمعدل يزيد على ١٤ مليون دولار شهرياً أو نصف مليون دولار يومياً على وجه التقريب[١٥].

وكانت أول هزة تعرض لها الدينار الأردني، في نطاق الأزمة في الثاني من أيار/مايو ١٩٨٨، إذ ارتفع سعر الدولار مقابل الدينار من ٣٢٠ فلساً إلى ٣٩٠ فلساً، ثم عاد واستقر على سعر ٣٦٠ فلساً. وقد فسرت هذه الهزة بتأخر استلام القسط المستحق من المساعدات السعودية والأقساط الشهرية العراقية لبضعة أيام. وعد الحادث عابراً آنذاك[١٦].

وقد تناول هاني السعودي، أحد الصرافين المعروفين في عمان، موضوع سعر الدينار الأردني، وعزا الهزة التي شهدها الدينار في بداية أيار/مايو إلى ضعف كفاءة المسؤولين في البنك المركزي الأردني. واقترح تثبيت سعر صرف الدينار بالنسبة إلى الدولار لمدة لا تقل عن سنة واحدة، «وذلك على أساس قيمته الحالية المحددة بحقوق السحب الخاصة في صندوق النقد الدولي»[١٧].

وتعرض الدينار لهزة ثانية، بعد شهر واحد من الهزة الأولى. فقد ارتفع سعر الدولار من ٣٦٥ فلساً إلى ٣٨٥ فلساً خلال يوم واحد هو ١٩٨٨/٦/٢. وفي هذه المرة، تركّز اللوم على وزارة المالية وعلى البنك المركزي الأردني. وعزيت هذه الهزة إلى سلوك وزارة المالية في الاقتراض بكثافة من البنوك المحلية. وطلب بعض المحللين

---

(١٥) فهد الفانك، «رأس المال الهارب، خرج ولم يعد،» **الرأي** (عمان)، ١٩٨٨/٤/١١، ص ٢٦.

(١٦) فهد الفانك، «الدينار الأردني تجاوز الأزمة العابرة،» **الرأي**، ١٩٨٨/٥/٤، ص ٢٢.

(١٧) هاني السعودي، «في سبيل دينار قوي،» **الرأي**، ١٩٨٨/٥/٦.

الاقتصاديين من وزارة المالية أن تضبط إنفاقها، ومن البنك المركزي أن يعود إلى قيادة الجهاز المصرفي وضبطه[١٨].

وبدت معالم الأزمة المالية بالظهور بعد أن قررت الحكومة الأردنية تشكيل لجنة خاصة «لاقتراح الأسس التي ستسير عليها سوق الصرف الأردنية بما يحول دون تكرار الأزمات التي شهدتها أسواق الصرافة مؤخراً». وتألفت اللجنة من الدكتور حنا عودة وزير المالية رئيساً، وحسين القاسم محافظ البنك المركزي، والدكتور ماهر شكري نائب المحافظ، والدكتور خليل السالم المحافظ السابق للبنك، والدكتور رجائي المعشر الوزير السابق للصناعة والتجارة، وخالد شومان نائب المدير العام للبنك العربي[١٩]. وقد ترأس زيد الرفاعي، رئيس الحكومة، اجتماع هذه اللجنة يوم ١٩٨٨/٦/٥، وتقرر أن تضع هذه اللجنة تعليمات لمراقبة العملات الأجنبية بما يؤمن زيادة مكاسب المملكة منها وتعزيز تنمية الاحتياطيات من هذه العملات وتلبية احتياجات الاقتصاد الوطني واحتياجات المواطنين المشروعة من هذه العملات[٢٠].

وقد انتقد بعضهم بنية هذه اللجنة التي ضمت مديرين من القطاع الخاص يشاركون في صنع قرار تثبيت سعر صرف العملة الوطنية أو تغييره، «لأن الأصل أن مثل هذه القرارات لا يجوز أن يعرف بها أحد قبل إعلانها، فكيف إذا كان هذا «الأحد» «مديراً لبنك أو شركة مالية مما يضعه في مركز تضارب مصالح؟» وبعد أربعين يوماً على تشكيل هذه اللجنة يبدو أنها تعثرت في مهمتها، واضطر البنك المركزي إلى إصدار التعليمات دون موافقتها[٢١].

وشرع البنك المركزي بتحديد سعر بيع الدولار الأمريكي بـ ٣٦٠ فلساً ابتداء من ٦ حزيران/ يونيو ١٩٨٨[٢٢]. وانتقدت البنوك التجارية لامتناعها عن بيع الدولار بأي سعر، وحمّلت جزءاً من المسؤولية عن الأزمة المالية الأردنية[٢٣].

وفي العاشر من حزيران/ يونيو أعلن نائب محافظ البنك المركزي الدكتور ماهر شكري، «أن سعر صرف الدينار يتطابق مع السعر الذي يعتمده صندوق النقد الدولي. وأن البنك المركزي توقّف عن استعمال سلة حقوق السحب الخاصة في تحديد

---

(١٨) فهد الفانك، «الطلب على الدولار، أزمة ثابتة،» **الرأي**، ١٩٨٨/٦/٤، ص ٢٦.
(١٩) **الرأي**، ١٩٨٨/٦/٥، ص ١.
(٢٠) **الرأي**، ١٩٨٨/٦/٦، ص ١.
(٢١) فهد الفانك، «لجنة العملات الأجنبية، النتائج والدروس،» **الرأي**، ١٩٨٨/٧/١٦، ص ٢٤.
(٢٢) **الرأي**، ١٩٨٨/٦/٧، ص ٢٠.
(٢٣) فهد الفانك، «مسؤولية البنوك عن أزمة الدولار،» **الرأي**، ١٩٨٨/٦/٧، ص ٢٢.

قيمة الدينار واستبدل بها سلة عملات مختلفة تتناسب مع تجارة الأردن الخارجية ومدفوعاته». وقد أخذ على هذا الإجراء مخالفته لأحكام المادة (٢٥) من قانون البنك المركزي الأردني التي تنص على أن يعين مجلس الوزراء سعر تعادل الدينار الأردني بالذهب أو بحقوق السحب الخاصة، وينشر هذا السعر في الجريدة الرسمية. وأن آخر سعر تعادل للدينار قرره مجلس الوزراء في ١٥ شباط/فبراير ١٩٧٥ هو ٢,٥٧٩ وحدة حقوق سحب خاصة، بينما انخفض هذا السعر إلى ٢,١١ وحدة في ١٠/٦/١٩٨٨. وأخذ عليه أيضاً أن ليس من حق البنك المركزي تغيير سلة حقوق السحب الخاصة واتباع سلة أخرى، لأن ذلك من حق مجلس الوزراء وحده، طالما أن القانون لم يعدل[٢٤].

وكان البنك المركزي قد أصدر تعليمات جديدة في ٨ حزيران/يونيو سمح بموجبها للبنوك التجارية والشركات المالية بتعويم أسعار الفائدة على التسهيلات المصرفية وبعض أنواع الودائع[٢٥]. وتحدث حمدي الطباع، وزير الصناعة والتجارة والتموين، في ندوة عقدها نادي خريجي الجامعة الأميركية في بيروت في ١٩ حزيران/يونيو، عن الكساد الاقتصادي في المنطقة، وعن العلل التي تعيق حركة الاقتصاد الأردني وتؤثر في أدائه بصورة سلبية. وأعلن عن الحاجة إلى «معالجة سليمة وجذرية»، وإلى ضرورة «شد الأحزمة على البطون، وأن نستهلك أقل وأن ننتج أكثر، وأن نحول قدراً أكبر من الإنفاق على السلع والخدمات الأجنبية إلى إنفاق على السلع والخدمات الأردنية». وقال بضرورة «تشجيع الاستثمار ومكافحة التهرب من الضرائب»[٢٦]. وقد أحدثت الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي وتصريحات المسؤولين عن الاقتصاد الأردني موجة من القلق والذعر في الأوساط المالية والتجارية والشعبية.

وأصدر البنك المركزي في ٢٧ حزيران/يونيو تعليمات لتنظيم التعامل بالعملات الأجنبية «بهدف الحفاظ على الاستقرار النقدي، وتعزيز ضمان قابلية تحويل الدينار، وتنمية إيرادات المملكة من العملات الأجنبية، وتوجيه استخدامها لتحقيق النمو الاقتصادي المطرد في إطار مرتكزات السياسة الاقتصادية الأردنية وثوابتها المتمثلة بالحرية الاقتصادية وبتشجيع المبادرة الفردية»[٢٧].

---

(٢٤) فهد الفانك، «سلة العملات، هل لها وجود؟»، الرأي، ١١/٦/١٩٨٨، ص ٢٤.

(٢٥) الرأي، ٨/٦/١٩٨٨.

(٢٦) الرأي، ٢١/٦/١٩٨٨.

(٢٧) الرأي، ٢٧/٦/١٩٨٨.

وبدأت حقائق جديدة تتكشف للمواطنين، فمن خلال تعليق أحد المحللين الاقتصاديين تبين أن احتياطي البنك المركزي من العملات الأجنبية يتراوح بين ٥٠ و١٠٠ مليون دولار. وهو مبلغ على حد قوله «لا يسمن ولا يغني»[٢٨]. واتهم وزارة المالية بالصمت إزاء كل ما جرى في البلاد، وحمّلها المسؤولية كاملة[٢٩].

ووالى سعر صرف الدينار انخفاضه تجاه الدولار في سوق الصرافة المحلية بحيث بلغ سعر الدولار ٤٢٠ فلساً في ١٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨، وذلك نتيجة أعمال المضاربة التي تكررت على يد بعض المضاربين في سوق عمان المالي وفي سوق الصرافة المحلية[٣٠].

وحاول رئيس الوزراء طمأنة المواطنين بسلامة الإجراءات التي اتخذتها الحكومة والبنك المركزي في حديث تلفزيوني نشرته الصحف المحلية في ١٧/ ١٠/ ١٩٨٨[٣١]، وفي لقائه مع الأمناء العامين للوزارات ورؤساء ومديري المؤسسات والدوائر والمحافظين في ٢٦/ ١٠/ ١٩٨٨[٣٢]. وساهمت الصحف في حملة تهدئة الخواطر هذه. ولكن الصرافين الأردنيين أشاروا إلى حالة الذعر التي أصابت المواطنين والإقبال الشديد على شراء الدولار كسلعة يتاجر بها، مما زاد الأزمة النقدية حدة[٣٣].

ونتيجة لحالة الاضطراب التي شهدتها البلاد، لجأ بعض التجار والصناعيين إلى رفع الأسعار خلافاً لتعليمات الحكومة. واضطر رئيس الوزراء، بصفته الحاكم العسكري العام، بموجب الأحكام العرفية المفروضة على المملكة منذ سنة ١٩٦٧، إلى إحالة عدد منهم على المحكمة العرفية في ٤/ ١١/ ١٩٨٨[٣٤]. وفي اليوم التالي قرر مجلس الوزراء منع استيراد بعض السلع اعتباراً من ٦/ ١١/ ١٩٨٨ وحتى نهاية ذلك العام، ومنها السيارات والثلاجات وأجهزة التلفزيون والفيديو ومكيفات الهواء وأثاث

---

(٢٨) فهد الفانك، «العملة الأجنبية، نظرة أخرى للمشكلة،» **الرأي**، ١٩/ ٧/ ١٩٨٨، ص ٢٢.

(٢٩) فهد الفانك، «وزارة المالية، السكوت من ذهب،» **الرأي**، ٢١/ ٧/ ١٩٨٨، ص ٢٢.

(٣٠) فهد الفانك، «لماذا ارتفع سعر الدولار في سوق الصرافين،» **الرأي**، ١٥/ ١٠/ ١٩٨٨، ص ٢٤ و٢٢.

(٣١) **الرأي**، ١٧/ ١٠/ ١٩٨٨، ص ١٨ ـ ١٩.

(٣٢) **الرأي**، ٢٧/ ١٠/ ١٩٨٨، ص ١ و١٦.

(٣٣) انظر: راكان المجالي، «الإجراءات الاقتصادية والصالح العام والصالح الخاص،» **الرأي**، ١٨/ ١٠/ ١٩٨٨؛ فهد الفانك: «ارتفاع الأسعار القادم، ما نسبته المئوية؟،» **الرأي**، ١٨/ ١٠/ ١٩٨٨، ص ٢٢؛ «ما وراء الندوة الاقتصادية،» **الرأي**، ١٩/ ١٠/ ١٩٨٨؛ «ارتفاع الأسعار بين الحق والاستغلال،» **الرأي**، ٢١/ ١٠/ ١٩٨٨، ص ٢٤، و«حدود زيادات الأسعار،» **الرأي**، ٢٦/ ١٠/ ١٩٨٨، ص ٢٢، وماهر الواكد، «القرارات الاقتصادية والحزم في التنفيذ،» **الرأي**، ٢١/ ١٠/ ١٩٨٨.

(٣٤) **الرأي**، ٥/ ١١/ ١٩٨٨.

المنازل والمكاتب والرخام والبلاط والقرميد وغيرها. كما قرر المجلس زيادة الرسوم الجمركية على عدد من السلع الاستهلاكية، وفرض ضريبة مقدارها ١٠ بالمئة على جميع فواتير الفنادق والمطاعم، وضريبة مقدارها ٣ بالمئة على تذاكر السفر بالجو، وضريبة مغادرة مقدارها ٢٥ ديناراً جواً و٨ دنانير براً وبحراً على كل شخص، وزيادة الرسوم السنوية على تصاريح العمل الممنوحة للعمال العرب والأجانب مقدارها ١٠٠ دينار للعامل العربي و٣٠٠ دينار للعامل الأجنبي، وتخفيض تعرفة استهلاك الكهرباء بنسبة ١٠ بالمئة وتعرفة استهلاك المياه بنسبة تتراوح بين ٢٠ بالمئة و٥٠ بالمئة[٣٥].

وبعد ذلك بيومين، أعلنت وزارة الصحة عن ارتفاع أسعار الأدوية بنسبة ٢٥ بالمئة إلى ٣٠ بالمئة. كما ارتفعت أسعار كثير من المواد والسلع[٣٦] وأعلن وزير التموين في ٨/ ١١/ ١٩٨٨ عن عزم وزارته على تحديد سقف أعلى لأسعار السلع التموينية ومعاقبة المتلاعبين بالأسعار والذين يخفون المواد[٣٧]. وقرر الوزير نفسه تثبيت أسعار بيع بعض المواد التموينية المستوردة اعتباراً من ١٢/ ١١/ ١٩٨٨ مثل التونة والسمن والفول واللحوم المعلبة والجبنة وغيرها[٣٨].

ولأول مرة، منذ بداية الأزمة الاقتصادية والمالية والنقدية تحركت النقابات العمالية، وأرسل رؤساؤها مذكرة إلى رئيس الوزراء في ١٣/ ١١/ ١٩٨٨، طالبوا فيها بتثبيت نهائي للأسعار، وبحماية مدروسة للصناعة الأردنية، وزيادة الرسوم الجمركية على الكماليات، وتأمين المواد التموينية والألبسة وغيرها من الضروريات، ووضع حد أدنى للأجور، ورفع أجور العمال، وتوفير التأمين الصحي لهم[٣٩].

وتبين أن سياسة التقشف التي انتهجتها الحكومة كان لها أثر سلبي قوي على الطبقة الوسطى الأردنية التي تؤلف حوالى ٦٠ بالمئة من السكان، وتنال حوالى ٥٠ بالمئة من الدخل القومي. فقد أدى ارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة الدينار إلى انخفاض حقيقي في دخلها وتدن محسوس في معيشتها[٤٠]. ومن الجدير بالذكر أن سعر صرف الدينار استمر في الانخفاض حتى بلغ سعر الدولار ٥٤٠ فلساً في نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨[٤١]. واستقر على هذا السعر رسمياً في منتصف شباط/

---

(٣٥) الرأي، ٦/ ١١/ ١٩٨٨، ص ١ و١٥.
(٣٦) الرأي، ٨/ ١١/ ١٩٨٨، ص ٨ و١١.
(٣٧) الرأي، ٩/ ١١/ ١٩٨٨، ص ٨.
(٣٨) الرأي، ١٢/ ١١/ ١٩٨٨، ص ١ و١٧.
(٣٩) الرأي، ١٤/ ١١/ ١٩٨٨، ص ٨.
(٤٠) فهد الفانك، «الطبقة الوسطى، العمود الفقري لمجتمعنا،» الرأي، ٢٩/ ١٠/ ١٩٨٨، ص ٢٢.
(٤١) فهد الفانك، «هل استقر سعر الدولار؟،» الرأي، ٢٤/ ١١/ ١٩٨٨، ص ١٨.

فبراير ١٩٨٩ وحتى استقالة حكومة الرفاعي في ٢٤/ ٤/ ١٩٨٩.

يذكر الفريق طارق علاء الدين، مدير المخابرات العامة آنذاك، أن حالة من الفوضى حلت في البلاد، بحيث أصبح كل موظف يحول راتبه فوراً إلى الدولار خوفاً من انهيار أكثر في سعر الدينار. ويقول: «وكنت قد اقترحت على رئيس الحكومة إغلاق مكاتب الصرافين، بعدما علمنا أنهم يحولون ملايين الدولارات يومياً من عمان إلى الخليج وإلى المصارف الأوروبية والأمريكية. ورفض رئيس الحكومة هذا الاقتراح، وعرض عليّ اللقاء بالخبراء الاقتصاديين ومناقشتهم في الأمر، ولا سيما بعد أن بقي في البنك المركزي أقل من عشرين مليون دولار. وقد اجتمعت ورئيس الحكومة بمحافظ البنك المركزي ومساعده وخالد شومان وأحمد الجلبي وعدد من الخبراء الاقتصاديين، وعرضت عليهم المعلومات التي تجمعت لدينا عن الصيارفة فذهلوا، لأنهم كانوا يعتقدون أن هؤلاء يقومون فقط بخدمة المواطنين في تحويل ما يحتاجون إليه من العملات الصعبة. وعرضت على الحضور فكرة إغلاق مكاتب الصرافين فوافق الجميع باستثناء أحمد الجلبي، رئيس مجلس إدارة بنك البتراء الذي استغربت وجوده بين الخبراء الاقتصاديين الأردنيين. قال الجلبي: إن للعراق تجربة مريرة مع إغلاق مكاتب الصيارفة، وآمل أن لا يكرر الأردن هذا الخطأ الذي أدى إلى زيادة حجم العملات الصعبة المهربة من العراق وعجز السلطات العراقية عن إيقاف ذلك. وقلت له: تجربة العراق لا تعد مقياساً، ونحن قادرون على إيقاف التهريب، وهذا شأننا كأجهزة أمنية. وعلى أي حال لم يقتنع رئيس الحكومة بفكرة إغلاق مكاتب الصيرفة. واستمر التذبذب في سعر الدينار بصورة تدعو إلى القلق والاضطراب. وكان رئيس الحكومة يقول: «أعطوني أربعين مليون دينار عملات صعبة حتى أثبت سعر الدينار. وإنني أستغرب أن يقول الرئيس هذا القول، وهو الذي استطاع أن يحمّل خزينة الدولة خمسة مليارات دولار خلال مدة حكمه، ولا يستطيع وقت الأزمة أن يوفر للبنك المركزي أربعين مليون دينار»[٤٢].

ونلاحظ مما سبق أن الأزمة الاقتصادية والمالية والنقدية كانت مفاجئة للمواطن الأردني العادي الذي ظل طوال خمسة عشر عاماً وإلى ما قبل انفجارها بأيام، يقرأ المقالات ويسمع التصريحات والمحاضرات والندوات عن قوة الدينار، وعن ديون الأردن الخارجية التي ما زالت ضمن حدود الأمان، وعن نمو الصادرات، والاقتراب من حالة الاكتفاء الذاتي، وعن الوضع المالي والنقدي الجيد. ويبدو أن الحكومات الأردنية المتوالية لم تعر بالاً لتحذيرات الخبراء الاقتصاديين، واستمرت في دعم السلع

---

(٤٢) حديث الفريق المتقاعد طارق علاء الدين في منزله بعمان إلى المؤلف في ٣/ ١٠/ ١٩٩٦.

الاستهلاكية، والاقتراض من الخارج ومن الداخل لسد العجز في الموازنة العامة وبشروط غير ملائمة مما أدى إلى انفجار الأزمة بصورة مفاجئة.

رابعاً: أحداث الجنوب في نيسان/أبريل ١٩٨٩

أسفرت الإجراءات الاقتصادية والمالية التي اتخذتها الحكومة الأردنية في النصف الثاني من سنة ١٩٨٨ وبداية سنة ١٩٨٩ عن ارتفاع في أسعار كثير من المواد والسلع[٤٣]. وفي أواخر آذار/مارس ١٩٨٩، أعلنت الحكومة عن عزمها على إعادة جدولة الديون الخارجية على الأردن بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي. فأثار ذلك قلق الناس واضطرابهم. وتذكروا أن إعادة جدولة الديون في كثير من دول العالم كانت تعني مزيداً من إجراءات التقشف الاقتصادية ومزيداً من الفقر للطبقات الفقيرة والمتوسطة ومزيداً من الإثراء للأغنياء. وتسربت معلومات عن بعض شروط الصندوق مثل تخفيض سعر الدينار الأردني بحيث يصبح سعر الدولار الأمريكي الواحد بين ٦٥٠ و٨٠٠ فلس. وانتشرت شائعات عن عزم الحكومة على إلغاء دعمها لبعض السلع الأساسية كالخبز والسكر والأرز ورفع أسعار بعض الخدمات كالماء والكهرباء، والتخلي عن القطاع العام لمصلحة القطاع الخاص[٤٤].

وسعياً إلى التصحيح الاقتصادي الأردني الذي جرى التفاوض بشأنه مع صندوق النقد الدولي، اتخذ مجلس الوزراء الأردني، برئاسة زيد الرفاعي، في الخامس عشر من نيسان/ابريل ١٩٨٩ قراراً بزيادة أسعار المنتجات النفطية بنسب تراوحت بين ١١ بالمئة و٢٣ بالمئة، والسجاير المحلية والمستوردة بنسبة ٢٥ بالمئة، والمشروبات الروحية بنسبة تراوحت بين ٤٠ بالمئة و٥٠ بالمئة، والمشروبات الغازية والمياه المعدنية بنسبة ١٨ بالمئة، ومواد التنظيف الكيميائية بنسبة ٢٥ بالمئة، والحديد المستعمل في أعمال البناء والإنشاءات بنسبة ٩,٥ بالمئة، ورفع أجور المكالمات الهاتفية ورسوم الهواتف،

---

(٤٣) جاء في **الجماهير** (نشرة سرية صادرة عن الحزب الشيوعي الأردني المحظور النشاط)، العدد ٢ (شباط/فبراير ١٩٨٩)، ص ١٠ ما يلي: «ارتفعت أسعار الأدوية المستوردة بنسبة تراوحت بين ٢٥ بالمئة و٤٠ بالمئة وسعر السمن النباتي بنسبة ٥٠ بالمئة والزيوت النباتية بنسبة حوالى ١٠٠ بالمئة والحليب المجفف المستورد بنسبة ٥٠ بالمئة والصابون والمنظفات الكيماوية بنسب متفاوتة تصل إلى ٣٠ بالمئة. وتضاعف سعر دفايات علاء الدين وفوجيكا التي تستعملها غالبية ذوي الدخل المحدود. وارتفعت أسعار الحليب والألبان والأجبان المنتجة محلياً وأسعار الحمص والفول والعدس بنسب تراوحت بين ٥ بالمئة و٢٥ بالمئة. وارتفعت أسعار اللحوم والأسماك المعلبة والدجاج المحلي بنسبة ١٥ بالمئة. وارتفعت أسعار الخضار والفواكه بنسب تراوحت بين ٥ بالمئة و١٠٠ بالمئة بسبب موجة الصقيع التي اجتاحت منطقة الأغوار. وزادت أسعار مواد البناء بشكل ملحوظ. فقد زادت أسعار الحديد والخشب والأدوات الصحية والأحذية».

(٤٤) **الجماهير**، العدد ٣ (آذار/مارس ١٩٨٩)، ص ١.

ومضاعفة أسعار المياه في وادي الأردن، وزيادة رسوم تسجيل السيارات وترخيصها، وفرض ضريبة للدولة على إنتاج الفوسفات والبوتاس، وتخفيض دعم الدولة للشعير والنخالة وزيت الزيتون والحليب المجفف، وإلغاء الدعم الذي تقدمه الدولة للإنتاج والتصدير(٤٥).

ودار نقاش في مجلس الوزراء، في الجلسة نفسها، حول موعد إعلان القرار. وظهر رأيان حول الموضوع: **أولهما** يقول بتأجيل إعلان القرار إلى ما بعد عودة الملك حسين والوفد المرافق له من زيارته لواشنطن التي كان من المقرر أن تبدأ في ١٧ نيسان/ابريل وتنتهي في ٢١ منه. **وثانيهما** يقول بأنه لا ضرورة للتأجيل ولا سيما بعد أن ضرب القرار على الآلة الكاتبة وأصبح معلوماً لدى عدد من الناس، وأن التأجيل قد يثير بلبلة وإشاعات في أوساط الرأي العام الأردني لا مبرر له. وأيدت الأكثرية الرأي الأخير، وأعلن القرار بوسائل الإعلام الأردنية صباح اليوم التالي الذي غادر فيه الحسين إلى واشنطن يرافقه رئيس الوزراء ورئيس الديوان الملكي الشريف

---

(٤٥) نص القرار على زيادة أسعار المواد التالية:

ـ المحروقات: ١ ـ أسطوانة الغاز من ١,٨٠٠ دينار إلى دينارين؛ ٢ ـ ليتر البنزين الخاص من ٢١٠ فلسات إلى ٢٧٠ فلساً؛ ٣ ـ ليتر البنزين العادي من ١٨٠ فلساً إلى ٢٢٠ فلساً؛ ٤ ـ ليتر وقود الطائرات من ٦٥ فلساً إلى ٨٠ فلساً؛ ٥ ـ ليتر السولار والكاز من ٦٥ فلساً إلى ٧٥ فلساً؛ ٦ ـ الطن الواحد من الزفتة من ٥٠ ديناراً إلى ٦٠ ديناراً.

ـ المشروبات الروحية: ١ ـ المشروبات الروحية المحلية بنسبة ٤٠ بالمئة؛ ٢ ـ المشروبات الروحية الأجنبية بنسبة ٥٠ بالمئة.

ـ مستحضرات مواد التنظيف من ١٢٠ ديناراً إلى ١٥٠ ديناراً للطن الواحد.

ـ السجاير الأجنبية للعلبة الواحدة سعة عشرين سيجارة: ١ ـ المارلبورو من ٦٨٠ فلساً إلى ٨٥٠ فلساً؛ ٢ ـ الكنت من ٦١٠ فلسات إلى ٧٥٠ فلساً؛ ٣ ـ الروثمان من ٦٣٠ فلساً إلى ٨٠٠ فلس؛ ٤ ـ غولد رينغ من ٦٤٠ فلساً إلى ٨٠٠ فلس؛ ٥ ـ الباركلي من ٦٤٠ فلساً إلى ٨٠٠ فلس.

ـ السجاير المحلية للعلبة الواحدة سعة عشرين سيجارة: كمال (٢٩٠ فلساً)، ريم أكسترا (٣٦٠ فلساً)، غولد ستار (٤٢٠ فلساً)، فيلادلفيا (٤٤٠ فلساً)، فيلادلفيا أكسترا (٤٩٠ فلساً)، نسيم (٤٤٠ فلساً)، توب توينتي (٤٩٠ فلساً).

ـ المشروبات الغازية للعبوات المستوردة من ١١٠ فلسات لليتر الواحد إلى ١٣٠ فلساً. والمشروبات الطبيعية المعدنية للعبوة الواحدة غير المستوردة من ١١٥ فلساً إلى ١٣٥ فلساً.

ـ تحصيل رسوم بنسبة ١٠ بالمئة من فاتورة مكالمات الهاتف ورسم الاشتراك السنوي.

ـ تعديل رسوم التعدين على الفوسفات بمقدار دينار واحد للطن الواحد والبوتاس بمقدار دينارين ونصف الدينار على الطن الواحد.

ـ رفع أسعار حديد التسليح من ٢١٩ ديناراً إلى ٢٢٩ ديناراً للطن الواحد.

ـ رفع رسوم تسجيل وترخيص المركبات العمومية والخاصة بجميع أنواعها.

انظر التفاصيل في: «نظام رسوم تسجيل وترخيص وسوق المركبات،» **الرأي**، ١٧/٤/١٩٨٩، والرأي، ١٦/٤/١٩٨٩.

زيد بن شاكر ووزير الخارجية مروان القاسم. وأقسم الأمير حسن اليمين بصفته نائباً للملك. وتولى ذوقان الهنداوي رئاسة الوزارة بالوكالة[٤٦].

وفي اليوم نفسه (١٦/ ٤/ ١٩٨٩) عقد نائب الملك اجتماعاً في الديوان الملكي حضره رئيس الوزراء بالوكالة ووزير الإعلام الدكتور هاني خصاونة ووزير الداخلية رجائي الدجاني ووزير النقل خالد الحاج حسن ومدير الأمن العام الفريق عبد الهادي المجالي ومدير الاستخبارات العسكرية اللواء عبد الحافظ مرعي الكعابنة ومدير الأمن العسكري العميد ضيف الله الزبن. ودار حديث الأمير حسن حول احتمالات ردود الفعل على قرار مجلس الوزراء السابق الذكر. وقد أكد جميع المسؤولين عن الأمن الداخلي أن ليس لديهم أي معلومات حول احتمال القيام بأي ردود فعل سلبية على ذلك القرار. وفي نهاية الاجتماع سأل الدكتور خصاونة الأمير عن أسباب تساؤله حول ردود الفعل المتوقعة، ورجاه أن يعلم الحضور بأي معلومات حول الموضوع إذا كانت لديه، فأجابه الأمير أن ليس لديه شيء يقوله في هذا الصدد، ولكنه أراد أن يستوضح من الحضور عن أي معلومات لديهم[٤٧].

١ ـ أحـداث معـان

لم يتوافر الوقت الكافي لوزارة النقل لإعداد قائمة بأجور النقل على طرق المملكة في ضوء ارتفاع أسعار المحروقات الذي جاء في قرار مجلس الوزراء الآنف الذكر. ولم تتمكن الوزارة من إعداد القائمة وإيصالها إلى الحكام الإداريين في مختلف مناطق المملكة إلا بعد ثلاثة أيام من اتخاذ القرار[٤٨]. وقد أحدث هذا التأخير ارتباكاً لدى الحكام الإداريين. ففي صباح ١٧ نيسان/ ابريل امتنع خمسة من سائقي السيارات على خط معان ـ عمان، والبالغ عددهم ٤٢ سائقاً، عن حمل الركاب بالأجور القديمة للنقل على هذا الخط البالغة ١,٧ دينار أردني للراكب الواحد. وطالبوا بزيادة أجور النقل في ضوء ارتفاع أسعار المحروقات. وقد استجاب مساعد رئيس قسم السير في معان لطلب السائقين وسمح لهم بزيادة أجرة الراكب الواحد بحيث تصبح دينارين.

(٤٦) حديث مع رجائي الدجاني، وزير الداخلية الأردني في وزارة زيد الرفاعي، في مكتبه بعمان في ٨/ ٥/ ١٩٩٤.

(٤٧) المصدر نفسه، ورجائي الدجاني، «حوارات وطنية،» **الأسواق** (عمان): ١٦ ـ ١٧/ ١٠/ ١٩٩٣.

(٤٨) نشرت تعرفة النقل الداخلي للركاب في الصحف المحلية يوم ١٩/ ٤/ ١٩٨٩ ثم أصدر وزير النقل قراراً آخر بزيادة تعرفات نقل الركاب والبضائع بين مدن المملكة والخارج في ٢١/ ٤/ ١٩٨٩. **الرأي**: ١٩/ ٤/ ١٩٨٩، و٢١/ ٤/ ١٩٨٩.

وسوّي الأمر في ذلك اليوم دون أي حادث. ولدى إبلاغ محافظ معان جمال المومني بذلك أقرّ الإجراء الذي اتخذه مساعد رئيس السير ووافق عليه مدير شرطة معان العقيد غازي الزريقي.

في الساعة الثامنة وعشر دقائق من صباح يوم ١٨ نيسان/ابريل ١٩٨٩، اتصل مدير مخابرات معان بالمحافظ في منزله، وأبلغه أن مكاتب السيارات الأربعة في معان مضربة عن العمل، احتجاجاً على رفع أسعار المحروقات، وأن السائقين ينوون مقابلة المحافظ في الساعة التاسعة والنصف من صباح ذلك اليوم من أيام شهر رمضان. قام المحافظ بإبلاغ مدير شرطة معان بالأمر وبرغبته في مقابلة أصحاب المكاتب في مكتبه الساعة الثامنة والنصف بدلاً من التاسعة والنصف. وأبلغ المحافظ وزير الداخلية، رجائي الدجاني، بالأمر، فطلب منه الوزير تزويده بما يستجد من أحداث، وقام الوزير بالاتصال بمدير الأمن العام الفريق عبد الهادي المجالي يستفسر منه عما يجري في معان، فأعلمه بما ذكره المحافظ، وعندها أبلغ وزير الداخلية رئيس الوزراء بالوكالة بالأمر.

قام السائقون المضربون باقتحام المدرسة الثانوية الشاملة للبنين، وأخرجوا الطلبة منها، وتوجهوا في مظاهرة احتجاجية تهتف بسقوط حكومة زيد الرفاعي: «لا رفاعي بعد اليوم». وخرج طلبة بقية المدارس في المدينة، واتجه المتظاهرون إلى دار المحافظة ومديرية الشرطة. وحاول المتظاهرون اقتحامهما وقذفوهما بالحجارة فكسروا زجاج المبنيين. وتمكنت الشرطة من صد المتظاهرين بإلقاء القنابل الدخانية والعيارات النارية في الهواء. فعاد المتظاهرون إلى شوارع المدينة. واتجهوا نحو مركز أمن المدينة وقسم الدوريات الخارجية في الشرطة، حيث حرقوا بعض سيارات الدوريات الخارجية. وانطلقوا بعدها يعتدون على المؤسسات العامة وبعض المحلات التجارية والبنوك ويدمرونها. ولم تتمكن قوات الشرطة من صد المتظاهرين وملاحقتهم، فطلب المحافظ ومدير الشرطة تعزيزات لقوات الشرطة في المدينة. وأرسلت ست سيارات مسلحة من شرطة الجفر لهذه الغاية، فوصلت معان حوالى الساعة الحادية عشرة صباحاً، غير أن هذه القوة لم تتمكن من دخول المدينة بسبب قلة عدد أفرادها وإطلاق النار عليها من المتظاهرين، وطلب المحافظ ومدير الشرطة مزيداً من قوات الشرطة للسيطرة على الوضع في المدينة.

بعد الساعة الحادية عشرة بقليل وصل إلى معان الأمير حسن يرافقه مدير الأمن العام ومدير المخابرات العامة وعدد من المرافقين العسكريين والمدنيين. وتوجه الأمير الذي كان ومرافقوه يركبون سيارات الأمن العام إلى قلب المدينة للاتصال مباشرة بالمتظاهرين. فما كان من المتظاهرين إلا أن قذفوا سيارات الموكب بالحجارة. وقد

شاهد الأمير في جولته الدمار الذي أحدثه المحتجون في المؤسسات العامة والبنوك. ثم عاد الموكب إلى مديرية الشرطة. واتصل المحافظ في هذه الأثناء ببعض وجوه معان وأعيانها، وطلب منهم الاتصال بالمتظاهرين لتفريقهم قبل لقائهم بالأمير. وبالفعل اتصل هؤلاء بالمتظاهرين دون أن تتكلل مساعيهم بالنجاح. وطلب المتظاهرون أن يلتقوا بالأمير في المسجد الكبير في المدينة، غير أنه رفض طلبهم، والتقى بوجهاء معان في نادي ضباط الأمن العام. وقد أبدى الأمير أسفه الشديد لما شاهده، وأعرب عن استغرابه لما قام به المتظاهرون. وأوضح لهم أنه كان بالإمكان التعبير عن مطالبهم ورغباتهم من خلال الحوار لا من خلال التدمير والتخريب.

عاد الأمير حسن إلى عمان. وبعد مغادرته معان نزلت قوات من شرطة البادية والشرطة المحلية إلى وسط المدينة لإيقاف أعمال النهب والتخريب في المؤسسات العامة والخاصة. إلا أن هذا الإجراء أوقع القوات في شرك حقيقي. فقد اندلعت عليها النيران من كل صوب، واستمر الوضع هكذا حتى الساعة الخامسة والنصف مساء، أي قبل الإفطار بقليل، وجاء رئيس البلدية يعرض على المحافظ ومساعد مدير الأمن العام اللواء محمود الخشمان ومدير شرطة معان سحب قوات الشرطة من وسط المدينة مقابل توقف المتظاهرين عن النهب والتدمير وإطلاق النار ورجوعهم إلى منازلهم. وقبل المسؤولون الثلاثة بالعرض، وبخاصة أنهم كانوا يخشون أن يتطور الوضع في الليل إلى مواجهة مسلحة بين الشرطة والمتظاهرين، فسحبوا قوات الشرطة من وسط المدينة إلى مديرية الشرطة. غير أن المتظاهرين لم يتفرقوا، بل هاجموا بقية المؤسسات العامة ودمروها وأحرقوها بعد نهبها. وتكون اقتناع لدى المحافظ ومساعد مدير الأمن العام أن إيقاف أعمال العنف في المدينة يقتضي التدخل بقوات أكثر.

وفي صباح اليوم التالي عادت قوات الشرطة إلى وسط المدينة الذي تحول إلى جبهة قتال بين الطرفين أسفر عن قتل ثلاثة مواطنين مدنيين وجرح العديد من المدنيين والشرطة. واتصل المحافظ برئيس البلدية وأبلغه أنه إذا لم يتوقف المتظاهرون عن إطلاق النار قبل الساعة الثالثة بعد الظهر فسوف يتدخل الجيش لإيقاف أعمال العنف والنهب. استجاب الأهالي لهذا الإنذار، وتوقّف إطلاق النار في الساعة المذكورة. وشهدت المدينة هدوءاً تاماً حتى الساعة الرابعة والنصف من صباح اليوم التالي (٢٠ نيسان/ ابريل) حين دخل الجيش المدينة وفرض منع التجول. وانتهت بذلك أعمال العنف في المدينة[٤٩].

(٤٩) حديث جمال المومني، محافظ معان الأسبق، إلى المؤلف أثناء الحوادث في عمان في ١٦/ ٥/ ١٩٩٤.

تلك هي الرواية الرسمية لأحداث معان. أما رواية مجلة **الأردن الجديد** فهي رواية مختلفة في بعض تفاصيلها عن الرواية الرسمية، وتعبر عن وجهة نظر أخرى. تتفق هذه الرواية مع الرواية الرسمية في وصف أحداث يوم ١٧ نيسان/ابريل وتتفق أيضاً مع الرواية الرسمية في وصف أحداث يوم ١٨ نيسان/ابريل في خطوطها العامة، ولكنها تذكر أن المظاهرة في ذلك اليوم كانت سلمية حين تحركت من وسط المدينة إلى دار المحافظة، وأدى تصدي الشرطة لها بالقنابل المسيلة للدموع والعيارات النارية إلى سقوط أحد المتظاهرين جريحاً، مما ألهب المشاعر ودفع بهم إلى رشق رجال الأمن بالحجارة وإشعال النار بسيارة للشرطة وتكسير زجاج دار المحافظة ومديرية الشرطة، وانطلاق أعمال العنف والتدمير وإحراق السيارات والمؤسسات العامة والخاصة. وأدى دخول قوات البادية القادمة من الجفر إلى سقوط قتيلين وعشرة ونيف من الجرحى. ولم يستعمل المتظاهرون السلاح الناري إلا بعد مغيب شمس اليوم الأول.

وتذكر الرواية نفسها أن المظاهرات وحركة الاحتجاج امتدت في اليوم نفسه (١٨/٤/١٩٨٩) إلى قرى الجفر وقاع النقب وربة حانوت والشوبك والحسينية والهاشمية وأذرح والجرباء والقويرة ووادي موسى[٥٠].

وفي اليوم التالي أسفر الصدام بين المتظاهرين والشرطة في معان عن قتل متظاهرين اثنين وشرطي واحد واعتقال عشرات المتظاهرين. وامتدت حركة الاحتجاج إلى قرى الطيبة الجنوبية والحميمة والمريغة وطاسان وقاع النعيمات، وقطع الطريق العام بين العقبة وعمان، وإحراق عدد من السيارات الشاحنة بعد نهب محتوياتها[٥١].

وفي صباح يوم ٢٠ نيسان/ابريل دخل الجيش معان وفرض حظر التجول وأجرى تفتيشاً عن الأسلحة في المنازل، وألقى القبض على العديد من الناس. وساد الهدوء المدينة حتى انسحب الجيش منها في الأول من أيار/مايو ١٩٨٩. وقد أوردت مجلة **الأردن الجديد** أسماء القتلى من أهالي معان واسم الشرطي القتيل وأسماء بعض الجرحى والمعتقلين[٥٢].

٢ ـ امتداد حركة الاحتجاج إلى الطفيلة والكرك والسلط

بعد ساعات من اندلاع المظاهرات في معان تسربت أخبارها إلى القرى في

---

(٥٠) **الأردن الجديد**، السنة ٦، العدد ١٤ (صيف ١٩٨٩)، ص ٣٣ ـ ٣٥.

(٥١) المصدر نفسه، ص ٣٥ ـ ٣٦.

(٥٢) المصدر نفسه، ص ٣٦ ـ ٣٨.

المحافظة، وإلى مدينة الطفيلة وقراها في مساء اليوم نفسه حيث قامت المظاهرات التي اصطدمت بقوات الشرطة. وأسفرت أحداث الطفيلة عن إصابة حوالى ثلاثين جريحاً من المتظاهرين وقوات الأمن في اليوم الأول. وقد فرض على المدينة حظر التجول في اليوم التالي، غير أن المتظاهرين تمكنوا من حرق منزل مدير الشرطة وسيارة المحافظ وعدد من السيارات الرسمية وحافلات نقل الركاب (باصات شركة جت)[٥٣].

امتدت حركة الاحتجاج إلى مدينة الكرك، وفيها تحولت الحركة من مرحلتها العفوية احتجاجاً على رفع الأسعار إلى مرحلة جديدة اتسمت بالمطالب السياسية والاقتصادية. فقد عقد اجتماع شعبي ضم حوالى ستين شخصية كركية في غرفة التجارة في الحادية عشرة من صباح يوم ١٩ نيسان/ابريل ١٩٨٩. وتوصل المجتمعون إلى صياغة مذكرة بمطالب أهل الكرك. وقام رئيس البلدية الدكتور عبد الله الضمور يرافقه وفد من المجتمعين بزيارة المحافظ محمد حسين الشوبكي وسلّمه المذكرة التي تضمنت المطالب التالية:

- استقالة حكومة زيد الرفاعي.
- تأليف حكومة وطنية قادرة على تحمّل المسؤولية وتتجاوب مع مطالب الشعب.
- محاسبة المسؤولين عن الفساد واختلاس المال العام أياً كان موقعهم.
- إلغاء قرارات رفع الأسعار.
- إجراء انتخابات نيابية حرة نزيهة، وإلغاء قانون الانتخاب الحالي والاستعاضة عنه بقانون انتخاب عصري وديمقراطي، وإطلاق الحريات العامة.
- التضامن الكامل مع الانتفاضة الفلسطينية ومع نضال الشعب الفلسطيني لاسترداد حقوقه الوطنية[٥٤].

تحرك الوفد بعد ذلك إلى ساحة الجامع في الكرك حيث تليت المذكرة بمكبرات الصوت أمام المتظاهرين. وألقى كل من عطيوي المجالي، رئيس بلدية الربة، والمحامي جميل المحادين خطاباً في المتظاهرين، واندفع المتظاهرون إلى دار المحافظة فرموها بالحجارة واصطدموا بالشرطة، وأصيب العديد بجروح. وأحرق المتظاهرون مبنى البريد وسيارة رئيس البلدية، وألقوا أضراراً ببنك الإسكان.

---

(٥٣) المصدر نفسه، ص ٣٩ ـ ٤٠.

(٥٤) المصدر نفسه، ص ٥٦؛ الجماهير، العدد ٤ (نيسان/ابريل ١٩٨٩)، و Abla Amawi, «Democracy Dilemmas in Jordan,» *Middle East Report*, vol. 22, no. 174 (1) (January-February 1992), p. 27.

وفي مساء اليوم نفسه نظمت مظاهرة في بلدة المزار الجنوبي رددت شعارات تطالب بإلغاء الإجراءات الحكومية وإقالة حكومة الرفاعي. وتمكن المتظاهرون من إحراق بنك الإسكان والمؤسسة الاستهلاكية العسكرية. وتظاهر أهالي القطرانة وغور الصافي وقاموا بأعمال مماثلة في اليوم التالي[٥٥].

وامتدت حركة الاحتجاج من جنوب البلاد إلى وسطها. فبعد صلاة الجمعة في ٢١ نيسان/ابريل انطلقت مظاهرة عامة في مدينة السلط، مركز محافظة البلقاء، تهتف بسقوط حكومة الرفاعي. واصطدمت بالشرطة، وأحرقت بعض السيارات الحكومية والبنوك. واستمرت أعمال العنف طوال يومين كاملين[٥٦].

وعلى أي حال فقد توقفت المظاهرات وأعمال العنف بعد عودة الحسين إلى عمان في ٢٣ نيسان عام ١٩٨٩.

خامساً: التحرك السياسي والإفادة من الأحداث

نشطت الأحزاب السياسية اليسارية المحظورة مثل الحزب الشيوعي الأردني وحزب البعث العربي الاشتراكي وحزب الشعب الديمقراطي (حشد) والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في هذه الأحداث، فحرضت عليها وقادتها وأصدرت بيانات تحث المواطنين على التظاهر من أجل إسقاط الحكومة. وتحركت النقابات المهنية والكتاب والمثقفون والتجمع الديمقراطي الوحدوي والعديد من الشخصيات الوطنية في عمان والسلط والكرك ومأدبا والعقبة والزرقاء والحركة العمالية وممثلو بعض العشائر في الاتجاه نفسه، وتقدمت بمطالب سياسية محددة، سنتناولها بشيء من التفصيل.

أصدر الحزب الشيوعي الأردني بياناً في ٢٠ نيسان/ابريل ندد فيه بسياسة الحكومة الاقتصادية والمالية، وهاجم القرارات التي اتخذتها في ١٦ نيسان/ابريل، وطالب بإلغاء الاتفاقية مع صندوق النقد الدولي، وإلغاء الزيادة في الأسعار، والتوقف عن دفع خدمة الديون الخارجية، والنضال من أجل إشاعة الحريات العامة، وزيادة الأجور والرواتب. ودعا إلى مؤتمر وطني واسع لمعالجة القضايا الاقتصادية والمالية[٥٧].

وأصدرت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بياناً في اليوم نفسه تضمن الاستمرار في النضال من أجل إعادة توزيع الدخل القومي على الشعب لتحقيق العدالة، وتقليص الإنفاق الحكومي، ووقف عمليات التبذير والبذخ، وحل مشكلة البطالة،

(٥٥) الأردن الجديد، السنة ٦، العدد ١٤ (صيف ١٩٨٩)، ص ٤١ ـ ٤٥.

(٥٦) المصدر نفسه، ص ٤٥ ـ ٤٧، والجماهير، العدد ٤ (نيسان/ابريل ١٩٨٩).

(٥٧) بيان من الحزب الشيوعي الأردني في ٢٠/٤/١٩٨٩.

وإلغاء الأحكام العرفية وجميع القوانين الاستثنائية، وإطلاق الحريات العامة، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وإجراء انتخابات حرة نزيهة وتأليف حكومة وطنية، ودعم الانتفاضة الفلسطينية[٥٨].

وبعث رؤساء النقابات المهنية بمذكرة إلى نائب الملك في اليوم نفسه (٢٠/ ٤/ ١٩٨٩) طالبوا فيها بضبط النفس والتوقف عن مقابلة مظاهر الاحتجاج.. بأي قوة مسلحة، وإخراج قوات الأمن من داخل المدن والقرى، وتغيير الحكومة القائمة، وتشكيل حكومة وطنية قوية أمينة يراقبها برلمان منتخب بنزاهة[٥٩].

وصدر بيان باسم قبيلة بني صخر في ٢٠ نيسان/ابريل طالبت فيه بإقالة الحكومة الرفاعية وتشكيل حكومة وطنية مسؤولة أمام نواب الشعب ملتزمة ومرتبطة بمصالح الشعب الأردني وأمانيه القومية، ومحاسبة جميع الأشخاص المسؤولين عن الفساد الاقتصادي والظلم الإداري، وإلغاء جميع الإجراءات التي صدرت عن الحكومة مؤخراً، ورفع الأحكام العرفية التي فرضت على البلاد منذ عام ١٩٦٧، وإطلاق الحريات العامة وحق الشعب في التنظيم وحقه في انتخاب ممثليه الحقيقيين على أسس ديمقراطية[٦٠].

ورفع الكتّاب والمثقفون الأردنيون مذكرة إلى الملك في ٢٠ نيسان/ابريل طالبوا فيها بإعادة النظر في الإجراءات الاقتصادية الأخيرة، ومحاسبة المسؤولين عن الفساد، وترحيل الحكومة الحالية، وتأليف حكومة ائتلاف وطني عريض تحظى بثقة مختلف فئات الشعب. وإجراء انتخابات نيابية ديمقراطية حرة نزيهة وبموجب قانون انتخاب جديد ديمقراطي وعصري، وإلغاء قوانين الطوارئ والقوانين الاستثنائية، والإفراج عن حريات الصحافة والقول والتعبير والسفر والعمل، وإفساح المجال لأبناء الشعب لتأليف مؤسساتهم الشعبية والسياسية، وإطلاق سراح المعتقلين[٦١].

ويلاحظ أن هذه المذكرات متشابهة في مطالبها. وقدمت مذكرات مماثلة إلى

---

(٥٨) **الجماهير**، العدد ٥ (أيار/مايو ١٩٨٩)، ص ٤.

(٥٩) المصدر نفسه، ص ٢، و**الأردن الجديد**، السنة ٦، العدد ١٤ (صيف ١٩٨٩)، ص ٥٦ ـ ٥٨. وقّع هذه المذكرة المهندس ليث شبيلات، نقيب المهندسين ورئيس مجلس النقباء المهنيين، والمهندس الزراعي طارق التل نقيب المهندسين الزراعيين وهاشم خريسات نقيب الصحفيين، ود. ممدوح العبادي نقيب الأطباء، ود. اسحق الخيري نقيب أطباء الأسنان، ود. أحمد العجلوني نقيب البيطريين، ووليد عبد الهادي نقيب المحامين، وتيسير الحمصي نقيب الصيادلة، وجورج حدادين نقيب الجيولوجيين، وهاشم سلامة نقيب المرضين والمرضات.

(٦٠) **الأردن الجديد**، السنة ٦، العدد ١٤ (صيف ١٩٨٩)، ص ٥٨ ـ ٥٩.

(٦١) انظر النص الكامل للمذكرة في: المصدر نفسه، ص ٦٠ ـ ٦١.

الملك حسين بعد عودته إلى البلاد من التجمّع الديمقراطي الوحدوي في ٢٣ نيسان/ ابريل[٦٢]، وأصدر الإخوان المسلمون بياناً في ٢٤ نيسان/ ابريل طالبوا فيه بتوفير الحريات العامة، وإجراء انتخابات نزيهة، وتأليف حكومة صالحة نظيفة، وإبعاد الفاسدين أخلاقياً وإدارياً، وإلغاء رفع الأسعار، والاقتصاد في النفقات الرسمية ووقف الإسراف والتبذير، وإلغاء الاتفاقية مع صندوق النقد الدولي، وإطلاق سراح المسجونين ظلماً[٦٣].

ورفع عشرات من الشخصيات السياسية والاجتماعية مذكرة طويلة إلى الملك في ٢٧ نيسان/ ابريل، تناولت المظالم التي يتعرض لها المواطنون في حرياتهم وأرزاقهم وحقوقهم من قبل الحكومات المتعاقبة. وطالبوا فيها بإعادة النظر في منهج الحكم بحيث يقوم على تحديد صلة الحكومة بالشعب على أساس الدستور، وإرساء القيم والمبادئ والحقوق والحريات الدستورية بحيث يحل الصدق والصراحة بين الحكم والشعب، وإتاحة الحريات الفردية والعامة، وإعادة الحياة للدستور، وإعادة النظر في النهج الاقتصادي الحكومي[٦٤].

وبعث أبناء السلط مذكرة مماثلة إلى الملك في ٢٨ نيسان/ ابريل تحمل المطالب نفسها[٦٥].

ولقد اغتنمت الأحزاب والتنظيمات والفئات السياسية والاجتماعية الفرصة أثناء حركة الاحتجاج الواسعة التي شهدتها مدن الجنوب وقراه ومدينة السلط، وقدمت مطالب سياسية ظلت تنادي بها طوال عقدين من الزمن ونيف دون أن تستجاب.

١ ـ المعالجة الفورية للأحداث

يؤكد المسؤولون عن الإدارة المحلية والأمن الداخلي أنهم أعطوا تعليمات للشرطة

---

(٦٢) انظر النص الكامل للمذكرة في: المصدر نفسه، ص ٦٣ ـ ٦٤.

(٦٣) **الجماهير**، العدد ٥ (أيار/ مايو ١٩٨٩)، ص ٢ و٧.

(٦٤) المصدر نفسه، ص ٢ و٥ ـ ٦. وانظر النص الكامل للمذكرة في: **الأردن الجديد**، السنة ٦، العدد ١٤ (صيف ١٩٨٩)، ص ٦٦ ـ ٧٠. ومن الموقعين عليها: المحامي سليمان الحديدي والمحامي خالد عرار وجودت المحيسن والمحامي صالح كنيعان الفايز، واميل يوسف عزيزات ود. فارس ظاهر الفايز، والمحامي موسى الأعرج، والمحامي حسين مجلي، والمهندس تيسير الصغير، والمحامي سائد كراجة، وعبد الله صايل الخريشا، ومشهور حديثة الجازي، والمحامي سليم الزعبي، والمحامي سليم الحنابلة، والمحامي ضيف الله شخاترة، ود. عبد الله شخانبة وحمد الفرحان، ود. حسن خريس، والمهندس ميشيل مسنات، ود. هاني حدادين، ود. نبيه معمر، ومحمود المعايطة والمهندس عبد الغني أبو قورة، ود. رضوان العبد الله، وأحمد شحادة الشوبكي.

(٦٥) **الأردن الجديد**، السنة ٦، العدد ١٤ (صيف ١٩٨٩)، ص ٧١ ـ ٧٥.

وقوات الأمن الأخرى بعدم إطلاق النار على المتظاهرين حتى ولو تعرضوا للاعتداء الشخصي، وأن ما فعلته قوات الأمن هو إطلاق النار في الهواء وإلقاء القنابل الدخانية والصوتية على المتظاهرين من أجل تفريقهم وردعهم عن أعمال النهب والتخريب التي قاموا بها. كما يقولون ان الإصابات التي وقعت في صفوف قوات الأمن والمتظاهرين هي في معظمها بسبب إطلاق النار من المتظاهرين. ويبدو أن المسؤولين عن الأمن والإدارة المحلية قد بذلوا جهوداً كبيرة لإقناع المحتجين والمتظاهرين باللجوء إلى الحوار ونقل مطالبهم إلى الحكومة ولكن دون جدوى[٦٦].

ومنذ الساعات الأولى لاندلاع حركة الاحتجاج انتقل نائب الملك إلى مسرحها في معان للاطلاع بنفسه على ما يجري ومحاولة معالجته. غير أن جهوده لم يحالفها النجاح. وسعى الأمير إلى احتواء الحركة والحيلولة دون انتشارها إلى بقية مناطق المملكة.

والتقى الأمير أعضاء مجلس الأعيان مساء اليوم التالي للأحداث (١٩/ ٤/ ١٩٨٩)، وبحضور رئيس الوزراء بالوكالة ووزير الداخلية ووزير الإعلام. وقد أطلعهم الأمير على تفاصيل الأحداث التي وقعت في جنوب البلاد. ودعا إلى عقد مؤتمر عام لمجالس تنمية الأقاليم الأربعة لدراسة الأوضاع الاقتصادية والتنموية. وأبدى تفهمه لتطلعات المواطنين المشروعة، وأكد حرصه على الاستقرار، «وأن الحوار الهادف البناء هو الوسيلة الوحيدة للتفاهم»[٦٧].

وقد تحدث في هذا الاجتماع العين مضر بدران (رئيس وزراء سابق)، فأثار موضوع الديون الخارجية والعجز في الموازنة العامة، واتهم الحكومة بالتقصير في إدارة الشؤون الاقتصادية والمالية. وهاجم قرارها برفع الأسعار. وتلاه العين أحمد عبيدات (رئيس وزراء سابق) فهاجم سياسة الحكومة الاقتصادية والمالية، وأكد أن الأحداث التي تشهدها المنطقة الجنوبية ردة فعل طبيعية على ارتفاع الأسعار والغلاء الفاحش الذي يعانيه المواطنون. واغتنم وزير الداخلية، رجائي الدجاني، هذه المناسبة ليشرح للحضور أسباب الأحداث وتطورها. فبيّن لهم «أن قوات الأمن تسيطر على الوضع في المدن التي جرت فيها الاضطرابات، وأن الحكومة حريصة على احتواء الأحداث باللجوء إلى الحكمة والروّية وتجنّب الاستفزاز والصدام مع المتظاهرين، حتى لا نقع في شرك الصدام واتساع نطاقه بما يخدم أهداف المتآمرين على أمن المملكة». وأوضح

---

(٦٦) حديث مع رجائي الدجاني، وزير الداخلية الأردني في وزارة زيد الرفاعي، في مكتبه بعمان في ٨/ ٥/ ١٩٩٤، وحديث جمال المومني، محافظ معان الأسبق، إلى المؤلف أثناء الحوادث في عمان في ١٦/ ٥/ ١٩٩٤.

(٦٧) **الرأي**، ٢٠/ ٤/ ١٩٨٩، ص ١ و١٦.

الوزير الدجاني أن الأحداث ليست عفوية، وإنما هي مدبرة ومخطط لها. وأشار أيضاً إلى «أن العلاقة بين نظام الحكم في الأردن والمواطنين تقوم على مفهوم الأبوة ونسعى للحفاظ عليها باستمرار. وهذا ما يميز الأردن عن سواه في التعامل مع حوادث الاضطرابات والشغب، حيث يستخدم غيرنا أسلوب القوة العنيفة من دبابات ومدافع وغيرها»[٦٨].

وفي صباح اليوم نفسه التقى وزير المالية الدكتور حنا عودة ووزير التموين الدكتور فايز الطراونة ووزير الإعلام الدكتور هاني خصاونة بعدد من الكتاب والصحفيين لشرح الأزمة الاقتصادية والمالية والدوافع التي حدت الحكومة على اتخاذ قرارها برفع الأسعار. وقد بيّن وزير المالية أسباب الأزمة الاقتصادية والمالية والتدابير التي اتخذتها الحكومة لمعالجتها، وتناول الاتفاق الذي تم بين الحكومة وبعثة صندوق النقد الدولي حول برنامج التصحيح الاقتصادي والمالي. وأكد وزير التموين، في هذا اللقاء، أن البرنامج الوطني للتصحيح الاقتصادي لا يمس أسعار السلع الغذائية الأساسية كالقمح والسكر والأرز واللحم، وأن الحكومة ستدعم أسعارها لصلتها المباشرة بقوت المواطنين. وأشار إلى أن الزيادة في أسعار الشعير والنخالة لن تؤثر بشكل جوهري على مربي الأغنام. أما الحليب المستورد لحساب الوزارة والذي رفع سعر الكيلو الواحد منه إلى دينار واحد بعد أن كان ٧٢٠ فلساً فسبب الزيادة ارتفاع سعره من مصدره دول السوق الأوروبية المشتركة إلى ١,٢٥ دينار أردني للكيلو الواحد[٦٩].

وفي صباح يوم ٢٠ نيسان/ابريل، عقد رؤساء البلديات في المملكة اجتماعاً في القيادة العامة للقوات المسلحة ضم مجالس تنمية الأقاليم والفعاليات الاقتصادية. وحضره رئيس الوزراء بالوكالة ذوقان الهنداوي ووزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة مروان الحمود ووزيرا الداخلية والإعلام ومدير الأمن العام ومدير المخابرات العامة ورئيس هيئة الأركان للقوات المسلحة ومدير الاستخبارات العسكرية. والتقى نائب الملك بالحضور، وعرض عليهم ما جرى من أحداث في جنوب المملكة. وأكد «أهمية الاستقرار وتوفير أسبابه والسعي إلى تجاوز الأحداث المؤسفة بروح الأسرة الواحدة الواعية وبروح المسؤولية العالية.. وأهمية التفاعل الوطني من خلال الحوار البناء والمشاركة الشعبية على جميع المستويات في الدفاع عن مكتسبات الوطن. وضرورة

---

(٦٨) حديث مع رجائي الدجاني، وزير الداخلية الأردني في وزارة زيد الرفاعي، في مكتبه بعمان في ٨/٥/١٩٩٤.

(٦٩) الرأي، ٢٠/٤/١٩٨٩، ص ٦.

المحافظة على قنوات الحوار». وقد استنكر رؤساء البلديات أعمال العنف والتخريب وشجبوها[٧٠].

وقد ساهم رؤساء البلديات والحكام الإداريون وشيوخ العشائر وأعيان البلاد في تهدئة الأضاع في مناطقهم والحيلولة دون امتداد حركة الاحتجاج إلى بقية مناطق المملكة. كما كان لموقف منظمة التحرير الفلسطينية أثر كبير في ذلك، إذ أعطت تعليماتها إلى عناصرها وقياداتها في الأردن بالتزام الحياد والهدوء[٧١]. وكان لعودة الملك السريعة إلى البلاد أثرها الحاسم في توقف حركة الاحتجاج.

٢ ـ حرب الشائعات

بدأت الشائعات تنطلق في كل مكان في نهاية اليوم الأول لأحداث معان والطفيلة، بسبب تلكؤ الحكومة في إصدار بيان رسمي حول ما جرى في مدن الجنوب وقراه. وأخذت وكالات الأنباء العالمية تنشر أخباراً تستقيها من أفراد وجماعات لا يحملون أي صفة رسمية، وهي أخبار مصدرها الأساسي الشائعات. وشعر وزير الإعلام وأجهزته بحرج كبير أمام مندوبي الصحف ووكالات الأنباء العالمية، وكان المسؤولون في عمان ينقلون أخبار ما يجري إلى الوفد الأردني في واشنطن الذي كان له رأي مختلف في نشر الأحداث. ولذا تأخر صدور بيان رسمي حول الأحداث أربعة أيام، عاش خلالها المواطنون الأردنيون على الشائعات وعلى الأخبار التي تذيعها الإذاعة والتلفزة الإسرائيلية وفيها من المبالغة والتلفيق والتحريف ما أحدث كثيراً من التشويش والقلق والاضطراب في نفوسهم. وزاد الوضع بلبلة أن حصيلة الأحداث التي وردت في بيان الحكومة الأول في ٢٢ نيسان/ ابريل ١٩٨٩[٧٢] لم تكن متطابقة مع الحصيلة التي أوردها نائب الملك في صباح اليوم التالي مع الصحفيين ومندوبي وكالات الأنباء العالمية[٧٣].

تناولت الشائعات أسباب الحوادث في مدينة معان، ومنها القول: إن مجموعة من السائقين قابلت المحافظ قبل وقوع الحوادث بيوم واحد، واشتكت إليه من ارتفاع أسعار المحروقات وطالبت بزيادة رفع أجور الركاب، وأن المحافظ بدلاً من أن يعالج شكواهم بالحكمة والإقناع ألقى بهم في السجن، مما أدى إلى اندلاع حركة الاحتجاج

---

(٧٠) **الرأي**، ٢١/ ٤/ ١٩٨٩.

(٧١) هاني حوراني، «انتفاضة نيسان ١٩٨٩: دروس وعبر،» **الأردن الجديد**، السنة ٦، العدد ١٤ (صيف ١٩٨٩)، ص ٢٣.

(٧٢) **الرأي**، ٢٢/ ٤/ ١٩٨٩.

(٧٣) **الرأي**، ٢٣/ ٤/ ١٩٨٩، ص ١ و١٦.

في اليوم التالي. ومنها أيضاً القول ان الشرطة في معان أخذت مفاتيح السيارات من السائقين المضربين مما أدى إلى اندلاع المظاهرات[٧٤]. وقد ردّ محافظ معان آنذاك جمال المومني ومدير شرطتها غازي الزريقي على هاتين الشائعتين وعداهما تبريراً وتزويراً لحقيقة ما جرى[٧٥].

ومن الشائعات ما يتصل بوزير الداخلية آنذاك رجائي الدجاني. فقد أشيع أنه هدد في الاجتماع الذي عقده نائب الملك مع مجلس الأعيان في الديوان الملكي يوم ١٩ نيسان/ابريل ١٩٨٩، باستعمال الدبابات لسحق المتظاهرين وتدمير المدن الجنوبية، وأن العين بهجت التلهوني (رئيس وزراء سابق في مدينة معان) والعين المشير حابس المجالي (من مدينة الكرك) تصديا له وحالا دون ذلك. ومن الشائعات أيضاً أن خلافاً نشب بين وزير الداخلية ومدير الأمن العام حول رغبة الأول في تدمير معان بالدبابات ومعارضة الثاني لذلك. ويرى رجائي الدجاني أن القصد من هذه الشائعات الإساءة له شخصياً والنيل من علاقته برئيس الحكومة زيد الرفاعي الذي بلغته هذه الشائعة على لسان بهجت التلهوني[٧٦].

وكثرت الشائعات عن الفساد الاقتصادي والرشوات والعمولات والأموال التي يملكها رئيس الحكومة ووزراؤه. وترددت هذه الشائعات على ألسنة الناس في صالونات عمان وملتقيات السياسيين والمثقفين وفي الشوارع والمحلات ومضافات القرى، فوصلت إلى كل بيت بصورة مضخمة ومشوهة في أحيان كثيرة[٧٧]. ومن هذه الشائعات أن زيد الرفاعي باع جميع ممتلكاته في الأردن وحول أثمانها إلى دولارات وهرّبها إلى الخارج قبل تخفيض قيمة الدينار.

٣ ـ صدى حركة الاحتجاج في الخارج

كان لأحداث الجنوب صداها في البلاد العربية وفي العالم. فعلى الصعيد الرسمي كان أول رد فعل على هذه الأحداث قد ظهر في الكويت، حيث أعلن الشيخ سعد العبد الله الصباح، ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء، في حديث لصحيفة **الأنباء** الكويتية في ٢٣ نيسان/ابريل ١٩٨٩، أن استقرار الأردن عامل أساسي

---

(٧٤) سليمان عرار في حوار الرأي في جريدة: **الرأي**، ٢/١/١٩٩٣.

(٧٥) تعقيبات من محافظ ومدير شرطة معان السابقين على هامش حوار الرأي مع سليمان عرار، في: **الرأي**، ١٥/١/١٩٩٣.

(٧٦) حديث مع رجائي الدجاني، وزير الداخلية الأردني في وزارة زيد الرفاعي، في مكتبه بعمان في ٨/٥/١٩٩٤.

(٧٧) المصدر نفسه.

لاستقرار الأوضاع العربية في المنطقة. وأكد دعم الكويت للأردن، وأعرب عن ثقته بحكمة القيادة الأردنية بما يحقق الاستقرار للأردن ويعزز مسيرته(٧٨). وبعد عودة الحسين إلى عمان، قام الرئيس اليمني الشمالي علي عبد الله صالح، بزيارة قصيرة للعاصمة الأردنية يوم ٢٤ نيسان/ابريل التقى خلالها بالملك حسين واطمأنّ على الأوضاع الداخلية. وقام الرئيس العراقي صدام حسين بزيارة العاصمة الأردنية في اليوم نفسه. كما اتصل الرئيس السوري حافظ الأسد بالعاهل الأردني اتصالاً هاتفياً في اليوم نفسه حول الموضوع(٧٩). وكذلك فعل الملك فهد، ملك العربية السعودية بعد ذلك بيومين.

وبعث الحسين برسائل إلى عدد من الملوك والأمراء والرؤساء العرب بيّن فيها أسباب الأزمة الاقتصادية والمالية في الأردن والأحداث التي شهدها، وطلب منهم تقديم العون والمساعدة للخروج من الأزمة.

أما على الصعيد الشعبي فقد استطاعت الأحزاب اليسارية الأردنية كسب تأييد وتعاطف الأحزاب والتنظيمات والفئات اليسارية والتقدمية في البلاد العربية والعالم لحركة الاحتجاج الأردنية. فقد أصدر الحزب الشيوعي اللبناني والحزب الشيوعي السوري والحزب الشيوعي المصري وجبهة التحرير الوطني البحرانية والحزب الشيوعي الفلسطيني بيانات تضمنت تضامن هذه الأحزاب مع الحزب الشيوعي الأردني ومع الحركة الوطنية الأردنية، وتأييدها للمطالب الشعبية الأردنية بتشكيل حكومة وطنية تعالج الوضع الاقتصادي وتطلق الحريات الديمقراطية وترفع الأحكام العرفية وتلغي القوانين الاستثنائية، بما فيها قانون مكافحة الشيوعية(٨٠).

وفي دمشق نظم الاتحاد الوطني لطلبة الأردن (فرع سوريا) مهرجاناً خطابياً في ٢٨ نيسان/ابريل تأييداً لحركة الاحتجاج الأردنية. وأصدرت المنظمات الشبابية والطلابية في عدن بياناً مؤيداً لمطالب الحركة السياسية والاقتصادية(٨١).

وأصدر اتحاد النقابات العالمي في براغ بياناً في ٢٦ نيسان/ابريل أعلن فيه عن تضامنه مع شعب الأردن وعماله في نضالهم ضد سياسة التقشف وأعمال القمع التي تمارس ضدهم(٨٢). وأرسل اتحاد الطلاب العالمي في براغ برقيات في ٢١ نيسان/

---

(٧٨) **الرأي**، ٢٤/٤/١٩٨٩، ص ١.

(٧٩) **الرأي**، ٢٥/٤/١٩٨٩، ص ١.

(٨٠) **الأردن الجديد**، السنة ٦، العدد ١٤ (صيف ١٩٨٩)، ص ١٢٣، و**الجماهير**، العدد ٦ (حزيران/يونيو ١٩٨٩)، ص ٧ ـ ٨.

(٨١) **الأردن الجديد**، السنة ٦، العدد ١٤ (صيف ١٩٨٩)، ص ١٢٥.

(٨٢) **الجماهير**، العدد ٦ (حزيران/يونيو ١٩٨٩)، ص ٣.

ابريل إلى رئيس الجامعة الأردنية ورئيس جامعة اليرموك تطالب بوقف القمع الذي يمارس في الأردن وإطلاق سراح جميع المعتقلين[٨٣].

وعلى المستوى الإعلامي، تناولت الصحف العربية والأجنبية أحداث الجنوب وحللتها، وذهبت في ذلك مذاهب شتى. ففي مصر كانت جريدة **الأهالي** من أوائل الصحف العربية التي تناولت الأحداث الأردنية. وعدت هذه الأحداث رداً على تدخل صندوق النقد الدولي ضد الاقتصاد الأردني. وأضافت: «فعلى غرار ما حدث مؤخراً في الجزائر وفنزويلا والبرازيل.. شهد الأردن في الأيام الماضية أعنف اضطرابات داخلية في تاريخه باستثناء أحداث ١٩٧٠... وفي كل مرة يثبت فشل روشتة (وصفة) الصندوق الدولي في وصف العلاج السليم لأن الخطأ من البداية في التشخيص، ومع ذلك يتعين في كل مرة دفع ثمن إثبات هذا الفشل من دماء أبناء الشعوب النامية وفقرائهم على الخصوص. واضطرابات الأردن تعكس بالتأكيد ضيقاً اجتماعياً من الإجراءات الاقتصادية التي اتخذتها السلطات. وكانت بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير، فتحولت الاضطرابات إلى مظاهرات اتهام وإدانة للحكومة التي ألقيت عليها المسؤولية كاملة». وأشارت **الأهالي** إلى وصفة العلاج التي يقدمها دوماً صندوق النقد الدولي في اتفاقياته وهي: إلغاء مرحلي للدعم الخاص بالسلع الغذائية الأساسية، وتقليص الواردات، وتخفيض عدد الوظائف في القطاع العام، وزيادة الضرائب، ورفع الأسعار، مع تجميد الأجور، وتصفية الشركات العامة وبيعها للقطاع الخاص[٨٤]. وتناولت مجلة **صباح الخير** القاهرية في عددها الصادر في ٢٩ نيسان/ ابريل، أحداث الجنوب، وعزتها إلى الأزمة الاقتصادية الخانقة والأزمة السياسية الناشئة من غياب الحريات العامة. وأضافت المجلة «أن تحميل الأوساط الحاكمة في عمان الدول العربية مسؤولية الانهيار الاقتصادي الأخير هو تبرير يفتقد إلى الموضوعية، ومحاولة للهرب من مواجهة الحقائق المرة التي تكمن وراء الأزمة الاقتصادية»[٨٥].

وفي الكويت ذكرت جريدة **الوطن** في عددها الصادر في ٢٣ نيسان/ ابريل وصفاً مفصلاً للمظاهرات وما رافقها من اعتقالات وأعمال عنف وتخريب. وكذلك نشرت مجلة **الطليعة** الكويتية في عددها الصادر في ٢٩ نيسان/ ابريل وصفاً للأحداث تحت عنوان «انتفاضة الأسعار تسقط حكومة الرفاعي»[٨٦].

---

(٨٣) المصدر نفسه، ص ٤.

(٨٤) **الأهالي** (القاهرة)، ٢٦/ ٤/ ١٩٨٩، نقلاً عن: محمد المجالي، «انتفاضة الأردن الشعبية في الصحافة العربية،» **الأردن الجديد**، السنة ٦، العدد ١٤ (صيف ١٩٨٩)، ص ١١٤ - ١١٥.

(٨٥) المجالي، المصدر نفسه، ص ١١٥ - ١١٦.

(٨٦) **الجماهير**، العدد ٦ (حزيران/ يونيو ١٩٨٩)، ص ١١.

وفي لبنان تناولت جريدة **السفير** الأحداث وعلقت عليها. وكذلك فعلت مجلة **بيروت المساء** التي نسبت الأحداث إلى الأزمة الاقتصادية التي اجتاحت الأردن منذ بداية الثمانينيات. وذكرت أن علاج الأزمة بالتقشف هو الذي أشعل فتيل أحداث العنف في المناطق الأشد تضرراً(٨٧). وأكدت المجلة نفسها أن «تعزيز الديمقراطية مدخل أساسي لمعالجة الانهيار الاقتصادي» وأشادت بالتحول الذي تم في مطالب حركة الاحتجاج الأردنية من المطالب الاقتصادية البحتة إلى مطالب سياسية ديمقراطية تعبر عن رؤية شاملة وواضحة لأبعاد الأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد وسبل معالجتها»(٨٨).

أما الصحف الأجنبية فقد نقلت أنباء الأحداث عن طريق مراسليها في عمان الذين لم يتمكنوا من الحصول على المعلومات الوافية من المصادر الرسمية، فلجأوا إلى الاتصال بالناس للتعرف على حقيقة ما جرى وأسبابه. وهذا مراسل جريدة **لوفيغارو** *(Le Figaro)* الباريسية في عمان، يعزو الأحداث إلى الغلاء والفساد وتردّي الأوضاع الاقتصادية وتخفيض الدينار الأردني والعجز في الموازنة العامة. وتساءلت الجريدة: «هل يستطيع الملك التراجع عن التعهدات التي قدمها لصندوق النقد الدولي، ويلجأ إلى إصلاحات دستورية فيلغي الأحكام العرفية السائدة منذ سنة ١٩٦٧، ويسرع إلى انتخابات نيابية لاختيار ٧٢ نائباً يمثلون الشعب الأردني؟»(٨٩). وغطت صحيفة **لوموند** *(Le Monde)* الفرنسية الأحداث بتوسع يوماً بيوم وحللتها، وأبرزت نجاح القائمين بها برحيل حكومة الرفاعي(٩٠).

وأشارت جريدة **لومانيتيه** *(L'Humanité)* الفرنسية الناطقة بلسان الحزب الشيوعي الفرنسي في عددها الصادر في ٢٤ نيسان/ابريل إلى «حملة اعتقالات الشيوعيين في الأردن»، وطالبت بالتدخل من أجل إيقاف هذه الحملة والإفراج عن المعتقلين»(٩١).

وتناولت الصحف البريطانية الأحداث. وكان من أبرزها صحيفة **الفاينانشال تايمز** *(The Financial Times)* التي نشرت تقريراً طويلاً جاء فيه: «لم يكن تسلسل الأحداث في الأردن الشهر الماضي مفاجئاً لمن ألفوا اضطرابات الخبز في العالم الثالث.

---

(٨٧) **بيروت المساء** (بيروت) (٨ أيار/مايو ١٩٨٩).

(٨٨) **بيروت المساء** (١٥ أيار/مايو ١٩٨٩).

(٨٩) نقلاً عن: محمد المجالي، «أصداء انتفاضة نيسان في الصحافة العالمية،» **الأردن الجديد**، السنة ٦، العدد ١٤ (صيف ١٩٨٩)، ص ١١٧ - ١١٨.

(٩٠) *Le Monde* (Paris): 22/4/1989; 23/4/1989; 24/4/1989, et 29/4/1989.

(٩١) نقلاً عن: **الجماهير**، العدد ٦ (حزيران/يونيو ١٩٨٩)، ص ٣.

وما يحدث عادة هو أن حكومة ما تتصدى في وقت متأخر لمعالجة أزمة اقتصادية ناجمة عن إنفاق مفرط، ونقص في العملة الصعبة، فتنفذ مجموعة من الإصلاحات، بما في ذلك زيادة أسعار المواد الاستهلاكية. . . وغالباً ما يحدث ذلك بعد التوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي، فتتفجر الاضطرابات. وفي كل هذه الحالات تعزى المشكلة إلى أنظمة سياسية متخلفة ليست ذات كفاءة، وإلى ظروف اقتصادية شديدة تجعل البلاد في أزمة مالية كبيرة». وأشارت الصحيفة إلى «أن الملك حسين تجاهل تحذيرات بأن زيد الرفاعي، رئيس وزرائه، لا يتمتع بالشعبية. .». وأضافت الصحيفة: «طيلة الأوقات الصعبة في العام الماضي، وبدلاً من أن تشجع الحكومة نقاشاً حراً لإيجاد طريق للخروج من الأزمة، أضعفت الحكومة وسائل الإعلام، وحجبت عن الأردنيين خطورة المشكلة التي تواجهها بلادهم. . . وفي الحقيقة أن الاقتصاد المتطور لا يستقر إذا كان إلى جانبه نظام سياسي فردي». وأكدت الصحيفة أن «علاج الوضع الأردني يتطلب إعادة الحريات السياسية إلى جانب الإصلاحات الاقتصادية»[٩٢].

ونقلت صحيفة **التايمز** *(The Times)* اللندنية تقارير مفصلة وموسعة إلى قرّائها من مراسلها في عمان كريستوفر ووكر (Christopher Walker) عن الأحداث وأسبابها.

وتحت عنوان «خمسة أيام هزت الأردن» تناولت مجلة **ميدل ايست انترناشونال** *(Middle East International)* الصادرة في لندن أنباء أحداث الجنوب وخلفياتها ودوافعها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وأشارت إلى المطالب السياسية التي رافقت الأحداث[٩٣].

وتناولت الصحف الألمانية الغربية الموضوع نفسه. وحللت جريدة **فرانكفورت الجماينه** *(Frankfurter Algemeine)* الأحداث وعزتها إلى الخلل الاقتصادي في البلاد والتدابير التقشفية التي اتخذتها حكومة الرفاعي، وتخفيض سعر الدينار الأردني والتضخم الاقتصادي وارتفاع نسبة البطالة[٩٤].

أما الصحف الأمريكية فقد أبدت اهتماماً كبيراً بأحداث الجنوب. فقد وصفت صحيفة **نيويورك تايمز** *(New York Times)* حركة الاحتجاج الشعبي في الأردن بالشمول والاتساع بحيث ضمت ممثلي النقابات المهنية التي يزيد عدد أعضائها على أربعين ألف شخص. وحللت صحيفة **لوس أنجلس تايمز** *(Los Angeles Times)*

---

(٩٢) نقلاً عن: المجالي، «أصداء انتفاضة نيسان في الصحافة العالمية،» ص ١١٩.

(٩٣) *Middle East International* (London) (28 April 1989).

(٩٤) نقلاً عن: المجالي، المصدر نفسه، ص ١١٨.

الأسباب المباشرة لحركة الاحتجاج وهي: ارتفاع الأسعار وسياسة شد الأحزمة. وأتت بشيء من التفصيل على مذكرة رؤساء النقابات المهنية المقدمة إلى نائب الملك في ٢٠ نيسان/ابريل ١٩٨٩[٩٥]. وذكرت مجلة **نيوزويك** *(Newsweek)* الأمريكية «أن نجاح المواطنين المحتجين بإسقاط الحكومة خلال خمسة أيام ولّد لديهم شعوراً عالياً بالثقة من المرجّح إقدامهم على استثماره مستقبلاً في حركة أخرى مشابهة لما حصل أو تفوقها، في حال أصرت الحكومة الجديدة على انتهاج المسار نفسه الذي انتهجته سابقتها، ولا سيما عدم الإسراع بحل المشاكل الاقتصادية المتفاقمة وإجراء الانتخابات النيابية والسماح بحرية سياسية واقعية»[٩٦].

وذكرت منظمة العفو الدولية (Amnesty International) في لندن أسماء المعتقلين أثناء أحداث الجنوب وطالبت بالإفراج عنهم[٩٧].

وفي الاتحاد السوفياتي، نشرت صحيفة **البرافدا** *(Pravda)*، لسان حال الحزب الشيوعي السوفياتي، تقريراً طويلاً في عددها الصادر في ٢٤ نيسان/ابريل عن أحداث الجنوب وما رافقها من حملة اعتقالات[٩٨].

وخلاصة القول إن حركة الاحتجاج الأردنية بلغت أصداؤها أرجاء العالم، ولفتت الأنظار لما كان يجري في الأردن. وكان لهذا أثره على متخذي القرار السياسي في المملكة في اتخاذ الخطوات التي تلت تلك الأحداث.

سادساً: أسباب حركة الاحتجاج ودوافعها

أثارت أحداث الجنوب اهتمام الأردنيين جميعاً على اختلاف اتجاهاتهم وميولهم السياسية، واختلفوا في تحليلها والبحث عن أسبابها ودوافع المشاركين فيها. وانقسموا في ذلك إلى فريقين: فريق يقول إنها كانت عفوية وغير مدبرة وتعبيراً عن غضب الناس واحتجاجهم على الإجراءات الحكومية وغياب الحياة الديمقراطية. وفريق ثان يرى أن هذه الأحداث دبرتها جهات خارجية تآمرت مع عناصر في الداخل.

والقائلون إن الأحداث كانت عفوية وغير مدبرة، بعضهم من خصوم زيد الرفاعي، رئيس الحكومة آنذاك، وكثير من المفكرين والمثقفين وقادة الرأي العام وقيادات الأحزاب السياسية اليسارية. ويرجع هذا الفريق أسباب الأحداث إلى ارتفاع

---

(٩٥) المصدر نفسه، ص ١١٩ ـ ١٢٠.

(٩٦) *Newsweek* (Washington) (4 May 1989).

(٩٧) نقلاً عن: **الجماهير**، العدد ٦ (حزيران/يونيو ١٩٨٩)، ص ٧.

(٩٨) المصدر نفسه، ص ١.

أسعار المحروقات، وخفض قيمة الدينار الأردني، ورفع أسعار المواد التموينية، وفقدان بعضها من الأسواق ولا سيما الحليب والدجاج، ورفع أسعار الأدوية، وفرض الرسوم والضرائب الزائدة مثل ضريبة المغادرة، وفقدان العملات الأجنبية التي يحتاجها التجار وأولياء أمور الطلبة الذين يدرسون في الخارج، وتراكم الديون الخارجية على البلاد، والتفسير غير المقبول الذي أعلنته الحكومة عن أسباب ذلك، والنقمة على البنك المركزي ومحافظه ونائبه. كما يرجعها هذا الفريق إلى انتشار الفساد والسرقات والرشى بين المسؤولين في وزارة زيد الرفاعي، وعدم صدقية المسؤولين وضعف الحكام الإداريين وعدم اهتمامهم بمصالح المواطنين لأن تعيينهم يتم وفقاً للمحسوبية وليس بناءً على الكفاءة والمقدرة، وزيادة الإنفاق على المؤتمرات والندوات في داخل المملكة وخارجها بالرغم من شح الموارد، وفشل بعض المشروعات الاقتصادية الكبيرة مثل مصنع الزجاج ومصنع الأخشاب ومصانع اسمنت الجنوب وغيرها، والإنفاق المظهري الذي لا مسوغ له مثل تغيير دهان طائرات الملكية الأردنية الذي كلف الملايين من الدولارات.

وأضاف بعضهم أسباباً أخرى مثل اهتمام المسؤولين الزائد بقضية فلسطين والنزاع العربي ـ الإسرائيلي على حساب القضايا المحلية، والوعود التي قطعتها حكومة الرفاعي بتحقيق الاكتفاء الذاتي ومفاجأة الناس، بعد أربع سنوات من الحكم، بالديون الضخمة بدلاً من ذلك، وتأليب الأحزاب الأردنية المحظورة النشاط للمواطنين ضد القرارات التي اتخذتها الحكومة من أجل التصحيح الاقتصادي والمالي، وتدهور دخول الفئات الوسطى وتراجع مستوى معيشتها، وتعميق الهوة الطبقية في المجتمع الأردني بإثراء القلة الغنية وإفقار الغالبية الساحقة من الشعب. ويعزو آخرون الأحداث، بالإضافة إلى ما سبق، إلى غياب وسائل المشاركة الشعبية في الحياة العامة، ولا سيما بعد حل مجلس الأمة قبيل قرار فك الارتباط القانوني والإداري بين الأردن والضفة الغربية المحتلة في ٣١ تموز/يوليو ١٩٨٨، وإرجاء الانتخابات النيابية إلى أجل غير مسمى، خلافاً لأحكام الدستور الأردني[٩٩]، وغياب وسائل التعبير عن الرأي، نظراً لغياب الحياة النيابية والحزبية، وسيطرة الحكومة على وسائل الإعلام[١٠٠].

يرى السيد مضر بدران، وهو رئيس وزراء أردني سابق، أن أحداث الجنوب

(٩٩) تنص الفقرة الثانية من المادة (٦٨) من الدستور الأردني على وجوب إجراء انتخابات نيابية في البلاد خلال الأشهر الأربعة الأولى التي تلي حل المجلس.

(١٠٠) انظر في هذا الصدد: حوراني، «انتفاضة نيسان ١٩٨٩: دروس وعبر،» ص ٧ ـ ٢٠؛ الجماهير، العدد ٤ (نيسان/ابريل ١٩٨٩)، ص ١، والحزب الشيوعي الأردني، «رسالة داخلية للرفاق فقط في أوائل أيار/مايو ١٩٨٩».

حركة احتجاج عفوية، بل ثورة اجتماعية على الفساد الإداري وعلى ما آلت إليه البلاد من أوضاع سياسية واقتصادية سيئة. وان غياب التمثيل الشعبي والمشاركة الشعبية في الحكم، والفقر الذي أصاب قطاعات كبيرة من الشعب، والفروق في الثروة، والفساد في أجهزة الحكم، من الأسباب الحقيقية لهذه الأحداث. وان قرارات حكومة الرفاعي رفع أسعار المحروقات والعديد من المواد الغذائية والضرورية للشعب كانت بمثابة الشرارة التي ألهبت مشاعر الناس وحركتهم للقيام بالاحتجاج.

ويذكر السيد بدران أنه لما طلب الأمير حسن، نائب الملك وولي العهد، أن يلتقي بأعضاء مجلس الأعيان، قال لرئيس المجلس أحمد اللوزي: «انني أرحب باللقاء بسموه، شريطة أن لا يلقى علينا بياناً من الحكومة ويطلب منا الموافقة على إجراءات الحكومة وتأييدها علناً». وطلب بدران من اللوزي أن يناقش المجلس الأحداث وأسبابها وأن يقول فيها رأيه بصراحة. ولما عقد الاجتماع المذكور في الديوان الملكي تحدث الأمير حسن عن أحداث الجنوب، واستأذن وزير الداخلية، رجائي الدجاني، «فعلل الأحداث بصورة بعيدة عن الواقع، إذ عزاها إلى تدخل خارجي وإلى تحريض داخلي، وقال إنه بإمكان قوات الأمن السيطرة على الموقف بسرعة إذا استعملت العنف والقسوة. وقد فسرت كلمته الأخيرة تفسيراً بعيداً عما قصده منها، واتهم بأنه ينوي تدمير مدينة معان وقراها». ويقول بدران: «لقد اعترضت على تحليله وقاطعته مراراً، وأخذ الانفعال مني مأخذه. وقلت رأيي بصراحة في أسباب هذه الأحداث. وتوقعت أن تمتد إلى بقية مدن المملكة ومناطقها. وقد لمت مدير المخابرات العامة على قيام الأمير حسن بزيارة معان أثناء الحوادث، غير أنه بيّن لي أنه نصح سموه بعدم الذهاب، إلا أنه أصرّ على ذلك... وقد أبلغت الأمير هاتفياً غير مرة أن الأحداث لن تتوقف، وأنها ستمتد إلى الطفيلة والكرك والسلط وإربد والزرقاء وعمان، وعندها ستندلع ثورة عامة في البلاد. وطلبت منه أن يتصل بجلالة الملك في واشنطن وأن يطلب منه العودة فوراً إلى البلاد، لأنه الوحيد القادر على إيقاف حركة الاحتجاج وتهدئة الأوضاع».

ويروي بدران حادثة من حوادث حركة الاحتجاج هذه ذات دلالة، وهي اختفاء الشيخ فيصل بن جازي، شيخ قبيلة الحويطات في معان، والذي حاول المسؤولون الاتصال به فلم يجدوه. والسبب أن سائق إحدى السيارات الشاحنة قد أوقف سيارته عند قرية الحسينية، بلدة الشيخ فيصل، وحاول شباب القرية إحراقها، فالتجأ السائق إلى بيت الشيخ فيصل، واستجار به، فأجاره الشيخ. غير أن شباب القرية تمردوا على الشيخ وأحرقوا السيارة. غضب الشيخ فيصل واختفى عن الأنظار وتهرب من الرد على مكالمات المسؤولين الهاتفية. ولما التقى صحفي أجنبي بابن الشيخ فيصل وسأله عن أسباب حركة الاحتجاج، أجاب: «نحن نطالب بإلغاء الأحكام العرفية، ومنح

الحريات العامة، وإجراء انتخابات نيابية في البلاد». وسأل الصحفي الشيخ فيصل عن رأيه فيما قاله ابنه، فأجاب: «بطّلنا نعرف أولادنا». ويستنتج السيد بدران من هذه القصة أن الحكومة قد أصبحت لا تعرف ماذا يريد الشعب، بسبب عزلتها عنه[١٠١].

أما الفريق طارق علاء الدين، مدير المخابرات العامة آنئذٍ، فيعزو أحداث الجنوب إلى سياسة حكومة زيد الرفاعي التي أغرقت البلاد بديون لا ضرورة لها، دون أن تعي خطورة هذه الديون على مستقبل المملكة. كما أنها أهملت شؤون البلاد الداخلية، واتسم حكمها بالفساد، إذ ضمت عدداً من الوزراء المعروفين بفسادهم وسوء أمانتهم. ويذكر علاء الدين أنه بعد مرور ستة أشهر على تأليف حكومة الرفاعي زار الملك حسين دائرة المخابرات العامة، فقدم لجلالته رأيه في الحكومة، وبيّن له أن رئيسها مهتم بالشؤون الخارجية ومهمل للشؤون الداخلية، وفي هذا التوجه خطورة على البلاد. وشرح لجلالته أن تعيين بعض الوزراء وكبار موظفي الدولة من الأقارب والمحاسيب وانتشار الفساد في أجهزة الحكم يشكل خطراً كبيراً على الأمن الداخلي. ولما طلب منه جلالته ذكر الأسماء لم يتردد في ذكرها. وعقد اجتماع فيما بعد ضم رئيس الحكومة قدمت له فيه أسماء الوزراء والموظفين الفاسدين. ووعد الرئيس بإجراء تعديل وزاري لإخراجهم والتخلص من كبار الموظفين المشبوهين بسوء أمانتهم. ولكن رئيس الحكومة الذي وعد الملك بالتخلص منهم، لم يفعل شيئاً. وزاد الفساد انتشاراً، وعمت المحسوبية.

يقول الفريق علاء الدين: «لم يكن لدي إثبات مادي على الرشوة والفساد، فاستعنت بأقوال الناس. فقد قال السكرتير الأول في السفارة الهندية إن موضوع إحالة طريق الأزرق ـ الجفر على الشركة الهندية «Som Datt and MMTC» أثير في مجلس النواب الهندي. وأجاب رئيس الوزراء الهندي آنذاك، راجيف غاندي (Rajiv Ghandi)، ان الحكومة الأردنية هي التي أصرت على الشركة الهندية المذكورة، مع أن شركات هندية أخرى تقدمت بعروض أفضل وأقل كلفة. ونشرت إحدى الصحف الهندية أن الشركة الهندية التي أحيل عليها عطاء الطريق دفعت مبلغ ٢٨ مليون دولار رشوة مقابل إحالة العطاء عليها. وقد نقلت هذه المعلومات لجلالة الملك ولرئيس حكومته».

ويرى الفريق علاء الدين أن الناس في الأردن وصلوا إلى حالة احتقان في عهد حكومة الرفاعي، بسبب انتشار الفساد وارتفاع الأسعار وخنق أنفاسهم. ويذكر أنه قال مرة للملك بحضور رئيس الوزراء: «إن الأوضاع الداخلية في تدهور مريع ولا

---

(١٠١) حديث مضر بدران في منزله بعمان إلى المؤلف في ١٦/ ١٠/ ١٩٩٤.

نستطيع أن نعتقل كل الناس الذين يشكون من سوء الأحوال ويجاهرون بآرائهم في هذه الأمور. وكان رد جلالته: ما قيمة دورنا الدولي إذا كانت أوضاعنا الداخلية سيئة؟».

ويقول الفريق علاء الدين: «جاء قرار الحكومة برفع أسعار المشتقات النفطية دون إعلام دائرة المخابرات العامة به، فقد كان مفاجئاً لنا، ولم يؤخذ رأينا فيه». وساعد على الانفجار أن هذا القرار قد تمّ في شهر رمضان، حيث أحس الناس بارتفاع أسعار المواد الغذائية نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات.. ومن المعروف أنه في رمضان تزداد حساسية الناس تجاه ارتفاع الأسعار أكثر من أي شهر آخر في السنة».

ويتساءل الفريق علاء الدين: لماذا بدأ الإضراب في معان؟ ويجيب: «وصلت إلى دائرة المخابرات العامة في البداية معلومات مفادها أن سائقي السيارات في إربد سيقومون بالإضراب. واتصلنا بالنقابة في عمان وإربد، وقلنا لهم إن تعرفة أجور النقل سوف تعدل، وأنه لا ضرورة للإضراب. وسوي الأمر في إربد على هذا الأساس.

أما معان الواقعة في أقصى جنوب المملكة، وطريقها إلى عمان من أطول الطرق، فمن الطبيعي أن تتأثر مكاتب سيارات النقل فيها بارتفاع أسعار المحروقات، لأن النقل بالأجور القديمة يعني النقل بخسارة. ولذلك، في اليوم التالي لإعلان رفع أسعار المحروقات بدأ أحد مكاتب النقل بالطلب من كل سائق سيارة أن يسلم مفاتيح سيارته للمكتب وإعلامه بالتوقف عن النقل. ولما بلغ عدد السائقين سبعة عشر سائقاً، طلب منهم المكتب تسليم مفاتيح سياراتهم، فرفضوا واتجهوا بسياراتهم إلى المدارس للقيام بالتظاهر ضد ارتفاع أسعار المحروقات. وقد نجحوا بذلك. وقامت مظاهرة كبيرة في المدينة، أحرق المتظاهرون خلالها إطارات الكاوتشوك في الشوارع، واصطدموا بالشرطة وقذفوهم بالحجارة».

ويقول الفريق علاء الدين إن الشيوعيين حاولوا تحريك عمان، وأعدوا لافتات ومنشورات للتوزيع. وكانوا ينوون أن تبدأ المظاهرة من المسجد الحسيني الكبير بعد صلاة الجمعة مباشرة. «وقد علمنا بذلك مسبقاً، وقمنا باعتقال الأشخاص الذين كلفوا بقيادة المظاهرة وحمل اللافتات وتوزيع المنشورات. واختفى أعضاء المكتب السياسي للحزب الشيوعي عن الأنظار، وكنا نعرف مخبأهم، غير أننا لم نقم باعتقالهم طالما أنهم اختبأوا، وهذا ما كنا نتمناه. وبذلك أفشلنا محاولة تحريك عمان».

يذكر الفريق علاء الدين أنه بعد عودة الملك حسين إلى البلاد، اتصل به هاتفياً وزير الداخلية، رجائي الدجاني، وطلب منه تقديم تقرير مشترك من وزير الداخلية ومدير المخابرات العامة حول الأحداث وتحليلها. وقد أشار في حديثه إلى وجود

مؤامرة خارجية. وشعر عندها أن الحكومة تريد أن تشرك دائرة المخابرات العامة في الدفاع عنها وتبرير تقصيرها، فرفض العرض المذكور. ويعقب على ذلك بقوله: «فدائرتنا لا تنحاز لأي جهة، ومهمتها نقل الحقائق وتحليلها بصورة موضوعية»[١٠٢].

ويذهب د. عبد اللطيف عربيات، عضو جبهة العمل الإسلامي، في تحليل أسباب أحداث الجنوب إلى ما ذهب إليه بدران وعلاء الدين. ويضيف إلى ذلك أن حكومة الرفاعي سعت إلى مقاومة الإخوان المسلمين في الدولة وفصلهم من أجهزتها ومن الجامعات حتى بلغ عدد المفصولين منهم نحو ثلاثمائة بين أستاذ جامعة ومعلم وموظف. وعلى الرغم من تعرض الإخوان المسلمين للفصل والمطاردة فإنهم لم يشاركوا في أحداث نيسان/أبريل سنة ١٩٨٩[١٠٣].

أما عدنان أبو عودة، المستشار السياسي للملك حسين آنذاك، فيذكر أنه قبيل سفر الملك إلى أوروبا وأمريكا في نيسان/ابريل ١٩٨٩ جاء رئيس الحكومة، زيد الرفاعي، إلى الديوان الملكي ومعه وزير المالية د. حنا عودة ود. طاهر كنعان ليشرح للملك قرارات الحكومة برفع أسعار المحروقات. وكان بمعية جلالته رئيس الديوان الملكي الشريف زيد بن شاكر والفريق طارق علاء الدين مدير المخابرات العامة وعدنان أبو عودة. ولما انتهوا من الحديث، سأل جلالته الحضور إن كان هناك أي سؤال. فوجه أبو عودة سؤالاً إلى رئيس الحكومة حول أثر هذه القرارات على الطبقة الوسطى وعلى مستوى معيشتها، وحذر من إعلان هذه القرارات في شهر رمضان، وأعرب عن حذره من نتائجها على ذوي الدخل المحدود. غير أن وزير المالية وطاهر كنعان أكدا أن هذه الزيادة في أسعار المحروقات لن تؤثر على دخول ذوي الدخل المحدود، وأن ليس هناك مبرر للخوف أو الحذر[١٠٤].

صحيح أن أحداث الجنوب لم تكن موجهة ضد نظام الحكم في الأردن، إلا أنها عبرت عن قلق الأردنيين على مستقبلهم وعدم اطمئنانهم لما يجري على الساحة السياسية الداخلية، وعدم ثقتهم ببعض رموز النظام. ونبهت المسؤولين من جهة أخرى، إلى أن مسألة الولاء لنظام الحكم تحتاج إلى تنمية ورعاية مستمرتين.

ولا شك في أن انطلاق هذه الحركة الاحتجاجية من معان قبل غيرها من مدن المملكة يعود إلى أسباب عدة منها: شعور سكان المدينة والمحافظة بأسرها بإهمال الحكومات الأردنية المتعاقبة لهم. لقد أقيم في المحافظة مصنع للزجاج وآخر للأخشاب

---

(١٠٢) حديث الفريق المتقاعد طارق علاء الدين في منزله بعمان إلى المؤلف في ٣/ ١٠/ ١٩٩٦.

(١٠٣) حديث الدكتور عبد اللطيف عربيات في منزله بعمان إلى المؤلف في ٢٧/ ١٢/ ١٩٩٤.

(١٠٤) حديث عدنان أبو عودة في مكتبه بصويلح إلى المؤلف في ٢٩/ ١٠/ ١٩٩٦.

ومنجم للفوسفات، غير أن معظم عمالها وفنييها من خارج المحافظة. ويشكو سكان المحافظة من نقص الخدمات الصحية وتدنيها، ومن اقتصار التعليم فيها على المدارس الثانوية بحيث تخلو المحافظة من كلية مجتمع أو كلية جامعية، باستثناء كلية الشوبك الزراعية. ويعتمد سكان معان على وظائف الدولة المحدودة وعلى قيادة السيارات الشاحنة، وكثيراً ما يلجأون إلى الهجرة إلى عمان والزرقاء.

أما القائلون إن الأحداث مدبرة من الخارج فمعظمهم من وزراء حكومة الرفاعي آنذاك. ولعل أبرزهم وزير الداخلية رجائي الدجاني ووزير الإعلام الدكتور هاني الخصاونة. يرى الدجاني «أن خلفية هذه الأحداث لها علاقة مباشرة بالنهج السياسي الخارجي الذي كانت تتبناه الدولة الأردنية الذي لا ينسجم مع مصالح كثيرة لأطراف خارجية عديدة من التي كان يستعصي عليها الوضع والبناء الأردني... ففي السياق الدولي حيث المتغيرات ورياح التغيير تعصف بالعالم، وأخذ مداها الواضح الأوضاع في المعسكر الاشتراكي، حيث ملامح التفكك والانهيار تتوالى بسرعة مذهلة... في هذا السياق الدولي المخطط له كان لا بد من الإعداد لمرحلة جديدة شرقي البحر المتوسط تختلط فيها الأمور والأحداث لتعزز أوضاعاً جديدة على السطح». وقد رأت هذه الجهات الدولية أن الأردن قد تجاوز الخطوط الحمراء من خلال ما يلي:

أولاً: قيام مجلس التعاون العربي الذي كان ينظر إليه نظرة الريبة والشك باعتباره محوراً جديداً يتشكل في أخطر بقاع العالم حساسية، وتنظر إليه إسرائيل على أنه بداية لتوافق عربي قد يؤدي إلى روابط وحدوية وإعادة تشكل لما يمكن أن يسمى بالجبهة الشرقية. كما أن عضوية العراق في المجلس تزيد من قدرة العراق وتعظّم من تأثيره في المنطقة، وهو أمر لا ترضى عنه إسرائيل وأمريكا وأوروبا الغربية.

ثانياً: دور الأردن في مجال التوفيق بين العراق وسوريا، والذي كان ينظر إليه من إسرائيل والغرب على أنه من الكبائر والمحرمات، وأنه لا يجوز للأردن أن يتجاوز خطوطاً معينة في علاقاته مع سوريا والعراق.

ثالثاً: قرار الأردن بفك الارتباط بالضفة الغربية الذي قوبل بالنقد الشديد ممن كان يخطط لأن يكون الأردن الوطن البديل للفلسطينيين. فقد وضع هذا القرار إسرائيل في مواجهة الشعب الفلسطيني وفصائل المقاومة ومنظمة التحرير الفلسطينية، ولم يعد الأردن جسراً تعبر عليه الحلول والتسويات الخاصة بالقضية الفلسطينية.

رابعاً: التمهيد لحرب الخليج عن طريق خلق أجواء جديدة في المنطقة وزعزعة الأوضاع في الأردن وممارسة الضغط الاقتصادي عليه في مرحلة بداية الاستحقاق لتسديد المديونية الخارجية.

خامساً: السعي للتشويش على زيارة الملك حسين للولايات المتحدة بين ١٧ و٢١ نيسان/أبريل ١٩٨٩.

ومن هنا كان لا بد من معاقبة الأردن لتجاوزه هذه الخطوط الحمراء. ويرى الدجاني أن فئتين من السياسيين الأردنيين كانتا تسعيان للإطاحة بحكومة الرفاعي: فئة لها علاقة بمؤسسة الحكم، وفئة مناوئة تسعى لتحقيق غاياتها الخاصة بها. وبذلك تلاقت وتداخلت المصالح الخارجية والداخلية للإطاحة بحكومة الرفاعي(١٠٥).

ويستشهد القائلون بالمؤامرة بما ذكره الصحفي محمد حسنين هيكل في كتابه **حرب الخليج: أوهام القوة والنصر** عن دور العربية السعودية بأحداث جنوب الأردن، وأنها كانت رداً على دعم الأردن لليمن وانضمامها إلى مجلس التعاون العربي. وأضاف هيكل أن الملك حسين بعث برسالة إلى الملك فهد بن عبد العزيز، ملك العربية السعودية، يقول فيها ما مؤداه: «أنه لا داعي لهذه الأساليب في الإحراج، وأنه إذا وصلت الأمور إلى هذا الحد، فهو لا يقبل بتعريض الأردن لأية هزات عنيفة مع موقعه الخطر، وهو في هذه الحالة على استعداد لأن يبتعد إذا كانت السعودية جاهزة لتتحمل مسؤوليات الأردن كله، وليس جنوبه فقط»(١٠٦).

يقول عدنان أبو عودة، مستشار الملك حسين آنذاك، الذي كان مرافقاً لجلالته في رحلته إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية: «علمنا بأحداث الجنوب ونحن في واشنطن في معية جلالته. وبدأت البرقيات تنهال علينا. وكلها تشير إلى اضطراب الحكومة في معالجة الأحداث وفقدان سيطرتها على الأمور. وشعرت أن الملك قد تغير سلوكه نحو رئيس الوزراء، زيد الرفاعي، ويبدو أن الملك قد اتخذ قراره بإقالة حكومة الرفاعي وهو في واشنطن. ولم يرغب في قطع برنامج زيارته والعودة إلى عمان، حتى لا يؤثر ذلك على سمعته وسمعة المملكة. ولذلك ذهب إلى بوسطن وألقى محاضرة فيها. ولما أتم برنامج الزيارة عاد إلى عمان. وأثناء عودتنا بالطائرة كلفني جلالته بإعداد خطاب يوجه إلى الشعب الأردني بمناسبة الأحداث. وكان تركيزي على نقطتين هما: ان الاحتجاج دليل على حيوية الشعب، أما تخريب مؤسسات الدولة فأمر يؤسف له، لأن نتائج التخريب ستكون على الشعب نفسه، والنقطة الثانية هي أن عهداً جديداً سيبدأ بحيث يشارك الشعب في اتخاذ القرارات التي تمس حياته. وصلنا بمعية جلالته إلى عمان في ساعات الصباح الأولى، ولذا ذهبت إلى منزلي للنوم والراحة. وفوجئت

---

(١٠٥) الدجاني، «حوارات وطنية».

(١٠٦) محمد حسنين هيكل، حرب الخليج: **أوهام القوة والنصر** (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٢)، ص ١٧٩.

في الساعة الحادية عشرة صباحاً بدعوتي إلى الديوان الملكي. وكان الرئيس العراقي صدام حسين هناك، ولم أر زيد الرفاعي، فأدركت أن الحكومة قد استقالت أو أنها في طريقها إلى الاستقالة»(١٠٧).

ومهما اختلف الأردنيون في تحليلهم لأحداث نيسان/ابريل ١٩٨٩، فقد أعلن الملك حسين بعد عودته إلى عمان في ٢٣ نيسان/ابريل ١٩٨٩ عن «عزمه على إجراء معالجة جذرية لجميع أسباب ومسببات الأحداث الأخيرة في غضون فترة زمنية قصيرة»(١٠٨).

استقالة حكومة الرفاعي

قدمت حكومة الرفاعي استقالتها في اليوم التالي لوصول الحسين إلى عمان. وقد قبلها الملك فوراً، وكلف الأمناء العامين للوزارات بإدارة وزاراتهم إلى حين تأليف حكومة جديدة(١٠٩). فكانت سابقة لا مثيل لها في تاريخ الحكومات الأردنية. وفي ٢٦ نيسان/ابريل وجه الحسين خطاباً إلى الشعب تناول فيه أحداث الجنوب، وعبر عن ألمه من «اللجوء إلى التخريب والحرق والتدمير». وأكد في الوقت نفسه عزمه على الإفادة مما حدث بقوله: «وسنستخلص منه النتائج والعبر لإعادة البناء في مختلف المجالات الإدارية والاقتصادية والمالية... وفي سبيل ذلك سنتخذ كل الإجراءات المطلوبة المناسبة. وسنتجه بخطى أسرع نحو إجراء انتخابات نيابية، بقصد توطيد قواعد مؤسسات المشاركة، بعد أن زالت معظم المحددات والعوائق التي اعترضت طريقها، نتيجة ظروف موضوعية فرضت علينا بعد حرب ١٩٦٧. وبعد أن صدر قانون الانتخابات العامة، الذي جاء ليوائم الوضع الناجم عن قرار فك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية والاعتراف بدولة فلسطين»(١١٠).

وأدلى الحسين، في اليوم نفسه، بحديث إلى رئيس تحرير صحيفة **السياسة** الكويتية، ذكر فيه أنه بحاجة إلى فترة تأمل لتكليف رئيس جديد بتأليف الحكومة، والتي ستكون حكومة مؤقتة «ستنصرف إلى قضاء مهمة محددة وهي: الإسراع في حل مشاكلنا وفق التصور عالي المسؤولية، والقيام بالإشراف على الانتخابات العامة والإتيان بمجلس للنواب»(١١١).

---

(١٠٧) حديث عدنان أبو عودة في مكتبه بصويلح إلى المؤلف في ٢٩/١٠/١٩٩٦.
(١٠٨) **الرأي**، ٢٤/٤/١٩٨٩.
(١٠٩) **الرأي**، ٢٥/٤/١٩٨٩.
(١١٠) انظر النص الكامل للخطاب في: **الرأي**، ٢٧/٤/١٩٨٩.
(١١١) انظر النص الكامل للخطاب في: المصدر نفسه.

الفصـــل الثالــث

التهدئـــة:

حكومة الشريف زيد بن شاكر الأولى والانتخابات النيابية سنة ١٩٨٩

أولاً: حكومة انتقالية بمهام محددة

يبدو أن الملك حسين قد قرر التخلص من زيد الرفاعي وحكومته أثناء وجوده في واشنطن، بعد أن بلغته أنباء أحداث الجنوب. وبعد عودته إلى عمان لم يدع الرفاعي للمشاركة في استقبال الرئيس العراقي صدام حسين الذي وصل إلى العاصمة الأردنية في زيارة قصيرة للتباحث مع الملك والتعبير عن مساندته له. كما لم يشترك الرفاعي في المباحثات مع الرئيس العراقي. وفي اليوم التالي لوصول الحسين إلى عمان، اتصل الشريف زيد بن شاكر، رئيس الديوان الملكي، بالرئيس الرفاعي ناقلاً إليه رغبة الملك في تقديم استقالته. وقد حاول الرفاعي تأخير موعد الاستقالة لمدة قصيرة من الزمن قد لا تتجاوز الأسبوعين، آملاً التمكن من تهدئة الأحوال، إلا أن الأمر كان محسوماً لدى الملك[1]، مما دفعه إلى تقديم استقالة مقتضبة إلى الملك شكره فيها على دعمه للحكومة طوال مدة تأديتها لمهامها. ولم يشر كتاب الاستقالة إلى الأحداث الجارية في المملكة. قبل الحسين استقالة حكومة الرفاعي يوم تقديمها في ٢٤ نيسان/ابريل ١٩٨٩ دون أن يكلف رئيساً جديداً بتأليف الحكومة كما جرت العادة. وبعد قبول استقالة وزارة الرفاعي دعا الملك الأمناء العامين للوزارات وكلفهم بتسيير أمور وزاراتهم ريثما تتألف حكومة جديدة. وكانت هذه خطوة لا سابقة لها في تاريخ المملكة. يروي الأمير زيد بن شاكر، رئيس الديوان الملكي آنذاك، أن الملك حسين دعاه إلى تناول الإفطار بمعيته في بيته بعد يوم من استقالة الحكومة. وأثناء تناول الإفطار سأله عن رأيه في حل الأزمة، بعد أن قال له إنه يفكر في استلام السلطة ورئاسة الحكومة أو بتكليف الأمير حسن، ولي العهد، بتأليف الوزارة. فردّ ابن شاكر بأن الدستور لا يسمح بذلك. وفي نهاية الإفطار قال جلالته لرئيس الديوان الملكي: «ربما أكلفك بهذه المهمة». وقد فوجئ بهذا الأمر الذي تأكد في اليوم التالي

(١) حديث سمو الأمير زيد بن شاكر في منزله بالحمّر إلى المؤلف في ٢٣/ ٢/ ١٩٩٦.

عند لقائه بالملك في الديوان الملكي. وصدر كتاب التكليف الملكي بذلك في ٢٧ نيسان/ ابريل[٢]. وتألفت الحكومة على عجل. وقد حضر مراسم حلف اليمين في قصر بسمان ذوقان الهنداوي الذي عيّن في اليوم نفسه رئيساً للديوان الملكي، بعد أن كان يشغل منصب نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم في الوزارة المستقيلة.

ضمت الوزارة الجديدة ٢٣ وزيراً، تسعة من الوزارة المستقيلة وأربعة من الوزراء السابقين وعشرة وزراء يدخلون الوزارة للمرة الأولى. وغلب على الوزارة الطابع المهني إدارياً (تكنوقراط) والمحافظ سياسياً. ولعل الهاجس الأمني الذي كان طاغياً على غيره من الهواجس، أثناء أحداث الجنوب وبعدها، هو الذي دفع العاهل الأردني إلى اختيار قائد عسكري موثوق لرئاسة الحكومة الجديدة. كما أن الملك لم يحبذ تكليف أحد خصوم الرفاعي بتأليف الحكومة الجديدة، خشية من قيامه بعمليات انتقامية والتشهير بالحكومة السابقة وبرئيسها مما قد يسيء إلى سمعة الحكم الأردني واهتزاز صورته في الداخل والخارج.

وكان أمام الحكومة الجديدة ثلاث مهام رئيسية وملحة: **أولها** توطيد الأمن وتهدئة الخواطر وبعث الاطمئنان في النفوس وإشاعة مناخ من الحرية والحوار تشارك فيه مختلف الفئات السياسية والاجتماعية، **وثانيها** معالجة الأزمة المالية والنقدية، **وثالثها** إجراء انتخابات نيابية عامة حرة ونزيهة. وقد جاء كتاب التكليف الملكي مؤكداً هذه المهام والصفة الانتقالية للحكومة[٣].

١ ـ توطيد الأمن وتهدئة الخواطر وإشاعة الحرية

أحدث تأليف الحكومة الجديدة وكتاب التكليف الملكي ارتياحاً في مختلف الأوساط الشعبية، ولكنه ارتياح مشوب بالحذر والترقّب. فبعد مرور ثلاثة أيام على تأليف الحكومة، أخذت الوفود الشعبية من المحافظات تؤم الديوان الملكي وتلتقي بالحسين لتعرب له عن ولائها وإخلاصها للعرش الهاشمي[٤]. وتدفقت البرقيات والمذكرات على الديوان الملكي بالإفراج عن المعتقلين الذين شاركوا في حركة الاحتجاج والمعتقلين السياسيين من قبل ذلك، وتنادي بإشاعة مناخ من الحرية والحوار في البلاد. وقد استجاب الحسين والحكومة لهذه المطالب، فأفرج عن معظم المعتقلين

(٢) المصدر نفسه.

(٣) انظر النص الكامل لكتاب التكليف الملكي في: **الرأي** (عمان)، ٢٨/ ٤/ ١٩٨٩، ص ١.

(٤) من الوفود التي أمت الديوان الملكي: وفد محافظة الطفيلة في ٣٠/ ٤/ ١٩٨٩ ووفد محافظة إربد في ٢/ ٥/ ١٩٨٩ ووفد محافظة الكرك ووفد محافظة البلقاء في ٤/ ٥/ ١٩٨٩ ووفد مدينة السلط في ١٠/ ٥/ ١٩٨٩. انظر: **الرأي**: ١/ ٥/ ١٩٨٩؛ ٥/ ٥/ ١٩٨٩، و١١/ ٥/ ١٩٨٩.

الذين شاركوا في أحداث الجنوب باستثناء الشيوعيين وأعضاء حزب الشعب الديمقراطي (حشد) الذين بلغ عددهم ٦٢ شخصاً[٥]. وقد نظّم أهالي هؤلاء المعتقلين اعتصامات عدة أمام مبنى رئاسة الوزراء احتجاجاً على الاستمرار في اعتقالهم. ولم يتم الإفراج عنهم إلا في الثاني من أيلول/سبتمبر ١٩٨٩، بعفو ملكي خاص[٦]. وأحدث هذا الإفراج ارتياحاً في الأوساط الشعبية[٧].

وقد رأت الحكومة أن مدير الأمن العام الفريق عبد الهادي المجالي الذي دارت حوله الشبهات وتورط في أحداث جامعة اليرموك التي أودت بحياة طالبة وإصابة عدد من الطلبة بجروح، لم يعد مقبولاً. وكان البديل جاهزاً وهو اللواء فاضل علي فهيد أحد المقربين من رئيس الحكومة الشريف زيد بن شاكر. وقد أدى تعيين مدير الأمن العام الجديد إلى استقالة أربعة من كبار ضباط الأمن العام برتبة لواء احتجاجاً على ذلك، وبحجة أنهم جميعاً أقدم رتبة من المدير الجديد (وهم اللواء نصوح محيي الدين، واللواء يوسف غرايبة، واللواء غازي جرار واللواء محمود الخشمان).

وقام الملك بجولات على المحافظات خلال مدة الحكومة الانتقالية مثلما قام رئيسها والوزراء، وكبار المسؤولين بجولات مماثلة بهدف الاطلاع على مطالب المواطنين ومشكلاتهم والسعي إلى حلها والاستجابة لها. وساهمت هذه الجولات والاتصال المباشر بين المسؤول والمواطن في بث الطمأنينة في النفوس، وخلق ارتياح عام في البلاد، وخلق مناخ من الحرية ظهر بوضوح في الصحف ووسائل الإعلام الأخرى. وبذلك حققت الوزارة هدفها الأول في إشاعة الأمن والطمأنينة والثقة بين الناس.

٢ ـ معالجة الأزمة المالية والنقدية

ضمت وزارة الشريف زيد أربعة من خيرة المختصين بالاقتصاد والسياسة المالية هم: وزير المالية باسل جردانة، ووزير الصناعة والتجارة زياد عناب، ووزير التخطيط زياد فريز، ووزير الدولة طاهر المصري، يضاف إليهم الدكتور محمد سعيد النابلسي محافظ البنك المركزي، المعين حديثاً، ويرأس هذا الفريق طاهر المصري بصفته نائباً لرئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية. ويجمع هذا الفريق بين المعرفة العلمية والخبرة العملية والكفاءة الإدارية والأمانة ويتمتع بالثقة العامة. ويساعد هذا الفريق على القيام بمهمته «المناخ العام الذي يعترف بالأزمة بعد طول إنكار، ويبدي استعداداً للتصدي

(٥) حديث سالم مساعدة في مكتبه بعمان إلى المؤلف في ٢٧/١٠/١٩٩٦، و**الجماهير** (عمان): العدد ٧ (تموز/يوليو ١٩٨٩)، ص ٤ ـ ٦، والعدد ٨ (آب/أغسطس ١٩٨٩)، ص ٥.

(٦) **الرأي**، ٣/٩/١٩٨٩، ص ١.

(٧) زليخة أبو ريشة، «إعادة بناء البيت الأردني،» **الرأي**، ٧/٩/١٩٨٩، ص ٢٤.

لها وقبول التضحيات المطلوبة، وأن كل شيء أصبح قابلاً للمراجعة والإصلاح، بيد لم تشارك في مسؤولية إيصال الأوضاع إلى درجة الأزمة»[٨]. وقد قام وزير المالية ومحافظ البنك المركزي بالدور الأساسي في معالجة الأزمة المالية والنقدية.

وكان من القرارات الأولى التي اتخذتها الحكومة الجديدة إحالة محافظ البنك المركزي حسين القاسم ونائبه ماهر شكري على التقاعد، وتعيين الدكتور محمد سعيد النابلسي محافظاً جديداً. وكان أول القرارات المهمة التي اتخذها المحافظ الجديد إعادة العمل بأحكام المادة (٢٥) من قانون البنك المركزي الأردني التي تنص على ربط الدينار بحقوق السحب الخاصة، والعودة إلى تحديد أسعار العملات الأجنبية، وإصدار نشرة صباحية كل يوم بهذه الأسعار، وإلزام البنوك التجارية والشركات المالية المتخصصة بها. والغاية من ذلك استعادة الاستقرار والثقة بالدينار الأردني. وفرض البنك المركزي احتياطاً إلزامياً على البنوك التجارية بالنسبة لودائعها بالعملات الأجنبية[٩].

وقد واصلت الحكومة الجديدة المباحثات مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، على ضوء الخطوط العامة التي رسمتها الحكومة السابقة، والتزمت ببرنامج التصحيح الاقتصادي الذي اقترحه الصندوق ووافقت عليه الحكومة. وهو برنامج يقوم على الحد من الإنفاق العام وزيادة واردات الدولة عن طريق زيادة الضرائب والتخلي عن دعم بعض المواد والسلع وتشجيع الصادرات الوطنية والحصول على معونات مالية من الخارج. وقد قام العاهل الأردني بدور رئيسي في تأمين مساعدات مالية من العربية السعودية وبقية دول الخليج العربي لبناء احتياطات البنك المركزي من العملات الأجنبية[١٠].

تضمن برنامج التصحيح خطة متوسطة المدى (١٩٨٩ ـ ١٩٩٣) تستهدف استعادة عافية النمو الاقتصادي حتى يصل معدله إلى ٤ بالمئة سنة ١٩٩١، وتخفيض نسبة التضخم من ١٤ بالمئة سنة ١٩٨٩ إلى ٧ بالمئة سنة ١٩٩٣، وتغطية العجز في الحساب الجاري الخارجي (بما في ذلك المنح الأجنبية) في سنة ١٩٩٣. واستهدفت الخطة أيضاً تحسين الاستثمار عن طريق تقديم الحوافز لزيادته والتوفير من القطاع الخاص بحيث يرتفع من ٣ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي سنة ١٩٨٩ إلى ٨ بالمئة منه سنة ١٩٩٣. وكان من أهدافها خفض عجز الموازنة العامة من ٢٤ بالمئة من قيمة الناتج المحلي الإجمالي سنة ١٩٨٨ إلى ٩ بالمئة منه سنة ١٩٩٣، وذلك بتخفيض مجمل النفقات

(٨) فهد الفانك، «الفريق الاقتصادي في الحكومة،» **الرأي**، ١٩٨٩/٤/٢٩، ص ٢٢.

(٩) **الرأي**، ١٩٨٩/٥/٣٠، ص ١٤.

(١٠) انظر نص حديث رئيس الوزراء إلى مجلة الحوادث في: **الرأي**، ١٩٨٩/٦/١٥، ص ٢٠.

الحكومية من ٥٤ بالمئة من قيمة الناتج المحلي سنة ١٩٨٨ إلى ٤٦ بالمئة منه سنة ١٩٩٣. ويبين ذلك الجدول التالي:

السنة	المبلغ (بملايين الدنانير)
١٩٨٩	١٩٤
١٩٩٠	١٨٠
١٩٩١	١٥٤
١٩٩٢	١٤٦
١٩٩٣	١٣٠
المجموع	٨٠٤

المصدر: بيان وزارة المالية الأردنية في ٢١/٥/١٩٨٩.

كما نص برنامج التصحيح على زيادة مجمل الدخل من ٣٢ بالمئة من قيمة الناتج المحلي الإجمالي إلى ٣٦ بالمئة منه خلال المدة نفسها، وتحسين الحساب الجاري (بما في ذلك المنح) من عجز يعادل ٦ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في سنة ١٩٨٨ إلى وضع متوازن في سنة ١٩٩٣، وذلك من خلال تحفيز التصدير بحيث تزيد صادرات البلاد بمعدل سنوي مقداره ٤ بالمئة. وتوقعت الخطة أن ينخفض العجز في الميزان التجاري من ٣٧ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي سنة ١٩٨٨ إلى ٣٣ بالمئة منه سنة ١٩٩٣، وأن يزيد تدفق التحويلات والإيرادات بمقدار ٥ بالمئة سنوياً[١١].

وتضمن برنامج التصحيح تقديرات من وزارة المالية الأردنية لمتطلبات الدعم المالي من أجل تعزيز ميزان المدفوعات والتي تقدر بحوالى ٣ مليارات دولار موزعة على السنوات التالية:

السنة	الدعم العربي (بملايين الدولارات)	تغطية الفجوة المتبقية في ميزان المدفوعات	المجموع (بملايين الدولارات)
١٩٨٩	٤٤٨	٢٣٥	٦٨٣
١٩٩٠	٤٢٩	١٧٨	٦٠٧
١٩٩١	٣٧٥	١٣٥	٥١٠
١٩٩٢	٣٣٣	٢٦	٣٥٩
١٩٩٣	٣٥٥	٥٧٤	٩٢٩
المجموع	١٩٤٠	١١٤٨	٣٠٨٨

(١١) بيان وزارة المالية الأردنية في ٢١/٥/١٩٨٩.

وإذا تعذّر جدولة القروض بواسطة نادي باريس ونادي لندن فإن حاجات الأردن التمويلية تقدر بـ ٥ مليارات دولار موزعة على النحو التالي:

السنة	المبلغ (بملايين الدولارات)
١٩٨٩	١١٦٤
١٩٩٠	١١١٤
١٩٩١	٩١٠
١٩٩٢	٦٦٧
١٩٩٣	٩٢٩
المجموع	٤٧٨٤

المصدر: المصدر نفسه.

ووضعت الحكومة خطة للتصحيح لسنتي ١٩٨٩ و١٩٩٠ استهدفت تحقيق معدل في نمو الإنتاج المحلي الإجمالي يصل إلى ٣,٤ بالمئة سنة ١٩٩٠، بعد أن كان معدل النمو هذا سالباً سنة ١٩٨٨ ومتوقفاً عن النمو سنة ١٩٨٩. كما استهدفت تخفيض التضخم من ١٤ بالمئة سنة ١٩٨٩ إلى أقل من ١٢ بالمئة سنة ١٩٩٠، وتخفيض العجز في الحساب الجاري الخارجي (بما في ذلك المنح) من ٦ بالمئة من الإنتاج المحلي الإجمالي سنة ١٩٨٨ إلى ٥ بالمئة منه سنة ١٩٨٩ و٣ بالمئة منه سنة ١٩٩٠، وإعادة البناء الخارجي التدريجي للاحتياطي الرسمي من العملات الصعبة بحيث تصل إلى ما يعادل قيمة الواردات لمدة شهر ونصف الشهر سنة ١٩٩٠، بعد أن كان هذا الاحتياطي يعادل قيمة مدة أسبوعين من الواردات في نهاية سنة ١٩٨٨. ولتحقيق هذه الأهداف تعهدت الحكومة بتنمية التوفيرات الخاصة، وخفض العجز في الموازنة العامة، وتحسين موارد الدولة، وحصر التوسع النقدي، وتنمية الصادرات والتحويلات والسياحة، والحد من الاستدانة الخارجية[١٢].

وتوقعت الحكومة أن تحصل على منح من العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة وعمان والولايات المتحدة الأمريكية قدرت بـ ٢٩٦ مليون دولار أمريكي في سنة ١٩٨٩. كما توقعت أن تحصل على قروض من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي قدرت بـ ٩٤ مليون دولار سنة ١٩٨٩. وكانت قد حصلت في العام نفسه على ٢٢ مليون دولار من صندوق النقد العربي. وذلك كله من أجل تغطية بعض التزاماتها المالية لعام ١٩٨٩[١٣]. ولعلّ أهم هذه الالتزامات أقساط خدمة الدين

(١٢) المصدر نفسه، ص ١٢.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٢٤.

العام التي قدرت بـ ٩٠٠ مليون دولار سنة ١٩٨٩ وبـ ١,٢ مليار دولار لكل سنة من السنوات الأربع التالية (١٩٩٠ ـ ١٩٩٤) وبمبلغ يتراوح بين ١,٢ و١,٦ مليار دولار سنوياً بين عامي ١٩٩٤ و١٩٩٨[١٤]. وسعت الحكومة إلى إعادة جدولة الديون الخارجية من نادي باريس والدائنين الرسميين الآخرين والبنوك التجارية على أسس وشروط مريحة[١٥].

وتمكنت الحكومة من الحصول على ٤٣ قرضاً من مجموعة البنك الدولي بقيمة ٧٧٠,٩ مليون دولار بحيث تتلقى منه حوالى مئة مليون دولار سنوياً[١٦].

وأعلن محافظ البنك المركزي في ٢٩ حزيران/يونيو ١٩٨٩ أن الحكومة الأردنية وقّعت اتفاقاً مع صندوق النقد الدولي حول برنامج التصحيح الاقتصادي، وبذلك فتح الباب أمامها للتفاوض حول جدولة الديون الخارجية الأردنية على مرحلتين في شهر تموز/يوليو ١٩٨٩: المرحلة الأولى مع نادي باريس الذي يضم الحكومات والمؤسسات التمويلية الرسمية، والمرحلة الثانية مع نادي لندن الذي يضم البنوك التجارية، ومن أجل تخفيف عبء الديون الخارجية عن طريق إعادة جدولة الأقساط والفوائد على فترات[١٧].

وشرع البنك المركزي، ابتداءً من ١/٧/١٩٨٩ في التدخل في بيع الدولارات للبنوك والشركات المالية، وتخصيص حصيلة البيع لتلبية حاجات المواطنين من هذه العملة بحيث تبيع البنوك هذه العملة بالسعر الرسمي المقرر من البنك المركزي[١٨].

وأعلن وزير المالية في ٢٥/٧/١٩٨٩ أن مجلس إدارة صندوق النقد الدولي قد استعرض سياسات الأردن الاقتصادية وأقرها. وقرر منح الأردن قرضاً مقداره ١٠٥ ملايين دولار. ونص الاتفاق مع الصندوق المذكور على التزام الحكومة الأردنية بالعمل على تحقيق أهداف التكيف الاقتصادي بحيث يحقق نمواً بحدود ٤ بالمئة سنة ١٩٩١، مقابل تراجع بحدود ٣,٥ بالمئة سنة ١٩٨٨، وإعادة التوازن النسبي لموازنة الدولة العامة بحيث ينخفض عجز الموازنة من حوالى ٢٤ بالمئة من مجمل الناتج المحلي في نهاية سنة ١٩٨٨ إلى ٦ بالمئة في نهاية سنة ١٩٩٢، وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات الأردني بحيث ينخفض العجز الجاري في الميزان من ٦ بالمئة من مجمل الناتج المحلي لسنة ١٩٨٨ إلى حالة التوازن سنة ١٩٩٢، وبناء احتياطات المملكة من

(١٤) المصدر نفسه، ص ٣٢.
(١٥) المصدر نفسه، ص ٥٠ ـ ٥٧.
(١٦) المصدر نفسه، ص ٦٦ ـ ٦٧.
(١٧) حديث محمد سعيد النابلسي لجريدة: الرأي، ٢٩/٦/١٩٨٩، ص ١٨.
(١٨) الرأي، ٣٠/٦/١٩٨٩، ص ١.

العملات الأجنبية بشكل تدريجي لتكون كافية لتغطية احتياجاتها من هذه العملات مع نهاية سنة ١٩٩٣. وتتم عملية إعادة جدولة أقساط الديون الخارجية وفوائدها من خلال التجمعين الرئيسيين وهما: نادي باريس الذي يضم الحكومات المقرضة، ونادي لندن الذي يضم البنوك التجارية المقرضة.

وأوضح الوزير أنه قد عقد اجتماع مع نادي باريس في ١٩٨٩/٧/١٩ تمّ بموجبه إعادة جدولة أقساط الديون المستحقة في سنتي ١٩٨٩ و١٩٩٠ وجزء من فوائدها بين عشر سنوات وإحدى عشرة سنة مع فترة إمهال تتراوح بين خمس وست سنوات. وتم التفاوض مع نادي لندن، وسوف يستأنف هذا التفاوض في شهر آب/ أغسطس ١٩٨٩، للاتفاق على إعادة جدولة أقساط الديون وفوائدها. وبيّن الوزير أن القروض التجارية الخارجية على الأردن لا تشكل سوى ١٩ بالمئة من مجمل القروض الخارجية. وقدّر مجموع الديون الخارجية التي يترتب على الأردن تسديدها قبل إعادة الجدولة خلال سنتي ١٩٨٩ و١٩٩٠ كما يلي بالمليون دولار:

السنة	الأقساط	الفوائد	المجموع
١٩٨٩	٨٤٣,١	٣٧٠,٥	١٢١٣,٦
١٩٩٠	٨٨٢,٢	٣٩٦,٧	١٢٧٨,٩
	١٧٢٥,٣	٧٦٧,٢	٢٤٩٢,٥

وقال الوزير إن الفجوة التي تحتاج إلى تمويل استثنائي بالعملات الأجنبية من خلال إعادة الجدولة هي ٦٥٦ مليون دولار لسنة ١٩٨٩، و٦٢٢ مليون دولار لسنة ١٩٩٠. وبناءً على التقديرات الأردنية فإن الأقساط والفوائد التي سيتم إعادة جدولتها تبلغ ٦٩٦ مليون دولار لسنة ١٩٨٩، و٦٧٧ مليون دولار لسنة ١٩٩٠.

وأكد وزير المالية أن احتياطي البنك المركزي من العملات الصعبة خلال الشهرين الماضيين قد نما وتراوح بين ٢٠٠ و٣٠٠ مليون دولار[(١٩)].

وعلى صعيد معالجة الأزمة النقدية، أصدر البنك المركزي في الأول من آب/ أغسطس ١٩٨٩ تعليمات باعتماد سعرين لصرف الدينار الأردني مقابل العملات الأجنبية: الأول رسمي يطبق لشراء المواد التموينية الأساسية والسلع المسعرة من قبل وزارة التموين بما في ذلك الأدوية، والثاني يطبق لشراء بقية المواد والسلع والصادرات الأردنية[(٢٠)]. وقد جاء هذا القرار بعد أن انخفض سعر الدينار مقابل العملات

(١٩) الرأي، ١٩٨٩/٧/٢٥، ص ١٧.

(٢٠) نص هذه التعليمات في: الرأي، ١٩٨٩/٨/١، ص ١ و١٨.

الأخرى حتى بلغ سعر الدولار الواحد ٩٠٠ فلس. وبعد خمسة أيام من البدء بتنفيذ تعليمات البنك المركزي، باع البنك المركزي ١٦ مليوناً و٥٠٠ ألف دولار للبنوك التجارية والشركات المالية المرخصة بسعر ٨١٥ فلساً للدولار، بحيث تلتزم ببيعها لعملائها بسعر أقصاه ٨٢٠ فلساً للدولار الواحد[٢١].

وواجه البنك المركزي نقداً شديداً لاعتماد أسعار مختلفة للدولار تتراوح بين ٣٨٠ و٨٧٠ فلساً، منها: سعر الدولار الذي تتعامل به وزارة الخارجية الأردنية في تحويل رواتب موظفي سفاراتها في الخارج، وسعر الدولار الجمركي الذي تتنازل بموجبه وزارة المالية عن جزء من إيراداتها لحساب المستوردين، وسعر الدولار الرسمي الذي يتعامل به البنك المركزي ويرتبط بسلة من العملات الأجنبية، وسعر الدولار التشجيعي الذي يقدمه البنك المركزي بسعر ٨١٥ فلساً للبنوك التجارية، وسعر الدولار التجاري أو المعوم الذي يبلغ ٨٧٠ فلساً. والسعر الحقيقي للدولار هو الأخير، والفروق في الأسعار الأخرى تدفعها وزارة المالية الأردنية[٢٢].

وقد أحدث هذا الحل بلبلة في أوساط الناس، ساعدت على نشرها وسائل الإعلام الإسرائيلية التي دأبت على التركيز على الأزمة المالية والنقدية في الأردن في نشراتها الإذاعية والتلفزيونية اليومية، وتشويه الحقائق ونشر الشائعات وتضخيمها[٢٣].

غير أن سعر صرف الدينار توقف عن الانخفاض وأخذ يتحسن تدريجياً بسبب زيادة احتياطات البنك المركزي من العملات الأجنبية بوصول المساعدات المالية العربية في نهاية تموز/يوليو ١٩٨٩، واتفاق الحكومة مع نادي باريس، وقرارها بدمج بنكي البتراء والخليج. وتجاوز سعر الدينار في السوق السوداء السعر الرسمي المقرر من البنك المركزي[٢٤]. وأصدر البنك المركزي قراراً في ١٤/٨/١٩٨٩، حدد بموجبه سعر الدولار لاستيراد المواد التموينية الأساسية بـ ٥٩٤ ـ ٦٠٠ فلس، وسعر بيعه للبنوك التجارية والشركات المالية المرخصة بـ ٧٦٥ فلساً. وتراوح سعر الدولار في السوق السوداء (الموازية) بين ٧٤٠ و٧٧٠ فلساً آنذاك[٢٥].

واستمر سعر الدينار بالتحسن، فأصدر البنك المركزي مذكرة جديدة موجهة إلى

(٢١) الرأي، ٦/٨/١٩٨٩، ص ١.

(٢٢) فهد الفانك، «خمسة أسعار صرف رسمية، من يسدد فروق العملة؟،» الرأي، ١٠/٨/١٩٨٩.

(٢٣) سليمان القضاة، «حديث الدولار،» الرأي، ٧/٨/١٩٨٩.

(٢٤) فهد الفانك: «هل استقر الدينار؟،» الرأي، ٩/٨/١٩٨٩، ص ٢٠؛ «السوق السوداء وراء السوق المصرفية،» الرأي، ١٤/٨/١٩٨٩، ص ٢٢، و«لماذا قوي الدينار؟،» الرأي، ١٧/٨/١٩٨٩، ص ٢٢.

(٢٥) الرأي: ١٥ ـ ١٦/٨/١٩٨٩، ص ١ و٢٠.

البنوك التجارية والشركات المالية المرخصة حدّد بموجبها سعر الدولار بـ ٧٣٠ فلساً لبياع بـ ٧٣٥ فلساً، اعتباراً من ١٩٨٩/٨/١٩[٢٦].

وأعلن رئيس الوزراء في حديث تلفزيوني في ١٩٨٩/٨/١٨ أن لدى البنك المركزي احتياطاً من العملات الصعبة مقداره ٤٠٠ مليون دولار، وأن الكويت ستقوم بدعوة مديري البنوك المركزية في دول الخليج ومحافظ البنك المركزي الأردني للاتفاق على وديعة تضعها هذه الدول في البنك المركزي الأردني للمساعدة في بناء احتياطيه وتثبيت سعر الدولار[٢٧]. وأدت هذه التدابير إلى تحسين سعر صرف الدينار بحيث أصبح سعر الدولار في اليوم التالي ٧٠٠ فلس[٢٨]. وتراوحت أسعاره في الأيام التالية بين ٧١٠ فلسات و٧٢٠ فلساً[٢٩].

وكان من نتائج ذلك أن ضاقت الفجوة بين سعر الدولار الرسمي والسعر التجاري في السوق من ٤٠ بالمئة إلى ١٣ بالمئة في خلال شهر واحد[٣٠]. وقد أعربت غرفة صناعة عمان عن تهانيها لرئيس الوزراء باستقرار سعر الدينار بصورة مريحة[٣١]. وأعلن البنك المركزي في ١٩٨٩/٩/٤ عن استعداده لتلبية حاجات البنوك التجارية من الدولارات بسعر ٦٩٠ فلساً للدولار[٣٢]. وكان قد أصدر مذكرة إلى البنوك التجارية والشركات المالية المرخصة في ١٩٨٩/٨/٣١ أجاز السحب النقدي من حسابات المقيمين بالعملات الأجنبية المغذاة بأوراق نقد أجنبية بدون شروط[٣٣].

واتخذ مجلس الوزراء قراراً في ١٩٨٩/١٠/١٠ تضمن رفع الحظر على استيراد ١١ سلعة بينها السيارات والأجهزة الكهربائية والأثاث اعتباراً من ١٩٩٠/١/١[٣٤].

وخلاصة القول إن الحكومة الجديدة قد اتخذت من التدابير والإجراءات الاقتصادية والمالية والنقدية ما ساعد على استقرار سعر الدينار وتعزيز الثقة بالعملة الوطنية.

---

(٢٦) **الرأي**، ١٩٨٩/٨/١٩، ص ١ و٢٤.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ١ و٢٢.

(٢٨) **الرأي**، ١٩٨٩/٨/٢٠، ص ١ و٢٠.

(٢٩) **الرأي**: ٢٣ ـ ١٩٨٩/٨/٢٤، ص ١، ١٦ و١٨؛ ١٩٨٩/٨/٢٥، و١٩٨٩/٨/٣١، ص ١، ١٦ و١٨.

(٣٠) فهد الفانك، «سعر الصرف المتغير، وما بعد؟،» **الرأي**، ١٩٨٩/٨/٢٧، ص ٢٠.

(٣١) برقية غرفة صناعة عمان إلى رئيس الوزراء، في: **الرأي**، ١٩٨٩/٩/٤، ص ١ و١٨.

(٣٢) **الرأي**، ١٩٨٩/٩/٥، ص ١.

(٣٣) **الرأي**، ١٩٨٩/٩/٦، ص ١.

(٣٤) **الرأي**، ١٩٨٩/١٠/١١، ص ١ و١٦.

٣ ـ الانتخابات النيابية

قبل الخوض في الانتخابات النيابية نرى من الضروري اطلاع القارئ على تطور الحياة النيابية الأردنية منذ حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ وحتى عام ١٩٨٩، حتى تتضح أهمية الانتخابات التي نحن بصددها والنتائج التي ترتبت عليها.

أ ـ أطول المجالس النيابية عمراً

كان من النتائج المباشرة لحرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ على الأردن اهتزاز هيبة الحكم واضطراب الحياة النيابية فيه. لقد تم انتخاب المجلس النيابي التاسع في ١٥ نيسان/ ابريل ١٩٦٧[٣٥]. وكان هذا المجلس أطول المجالس النيابية عمراً في تاريخ المملكة. فقد تعرض للتمديد والتعليق والحل والعودة إلى الحياة غير مرة خلال ثماني عشرة سنة بعد انتهاء مدته الدستورية. ورغم طول عمره، فقد كان من أكثر المجالس النيابية ضعفاً، وبقي دوره هامشياً وعاجزاً عن التفاعل مع الأحداث والتطورات التي شهدتها البلاد والمنطقة العربية طوال هذه المدة. وكان السبب الرئيسي في ذلك إعلان الأحكام العرفية في المملكة أثناء حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، واستمرار خضوع المملكة لها حتى سنة ١٩٩٢. وقد سهل المجلس النيابي التاسع مهمة الحكومات المتعاقبة في سن قوانين وإدخال العديد من التعديلات على القوانين السارية المفعول بهدف زيادة سلطاتها وصلاحياتها، حتى أصبحت البلاد تحكم بالقوانين المؤقتة التي تسنها الحكومة، بالإضافة إلى القوانين الاستثنائية وقوانين الدفاع التي سنت في عهد الانتداب البريطاني سنة ١٩٣٥ والأنظمة التي صدرت أثناء الحرب العالمية الثانية استناداً إلى تلك القوانين.

ولما انتهت مدة المجلس النيابي التاسع في ١٥ نيسان/ ابريل ١٩٧١، لم تجر انتخابات عامة جديدة وفقاً لأحكام الدستور الأردني، وإنما قام المجلس بتمديد ولايته سنة واحدة. وفي العام التالي اتخذ قراراً بتمديد ولايته لمدة سنتين أخريين. وكان قد اتخذ قراراً في نيسان/ ابريل ١٩٧٣ بتعديل المادة (٨٨) من الدستور على النحو التالي:

«إذا شغر محل أحد أعضاء مجلس الأعيان والنواب بالوفاة أو الاستقالة أو غير ذلك من الأسباب فيملأ محله بطريق التعيين إذا كان عيناً أو الانتخاب الفرعي إذا كان نائباً وذلك في مدى شهرين من تاريخ إشعار المجلس الحكومة بشغور المحل، وتدوم عضوية العضو الجديد إلى نهاية مدة سلفه.

---

(٣٥) الأردن، وزارة الثقافة والإعلام، الوثائق الأردنية: مجلس الأمة الأردني، ١٩٢١ ـ ١٩٨٤ (عمان: الوزارة، دائرة المطبوعات والنشر، ١٩٨٤)، ص ٤١.

أما إذا شغر محل أحد أعضاء مجلس النواب في أية دائرة انتخابية لأي سبب من الأسباب، وكانت هناك ظروف قاهرة، يرى معها مجلس الوزراء أن إجراء انتخاب فرعي لملء ذلك المحل أمر متعذر، يقوم مجلس النواب بأكثرية أعضائه المطلقة وخلال شهرين من تاريخ إشعاره بذلك بانتخاب عضو لملء ذلك المحل من بين أبناء الدائرة الانتخابية ممن تنطبق عليهم أحكام الدستور، وذلك بالطريقة التي يراها المجلس مناسبة»[٣٦].

وعلى أثر قرار مؤتمر القمة العربي المنعقد في الرباط في ٢٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٤ الذي نص على الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، والموافقة على قيام حكم فلسطيني في الضفة الغربية بعد انتهاء الاحتلال الإسرائيلي لها، عقد مجلس النواب جلسة في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤، عدّل خلالها الدستور بحيث منح الملك صلاحية تأجيل إجراء الانتخابات العامة إذا كانت هنالك ظروف قاهرة يرى معها مجلس الوزراء أن إجراء الانتخابات أمر متعذر[٣٧]. وقد كانت هذه الظروف قائمة بسبب الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية.

ودعي مجلس النواب للانعقاد في دورة استثنائية في ٧ شباط/فبراير ١٩٧٦ من أجل تعديل الدستور. فعدلت الفقرتان الرابعة والخامسة من المادة (٧٣) منه على النحو التالي:

«بالرغم مما ورد في الفقرتين ١ و٢ من هذه المادة، للملك أن يؤجل إجراء الانتخاب العام إذا كانت هناك ظروف قاهرة يرى معها مجلس الوزراء أن إجراء الانتخاب أمر متعذر.

وإذا طرأ خلال فترة التأجيل المبينة في الفقرة السابقة ظروف قاهرة تقضي تعديل الدستور فللملك بناء على قرار مجلس الوزراء دعوة مجلس النواب السابق للانعقاد في دورة استثنائية لهذه الغاية»[٣٨].

وصدرت الإرادة الملكية بحل مجلس النواب في ذلك اليوم[٣٩]. وتوقفت جلسات مجلس الأعيان اعتباراً من ٧/٢/١٩٧٦، عملاً بأحكام المادة (٦٦) من الدستور.

---

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٤١، والجريدة الرسمية (الأردن) (١٧ نيسان/ابريل ١٩٧٣).

(٣٧) الجريدة الرسمية (١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤).

(٣٨) الجريدة الرسمية (٧ شباط/فبراير ١٩٧٦).

(٣٩) الأردن، وزارة الثقافة والإعلام، الوثائق الأردنية: مجلس الأمة الأردني، ١٩٢١ ـ ١٩٨٤، ص ٤٢.

بقي الدستور الأردني نافذ المفعول، وظل الباب مفتوحاً لاجتماع المجلس النيابي القديم أو مجلس جديد في المستقبل. وكان المسوغ لحل المجلس تعذر إجراء انتخابات نيابية في الضفة الغربية، لأن إجراءها يعني «فراغاً دستورياً وسياسياً» فيها تتلهف إسرائيل لملء حدوثه.

وقد شعر الملك حسين بالفراغ الناشئ عن غياب الحياة النيابية. ولذا أكد في خطابه في افتتاح اجتماع مجلس الاتحاد البرلماني العربي بعمان في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٧٧ «ان الدولة في الأردن تؤمن إيماناً عميقاً بقيم الديمقراطية الواقعية والتفاعل المستمر بين الحكم والمواطنين». وحاول تبرير الشلل الذي أصاب الحياة البرلمانية بقوله: «ولئن كانت المؤسسة البرلمانية في الأردن تجتاز خلال السنتين الأخيرتين ظروفاً استثنائية خارجة عن إرادتنا ومرتبطة بقرارات عربية عليا مؤقتة الأثر، فإن عزمنا أكيد على العودة في أقرب وقت عملي للحياة الانتخابية الكاملة، حسب روح دستور البلاد وقناعاتنا الأكيدة ومقتضيات الحكم الصالح»[٤٠].

ب ـ المجلس الوطني الاستشاري

بدأ التفكير بإيجاد بديل لمجلس النواب المحلول في عهد وزارة مضر بدران [من تموز/يوليو ١٩٧٦ إلى كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩]، ولا سيما أن ظروف الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية لا تسمح بإجراء انتخابات نيابية عامة. وكان السيد بدران صاحب الفكرة. وتحمس لها الشريف عبد الحميد شرف، رئيس الديوان الملكي آنذاك. واتفق على تسمية المجلس البديل «المجلس الوطني الاستشاري». وكان الملك حسين يرى أن غياب الحياة النيابية يشكل خللاً في الحياة السياسية في البلاد. ولما عرض عليه رئيس الحكومة الفكرة أيدها، وطلب منه قائمة بأسماء الأشخاص المؤهلين لذلك. قدم السيد بدران للملك قائمة تضم ١٦٠ شخصاً، في اجتماع ضم الشريف عبد الحميد. وبدأ الملك بقراءة الأسماء حتى وصل إلى اسم الدكتور قاسم الريماوي، عندها توقف وسأل رئيس وزرائه ورئيس ديوانه: «لماذا لا يكون عبد الله الريماوي في هذا المجلس؟». ومن المعروف أن الريماوي كان من قادة البعثيين المؤيدين للرئيس الراحل جمال عبد الناصر، وشغل منصب وزير دولة للشؤون الخارجية في حكومة سليمان النابلسي (١٩٥٦ ـ ١٩٥٧). رد الشريف عبد الحميد على سؤال الملك بقوله: «إن عبد الله الريماوي متعب ومعارض عنيد». وتدخل السيد

(٤٠) الحسين بن طلال (ملك الأردن)، **٢٥ عاماً من التاريخ: مجموعة خطب جلالة الملك الحسين بن طلال المعظم، ١٩٥٢ ـ ١٩٧٧**، ٣ ج (لندن: شركة سمير مطاوع للنشر والعلاقات العامة، [؟-١٩٧])، ج ٣، ص ٦٢١ ـ ٦٢٣.

بدران وقال: «إنني أدرك ما يرمي إليه جلالة الملك، إن جلالته يريد مجلساً وطنياً استشارياً يمثل مختلف الاتجاهات السياسية في المملكة». وأخذ رئيس الوزراء القائمة وأعاد النظر فيها، وقدم قائمة جديدة إلى الملك تمثل مختلف التيارات السياسية في البلاد، فوافق عليها الملك[٤١].

وفي ١٣ نيسان/ابريل ١٩٧٨، وجه الملك حسين رسالة إلى رئيس الوزراء مضر بدران يدعوه فيها إلى وضع قانون مؤقت يتم بموجبه إنشاء مجلس وطني استشاري يتألف من «رجال ذوي كفاءة وتمثيل شعبي صحيح وولاء للوطن والأمة والدستور. وتكون مهمته إسداء المشورة ومناقشة السياسة العامة والنظر في جميع التشريعات والقوانين التي تسنها الحكومة في إطار من التعاون مع الحكومة وبروح المصلحة العامة». وأكد الملك في رسالته أن المجلس الجديد ليس بديلاً من المؤسسات التي نص عليها الدستور، وليس بديلاً من الحياة النيابية التي ستتم العودة إليها... حين تسمح الظروف الواقعية لبلدنا ولوطننا العربي وللمنطقة دون تضحية بالتزام قومي أو وطني أو مصيري»[٤٢].

صدر القانون المؤقت للمجلس الاستشاري في ١٨ نيسان/ابريل ١٩٧٨. وبموجبه يتألف المجلس من ستين عضواً يعينون بإرادة ملكية بتنسيب من رئيس الوزراء، كما يعين الملك رئيساً للمجلس من بين أعضائه. واشترط القانون أن يكون العضو أردنياً أتم الثلاثين سنة من عمره وأن لا يكون موظفاً أو عيناً. أما مدة المجلس فسنتان. وللملك حله متى شاء، وله أن يعفي أعضاءه أو أياً منهم من عضوية المجلس أو يقبل استقالته منه. ويعتبر المجلس منحلاً عند انتخاب المجلس النيابي أو انعقاده.

وصلاحيات المجلس «دراسة ومناقشة مشاريع القوانين وإبداء الرأي والمشورة حولها لمجلس الوزراء، قبل إقرارها، وإبداء الرأي وتعديل أي من القوانين المعمول بها، وإبداء الرأي والمشورة حول الشؤون المتعلقة بالسياسة العامة بطلب من رئيس الوزراء أو بقرار من المجلس، وإبداء الرأي والمشورة حول الأمور المتعلقة بالخدمات والمرافق العامة، وطلب الاستيضاحات من الوزراء المختصين حول الأمور السالفة»[٤٣].

(٤١) حديث مضر بدران في منزله بعمان إلى المؤلف في ١٦/ ١٠/ ١٩٩٤.

(٤٢) الرأي، ١٤/ ٤/ ١٩٧٨. انظر أيضاً: Nabeel A. Khoury, «The National Consultative Council of Jordan: A Study in Legislative Development,» *International Journal of Middle East Studies*, vol. 13, no. 4 (November 1981), p. 430.

(٤٣) «قانون المجلس الوطني الاستشاري المؤقت لسنة ١٩٧٨،» الرأي، ١٨/ ٤/ ١٩٧٨.

وللمجلس أن يؤلف لجاناً لتسهيل أعماله مثل: اللجنة القانونية واللجنة المالية والإدارية ولجنة الشؤون الخارجية واللجنة الاجتماعية والتربوية. وهو الذي يضع نظامه الداخلي وأسس تنظيم جلساته.

وتألف أول مجلس وطني استشاري في ٢٠ نيسان/ابريل ١٩٧٨ واستمر لمدة سنتين. ثم تألف المجلس الثاني في نيسان/ابريل ١٩٨٠ والثالث في نيسان/ابريل ١٩٨٢. وزيد عدد أعضاء المجلس الأخير ١٥ عضواً[٤٤].

مثّل المجلسان الاستشاريان الأول والثاني العشائر والأسر المتنفذة في الأردن والمهن الحرة ورجال الأعمال بصورة أوسع مما كان عليه التمثيل في المجالس النيابية السابقة. فقد مثّل الأسر والعشائر المتنفذة (٢٨) عضواً، ومثل رجال الأعمال (٧) أعضاء وأصحاب المهن الحرة (٢٠) عضواً والمعلمين (٥) أعضاء، أما توزيع أعضاء المجلسين حسب الدرجات العلمية التي يحملونها فيبينه الجدول التالي:

الشهادة	العدد
الدراسة الثانوية العامة	٢١
البكالوريوس في العلوم والآداب	١١
الماجستير	١
الدكتوراه	٢
ليسانس حقوق	١٣
بكالوريوس هندسة	٥
بكالوريوس طب	٧
المجموع	٦٠

المصــــدر: Nabeel A. Khoury, «The National Consultative Council of Jordan: A Study in Legislative Development,» *International Journal of Middle East Studies*, vol. 13, no. 4 (November 1981), pp. 433-437,

ولقد أجرينا تعديلاً على الجدول الوارد في دراسة نبيل خوري من خلال الاطلاع على أسماء أعضاء المجلسين الأول والثاني.

وقد مثل أعضاء المجلس الثلاثة مختلف مناطق المملكة تمثيلاً متوازناً، كما مثلت الأقليات الدينية والعرقية والمرأة. وضم المجلس الأول ستة أعضاء من اليساريين السابقين وأربعة أعضاء من التيار الإسلامي. أما المجلس الثالث فقد ضم ٣٠ عضواً

(٤٤) الأردن، وزارة الثقافة والإعلام، **الوثائق الأردنية: مجلس الأمة الأردني، ١٩٢١ ـ ١٩٨٤**، ص ٤٥ ـ ٥٠.

يمثلون الأسر والعشائر المتنفذة و١٣ عضواً من رجال الأعمال، و٢٥ عضواً من أصحاب المهن الحرة، و٧ أعضاء من المعلمين. وضم من اليساريين السابقين ١١ عضواً ومن التيار الإسلامي ستة أعضاء[٤٥].

لم يكن المجلس الوطني الاستشاري بديلاً من المجلس النيابي، إلا أنه تمكن من مناقشة القضايا السياسية والاجتماعية التي تواجه المملكة. وكان تعويضاً من النقص القائم في الحياة السياسية الأردنية. وكانت تشكيلته في المجالس الثلاثة مفاجأة للرأي العام الأردني. وظهرت فيه معارضة سياسية فاعلة قادها في المجلسين الأول والثاني عبد الله الريماوي، وانضم إليه في المجلس الثالث الصيدلي أمين شقير والمهندس ليث شبيلات. وكان المجلس يوجه الأسئلة إلى الحكومة وتجيب عنها، ويناقش مشاريع القوانين المؤقتة، ويرد بعضها ويعدل في موادها وأحكامها. وقد أعاد المجلس إلى البلاد الحيوية السياسية التي عرفتها في الخمسينيات. وكانت الحكومة تطرح عليه الموازنة العامة للدولة فيناقشها بكفاءة.

وعلى أي حال، كان المجلس الوطني الاستشاري، طوال ست سنوات، منبراً لبحث مختلف القضايا الحساسة، بالرغم من صفته الاستشارية المحضة وعدم التزام الحكومة بقراراته. فقد نوقشت فيه مسائل الاعتقال الأمني والمحاكم العسكرية والفساد الإداري والمالي، ومظاهرات الطلبة في الجامعة الأردنية في ٣١ آذار/مارس ١٩٧٩[٤٦].

ج ـ عودة المجلس النيابي التاسع واستئناف الحياة النيابية

لم تكن تجربة المجلس الوطني الاستشاري مقنعة للناس كبديل من الحياة النيابية. فقد هيمنت السلطة التنفيذية على كل شيء في البلاد، وضعفت السلطة القضائية وسلب العديد من صلاحياتها، وتحول القضاء إلى مرفق تابع للسلطة التنفيذية، ولا سيما بعد اتساع صلاحيات القضاء الاستثنائي المتمثل في المحاكم العرفية والمحاكم العسكرية، وازدياد عدد القوانين والأنظمة والقرارات الإدارية المحصّنة ضد الطعن، وتمتُّع الوزراء والحكام الإداريين والأجهزة الأمنية بصلاحيات واسعة تجعلها في منأى عن الرقابة والمساءلة القضائية.

---

(٤٥) المصدر نفسه، ص ٤٩ ـ ٥٠، والأردن، وزارة الثقافة والإعلام، الوثائق الأردنية، ١٩٨٢ (عمان: الوزارة، دائرة المطبوعات والنشر، ١٩٨٣)، ص ٨١ ـ ٨٤.

(٤٦) Khoury, «The National Consultative Council of Jordan: A Study in Legislative Development,» pp. 433-437.

وحينما ألف الشريف عبد الحميد شرف حكومته فكر بعودة المجلس النيابي. وغدت العودة أكثر إلحاحاً بعد أن بلغت الوفيات بين أعضاء المجلس المذكور حداً يثير القلق بحيث كان يخشى أن يزيد عددها على ثلث أعضاء المجلس، وعندها يتعذر تعديل الدستور الأردني لإعادة المجلس لممارسة سلطاته. وطرحت آنذاك فكرة تأسيس حزب سياسي في البلاد، ولا سيما بعد فشل تجربة الاتحاد الوطني في مطلع السبعينيات.

صحيح أن حكومة الشريف عبد الحميد شرف (١٩/١٢/١٩٧٩ ـ ٢/٧/١٩٨٠) قد رفعت شعارات «المشاركة الشعبية» والحرص على «نزاهة الحكم ونظافته» و«احترام المؤسسات الدستورية» و«تقوية سلطة القضاء» و«محاربة الفساد والرشوة»[٤٧]، غير أن عمر الوزارة القصير حال دون تنفيذ هذه الشعارات.

وشهدت بداية الثمانينيات وصول تجمع الليكود إلى الحكم في إسرائيل، وهو المعروف بتطرفه وسياسته التوسعية. وأخذ قادة التجمع وعلى رأسهم آرييل شارون، وزير الدفاع، يطلقون التصريحات القائلة ان الأردن هو الجزء غير المحرر من أرض إسرائيل، وسيأتي اليوم الذي تعود فيه الضفة الشرقية (أي الأردن) إلى السيادة الإسرائيلية[٤٨]. وقام الجيش الإسرائيلي بغزو لبنان في صيف ١٩٨٢ والذي أسفر عن خروج قوات منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت ومن شمال لبنان بعد ذلك بعام. واستؤنف الحوار بين الحكومة الأردنية والمنظمة الذي انتهى إلى الفشل في نيسان/ابريل ١٩٨٣. وفي أثناء ذلك اشتدت المطالبة الوطنية بإطلاق الحريات العامة، وإحياء المؤسسات الدستورية، وإلغاء المحاكم الاستثنائية (العرفية والعسكرية)، وإلغاء القوانين المؤقتة، والدعوة إلى قيام الأحزاب السياسية[٤٩]. ولعل هذه الظروف والعوامل التي دفعت الملك حسين إلى القول، في حديث لمجلة **الأفق الاقتصادي** الأردنية في ٣٠ آذار/مارس ١٩٨٢، بأنه يبحث عن «صيغة لإنعاش الحياة السياسية وتنظيمها بطريقة تضمن أولاً وأخيراً وحدة شعبنا ووحدة الهدف. . . فوجعنا لا يحتمل نقل صورة العلاقات العربية الشائهة إلى الداخل الأردني»[٥٠]. وعاد الحسين وأكد في

---

(٤٧) الأردن، وزارة الثقافة والإعلام، **الوثائق الأردنية، ١٩٨٠** (عمان: الوزارة، دائرة المطبوعات والنشر، ١٩٨١)، ص ١٠٣.

(٤٨) **الأردن الجديد** (نيقوسيا)، السنة ١، العدد ٢ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤)، ص ١٢٣ ـ ١٢٤.

(٤٩) انظر أحاديث عاكف الفايز وحمد الفرحان وعلي سحيمات والشيخ عبد الباقي جمو وملحم التل في مجلة: **المستقبل** (باريس) (٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢)، و**الأفق الاقتصادي** (عمان): (٢١ آذار/مارس ١٩٨٢)؛ (٢١ نيسان/ابريل ١٩٨٢)، و(١٩ أيار/مايو ١٩٨٢) [أصوات تطالب بحرية التنظيم الحزبي].

(٥٠) الأردن، وزارة الثقافة والإعلام، **الوثائق الأردنية، ١٩٨٢**، ص ٦٢.

خطابه بمناسبة الذكرى الثلاثين للجلوس الملكي (١١/٨/١٩٨٢)، بأنه يتطلع إلى الوقت الذي يتمكن فيه «من إجراء انتخابات برلمانية لتستكمل المؤسسة الدستورية هيأتها وتستأنف دورها في التشريع وصوغ السياسة وأداء واجباتها. وما كانت صيغة المجلس الوطني الاستشاري القائمة في بلدنا سوى تجسيد حق لحرصنا على معاني الممارسة الديمقراطية والشعبية من جميع فئات المواطنين»[٥١].

وقد حان الوقت المناسب في بداية سنة ١٩٨٤. ففي السابع من كانون الثاني/ يناير صدرت الإرادة الملكية بحل المجلس الوطني الاستشاري، وصدرت في اليوم نفسه إرادة ملكية أخرى بدعوة مجلس الأمة التاسع إلى الاجتماع في دورة استثنائية في التاسع من الشهر نفسه، من أجل النظر في تعديل المادة (٧٣) من الدستور. اجتمع المجلس في اليوم المذكور وأجرى التعديل المطلوب على المادة الآنفة الذكر بحيث ألغيت الفقرة الخامسة منها واستعيض منها بالنص التالي:

«٥ ـ إذا استمرت الظروف القاهرة المنصوص عليها في الفقرة (٤) من هذه المادة فللملك، بناءً على قرار مجلس الوزراء، إعادة المجلس المنحل ودعوته للانعقاد. ويعتبر هذا المجلس قائماً من جميع الوجوه من تاريخ صدور الإرادة الملكية بإعادته. ويمارس كامل صلاحياته الدستورية وتنطبق عليه أحكام هذا الدستور بما في ذلك المتعلق منها بمدة المجلس وحله، وتعتبر الدورة التي يعقدها في هذه الحالة أول دورة عادية له بغض النظر عن تاريخ وقوعها».

وأضيفت الفقرة السادسة التالية إلى المادة نفسها:

«٦ ـ إذا رأى مجلس الوزراء أن إجراء الانتخاب العام في نصف عدد الدوائر الانتخابية على الأقل أمر ممكن بالرغم من استمرار الظروف القاهرة المشار إليها في هذه المادة، فللملك أن يأمر بإجراء الانتخاب في هذه الدوائر. ويتولى الأعضاء الفائزون فيها انتخاب ما لا يزيد على نصف عدد الأعضاء من الدوائر الانتخابية الأخرى التي تعذر إجراء الانتخاب فيها، على أن يكون انعقادهم بأكثرية ثلاثة أرباع عددهم وأن يتم الانتخاب من قبلهم بأكثرية الثلثين على الأقل وفقاً للأحكام والطريقة المنصوص عليها في المادة (٨٨) من الدستور. ويقوم الأعضاء الفائزون والأعضاء المنتخبون بموجب هذه الفقرة بانتخاب بقية الأعضاء عن تلك الدوائر وفق الأحكام

(٥١) الحسين بن طلال (ملك الأردن)، عشرة أعوام من الكفاح والبناء: مجموعة خطب جلالة الملك الحسين بن طلال المعظم ملك المملكة الأردنية الهاشمية من سنة ١٩٧٧ إلى سنة ١٩٨٧م، جمع وإعداد وتحرير علي محافظة ([عمان]: مركز الكتب الأردني، ١٩٨٨)، ص ٤٠١.

المبينة في هذه الفقرة»[٥٢].

وفي أعقاب هذا التعديل الدستوري أعلن رئيس مجلس النواب عن شغور ثمانية مقاعد من الدوائر الانتخابية في الضفة الغربية بسبب الوفاة أو الاستقالة أو الفصل. وتم ملؤها بإجراء انتخاب داخل المجلس لمرشحين من الدوائر المذكورة[٥٣]. وأجريت انتخابات فرعية في الضفة الشرقية في ١٢ آذار/مارس ١٩٨٤ لثمانية مقاعد شاغرة[٥٤]. وعد هذا المجلس مجلس الأمة الأردني العاشر مع أنه ضم ٤٤ نائباً من المجلس النيابي التاسع.

ومن الجدير بالذكر أن التعديل الذي أقره مجلس الأمة على المادة (٧٣) من الدستور نص على إجراء الانتخابات التكميلية (الفرعية) في الضفة الشرقية أولاً وبعدها يتم انتخاب نواب للمقاعد الشاغرة في الدوائر الانتخابية في الضفة الغربية داخل المجلس. ولكن الذي تم كان عكس ذلك تماماً، فقد انتخب المجلس النيابي ثمانية نواب للمقاعد الشاغرة في الضفة الغربية في ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤. وبعد عشرة أيام أعلن عن عزم الحكومة على إجراء الانتخابات التكميلية في الضفة الشرقية لملء المقاعد الشاغرة (ثلاثة مقاعد في محافظة البلقاء ومقعدان في محافظة الكرك ومقعد واحد في كل من محافظتي عمان وإربد ومقعد واحد في لواء الطفيلة).

كان الإقبال على الترشيح للانتخابات التكميلية والتنافس الشديد بين المرشحين للفوز بالمقاعد الشاغرة لافتاً للأنظار. فقد فتح باب الترشيح رسمياً يوم ١٦ شباط/فبراير ولمدة خمسة أيام. وبلغ عدد المرشحين ١١٤ مرشحاً، ٤١ مرشحاً في عمان يتنافسون على مقعد واحد، و٢٧ مرشحاً في البلقاء يتنافسون على ثلاثة مقاعد، و٢٠ مرشحاً في إربد يتنافسون على مقعد واحد، و٢٢ مرشحاً في الكرك يتنافسون على مقعدين، وأربعة مرشحين في الطفيلة يتنافسون على مقعد واحد. وقد انسحب ١٣ مرشحاً قبل بداية الانتخاب صباح يوم ١٢ آذار/مارس.

وعند تحليل المعركة الانتخابية نلاحظ أن ٤٠ بالمئة من المرشحين اعتمدوا في ترشيحهم على ثقلهم العشائري والمحلي، وأن ٦٠ بالمئة توجهوا إلى جمهور الناخبين اعتماداً على اتجاهاتهم السياسية والفكرية. وكان التنافس قوياً بين المرشحين من كلا الفريقين. ولا شك أن كثرة حملة المؤهلات العلمية العالية بين المرشحين تؤكد إقبال

---

(٥٢) **الجريدة الرسمية** (٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤).

(٥٣) الأردن، وزارة الثقافة والإعلام، **الوثائق الأردنية: مجلس الأمة الأردني، ١٩٢١ ـ ١٩٨٤**، ص ٥٣.

(٥٤) المصدر نفسه، ص ٥٤.

الفئات الاجتماعية الأكثر حيوية ونشاطاً في البلاد على خوض المعركة الانتخابية. وقد أعلن ٣٧ مرشحاً من أصل ١٠١ مرشح برامج انتخابية لكل منهم في هذه المعركة. وتناولت هذه البرامج قضايا سياسية داخلية مثل: إطلاق الحريات العامة للمواطنين، وإلغاء الأحكام العرفية، وتعزيز استقلال القضاء، ومكافحة الفساد، وإصلاح الجهاز الإداري وتطهيره، وتعزيز قدرات الجيش الأردني. وتناولت قضايا قومية مثل: دعم منظمة التحرير الفلسطينية ومساندة الأهل في الأرض المحتلة ومجابهة الحلول الاستسلامية مثل: اتفاقية كامب ديفيد والحكم الذاتي ومبادرة ريغان[٥٥].

جرت عملية الاقتراع بحرية ودون أي عائق يذكر. وبلغت نسبة المشاركين في الانتخاب ٥٠,٥ بالمئة من عدد المسجلين في القوائم الانتخابية. وقد شاركت المرأة في الانتخاب لأول مرة. وكانت نسبة الاقتراع في الريف أعلى منها في المدن. ومن أسباب انخفاض نسبة المشاركين في الاقتراع كثرة المرشحين والتنافس الشديد فيما بينهم، مما أعطى الانتخابات طابعاً أقرب إلى التنافس على مقاعد المجالس البلدية، ومن هذه الأسباب الصفقات الانتخابية التي تمت قبيل الاقتراع واستنفار العصبيات والولاءات التقليدية، وضعف الترتيبات الإدارية للعملية الانتخابية[٥٦].

أسفرت الانتخابات التكميلية في الضفة الشرقية عن فوز الاتجاه الإسلامي فوزاً مهماً. فقد حصل على ثلاثة مقاعد من ثمانية مقاعد، وإذا استثنينا مقعدي المسيحيين فيكون هذا الاتجاه قد حصل على ثلاثة مقاعد مخصصة للمسلمين. وكان الفائزون يتمتعون بمؤهلات علمية رفيعة (طبيبان ومهندس وثلاثة من حملة الدكتوراه ومجاز واحد في الحقوق)[٥٧].

أكمل المجلس العاشر مدته وقرر الملك حسين تمديد مدة المجلس لفترة لا تزيد على سنتين، يجري خلالها الإعداد لانتخابات نيابية عامة[٥٨].

وقد حلّ هذا المجلس بصورة مفاجئة في ٣٠ تموز/يوليو ١٩٨٨، أي قبل يوم واحد من قرار الحكومة الأردنية فك الارتباط القانوني والإداري بالضفة الغربية[٥٩].

---

(٥٥) **الأردن الجديد**، السنة ١، العدد ١ (تموز/يوليو ١٩٨٤)، ص ٥٠ ـ ٧٤.

(٥٦) المصدر نفسه، ص ٧٥ ـ ٨٠.

(٥٧) المصدر نفسه، ص ٨١ ـ ٩٦.

(٥٨) انظر خطاب الحسين في افتتاح الدورة العادية لمجلس الأمة في ١٠/١٠/١٩٨٧، في: الحسين بن طلال (ملك الأردن)، **مجموعة خطب جلالة القائد الأعلى، ١٩٨٧ ـ ١٩٩١**، تحرير قاسم محمد صالح وقاسم محمد الدروع (عمان: القوات المسلحة الأردنية، مديرية التوجيه المعنوي، ١٩٩٢)، ص ٨٦.

(٥٩) **الرأي**، ٣١/٧/١٩٨٨، ص ١.

ومرّ أكثر من نصف سنة قبل أن تقدم حكومة زيد الرفاعي على تعديل قانون الانتخاب لإلغاء الدوائر الانتخابية للضفة الغربية. ورغم التصريحات التي كانت تظهر بين فينة وأخرى، في أعقاب حل مجلس النواب، حول النية في إجراء انتخابات نيابية، لم تحدد الحكومة موعداً لهذه الانتخابات. واتسمت تصرفاتها في هذا المجال بالماطلة والتسويف[٦٠]. وجاءت حركة الاحتجاج في الجنوب في نيسان/ابريل ١٩٨٩ للإسراع في إجراء انتخابات نيابية عامة لأول مرة بعد حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧.

ثانياً: الانتخابات النيابية لسنة ١٩٨٩

نص كتاب التكليف الملكي بتشكيل الوزارة الجديدة على «التحضير لعودة الحياة النيابية، بعد أن زالت الموانع والمعوقات التي نشأت عن حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، وبعد قرار فك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الغربية واعتراف المملكة بدولة فلسطين»[٦١].

ورأت الحكومة أن أولى الخطوات في هذا الاتجاه إعادة النظر في قانون الانتخاب. وألف رئيس الوزراء لجنة برئاسته للنظر في هذا التعديل القانوني. وضمت اللجنة في عضويتها كلاً من رئيس الديوان الملكي ذوقان الهنداوي، ونائب رئيس الوزراء/وزير الداخلية سالم مساعدة، ونائب رئيس الوزراء/وزير الخارجية مروان القاسم، ومستشار الملك للشؤون السياسية عدنان أبو عودة، ووزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء ابراهيم عز الدين، والفريق أول طارق علاء الدين مدير المخابرات العامة. وعقدت اللجنة عدة اجتماعات طويلة ترأس بعضها الملك حسين. ولم تقتصر مناقشاتها على الجوانب القانونية في قانون الانتخاب وإنما تجاوزتها إلى بحث الأرضية المناسبة للتحول الديمقراطي المرتقب بحيث تجري الانتخابات في مناخ من الحرية والنزاهة ودون الإفساح في المجال لظهور أي خلل أو اضطراب أو بلبلة في المجتمع، مع الحفاظ على الأمن والاستقرار وتماسك المجتمع. وكانت المادة (١٨) من قانون الانتخاب أكثر المواد استئثاراً بالنقاش لأنها تدور حول شروط المرشح للانتخابات النيابية، ولا سيما الفقرة (هـ) منها التي تشترط أن لا يكون المرشح منتسباً إلى تنظيم غير مشروع. وتلقت اللجنة عدة مذكرات وبيانات تتناول التعديلات المطلوبة والمقترحة على قانون الانتخاب. وأعربت هيئات ومنابر سياسية عديدة عن رأيها في هذه

---

(٦٠) حسين أبو رمان، «قراءة أولية في انتخابات الأردن النيابية لعام ١٩٨٩،» **الأردن الجديد**، السنة ٦، العددان ١٥ ـ ١٦ (خريف ١٩٨٩ ـ شتاء ١٩٩٠)، ص ٢٦.

(٦١) انظر كتاب التكليف الملكي، في: **الرأي**، ٢٨/٤/١٩٨٩، ص ١.

التعديلات من خلال الكتابة في الصحف والمقابلات الصحفية. وتركزت هذه الاقتراحات حول تعديل المادة الثالثة من القانون التي تنص على حق الانتخاب لكل أردني أكمل تسع عشرة سنة شمسية من عمره، بحيث تصبح ثماني عشرة سنة شمسية، وهي سن التكليف الشرعي. وتوالت الطلبات والمقابلات التي تدعو اللجنة الوزارية إلى إلغاء الفقرة (هـ) من المادة (١٨) من القانون التي تشترط فيمن يرشح لمجلس النواب أن لا يكون «منتسباً إلى تنظيم غير مشروع». وقد عرفت المادة نفسها التنظيم غير المشروع بأنه «كل حزب أو تنظيم تتنافى مبادئه وأهدافه وغاياته مع أحكام الدستور». وانصب الاعتراض على غموض هذا النص لأنه يمنح السلطة التنفيذية حق التقدير في توافر هذا الشرط في المرشح أو عدم توافره. وبذلك لن تتاح فرص الترشيح لمجلس النواب إلا لأولئك الذين تسمح لهم السلطة التنفيذية بذلك، وهذا يعني أن السلطة التنفيذية هي التي تصنع السلطة التشريعية، وتستأثر بالتالي بالوظيفة التشريعية. كما أنها تجعل عملية الانتخاب تجري على درجتين: الأولى من قبل دوائر الأمن، والثانية من قبل الناخبين. ومن شأن هذا أن يباعد بين المواطن وممارسة حقه المشروع في الانتخاب كما كفله الدستور. وهذا يتعارض مع المبدأ الدستوري القائل إن الأمة مصدر السلطات، كما يتعارض مع مبدأ الفصل بين السلطات بحيث تطغى السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية.

وتناول رجال القانون والسياسيون في مناقشاتهم للتعديلات المطلوبة على قانون الانتخاب مبدأ اعتماد التقسيمات الإدارية دون غيرها أساساً لتقسيم الدوائر الانتخابية، وبينوا أن هذا المبدأ يتعارض ومبدأي العدالة والمساواة بين المواطنين الواردين في الدستور. وطالب هؤلاء أن يكون عدد السكان في كل دائرة انتخابية هو العامل الوحيد لتحديد المقاعد النيابية لكل دائرة انتخابية. وظهرت دعوات لزيادة عدد المقاعد في مجلس النواب انسجاماً مع زيادة عدد السكان، وذلك في إطار إعادة النظر في تقسيم الدوائر الانتخابية.

وقدمت اقتراحات لإجراء تعديل قانوني لتبسيط وتسهيل عملية الاقتراع وذلك بالتثبت من شخصية الناخب عن طريق اعتماد دفتر العائلة أو جواز السفر أو الهوية الشخصية دون الاعتماد على البطاقة الانتخابية وحدها، وشريطة وجود اسم الناخب في جدول الناخبين.

وقدم اقتراح لتعديل المادة السابعة من القانون حول إعداد جداول الناخبين بحيث يضم عدداً من أبناء القرية أو البلدة أو الدائرة الانتخابية إلى لجان إعداد جداول الناخبين بالإضافة إلى الموظفين المعينين لهذه الغاية.

واعتبر بعض المواطنين أن مبلغ الخمس مئة دينار غير المستردة التي تدفع من

المرشح للانتخابات، الواردة في المادة (٢٢) من القانون، قد يحول دون ترشيح أبناء الفئات الفقيرة وأصحاب الدخول المحدودة.

ورغب عدد من القانونيين في أن يرأس لجان الانتخاب الواردة في المادة (٣٤) من القانون، رؤساء محاكم البداية والقضاة لضمان نزاهة الانتخاب. وتلقت اللجنة الوزارية طلبات عديدة من مختلف المحافظات والألوية والأقضية تدور حول زيادة عدد مقاعد المجلس وتخصيص مقاعد إضافية لمناطق بعينها.

وبعد مداولات كثيرة واجتماعات عديدة استعرضت خلالها اللجنة الوزارية الآراء والأفكار التي وردت من الهيئات والشخصيات المختلفة ظهر لها أن أهم القضايا التي تستحق النقاش والنظر والبت فيها هي:

- عدد المقاعد المقررة لكل محافظة كما وردت في القانون المعمول به.
- توزيع الدوائر الانتخابية.
- استثناء من ينتمي إلى تنظيم غير مشروع من حق الترشيح للانتخابات.
- البطاقة الانتخابية.

لاحظت اللجنة أن عدد المقاعد النيابية في كل محافظة لا يستند إلى قاعدة موضوعية تأخذ بعين الاعتبار عدد السكان أو التقسيم الإداري. وبعد بحث مستفيض ارتأت اللجنة زيادة عدد المقاعد النيابية في بعض المحافظات وبالحد الأدنى ليتناسب مع عدد سكانها.

واستقر رأي اللجنة على اعتماد المحافظة كدائرة انتخابية واحدة باستثناء محافظتي إربد وعمان. وزيد عدد مقاعد مجلس النواب من ٧٢ مقعداً إلى ٨٠ مقعداً. وقد أخذت اللجنة عدد السكان معياراً لتحديد عدد النواب في كل محافظة مع ضمان تمثيل مختلف الفئات الاجتماعية في المملكة.

ولم تتخذ اللجنة قراراً بإلغاء الفقرة (هـ) من المادة (١٨) من القانون التي تنص على استثناء من ينتمي إلى تنظيم غير مشروع من حق الترشيح، وإن كان من رأيها صعوبة استخدام الحكومة لهذه الفقرة وإجراء انتخابات مقنعة للرأي العام. وترك الأمر للملك لبيان رأيه فيها. وكان الحسين يرى إلغاء هذه الفقرة ولا يرغب في أن تستخدمها الحكومة في حالة الإبقاء عليها لأي سبب من الأسباب. وهذا ما حصل بالفعل، إذ بقيت الفقرة تحوطاً وتخوفاً من جانب بعض أعضاء اللجنة، إلا أن الحكومة لم تطبقها في الانتخابات التي أجريت سنة ١٩٨٩.

واستقر رأي اللجنة على الاكتفاء بإبراز البطاقة الانتخابية دون صورة شخصية

شريطة أن تعزز هذه البطاقة بأية وثيقة رسمية لإثبات الشخصية عند الاقتراع[٦٢].

في الخامس من تموز/يوليو ١٩٨٩ صدرت الإرادة الملكية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء بتعديل قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم (٢٢) لسنة ١٩٨٦. ونشر في الجريدة الرسمية الأردنية في الثامن من الشهر نفسه، كقانون مؤقت. وبموجب هذا التعديل تمت زيادة عدد مقاعد مجلس النواب من ٧٢ مقعداً إلى ٨٠ مقعداً، واعتبرت كل محافظة دائرة انتخابية واحدة باستثناء محافظة العاصمة التي قسمت إلى ست دوائر انتخابية، ومحافظة إربد التي قسمت إلى خمس دوائر انتخابية. وبلغ عدد المقاعد المخصصة لمحافظة عمان ٢١ مقعداً، أي بزيادة ثلاثة مقاعد. وخصص لمحافظة إربد ١٩ مقعداً، أي بزيادة مقعد واحد، ولمحافظة البلقاء ٨ مقاعد، أي بزيادة مقعد واحد، ولمحافظة الزرقاء ٦ مقاعد، أي بزيادة مقعدين، ولمحافظة المفرق ٣ مقاعد، أي بزيادة مقعد واحد، ولمحافظة الكرك ٩ مقاعد، ولمحافظة معان ٥ مقاعد، ولمحافظة الطفيلة ٣ مقاعد، وللبادية ٦ مقاعد، بمعدل مقعدين لكل من بدو الشمال وبدو الوسط وبدو الجنوب[٦٣].

وأعلن نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية في ١٩٨٩/٧/٦ أن عدد الناخبين المسجلين قد بلغ مليوناً ومئتي ألف ناخب[٦٤]. وصدرت الإرادة الملكية في ٣٠ تموز/يوليو ١٩٨٩ بإجراء الانتخابات النيابية على أن يحدد مجلس الوزراء موعدها[٦٥]. وفي ١٩٨٩/٨/١٥ قرر مجلس الوزراء تحديد موعد الانتخاب في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩، على أن يبدأ الترشيح لها اعتباراً من يوم ١٩٨٩/١٠/١٤ ولمدة ثلاثة أيام[٦٦].

وفي صباح اليوم المذكور بدأ الترشيح لعضوية مجلس النواب، واستمر لثلاثة أيام، وبلغ عدد المرشحين ٦٦٢ مرشحاً. وهذا يدل على إقبال واسع على الانتخابات. ولم يرفض أي مرشح بسبب انتمائه السياسي، أي أن الحكومة لم تستخدم الفقرة (هـ) من المادة (١٨) من قانون الانتخاب التي اشترطت على المرشح «أن لا يكون منتمياً إلى تنظيم غير مشروع»[٦٧].

---

(٦٢) ابراهيم عز الدين، «الانتخابات النيابية ١٩٨٩،» (ورقة غير منشورة، [د. ت.])، وحديث سالم مساعدة في مكتبه بعمان إلى المؤلف في ١٩٩٦/١٠/٢٧.

(٦٣) الرأي، ١٩٨٩/٧/٦.

(٦٤) الرأي، ١٩٨٩/٧/٧.

(٦٥) الرأي، ١٩٨٩/٨/١.

(٦٦) الرأي، ١٩٨٩/٨/١٦.

(٦٧) محمد داودية، «دلالة عدم استخدام الفقرة (هـ) من المادة (١٨) من قانون الانتخاب،» الدستور (عمان)، ١٩٨٩/١٠/١٨، ص ١.

وقد رفض من طلبات الترشيح سبعة طلبات فقط، ثلاثة منها مبررة دستورياً والأربعة الباقية رفضت اجتهاداً[٦٨]. وانسحب سبعة من المرشحين خلال المدة المخصصة للدعاية الانتخابية، وبذلك أصبح عدد المرشحين ٦٤٨ مرشحاً ومرشحة، من بينهم ٦٥ مرشحاً مسيحياً تنافسوا على ٩ مقاعد، و١٧ مرشحاً شركسياً وشيشانياً تنافسوا على ثلاثة مقاعد. وبلغ عدد النساء المرشحات ١٢ مرشحة في سبع دوائر انتخابية[٦٩].

ولا شك في أن ارتفاع أعداد المرشحين يشير إلى الطموح السياسي القوي بين الفئات الاجتماعية، كما تشير كثرتهم في العشيرة الواحدة والأسرة الواحدة إلى التفسخ الذي أصاب البنية التقليدية للمجتمع ولا سيما البنية العشائرية. وقد تمثلت في المرشحين مختلف التيارات السياسية والاجتماعية الأردنية. ويدل ترشيح المرأة على تطور سياسي واجتماعي مهم، فهذه أول انتخابات نيابية عامة تشارك فيها المرأة ناخبة ومرشحة في آن واحد، بعد أن حصلت على حق الانتخاب والترشيح عام ١٩٧٤ بتعديل أجري على قانون الانتخاب العام لسنة ١٩٦٠[٧٠].

كانت القوائم والكتل الانتخابية محدودة، باستثناء «كتلة الحركة الإسلامية» التي ضمت ٢٦ مرشحاً في ١٥ دائرة انتخابية، وكتلة المشاركة والتغيير التي ضمت ستة مرشحين، وقد اقتصرت بقية القوائم والتكتلات على الدائرة الواحدة وليس على صعيد الوطن، وكانت في معظمها ائتلافات واتفاقات على تبادل الأصوات[٧١].

وأخذت الحملة الانتخابية شكل الندوات واللقاءات في النوادي والجمعيات والنقابات المهنية في مختلف مناطق المملكة[٧٢]. أما الموضوعات التي تناولتها برامج المرشحين وشعاراتهم فهي: حماية الدستور والحريات العامة، وبناء دولة المؤسسات وحرية الرأي والتعبير والتنظيم السياسي، وترسيخ الوحدة الوطنية والدفاع عنها، وتكافؤ الفرص أمام الجميع في العمل والتعليم، ومحاربة الغلاء ودعم السلع الأساسية

---

(٦٨) رفض ترشيح نايف الخريشة ومشهور حديثة ود. طراد القاضي، لأنهم ترشحوا خارج الدوائر المخصصة لعشائرهم باعتبارهم من البدو. أما المرشح الرابع فهو نمر سرحان الذي كان يعمل في سفارة فلسطين مع أنه أردني الجنسية. وقد بين المحامي فاروق الكيلاني رأيه المعارض لقرار السلطات الأردنية، في: فاروق الكيلاني، «البدو وقانون الانتخاب،» **الرأي**، ١٩٨٩/١٠/٢٣، ص ٢٥.

(٦٩) أبو رمان، «قراءة أولية في انتخابات الأردن النيابية لعام ١٩٨٩،» ص ٢٧.

(٧٠) المصدر نفسه، ص ٢٩.

(٧١) المصدر نفسه، ص ٣٠، وصالح ارشيدات، «انتخابات بدون تحالفات، لماذا؟،» **الدستور**، ١٩٨٩/١٠/٢٧، ص ١٤.

(٧٢) ذياب مخادمة، «هموم الناخبين في برامج المرشحين،» **الدستور**، ١٩٨٩/١٠/٢٧، ص ١٤. انظر أيضاً: **الرأي**، ١٩٨٩/١٠/٢١، ص ٦.

وزيادة الإنتاج، ووضع الحلول الاقتصادية للأزمة التي تعانيها البلاد، ودعم الانتفاضة الفلسطينية، ومكافحة الفساد ومحاكمة المسؤولين عن الأزمة الاقتصادية والمالية والنقدية، وإلغاء الأحكام العرفية، وإنشاء نقابة للمعلمين وتكوين اتحادات للطلبة، والنهوض بالمرأة، والتعبئة الجهادية، ودعم القوات المسلحة الأردنية، ورفض الحلول الاستسلامية لقضية فلسطين وتعزيز التضامن العربي والتعاون الإسلامي[٧٣].

أجري الانتخاب في الثامن من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩. وأدلى ٥٥٥٣٩٧ ناخباً وناخبة بأصواتهم في صناديق الاقتراع، ولما كان عدد الحائزين على البطاقات الانتخابية قد بلغ ٨٧٧٤٧٥ ناخباً، فقد بلغت نسبة المقترعين من حملة البطاقات ٦٣,٣ بالمئة وبلغت هذه النسبة من الناخبين المسجلين في الجداول الانتخابية وعددهم ١٠٢٠٤٥٣ مواطناً، ٥٤,٤ بالمئة. ومن الجدير بالذكر أن نسبة حملة البطاقات الانتخابية إلى مجموع المسجلين في الجداول الانتخابية هي ٨٦ بالمئة[٧٤].

وتمت الانتخابات في أجواء من الهدوء والحرية والنزاهة، وتم فرز الأصوات وإعلان النتائج ببث مباشر على شاشات التلفزيون ومن الإذاعة، باستثناء نتائج محافظة الكرك التي تأخرت يوماً كاملاً بسبب إعادة جمع الأصوات.

أثارت الانتخابات النيابية الأردنية اهتمام الصحافة العربية والعالمية. وقد عبر عن مدى هذا الاهتمام د. سعد الدين ابراهيم، أستاذ العلوم السياسية في الجامعة الأمريكية في القاهرة، بهذه العبارات: «ان الصحافة العالمية لم تهتم بأي انتخابات عربية في السنوات العشر الأخيرة مثلما اهتمت بالانتخابات الأردنية الأخيرة. فقد كان هناك أكثر من خمسمئة صحفي ومراسل ومندوب لكبريات وسائل الإعلام العالمية.. وتصدرت الانتخابات الأردنية كل نشرات الأنباء العالمية لأيام متوالية... ودلالة هذا الاهتمام العالمي هو أنه عندما يأخذ العرب أنفسهم مأخذ الجد فيما يفعلون، فإن العالم يأخذهم أيضاً مأخذ الجد...». وعقب على نتائج الانتخابات بقوله: «إن الذي فاز في الانتخابات الأردنية الأخيرة في المقام الأول هو النظام الأردني، وعلى رأسه ملك البلاد. فبسبب انتخابات نظيفة من ألفها إلى يائها، تضاعفت شرعية النظام أمام شعبه وأمام الأمة العربية وأمام العالم أجمع. وفاز في هذه الانتخابات في المقام الثاني الشعب الأردني، فأداؤه، أثناء الحملة الانتخابية ويوم الاقتراع، كان رفيعاً بكل المستويات العالمية، وبخاصة أنه لم يتمرس على مثل هذه

---

(٧٣) انظر أعداد الصحف اليومية الأردنية: **الرأي والدستور والشعب** بين ١٤ تشرين الأول/اكتوبر و٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩.

(٧٤) أبو رمان، «قراءة أولية في انتخابات الأردن النيابية لعام ١٩٨٩،» ص ٣١ ـ ٣٢.

المشاركة منذ ربع قرن... وفاز في هذه الانتخابات في المقام الثالث جهاز الحكومة الأردنية وعلى رأسه وزارة الداخلية ووزيرها المقتدر المستنير... وفاز في هذه الانتخابات في المقام الرابع المرشحون الذين أداروا حملة ذكية، احترمت ذكاء المواطن الأردني، وراعوا قواعد اللعبة التنظيمية... وفاز في المقام الخامس الإعلام الأردني وخاصة الصحافة اليومية التي حرصت على متابعة وتغطية أنباء وأحداث الحملة الانتخابية بإسهاب وإنصاف...»[٧٥].

وذهب المحللون لنتائج الانتخابات مذاهب شتى. وركزت وكالات الأنباء العالمية على فوز التيار الإسلامي وهولت من آثاره على مستقبل الأردن والمنطقة العربية. أما المحللون الأردنيون، فقد رأى معظمهم في النتائج الانتخابية انعكاساً لطبيعة المرحلة التي يمر بها المجتمع الأردني، وتعبيراً صحيحاً للمعادلات السائدة في الساحة السياسية الأردنية. لقد فاز التيار الإسلامي الذي يتسم بالاعتدال بمختلف فئاته باثنين وثلاثين مقعداً، احتل نواب كتلة الحركة الإسلامية (الاخوان المسلمون) ٢٣ مقعداً منها، وفاز التيار القومي العربي واليساري بـ ١٣ مقعداً، بينما حصل التيار المحافظ التقليدي على بقية المقاعد وهي ٣٥ مقعداً[٧٦]. وقد حصل مرشحو التيار الإسلامي (٥٣ مرشحاً) على ٢٣ بالمئة من مجموع أصوات المقترعين، بينما يؤلف الفائزون منهم (٣٢ نائباً) ٤٠ بالمئة من مقاعد المجلس النيابي. وقد عزا المحللون هذا الفوز الباهر لمرشحي التيار الإسلامي لأسباب عدة منها: أنه التيار السياسي الوحيد الذي سمح له بالنشاط في البلاد منذ سنة ١٩٥٧ وحتى سنة ١٩٨٩ ـ وتمتع خلال هذه المدة بحرية كاملة على الصعيد التنظيمي والنشاط السياسي. وتسنى له أن يهيمن على وزارة التربية والتعليم ومعلميها ووزارة الأوقاف ووعاظها والعديد من المؤسسات التعليمية والدينية والمساجد في المملكة، ناهيك عن الجمعيات الخيرية وبعض المؤسسات الاقتصادية والمالية كالمستشفيات ودور النشر والمكتبات والنقابات المهنية. ومن هذه الأسباب الحملة الانتخابية المنظمة التي أدارها مرشحو كتلة الحركة الإسلامية، فظهروا بمثابة قوة موحدة قادرة على القيادة والتغيير، وطرحوا برنامجاً تفصيلياً تناول مختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويضاف إلى ذلك الصحوة الإسلامية التي برزت في عدد من الأقطار العربية والإسلامية، والشعبية التي يحظى بها التيار الإسلامي في هذه الأقطار، وهو تيار ينادي بتغيير الواقع العربي الراهن ويطرح الإسلام حلاً بديلاً منه. وعزز من شعبية هذا التيار في الأردن أثر هذا التيار في

(٧٥) سعد الدين ابراهيم، «الأردن سندريلا العربية،» **الرأي**، ٢٠/١١/١٩٨٩، ص ٥.

(٧٦) حامد الدباس وايهاب الشلبي، محرران، **انتخابات ١٩٨٩: حقائق وأرقام**، سلسلة المجتمع المدني والحياة السياسية الأردنية؛ ١٠ (عمان: مركز الأردن الجديد للدراسات، ١٩٩٣)، ص ٢٥ ـ ٢٧.

الانتفاضة الفلسطينية وهو الذي يرفع الشعار القائل: إن الصراع مع إسرائيل هو صراع وجود لا صراع حدود، ويلتقي بذلك مع أحلام الجماهير وتطلعاتها(٧٧). ويضاف إلى ذلك كله الاضطهاد الذي تعرض له الإسلاميون في عهد حكومة زيد الرفاعي الأخيرة، وإعفاء بعض كبار الموظفين المحسوبين على التيار الإسلامي ولا سيما في وزارة التربية والتعليم، من الخدمة، مما أكسبهم عطفاً شعبياً قوياً.

ويرى مضر بدران، رئيس الديوان الملكي أثناء الانتخابات النيابية، إن السبب في نجاح الإسلاميين فقدان ثقة الناس بالأشخاص النظيفين العاملين في أجهزة الحكومة، بينما لم يفقدوا ثقتهم بأئمة المساجد والمتدينين بل آمنوا باستقامتهم. ولم يكن الخيار أمام الناس بين قدرات المرشحين وكفاءاتهم على تلبية مصالحهم وتحقيق مطالبهم، وإنما كان الخيار أمامهم بين الاستقامة والفساد. ولذلك غابت العصبية القبلية عن كثير من الدوائر الانتخابية(٧٨).

أما مرشحو التيار القومي العربي واليساري البالغ عددهم ٨٥ مرشحاً فقد فازوا بثلاثة عشر مقعداً. وحصلوا على ١٦,٦ بالمئة من مجموع أصوات المقترعين. ويعزى هذا الفشل إلى اختلاف مرشحي هذا التيار فيما بينهم وعدم اتفاقهم على برامج الحد الأدنى، واشتداد التنافس فيما بينهم. فقد انسحب القوميون مبكراً من مساعي توحيد الجهود مع اليساريين وبذلك فشل هذا التيار في تقديم كتلة ذات برنامج واضح(٧٩).

وحقق مرشحو التيار التقليدي المحافظ من ممثلي العشائر والزعامات الاجتماعية المحلية وكبار الضباط المتقاعدين والموظفين والوزراء السابقين ورجال الأعمال المهنيين، نجاحاً ملحوظاً. ويرى بعض المحللين أن هذا التيار هو الخاسر الأكبر في الانتخابات. فمن بين الوزراء السابقين الخمسة والعشرين الذين رشحوا أنفسهم لهذه الانتخابات لم ينجح إلا ثمانية. وكان هذا التيار يؤلف الأكثرية الساحقة في المجالس الأردنية السابقة.

ومن الملاحظات على المجلس النيابي الأردني الحادي عشر غياب الأكثرية التقليدية المحافظة فيه، ووجود توازن بين التيارات السياسية لا يتيح لأي منها السيطرة على المجلس، وإنما يفرض عليها التعاون فيما بينها لتحقيق الأهداف الوطنية. ففي هذا المجلس تتضح التعددية السياسية بجلاء. فإلى جانب ممثلي جماعة الإخوان المسلمين يوجد ممثلون لدار القرآن ولحزب الشعب الديمقراطي الأردني والحزب الشيوعي

(٧٧) أبو رمان، «قراءة أولية في انتخابات الأردن النيابية لعام ١٩٨٩،» ص ٣٨ ـ ٤٠.

(٧٨) حديث مضر بدران في منزله بعمان إلى المؤلف في ١٦/ ١٠/ ١٩٩٤.

(٧٩) أبو رمان، المصدر نفسه، ص ٤٠.

الأردني ومنظمة الجبهة الشعبية وحزب البعث العربي الاشتراكي والناصريين. كما يضم ممثلين ليبراليين وعشائريين وإسلاميين مستقلين. وهذه التعددية من مصادر قوة المجلس[٨٠].

ومن اللافت للانتباه فشل جميع المرشحات في هذه الحملة الانتخابية. وقد أثارت هذه النتيجة اهتمام المحللين السياسيين والصحفيين من الجنسين. وذهب معظمهم إلى القول بأن الوقت لم يحن بعد لوصول المرأة الأردنية إلى مجلس النواب[٨١].

قبل أن يدعى مجلس النواب إلى الانعقاد، اتضحت معالم كتل نيابية ثلاث هي: كتلة الاخوان المسلمين، وكتلة القوميين واليساريين، وكتلة المستقلين. وقد سعت الكتلة الأولى إلى كسب النواب الإسلاميين المستقلين إليها حتى بلغ عدد نوابها ثلاثين نائباً. وبعد الأسبوع الأول من ظهور نتائج الانتخابات تم لقاء في منزل النائب فارس سليمان النابلسي حضره ستة عشر نائباً هم: حسين مجلي وسليم الزعبي والدكتور فوزي طعيمة والدكتور قسيم عبيدات وعبد السلام فريحات والدكتور حسني الشياب وعبد الكريم الدغمي وبسام حدادين ومنصور سيف الدين مراد وفخري قعوار والدكتور ذيب مرجي وعيسى مدانات ومحمد فارس الطراونة والدكتور عوني البشير وابراهيم الغبابشة وفارس النابلسي. وتقرر في هذا الاجتماع تكوين تكتل نيابي باسم «التجمع القومي الديمقراطي»، وأن يكون فخري قعوار ناطقاً باسمه. وبحث في هذا الاجتماع موضوع انتخاب رئيس للمجلس. وكان النائب ليث شبيلات قد أرسل برقيات إلى جميع النواب يبلغهم فيها عن عزمه على ترشيح نفسه لرئاسة المجلس، وسافر لتأدية العمرة، ثم عاد والتقى بالنائب محمد فارس الطراونة وقال له: إذا دعمني التجمع فسوف أحصل على فرصة النجاح. وكان قد رشح اثنان آخران نفسيهما، في هذه الأثناء، لرئاسة المجلس هما: سليمان عرار ويوسف مبيضين.

هذا وقد عقد نواب التجمع، قبل انتخاب رئاسة المجلس بيوم واحد، اجتماعاً في منزل النائب فارس النابلسي، واتفقوا على أن يكون مرشحهم الأول ليث شبيلات، فإذا فشل فسليمان عرار مرشحهم الثاني. وقد أبلغوا النائب سليمان عرار بذلك. واتفقوا أيضاً على أن يكون النائب الدكتور فوزي طعيمة مرشحهم كنائب لرئيس المجلس. وكانت المفاجأة يوم الانتخاب، إذ لم يحصل ليث شبيلات إلا على

(٨٠) المصدر نفسه، ص ٤١ ـ ٤٢.

(٨١) كريمان كيالي، «لماذا أخفقت النساء في الانتخابات؟،» الشعب (عمان)، ١٩٨٩/١١/١٦، ص ٢٦، و«المرأة والتجربة الانتخابية،» الشعب، ١٩٨٩/١١/٢١، ص ٨.

١٤ صوتاً. كما فوجئ أعضاء التجمع بترشيح أحدهم وهو عبد السلام فريحات بالاتفاق بينه وبين سليمان عرار كنائب ثان لرئيس المجلس. وكان هذا أول خروج على قرارات التجمع[٨٢].

دعي المجلس إلى الانعقاد في ١٩٨٩/١١/٢٧، وألقى الملك حسين خطاب العرش الذي تناول إنجازات وزارة الشريف زيد بن شاكر[٨٣]. وفي الجلسة الأولى للمجلس انتخب سليمان عرار رئيساً له والدكتور علي الفقير نائباً أول له وزياد أبو محفوظ نائباً ثانياً[٨٤].

وفي اليوم نفسه أصدر النائب حسين مجلي بياناً هاجم فيه زملاءه نواب التجمع القومي الديمقراطي لأنه كان يرغب في ترشيح نفسه لرئاسة المجلس، ولحق به النائب سليم الزعبي وابتعدا عن التجمع. كما انسحب من التجمع الدكتور قسيم عبيدات والدكتور عوني البشير والدكتور فوزي طعيمة بعد هزيمته في معركة نيابة رئاسة المجلس. وانضم الدكتور عوني البشير وعبد السلام فريحات إلى كتلة نيابية جديدة هي «الكتلة الإسلامية المستقلة» التي ضمت النواب محمد العلاونة وعاطف البطوش ومحمد علي دردور وجمال الصرايرة.

أما بقية النواب فقد انضموا إلى الكتلة الوطنية التي بلغ عدد نوابها ثلاثين نائباً ونيف. غير أن أعضاء هذه الكتل النيابية لم يستقروا في كتلهم، وكثيراً ما تنقلوا بين الكتل أو انسحبوا منها سعياً إلى المناصب الوزارية.

وعلى أي حال فقد أكد النواب في ردهم على خطاب العرش تمسكهم بالدستور وبمبدأ استقلال السلطات الثلاث، ورغبتهم في إعادة النظر في التشريعات، مما يؤدي إلى تعزيز استقلال القضاء والتخلي عن المحاكم العرفية والاستثنائية والخاصة. وأشاروا إلى «الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالبلاد وأغرقتها في المديونية ونفاذ الاحتياطي من العملات الصعبة، وإلى ضرورة تقصي الأسباب ومعرفة الأدوات التي أدت إلى هذه النكسة، بهدف تحديد المسؤولية واستنتاج العبر والدروس، حتى لا تتكرر المأساة وحتى يظل الشعب على ثقة بصواب مسيرته على الدوام». وأعرب المجلس عن رغبته في الاطلاع على الحقائق والأدوار للخلل الذي وقعت فيه إدارة البنك المركزي وإدارة بنك البتراء السابقتان، ومدى الضرر الذي نتج من ذلك. وألمح المجلس في رده إلى

---

(٨٢) حديث محمد فارس الطراونة في منزله بعمان إلى المؤلف في ١٩٩٤/١٢/١٣.

(٨٣) الرأي، ١٩٨٩/١١/٢٨.

(٨٤) المصدر نفسه، ص ١٢.

رغبته في أن يتولى بنفسه صياغة «الميثاق الوطني الأردني» بدلاً من لجنة ملكية تقوم بهذه المهمة[٨٥].

هذا وقد قدمت حكومة الشريف زيد استقالتها في ٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩، وكلف الملك حسين السيد مضر بدران بتأليف الحكومة الجديدة في اليوم نفسه[٨٦].

(٨٥) الرأي، ٤/٢/١٩٨٩، ص ١٢ ـ ١٣.
(٨٦) الرأي، ٥/١٢/١٩٨٩، ص ١.

الفصـــل الرابــع

بداية التحول نحو الديمقراطية
حكومة مضر بدران (١٩٨٩ ـ ١٩٩١)

أولاً: تشكيل وزارة مضر بدران

كانت نتائج الانتخابات النيابية مفاجئة للجميع. وعند ظهور معظم النتائج وردت نصائح للملك حسين من بلدان عربية بحل المجلس قبل ظهور نتائج انتخابات محافظة الكرك التي تأخرت يومين. غير أن الملك لم يعر بالاً لهذه النصائح وقال: «هذه إرادة الشعب وعلينا أن نقبل بها».

بعد افتتاح الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة، كان من المفروض استقالة حكومة الشريف زيد بن شاكر وتأليف حكومة جديدة، كما تقتضي التقاليد الدستورية. وفي اجتماع ضم الملك حسين ورئيس الوزراء الشريف زيد ورئيس الديوان الملكي مضر بدران، قال جلالته: «لا بد لواحد منكما أن يؤلف الحكومة». اعتذر مضر بدران بلباقة وقال: الشريف زيد بن شاكر أجرى الانتخابات النيابية بنزاهة وهو القدير على تأليف الحكومة الجديدة. فما كان من الشريف زيد إلا أن أعرب عن رغبته في الاعتذار واقترح تكليف مضر بدران بذلك. وعقب الملك على ما قالا بأنه ينوي قضاء يومين في العقبة سيعود بعد ذلك لاختيار واحد منهما دون قبول أي اعتذار.

وقع اختيار الحسين على مضر بدران الذي قال للملك عند تكليفه: «إن ما حصل في البلاد من أخطاء منذ ربع قرن من الزمن ستظهر نتائجه السلبية ضدي، وسوف تنطلق السهام إلى صدري. ومن المعروف أن شعارات المرشحين تركزت على الفساد، وأن النواب سيطالبون بمحاكمة زيد الرفاعي وبعض وزرائه. وأنا كرئيس حكومة لن أتدخل في هذا الموضوع حتى يأخذ أبعاده وينكشف الفساد. وأرجو من جلالتكم أن لا تتدخل في هذا الأمر». وقد وافق الملك على هذا المطلب وقال لمضر بدران: «أردتك رئيساً للوزراء بسبب صدقك وصراحتك وعدلك».

استأذن بدران الملك في التشاور مع الإخوان المسلمين للاشتراك في الوزارة،

فوافق على ذلك. وبدأ بدران الاتصال بالشيخ محمد عبد الرحمن خليفة، المراقب العام للإخوان المسلمين. وعقد معه جلستين في مكتبه في الديوان الملكي. طلب الشيخ خليفة، في البداية، من بدران إبعاد الاخوان المسلمين عن المشاركة في الحكومة، لأن ذلك، في نظره، يريح الدول الغربية وجيران الأردن من الدول العربية. وأوضح بدران للمراقب العام أنه عازم على إشراك الاخوان المسلمين في حكومته شريطة أن يختار الوزراء منهم دون أن يفرض عليه أحد. فوافق المراقب العام على هذا الشرط، ولكنه طالب بالحقائب الوزارية التالية: التربية والتعليم، والأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، والتنمية الاجتماعية، والعمل. ورفض بدران إعطاءهم وزارة التربية والتعليم بحجة أن هذه الوزارة لا يجوز أن تسلّم لحزبي. وعرض عليه وزارة التعليم العالي بدلاً منها ووزارات العمل والإعلام والتنمية الاجتماعية. ولكن الشيخ خليفة رفض هذا العرض. واستمرت المشاورات ثلاثة أيام دون الوصول إلى اتفاق. وطلب الملك حسين، أثناءها، مقابلة الشيخ خليفة. ولما التقيا بادر الشيخ الملك بقوله: «دخولنا في الحكومة، يا جلالة الملك، إحراج لكم». وردّ الملك بالإعراب عن رغبته في اشتراك الاخوان المسلمين في الحكومة. عندها سأله الشيخ: «هل وافق الإنكليز والأمريكان على اشتراكنا؟» فأجابه الملك: «تلك أيام ولت حينما كان المعتمد البريطاني يوافق على تشكيل الحكومات». وقال الشيخ: «إننا نحرج الحكومة باشتراكنا فيها». وعلى أي حال فقد انتهت مباحثات بدران مع الشيخ خليفة بالإخفاق. وقام بإبلاغ الملك باعتذار الاخوان المسلمين عن الدخول في الوزارة. وكان قد شعر من الشيخ خليفة أن نواب الاخوان المسلمين سوف يمنحونه الثقة[1].

واتصل بدران بعد ذلك بالنائبين فارس النابلسي وعيسى مدانات من كتلة التجمع القومي الديمقراطي، وطلب منهما اللقاء بنواب التجمع. فالتقى به ثمانية منهم هم: فارس النابلسي وعيسى مدانات والدكتور حسني الشياب وابراهيم الغبابشة وعبد الكريم الدغمي ومحمد فارس الطراونة وذيب مرجي وفخري قعوار. وقد أبدى بعض نواب التجمع رغبتهم في الاشتراك في الوزارة. واختار الرئيس المكلف اثنين منهم هما: عبد الكريم الدغمي وابراهيم الغبابشة بصورة شخصية وليس ممثلين للتجمع، بينما رفض النائب محمد فارس الطراونة الدخول في الوزارة[2].

وطلب الرئيس بدران من ممثل الكتلة الوطنية في مجلس النواب أن يقدم إليه أسماء مرشحيها للدخول في الوزارة، فقدمها وقبلها بدران كما هي دون تغيير أو

---

(١) حديث مضر بدران في منزله بعمان إلى المؤلف في ١٦/ ١٠/ ١٩٩٤.

(٢) المصدر نفسه، وحديث محمد فارس الطراونة في منزله بعمان إلى المؤلف في ١٣/ ١٢/ ١٩٩٤.

تعديل. وقد وضع الرئيس المكلف القواعد التالية لتأليف حكومته:

- أن لا يدخل الوزارة مرشح لم ينجح في الانتخابات.
- أن تمثل جميع محافظات المملكة تمثيلاً نسبياً.
- أن يمثل الفلسطينيون من خارج مجلس النواب.
- أن يمثل المسيحيون بوزير واحد[٣].

كلف الملك حسين رسمياً مضر بدران بتأليف الحكومة في ٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩، بعد استقالة الشريف زيد بن شاكر. وتضمن كتاب التكليف الملكي إشارة واضحة إلى النهج الديمقراطي الجديد: «إن الديمقراطية منهاج حياة لا يقتصر على الحياة البرلمانية فقط. ومن هنا فإنني أؤكد على أهمية تعميقها وانتشارها، ففي ذلك حماية لها وترسيخ لمضمونها. والديمقراطية كذلك تعني الحرية المسؤولة في إطار القانون، وعليه لا بد من إيلاء قضية الحريات العامة التي هي من صميم حقوق الإنسان ذات القدر من الاحترام والاهتمام والحماية والعناية التي يستحقها النظام العام، فانسجامها وتكاملها يشكلان ركيزة هامة من ركائز أمننا الوطني ودرعاً واقياً للديمقراطية». وفي هذا الإطار ركز كتاب التكليف على سيادة القانون والمساواة بين المواطنين واحترام الرأي الآخر، وتطوير أجهزة الإعلام وتنظيمها بما في ذلك «مراجعة قانون المطبوعات والنشر ليتفق مع الروح الجديدة»، وإصدار التشريع القانوني لمكافحة الجريمة الاقتصادية[٤].

بدأت الوزارة بالاستجابة للمطالب الشعبية وتوفير المناخ المناسب للتحول الديمقراطي. فقد أعلن رئيس الوزراء أمام مجلس النواب في ١٠/١٢/١٩٨٩، أن حكومته قررت إعادة جوازات السفر المحجوزة لأصحابها واستلامها من دائرة الجوازات العامة والسماح بتجديد المنتهي منها، وأكد حرية التنقل للمواطنين كافة. وأعلن عن عزم حكومته على الإفراج عن المعتقلين السياسيين، وعلى تشكيل لجنة لدراسة أوضاع جميع المحكومين، ودراسة قانوني الأحكام العرفية والطوارئ[٥]. وفي اليوم التالي لهذه التصريحات أصدرت الحكومة قراراً بإلغاء قرار لجنة الأمن الاقتصادي الذي اتخذ في ٢٤/٨/١٩٨٨ والذي تضمن حل مجالس إدارة الشركات المالكة للجرائد اليومية الثلاث: **الرأي والدستور وصوت الشعب**. وتضمن قرار الحكومة عودة

---

(٣) حديث مضر بدران في منزله بعمان إلى المؤلف في ١٦/١٠/١٩٩٤.

(٤) **الرأي** (عمان)، ٥/١٢/١٩٨٩، ص ١ و١٦.

(٥) **الرأي**، ١١/١٢/١٩٨٩، ص ١٢ و١٨.

المجالس الإدارية المنتخبة السابقة لهذه الشركات[٦]. وأصدرت الحكومة قراراً في ١٥/١٢/١٩٨٩ يلغي قرار الحاكم العسكري العام الصادر في ١٩٨٧/٦/١٧ بحل رابطة الكتاب الأردنيين[٧].

وقدم أربعة عشر نائباً اقتراحاً إلى مجلس النواب في ١٩٨٩/١٢/١٦ بإلغاء الأحكام العرفية وقانون الدفاع، وإعادة النظر في التشريعات المتعلقة بالحريات العامة لتتلاءم مع نصوص الدستور وروحه، وتشكيل لجنة لتطوير الجهاز القضائي وتطوير التشريعات المتعلقة بالسلطة القضائية بما يعطيها مزيداً من الاستقلال والكفاءة، ودعم الجهاز القضائي مادياً ومعنوياً، وتعديل تشريعات أصول المحاكمات لتقصير أمد النظر في القضايا وتحقيق مزيد من العدالة[٨].

وقدم نواب الحركة الإسلامية، في اليوم نفسه، اقتراحاً آخر بتشكيل لجان مؤقتة لبحث ودراسة القضايا التالية: الأزمة المالية والاقتصادية التي تعرضت لها المملكة وتقصّي الحقائق لمعرفة الأسباب التي أدت إليها، والحريات العامة، والالتزام بنصوص الدستور المتعلقة بذلك، والأحكام العرفية وضرورة رفعها وجميع القوانين الاستثنائية، ومشكلة الأسعار، ومشكلة البطالة[٩].

ثانياً: البيان الوزاري

بعد تكليف السيد بدران بتأليف الحكومة، دار نقاش حول خطاب العرش الذي يفتتح به الملك، عادة، دورة مجلس الأمة، هل يلقى في عهد حكومة الشريف زيد بن شاكر أم يؤجل إلى ما بعد تأليف الحكومة. وتمّ الاتفاق على أن يفتتح الملك دورة مجلس الأمة في عهد حكومة الشريف. ورفض بدران فكرة اعتبار خطاب العرش بياناً وزارياً لحكومته. ومضى أسبوعان بين تأليف الحكومة وإلقاء البيان الوزاري، شرعت خلالهما حكومة بدران باتخاذ خطوات نحو التحول الديمقراطي المنشود. وأعد خلال هذه المدة البيان الوزاري[١٠].

قدم الرئيس مضر بدران بيان حكومته أمام مجلس النواب في ١٩٨٩/١٢/١٩ وتضمن النقاط الرئيسية التالية: تجميد العمل بالأحكام العرفية إلا ما تعلق منها بتصفية

(٦) الرأي، ١٩٨٩/١٢/١٢، ص ١ و١٧.

(٧) الرأي، ١٩٨٩/١٢/١٦، ص ١.

(٨) ملحق الجريدة الرسمية (الأردن)، السنة ٢٧، العدد ٥، ص ١٠١.

(٩) المصدر نفسه، ص ٧١.

(١٠) حديث مضر بدران في منزله بعمان إلى المؤلف في ١٩٩٤/١٠/٢٣.

آثار تلك الأحكام إلى حين إلغائها بالشكل الدستوري في أقرب وقت، واتخاذ الإجراءات اللازمة لصياغة ميثاق وطني أردني، وإنشاء محكمة دستورية، وإلغاء النصوص القانونية التي تحصن القرارات الإدارية من الطعن فيها لدى القضاء، وإعادة النظر في قانون المطبوعات والنشر، وإنشاء جهاز للرقابة والتفتيش الإداري، وتقديم تشريع لمكافحة الجريمة الاقتصادية، وتقديم تشريع آخر يلزم كل من يتولى المسؤولية السياسية والإدارية العليا بإقرار شامل وموثق لكل ما يملكه هو وزوجته وأبناؤه من أموال منقولة وغير منقولة وكل تغيّر يطرأ على هذه الأموال خلال تسلمه المسؤولية، والتزام الحكومة بتنفيذ برنامج التصحيح الاقتصادي وتطويره ليصبح برنامجاً وطنياً اقتصادياً شاملاً يحقق مزيداً من فرص الاستثمار ويشجع التصدير ويوفر فرص العمل ويرفع من مستوى معيشة المواطن مع زيادة الاعتماد على الذات وتنشيط دور القطاع الخاص. وأبدى رئيس الحكومة استعداده لتوفير المعلومات «التقصي الأسباب ومعرفة الأدوار التي أدت إلى النكسة الاقتصادية... وذلك بهدف تحديد المسؤولية واستنتاج العبر والدروس... واتخاذ الإجراءات القانونية الكفيلة بملاحقة من تثبت مسؤوليته الجزائية وإحالته إلى القضاء وفق ما يتطلبه القانون»(١١).

بدأ مجلس النواب بمناقشة البيان الوزاري لحكومة بدران في ٣٠/١٢/١٩٨٩. وكان رأي نواب الحركة الإسلامية فيه لافتاً للانتباه. فقد أشاروا إلى هيمنة السلطة التنفيذية خلال العقود الزمنية السابقة على السلطتين التشريعية والقضائية، واستغلالها الأحكام العرفية للاعتداء على صلاحيات هاتين السلطتين والاعتداء على حقوق المواطنين وحرياتهم في غياب الرقابة والمحاسبة والمساءلة. وكان لهذه الهيمنة والاعتداءات آثارها ونتائجها الخطيرة التي تمثلت في سياسة الاقتراض الخارجي والداخلي غير المستندة إلى أولويات البلاد الملحة وحاجاتها الضرورية، وغير القائمة على مقدرتها المالية على الوفاء بالالتزامات تجاه الدول والصناديق الممولة لتلك القروض، مما أدى إلى الأزمة الاقتصادية والمالية، ونضوب موجودات البلاد من العملة الصعبة، وانخفاض قيمة الدينار الأردني، واهتزاز مصداقية البلاد المالية، وتعريض سمعتها الدولية للاهتزاز، وفقدان المواطن للثقة بالحكومة، ونفاد صبره، مما أدى إلى أحداث نيسان/ أبريل ١٩٨٩. كما أدى انفراد السلطة التنفيذية بالحكم إلى إطلاق الأيدي في المال العام، وانتشار الفساد المالي والإداري، وتضاؤل الحس بالمسؤولية، وتجرؤ الأجهزة الأمنية على حقوق المواطنين وحرياتهم ومحاصرتهم في أرزاقهم وتقييد حركة سفرهم وتنقلهم.

---

(١١) **ملحق الجريدة الرسمية**، السنة ٢٧، العدد ٦، ص ٤ ـ ٢٣، محضر الجلسة السادسة من الدورة العادية الأولى (١٩/١٢/١٩٨٩).

وأشار نواب الحركة الإسلامية إلى مشاورات الرئيس بدران مع الكتل والتجمعات النيابية لتأليف حكومته، وإلى رغبتهم في المشاركة في الحكومة للإسهام في «مسيرة الإنقاذ والإصلاح»، غير أنهم اعتذروا عن الاشتراك عندما تبين لهم أن الحكومة دون مستوى الطموحات، وأنها «ليست حكومة إنقاذ وإصلاح وطني». وعلقوا منحهم الثقة بالحكومة على استجابتها لمطالبهم التالية:

ـ التوجه نحو تطبيق الشريعة الإسلامية وتعديل القوانين التي تتعارض مع المادة الثانية من الدستور التي تنص على أن الإسلام دين الدولة، وذلك سيراً بالأمة على طريق التقدم نحو الإسلام والتدرج في التطبيق في شتى المجالات التربوية والإعلامية والاجتماعية والاقتصادية.

ـ إعادة المفصولين من الجامعات والمؤسسات الحكومية بدعوى الأسباب الأمنية، ومن صرف النظر عن تعيينهم للأسباب نفسها.

ـ الحيلولة دون تدخل الأجهزة الأمنية في التعيين في وظائف الدولة والبعثات الدراسية ورخص المهن والجمعيات الخيرية والأندية والنقابات المهنية والمؤسسات الخاصة.

ـ تحديد موعد لإلغاء الأحكام العرفية في ضوء النتائج التي تتوصل إليها اللجنة القانونية المشكلة لهذه الغاية بحيث لا يزيد على ستة أشهر.

ـ دعم الحكومة لشعب فلسطين في انتفاضته وجهاده.

ـ دعم الحكومة للحركات التحررية ضد الاستعمار وإنهاء السيطرة الأجنبية على الأوطان المغتصبة وعلى رأسها القضية الأفغانية.

ـ وضع قانون «من أين لك هذا» لمحاسبة الذين حصلوا على ثرواتهم بطرق غير مشروعة، وتطبيق هذا القانون بجدية وحزم.

ـ بذل الجهد والوعد بالعمل على إعادة الأموال المهرّبة واستثمارها في الداخل.

ـ التزام الحكومة بسياسة التقشف التام في جميع أجهزة الدولة.

ـ إلغاء الفوائد على قروض الدولة لصغار المزارعين وقروض الإسكان لتكون خطوة أولى نحو التخلص من النظام الربوي بالتدريج.

ـ السماح للمعلمين بتأسيس نقابة لهم ترعى شؤونهم وتطالب بحقوقهم.

ـ إنشاء كلية للعلوم الشرعية في جامعة اليرموك.

ـ منع تراخيص الخمر للمسلمين بيعاً وصناعة، ومنع تقديمها في المؤسسات

العامة، وبخاصة في الملكية الأردنية (الخطوط الجوية الأردنية)[١٢].

وتعرض رئيس الحكومة لهجوم شديد من بعض النواب. وكان أقساهم النائب أحمد عويدي العبادي الذي اتهم الرئيس في أمانته وبالاستيلاء على أراضي الدولة، وباختيار الوزراء من أصهاره وأصدقائه. واتهم بعض الوزراء في أخلاقهم وفسادهم[١٣]. وكذلك فعل النائب حسين مجلي من التيار القومي، والنائب ليث شبيلات من الإسلاميين المستقلين الذي حمّل رئيس الحكومة جزءاً من المسؤولية عن الأزمة الاقتصادية والمالية التي تعرضت لها البلاد وتضخم الديون الخارجية وانخفاض سعر صرف الدينار الأردني[١٤].

وتولى النائب ذوقان الهنداوي تفنيد ما جاء في البيان الوزاري من حصر لمسؤولية الأزمة الاقتصادية والمالية الأردنية في السنوات الخمس الأخيرة، أي جعل وزارة زيد الرفاعي المسؤولة الوحيدة عن الأزمة. وذكر الهنداوي أن الرئيس بدران قد حكم البلاد سبع سنوات تحمل فيها مسؤولية كبيرة في وصول البلاد إلى الأزمة المذكورة. وبيّن أن وزارة الرفاعي قد اقترضت طوال حكمها ٤٤٠٨ ملايين دولار، بينما اقترضت وزارة بدران خلال سنوات حكمها حتى سنة ١٩٨٣ ٣٧٤٥ مليون دولار. وتسلمت خلال المدة نفسها ٣٧٠٦ مليون دولار مساعدات من الدول العربية الشقيقة. وذكر أيضاً أن معظم القروض والمساعدات التي تسلمتها حكومة بدران قد أنفقت على مشاريع اقتصادية متعثرة مثل: اسمنت الجنوب، والأسمدة، والزجاج، والأخشاب، وإسكان أبو نصير، وأنبوب مياه دير علا ـ عمان. ودافع الهنداوي عن حكومة الرفاعي التي كان أحد أركانها. وقال إنها سددت مبلغ ٣١٣٤ مليون دولار أقساطاً وفوائد عن القروض التي استدانتها حكومة بدران[١٥].

تحمّل الرئيس بدران عنف الألسنة والهجوم والنقد التي تناولت حياته الوظيفية ضابطاً في المخابرات العامة ومديراً لها ووزيراً ورئيساً للديوان الملكي ورئيساً للوزارة غير مرة. يقول بدران في هذا الصدد: «بلغ نقد النواب حد التجريح الشخصي بعنف اللسان الذي لم تألفه المجالس النيابية السابقة. وشعرت بالظلم الذي لحق بي من هجوم بعض النواب. وكان رد النائب ذوقان الهنداوي الذي شغل مناصب وزارية عديدة وكان رئيساً للديوان الملكي مشجعاً لعددٍ من النواب على تغيير كلماتهم والانطلاق

(١٢) **ملحق الجريدة الرسمية**، السنة ٢٧، العدد ٨، ص ٦٩ ـ ٧٦، محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الأولى (٣٠/١٢/١٩٨٩).

(١٣) المصدر نفسه، ص ٨ ـ ١٤.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٦٠ ـ ٧٢.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٣٨ ـ ٤٨.

بحدة في الهجوم على شخصي. فقد تكوّن انطباع لدى بعضهم أن هجوم النائب الهنداوي ربما كان بتشجيع من القصر الملكي. وتوالى الهجوم عليّ وتحملت ذلك. فقد كنت أدرك أنني سأتحمل عبء سنوات طويلة من غياب الحياة البرلمانية وغياب المشاركة الشعبية في الحكم. ووجدت نفسي في صراع نفسي طوال ثلاثة أيام بلياليها، وأنا أستمع إلى خطابات النواب ونقد بعضهم الجارح. وكنت أعرف، بحكم عملي في المخابرات العامة، معلومات مشينة عن بعض النواب الذين هاجموني، ولكنني ترفعت عن استعمالها في الرد عليهم. وعزمت على أن أرد بصورة دقيقة وبالوثائق التي طلبتها من الوزارات والدوائر الرسمية على التهم التي وردت في كلمات بعض النواب. وكان أفراد أسرتي يستشيطون غضباً وينفعلون بشدة إزاء ما حدث في مجلس النواب. وكان أشدهم انفعالاً ابني البكر عماد الذي سعى إلى معرفة ردي المكتوب على كلمات النواب، رغم إخفائي لأوراقي في غرفة نومي. وأبلغ أخي الدكتور عدنان بدران بذلك، وجاء إلى منزلي وطلب مني الاطلاع على الرد المكتوب، وأطلعته عليه. وقال لي: إن هذا الرد غير كافٍ. وكذلك فعل ابن عمي الدكتور حسان بدران. غير أني كنت أرفض النقاش معهم ومع الوزراء في هذا الموضوع. وكنت أبحث خلال هذه الأيام عن الهدوء والسكينة حتى أتمكن من تجميع أفكاري والرد على النواب رداً شفوياً غير مكتوب. وكان بعضهم يرجوني أن لا أفعل ذلك خوفاً من أن أنزلق إلى تناول حياة بعض النواب السابقة، والرد على التجريح بتجريح مماثل. وقد دعيت إلى حفل رأس السنة الميلادية لدى أحد الأصدقاء، ومنذ وصولي بدأ الأصدقاء من الوزراء وغيرهم يتحدثون في موضوع الرد على البيان الوزاري، فرجوتهم إقفال البحث في هذا الأمر وقضاء سهرة مريحة، ففعلوا، وارتحت كثيراً»[١٦]. ورد بدران على كلمات النواب بصورة عفوية. فاستجاب لمطالب نواب الحركة الإسلامية، وأعلن التزام حكومته بالتعاون مع مجلس النواب من أجل تعديل التشريعات لمنح السلطة القضائية مزيداً من الاستقلال والقدرة على أداء مهامها، والعمل على إلغاء القوانين الاستثنائية وفي طليعتها قانون الدفاع وقانون مكافحة الشيوعية، وإعادة النظر في قانون الانتخابات العامة وقانون الأحزاب السياسية وقانون المطبوعات والنشر. والتزم رئيس الوزراء بإعادة المفصولين من الجامعات والمؤسسات الحكومية لأسباب أمنية، وبعدم تدخل الأجهزة الأمنية في التعيين في وظائف الدولة وفي البعثات الدراسية ورخص المهن والجمعيات الخيرية والأندية والنقابات المهنية والمؤسسات الخاصة، وبالعمل على استصدار عفو عمن حكم من المعتقلين لأسباب سياسية. ووعد أيضاً بدراسة إقامة تنظيم مهني للمعلمين والعمل بالشريعة الإسلامية «من خلال التوفيق بين

---

(١٦) حديث مضر بدران في منزله بعمان إلى المؤلف في ٢٣/ ١٠/ ١٩٩٤.

القوانين وأحكام الشريعة وبما يخدم حركة التقدم في البلاد ويصون إنجازاتها الحضارية ويحافظ على حقوق الناس ومصالحهم»، وإعفاء المواطنين من فوائد قروض الإسكان والقروض الزراعية، ودعم المواد التموينية الأساسية بمبلغ ٦٠ مليون دينار لسنة ١٩٩٠، والتقيد بعدم منح تراخيص بيع المشروبات الروحية للمسلمين وعدم تقديمها في المؤسسات العامة كافة وفي الدعوات الرسمية.

ورد الرئيس بدران على أقوال النائب ذوقان الهنداوي بشأن المديونية الخارجية. وأوضح أن حجم الديون خلال مدة رئاسته للحكومة قد بلغ ٢٤٧٣ مليون دولار، ويمثل ٢١ بالمئة من إجمالي الدين الخارجي، في حين بلغ الدين خلال مدة حكومة الرفاعي (١٩٨٥ ـ ١٩٨٩) ٦١٣٥ مليون دولار. وبيّن أن القروض العسكرية حتى نهاية عام ١٩٨٥ قد بلغت ١٣٦٩,٤ مليون دولار بينما بلغت في عهد حكومة الرفاعي ٣١٨١,٨ مليون دولار. وأوضح أيضاً أن القروض الخارجية التي تمت في عهد حكومته قد أنفقت على مشاريع البنية التحتية في البلاد مثل إنشاء جامعتين في شمال البلاد وإنشاء مطار عمان الدولي وإيصال الكهرباء إلى ٩٧ بالمئة من التجمعات السكنية في البلاد وإيصال المياه الصالحة للشرب لهذه التجمعات.

ورد الرئيس بدران على تهم النائب العبادي بأنه لا يملك أرضاً في المواقع التي ذكرها النائب. وقال إن القصد من هذه التهم الإساءة إليه شخصياً. وأبدى استعداده أمام المجلس لأن يقدم إقراراً بممتلكاته المنقولة وغير المنقولة «لأكون مثلاً للآخرين»(١٧).

يقول الرئيس بدران معقباً على أحداث ذلك اليوم: «لما عدت إلى منزلي حوالى الساعة الثامنة مساءً كانت الطرقات فارغة. فقد آوى الناس إلى منازلهم لمشاهدة ردي على كلمات النواب من التلفاز. وقد زارني جلالة الملك بعد وصولي بقليل إلى منزلي. وأعرب جلالته عن إعجابه بصبري وشجاعتي لتحمل عنف اللسان والهجوم الجارح الذي صدر من بعض النواب. وتلقيت في الليلة نفسها مكالمات هاتفية كثيرة من الناس تؤيدني. وجاء المهنئون في صباح اليوم التالي إلى مكتبي في رئاسة الوزراء. لقد كان الناس يخشون فشل التجربة الديمقراطية، فجاءوا مهنئين بنجاحها»(١٨).

وفي اليوم الأول من سنة ١٩٩٠، نالت حكومة مضر بدران الثقة من ٦٥ نائباً، وحجب الثقة عنها تسعة نواب، وامتنع عن التصويت سبعة نواب(١٩).

---

(١٧) ملحق الجريدة الرسمية، السنة ٢٧، العدد ٨، ص ٥٥ ـ ٧٢، المحضر الثالث للجلسة الثامنة (١/١/١٩٩٠).

(١٨) حديث مضر بدران في منزله بعمان إلى المؤلف في ٢٣/١٠/١٩٩٤.

(١٩) الرأي، ٢/١/١٩٩٠.

كان الأردنيون، خلال مناقشات النواب للبيان الوزاري لحكومة بدران، مشدودين إلى التلفزيون والإذاعة والصحف المحلية التي سجلت كلمات النواب. وقد غمرت نفوسهم الفرحة وهم يرون التحول العميق الذي يشهده مجتمعهم نحو الديمقراطية. وقد أبدى رؤساء النقابات المهنية إعجابهم بما تم، وثمنوا عالياً هذه الممارسة الرفيعة للديمقراطية[٢٠].

ثالثاً: مناقشة الموازنة العامة لسنة ١٩٩٠

لما قدمت حكومة بدران مشروع قانون الموازنة العامة للدولة إلى مجلس النواب في ١٩٩٠/١/٦، اضطرت إلى عرض الأزمة الاقتصادية والمالية التي اجتاحت البلاد خلال سنتي ١٩٨٨ و١٩٨٩ وبيان الديون الخارجية التي وقعت تحت وطأتها المملكة. وحللت أسباب الأزمة والاستدانة، واستعرضت الجهود التي بذلتها حكومة الشريف زيد بن شاكر لتنفيذ برنامج التصحيح الاقتصادي والخطوط العريضة لهذا البرنامج. واستهدف مشروع الموازنة عدم المساس بمقتضيات الأمن الوطني ومتطلبات الدفاع القومي، وزيادة الاعتماد على الإيرادات الذاتية، وتقليل الاعتماد على الدعم الخارجي للموازنة، وتخفيض عجز الموازنة العامة، وتخفيض النفقات الجارية، وزيادة المخصصات للمشاريع التنموية والرأسمالية[٢١].

وقد أحال مجلس النواب مشروع قانون الموازنة العامة على اللجنة المالية التي درسته وأعدت تقريراً حوله جاء فيه إدانة لسياسة الارتجال وللقرارات غير المدروسة والبعد عن روح المسؤولية في نهج الحكومات السابقة تجاه سياسة الاقتراض. وتضمن التقرير إشارة إلى خطاب النيات الموجه من وزير المالية ومحافظ البنك المركزي السابقين باسم الحكومة الأردنية إلى صندوق النقد الدولي في ١٩٨٩/٤/١٣ وتلخيص بنوده الثلاثة والعشرين، وإعادة جدولة أقساط الديون الخارجية مع فوائدها لسنوات ١٩٨٩ و١٩٩٠ و١٩٩١. وأشار التقرير إلى شكوك اللجنة في إمكانية زيادة معدل النمو الحقيقي في الاقتصاد الأردني وفق الخطة الحكومية، وفي حل مشكلة البطالة، وفي مكافحة الغلاء. وتضمن تقرير اللجنة تخفيضاً للعجز في مشروع الموازنة العامة مقداره ١٥ مليون دينار[٢٢].

---

(٢٠) **الرأي**، ١٩٩٠/١/٤، ص ٦.

(٢١) خطاب الموازنة العامة لسنة ١٩٩٠ في: **ملحق الجريدة الرسمية**، السنة ٢٧، العدد ٩، ص ٨ ـ ٢٠.

(٢٢) **ملحق الجريدة الرسمية**، السنة ٢٧، العدد ١٢، ص ٤ ـ ١٦، محضر الجلسة الثانية عشرة من الدورة العادية (١٩٩٠/١/٢٧).

وقد ناقش النواب مشروع قانون الموازنة العامة في ضوء تقرير اللجنة المالية. ودار معظم النقاش حول عجز الموازنات السنوية العامة والمديونية الخارجية والأزمة الاقتصادية والمالية وبرنامج التصحيح الاقتصادي. وردّ وزير المالية على كلمات النواب، وأوضح كثيراً من النقاط التي أثاروها حول هذه الموضوعات. وصنف الوزير قروض الأردن الخارجية على أساس قابليتها لإعادة الجدولة إلى ثلاثة أصناف: قروض من مؤسسات دولية وصناديق عربية وإقليمية، وهي غير قابلة لإعادة الجدولة وتشكل نحو ١٨ بالمئة من مجموع القروض في نهاية سنة ١٩٨٨، وقروض من حكومات أجنبية وهي قابلة لإعادة الجدولة وتشكل ٦٣ بالمئة من مجموع القروض، وقروض من البنوك التجارية الأجنبية، وهي قابلة لإعادة الجدولة وتشكل ١٩ بالمئة من مجموع القروض. وبيّن الوزير أن الأردن من الدول ذات الدخل المتوسط حيث متوسط دخل الفرد السنوي فيه يزيد على ٨٠٠ دولار، والدول الدائنة لا تقبل إلغاء أي من قروضها لمثل تلك الدول بل تعمل على تخفيض عبء مديونيتها من خلال إعادة جدولة القروض فقط[٢٣].

وقد أقر مجلس النواب مشروع قانون الموازنة العامة في ١٠/٢/١٩٩٠، بعد إجراء التعديلات التي أقرتها اللجنة المالية في المجلس[٢٤].

رابعاً: تنفيذ الالتزامات

وفاء بتعهدات رئيسه أمام مجلس النواب، قرر مجلس الوزراء في ٢٦/١٢/ ١٩٨٩ تعديل تعليمات الإدارة العرفية تمهيداً لإلغائها[٢٥]. كما قرر في ١٦/١/١٩٩٠ إلغاء قانون مقاومة الشيوعية رقم ٩١ لسنة ١٩٥٣ والتعديلات التي طرأت عليه[٢٦]. وأصدر رئيس الوزراء بلاغاً رسمياً طلب فيه من جميع الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات العامة التوقف عن العمل ببلاغ رئاسة الوزراء رقم ٦٦ تاريخ ١٣/١٠/ ١٩٦٥ الذي كان يقضي بوجوب الاستئناس برأي دائرة المخابرات العامة عند تعيين الموظفين والمستخدمين لدى الأجهزة الحكومية المختلفة. وأصدر رئيس الوزراء تعميماً إلى الوزارات والدوائر والمؤسسات العامة قرر بموجبه إجازة إعادة استخدام جميع

---

(٢٣) **ملحق الجريدة الرسمية**، السنة ٢٧، العدد ١٣، ص ٦٠ ـ ٨٢، محضر الجلسة الثالثة عشرة من الدورة العادية الأولى (٣/٢/١٩٩٠).

(٢٤) **ملحق الجريدة الرسمية**، السنة ٢٧، العدد ١٤، ص ١٣٠ ـ ١٣٨، محضر الجلسة الرابعة عشرة من الدورة العادية الأولى (١٠/٢/١٩٩٠).

(٢٥) **الرأي**، ٢٧/١٢/١٩٨٩، ص ١ و٢٠.

(٢٦) **الرأي**، ١٧/١/١٩٩٠، ص ١ و١٦.

الموظفين والمستخدمين الذين تم عزلهم من الخدمة الحكومية بقرارات صادرة استناداً لتعليمات الإدارة العرفية لأسباب سياسية(٢٧). هذا وقد رحب رؤساء النقابات المهنية بقرارات مجلس الوزراء وتعميم رئيس الوزراء السابقة الذكر(٢٨). وأصدر نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية تعليمات إلى أجهزة الأمن العام باعتبار القرارات الإدارية الصادرة بمنع أي مواطن أردني من السفر إلى الخارج لاغية، وعدم منع أي مواطن من ذلك ما لم يكن قد صدر بحقه قرار منع من جهة مخولة بموجب القانون باتخاذ ذلك القرار. وأصدر الوزير نفسه تعليمات إلى دائرة الأحوال المدنية والجوازات العامة بتنفيذ قراره بتجديد أو إصدار جوازات السفر للأردنيين المقيمين داخل المملكة دون أخذ موافقة الدوائر الأمنية المختصة بذلك(٢٩).

ووجه رئيس الوزراء كتاباً إلى رئيس ديوان التشريع في رئاسة الوزراء وإلى نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية، رئيس اللجنة القانونية في مجلس الوزراء، ووزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، عضوي اللجنة المذكورة، بترجمة التزامه أمام مجلس النواب بالتوجه إلى العمل بالشريعة الإسلامية من خلال التوفيق بين القوانين وأحكام الشريعة الإسلامية بما يخدم التقدم في الأردن ويصون إنجازاته الحضارية ويحافظ على حقوق الناس ومصالحهم(٣٠).

وصدرت إرادة ملكية بالعفو والإفراج عن ٢٧ من المحكومين السياسيين في ١٦/ ٢/ ١٩٩٠(٣١). وقرر وزير التربية والتعليم إعادة ١٥٣ معلماً ومعلمة إلى الخدمة ممن فصلوا لأسباب سياسية أو حالت أسباب سياسية دون تعيينهم في مطلع آذار/ مارس ١٩٩٠(٣٢). وتسلم الوزير نفسه في ١٥/ ٣/ ١٩٩٠ طلباً (عريضة) موقعاً من حوالى عشرين ألف معلم ومعلمة لتأسيس نقابة للمعلمين الأردنيين(٣٣).

وكانت أهم القضايا التي أشغلت الرأي العام الأردني هي قضايا الفساد المالي والإداري التي تولت اللجنة المالية في مجلس النواب دراستها وإعداد تقرير عنها. وقد قدمت اللجنة تقريرها إلى المجلس في جلسة سرية عقدت في ٢٠/ ٣/ ١٩٩٠. وتضمن

(٢٧) الرأي، ٢١/ ١/ ١٩٩٠، ص ١ و٢٣.
(٢٨) الرأي، ٢٢/ ١/ ١٩٩٠، ص ١٠.
(٢٩) الرأي، ٢٤/ ١/ ١٩٩٠، ص ١.
(٣٠) الرأي، ٢٥/ ١/ ١٩٩٠، ص ١ و١٨.
(٣١) الرأي، ١٧/ ٢/ ١٩٩٠، ص ١ و٢٤.
(٣٢) الرأي، ١٨/ ٣/ ١٩٩٠، ص ١.
(٣٣) الرأي، ١٦/ ٣/ ١٩٩٠، ص ٢.

التقرير تصنيفاً لهذه القضايا في مجموعات خمس هي:

المجموعة الأولى، وتشمل مشروع إسكان أبو نصير قرب العاصمة، وبيع احتياطات المملكة من الذهب، ومشروع بناء سجن سواقة، وكفالات مشروع الخط الحديدي الحجازي، وشركة كاولي، ومشروع مدينة الجبيهة الترويحية، وعطاءات شراء اللحوم الطازجة المستوردة، وبيع الشعير إلى كل من العراق وسوريا، ومشروع تمديد قناة الملك عبد الله (الغور الشرقية) مسافة ١٤,٥ كيلومتر، ومشروع طريق الأزرق الجفر الذي أحيل على شركة مقاولات هندية، وقضية المواد التموينية والتقارير المتعلقة بها (القهوة واللحوم المعلبة). وقد طلب المجلس من الحكومة إحالة هذه القضايا على النائب العام لكي تنظر فيها المحاكم المختصة.

وتشمل **المجموعة الثانية** من القضايا: نظام السيطرة والتحكم لمديرية الأمن العام، وشراء سيارات أودي (AUDI) لشرطة النجدة، ومشروع حمامات ماعين، والشركة الأردنية للإنتاج التلفزيوني والإذاعي والسينمائي، ومشروع سد الملك طلال، وبروتوكولات الصفقات المتكافئة من البضائع مع كل من سوريا والعراق، وشراء قوارب البحر الميت، وحفر الآبار الارتوازية، وشراء يخوت العقبة، ومشروع حدائق الملك عبد الله في العاصمة، وتوزيع الوحدات الزراعية في الأغوار، وحسابات وزارة التموين في واشنطن، وصندوق التوفير البريدي، ومشروع الأسمدة، ومشروع البوتاس، والقرضان الفرنسي والياباني الخاصان بتوسيع وتطوير المقاسم والشبكات الهاتفية، ومشروع جلب المياه من دير علا إلى عمان، ومشروع توسيع مصانع الاسمنت، ومنح جوازات سفر مقابل عمولات (رشى). وقد طلب المجلس من الحكومة التحفظ على أوراق هذه القضايا لمزيد من التحقيقات.

أما **المجموعة الثالثة** فتشمل القضايا التي ينظر في مخالفاتها ديوان المحاسبة، بينما تشمل **المجموعة الرابعة** القضايا التي هي قيد المحاكم، وتشمل **المجموعة الخامسة** القضايا التي تتابعها اللجنة المالية في المجلس لتقديم تقارير عنها لإحالتها من خلال الحكومة أو مباشرة على النائب العام[٣٤].

وقد باشر النائب العام باستلام ملفات القضايا المتصلة بالفساد المالي والإداري. وأعلن وزير العدل أنه تشكلت خمس هيئات للتحقيق في هذه القضايا[٣٥]. وقد ردت قضية طريق الأزرق ـ الجفر إلى مجلس النواب في ١٩٩٠/٧/٢٠ باعتبارها جناية استثمار الوظيفة وأن صاحب النظر فيها هو المجلس العالي الذي من حقه محاكمة

(٣٤) **الرأي**، ١٩٩٠/٣/٢١، ص ١ و٢٤.

(٣٥) **الرأي**، ١٩٩٠/٣/٢٢، ص ١.

الوزراء على ما ينسب إليهم من جرائم ناتجة من تأدية وظائفهم. كما ردت قضية استيراد مادة شعير العلف من العراق وسوريا، وقضية سجن سواقة للسبب نفسه. وأعلم مجلس النواب بأن قضية مدينة الجبيهة الترويحية قد تقرر حفظ أوراقها لعدم قيام الدليل على الجرم المرتكب والشخص الذي ارتكبه[٣٦].

ودعي مجلس النواب إلى الاجتماع في دورة استثنائية في ٢٠/٦/١٩٩٠ للنظر في عدد من مشاريع القوانين التي وعدت الحكومة بتقديمها إليه، وأهمها: مشروع قانون الدفاع لسنة ١٩٩٠، ومشروع قانون الكسب غير المشروع لسنة ١٩٩٠، ومشروع قانون الجرائم الاقتصادية لسنة ١٩٩٠، ومشروع قانون معدل لقانون استقلال القضاء الأردني لسنة ١٩٩٠، وقانون مؤقت رقم (١١) لسنة ١٩٨٩ هو قانون محكمة العدل العليا[٣٧].

وقد أخذت مشاريع القوانين هذه طريقها إلى مجلس النواب ومجلس الأعيان، ودار حولها نقاش طويل. وصدرت خلال الأعوام الثلاثة التالية. وكان القانون المؤقت لمحكمة العدل العليا الذي قدمته الحكومة قد أثار نقاشاً مطولاً في مجلس النواب، مثلما أثار اهتمام رجال القانون في البلاد. ونشرت دراسات حول الموضوع تناولت نقاط الضعف فيه وهي: تقييد اختصاص محكمة العدل العليا، وقصر مدة الطعن في القرار الإداري ٣٠ يوماً، واشتراط مدة ممارسة المحامي بخمس سنوات للترافع أمام المحكمة، وأصول المحاكمات والإجراءات في المحكمة، وآثار إلغاء القرار الإداري، وتبعية محكمة العدل العليا لوزارة العدلية. وقد اقترح معظم الناقدين للقانون أن تكون لمحكمة العدل العليا الولاية العامة في المنازعات الإدارية، وإنشاء محاكم إدارية في محافظات المملكة بحيث تصدر أحكاماً قابلة للطعن أمام محكمة العدل العليا، وإنشاء قسم للتشريع والفتوى في محكمة العدل العليا، وإنشاء جهاز للنيابة الإدارية، وتعديل مدة الطعن لتصبح ستين يوماً، وإلغاء شرط مدة ممارسة المحامي للترافع أمام المحكمة، وتحديد أصول المحاكمات والإجراءات في المحكمة، وإزالة آثار إلغاء القرار الإداري، واستقلال محكمة العدل العليا وربطها بالمجلس القضائي[٣٨].

---

(٣٦) **الرأي**، ٢٢/٧/١٩٩٠، ص ١٥.

(٣٧) **الرأي**، ٣/٦/١٩٩٠، ص ١ و٢٢.

(٣٨) حسين المومني، «قانون محكمة العدل العليا الجديد والتعديلات المقترحة،» **الرأي**، ١٥/١/١٩٩٠، ص ١٥؛ ابراهيم بكر، «تعقيب على عرض ومناقشة قانون محكمة العدل العليا رقم ١١ لسنة ١٩٨٩،» **الرأي**، ٧/٧/١٩٩٠، ص ٨، ونعمان أحمد الخطيب، «محكمة العدل العليا بين نظام القضاء الموحد ونظام القضاء المزدوج،» **مؤتة للبحوث والدراسات**، السنة ٦، العدد ٢ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١)، ص ٢٢٩ - ٣٨٤.

وقد أقر مجلس النواب مشروع القانون في تموز/يوليو ١٩٩٠ ورفعه إلى مجلس الأعيان في ١٢/٧/١٩٩٠، وأجرى الأخير عليه تعديلاً في ١٤/٣/١٩٩١ وأعاده ثانية إلى مجلس النواب الذي ناقشه في دورته الاستثنائية في تموز/يوليو ١٩٩١ وصدر سنة ١٩٩٢ يحمل رقم (١٢) متضمناً معظم المقترحات الآنفة الذكر[٣٩].

أما بالنسبة لاستقلال القضاء الأردني، فقد كان أول قانون بهذا الشأن هو قانون استقلال القضاء رقم (١٩) لسنة ١٩٥٥. وقد نصت المادة (٤٦) منه على تشكيل لجنة برئاسة وزير العدل لإجراء تنسيق وتطهير ملاك القضاء، يعينها مجلس الوزراء، ويكون قرارها قطعياً وغير خاضع للطعن فيه أمام هيئة قضائية. وبعبارة أخرى أباحت هذه المادة للسلطة التنفيذية التدخل لتطهير ملاك القضاء وتنظيم شؤونه. وجاء قانون تنظيم الجهاز الحكومي رقم (٤) لسنة ١٩٦٢، والقانون المؤقت رقم (٣٧) لسنة ١٩٧٠ ليؤكدا حق السلطة التنفيذية في تنظيم القضاء النظامي والشرعي وفصل القضاة غير الصالحين[٤٠]. ومن المعروف أن الدستور الأردني قد نص على مبدأ استقلال القضاء في مواده (٢٧) و(٩٧) و(١٠١)[٤١] ونصت المادة (٢٢٣) من قانون العقوبات الأردني على حماية استقلال القضاء حماية جزائية[٤٢]. وعلى رغم هذه النصوص الدستورية والقانونية، فقد شهد القضاء الأردني تدخلاً في استقلاله في بعض القضايا الجزائية والحقوقية والإدارية، ومنعاً لتنفيذ الأحكام أو الاستعانة بالقوانين الاستثنائية أو التنفيذ الناقص أو التراخي في تنفيذ الحكم أو انتداب القضاة وإنهاء خدماتهم أو إحالتهم على التقاعد أو تهديدهم أو التأثير في الخصوم[٤٣].

وقد ناقش مجلس النواب القانون المؤقت رقم (١٣) لسنة ١٩٨٩ هو قانون معدل لقانون استقلال القضاء ومشروع قانون معدل لقانون استقلال القضاء لسنة ١٩٩٠ في جلسته التاسعة من الدورة العادية الثانية المنعقدة في ١٦/١٢/١٩٩٠. وأجرى تعديلات عليهما، كان من أبرزها تأليف المجلس القضائي، إذ نص القانون المؤقت على أن يضم المجلس قاضيين لا تقل درجة كل منهما عن الخاصة يختارهما

---

(٣٩) **الجريدة الرسمية** (الأردن) (٢٥ آذار/مارس ١٩٩٢)، ص ٥١٦ ـ ٥٢٢.

(٤٠) فاروق الكيلاني، **استقلال القضاء** (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٧)، ص ٣٠٥ ـ ٣٠٧.

(٤١) جاء في المادة (٢٧): «السلطة القضائية تتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها وتصدر جميع الأحكام وفق القانون باسم الملك».

وجاء في المادة (٩٧): «القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون».

وجاء في المادة (١٠١): «المحاكم مفتوحة للجميع ومصونة من التدخل في شؤونها». انظر: **الدستور الأردني مع جميع التعديلات التي طرأت عليه** (عمان: مطبوعات مجلس الأمة، ١٩٨٦).

(٤٢) الكيلاني، المصدر نفسه، ص ٤٦.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ٨١ ـ ٨٨، ٩٦ ـ ٩٧، ١٠٠ ـ ١٠٢ و١٠٦ ـ ١١٤.

الوزير لمدة سنتين. فحل محلها النص التالي: «أقدم قاضيين في محكمة التمييز». وأضيف إلى المجلس رئيس محكمة بداية عمان. والقصد من ذلك الحفاظ على استقلال هذا المجلس من خلال عدم تدخل وزير العدل في تأليفه[٤٤].

وناقش مجلس النواب أيضاً مشروع قانون الدفاع لسنة ١٩٩٠ المقدم من الحكومة، وأدخل على مواده تعديلات جذرية من أهمها إضافة الفقرة (ج) إلى المادة الثانية التي تنص على وجوب عرض إعلان العمل بالقانون على مجلس الأمة خلال الخمسة عشر يوماً التالية لإعلانه ليقرر ما يراد بشأنه بما في ذلك مدة العمل به. ولما عرضت الفقرة على مجلس الأعيان تقرر عرضها على المجلس العالي لتفسير الدستور. فأفتى بعدم دستورية هذه الفقرة. ولذا قرر مجلس الأعيان حذفها، وإعادة مشروع القانون إلى مجلس النواب الذي وافق بالأكثرية على حذفها[٤٥].

خامساً: تعديل وزارة بدران ودخول ممثلي الحركة الإسلامية فيها

أدت استجابة الرئيس بدران لشروط نواب الحركة الإسلامية لمنحه الثقة إلى تعزيز صلاته بهم وكسب ثقتهم وتعاونهم معه. وشعر بدران أن الوقت قد حان لمشاركة الحركة الإسلامية في حكومته، ولا سيما بعد اندلاع أزمة الخليج ودخول القوات العراقية إلى الكويت والتوتر والتعبئة الشعبية الأردنية التي رافقت الأزمة.

بدأت معارضة الكتلة الإسلامية في مجلس النواب تؤثر في أداء الحكومة في تنفيذ برنامجها الذي تضمنه بيانها الوزاري. وظهرت هذه المعارضة بوضوح في مناقشة مشاريع قوانين القروض بفوائد وغيرها من القوانين. وبعد مرور عام ونيف على الحكومة عرض مضر بدران استقالة حكومته على الملك حسين فرفضها. واطّلع بدران على كتاب من الرئيس الأمريكي جورج بوش (George Bush) موجه إلى جلالته، يتضمن نقداً عنيفاً لتصريحات بدران حول حرب الخليج. وأعلم الملك رئيس حكومته أنه لا يريد أن تكون استقالته استجابة لرأي بوش فيه. عندها عدل بدران عن استقالته وعرض على الملك رغبته في إدخال الكتلة الإسلامية في وزارته، فوافق على ذلك[٤٦].

---

(٤٤) **ملحق الجريدة الرسمية**، السنة ٢٨، العدد ٩، ص ٢٢ ـ ٧٥.

(٤٥) **ملحق الجريدة الرسمية**: السنة ٢٩، العدد ٣، ص ٢٨ ـ ٣٢، محضر الجلسة الثالثة لمجلس النواب (٨/ ١٢/ ١٩٩١)، والسنة ٢٩، العدد ٦، ص ١٦ ـ ٢٣، محضر الجلسة السادسة لمجلس النواب من الدورة الثالثة (٢٣/ ١٢/ ١٩٩١).

(٤٦) حديث مضر بدران في منزله بعمان إلى المؤلف في ٢٣/ ١٠/ ١٩٩٤.

أما مسألة اشتراك الإخوان المسلمين الأردنيين في الحكم فقد كانت تقلقهم وتؤرقهم منذ الخمسينيات من هذا القرن. وكانوا يتساءلون: هل دخول الحكم والمشاركة فيه حلال أم حرام من الناحية الفقهية؟ ويذكر الدكتور عبد اللطيف عربيات، عضو مجلس الشورى في جماعة الإخوان المسلمين، أنه التقى في نهاية الخمسينيات بالفقيه الباكستاني أبي الأعلى المودودي، وسأله هذا السؤال، فأجابه: إن الاشتراك في الحكم واجب إذا كان فيه مصلحة وفائدة للمسلمين. ولا يوجد أي مانع شرعي يحول دون الاشتراك في مجلس النواب وفي الوزارة في دولة لا تطبق الشريعة الإسلامية تطبيقاً كاملاً.

وقد تكوّن لدى الإخوان المسلمين في الأردن إجماع لا يقوم على سند شرعي بأن المشاركة في الحكومة مرفوضة باعتبارها مشاركة في عملية تغريب المجتمع. واستمر هذا الإجماع، فلم يمنح نواب الإخوان المسلمين الثقة لأي حكومة أردنية، ولم يشتركوا في أية حكومة قبل سنة ١٩٧٠. وكان الدكتور إسحق أحمد الفرحان أول أخ مسلم اشترك في وزارة أردنية. ويذكر الدكتور عبد اللطيف عربيات أن الدكتور الفرحان قد طلب رأي مجلس شورى الإخوان المسلمين في ذلك. ولكن وصفي التل الذي دعاه للاشتراك في حكومته آنذاك استمهله ثلاث ساعات لإبداء رأيه. ونصح بعض الإخوان المسلمين الدكتور الفرحان بالاستجابة لطلب رئيس الحكومة. وهذا ما فعله. وفي اليوم التالي اجتمعت قيادة الإخوان المسلمين (مجلس الشورى) وقرّرت عدم مشاركة الدكتور الفرحان في الوزارة، وتجميد عضويته في الجماعة. وبعدها تشددت قيادة الإخوان المسلمين بعدم المشاركة في أية حكومة. وطغى الاتجاه المتشدد على الإخوان وقيادتهم. ولكنهم شاركوا في الانتخابات النيابية التكميلية التي أجريت سنة ١٩٨٤، ونجح فيها نائبان منهم هما: الدكتور عبد الله العكايلة والدكتور أحمد الكوفحي. وظل الاتجاه العام للإخوان المسلمين عدم المشاركة في الحكم.

وتغير الوضع سنة ١٩٨٩ بعد نجاح ٢٣ نائباً من الإخوان المسلمين في مجلس النواب. ولم يكن هناك أي مانع شرعي يحول دون اشتراكهم في الوزارة، ولكن بعضهم كان يرى وجود مانع سياسي للمشاركة. ومع نجاح التجربة البرلمانية أخذت القناعة بالاشتراك في الحكم تزداد في صفوف القيادة والقواعد الإخوانية. ولما عرض على قيادة الإخوان المشاركة في الحكومة سنة ١٩٨٩، رفضت ذلك بأكثرية صوت واحد فقط. وكانت حجة القائلين بالمشاركة تقوم على أن الإخوان المسلمين يريدون الإصلاح، ولا يتم الإصلاح إلا من خلال المشاركة والعمل. وقد زادت نسبة المقتنعين بالمشاركة في الحكم بعد حرب الخليج الثانية. ولما عرض الأمر على مجلس شورى الجماعة أيدته الأكثرية. ومع ذلك ظلّ النقاش بين القائلين بتحريم المشاركة

سياسياً والداعين إليها[٤٧] قائماً.

بدأ مضر بدران مباحثاته مع المراقب العام للإخوان المسلمين الشيخ محمد عبد الرحمن خليفة والدكتور اسحق الفرحان والدكتور عبد اللطيف عربيات والمهندس أحمد قطيش الأزايدة الناطق بلسان الكتلة الإسلامية في مجلس النواب. وكان الرئيس بدران يرغب في إدخال الدكتور اسحق الفرحان وأحمد الأزايدة في الوزارة، ولكنهما اعتذرا لأن الصف الثاني في جماعة الإخوان المسلمين اشترط على أعضاء مجلس الشورى للجماعة عدم الدخول في الوزارة إلا بعد الاستقالة من المجلس المذكور. ولما كان الفرحان والأزايدة من مجلس الشورى فقد تعذر عليهما دخول الوزارة. ويبدو أن خلافاً قد حصل في مجلس الشورى حول الأسماء. وكان المراقب العام يفضل أن يتولى ابنه الدكتور ماجد خليفة وزارة غير وزارة العدل، مثل الاقتصاد مثلاً. كما اقترح المراقب العام اسم الدكتور علي الحوامدة، غير أن الدكتور عبد الله العكايلة اعترض على ذلك. وأخيراً ترك الرئيس بدران اختيار الأسماء لمجلس الشورى[٤٨] الذي اختار الوزراء وفق معايير الاختصاص والخبرة وتمثيل مختلف مناطق المملكة. واشترط المجلس على الوزراء الخمسة الذين اختارهم أن ينسحبوا من الحكومة إذا دخلت في مفاوضات مع إسرائيل، وأعلم رئيس الوزراء بذلك فوافق على هذا الشرط. أما الوزراء الخمسة فثلاثة من النواب هم: د. ماجد خليفة وزير العدل، ود. عبد الله العكايلة وزير التربية والتعليم، ويوسف العظم وزير التنمية الاجتماعية، واثنان من خارج مجلس النواب هما: د. ابراهيم زيد الكيلاني وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية ود. عدنان الجلجولي وزير الصحة[٤٩].

وفي أول أيام عام ١٩٩١ أجرى الرئيس بدران تعديلاً على وزارته تضمن خروج مروان القاسم، نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية من الحكومة، وحل محله طاهر المصري، كما قبلت استقالة عشرة من أعضائها ودخول عشرة وزراء جدد بينهم الخمسة من جماعة الإخوان المسلمين المذكورة أسماؤهم أعلاه، وإسلاميان مستقلان هما: المهندس محمد العلاونة وزيراً للزراعة وجمال الصرايرة وزيراً للنقل والاتصالات. وضمت الوزارة ١١ وزيراً من أعضاء مجلس النواب. هذا هو التعديل الثاني على الوزارة، فقد أجري التعديل الأول في ١٨/ ٩/ ١٩٩٠. وكان تعديلاً طفيفاً خرج بمقتضاه وزير التخطيط المهندس عوني المصري وحلّ محله د. خالد أمين عبد الله،

---

(٤٧) حديث الدكتور عبد اللطيف عربيات في منزله بعمان إلى المؤلف في ٢٧/ ١٢/ ١٩٩٤.

(٤٨) حديث مضر بدران في منزله بعمان إلى المؤلف في ٢٣/ ١٠/ ١٩٩٤.

(٤٩) حديث الدكتور عبد اللطيف عربيات في منزله بعمان إلى المؤلف في ٢٧/ ١٢/ ١٩٩٤.

ودخل الوزارة وزير جديد آخر هو حكمت الساكت[٥٠].

أثارت مشاركة الإخوان المسلمين في الحكم اهتمام الرأي العام الأردني، وبعد دخولهم الوزارة بيومين نشر أحد قادتهم مقالة في جريدة **الرأي** الأردنية بيّن فيها أن المشاركة في الحكم قد نوقشت من قبل قيادة الجماعة، وظهرت ثلاثة آراء: **أولها** يقول بتحريم المشاركة، **وثانيها** يقول بوجوبها لأنها تندرج تحت المصالح المرسلة، **وثالثها** يقول إن المشاركة ليست حراماً ولكن لا تتحقق فيها المصلحة. وقررت القيادة في النهاية قبول المشاركة في الحكم[٥١].

لم يدخل وزراء الحركة الإسلامية تجديداً في الإدارة والحكم أو برامج تستحق الاهتمام سوى ما أقدم عليه وزير التنمية الاجتماعية، بعد ثلاثة أشهر من توليه الوزارة، بالفصل بين الجنسين في مكاتب الوزارة، إذ خصص للرجال مكاتب مستقلة عن مكاتب النساء. وقد أثار الإجراء ردود فعل في المجتمع الأردني، ولا سيما بعد أن اقترح نائبان من جماعة الإخوان المسلمين هما: د. همام سعيد ود. محمد فارس في ٩/٤/١٩٩١ استصدار قانون يمنع الاختلاط في الجامعات والمعاهد المتوسطة والمدارس. وإزاء ردود الفعل الاجتماعية والمعارضة، أوضح الناطق بلسان الحركة الإسلامية «أن هذه الإجراءات هي اجتهادات شخصية لا يجانبها الصواب، لكنها لا تمثل موقف الحركة الإسلامية»[٥٢]. ومن جهة أخرى، أبدى وزير التربية والتعليم، د. العكايلة، اهتماماً بدفع عملية التطوير التربوي إلى الأمام في لقاءاته مع المسؤولين في وزارته. وأبدى حماساً لإنشاء نقابة للمعلمين[٥٣].

يرى الرئيس بدران أن الوزراء من الإخوان المسلمين كانوا متعاونين في مجلس الوزراء. ويعتقد أن يوسف العظم والدكتور عدنان الجلجولي كانا من الوزراء الناجحين، رغم الضجة التي أثيرت حول الأول بقراره الفصل بين الرجال والنساء في مكاتب وزارة التنمية الاجتماعية، وهي، في نظره، ضجّة أثارها الخصوم السياسيون للإخوان المسلمين. أما د. عبد الله العكايلة، وزير التربية والتعليم، فيرى الرئيس بدران أنه أخطأ في إحالة كبار موظفي التربية والتعليم على التقاعد. وكان الرئيس بدران قد حذّر وزراءه بعد التعديل الوزاري الأخير بعدم تقديم أي موظف للإحالة على التقاعد قبل مرور أربعة أشهر حتى يتوافر الوقت الكافي لدراسة أحوال وزاراتهم

---

(٥٠) **الرأي**، ٢/١/١٩٩١، ص ١، ١٦ والأخيرة.

(٥١) **الرأي**، ٣/١/١٩٩١، ص ٢.

(٥٢) **الرأي**، ١٣/٤/١٩٩١، ص ٨.

(٥٣) **الرأي**، ٢٧/٥/١٩٩١، ص ٤.

وأوضاع الموظفين فيها. ويذكر بدران أنه لم يتدخل في موضوع إحالة موظفي التربية والتعليم على التقاعد بل فتح باب النقاش حول الموضوع في مجلس الوزراء. وكان هدفه من ذلك أن يعطي لوزراء الإخوان المسلمين حرية العمل في وزاراتهم حتى يحكم الناس على أدائهم وعلى مسلكهم الوزاري. وقد تعرض الوزير العكايلة لنقد شديد من قبل زملائه الوزراء في مجلس الوزراء. يقول الرئيس بدران في هذا الصدد: «لا شك أن تصرفات الدكتور العكايلة قد أدت إلى هبوط شعبية الإخوان المسلمين بين الناس. لقد كنت أنصح وزراءهم، ولكنهم لم يعيروا اهتماماً لنصائحي، ولذلك تركت الأمر للناس للحكم عليهم»(٥٤).

ويرى د. عبد اللطيف عربيات، وهو من قادة الإخوان المسلمين، ان الوزراء الإسلاميين قد تعرضوا لهجمة شرسة مخطط لها داخلياً وخارجياً. وسلطت الأضواء على كل منهم. وتعرضوا لنقد شديد على بعض الإجراءات التي اتخذوها في وزاراتهم، فقد أضاف د. العكايلة جملة واحدة إلى تعليمات احتفالات المدارس الرسمية نصت على منع الرجال من حضور احتفالات مدارس البنات ولو كانوا من أولياء الأمور، وفصل يوسف العظم، وزير التنمية الاجتماعية، بين الرجال والنساء في مكاتب الوزارة. وضخّم هذان الإجراءان حتى ان مجلة **الايكونومست** *(The Economist)* البريطانية تناولت الموضوع. ويؤكد د. عربيات أن قيادة الإخوان المسلمين لم تصدر قراراً أو تعليمات حول الموضوع، وإنما كان الأمر مجرد اجتهاد شخصي من الوزيرين. وكان هدف الحملة على وزراء الإخوان المسلمين تشويه مشاركتهم في الحكم والحيلولة دون دعوتهم إليه. ويرى د. عربيات أن المدة الزمنية التي شارك فيها وزراء الإخوان المسلمين في حكومة مضر بدران قصيرة بحيث إنهم لم يتمكنوا من تحقيق إنجازات أو إصلاحات ملموسة(٥٥).

سادساً: الميثاق الوطني الأردني

ظهرت فكرة «ميثاق وطني» يتضمن المبادئ العامة للعمل السياسي والقواعد التي يستند إليها، وتتفق عليه القوى السياسية والفئات الاجتماعية، منذ بدايات نشأة الكيان الأردني. ففي أعقاب إبرام المعاهدة الأردنية ـ البريطانية التي فرضت على البلاد في ظل الانتداب البريطاني في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٢٨، عقد مؤتمر وطني أردني في عمان في ٢٥ تموز/يوليو من السنة نفسها، اعتبر نفسه ممثلاً شرعياً للشعب الأردني،

---

(٥٤) حديث مضر بدران في منزله بعمان إلى المؤلف في ٢٣/١٠/١٩٩٤.

(٥٥) حديث الدكتور عبد اللطيف عربيات في منزله بعمان إلى المؤلف في ٢٧/١٢/١٩٩٤.

وأصدر أول ميثاق وطني أردني حدد الثوابت السياسية للدولة الفتية، ورسم الإطار العام للعمل السياسي الذي التزمت به الأحزاب والهيئات السياسية حتى نالت البلاد استقلالها في ٢٥ أيار/مايو ١٩٤٦[٥٦].

وفي مرحلة ما بعد الاستقلال، شعر قادة الفكر والسياسة الأردنيون، كلما تعرضت بلادهم لأزمة حادة أو واجهت منعطفاً خطيراً، بالحاجة الماسة إلى مراجعة شاملة لمسيرتها وصياغة ميثاق وطني جديد يحدد ملامح المستقبل ويرسم معالم الطريق. ففي أعقاب حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، وبعد حوادث أيلول/سبتمبر ١٩٧٠، برزت فكرة «الاتحاد الوطني» وصدر ميثاقه في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧١، الذي أقره «المؤتمر العام للاتحاد الوطني العربي» الذي تشكل كتنظيم سياسي وحيد في البلاد، ثم صدر القانون رقم (٣٥) لسنة ١٩٧٢ بتاريخ ٢٧/٦/١٩٧٢ متضمناً أحكام هذا الميثاق. ونص القانون المذكور على أن الاتحاد الوطني العربي هو «تنظيم اجتماعي سياسي يستهدف دعوة فئات الشعب في المملكة لحشد الطاقات وتوجيهها على أساس الميثاق الوطني لإنشاء مجتمع متساند متطور وقادر على بناء الأمة وإعدادها للانتصار على التحديات التي تواجهها، وتحقيق آمالها في الحرية والتقدم، ويسهم في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية ضمن أحكام القانون والنظام»[٥٧]. غير أن الاتحاد الوطني لم يكن مهيأً لاستيعاب القوى السياسية المختلفة ومشاركتها على أساس التعددية الحزبية، ولذلك مات في مهده وتمت تصفيته رسمياً بسرعة.

ولما تعرضت البلاد لحركة الاحتجاج التي بدأت في جنوبها في نيسان/ابريل ١٩٨٩، وامتدت إلى مناطق أخرى منها، شعرت القيادة الأردنية والقوى السياسية الشعبية بالحاجة إلى المراجعة الشاملة في السياسات والمواقف والممارسات الرسمية والشعبية على جميع المستويات، ولا سيما بعد قرار فك الارتباط القانوني والإداري بالضفة الغربية في ٣١ تموز/يوليو ١٩٨٨. ومع بداية التحول نحو الديمقراطية، والانفراج السياسي الذي شهدته البلاد، والحوار الواسع بين أصحاب الفكر والقادة السياسيين وجميع فئات الشعب، والإجماع على ضرورة الإصلاح العميق الشامل، ظهرت من جديد، فكرة الميثاق الوطني.

وكانت أول إشارة إلى فكرة الميثاق الوطني قد وردت في خطاب الملك حسين

---

(٥٦) لمزيد من التفاصيل عن الميثاق الوطني الأول، انظر: علي محافظة، **الفكر السياسي في الأردن، ١٩١٦ ـ ١٩٤٦**، ٢ ج (عمان: مركز الكتب الأردني، ١٩٩٠)، ج ١، ص ٧٦ ـ ٨٠.

(٥٧) الاتحاد الوطني العربي، **الميثاق** (عمان: مطبعة القوات المسلحة الأردنية، [١٩٧٢؟])، وطاهر حكمت، «عن الميثاق،» **الرأي**، ٢٤/٤/١٩٩٠، ص ١٦.

إلى الشعب الأردني، بمناسبة عيد الأضحى في ١٩٨٩/٧/٦. قال الحسين: «ونحن نرعى الآن العمل النبيل الذي يسعى إلى وضع ميثاق وطني مؤسس على احترام الدستور وصونه وعلى طموحات شعبنا وتطلعاته الوطنية والقومية ومؤطر بمبادئ وأهداف الثورة العربية الكبرى»[٥٨].

ولا شك في أن ظهور القوى السياسية الفاعلة في مجلس النواب الجديد الذي انتخب بعد استئناف الحياة السياسية لحيويتها، جعل الملك حسين يتوجس خيفة من تنامي نفوذ المجلس النيابي والنواب الإسلاميين والقوميين واليساريين فيه، ويشعر بالحاجة إلى ميثاق وطني يعزز شرعية نظام الحكم، ويوطد سلطته في الحكم. ولذا فإن أساس فكرة الميثاق تختلف عما آلت إليه فيما بعد. وكان الملك يريد لجنة من اثني عشر شخصاً تضع ميثاقاً من بضع صفحات للغرض الآنف الذكر.

وكرر الحسين فكرة الميثاق في حديث إلى رؤساء تحرير الصحف اليومية الأردنية في ١٩٨٩/٧/٣٠، وقال: «سأدعو، في وقت قريب، مجموعة تمثل المدارس والاتجاهات المختلفة في بلدنا، ضمن إطار الأسرة التي ننتمي إليها جميعاً، لتدارس وضع هذا الميثاق... ولا بد أن يكون الميثاق تنظيماً لعملنا وجهدنا وتوجهاتنا وقناعاتنا جميعاً في شتى مناحي الحياة... ويكون بالتالي هو الإطار الذي ينظم المسيرة الهادفة... وهو الصورة المشرقة التي تنظم الجميع في مسيرة هادفة وجادة نحو تحقيق الأهداف... أهدافنا وأهداف الأجيال من بعدنا»[٥٩].

وقد أكد الحسين هذا التوجه في المؤتمر الصحفي الذي عقد في المركز الثقافي الملكي بعمان، بعد يومين من إجراء الانتخابات النيابية العامة، وقال في هذا الصدد: «أنا وعدت بالانتخابات، والحمد لله، انتهينا من هذه المرحلة. أما فيما يتعلق بالميثاق الوطني، فأملي كبير بأن يطرح على الشعب عامة في عملية إعادة التنظيم وحشد كل الطاقات والإمكانات للاستمرار في بناء البلد، وكعنصر حي وإيجابي وبناء الوطن العربي الكبير»[٦٠].

وعاد الحسين ليؤكد نيته في تأليف لجنة لصياغة الميثاق في خطاب العرش الذي افتتح به مجلس الأمة الأردني في ١٩٨٩/١١/٢٧، فقال «واستكمالاً للحياة النيابية

---

(٥٨) الحسين بن طلال (ملك الأردن)، **مجموعة خطب جلالة القائد الأعلى، ١٩٨٧ - ١٩٩١**، تحرير قاسم محمد صالح وقاسم محمد الدروع (عمان: القوات المسلحة الأردنية، مديرية التوجيه المعنوي، ١٩٩٢)، ص ٢٤.

(٥٩) انظر النص الكامل للقاء في : **الرأي**، ١٩٨٩/٧/٣١، ص ١.

(٦٠) انظر النص الكامل للمؤتمر الصحفي في: **الرأي**، ١٩٨٩/١١/١١، ص ١٦.

والمسيرة الديمقراطية، فإننا سنؤلف لجنة ملكية لصياغة ميثاق وطني يرسم إطار مسيرتنا في العمل العام، منبثقاً عن أحكام الدستور والثوابت التي تقوم عليها المملكة الأردنية الهاشمية، ويحدد المفاهيم المركزية الأساسية الوطنية والقومية التي ستسير الدولة على هديها وتعمل بموجبها، والتي ستقوم على أساسها وتنشط وفقها التنظيمات السياسية. ثم يطرح هذا الميثاق فيما بعد على الشعب في استفتاء عام، فيكون بذلك نتاجاً لقرار شعبي شامل»(٦١).

وردّ مجلس النواب على ما جاء في خطاب العرش بهذا الصدد مؤكداً حقه في صياغة الميثاق ومناقشته وإقراره. وجاء فيه ما يلي: «اننا انسجاماً مع إرادة شعبنا الحرة التي برزت إلى حيز الوجود مشرقة وضاءة عبر انتخابات حرة نزيهة بأن هذا المجلس هو التعبير الصادق عن تلك الإرادة، بحيث يسهم في صياغة مثل ذلك الميثاق الذي نأمل أن يمر عبر قنواته الشرعية التي نص عليها الدستور، وفي طليعة تلك القنوات مجلس النواب»(٦٢).

وأكدت حكومة مضر بدران في بيانها الوزاري الذي ألقته أمام مجلس النواب في ١٩/١٢/١٩٨٩ استجابتها لتوجيهات الملك. وجاء فيه أنها «ستقوم بما يتطلبه ذلك من إجراءات لتنفيذ هذه المهمة الجليلة بالتعاون مع مجلسكم الكريم»(٦٣).

وتباطأت الحكومة في تشكيل اللجنة الملكية، غير أن الملك حسين كان يؤكد عزمه على تشكيلها كلما سئل عن ذلك(٦٤). وأخيراً شكلت اللجنة الملكية لصياغة الميثاق الوطني في ٩ نيسان/ابريل ١٩٩٠ برئاسة أحمد عبيدات (رئيس وزراء سابق وعضو في مجلس الأعيان)، وضمت ستين شخصية أردنية تمثل الطيف السياسي الأردني من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، وتمثل النقابات والاتحادات المهنية والفئات الاجتماعية المؤثرة في البلاد(٦٥). وفي مساء اليوم نفسه التقى الملك حسين باللجنة في قصر بسمان بعمان، وألقى خطاباً أشار فيه إلى أنه صاحب فكرة الميثاق الوطني، وأن دافعه إلى ذلك إيمانه وإيمان الشعب الأردني بأن الحياة البرلمانية الدستورية الديمقراطية هي خيارنا معاً، وأنها سبيلنا ومطلبنا المشترك إزاء توجهنا الواحد الذي لا نريد رجعة

---

(٦١) الحسين بن طلال، **مجموعة خطب جلالة القائد الأعلى، ١٩٨٧ ـ ١٩٩١**، ص ٤١٠.

(٦٢) انظر نص رد مجلس النواب على خطاب العرش في: **الرأي**، ٤/٢/١٩٨٩، ص ١٢ ـ ١٣.

(٦٣) **الرأي**، ٢٠/١٢/١٩٨٩، ص ١٤ ـ ١٥.

(٦٤) انظر المؤتمر الصحفي للملك حسين في: **الرأي**، ١٨/١/١٩٩٠، ص ١٠، وحديث الملك حسين إلى صحيفتي **الجمهورية** و**المساء** القاهريتين في: **الرأي**، ٢٣/٢/١٩٩٠، ص ١٤.

(٦٥) **الرأي**، ١٠/٤/١٩٩٠، ص ١.

عنه ولا نسمح بانتكاسة تصيبه. . . وهو الخيار الذي سنصونه ونرعاه، ليترسخ وينمو فيشتد عوده على مرور الزمن ويكون فيه الخير لكل الوطن والأجيال. . .». وأوضح الحسين في خطابه هذا أن حوادث الاحتجاج في نيسان/ ابريل ١٩٨٩ هي التي أوحت إليه بفكرة الميثاق «وتجديد العقد الاجتماعي». وقال «ولعلكم تذكرون أن أول إشارة محددة لي عن ميثاق وطني كانت في أعقاب حوادث نيسان مباشرة، حيث إن تلك الأحداث كشفت عن حقائق هامة أبرزها أن مجتمعنا كان يعيش في حالة من التوتر الاجتماعي الاقتصادي». وقد تصدت لهذه الحالة مختلف الفئات الفكرية والسياسية والاجتماعية تشخيصاً وتحليلاً ومعالجة، وتوصلت إلى استنتاجات مشتركة حول بعض جوانب المشكلة، إلا أنها تعارضت وتضاربت حول جوانب أخرى، بسبب الاختلاف حول بعض المنطلقات الأساسية والأهداف العليا للدولة. ولذلك فإن قصر معالجة المشكلة على إجراء الانتخابات النيابية غير كافٍ، لأنها تعني دخول مرحلة المشاركة البرلمانية والجميع يحملون قناعات متناقضة أو متباعدة حول بعض المرتكزات الأساسية والثوابت التي تقوم عليه الدولة. وهذا من شأنه أن يشلّ القدرة على حل المشكلات ومواجهة التحديات والأخطار الكبيرة التي يواجهها الأردن. ولهذا كان لا بد من الاتفاق على إطار واسع مرن للعمل الوطني هو الميثاق. وبيّن الحسين المواصفات العامة لهذا الميثاق الوطني بقوله «إنه ليس بديلاً عن الدستور بل متمشياً معه ومستنداً إليه فيما يطرحه من تصورات ومفاهيم وطنية أساسية تحكم مسار الدولة، وتكون بمثابة نواظم عامة لمختلف أنشطتها في السياسة والاقتصاد والأمن والثقافة. . . وينبغي أن يتلاقى عليه الجميع، ويجسد الثوابت التي تقوم عليها المملكة بما يتفق وأحكام وروح الدستور، ويكون التعبير العملي الصادق لجوهرنا الحضاري، ويعكس إدراكنا العميق للدروس المستخلصة من تجربتنا وتجارب الآخرين، ويراعي متطلبات التنمية والأمن الوطني، ويشكل الدرع الواقي للديمقراطية، والشاخص الذي يحدد المسار، والمعيار الذي نقيس به صواب الاتجاه، والدليل الذي تستهدي به مؤسسات الدولة المختلفة الحكومية منها والشعبية في ما تطرحه من اجتهادات، وما ترسمه من سياسات، وما تضعه من خطط تقتضيها وتستلزمها مصالح الشعب الحقيقية، وتفرضها تحديات العصر والموقع، ويوجهها التفاعل الإنساني والتقدم العلمي والتغيرات العالمية»[٦٦].

أثارت فكرة الميثاق الوطني وما ورد في خطاب الحسين من آراء اهتمام رجال القانون والفكر والسياسة في الأردن. وكان المحامي طاهر حكمت، عضو اللجنة الملكية لصياغة الميثاق، أول من تناول موضوع الميثاق ومفهومه في الفكر السياسي

(٦٦) الحسين بن طلال، **مجموعة خطب جلالة القائد الأعلى، ١٩٨٧ ـ ١٩٩١**، ص ٤٢٠ ـ ٤٢٨، وانظر نص الخطاب كاملاً في: **الرأي**، ١١/٤/١٩٩٠، ص ١١.

العربي الإسلامي والفكر السياسي الغربي الحديث. وأتى على تعريفات مختلفة للميثاق وعلى نماذج من المواثيق السياسية الحديثة. وأوضح موقع الميثاق ومكانته بالنسبة إلى الدستور بقوله: «إن الميثاق لا يسمو على الدستور، وأن قيمته الإلزامية هي قيمة أدبية أكثر منها قانونية. وأنه ليس أكثر من دليل للعمل السياسي، وأنه مفسر ومكمل لقواعد الدستور، ولا يجوز أن يكون مناقضاً له». وتناول موضوع الاستفتاء الشعبي على الميثاق الذي ورد في خطب الملك حسين وتصريحاته، وبيّن مختلف الآراء القانونية في الاستفتاء، سواء نصت الدساتير على اللجوء إليه في بعض الحالات أو لم تنص على ذلك. وخرج برأي يقول: «ان الاستفتاء صيغة واقعية موجودة، بغض النظر عن الإشكال القانوني الذي يثار حولها وعن الاعتراضات المثارة، فهو ممارسة عملية شائعة»(٦٧).

وأعدّ المحامي إبراهيم بكر، عضو اللجنة الملكية لصياغة الميثاق، مذكرة حول الاستفتاء الشعبي على الميثاق انتهى فيها إلى أنه «لا يجوز إجراء الاستفتاء الشعبي على الميثاق»، لأن الدستور الأردني لا يجيز ذلك، وهو لا يأخذ بالديمقراطية المباشرة. ورأى أيضاً أنه لا بد من إحالة الميثاق الوطني من قبل مجلس الوزراء إلى مجلس النواب ثم إلى مجلس الأعيان على شكل مشاريع قوانين يجري إقرارها من قبل المجلسين وفق أحكام الدستور(٦٨).

أثارت مذكرة المحامي ابراهيم بكر ردود فعل متباينة بين مؤيّد ومعارض لرأيه. فقد أيده في رأيه د. محمد الحموري، عميد كلية الحقوق في الجامعة الأردنية، الذي أعد دراسة بعنوان «مشروعية الاستفتاء على الميثاق من الناحية الدستورية» نشرت على حلقات ثلاث في جريدة **الرأي** الأردنية، بيّن فيها عدم مشروعية الاستفتاء على الميثاق من الناحية الدستورية، وفنّد حجج القائلين بعكس ذلك(٦٩). وأيّد هذا الرأي أيضاً المحامي خالد يوسف الزعبي(٧٠)، والمحامي نشأت الأخرس(٧١)، ود. علي خطار

---

(٦٧) طاهر حكمت، «عن الميثاق،» (ثلاث حلقات)، **الرأي**: ٢٤ ـ ٢٦/ ٤/ ١٩٩٠.

(٦٨) ابراهيم بكر، «مذكرة قانونية حول موقع الاستفتاء الشعبي على الميثاق الوطني في النظام القانوني الأردني،» **الرأي**، ٧/ ٥/ ١٩٩٠، ص ١٨.

(٦٩) محمد الحموري، «مشروعية الاستفتاء على الميثاق من الناحية الدستورية،» **الرأي**: ٢٢ ـ ٢٤/ ٥/ ١٩٩٠.

(٧٠) خالد يوسف الزعبي، «مذكرة ودراسة دستورية حول الميثاق الوطني،» **الرأي**، ٣٠/ ٥/ ١٩٩٠، ص ١٩.

(٧١) نشأت الأخرس، «الاستفتاء على الميثاق في ظل الدستور الأردني،» **الرأي**، ٣٠/ ٥/ ١٩٩٠، ص ١٩.

الشطناوي، أستاذ القانون في الجامعة الأردنية[٧٢]. وذهب عدد من هؤلاء إلى رفض فكرة الميثاق واعتباره غير ضروري. وأيد مشروعية الاستفتاء د. محمد سليم الغزوي، أستاذ القانون في الجامعة الأردنية[٧٣]، ود. نعمان الخطيب، أستاذ القانون في جامعة مؤتة[٧٤]، وكذلك محمد أحمد عواد[٧٥]. ولعلّ هذا الخلاف في الرأي حول مشروعية الاستفتاء جعل الحكومة الأردنية تتخلى عن فكرة الاستفتاء التي وردت في خطابات الملك حسين وتصريحاته.

أما فحوى الميثاق فقد تناولها عدد من الكتاب والمفكرين نذكر منهم اثنين هما: يوسف العظم وعيسى مدانات. أولهما يمثل جماعة الإخوان المسلمين، وثانيهما يمثل الحزب الشيوعي الأردني، وكلاهما عضو في مجلس النواب وفي اللجنة الملكية لصياغة الميثاق. نشر العظم مقالة بعنوان «صور ومعالم... بين يدي الميثاق» اقترح فيها إحدى عشرة نقطة ليتضمنها الميثاق، وهي: الحرص على تماسك الساحة الأردنية (الوحدة الوطنية)، والتمسك بالعروبة المؤمنة، والدعوة إلى الوحدة العربية، والحرص على الانفتاح على الإنسانية، والتمسك بالحرية والعدل والحياة الكريمة والديمقراطية والتعددية الحزبية باعتبارها «ظاهرة صحية تقود إلى اختيار الأفضل»[٧٦]. وتناول مدانات أهم أغراض الميثاق الوطني وهو التركيز على الضمانات الديمقراطية ولا سيما حرية تأليف الأحزاب السياسية والاتحادات والنقابات وحرية الصحافة والاجتماعات وحرية التفكير والتعبير والمعتقد. وأشار إلى بعض القوى الداخلية التي تعارض استمرار الحياة الديمقراطية في الأردن بإشاعة المخاوف من الديمقراطية[٧٧].

وفي هذه الأثناء، عقدت اللجنة الملكية لصياغة الميثاق عدة اجتماعات نظمت خلالها عملها وشكلت لجاناً فرعية لهذه الغاية. ودار نقاش مستفيض داخل اللجنة حول فكرة الميثاق ومحاوره وأولوياته ومفرداته. وقد لخص رئيسها أحمد عبيدات ما توصلت إليه اللجنة بعد شهر ونصف شهر من تشكيلها في نقاط ست هي: اعتبار

---

(٧٢) علي خطار الشطناوي، «مدى دستورية الاستفتاء على الميثاق الوطني،» **الرأي**، ١٩٩٠/٦/٢٢، ص ١٤، و**الرأي**، ١٩٩٠/٦/٢٩، ص ١٦.

(٧٣) محمد سليم الغزوي، «خواطر حول بعض ما قيل ونقول عن الميثاق،» **الرأي**: ١٩٩٠/٥/١٦، ص ١٣، و١٩٩٠/٥/١٧، ص ١٦.

(٧٤) نعمان أحمد الخطيب، «الميثاق ومشروعية الاستفتاء عليه،» **الرأي**، ١٩٩٠/٦/١٠، ص ١٧.

(٧٥) محمد أحمد عواد، «رد على الأستاذ ابراهيم بكر: مقدمات أولية: القضية الأولى في الميثاق،» **الرأي**، ١٩٩٠/٥/١٣، ص ١٧.

(٧٦) يوسف العظم، «صور ومعالم... بين يدي الميثاق،» **الرأي**، ١٩٩٠/٥/١٦، ص ١٦.

(٧٧) عيسى مدانات، «أحد أبرز أغراض الميثاق: إزالة كل العراقيل التي أعاقت وعطلت حياة الجماهير السياسية،» **الرأي**، ١٩٩٠/٥/٢٧، ص ١٨.

الدستور الأردني المرجع ومعيار الإلزام والالتزام والإجماع على ثوابت الدستور، والالتزام بالنهج الديمقراطي، والتمسك بالتعددية السياسية، والحاجة إلى تطوير لغة جديدة ملائمة لإعطاء الحوار داخل اللجنة قوة الدفع المطلوبة في الاتجاه الصحيح، والإجماع على أن تحديث الدولة الأردنية يستلزم تجديد بعض المفاهيم والأساليب والسياسيات بما يلبي الطموحات المشروعة للشعب الأردني، ومراجعة العديد من المفاهيم مثل مفهوم المشاركة الديمقراطية[٧٨].

وألقى الرئيس عبيدات محاضرة في النادي الأرثوذكسي بعمان في ١٧ تموز/ يوليو ١٩٩٠ حول الميثاق حيث لخص المبادئ العامة التي تناولتها لجنة الصياغة بالنقاش. وأوضح أن دستورية الاستفتاء على الميثاق ليست من مهام اللجنة، وأن الجهة المسؤولة عن ذلك هي الحكومة[٧٩].

وقد انتهت اللجنة من إعداد صياغة الميثاق في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٠. وأقرت الصيغة النهائية في ٢٤/ ١٢/ ١٩٩٠[٨٠]. والتقى الملك حسين باللجنة في ٢٩/ ١٢/ ١٩٩٠، وألقى خطاباً تضمن شكر اللجنة ورئيسها على إنجاز المهمة التي كلفوا بها[٨١]. وعلى أثر ذلك نشر مشروع الميثاق الوطني في الصحف المحلية ووزع في كراس على نطاق واسع[٨٢]. وقد حالت الأزمة العراقية ـ الكويتية دون إقراره في وقت مبكر. فقد دعا الملك حسين إلى مؤتمر وطني عام عقد في «مدينة الحسين للشباب» في عمان في ٩ حزيران/ يونيو ١٩٩١ من أجل إقرار الميثاق. وقد شارك في المؤتمر حوالى ألفي شخصية أردنية يمثلون مختلف الفئات والهيئات والنقابات المهنية والعمالية والمجالس البلدية والفعاليات الاجتماعية والشعبية بالإضافة إلى أعضاء مجلس الأعيان والنواب. وافتتح الحسين المؤتمر بكلمة أكد فيها الالتزام بالمسيرة الديمقراطية. ثم عرض رئيس اللجنة الملكية لصياغة الميثاق مشروع الميثاق على المؤتمرين فأقروه. وأنهى الحسين الاجتماع بكلمة ختامية[٨٣].

تضمن الميثاق مقدمة تاريخية وثمانية فصول: تناول الفصل **الأول** مسوغات الميثاق وأهدافه والمرتكزات والثوابت التي يقوم عليها وهي مرتكزات مستمد معظمها

---

(٧٨) انظر نص الكلمة في: **الرأي**، ٢٧/ ٥/ ١٩٩٠، ص ٢٢.

(٧٩) انظر النص الكامل للمحاضرة في: **الرأي**، ١٩/ ٧/ ١٩٩٠.

(٨٠) **الرأي**، ٢٤/ ١٢/ ١٩٩٠، ص ١.

(٨١) انظر نص كلمة الحسين في: **الرأي**، ٣٠/ ٢/ ١٩٩٠، ص ١ و٨.

(٨٢) **مشروع الميثاق الوطني الأردني** (عمان: مديرية المطابع العسكرية، ١٩٩٠).

(٨٣) انظر نصوص كلمتي الحسين وكلمة أحمد عبيدات، في: **الرأي**، ١٠/ ٦/ ١٩٩١، ص ٢ و٢٠.

من الدستور الأردني، بالإضافة إلى بعض المبادئ العامة مثل: الإيمان بالله واحترام القيم الروحية والتمسك بالمثل العليا، واحترام العقل، والإيمان بالحوار، والاعتراف بحق الآخرين في الاختلاف في الرأي، واحترام الرأي الآخر، وترسيخ دعائم دولة القانون وسيادته، وتوكيد التعددية السياسية والحزبية والفكرية، وتحقيق متطلبات العدالة الاجتماعية.

ويشمل الفصل **الثاني** تعريف دولة القانون والمرتكزات الأساسية التي تقوم عليها، وضمانات النهج الديمقراطي، وقواعد تنظيم الأحزاب وضوابطها. ويتناول الفصل **الثالث** الأمن الوطني الأردني وأركانه الأساسية، بينما يتناول الفصل **الرابع** المجال الاقتصادي والمبادئ التي يقوم عليها الاقتصاد الأردني. ويشمل الفصل **الخامس** المجال الاجتماعي والأسس التي يقوم عليها المجتمع الأردني. ويتناول الفصل **السادس** الثقافة والتربية والعلوم والإعلام والقواعد التي تقوم عليها. أما الفصل **السابع** فيدور حول العلاقة الأردنية ـ الفلسطينية التي تقوم على الاعتراف بالهوية الفلسطينية كهوية نضالية سياسية لا تتناقض مع الهوية العربية الأردنية. ويتناول الفصل **الثامن** العلاقات الأردنية العربية والإسلامية والدولية والمبادئ التي تقوم عليها هذه العلاقات[٨٤].

---

(٨٤) **الميثاق الوطني الأردني** (عمان: مديرية المطابع العسكرية، ١٩٩١).

الفصل الخامس

عملية التحول الديمقراطي والتمهيد لمؤتمر مدريد
حكومة طاهر المصري

(١٩ حزيران/يونيو ـ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١)

أولاً: حكومة طاهر المصري

بدأ التحرك الأمريكي لإيجاد حل للنزاع العربي ـ الإسرائيلي بعد وقف الهجوم على العراق. ففي السادس من آذار/مارس ١٩٩١ أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش أمام الكونغرس عن عزم الولايات المتحدة الأمريكية إيجاد حل للنزاع العربي ـ الإسرائيلي والوصول إلى تسوية سلمية في المنطقة. وكانت الظروف العربية والدولية مؤاتية تماماً لهذا التحرك. فالتضامن العربي قد بلغ أضعف حالاته والخلافات العربية وصلت ذروتها، ولم يعد بإمكان أنظمة الحكم العربية أن تتفق على شيء. لقد مزقت الأزمة الكويتية ـ العراقية أو حرب الخليج الثانية، كما اصطلح الكتّاب على تسميتها، لحمة التضامن والتعاون بين الأقطار العربية، وخلقت انقساماً بين صفوف الأمة، وفتحت الأبواب مشرعة للتدخل الأجنبي في كل صغيرة وكبيرة. كما أن الوضع الدولي الذي نشأ في أعقاب انهيار الاتحاد السوفياتي وتفكك منظومة الدول الاشتراكية أصبح أحادي القطب. وغدت الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الكبرى الوحيدة في العالم. وأضحت بقية دول العالم ولا سيما الدول الأربع الكبرى الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي تستجيب للإرادة الأمريكية وتنفذ سياستها الدولية. وقد أثبتت حرب الخليج الثانية هذه الحقيقة بجلاء.

وشعر الملك حسين أن الوقت قد حان لتغيير حكومة مضر بدران وتشكيل حكومة جديدة تتعامل مع المستجدات على الساحتين العربية والدولية. وكان النائب طاهر المصري الرجل المناسب للمهمة الجديدة. فقد تولى وزارة الخارجية لفترة طويلة، وعمل في السلك الدبلوماسي سفيراً للأردن في باريس ومدريد ولندن، وله صلات طيبة بالإدارة الأمريكية. وكان المصري قد دخل في وزارة مضر بدران وزيراً للخارجية في تعديل وزاري تم في ١٩٩١/١/١، حل فيه محل مروان القاسم، بناء على رغبة من الملك حسين. وربما كان القصد من هذا التعديل الوزاري إعداد طاهر المصري لتولي رئاسة الوزارة بعد مضر بدران.

يروي طاهر المصري أن أول اتصال به بهذا الشأن قد تمّ في ٢٨ أيار/مايو ١٩٩١. فقد اتصل به الشريف زيد بن شاكر، رئيس الديوان الملكي آنذاك، وقال له إن جلالة الملك يدعوه لتناول الغداء في دار الندوة في ذلك اليوم. دار الحديث على مائدة جلالته، بحضور الشريف زيد، حول نتائج حرب الخليج والتحرك الأمريكي من أجل السلام وحل النزاع العربي ـ الإسرائيلي. وبعد انتهاء الغداء، وعند توديع المصري، قال له الملك: «عليك الاهتمام بهذه القضايا فقد تتحمل مسؤوليتها شخصياً». وقد فوجئ المصري بذلك، وقال للملك: أتشرف يا سيدي بحمل المسؤولية. وهكذا كان تكليف الملك له بتأليف الحكومة. والتقى بجلالته مرة واحدة، عرض عليه التوجه العام لحكومته، والأمور الداخلية ولا سيما السير في إلغاء الأحكام العرفية وإلغاء تبعات هذه الأحكام على القوانين والعمل السياسي الأردني، واطلع جلالته على أسماء بعض الوزراء. ثم التقى بالأمير حسن ولي العهد مرتين عرض عليه خلالهما أسماء بعض الوزراء. ولم يبد الملك اعتراضاً على أحد من الوزراء. وبعد أن اتفق مع الملك وولي العهد على قائمة أسماء الوزراء، بدأ الاتصال بالكتل النيابية، وأخذ موافقة الملك على مشاركة الحركة الإسلامية في وزارته من حيث المبدأ.

بدأ المصري اتصاله بالنائبين د. عبد اللطيف عربيات وأحمد قطيش الأزايدة الممثلين للكتلة النيابية الإسلامية (الإخوان المسلمين) وعرض عليهما اشتراك الحركة الإسلامية في وزارته بثلاثة وزراء شريطة أن لا تكون وزارة التربية والتعليم لأي منهم. وأبدى رغبته في أن يكون النائب الأزايدة واحداً منهم. وفوجئ الرئيس المكلف في مساء اليوم نفسه بالدكتور عربيات يبلغه هاتفياً أن الظروف لا تسمح للحركة الإسلامية بالمشاركة في الوزارء، وأن المدة الزمنية التي أعطيت لها قصيرة[1]. ويبدو أن أكبر الكتل، كتلة نواب الحركة الإسلامية، قد اشترطت أن لا يكون من برنامج الحكومة السعي للتسوية السياسية مع إسرائيل. وقال النائب أحمد قطيش الأزايدة، الناطق باسم الكتلة، أثناء مباحثات الرئيس المصري: «إن مبدأ المشاركة في أي حكومة قرار متخذ داخل الحركة سابقاً، ولم يحصل ما ينافي ذلك. ولكن ما هي طبيعة الحكومة التي سنشارك فيها؟ فإن كانت ستسعى للمشاركة في التسوية السياسية للصراع العربي ـ الإسرائيلي حسب ما هو مطروح، فإننا لن نشارك، وحتى لو اشتركنا ولم يكن موضوع التسوية وارداً ابتداء، وظهرت تطورات تؤدي للتسوية، فإننا سننسحب من الحكومة. أما إذا لم يكن هذا عنوان الحكومة فلا ضير من المشاركة، على الرغم من أن هنالك آراء شخصية لا تقبل المشاركة مهما كانت، ولكننا في النهاية

(١) حديث الرئيس طاهر المصري في منزله بعمان إلى المؤلف في ٢٥/١/١٩٩٦.

نخضع لرأي الحركة ونلتزم به أياً كان»[٢].

واتصل الرئيس المصري بنواب الكتلة الوطنية (٢٢ نائباً) التي كان أحد نوابها. ولما عرض عليهم اسم النائب عبد الرؤوف الروابدة للمشاركة في الوزارة احتج بعضهم. وقال له النائب زياد الشويخ: لدي قائمة موقعة من ٢٩ نائباً سوف يسحبون الثقة من الروابدة إذا دخل الوزارة وكان هذا سبباً مقنعاً لحذف اسمه من قائمة الوزراء.

والتقى الرئيس المصري بنواب كتلة التجمع الديمقراطي (٧ نواب) في منزله وعرض عليهم تعيين وزيرين من خارج مجلس النواب هما المهندس علي أبو الراغب والدكتور ممدوح العبادي، وتعيين النائب محمد فارس الطراونة من التجمع، فرفض في البداية، ولكنه قبل بعد ممارسة ضغوط عليه. وبإصرار من النائب فارس النابلسي، رشح التجمع د. صالح ارشيدات في آخر لحظة فدخل الوزارة.

وأجرى الرئيس المكلف اتصالاً بنواب الكتلة الإسلامية المستقلة (٧ نواب). وكان الرئيس بدران قد أعلمه أن النائب جمال الصرايرة لا يرغب في دخول الوزارة، فاتصل به الرئيس المصري وقال له: علمت أنك لا ترغب في الوزارة، ولذلك أرجو أن لا تمانع في اختيار زميلين من كتلتكم، فأبدى تردداً. وقد اختار الرئيس المصري وزيرين هما: د. عوني البشير وعبد السلام فريحات من نواب هذه الكتلة.

واتصل الرئيس المصري بالنائب سليم الزعبي، بصورة منفردة، وعرض عليه الدخول في الوزارة، فطلب منه مهلة للتفكير واتخاذ القرار. ولما اتصل به في اليوم التالي رد بالإيجاب. كما اتصل بالدكتور محمد الحموري وعرض عليه وزارة الثقافة فرفضها وطلب أن يكون وزيراً للعدل فرفض الرئيس المصري. ولما طلب منه الحضور إلى الديوان الملكي لحلف اليمين سأله عن وزارته فقال: الثقافة، فأجاب الحموري: ولكني قلت لكم إنني لا أريدها. ولما عرض عليه وزارة التعليم العالي قبل بها[٣].

يقول سليم الزعبي أنه التقى بالرئيس المصري، بناء على طلبه، في مكتبه بوزارة الخارجية، ودام الحديث بينهما ساعة ونيف دار حول موضوع المفاوضات مع إسرائيل، وأوضح للرئيس أنه يرفض المفاوضات. ولكن الرئيس المكلف أكد له أن حكومته ليست حكومة مفاوضات وإنما هي حكومة قومية الاتجاه مهمتها اتمام المسيرة الديمقراطية في البلاد. وبيّن الزعبي للرئيس المكلف أنه سوف يستقيل من الحكومة

---

(٢) الرأي (عمان)، ١٩/٦/١٩٩١، ص ٣.

(٣) هذه المعلومات من حديث الرئيس طاهر المصري في منزله بعمان إلى المؤلف في ٢٥/١/١٩٩٦.

في حالة دخولها في مفاوضات مع إسرائيل. وفي اليوم التالي عرض عليه الرئيس ثلاث وزارات ليختار واحدة منها هي: العمل والشؤون البرلمانية والشؤون البلدية والقروية، فأختار الأخيرة منها لأنها وزارة خدمات وفيها إمكانية لإصلاح الأنظمة والقوانين، حسب قول الزعبي[٤].

ويقول محمد فارس الطراونة أن نواب التجمع الديمقراطي عقدوا اجتماعاً في منزل النائب فارس النابلسي، واتفقوا على المشاركة في الحكومة بخمس وزارات خدمات. واتفق مع الرئيس المكلف أن يكون الوزراء: علي أبو الراغب والدكتور ممدوح العبادي والدكتور صالح ارشيدات وعبد الكريم الدغمي ومحمد فارس الطراونة[٥].

دامت مشاورات المصري يومين. وصدرت الإرادة الملكية بتأليف الحكومة في ١٩ حزيران/ يونيو، وضمت ٢٤ وزيراً. وكانت أول وزارة أردنية يرأسها نائب من مجلس الأمة. واشتملت الوزارة على ستة وزراء من حكومة مضر بدران المستقيلة، واثني عشر وزيراً جديداً، وستة وزراء سبق لهم أن شغلوا مناصب وزارية في حكومات سابقة. وبلغ عدد الوزراء النواب فيها بما في ذلك رئيسها أحد عشر وزيراً. وقد شاركت جميع الكتل النيابية في الوزارة باستثناء كتلة نواب الحركة الإسلامية[٦]. وقد علل الناطق باسم نواب الحركة ذلك بقوله: «إن سبب الاعتذار عن المشاركة في الحكومة هو قناعتنا بأن تشكيل هذه الحكومة قد جاء استجابة للتحركات السياسية التي تدفع الأردن للسير في خطوات عملية والدخول في مفاوضات مع اليهود، ضمن مخططات تسوية القضية الفلسطينية بصورة تتناقض مع ثوابت الحركة الإسلامية التي ترفض الاعتراف بالكيان العدواني على أي شبر من أرض فلسطين»[٧].

يذكر الرئيس المصري أنه طلب كتاب التكليف الملكي للاطلاع عليه وإعداد الرد عليه، فلم يتمكن من ذلك. ولذا قام بإعداد الخطوط العريضة للرد عليه كما تصوره في مخيلته، وساعده عدنان أبو عودة، المستشار السياسي للملك في صياغة الرد. وقد فوجئ الرئيس المصري بما جاء في كتاب التكليف الملكي من هجوم على الإسلاميين وتعريض بهم[٨].

---

(٤) حديث سليم الزعبي في منزل محمد فارس الطراونة بعمان إلى المؤلف في ٢٨/ ١٢/ ١٩٩٤.
(٥) حديث محمد فارس الطراونة في منزله بعمان إلى المؤلف في ٢٨/ ١٢/ ١٩٩٤.
(٦) **الرأي**، ٢٠/ ٦/ ١٩٩١، ص ١ و٤.
(٧) **الرأي**، ٣٠/ ٦/ ١٩٩١، ص ٦.
(٨) حديث الرئيس طاهر المصري في منزله بعمان إلى المؤلف في ٢٥/ ١/ ١٩٩٦.

أكد كتاب التكليف الملكي بتشكيل الحكومة عدة نقاط مهمة منها: «تثبيت قواعد النهج الديمقراطي». والتركيز على الوحدة الوطنية وبيان المكاسب التي حصل عليها الفلسطيني في الأردن، وذلك تمهيداً للدور الذي سيقوم به الأردن في تسوية القضية الفلسطينية، وبالتعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية. وجاء في الكتاب أيضاً تقريظ لنضال شعب فلسطين وبيان لموقف الأردن من القضية الفلسطينية: «ومن جانبنا، فإننا مع الحل الشامل العادل للقضية الفلسطينية. ونخشى الله أكثر من خشيتنا لمخلوقاته. ونسعى إلى رضاه وهدايته. ونحن لسنا هواة سفك دماء لأننا أمة بعثت لإشاعة الخير والمحبة والسلام بين سائر شعوب الأرض. ولكننا طلاب سلام يحفظ لنا حقوقنا ويؤمن الحياة الكريمة الحرة لأجيالنا التالية».

وقد تضمن رد الرئيس طاهر المصري على كتاب التكليف اتجاه الحكومة للسير في عملية السلام: «إن المنطقة العربية تموج في بحر من التحركات السياسية الهادفة إلى إحلال السلام في الشرق الأسط. والأردن بحكم تاريخه وموقعه وصلته بأرض الإسراء والمعراج طرف في هذه التحركات. وهو إذ يشارك فيها فإنما يهدف إلى إحلال السلام الشامل والعادل في المنطقة، مرتكزاً إلى الشرعية الدولية المتمثلة بقرارات الأمم المتحدة التي تدعو إلى انسحاب إسرائيل من الأرض المحتلة بما فيها القدس الشريف. وإيماناً من الأردن بالتضامن العربي فإنه سيسعى جاهداً إلى تنسيق المواقف مع أشقائه العرب في هذا التحرك السياسي الذي تقابله إسرائيل بكل تعنت وتواجهه بمزيد من مصادرة الأراضي الفلسطينية وزرع المستعمرات ورفض الإرادة الشرعية الدولية. كما أن الأردن سيواصل تحركه من أجل رفع نير الإحتلال عن الأراضي العربية الفلسطينية وحصول الشعب الفلسطيني على حقوقه المشروعة وأولها حقه في تقرير مصيره، لكي يحل السلام الشامل والعادل في منطقة الشرق الأوسط، وتتوجه الدول والشعوب نحو البناء»[٩].

وفي أعقاب تشكيل الحكومة دار نقاش في أوساط الحكومة ومجلس الأمة حول نية الحكومة في تقديم بيانها الوزاري في الجلسة الاستثنائية لمجلس الأمة أو تنتظر حتى انعقاد الدورة العادية للمجلس. وقد حسم رئيس الحكومة الأمر فأعلن عند لقائه برؤساء تحرير الصحف الأردنية في ٢٨ حزيران/يونيو ١٩٩١، بأن حكومته ستتقدم ببيانها الوزاري تطلب الثقة على أساسه عند انعقاد مجلس النواب في دورته الاستثنائية المقبلة. وكرر التزام حكومته بما جاء في كتاب التكليف الملكي. وأشار إلى فكرة تشكيل وفد أردني ـ فلسطيني مشترك لمؤتمر السلام، وقال: «إننا متفاهمون ومتفقون مع

(٩) الرأي، ٢٠/٦/١٩٩١، ص ٢.

منظمة التحرير الفلسطينية. وسوف نتخذ القرار المناسب في الوقت المناسب حول هذا الموضوع، إذ لا خلاف بيننا. ويجب إبقاء التركيز على التعنت الإسرائيلي ورفضها قرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام، وعندما تقبل إسرائيل بكل ذلك نعود لبعضنا نحن العرب.

وبالنسبة لجهود الولايات المتحدة لا جديد لدينا بشأنها، فمسيرة السلام يكتنفها الجمود. وإسرائيل تستغل هذا الأمر بتكثيف الاستيطان على الأراضي، وتواصل بناء المستوطنات بخلق واقع جديد متسارع يوماً بعد يوم. فهي تريد كسب الوقت، ولا تريد السلام، وتهدف إلى تعطيل الشرعية، لذلك فمنذ رحلة بيكر الأخيرة ليس هناك أي جديد»[(١٠)].

وأبدى قادة الأحزاب القومية واليسارية عن ارتياحهم إزاء تشكيل الحكومة ورد رئيسها على كتاب التكليف الملكي. فقد اعتبر عزمي الخواجا، الأمين الأول لحزب الوحدة الشعبية، الحكومة «خطوة على طريق الائتلاف الوطني، لأنها تجمع كافة الاتجاهات والقوى السياسية في البلد باستثناء الإخوان المسلمين، رغم وجود ممثلين للتيار الديني فيها. وهي تمثل كافة التكتلات البرلمانية باستثناء الإخوان المسلمين». وأعرب عن تفاؤله بالحكومة، وثقته بالذين يمثلون حزبه من وزراء التجمع العربي القومي الديمقراطي فيها.

وقال المحامي أحمد النجداوي، الناطق بلسان حزب البعث العربي الاشتراكي: «إن تشكيلة حكومة طاهر المصري تضمنت مجموعة من الشباب المتحمس المعروف بنظافته وغيرته الوطنية.. وإن حزبنا يرى أن هذه الحكومة إذا ما أعطيت الفرصة والدعم الكافي وأتيحت لها الظروف المناسبة، فإنها ستكون قادرة على تحقيق كثير من المنجزات التي تنادي بها جماهير شعبنا.. ونحن من حيث المبدأ ننظر بإيجابية إلى التشكيلة الحكومية الجديدة باطمئنان، ونتمنى أن تسلك مسلك القوة والجرأة والتصدي للقضايا الأساسية لمجتمعنا».

وعلق إسحق الخطيب، عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي الأردني، على تشكيل الحكومة بقوله: «وفي اعتقادنا أن هذه الحكومة تعكس إلى حد ما اتجاهات جديدة في الشارع الأردني، باعتبارها التعبير الأفضل عن الوحدة الوطنية الأردنية وعن النزوع العام نحو الحريات ومرحلة الديمقراطية.. وموقفنا من الحكومة يتحدد من خطواتها العملية وليس فقط من بياناتها أو نواياها، مع أننا نرحب ببيان الرد على كتاب

---

(١٠) الرأي، ٢٩/٦/١٩٩١، ص ٧.

التكليف السامي، ونرى فيه نوعاً من التعبير عن الميثاق الوطني».

أما تيسير الزبري، الأمين الأول لحزب الشعب الديمقراطي الأردني، فقد رأى «أن تشكيلة الحكومة لا تعكس القوى والأحزاب الموجودة في الشارع، لأن الأحزاب السياسية اليسارية والقومية لم تشارك في الحكومة بشكل مباشر... ولكن هذه الحكومة بتشكيلتها رئيساً وأعضاء تشكل حالة متقدمة على الصعيد السياسي... وسنعمل على دعم التوجه الحكومي القائم على دعم نضال الشعب الفلسطيني وانتفاضته المباركة وعلى تنمية العلاقة مع منظمة التحرير الفلسطينية والتنسيق بينهما وبين الحكومة»[١١].

ثانياً: البيان الوزاري ومنح الثقة

دعي مجلس الأمة إلى الانعقاد في ٨ تموز/يوليو ١٩٩١ في دورة استثنائية لمناقشة البيان الوزاري الذي سيلقيه رئيس الحكومة، والنظر في مجموعة من مشاريع القوانين بلغت ستة وثمانين مشروعاً، بالإضافة إلى الاستمرار في التحقيقات النيابية المتعلقة بالقضايا المالية والإدارية ومناقشة استراتيجية المياه[١٢].

وكان من أهم القرارات التي اتخذتها الحكومة قبيل عقد الدورة البرلمانية الاستثنائية، إلغاء تعليمات الإدارة العرفية الصادرة بمقتضى الفقرة (٢) من المادة (١٢٥) من الدستور وما طرأ عليها من تعديلات، باستثناء قرارات لجنة الأمن الاقتصادي الصادرة بمقتضى المادة (٥) من تعليمات الإدارة العرفية للشؤون المالية رقم (٢) لسنة ١٩٦٧[١٣].

بدأ الرئيس المصري اتصالاته بالكتل النيابية من أجل الثقة. وقد أبلغته الكتلة الإسلامية (الإخوان المسلمون) أنها ستحجب الثقة عن وزارته. واتصل بالنائبين الإسلاميين ليث شبيلات ويعقوب قرش، فأبدى شبيلات استعداده لمنح الثقة شريطة التعهد بتعديل الدستور. فقال له الرئيس إن ذلك ليس بيده، فهذا الأمر ملك السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والملك، ولا يأتي تعديل الدستور في ظروف كهذه. أما النائب قرش فقد اشترط منحه الثقة إذا وافق النائب شبيلات على ذلك. وعلى أي حال فقد حجبا الثقة عن الوزارة.

---

(١١) المصدر نفسه، ص ٤.

(١٢) الرأي، ٧/٧/١٩٩١، ص ٦، وملحق الجريدة الرسمية (الأردن)، السنة ٢٨، العدد ١، ص ٤ ـ ٧، محضر الجلسة الأولى للدورة الاستثنائية الأولى (٨/٧/١٩٩١).

(١٣) الرأي، ٨/٧/١٩٩١ ص ١ و٢٤.

وواجه الرئيس المصري معارضة شديدة من الكتلة الدستورية، ولا سيما من العناصر الغاضبة عليه لعدم اشتراكها في الوزارة. وقاد هذه المعارضة النائبان ذوقان الهنداوي وعبد الرؤوف الروابدة. غضب الأول لأن الرئيس لم يتحدث معه ولم يستشره عند تأليف الحكومة. وكانت الاتصالات تتم مع نواب هذه الكتلة في مكتب النائب عيسى الريموني في وادي صقرة بعمان. وكان من اعتراضات نوابها أن منطقة الشمال لم تأخذ حقها في الوزارة إذ أعطيت أربع وزارات هامشية. وكان من أعنف النواب هجوماً على الرئيس النائبان جمال الصرايرة ويوسف المبيضين من الكرك. وقد استدعى الملك نواب هذه الكتلة مرتين إلى الديوان الملكي لإقناعهم بمنح الحكومة الثقة، ومع ذلك حجب جمال الصرايرة الثقة عن الحكومة وامتنع يوسف المبيضين عن التصويت[١٤].

ألقى الرئيس طاهر المصري البيان الوزاري أمام مجلس الأمة في ١١ تموز/يوليو، فكان بياناً وزارياً استجاب في مجمله لحاجات البلاد الاقتصادية والاجتماعية ولمطالب النواب، وتضمن عزم الحكومة على التمسك بالمبادئ الديمقراطية والسير على طريق التحول الديمقراطي، وتناول برامج الحكومة في مختلف القطاعات. ولكنه لم يشر بوضوح إلى التسوية السياسية مع إسرائيل، وإنما تضمن التزام الحكومة بالخط العام الذي سارت عليه الحكومات الأردنية السابقة منذ سنة ١٩٦٧. وعدّ القضية الفلسطينية قضية الأردن الوطنية والقومية الأولى باعتبار أن «الأردن أكثر المتأثرين بتطوراتها سلباً أو إيجاباً». والتزم بالقواعد المبدئية التي أرساها الأردن طوال العقود الماضية. وأكد «أن تطبيق الشرعية الدولية وصولاً إلى إنهاء الإحتلال الإسرائيلي هو الأساس للوصول إلى سلام عادل ومشرف للقضية الفلسطينية وضمان حقوق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره على ترابه الوطني. ولن يفرط الأردن بأي حق فلسطيني أو عربي، ولن يكون بديلاً عن منظمة التحرير الفلسطينية». وكرر موقف الأردن من الحل السلمي بقوله: «وقد ظل الأردن وما يزال يرحب بأي جهد دولي يصب في هذا الهدف ويؤدي إليه. ويرى أن مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، أمر حيوي لا يمكن تجاهله لمعالجة البعد الفلسطيني في تسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وأن يسير التنسيق بينه وبين المنظمة بشكل إيجابي وبناء. وهو يؤكد أن «رفع المعاناة عن أهلنا في الأرض المحتلة ودعم صمودهم البطولي واجب قومي نلتزم به»[١٥].

---

(١٤) حديث الرئيس طاهر المصري في منزله بعمان إلى المؤلف في ١٩٩٦/١/٢٥.

(١٥) ملحق الجريدة الرسمية، السنة ٢٨، العدد ٢، ص ٣ ـ ٢١، محضر الجلسة الثانية للدورة الاستثنائية الأولى، والرأي، ١٩٩١/٧/١٢، ص ٦ ـ ٧.

وبينما حاول المصري، في بيانه الوزاري، تجنب الإشارة إلى تفاصيل المباحثات الأردنية ـ الأمريكية حول عملية السلام، أوضح الملك حسين في حديث إلى مجلة **تايم** *(Time)* الأمريكية نشرته جريدة **الرأي** الأردنية ما تم الإتفاق عليه مع الجانب الأمريكي حول آلية التفاوض المقبلة بقوله: «لقد كنا إيجابيين إلى أقصى ما نستطيع. واتفقنا بشكل أساسي على ضرورة أن يكون هناك مساران: المسار الأول مسار فلسطيني ـ إسرائيلي، والمسار الثاني مسار عربي ـ إسرائيلي، بحيث يجب أن يلتقيا في النهاية». وقال أيضاً: «إن الأردن يؤيد وفداً فلسطينياً يختاره الشعب الفلسطيني بنفسه، ولا يمكن إيجاد من يمثل الفلسطينيين إلا من يختارونه هم بأنفسهم. وعلى كل حال إذا حدثت مشكلة حول ذلك ولا يمكن التغلب عليها إلا عن طريق توفير مظلة لوفد فلسطيني ـ أردني مشترك، فسنشكل هذا الوفد بناء على محادثات مع منظمة التحرير الفلسطينية والفلسطينيين». وأكد الحسين الوعود الأمريكية بدعم مسيرة السلام بقوله: «ولدينا تأكيدات بأنه في حالة بدء العملية السلمية، ستبذل جهود منظمة لضمان نجاح هذه العملية». وحول أسلوب العمل الدبلوماسي في هذه العملية قال العاهل الأردني: «يجب حل المسألة باتباع الدبلوماسية الهادئة. ويجب أن تتم تعبئة الأشخاص الذين يملكون النية الحسنة للمساهمة في توعية الإسرائيليين لإخراجهم من عقليتهم المنغلقة وتثقيفهم بمفهوم السلام، وتثقيف الفلسطينيين والشعوب العربية بمفهوم السلام أيضاً، وبناء الجسور اللازمة لعملية السلام. ولا أعلم إذا كان حدوث صدمة من حين لآخر هو الأمر المطلوب!». وكرر الحسين قوله بأن الفرصة الحالية «هي الفرصة الأخيرة للسلام في المنطقة»[١٦].

في هذا المناخ السياسي بدأ مجلس النواب بمناقشة البيان الوزاري لحكومة المصري في ١٦ تموز/يوليو ١٩٩١. واستمر في ذلك ثلاثة أيام متوالية. وتركزت كلمات النواب على البيان الوزاري الذي عدّه معظمهم بياناً جيداً يعبر عن تطلعات الشعب الأردني. وأخذ عليه بعض النواب تعذّر تنفيذه على يد الحكومة، لأنه يحتاج إلى وقت طويل لا تستطيع حكومة واحدة أن تقوم به، كما رأى آخرون أن «الحكومة في تكوينها ليست في مستوى بيانها الوزاري»[١٧]. وأخذ نواب الحركة الإسلامية على الحكومة حظوة «كثير من أعضائها بقبول أمريكي للانسجام مع معطيات النظام الأمريكي الدولي الجديد». وقال الناطق باسمهم: «وفي اعتقادنا أن هذه الحكومة ستقع تحت تأثير هدفين للنظام الدولي الأمريكي الجديد هما:

(١٦) الرأي، ١٦/٧/١٩٩١، ص ١ و٢١.

(١٧) ملحق الجريدة الرسمية، السنة ٢٨، العدد ٣، ص ٤ ـ ٢٣.

الأول: السير في خطوات عملية نحو ما يسمى بالحلول السلمية وتسوية القضية الفلسطينية بصورة تتناقض مع ثوابتنا السياسية التي لا تعترف لليهود بشبر واحد من أرض فلسطين، وفي مرحلة ضعف الأمة وتجزئتها وكسر شوكتها، بعد أن أجهزت الولايات المتحدة ومعسكر التحالف على القوة العسكرية العراقية، كأكبر قوة فاعلة ومؤثرة في مستودع ذخيرة هذه الأمة، ليتسنى للولايات المتحدة الأمريكية تمرير المخطط الصهيوني بأخذ الاستسلام العربي والاعتراف بالكيان الصهيوني على أرضية الواقع العربي المهين.

الثاني: العمل على تحجيم الصحوة الإسلامية، والحيلولة بينها وبين مراكز التأثير والقيادة في المجتمع الأردني على مختلف الصعد وفي سائر المجالات. ونقول إن الحكومة ستقع تحت تأثير هذين الهدفين للنظام الدولي»[١٨].

ووجه بعض النواب نقداً شخصياً جارحاً لرئيس الحكومة، وتساءل عن مصادر تمويل حملته الانتخابية، وصلاته بالسفير الأمريكي حينما كان وزيراً للخارجية، واتهمه بالرشوة من مدير بنك البتراء السابق. كما وجهت سهام الاتهام والتجريح إلى عدد من وزرائه[١٩].

وأخذ بعض النواب الإسلاميين المستقلين على البيان الوزاري تجاهله للإسلام[٢٠]. كما أخذ عليه بعض النواب القوميين سكوته عن قضايا الأمة المصيرية. وأعاد بعضهم إلى الأذهان خطاب طاهر المصري في مجلس النواب في ٣١ آذار/مارس ١٩٩١، الذي طالب فيه بضرورة الإسراع في حل القضية الفلسطينية طبقاً لمشروع السلام الأمريكي لمنطقة الشرق الأوسط[٢١].

ردّ رئيس الحكومة على كلمات النواب في ١٨ تموز/يوليو. وأكد التزام حكومته برفع الأحكام العرفية بشكل كامل ونهائي حال نفاذ القوانين الخاصة بذلك والمقدمة من الحكومة إلى المجلس النيابي. كما تعهد بأن «لا يفرّط بأي حق فلسطيني أو عربي، ولن يقبل حلاً منفرداً، ولن ينوب عن منظمة التحرير الفلسطينية». وأعلن أيضاً أن «الإسلام دين الدولة والشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع فيها، وتأسيساً على ذلك فإن الحكومة ملتزمة بأن تكون كافة القوانين والأنظمة منسجمة مع هذا الثابت، وسنتوجه لإزالة كل ما من شأنه أن يتعارض مع هذا الالتزام». ونفى ما قاله

---

(١٨) المصدر نفسه، ص ٢٤ ـ ٣٥.
(١٩) المصدر نفسه، ص ١٤ ـ ٢٤.
(٢٠) المصدر نفسه، ص ٣٢ ـ ٣٩.
(٢١) المصدر نفسه، ص ٥٥ ـ ٦٥.

بعض النواب عن نية الحكومة في ملاحقة الإسلاميين وقال: «إن هذه الحكومة لم تأت لملاحقة فئة أو جهة، إنما بإذن الله، ستكون للجميع، وسوف نثبت ذلك في كل مناسبة وفي كل الأوقات». لقد حاول الرئيس تهدئة خواطر الإسلاميين وكسب ودهم بهذه الكلمات. وأعلن أيضاً عن امتناعه عن الرد على الذين تناولوه وزملاءه الوزراء بالاتهام والتجريح حتى يتلافى، على حد قوله، «فتنة بدأت لهذا البلد الصامد المرابط»(٢٢).

وفي أعقاب رد الرئيس طاهر المصري، جرى الاقتراع على منح الثقة للحكومة، فمنحها الثقة ٤٧ نائباً، وحجبها عنها ٣١ نائباً، وامتنع نائب واحد عن التصويت، وغاب نائب واحد عن الجلسة(٢٣).

حاول الرئيس طاهر المصري، بعد تأليف حكومته، إقامة علاقات وديّة مع أجهزة الدولة وأولها الأجهزة الأمنية. فالتقى مع مدير المخابرات العامة وكبار المسؤولين في دائرته على الغداء، وأوضح لهم أنه يسعى إلى إزالة صورة المخابرات العامة، كجهاز قمعي، من أذهان الناس. وطلب منهم الاستمرار في التعامل على الأسس الجديدة التي وضعتها حكومة مضر بدران السابقة، بحيث لا تتدخل المخابرات العامة في تعيين الموظفين والعاملين في الجامعات والمؤسسات الوطنية، وتتوقف عن مصادرة جوازات السفر ومنع بعض الناس من السفر إلى خارج البلاد أو العودة إليها. والتقى أيضاً بمدير الأمن العام، اللواء فاضل علي فهيد، وتحدث معه عن الواقع الاجتماعي ودور الشرطة والأمن العام في حماية المجتمع. وطلب منه ومن كبار المسؤولين في مديرية الأمن العام احترام كرامة المواطن. كان الهدف من هذه الاتصالات تأمين تعاون هذه الأجهزة مع الحكومة(٢٤).

وعلى صعيد مجلس الوزراء، تكونت لجنة مصغرة كان الرئيس يستشيرها فكانت بمثابة مطبخ الوزارة. وضمت اللجنة علي سحيمات وباسل جردانة وعلي أبو الراغب وسمير قعوار والدكتور خالد الكركي والدكتور محمد الحموري وسليم الزعبي. وكان يدخل إليها ويخرج منها كل من عبد الله النسور وجودت السبول ومحمد فارس الطراونة. ولم يتمكن الرئيس المصري من تطوير هذه اللجنة بسبب قصر عمر وزارته.

واعتمد رئيس الوزراء على باسل جردانة وزياد فريز في الشؤون الاقتصادية. وحدث تنافر في مجلس الوزراء بين الوزيرين علي أبو الراغب وباسل جردانة، إذ لم

---

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٢٢ ـ ٢٩.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٣٥، والرأي، ١٩/٧/١٩٩١، ص ١ و٧ ـ ٨.

(٢٤) حديث الرئيس طاهر المصري في منزله بعمان إلى المؤلف في ٢٥/١/١٩٩٦.

يتردد الأول في توجيه النقد والتجريح للثاني. وكان ذلك يضايق رئيس الحكومة ويعرقل عمل مجلس الوزراء. وكثيراً ما كان يتدخل الرئيس وعلي سحيمات وسمير قعوار لإطفاء نار الخصومة والنزاع بين الوزيرين المذكورين.

وكان في مجلس الوزراء فريق قانوني جيد مؤلف من الدكتور محمد الحموري وتيسير كنعان ومحمد فارس الطراونة وسليم الزعبي وجودت السبول. وكانت مهمة هذا الفريق السير في الإجراءات القانونية اللازمة لإلغاء الأحكام العرفية وإصدار التشريعات الضرورية لذلك. وقد واجهت الفريق ثلاث مشكلات هي: قانون محكمة أمن الدولة، ولجنة الأمن الاقتصادي، وإلغاء تعليمات الإدارة العرفية. وكثيراً ما حذر رجال القانون رئيس الحكومة من أن إلغاء الأحكام العرفية سوف يخلق فراغاً قانونياً في البلاد يتعذر على الحكومة ملؤه. وكان الذي يهم الحكومة في قانون محكمة أمن الدولة أن لا تكون أحكامها قطعية وأن تخضع للاستئناف والتمييز، وأن تصبح محكمة موضوع، وأن تضم قضاة مدنيين بالإضافة إلى القضاة العسكريين. وكانت حكومة المصري تعتقد أن هذا القانون خطوة مهمة على الطريق الديمقراطي. وقد رفض الملك المصادقة على هذا القانون، فرد إلى مجلس النواب الذي تمسك بالقانون ورفض أي تنازل إلا فيما يتعلق بنوع قضاة المحكمة. وأخيراً صدر القانون، كما أراده مجلس النواب، فكان مكسباً من المكاسب الديمقراطية.

وكانت حكومة مضر بدران قد أعدت مشروع قانون للمطبوعات والنشر. وقد عرض على مجلس الوزراء في عهد حكومة المصري ونوقش خلال ساعات طويلة. ولم يجر عليه المجلس تعديلات كبيرة، بل بقيت المبادئ الأساسية في مشروع القانون ولا سيما حق كل مواطن أردني في إصدار صحيفة إذا توافرت فيه الشروط الواردة في مشروع القانون، وتعذر إغلاق أية صحيفة من قبل الحكومة، بحيث أصبح القضاء وحده الذي يبت في أمر إصدار الصحف والعقوبات المترتبة عليها.

وقد اغتنمت الصحف الأردنية الحرية المتاحة وأخذت تعبر عن وجهات لا ترضي الديوان الملكي ودائره المخابرات العامة. وتلقى رئيس الحكومة ضغوطاً من هاتين الجهتين لكبت الحرية الصحفية، غير أنه تمكن من الدفاع عن حرية الصحافة وعن حق الصحفيين في التعبير عن آرائهم بحرية. فلم يوقف صدور أي صحيفة، باستثناء صحيفة **اللواء** التي استأجرتها إلى حين حركة «دعاء» التي شنت هجوماً على العربية السعودية، فاضطر رئيس الوزراء إلى إغلاقها لمدة ثلاثة أيام. وكانت تعليمات رئيس الحكومة للتلفزيون والإذاعة تدعو إلى مزيد من التسامح والانفتاح والإبداع في العمل الإعلامي وضرورة الخروج على التقليد المألوف. ولذلك قام الرئيس بزيارة جريدة **الرأي** والتقى بالصحفيين وشجعهم على الحديث بحرية وشجاعة عن مشكلات

الأردن وتطلعاته، غير أن الاستجابة كانت ضعيفة.

وتولت لجنة من الوزراء، ضمت د. محمد الحموري وسليم الزعبي ومحمد فارس الطراونة وجودت السبول، وضع مشروع قانون للأحزاب السياسية. واستطاعت اللجنة إنجاز عملها الذي عرض على مجلس الوزراء ونوقش فيه، ودار النقاش حول تمويل الأحزاب وامتدادها خارج الوطن أو امتداد أحزاب خارج الوطن إلى الأردن. وبعد الانتهاء من مناقشة مشروع القانون أحيل على مجلس النواب.

وقدمت اللجنة القانونية في مجلس الوزراء أفكاراً جيدة لوضع مشروع قانون جديد للانتخابات النيابية، غير أن قصر عمر الوزارة حال دون استكمال هذا المشروع. وكلف مدير الأحوال المدنية، نصوح محيي الدين، بالعمل على وضع مواصفات للبطاقة الانتخابية، فقدم آراء ومقترحات عملية ومفيدة[٢٥].

وفي ضوء الدعوة الموجهة إلى الحكومة الأردنية من رئيسي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي لحضور مؤتمر السلام، ناقش مجلس الوزراء الدعوة المذكورة، وقرر قبولها والموافقة على المشاركة في المؤتمر بوفد أردني ـ فلسطيني مشترك. واستندت هذه الموافقة إلى الأسس التالية:

أولاً: حماية مصالح الأردن العليا ودفاعاً عن أمنه ومستقبل أبنائه، وإدراكاً لأبعاد المسؤولية وأمانة الحكم في هذه الظروف المصيرية.

ثانياً: إنها تمثل التزام الأردن القومي والوطني، وإصراره الدائم على تطبيق الشرعية الدولية من أجل سلام عادل ودائم وشامل.

ثالثاً: إنها تمثل مصداقية الموقف الأردني من جهود السلام المبذولة ووفاءه لأهل فلسطين.

رابعاً: تأمين الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية تنفيذاً لقرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢) وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

خامساً: ضمان عروبة القدس، وتأكيد اعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، ينطبق عليها ما ينطبق على سائر الأراضي المحتلة عملاً بقرار مجلس الأمن والأمم المتحدة.

سادساً: ممارسة الشعب الفلسطيني لحق تقرير المصير على ترابه الوطني.

---

(٢٥) حديث الرئيس طاهر المصري في منزله بعمان إلى المؤلف في ١/٢/١٩٩٦.

سابعاً: حل قضية اللاجئين الفلسطينيين وفق قرارات الأمم المتحدة.

ثامناً: الوقف الفوري للاستيطان تطبيقاً لقرارات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام.

تاسعاً: تطبيق القرار (٢٤٢) على المراحل كافة بما يضمن ترابطها وتحقيق الحل الشامل والسيادة الفلسطينية على الأرض والمصادر الطبيعية والشؤون السياسية والاقتصادية[٢٦].

ثالثاً: نحو مؤتمر مدريد

يروي طاهر المصري أنه قام برحلة قصيرة لطهران في ٢٧/١/١٩٩١، وقدم على أثرها بياناً عن السياسة الخارجية الأردنية إلى مجلس النواب، بصفته وزيراً للخارجية في حكومة مضر بدران. وقد شرح في هذا البيان الأسس التي تقوم عليها السياسة الأردنية التقليدية التي تستند إلى التمسك بقرار مجلس الأمن الدولي رقم (٢٤٢)، والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم. وقد أبدى وزير التربية والتعليم د. عبد الله العكايلة آنذاك، اعتراضه على البيان من الناحية الشكلية، فقد رأى ضرورة عرض البيان على مجلس الوزراء ومناقشته من قبل المجلس، قبل الإدلاء به في مجلس النواب. وهو في ذلك على حق. غير أن وزراء الخارجية اعتادوا أن يناقشوا الشؤون الخارجية مع رئيس الوزراء والملك، وقلما يعرضونها على مجلس الوزراء للمناقشة والإقرار. وعلى أي حال لم يكن لذلك البيان أية أبعاد أو أثر في المجلس النيابي.

بدأ التحرك الأمريكي من أجل السلام في المنطقة في أعقاب وقف إطلاق النار بين العراق ودول التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. وقام جيمس بيكر (James Baker)، وزير الخارجية الأمريكي، بجولة في المنطقة دون أن يزور الأردن، بسبب موقف الأردن من أحداث العراق. وتجاهلت الإدارة الأمريكية الأردن خلال جهودها الأولى لبناء عملية السلام، وبسبب موقف الأردن من حرب الخليج الثانية. وزار بيكر المنطقة للمرة الثانية دون أن يزور الأردن. ولما تم الاتصال به من الجانب الأردني أبدى استعداده لمقابلة وزير خارجية الأردن خارج الأردن. وتم الإتفاق على أن يقابل طاهر المصري جيمس بيكر في جنيف في ١١ نيسان/ ابريل ١٩٩١.

---

(٢٦) قرار مجلس الوزراء الأردني رقم (٨٧٧) تاريخ ١٩/١٠/١٩٩١، نسخة لدى الرئيس طاهر المصري.

كان المصري يقوم بجولة على دول المغرب العربي بدأها بليبيا في ٢٠ آذار/ مارس ١٩٩١، ثم الجزائر في ٢٣ آذار وتونس في ٢٤ آذار والمغرب في ٢٥ آذار. وقابل الملك الحسن الثاني في ٢٦ منه. وقد بيّن العاهل المغربي للوزير المصري أن الظروف قد تغيرت بعد حرب الخليج الثانية، وأن على الملك حسين أن يتحرر من شروطه السابقة لعقد المؤتمر الدولي للسلام وأن يتخلص من تردده، ويستجيب للشروط الأمريكية. وقال المصري للحسن الثاني أنه سيقابل الحسين في باريس وسينقل إليه رأيه هذا. وأضاف العاهل المغربي: «إنني أرى أن ينقل الحسين موقفه إلى فرانسوا ميتران (François Mitterrand)، لأنه خير من يخبر الإدارة الأمريكية عن تغير الموقف الأردني».

توجه الوزير المصري من المغرب إلى باريس حيث قابل الملك حسين بحضور الشريف زيد بن شاكر والسفير الأردني بباريس عواد الخالدي. وكان السفير الخالدي قد قدم للملك تقريراً عن التوقعات الفرنسية من الملك. وهي توقعات تقوم على موقف جيد للأردن. ولما انتهى السفير من عرض تقريره، نقل المصري للملك حسين رسالة العاهل المغربي الشفوية. وقد اقتنع الحسين بأن المطلوب من الأردن موقف جديد. وكان من المقرر أن يلتقي الحسين بميتران يوم ١٩٩١/٣/٢٩. وقد طلب من طاهر المصري أن يشارك في الاجتماع، فتم ذلك وحضره من الجانب الفرنسي بالإضافة إلى الرئيس ميتران وزير الخارجية الفرنسي رولان دوما (Roland Dumas). قال الحسين في هذا الاجتماع: إن المؤتمر الدولي ليس شيئاً مقدساً، يمكن قبول صيغة جديدة بديلة منه. وقد أدرك الفرنسيون تغير الموقف الأردني الذي نقلوه إلى الإدارة الأمريكية. فكان ذلك البداية في تغير الموقف الأمريكي من الأردن. وقبول وزير الخارجية الأمريكي لقاء وزير خارجية الأردن في جنيف. ولا يستبعد قيام الحسن الثاني بإبلاغ الفرنسيين والأمريكيين بما اقترحه على طاهر المصري، وبخاصة وقد قال المصري للعاهل المغربي: إن الأردن بصدد إعادة النظر في موقفه من السلام وآليته في ضوء تطور الأوضاع السياسية في المنطقة في أعقاب حرب الخليج الثانية.

والتقى وزير الخارجية الأردني بجيمس بيكر في جنيف في ١١ نيسان/ ابريل يرافقه السفير الأردني في بيرن (Bern) الشريف فواز شرف وموسى بريزات السفير الأردني في أنقرة حالياً. أوضح بيكر للوزير الأردني أن الإدارة الأمريكية عازمة على التعامل مع القضية الفلسطينية والنزاع العربي ـ الإسرائيلي، بجدية وصدق، بعد حرب الخليج الثانية، وأنها تحضّر لعملية السلام بحيث تكون عناصرها متوازنة وكما يريدها العرب، لا كما يريدها الإسرائيليون. ولن تقبل الإدارة الإمريكية بحكم ذاتي فلسطيني ولو كان موسعاً، كما يقول شامير. كما أنها لن تقبل بدولة فلسطينية مستقلة كما تطالب بذلك منظمة التحرير الفلسطينية. ولم يطلب الوزير الأردني من وزير الخارجية

الأمريكية توضيحاً أكثر، ولم يشأ الدخول في التفاصيل. واتفق معه على أن يكون حديثهما للصحفيين مقتضباً. وأكد لبيكر أن الأردن سيكون مع عملية بناء السلام. ونقل الوزير طاهر المصري تفاصيل هذا اللقاء إلى الملك حسين في تقرير مكتوب(٢٧).

وجاء بيكر إلى العقبة قادماً من إسرائيل في ٢٠/٤/١٩٩١ والتقى بالملك حسين بحضور الرئيس مضر بدران والشريف زيد بن شاكر، رئيس الديوان الملكي، وعدنان أبو عودة، المستشار السياسي للملك، وطاهر المصري وزير الخارجية. وفي نهاية الاجتماع التقى الحسين وبيكر بالصحفيين. وقد أعلن الحسين تخليه عن جميع الصيغ والقوالب القديمة حرصاً على عدم ضياع فرص السلام، وإغلاق النافذة أمامه، «وأنه لا بد من إزالة جميع العقبات والعراقيل لكي يتحدث الناس مع بعضهم البعض». وأعرب الحسين عن ثقته بالولايات المتحدة الأمريكية وبدورها في إيجاد حل للنزاع الفلسطيني ـ الإسرائيلي والنزاع العربي ـ الإسرائيلي وتحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة. وقال أيضاً لم أؤمن أبداً خلال الفترة الماضية أن المحظورات أو الممنوعات يجب أن تقف عائقاً أمام أي تقدم حقيقي نحو السلام... أعتقد أننا يجب أن نكون مرنين ولدينا قدرة على التخيل بشكلٍ كاف. ويجب أن يكون هناك مشروع تثقيفي خاص بالسلام على المستوى الفلسطيني ـ الإسرائيلي أو العربي ـ الإسرائيلي».

وعلل بيكر إسقاط فكرة المؤتمر الدولي والتمسك بفكرة المؤتمر الإقليمي متخطياً بذلك الأمم المتحدة بقوله: «لقد أردنا إيجاد مشروع يمكن أن يتحقق وينجح ولا يمكن لأحد أن يصمد أو يقف أمام السلام في هذه الحالة... فاصطلاح المؤتمر الدولي أصبح مكروهاً من قبل إسرائيل، كما أصبح اصطلاح الحكم الذاتي مكروهاً من قبل الفلسطينيين.. ولتبدأ عملية السلام، ومن ثم نفعل شيئاً إزاء المستوطنات الإسرائيلية»(٢٨).

كانت جميع الأفكار الجديدة حول السلام وعمليته تأتي من الأمريكيين إلى الحكومة الأردنية، بحيث تزود بأوراق تتصل بالمواقف السياسية (Position Papers) وكانت مهمات جيمس بيكر في زياراته للأردن التي تكررت بعد ٢٠/٤/١٩٩١ مناقشة الأفكار الأمريكية حول عملية السلام. ويذكر الرئيس طاهر المصري أنه في لقاء مع بيكر على مائدة غداء الملك حسين في قصر رغدان بعمان، قال الوزير الأمريكي: إن الأردن لا يتقيد بقرارات مجلس الأمن الدولي بفرض الحصار على

---

(٢٧) هذه المعلومات من حديث الرئيس طاهر المصري في منزله بعمان إلى المؤلف في ١٨/٤/١٩٩٦.

(٢٨) الرأي، ٢١/٤/١٩٩١، ص ١ و١٩.

العراق. وطلب أن يلتزم الأردن بهذه القرارات. وكان الرد الأردني على ذلك: «إن دخولنا في عملية السلام كان أمراً محظوراً في سياستنا الخارجية، وإن طلب قطع العلاقات التجارية مع العراق دون أن تفتح أمام منتوجاتنا وصادراتنا منطقة الخليج فيه إجحاف كبير بحق الأردن. كما أننا نخشى أن يقطع العراق عنا نفطه الذي نبتاعه بثمنٍ رخيص جداً. وطلب الرئيس طاهر المصري في هذا الاجتماع من بيكر أن يرفع الأمريكيون الحصار عن ميناء العقبة. ورفض اقتراحاً أمريكياً بوضع فريق مراقبة في العقبة للإشراف على البضائع التي تصل إليه. وقال لبيكر: إن وجود مراقبين دوليين في العقبة يعني وضع الأردن تحت عقوبات مجلس الأمن الدولي. كما رفض اقتراحاً آخر بوضع المراقبين الدوليين على الحدود الأردنية ـ العراقية، وقال: «إن هذا الاقتراح اعتداء على السيادة الوطنية، ونحن لا نمانع في وضع المراقبة داخل الحدود العراقية. وذكر الرئيس المصري لبيكر تساهل الولايات المتحدة الأمريكية مع تركيا على الحدود التركية ـ العراقية، فهذه الحدود مفتوحة للتبادل التجاري، ولماذا الضغط على الأردن؟»[٢٩].

وقد ألقى طاهر المصري أضواء على هذه الزيارة في تصريح أدلى به إلى وكالة الأنباء الأردنية في ٢٧ تموز/يوليو ١٩٩١. وكرر المصري في تصريحه هذا ثوابت السياسة الأردنية وهي: «العمل على تنفيذ المبادئ التي تضمنها قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ والتي تقضي بعدم جواز احتلال أراضي الغير بالقوة، ومبادلة الأرض بالسلام، والانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس العربية». وبيّن موقف الأردن من آلية هذه المبادئ، والذي يقوم على الدعوة إلى المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني». وأشار المصري إلى أن مؤتمر السلام الذي يدعو إليه بيكر مؤتمر دولي تشارك فيه المجموعة الاقتصادية الأوروبية والأمين العام للأمم المتحدة والدولتان الكبريان وسائر أطراف النزاع في المنطقة. «وإن مرجعية المؤتمر ستكون قراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨ للوصول إلى حل شامل ودائم للصراع العربي ـ الإسرائيلي». وأضاف: «إن عقد المؤتمر بصيغته النهائية لم يتقرر بعد. كما أن شكل التمثيل الفلسطيني لم يتم حسمه». وأشار إلى أهمية تمثيل سكان القدس العربية في الوفد الذي يشارك في المفاوضات. وقال: «إننا في الأردن نقبل بوفد أردني ـ فلسطيني مشترك من حيث المبدأ، شريطة قبول منظمة التحرير الفلسطينية بذلك. ونحن ندعم المنظمة سواء شارك الفلسطينيون بوفد مستقل أم بوفد مشترك». وأوضح

---

(٢٩) حديث الرئيس طاهر المصري في منزله بعمان إلى المؤلف في ١٨/٤/١٩٩٦.

الرئيس المصري أن الأردن حصل على ضمانات عما يعنيه قرار مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ «فهو يعني انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة، وإن ضم القدس غير معترف به، ولأبناء القدس حق التصويت فيما يتعلق بمصيرهم كغيرهم من أبناء الضفة الغربية وقطاع غزة. وإن هنالك إشكالاً في الوقت الراهن يدور حول مشاركة أبناء القدس في الوفد الفلسطيني»[٣٠].

وقد اطلع الرئيس المصري مجلسي الأعيان والنواب على مباحثاته مع بيكر. وكان الرئيس الأمريكي جورج بوش قد أعلن من موسكو في ٣١ تموز/يوليو ١٩٩١ أنه اتفق والرئيس الروسي ميخائيل غورباتشوف على مبدأ الدعوة إلى عقد مؤتمر للسلام في الشرق الأوسط في تشرين الأول/اكتوبر المقبل، وأن الدعوة ستوجه إلى المشاركين قبل عشرة أيام من انعقاد المؤتمر. وقال الرئيس الأمريكي إنه طلب من وزير الخارجية جميس بيكر زيارة المنطقة للحصول على جواب إسرائيل على مقترحات السلام الأمريكية، ولا سيما ما يتعلق منها بتشكيل الوفد الفلسطيني لمفاوضات السلام[٣١].

وقام طاهر المصري بشرح وجهة النظر الأردنية من مؤتمر السلام على نطاق واسع. فأدلى بحديث إلى جريدة الحياة اللندنية لخصته الصحف الأردنية اليومية الصادرة في الأول من آب/أغسطس ١٩٩١. وقد أكد فيه «أن المفهوم الأمريكي لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢، كما عبرت عنه تأكيدات أمريكية للأردن، يتوافق مع مفهوم الأردن للشرعية الدولية». وأعرب عن اعتقاده بأن الأطراف العربية جميعها ستتفق على أن أي اتفاق عربي ـ إسرائيلي يتم التوصل إليه خلال المفاوضات لن ينفذ إلى أن تنتهي المفاوضات حول البعد الفلسطيني بشكل كامل، ويتم التنفيذ على كل الجبهات في الوقت نفسه». ويبدو أن التنسيق الأردني مع سوريا واجه تعثراً، مما أثار مخاوف الأردن من أن تتم تسوية منفردة بين إسرائيل وسوريا. ولذلك استبعد المصري في حديثه هذا إمكانية تحقيق تسوية منفردة بين سوريا وإسرائيل، وقال: «هذا قد يكون التوجه الإسرائيلي، وأنا لا أستغرب ذلك، لأن إسرائيل اتّبعت هذا الأسلوب في السابق وتتمنى أن تتبعه في المستقبل، ولكن أنا واثق بأن هذا ليس هو التوجه السوري». وعلل ذلك بقوله: «لن تقبل سوريا ذلك لأنها ملتزمة بأن يكون الحل على كل الجبهات، ولأن سوريا عارضت من قبل بشدة اتفاقيات كامب ديفيد التي أدت إلى صلح منفرد بين مصر وإسرائيل في آذار/مارس ١٩٧٩. كما أن الجميع يعرفون بأن حل قضية الجولان وحدها لن يؤدي لا إلى استقرار ولا إلى سلام في المنطقة». ولكنه

---

(٣٠) الرأي، ٢٨/٧/١٩٩١، ص ١ و٢٣.

(٣١) الرأي، ١/٨/١٩٩١، ص ١ و٢٤.

أكد في الوقت نفسه أن التنسيق مع منظمة التحرير الفلسطينية وصل إلى مرحلة متقدمة بحيث لا نجد اختلافاً في التقويم بينها وبين الأردن. . . وعلى الفلسطينيين أن يختاروا وفدهم بأنفسهم وأن يختاروا مسارهم بأنفسهم. وأن الأردن لن يفاوض بالنيابة عنهم. وهو يقبل ما يقبله الفلسطينيون»[٣٢].

واندفع الحسين لتهيئة الشعب الأردني لمفاوضات السلام. وأجرى معه التلفزيون الأردني مقابلة في ٧ آب/أغسطس ١٩٩١ نشرتها الصحف اليومية الأردنية في اليوم الثاني. فقد أوضح العاهل الأردني لمشاهدي التلفزيون أن الولايات المتحدة جادة في تحركها من أجل السلام. وأنه تحرك سريع جداً، «أكبر من مقدرتنا على اللحاق به». وقال: «إن علينا أن نطرح المحرمات القديمة والكليشيهات جانباً، وأن نتقدم إلى الأمام، لأن المهم هو معالجة المشكلة التي أثرت وتؤثر على حياة العديدين وعلى مستقبلهم». وأكد أن الروابط الأخلاقية والإنسانية بين الديانات الثلاث الموحدة: الإسلام والمسيحية واليهودية أقوى بكثير من الأشياء التي تباعد بينها، «فالإسلام استمرارية للديانات الموحدة التي سبقته. وكلما صلينا كل يوم فنحن نصلي على سيدنا محمد كما نصلي على سيدنا ابراهيم، ونبارك على سيدنا محمد كما بورك على سيدنا ابراهيم. والإسلام ينظر إلى سيدنا ابراهيم كأول المسلمين. كل الأديان والأنبياء التي تلته جاءت بالإسلام. والإسلام ليس بالصورة الضيقة التي نجدها في عقول البعض أحياناً، وإنما هو رسالة محبة وتسامح واحترام للغير، وأعتقد أن الدين وللأسف يقع أحياناً ضحية هؤلاء الذين يستغلون الدين والإيمان لتحقيق مآربهم في السلطة أو لتحقيق مآربهم الخاصة. وهناك تساؤلات أحياناً عن صحة فهمهم للديانة وللإيمان الصحيح». وذهب الحسين في تحليله إلى الظن بوجود «مؤامرة عظمى معادية للسامية، ليس بالنسبة إلى اليهود وإنما بالنسبة إلى الساميين جميعاً، لإبقائهم في حالة حرب دائمة مع بعضهم بعضاً»[٣٣].

وسعى طاهر المصري من جانبه إلى إقناع الرأي العام الأردني بضرورة التفاوض مع الإسرائيليين في حديث أدلى به إلى التلفزيون الأردني في ١٢ آب/أغسطس ١٩٩١. وقال في هذا الصدد: «إن التفاوض هو أحد أشكال المواجهة مع العدو. وهذا حصل في تاريخنا الإسلامي، لذلك يجب أن تبقى هذه النظرة في أذهاننا. وعندما نذهب إلى المؤتمر فلسنا لنوقّع. الذاهب إلى المؤتمر لا يوقع على كل شيء، بل يذهب للمطالبة بجوهر المطالب العربية وهو عودة الأراضي الفلسطينية المحتلة. . . كل الأمم تمر في

(٣٢) المصدر نفسه، ص ١ و٢٤.

(٣٣) الرأي، ٨/٨/١٩٩١، ص ٢٢.

تاريخها بأوقات صعبة، ونحن نمر بذلك، ونحن أمة موجودة وحية... لا يمكن إنكار أن أمريكا هي البلد الأول الصديق والداعم لإسرائيل، ولكن يجب أن نفكر في البدائل. وإن أخطر شيء هو الهجمة الاستيطانية في الضفة الغربية والأراضي المحتلة. يعني أن إسرائيل تخطط، وربما بعد زمن قصير، لطرد السكان الفلسطينيين من أراضيهم. وإذا حصل هذا فإن القضية الفلسطينية والتعامل معها مؤجل لأجيال طويلة. وهذا سيؤدي إلى انعكاسات خطيرة على الأردن... ذكرنا أن الأردن مكبل بالديون ويستورد نفطه وقمحه وله ميناء واحد على البحر الأحمر قد يغلق في أية لحظة. وحتى الآن حدودنا كلها مشلولة تقريباً.. يجب أن نكون واقعيين... ولا بد من وجود نقطة التقاء بين المثالية التي نحلم بها والواقعية التي نواجهها... وإذا استطعنا كفريق واحد في البلد، كل المؤسسات والواجهات السياسية، أن نجد المعادلة المناسبة لكي نوفق بين المثالية والواقعية حتى بتوزيع الأدوار، فهذا شيء مقبول ويجب أن نسير به. ولكن لا يجوز لأي إنسان أن يقول أرفض ذلك بدون أن يقدم بديلاً». وحاول تسويغ التفاوض بقوله: «كيف نستطيع أن نمر من هذا المأزق، لأن ما هو قادم خطر جداً على المنطقة وعلى الفلسطينيين ومفروض علينا الآن أن نتعامل بطريقة أخرى»[٣٤].

وسعت الحكومة الأردنية إلى التنسيق مع الحكومة السورية قبل انعقاد مؤتمر السلام. فقام الملك حسين يرافقه الرئيس طاهر المصري بزيارة الرئيس السوري حافظ الأسد في اللاذقية يومي ١٩ و٢٠ آب/أغسطس ١٩٩١[٣٥]. كان الهدف من الزيارة فتح الحوار مع سوريا، بعد انقطاع طويل وتوتر رافق الغزو العراقي للكويت وموقف الأردن من حرب الخليج الثانية، والتنسيق بين البلدين في مواجهة الاقتراحات الأمريكية لبناء عملية السلام. وكان السوريون قد قطعوا أشواطاً في مباحثاتهم مع بيكر. وكان الأردن حريصاً على أخذ موافقة الرئيس الأسد على فكرة الوفد الأردني ـ الفلسطيني المشترك، فقد أبدى معارضته لها منذ البداية، واقترح بديلاً عنها فكرة وفد عربي مشترك. غير أن اسحق شامير، رئيس وزراء إسرائيل، كان يعارض بشدة فكرة وفد فلسطيني مستقل وفكرة الوفد العربي المشترك ويشاركه الأمريكيون في هذا الموقف.

وتم الإتفاق بين الملك حسين ورئيس وزرائه على أن يتحدث الملك في الإطار العام لعملية السلام وأن يترك التفاصيل لرئيس وزرائه. ففي اللقاء الذي تم مع

---

(٣٤) الرأي، ١٣/٨/١٩٩١، ص ١٨.

(٣٥) الشعب (عمان)، ٢١/٨/١٩٩١، ص ١ و١٧.

الرئيس الأسد تحدث الحسين عن عملية السلام بصورة عامة، وقام الرئيس طاهر المصري بتناول التفاصيل. وطرح على بساط البحث فكرة الوفد الأردني ـ الفلسطيني المشترك، مبيناً رأي الإسرائيليين والأمريكيين في فكرتي الوفد الفلسطيني المستقل والوفد العربي المشترك، وأن فكرة الوفد الأردني ـ الفلسطيني المشترك ليس القصد منها فرض الموقف الأردني على الفلسطينيين، وإنما تسهيل الأمور، وغاية الأردن التنسيق مع سوريا والأطراف العربية المعنية في عملية السلام. وقد بيّن الرئيس الأسد في هذا اللقاء أن لا مانع لدى سوريا من تأليف الوفد الأردني ـ الفلسطيني المشترك. وبذلك حققت زيارة اللاذقية النجاح المرجو. وأبلغ الأردن الإدارة الأمريكية بالموافقة السورية على فكرة الوفد الأردني ـ الفلسطيني المشترك[٣٦].

وزار جيمس بيكر الأردن قبل زيارة الملك لدمشق وأجرى مع العاهل الأردني ورئيس وزرائه محادثات عقد في نهايتها مؤتمر صحفي تأكد من خلاله عزم الأردن على المشاركة في مؤتمر السلام القادم[٣٧]. وأعرب رئيس الحكومة الأردنية عن رضاه عن التأكيدات الأمريكية بشأن محادثات السلام العربية ـ الإسرائيلية التي تلقاها من وزير الخارجية الأمريكي[٣٨]. وقال في تصريح أدلى به إلى وكالة الصحافة الفرنسية: إن الولايات المتحدة استجابت لجزء كبير من المطالب الرئيسية الأردنية فيما يتعلق بعملية السلام في المنطقة[٣٩].

رابعاً: ردود الفعل الأردنية على مساعي السلام وتعديل حكومة المصري

أحدثت المساعي الرسمية الأردنية والدولية لعقد مؤتمر السلام ردود فعل متباينة في الأوساط السياسية والشعبية الأردنية. وبلغ الخلاف في الرأي والمواقف حول هذا الموضوع صفوف حكومة المصري، مما اضطره إلى الإعلان عن عزمه على إجراء تعديل وزاري «بسبب معارضة بعض الوزراء مشاركة الأردن في مسيرة السلام»[٤٠]. وكان نواب التجمع القومي العربي الديمقراطي الأردني (الدكتور حسني الشياب ومنصور مراد وفخري قعوار) قد أصدروا بياناً في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٩١ دعوا فيه زملاءهم

---

(٣٦) حديث الرئيس طاهر المصري في منزله بعمان إلى المؤلف في ١٨/٤/١٩٩٦.

(٣٧) **الرأي**، ٢٠/٩/١٩٩١، ص ١ و١٦.

(٣٨) **الرأي**، ٢١/٩/١٩٩١، ص ١ و١٨.

(٣٩) **الرأي**، ٢٢/٩/١٩٩١، ص ١.

(٤٠) **الرأي**، ٢٨/٩/١٩٩١، ص ١.

في الحكومة إلى الاستقالة، وبيّنوا أن لا مصلحة للأردن في المفاوضات القادمة[41].

ولما تبلورت المساعي الأمريكية لبناء عملية السلام بانعقاد مؤتمر مدريد وبدأ الإعداد لهذا المؤتمر، تعرضت حكومة المصري لهجوم من أطراف عديدة. وعندها أدرك الرئيس طاهر المصري صعوبة السير في عملية السلام. فاقترح على الملك حسين في اليوم الأول من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ استقالة حكومته وتأليف وزارة جديدة برئاسة الشريف زيد بن شاكر أو أحمد اللوزي أو أحمد عبيدات. وأبدى استعداده للاشتراك في هذه الوزارة وزيراً للخارجية لقيادة عملية السلام. وقال طاهر المصري ذلك للملك بحضور الشريف زيد الذي أبدى اندهاشه وانزعاجه من الاقتراح. والتقى في اليوم التالي بالملك بحضور رئيس الديوان الملكي وعرض عليه الفكرة من جديد، فأبدى الحسين استحسانه لها وقال: «فلنجرب هذا الخيار». واستدعى جلالته السيدين أحمد اللوزي وأحمد عبيدات إلى اجتماع حضره بالإضافة إليهم طاهر المصري والشريف زيد. وقد شرح الحسين للحضور الوضع الدولي والوضع العام في المنطقة وحالة الأردن، وضرورة تأليف حكومة قوية تتولى المهمة الصعبة. وقد أدرك اللوزي وعبيدات أن جلالته يريد أن يكلف واحداً منهما بتأليف الحكومة، وفوجئا بالأمر. وقد استأذن أحمد عبيدات من الملك وطلب منه أن يتشاور مع اللوزي على انفراد، فاختليا في إحدى غرف الديوان الملكي، وعادا بعد قليل. قال أحمد عبيدات: إن صحته لا تساعده على إدارة البلاد. واجتمع اللوزي وعبيدات ثانية بالملك في اليوم التالي. وقال أحمد اللوزي: إنه لم يستطع النوم في الليلة الماضية. وقد استخار ربّه وصلى صلاة الفجر، ووصل إلى قرار بأن طاهر المصري هو الوحيد المؤهل لرئاسة الحكومة في هذه المرحلة. أعرب عن استعداده لمساندة الحكومة الحالية وترشيح أسماء بديلة من أسماء الوزراء الذين أبدوا رغبتهم في الاستقالة. فقد كان الدكتور عبد الله النسور مصراً على الاستقالة كوزير للخارجية. وتعود فكرة استقالته إلى جلسة مجلس الوزراء المنعقدة في ١٩٩١/٩/٢٤ التي نوقش خلالها موضوع مؤتمر السلام وآخر ما بلغته التحركات الأمريكية في هذا الموضوع. وكان عبد الله النسور قد قدم عرضاً للنشاط الأمريكي والمباحثات التي أجريت مع الولايات المتحدة الأمريكية، بصفته وزيراً للخارجية. وكان عرضه عاطفياً ومثيراً أثار تساؤلات كثيرة عند عدد من الوزراء، وحركت مخاوف العديد منهم. ولما عاتبه الرئيس طاهر المصري على أسلوب عرضه هذا قال له إنه عرض الحقائق كما هي. وكان الأثر الذي تركه عرض الدكتور النسور على الوزراء من الدوافع التي حركت المصري للتفكير بتأليف وزارة أقطاب كما

(٤١) الرأي، ١٩٩١/٩/٣٠.

عرضها على الملك حسين. وطلب النسور من المصري أن يقدم استقالته قبل سفره إلى نيويورك لرئاسة الوفد الأردني إلى اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة. وقال له: إنه لا يمكن أن يكون نائباً للسلط وممثلاً للأردن في مؤتمر مدريد. وحاول الرئيس طاهر المصري رده عن الاستقالة فلم يفلح. وعرض على رئيس الحكومة أن يبقى في الحكومة شريطة أن يتخلى عن وزارة الخارجية، غير أن الرئيس رفض هذا العرض. ومع ذلك سافر النسور إلى نيويورك وحاول الرئيس طاهر المصري ثنيه عن الاستقالة، فعرض النسور عليه أن يبقى نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للإعلام أو أن يعين وزير دولة جديد للشؤون الخارجية لحضور مؤتمر مدريد، فرفض الرئيس العرضين. عندها أصر النسور على الاستقالة. فطلب منه الرئيس إلقاء كلمة الأردن في الجمعية العامة للأمم المتحدة احتراماً لكرامته وكرامة الأردن، على أن تعلن استقالته بعد ذلك.

وبلغ عدد الوزراء الراغبين في الاستقالة ستة هم: الدكتور خالد الكركي ومحمد فارس الطراونة وسليم الزعبي والدكتور محمد الحموري والمهندس رائف نجم والدكتور عبد الله النسور. وتمكن الرئيس المصري من إقناع الدكتور الكركي بالعدول عن الاستقالة بعد حوار مثير معه، قال خلاله الكركي إنه إذا شارك في مفاوضات السلام فسوف يقاطعه الناس، غير أن الرئيس المصري أوضح له أن مستقبلاً زاهراً ينتظره وأن استقالته لن تكون في صالحه، فتراجع عن الاستقالة وقبل البقاء في الحكومة[٤٢].

يروي سليم الزعبي، وزير الشؤون البلدية والقروية في حكومة المصري، أن عرض عبد الله النسور للمبادرة الأمريكية في اجتماع مجلس الوزراء في ٢٣/ ٧/ ١٩٩١ قد دفعه إلى الاتصال بزملائه في الوزارة محمد فارس الطراونة والدكتور محمد الحموري والدكتور خالد الكركي وعلي السحيمات، بعد انتهاء جلسة مجلس الوزراء. وتم الاتفاق بينهم على اللقاء في منزل الدكتور الحموري. والتقى خمستهم في المنزل المذكور وناقشوا أمر الاستقالة الجماعية من مختلف وجوهه حتى الساعة الواحدة من صباح اليوم التالي. وكان أربعة منهم متحمسين للاستقالة باستثناء علي السحيمات الذي رأى التروي وعدم التسرع في تقديم الاستقالة، ومال الحموري إلى التريث في نهاية الاجتماع[٤٣]. ويذكر الزعبي أنه لم يستطع النوم تلك الليلة فقام من فراشه في الثانية صباحاً وكتب استقالته التي جاء فيها ما يلي:

«إن قبولكم لمبدأ المفاوضات مع عدونا يتنافى مع ثوابتي المبدئية والقومية

---

(٤٢) حديث الرئيس طاهر المصري في منزله بعمان إلى المؤلف في ٢٥/ ٤/ ١٩٩٦.

(٤٣) حديث سليم الزعبي في منزل محمد فارس الطراونة بعمان إلى المؤلف في ٢٨/ ١٢/ ١٩٩٤.

ويتناقض مع تعهداتكم السابقة التي أكدتم فيها أن الحكومة لن تكون حكومة مفاوضات. وحيث إنني أعارض بشكلٍ قاطع وحاسم المفاوضات مع عدو أمتنا الغاصب لأرض فلسطين وأجزاء أخرى من الوطن العربي... وحيث إن إسرائيل ستكون المستفيدة الوحيدة من هذه المفاوضات لرجحان ميزان القوة بحدة لصالحها، وحيث إن من لا يملك خيار الحرب لا يملك خيار السلم، وحيث إنني لا أقبل بالتنازل عن شبر واحد من أرض فلسطين، لذلك كله فإنني عملاً بأحكام المادة (٣٥) من الدستور أعلن استقالتي من هذه الحكومة»[٤٤]. وقدم محمد فارس الطراونة استقالته أيضاً في اليوم نفسه. وطلب الوزيران الزعبي والطراونة من سعد الدين جمعة أمين عام مجلس الوزراء تسجيل الاستقالتين وإعطاءهما صورة عن كل منهما بعد تسجيلها. وفعل ذلك. وبقيت هاتان الاستقالتان مدة شهرين أمام رئيس الوزراء حتى طرحت مبادرة بيكر على مجلس الوزراء في ١٩٩١/٩/٢٤ ورسائل التطمينات الأمريكية، كما بينا سابقاً. وقبلت الاستقالتان في الثالث من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩١ عندما أجري التعديل الوزاري في اليوم نفسه[٤٥].

أجرى الرئيس المصري تعديلاً على حكومته في ٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩١ بحيث استقال منها المهندس رائف نجم وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، والدكتور محمد الحموري وزير التعليم العالي، وسليم الزعبي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة، ومحمد فارس الطراونة وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء، بسبب معارضتهم للمفاوضات. واستقال الدكتور عبد الله النسور وزير الخارجية لأسباب أخرى. وحل محلهم الدكتور كامل أبو جابر وزيراً للخارجية، والدكتور قسيم عبيدات وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء، والشيخ عز الدين الخطيب التميمي وزيراً للأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، والدكتور عبد الرزاق طبيشات وزيراً للشؤون البلدية والقروية والبيئة، ومحمود الشريف وزيراً للإعلام[٤٦].

أحدث هذا التعديل الوزاري ردود فعل سلبية في أوساط الكتل النيابية المشاركة في الحكومة، فقد أعلن النائب يوسف المبيضين، الناطق بلسان الكتلة الدستورية في مجلس النواب «أن الكتلة ترى في ضوء التعديل الوزاري الأخير تخبطاً في مسيرة الحكومة، وأن الحكومة لم تلتزم بالشروط التي تم الاتفاق عليها مع الكتلة لدى منحها الثقة»[٤٧].

---

(٤٤) من نص كتاب استقالة سليم الزعبي في ١٩٩١/٧/٢٤.
(٤٥) حديث محمد فارس الطراونة في منزله بعمان إلى المؤلف في ١٩٩٤/١٢/٢٨.
(٤٦) الرأي، ١٩٩١/١٠/٤، ص ٣.
(٤٧) الرأي، ١٩٩١/١٠/٦، ص ٣.

واشتد الهجوم على الحكومة من معظم الكتل النيابية. وقد غضب الرئيس طاهر المصري من موقف هذه الكتل ومن بيان الكتلة الدستورية. فاتصل هاتفياً بالملك في ٥/ ١٠/ ١٩٩١ وأبلغه بالبيان وبأنه طعنه من الخلف. فجاء الحسين إلى مجلس الوزراء في ذلك اليوم وأعلن تأييده للحكومة(٤٨).

وقد ردّ رئيس الحكومة على هذا البيان مبيناً أن الطمع في الاستيزار كان وراء البيان. وخلال إجازة المجلس النيابي وقّع خمسون نائباً عريضة لسحب الثقة من حكومة المصري. ويمثل النواب كتلة الحركة الإسلامية والكتلة الدستورية وكتلة التجمع القومي. ولكنها لم ترفع إلى رئيس الحكومة(٤٩). وقد أغاظت هذه العريضة مجلس الوزراء الذي أصدر بياناً في ٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩١ جاء فيه: «إن مثل هذه التصرفات تسيء إلى صورة العمل العام في نظر المواطنين الذين يريدون أن تتجه جهود جميع من اختاروا حمل مسؤولية تمثيلهم نحو مواجهة التحديات والمساهمة الجادة مع الحكومة في حل المشكلات المعقدة التي تواجهها. إننا نعتقد أن الأسلوب الذي لجأ إليه موقّعو هذه العريضة هو أسلوب غير دستوري... وإنه لمن المؤلم حقاً أن يغلب البعض مصالحهم الضيقة الخاصة على المصالح العليا للبلاد في الوقت الذي يواجه فيه الشعب والوطن تحديات مصيرية»(٥٠).

وفي التاسع من تشرين الأول/ أكتوبر زار أحمد اللوزي، رئيس مجلس الأعيان، وعضوا المجلس سالم مساعدة والدكتور سعيد التل، الرئيس طاهر المصري، وعرضوا عليه وساطتهم لإنهاء الأزمة بين الحكومة ومجلس النواب. وطلبوا منه أن يذهب معهم إلى مجلس النواب لبحث الموضوع مع النواب الخمسين، فرفض عرضهم، وقبل باللقاء مع عدد محدود منهم في منزل أحمد اللوزي، وعادوا إلى المجلس وناقشوا الأمر مع النواب الخمسين الذين رفضوا اختيار مندوبين عنهم للقاء برئيس الوزراء في منزل اللوزي. لقد كان الدافع لتحرك الوسطاء الثلاثة تجنيب تعريض الملك للصراع بين النواب والحكومة، ولا سيما مع اقتراب انعقاد المؤتمر لتأييد عملية السلام(٥١).

وبينما كانت حكومة المصري تواجه هذه المتاعب، كان الملك حسين يبذل قصارى جهده لإقناع الرأي العام الأردني بضرورة انخراط الأردن في مسيرة السلام. فقد دعا إلى مؤتمر وطني حضره ما يربو على الفين وخمسمائة شخصية، عقد في عمان في ١٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩١. وألقى فيه خطاباً شاملاً أجاب فيه عن تساؤلات

---

(٤٨) حديث الرئيس طاهر المصري في منزله بعمان إلى المؤلف في ٢٥/ ٤/ ١٩٩٦.
(٤٩) الرأي، ٨/ ١٠/ ١٩٩١، ص ١ و٢٣.
(٥٠) الرأي، ٩/ ١٠/ ١٩٩١، ص ١ و٢٣.
(٥١) حديث الرئيس طاهر المصري في منزله بعمان إلى المؤلف في ٢٥/ ٤/ ١٩٩٦.

المواطنين الأردنيين حول مسوغات مؤتمر السلام بقوله: «قد يقول قائل: لماذا نذهب لمؤتمر السلام والقيادة الإسرائيلية تصرح دون انقطاع بأنها لن تتنازل عن شبر واحد من الأرض المحتلة؟ والجواب عن هذا القول: إن قضيتنا ليست بيننا وبين إسرائيل فقط، بل بين العالم وإسرائيل أيضاً. إنها بين سيادة القانون الدولي توطيداً للسلام العالمي وبين التمرد عليه. فالعالم كله لا يوافق على ما تقوله القيادة الإسرائيلية لأنه يخالف للشرعية الدولية. بل إن نسبة متزايدة من الشعب الإسرائيلي تقترب من الموقف العالمي. في الماضي سبق للقيادة الإسرائيلية أن اتبعت مثل هذا النهج فيما يتعلق بمستوطناتها في سيناء، حيث ظلت تقول بأنها لن تزيلها، ولكن الحكومة الإسرائيلية غيّرت موقفها نتيجة المفاوضات ونتيجة الضغط الدولي الذي تعرضت له حتى تتوصل إلى سلام مع مصر ونتيجة تمسك مصر بالشرعية الدولية.

وقد يقول قائل آخر: ما لنا ولمؤتمر السلام، فليس للأردن أرض محتلة سوى رقعة صغيرة. والجواب عن مثل هذا القول: منذ متى نستطيع أن نفصل المصير الأردني عن واقع القضية الفلسطينية ومصيرها؟ ومنذ متى تدار السياسة دون أي اعتبار للجوار الجغرافي والتشابك الديمغرافي؟ والجواب كذلك: إن المؤتمر مؤتمر سلام، أي أن استرجاع الأرض سيشكل واحدة من نتائجه وليس جميعها. فهنالك الأمن الإقليمي، والسلام بين دول المنطقة وحل مشكلات البيئة والمياه والتنمية الاقتصادية وغيرها. وهي من النوع الذي يتطلب تعاوناً واتفاقات جماعية. والأردن الذي يقع في قلب منطقة شرقي المتوسط لا يمكن أن يبقى منعزلاً عن هذه المشكلات، أو أن لا يكون جزءاً من الجهود المبذولة لحلها أو من الترتيبات التي يمكن التوصل إليها، لأنها مشكلات تعنيه وتتصل مباشرة بوجوده وبمستقبله وبدوره الإقليمي».

وأعلن الحسين في هذا المؤتمر، لأول مرة، الإطار العام لمؤتمر السلام المقبل الذي اشتمل على النقاط الرئيسية التالية:

أولاً: «ستجري مفاوضات السلام في مسارين: الأول مسار فلسطيني ـ إسرائيلي، والثاني مسار عربي ـ إسرائيلي، وذلك من خلال لجان ثنائية تشكل لهذه الغاية».

ثانياً: «ستبحث قضايا إقليمية ذات اهتمام مشترك لدول المنطقة في لجنة ثالثة موسعة تشارك فيها بالإضافة إلى أطراف المفاوضات أطراف أخرى من المنطقة ومنها دول مجلس التعاون الخليجي. ومن هذه القضايا حل مشكلات البيئة والمياه وتقليص أسلحة الدمار الشامل وتحقيق التوزيع الاقتصادي والاجتماعي بين شعوب المنطقة من خلال برامج تنمية مشتركة شاملة».

ثالثاً: «سيكون قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ هما الأساس الذي سيعقد عليه

المؤتمر والأساس الذي ستجري عليه المفاوضات، وسيعقد المؤتمر برعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وستمثل فيه دول السوق الأوروبية والأمم المتحدة».

رابعاً: «يترأس الوفد الأردني ـ الفلسطيني المشترك أردني. غير أن الفريق الأردني في الوفد هو الذي يبحث في البعد الأردني، بينما يقوم الفريق الفلسطيني في الوفد ببحث البعد الفلسطيني».

خامساً: «لأي طرف في المؤتمر حق إثارة أي موضوع أو مشكلة يرغب في إثارتها، ولا يحق لأي طرف الاعتراض على أي شخص يحضر أو أي شيء يقال».

سادساً: «البعد الفلسطيني في المفاوضات هو الوحيد الذي سيطرح على مرحلتين: الأولى مرحلة الاتفاق على عناصر المرحلة الانتقالية والثانية مرحلة الاتفاق على الحل النهائي».

سابعاً: «قرار رقم ٢٤٢ كما تفهمه الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والعالم ينطبق على سائر الأراضي العربية التي احتلت في حرب ١٩٦٧ بما فيها القدس العربية. وقرار ٢٤٢ بالنسبة لهذه الجهات يستند إلى معادلة الأرض مقابل السلام وانتهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية. أما وضع القدس النهائي بالنسبة للموقف الأمريكي فيتقرر بالمفاوضات، على أن تكون القدس موحدة وغير مقسمة كما كانت قبل حرب ١٩٦٧»[٥٢].

هذا وقد التقى الحسين بوزير الخارجية الأمريكي في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، وأعلن في مؤتمر صحفي حضره الوزير المذكور قبول الأردن للضمانات الأمريكية وعزمه على المشاركة في مؤتمر السلام المقبل. وقال بيكر في هذه المناسبة إنه لا يعتقد «أن هناك أي شخص كان أكثر شجاعة ومرونة ودعماً للسلام من جلالة الملك حسين»[٥٣]. ودارت مباحثات بين الحكومة الأردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية حول الأوراق المتعلقة بمؤتمر مدريد. وتباحث الرئيس طاهر المصري مع محمود عباس والدكتورة حنان عشراوي في ١٥/١٠/١٩٩١ حول الوفد الأردني ـ الفلسطيني المشترك. وتسلمت الحكومة الأردنية الدعوة لحضور مؤتمر مدريد للسلام في ١٨/١٠/١٩٩١ عن طريق السفير الأمريكي في عمان. وجاء وزير الخارجية السوفياتي ألكسندر بسمرتنخ (Alexander Bessmertnykh) إلى عمان في ٢٠/١٠/١٩٩١ لبحث موضوع المشاركة الأردنية ـ الفلسطينية في مؤتمر مدريد. ووقع الأردن بعد ذلك اتفاقية مشتركة

---

(٥٢) **الرأي**، ١٣/١٠/١٩٩١، ص ٢ و٢٣.

(٥٣) **الرأي**، ١٥/١٠/١٩٩١، ص ١ و٢٣.

حول الوفد الأردني ـ الفلسطيني إلى مفاوضات السلام(٥٤).

خامساً: مؤتمر مدريد

وفي أعقاب المؤتمر الوطني الأردني أعلن عن ترتيبات عقد مؤتمر السلام في مدريد في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١. وقد اجتمع وزراء خارجية الأردن وسوريا ومصر وممثل عن وزير خارجية لبنان ورئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية في دمشق يومي ٢٣ و٢٤ تشرين الأول/أكتوبر. وتداولوا في مسألة التنسيق بين الوفود العربية التي ستشارك في المؤتمر. وصدر في ختام اجتماعاتهم بيان تضمن الاتفاق على أن تجتمع وفود الأطراف العربية الخمسة بصورة دورية لمراجعة أعمال المؤتمر والمباحثات وتقويم التقدم الحاصل في المباحثات التي تجري مع كل طرف من الأطراف الخمسة خلال مراحل المؤتمر وما يتبعه من مفاوضات(٥٥).

وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر قرر مجلس الوزراء الأردني تعيين الدكتور كامل أبو جابر، وزير الخارجية، رئيساً للوفد الأردني ـ الفلسطيني المشترك لمحادثات السلام التي ستعقد في العاصمة الإسبانية.

وقرر المجلس أيضاً تشكيل الجانب الأردني من الوفد المشترك برئاسة الدكتور عبد السلام المجالي وعضوية كل من عواد الخالدي سفير الأردن في باريس، وطلال الحسن سفير الأردن في بروكسل، والدكتور محمد العدوان سفير الأردن في موسكو، وفؤاد أيوب سفير الأردن في لندن، والدكتور محمد عدنان البخيت، نائب رئيس الجامعة الأردنية، واللواء الركن عبد الحافظ مرعي الكعابنة، مساعد رئيس هيئة الأركان المشتركة، وعون الخصاونة المستشار القانوني في مكتب ولي العهد، والدكتور غسان الجندي الأستاذ المساعد في كلية الحقوق في الجامعة الأردنية، والدكتور محمد بني هاني، أمين عام وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة/المستشار في رئاسة الوزراء، والدكتور موسى بريزات من موظفي الديوان الملكي، والدكتور وليد الخالدي(٥٦). وقد وجه الملك حسين رسالة إلى الدكتور المجالي أعرب فيها عن ثقته به، وأثنى على جهوده السابقة في خدمة الوطن(٥٧). وإن دلت هذه الرسالة على شيء فإنها تدل على مبلغ اهتمام الملك بالمفاوضات، وعلى حرصه الشديد على رفع معنويات الوفد الأردني ورئيسه إزاء المعارضة البرلمانية القوية لها.

---

(٥٤) حديث الرئيس طاهر المصري في منزله بعمان إلى المؤلف في ٢٥/٤/١٩٩٦.

(٥٥) **الرأي**، ٢٥/١٠/١٩٩١، ص ١ و١٦.

(٥٦) **الرأي**، ٢٧/١٠/١٩٩١، ص ١.

(٥٧) المصدر نفسه، ص ١ و٢٣.

عقد مؤتمر مدريد في موعده في ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر واستمر لستة أيام. وقد عرض الدكتور كامل أبو جابر، رئيس الوفد الأردني ـ الفلسطيني المشترك في خطابه الذي ألقاه في اليوم الثاني للمؤتمر، قواعد الموقف الأردني من عملية السلام. وأجملها فيما يلي:

«**القاعدة الأولى**: البحث عن سلام يؤيده الوطن العربي بأكمله بل المجتمع الدولي بأسره والفلسطينيون بصورة خاصة. إن لدى الفلسطينيين ولدينا قضية عادلة لا بد من حلها بعدالة وإنصاف.

أما **القاعدة الثانية**... فتقوم على توقعنا بأننا لن نواجه حالة من عدم التناسق والمقاييس المزدوجة. وتتمثل **القاعة الثالثة** في أن قضيتنا وقضية إخواننا الفلسطينيين قضيتان مترابطتان بحكم أواصر التاريخ والتراث والدين واللغة والديمغرافيا والجغرافيا، مثلما هما متشابكتان بالمعاناة الإنسانية والأماني القومية... **ورابعاً**: أن السلام الذي ننشد لا بد أن يتحقق على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨. والهدف من ذلك هو الوصول إلى سلام حقيقي. ولا بد لنا من التأكيد على أن فهمنا للقرار ٢٤٢ إنما ينبثق من مبدأ عدم جواز احتلال أراضي الغير بالحرب... **خامساً**: السلام الذي ننشد نتيجة المفاوضات هو سلام دائم وعادل وشامل... **سادساً**: يقوم موقفنا كذلك على ما لدينا من رؤية تجاه مستقبل أفضل من شأنه أن يضع نهاية لما هو قائم حالياً من مرارة وإحباط...»[٥٨].

بحث الرئيس طاهر المصري مع الملك حسين استقالة حكومته أثناء لقائه به في ٣/ ١١/ ١٩٩١. ولم يرغب الملك في قبول الاستقالة، وعرض عليه إجراء تعديل وزاري. غير أن الرئيس طاهر المصري لم يرغب في تغيير بنية حكومته. والتقى في الخامس من تشرين الثاني/ نوفمبر بالكتلة الدستورية في مكتبه في رئاسة الوزراء، فأظهر نوابها غضبهم على الحكومة لعدم إشراك عدد أكبر منهم في الوزارة. والتقى في اليوم نفسه بكتلة الإخوان المسلمين في المجلس النيابي، ولمس منهم مرونة وليونة نحو الحكومة جاءت في الوقت غير المناسب. وبعد يومين من ذلك التقى الرئيس بالكتلة الإسلامية المستقلة والتجمع الديمقراطي الذي خرج وزراؤه من الحكومة بسبب رفضهم لعملية السلام. ووصل الرئيس طاهر المصري، بعد هذه اللقاءات، إلى قناعه بضرورة تقديم استقالة حكومته.

وفي الرابع عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر شارك الرئيس طاهر المصري الملك حسين في احتفاله بعيد ميلاده في العقبة، وعرض عليه مجدداً موضوع استقالة

(٥٨) انظر النص الكامل لخطاب الدكتور أبو جابر في: **الرأي**، ١/ ١١/ ١٩٩١، ص ١٥.

حكومته. وقد أقرت الموازنة العامة للدولة لسنة ١٩٩٢ في ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر، ووافقت على كتاب إعلان النيات الذي قدمته إلى صندوق النقد الدولي حول التزام المملكة لشروطه. وقدم استقالته في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ فقبلت في اليوم التالي. وكلف الحسين الشريف زيد بن شاكر بتأليف حكومة جديدة(٥٩).

لقد حرص الرئيس طاهر المصري على التمسك بالسلوك الديمقراطي، وفضل التضحية بحكومته ليبقى مجلس النواب رمز الديمقراطية الوليدة والانتخابات النزيهة. ويذكر المصري أن الملك حسين أبدى استعداده التام لحل مجلس النواب إذا أقدم المجلس على حجب الثقة عن حكومته التزاماً بالعريضة الموقعة من قبل خمسين نائباً بمن فيهم رئيس المجلس د. عبد اللطيف عربيات، غير أنه رفض هذا العرض وأجاب الملك أنه باعتباره أول نائب يصبح رئيساً للوزراء في تاريخ المملكة، ويؤمن بالديمقراطية ويسعى إلى ترسيخها، وشارك في أول انتخابات نزيهة منذ عقود من الزمن، لا يرضى بحل مجلس النواب لكي يبقى في الحكم. وأوضح للملك أن حل مجلس النواب سيؤثر سلباً في صورة الأردن الذي هو على وشك الدخول إلى مؤتمر مدريد للسلام، ولذا لا بد من تجنب هذا الضرر(٦٠). وهذا الموقف يسجل للرئيس طاهر المصري ويستحق عليه الثناء.

(٥٩) الرأي، ٦/١١/١٩٩١، ص ١ و٢٤، وحديث الرئيس طاهر المصري في منزله بعمان إلى المؤلف في ٢٥/٤/١٩٩٦.

(٦٠) من ملاحظات طاهر المصري على مخطوطة المؤلف.

الفصـــل الســـادس

تعثّر التحوّل نحو الديمقراطيّة
وزارة الشريف زيد بن شاكر الثانية (١٩٩١ ـ ١٩٩٣)

أولاً: وزارة الشريف زيد بن شاكر الثانية (١٩٩١/١١/٢١ ـ ١٩٩٣/٥/٢٩)

أعلن عن تأليف وزارة الشريف زيد بن شاكر الثانية في اليوم نفسه الذي استقالت فيه حكومة طاهر المصري، أي في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١. وضمت الوزارة الجديدة تسعة وعشرين وزيراً، أربعة عشر منهم من حكومة المصري المستقيلة، وشملت نائبين للرئيس هما: ذوقان الهنداوي (بالإضافة إلى حقيبة التربية والتعليم) وعلي سحيمات (بالإضافة إلى حقيبة النقل). وكان بين الوزراء تسعة من أعضاء مجلس النواب[١] كما كان بينهم أربعة وزراء دولة (واحد لشؤون رئاسة الوزراء وواحد للشؤون البرلمانية واثنان دون مهمة محددة). واشتملت على تمثيل للمحافظات: فقد شملت ثمانية وزراء من محافظة العاصمة، وخمسة وزراء من محافظة البلقاء، وخمسة وزراء من محافظة إربد، وأربعة من محافظة الكرك، ووزيراً من محافظة الطفيلة، ووزيرين من محافظة معان، ووزيرين من محافظة المفرق، ووزيرين من أصل فلسطيني. كان التمثيل الفلسطيني ضعيفاً في الوزارة. وتولى وزارة الخارجية د. كامل أبو جابر، أستاذ العلوم السياسية السابق في الجامعة الأردنية، المعروف باعتداله السياسي وميوله الأمريكية. ولم يدخل أي من الإخوان المسلمين ولا من الأحزاب العقائدية في الوزارة، ولكن دخلها ثلاثة من ذوي الميول الإسلامية هم: يوسف المبيضين وعاطف البطوش وجمال الصرايرة وثلاثتهم من محافظة الكرك.

تضمن كتاب التكليف الملكي للشريف زيد عدة أسس سياسية على الصعد الداخلية والعربية والدولية. فعلى الصعيد الداخلي ركز الكتاب على توطيد دعائم

(١) هم: ذوقان الهنداوي وعبد الله النسور ويوسف المبيضين وجمال الصرايرة وسعد هايل السرور وسمير قعوار وجمال حديثة الخريشة وعاطف البطوش وسلطان العدوان.

الوحدة الوطنية من خلال سيادة القانون، وترسيخ النهج الديمقراطي، وتوازن تنمية الأقاليم. كما أكد ضرورة حماية الاستقرار بأبعاده الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، واستقرار العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية. ودعا إلى مواصلة عملية استكمال الحياة الديمقراطية وصولاً إلى التعددية السياسية وإعطاء الأولوية لقانون ترخيص الأحزاب السياسية وقانون المطبوعات والنشر، وتعميق الحياة الديمقراطية بتثقيف الناس بأصولها ومسؤولياتها من خلال أجهزة الإعلام والمؤسسات التعليمية المختلفة. كما أشار الكتاب إلى المضي في تنفيذ برنامج التصحيح الاقتصادي بتوفير المناخ المناسب لجذب المستثمرين ورؤوس الأموال الأردنية من الخارج، وزيادة الادخار، وتنشيط عملية الإنتاج، والبحث عن أسواق جديدة للتصدير وللعملة الأردنية، واستئناف النمو الإقتصادي، وتنشيط عملية التنمية الاجتماعية المتكاملة، ومعالجة مشكلة البطالة المتفاقمة، وتكثيف البحث والتنقيب عن مصادر الطاقة والمياه وتطوير القائم منها، وتبني سياسة واضحة للمحافظة على الطاقة والمياه والاقتصاد في استعمالاتها. وأشار الكتاب إلى ضرورة تطوير الإدارة على أسس علمية، وتبني سياسة جادة وصولاً لهذا الغرض، واستيعاب الكفاءات الممتازة وفقاً لمبدأ تكافؤ الفرص، ووضع حد للمحسوبية.

وعلى الصعيد العربي، ركز الكتاب على ضرورة تنشيط الحوار مع الحكومات العربية وصولاً إلى إعادة العلاقات الطبيعية بين الدول العربية بعد إزالة التوترات التي أثرت عليها نتيجة أزمة الخليج، والعمل على تبديد سوء التفاهم وأجواء الريبة والشك واستعادة الثقة.

وعلى الصعيد الدولي، حث الكتاب الحكومة على مواصلة مشاركتها في عملية السلام مع إسرائيل وتعبئة كل الجهود لإنجاحها[٢].

كان من المقرر أن يفتتح الملك الدورة العادية لمجلس الأمة بعد عشرة أيام من تأليف الحكومة. وتقتضي أحكام الدستور الأردني أن يفتتح الملك مجلس الأمة في دورته العادية بإلقاء خطبة العرش (المادة ٧٩). وجرى التقليد أن تتضمن هذه الخطبة ما أنجزته الحكومة وما تنوي القيام به في المستقبل. ويبدو أن حكومة الشريف زيد أرادت أن تعتبر خطبة العرش بياناً وزارياً لها. ولما كان الدستور الأردني يقضي بوجوب تقدم الوزارة ببيان حول سياستها العامة تطلب الثقة من المجلس النيابي على أساسه (الفقرة الثانية من المادة ٥٤)، فقد سألت الحكومة الجديدة المجلس العالي لتفسير

---

(٢) انظر نص كتاب التكليف الملكي الموجه إلى الشريف زيد بن شاكر، في: **الرأي** (عمان)، ٢/ ١١/١٩٩١، ص ١.

الدستور حول دستورية اعتبار خطبة العرش بياناً وزارياً لها. وجاء الرد من المجلس المذكور بجواز ذلك، إذا تم تأليف الحكومة في فترة غياب المجلس النيابي في حالتي الانعقاد أو كونه منحلاً. أما إذا تألفت الوزارة أثناء انعقاد المجلس فعليها أن تتقدم ببيان وزاري خلال مدة شهر من تأليفها[٣].

افتتحت الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة في الأول من كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١. وألقى الملك حسين خطاب العرش الذي اعتبرته الحكومة بياناً وزارياً لها طلبت الثقة من المجلس النيابي على أساسه. تضمن الخطاب عزم الحكومة على تصويب مسار الاقتصاد الوطني، ومعالجة مشاكله الأساسية وهي: الركود، والبطالة، والاختلالات في ميزان المدفوعات، وعجز الموازنة العامة للدولة، وتوجيهها إلى ضبط الإنفاق، ومعالجة المديونية الخارجية وإعادة جدولتها. كما أشار الخطاب إلى نية الحكومة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة عن طريق تشجيع الاستثمار والإنتاج، وتسهيل نشاطات القطاع الخاص، ودعم مؤسسات العمل الاجتماعي والتطوعي. وأكد الخطاب رغبة الحكومة في المضي في مفاوضات السلام مع إسرائيل، والتنسيق مع منظمة التحرير الفلسطينية من خلال وفد أردني ـ فلسطيني مشترك[٤].

شهد المجلس النيابي إعادة انتخاب الدكتور عبد اللطيف عربيات، مرشح كتلة الحركة الإسلامية، رئيساً للمجلس في دورته الثالثة بالتزكية، بعد أن انسحب النائب عبد المجيد الشريدة، مرشح الكتلتين النيابيتين: الدستورية والوطنية[٥].

وقد أكد المجلس النيابي في رده على خطاب العرش سعيه لإنجاز مشاريع القوانين المعروضة عليه، وفي مقدمتها قانون الأحزاب السياسية وقانون المطبوعات والنشر. كما أعرب عن تطلعه إلى إصلاح إداري شامل، وإلى برنامج اقتصادي وطني لمواجهة مشكلات الفقر والبطالة والمديونية وعجز الموازنة العامة للدولة[٦].

مناقشة البيان الوزاري والموازنة العامة لسنة ١٩٩٢

تلقى رئيس مجلس النواب كتاباً من رئيس الوزراء بتاريخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، يطلب فيه اعتبار خطاب العرش بياناً لوزارته. وقد قرر مجلس

(٣) **الرأي**، ٢٩/١١/١٩٩١، ص ١ و١٨.

(٤) **ملحق الجريدة الرسمية** (الأردن)، المجلد ٢٩، عدد خاص (١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١)، ص ١٧ ـ ٢٥.

(٥) **ملحق الجريدة الرسمية**، السنة ٢٩، العدد ١، ص ٧ ـ ١٠، محاضر جلسات مجلس النواب.

(٦) **ملحق الجريدة الرسمية**، السنة ٢٩، العدد ٢، ص ٦ ـ ١٠، محاضر جلسات مجلس النواب.

النواب، بعد الإطلاع على الكتاب المذكور، أن يبدأ مناقشة البيان الوزاري في ١٥ كانون الأول/ ديسمبر[٧]. واستمع المجلس قبل ذلك في ١١ كانون الأول/ ديسمبر لوزير المالية الذي ألقى خطاب الموازنة العامة لسنة ١٩٩٢، وكان رئيس الوزراء المستقيل، طاهر المصري، قد أحال على مجلس النواب مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩٢ في ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩١، ولم تجر الحكومة الجديدة عليه أي تعديل أو تغيير[٨].

أوضح وزير المالية، في خطاب الموازنة، أن برنامج التصحيح الاقتصادي الذي وضع للسنوات ١٩٨٩ ـ ١٩٩٣ قد تأثر بأحداث الخليج وما نجم عنها من آثار سلبية حادة في الاقتصاد الأردني، أدت إلى إيقاف العمل بهذا البرنامج وإلى تحميل الاقتصاد الأردني أعباء إضافية نتيجة لعودة الأردنيين العاملين في بلدان الخليج وتعميق الاختلالات الداخلية والخارجية في الاقتصاد الأردني، وأدى أيضاً إلى تراجع في ملاءة الأردن المالية في المجتمع الدولي. وقال الوزير في هذا الصدد: «لقد توقفت بعض المؤسسات الدولية وصناديق التنمية في بعض الدول الصديقة عن تقديم القروض والكفالات للمشاريع التنموية الأردنية». واقترح الوزير، في الخطاب المذكور، لحماية الاقتصاد الأردني من التعرض ثانية لأزمة مشابهة لأزمة سنة ١٩٨٨، برنامجاً وطنياً جديداً للإنعاش والتصحيح الاقتصادي الشامل المتوسط المدى للسنوات ١٩٩٢ ـ ١٩٩٨. ويهدف هذا البرنامج إلى زيادة معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي ليتجاوز ٣ بالمئة سنة ١٩٩٢، وليستمر في الارتفاع التدريجي، وزيادة نسبة مجمل الاستثمارات إلى الناتج المحلي الإجمالي بشكل تدريجي لترتفع من ٢١,١ بالمئة إلى ٢٣,١ بالمئة سنة ١٩٩٨، وتخفيض معدل التضخم السنوي لتصل نسبته سنة ١٩٩٧ إلى نصف ما هي عليه سنة ١٩٩١، وتخفيض عجز الموازنة العامة بصورة تدريجية من حوالى ١٨ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالى سنة ١٩٩١ إلى ٥ بالمئة سنة ١٩٩٧، وتخفيض العجز في الميزان التجاري من ٢٧,٧ بالمئة سنة ١٩٩١ إلى حوالى ٢ بالمئة سنة ١٩٩٧، وزيادة احتياطات المملكة من العملات الأجنبية لتعزيز الثقة بسعر الدينار الأردني والمحافظة على استقراره، وتحسين مستوى معيشة ذوي الدخل المتدني والتصدي لمشكلة جيوب الفقر وتقليصها[٩].

لم يناقش مجلس النواب مشروع قانون الموازنة العامة إلاّ في ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١. وبدأ بمناقشة البيان في الخامس عشر من الشهر المذكور. وقد استأثر

---

(٧) ملحق الجريدة الرسمية، السنة ٢٩، العدد ٣، ص ٥ ـ ٦، محاضر جلسات مجلس النواب.

(٨) المصدر نفسه، ص ٣٤.

(٩) ملحق الجريدة الرسمية، السنة ٢٩، العدد ٤، ص ٥ ـ ٧، محاضر جلسات مجلس النواب.

مؤتمر مدريد للسلام والمفاوضات مع إسرائيل باهتمام نواب الحركة الإسلامية والنواب القوميين. وشنوا هجوماً شديداً على ما جاء في خطاب العرش حول هذا الموضوع. قال النائب القومي حسين مجلي: «إن إسرائيل وأمريكا تقتلان الشعب العربي في فلسطين وفي العراق وفي الجولان وجنوب لبنان، وتحتلان مقدساتنا في فلسطين والجزيرة العربية، وتهددان شعبنا العربي في ليبيا. ولا يمكن أن يوفرا العدل والحق والسلام، بل يوفران أدوات القتل والحصار وأساليب التدمير المادي والمعنوي لشعبنا»(١٠). وقال النائب القومي سليم الزعبي: «إن تسوية النزاع العربي ـ الإسرائيلي في هذه الأيام ستكون حتماً لمصلحة العدو. فميزان القوى يميل بحدة لمصلحة إسرائيل التي تعتبر التوسع جزءاً من عقيدتها. كما أن اختيار هذا التوقيت للتسوية بعد إنهاك أمتنا في حرب الخليج وتشرذمها، وغياب الحد الأدنى من التنسيق بين قادتها، وبعد حالة الضعف التي تعيشها، سيجعل هذه التسوية حتماً لمصلحة إسرائيل، ذلك أن من لا يملك خيار الحرب لا يملك خيار السلم... إن الثمن الباهظ الذي ستدفعه أمتنا سيكون وفقاً لاتفاقيات ظالمة ملزمة ستبرم في ظل أوضاع دولية غير متوازنة ونظام عالمي خبيث»(١١). وقال النائب القومي محمد فارس الطراونة: إن أهداف التفاوض الأمريكية ـ الإسرائيلية هي: «استغلال حالة الضعف العربي في ظل التجزئة لانتزاع الاعتراف العربي والدولي بالوجود الإسرائيلي وإضفاء الشرعية على عملية اغتصاب فلسطين بكاملها، وفي الوقت نفسه إسكات الصوت الفلسطيني والعربي المطالب بالتحرير من خلال حل مشكلة الفلسطينيين كسكان في إطار الدولة الأردنية تحت مسميات براقة لا تنطبق على واقع الحال..»(١٢).

وقال النائب ابراهيم خريسات الذي ألقى كلمة باسم نواب الحركة الإسلامية: «إن قضية فلسطين قضية أمة عربية إسلامية، لا قضية شعب فلسطين فحسب. وإن الصراع مع اليهود صراع وجود لا صراع حدود»(١٣). واستنكر النائب اليساري منصور مراد باسمه واسم النائبين فخري قعوار وحسني الشياب «الحلول الأمريكية الإسرائيلية». وأكد «أن الحل السلمي لم يكن ممكناً في زمن التوازن الدولي». وتساءل: «فكيف يمكن أن نحصل على حل سلمي مشرف عادل في ظل هيمنة القطب الواحد على هذا الكوكب؟»(١٤) وقال النائب المستقل محمد المعرعر: «إن مؤتمر السلام لن

(١٠) ملحق الجريدة الرسمية، السنة ٢٩، العدد ٥، ص ١٠، محاضر جلسات مجلس النواب.
(١١) المصدر نفسه، ص ٣٢ ـ ٣٣.
(١٢) المصدر نفسه، ص ٤٥ ـ ٤٦.
(١٣) المصدر نفسه، ص ٥٥.
(١٤) المصدر نفسه، ص ٧٢.

يكون في صالحنا وصالح القضية، إنه مضيعة للوقت مع إسرائيل وحلفائها حتى يتمكنوا من افتراس العراق والقوة العربية ونهب ما أمكن من خيرات دول الخليج. إن الصهيونية وإسرائيل خطر مستمر على وجودنا وبقائنا في هذه المنطقة، وخطر على اقتصادنا ومجتمعنا وأجيالنا»(١٥).

أما النائب اليساري بسام حدادين فقد أخذ على الحكومات السابقة تغييب البرلمان الأردني عما يجري من مباحثات حول الحل السلمي. وقال: «لقد شهدنا ثماني جولات لوزير الخارجية الأمريكي ومباحثات تناولت أدق التفاصيل أوصلتنا إلى مدريد ثم واشنطن، وكان الغائب الأكبر عن كل ذلك البرلمان والرأي العام». وقال أيضاً: «إنني أرى في موضوع التسوية السياسية أن ثمة أغلبية برلمانية أكيدة تؤيد تسوية عادلة وشاملة للصراع العربي ـ الإسرائيلي، وفق قرارات الشرعية الدولية. وأن ثمة أغلبية في الرأي العام تريد تسوية سلمية للصراع إذا كانت التسوية تضمن إعادة حقوقنا المشروعة وكذلك الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني». واتهم النائب حدادين الأطراف العربية المفاوضة بالتهاون في موقفها من إسرائيل(١٦).

وعبّر بقية النواب عن تأييدهم للحكومة في جهودها السلمية. وانتقد عدد من النواب خطاب العرش لخلوه من سياسات واضحة للوزارات تكون ملزمة للوزراء بالتقيد بها. كما انتقد عدد منهم أسلوب تأليف الوزارات وخضوعه للمزاجية. وهاجم عدد آخر خضوع الحكومات الأردنية لصندوق النقد الدولي والتزامها بنصائحه. ودعا النائب ابراهيم خريسات، باسم نواب الحركة الإسلامية، إلى تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في التشريع والتربية والتوجيه والإعلام والاقتصاد. وطالب الحكومة بالإسراع إلى تلبية مطالب التعليم العالي بتأسيس اتحاد عام لهم، وإنشاء نقابة للمعلمين. وأيده في هذين المطلبين الأخيرين النائب منصور مراد(١٧).

ولدى الاقتراع على الثقة نالت الحكومة ٤٦ صوتاً، وحجب الثقة عنها ٢٦ نائباً هم نواب الحركة الإسلامية ومعظم النواب القوميين واليساريين. وامتنع عن التصويت ثلاثة من النواب، وغاب عن الجلسة أربعة نواب(١٨).

أما مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩٢ فقد شرع مجلس النواب بمناقشته في ١٩٩١/١٢/٢٩. وتضمن تقرير اللجنة المالية في مجلس النواب حول المشروع

---

(١٥) المصدر نفسه، ص ٥٤ (يوم ١٩٩١/١٢/١٦).
(١٦) المصدر نفسه، ص ١٨ ـ ١٩.
(١٧) المصدر نفسه، ص ٥٣.
(١٨) المصدر نفسه، ص ٦٥.

اقتراحاً بعقد مؤتمر وطني تشارك فيه الفعاليات الاقتصادية والمالية والخبراء المختصون في القطاعين العام والخاص لوضع برنامج وطني شامل للتصحيح والإنعاش الاقتصادي. كما تضمن التقرير اقتراحاً آخر بوضع التشريعات التي تضمن إشراف مجلس الأمة على القروض الحكومية كافة بما يحقق له مبدأ الإشراف الكامل على مديونية الدولة والتزاماتها وضبطها مع قدر كاف من المرونة»[١٩].

وشنّ النائب المستقل أحمد عويدي العبادي هجوماً شديداً على وزير المالية باسل جردانة، ووزير الإعلام محمود الشريف، واتهمهما بسوء الأمانة[٢٠]. وقد ردّ عليه وزير المالية رافضاً التهم الموجهة إليه[٢١]. وفي ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، أقرّ مجلس النواب مشروع قانون الموازنة العامة[٢٢].

ثانياً: الحكومة في مواجهة الأزمة الداخلية

واجهت حكومة الشريف زيد الثانية مشكلات داخلية عديدة يمكن إجمالها بما يلي:

١ ـ مواصلة عملية الانفراج الداخلي والسير في العملية الديمقراطية

كانت حكومة طاهر المصري، رغم قصر عمرها، قد قطعت أشواطاً في المسيرة الديمقراطية. وواصلت حكومة الشريف زيد العمل في هذا الاتجاه. فقد شرع مجلس النواب بمناقشة القوانين الاستثنائية والقوانين المقيدة للحريات العامة. وكان أول القوانين التي أقرها المجلس «إلغاء قانون مكافحة الشيوعية رقم (٩١) لسنة ١٩٥٣ والتعديلات التي طرأت عليه» في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١[٢٣]. وصدرت الإرادة الملكية بذلك في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢[٢٤].

وقرر مجلس الوزراء في ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٢ التنسيب إلى الملك بإنهاء

---

(١٩) **ملحق الجريدة الرسمية**، السنة ٢٩، العدد ٨، ص ٦ و١٧، محاضر جلسات مجلس النواب.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٩ ـ ٢١ (اليوم الثاني).

(٢١) المصدر نفسه، ص ٦٠ ـ ٦١.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٧٧ ـ ٧٩.

(٢٣) **ملحق الجريدة الرسمية**، السنة ٢٩، العدد ٦، ص ٢٨، محاضر جلسات مجلس النواب.

(٢٤) دائرة المطبوعات والنشر (الأردن)، **الحياة السياسية في الأردن: تشريعات وقوانين** (عمان: الدائرة، ١٩٩٣)، ص ٧ ـ ٩.

الأحكام العرفية[٢٥]. وصدرت الإرادة الملكية بذلك في ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٢[٢٦].

أ ـ قانون الأحزاب السياسية

أثار مشروع قانون الأحزاب السياسية لسنة ١٩٩١ الذي أعدته حكومة مضر بدران، وعدلته حكومة طاهر المصري ثم رفعته إلى مجلس النواب، ونشر في الصحف اليومية الأردنية في عهد حكومة الشريف زيد الثانية في ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٢، تعليقات عديدة نشرتها الصحف. فقد عدّه بعضهم «مشروعاً مثالياً يصلح لبلد مثل سويسرا أو إنكلترا أو هولندا، إلا أنه لا يصلح لبلد مثل الأردن...». وأبدى هؤلاء مخاوفهم من أن يواجه الأردن وضعاً مماثلاً لوضع الجزائر، واقترح شروطاً ينبغي أن يتضمنها هذا القانون حتى لا يتمكن حزب من الأحزاب من السيطرة على مقاعد مجلس النواب. ومن هذه الشروط أن لا يسمح لأي حزب بأن يرشح لمجلس النواب أكثر من ٢٥ بالمئة من مجموع أعضاء المجلس، وأن يتعهد كل حزب بالحفاظ على النظام الملكي والديمقراطية والتعددية الحزبية، وحق الجيش في التدخل إذا أراد أحد الأحزاب التي تصل إلى الحكم إلغاء التعددية الحزبية»[٢٧]. ويعبر هذا الرأي عن تخوف المؤسسات الأمنية في المملكة (الجيش والأمن العام والمخابرات العامة) والعديد من الأوساط اليمينية والمحافظة ولا سيما وزراء العهود السابقة الذين يخشون تقلص نفوذهم وفقدان مواقعهم السياسية بقيام الأحزاب وممارسة نشاطها العلني.

ودعا آخرون الأحزاب القديمة والأحزاب تحت التأسيس إلى اختيار «شخصيات متميزة شابة متوهجة بالإخلاص، عامرة قلوبها بالآمال الخيرة»، وأن تتخلص من القيادات السابقة التي «أوصلتنا إلى ما نحن عليه من بؤس وهوان سواء من مواقع المسؤولية الرسمية أو المعارضة الغوغائية الابتزازية»[٢٨].

ومع شروع مجلس النواب بمناقشة مشروع قانون الأحزاب نشر النائب حسين مجلي مقالاً بعنوان «الأساس الدستوري والديمقراطي للأحزاب السياسية في الأردن»، بيّن فيه «أن الحزبية ممارسة لحق من الحقوق العامة ولحرية من الحريات العامة المقررة في المادة (١٦) من الدستور الأردني»، وأنها «حق من حقوق المواطنين وركن من أركان النظام السياسي والدستوري في الأردن»، وانتهى إلى القول: إن الأحزاب

---

(٢٥) الرأي، ٢٦/٣/١٩٩٢، ص ١.

(٢٦) الرأي، ٢/٤/١٩٩٢، ص ١.

(٢٧) راتب الوزني، «قانون الأحزاب وتجارب الآخرين،» الرأي، ١١/٤/١٩٩٢، ص ١، والرأي، ٨/٥/١٩٩٢، ص ٢١.

(٢٨) يوسف بوران، «غزارة في الأحزاب وندرة في الأعضاء،» الرأي، ٩/٦/١٩٩٢، ص ٢.

السياسية هي عصب الحياة البرلمانية. وهي البيئة الصحيحة لنمو الوعي السياسي الشعبي. وهي الوسيلة لتربية المواطن على روح الجماعة وروح الفريق وإزالة الروح الفردية والأنانية المقوتة. والأحزاب السياسية هي أداة تحقيق الرقابة الشعبية على أعمال الحكومة ووسيلة تحقيق مشاركة الشعب في الحكم»[٢٩].

ودعا النائب اليساري بسام حدادين في مقال بعنوان «حول تعديلات اللجنة القانونية على مشروع قانون الأحزاب»، القوى الديمقراطية والمتنورة إلى توحيد جهودها وتفعيل دور الجماهير ونقاباتها المهنية ومنابرها واتحاداتها وروابطها «كي تمارس ضغطاً شعبياً على مجلس النواب ليعبر عن إرادتها السياسية». وقد أثنى على التعديلات التي أدخلتها اللجنة القانونية في مجلس النواب على مشروع القانون المقدم من الحكومة[٣٠].

أما عضو مجلس الأعيان نذير رشيد الذي نشر مقالاً بعنوان «عن الأحزاب ـ وجهة نظر»، فقد أعرب عن أمله في أن يعالج قانون الأحزاب السياسية أوضاع الأحزاب الكثيرة تحت التأسيس بحيث لا يعطى الترخيص لأي حزب إذا لم يحصل على حد أدنى من أصوات الناخبين في الانتخابات العامة لمجلس النواب. وحذر من تبعية بعض الأحزاب لأحزاب خارج الأردن[٣١].

بدأ مجلس النواب بمناقشة مشروع قانون الأحزاب السياسية في ٢١ حزيران/يونيو سنة ١٩٩٢، في دورة استثنائية، وأقره في ٥ تموز/يوليو ١٩٩٢[٣٢]. وعند مناقشة مجلس الأعيان لمشروع القانون الذي أقره مجلس النواب، اقترح العين بشير الصباغ، باسم عشرين عيناً، إضافة العاملين في التربية والتعليم إلى الفقرة (و) من المادة (٢١) من مشروع القانون التي تنص على امتناع الأحزاب عن التنظيم والاستقطاب الحزبي في صفوف القوات المسلحة وأجهزة الأمن والدفاع المدني والقضاء». غير أن المجلس لم يأخذ بهذا الاقتراح[٣٣]. ولكنه أضاف إلى الفقرة (ز) من المادة نفسها مؤسسات التعليم لتكون في عداد مؤسسات الدولة والمؤسسات العامة التي يحظر على الأحزاب استخدامها للتنظيم الحزبي[٣٤]. وعقد مجلسا الأعيان والنواب

(٢٩) الرأي، ٢٠/٦/١٩٩٢، ص ٦.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٧.

(٣١) الرأي، ٣٠/٦/١٩٩٢، ص ٢٦ و٣٠.

(٣٢) ملحق الجريدة الرسمية، السنة ٢٩، العدد ٥، ص ٥٢ ـ ٥٨، محاضر جلسات مجلس النواب.

(٣٣) الرأي، ١٧/٧/١٩٩٢، الصفحة الأخيرة.

(٣٤) الرأي، ٢٤/٧/١٩٩٢، ص ١.

جلسة مشتركة في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٢، للنظر في مشروع قانون الأحزاب، بعد إصرار مجلس النواب على المشروع الذي أقره ورفضه التعديلات التي اقترحها مجلس الأعيان، وبعد نقاش مستفيض، أقر مجلس الأمة القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٩٢(قانون الأحزاب السياسية)[٣٥]. وصدرت الإرادة الملكية بالقانون المذكور في ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٢[٣٦].

وسارعت الهيئات السياسية فور إعلان وزارة الداخلية عن الموعد المقرر لبدء تسجيل الأحزاب في بداية تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، إلى تقديم طلبات الترخيص. وخلال الشهرين الأولين (تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر١٩٩٢) تقدم تسعة أحزاب للترخيص هي: حزب التجمع الوطني الأردني في ١/ ١٠/ ١٩٩٢، وحزب الوحدة الشعبية (الوحدويون) في ٣/ ١٠/ ١٩٩٢، وحزب العهد الأردني ٥/ ١٠/ ١٩٩٢، وحزب جبهة العمل الإسلامي في ٨/ ١٠/ ١٩٩٢، وحزب المستقبل في ١٧/ ١٠/ ١٩٩٢، وحزب الشعب الديمقراطي الأردني (حشد) في ١٠/ ١٠/ ١٩٩٢، والحزب التقدمي الديمقراطي الأردني في ١/ ١١/ ١٩٩٢، وحزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الشيوعي الأردني[٣٧]. وقد رفض وزير الداخلية (جودت السبول) الترخيص للحزبين الأخيرين بحجة تشابه اسميهما مع أحزاب سياسية أخرى في البلاد العربية المجاورة وفي العالم، واختلاف مبادئ هذين الحزبين مع أحكام الدستور الأردني لتبنيهما الاشتراكية والدعوة إليها[٣٨]. وقد أعلن المحامي أحمد النجداوي الناطق بلسان حزب البعث أنه سيقيم دعوى على وزير الداخلية لدى محكمة العدل العليا. وأثار موقف وزير الداخلية استغراب كثير من السياسيين والمثقفين والصحفيين الأردنيين الذين عبروا عن استغرابهم هذا بمقالات نشروها في الصحف اليومية[٣٩]. كما رفض وزير الداخلية ترخيص حزب الشعب الديمقراطي الأردني (حشد)، فأعلن

---

(٣٥) **ملحق الجريدة الرسمية**، السنة ٢٩، العدد ١، ص ١ ـ ٤٤، محاضر جلسات مجلس النواب، و**الرأي**، ٢١/٨/١٩٩٢، ص ٨.

(٣٦) دائرة المطبوعات والنشر (الأردن)، **الحياة السياسية في الأردن: تشريعات وقوانين**، ص ٩ ـ ١٨، و**الرأي**، ١/٩/١٩٩٢، ص ١

(٣٧) انظر تصريح وزير الداخلية جودت السبول في: **الرأي**، ١٦/ ١٢/ ١٩٩٢، ص ١.

(٣٨) فهد الفانك، «رفض ترخيص أحزاب،» **الرأي**، ٥/ ١٢/ ١٩٩٢، ص ٢٦.

(٣٩) انظر مقالات طارق مصاروة وعبد الرحيم عمر في: **الرأي**، ٢٦/ ١٢/ ١٩٩٢، ورأي د. جمال الشاعر مؤسس التجمع الديمقراطي الوحدوي، ود. زيد حمزة، الأمين العام المؤقت لحزب التقدم والعدالة، ود. إسحق الفرحان، الأمين العام لجبهة العمل الإسلامي، وتيسير الزبري، الناطق بلسان حزب حشد وبيان د. يعقوب زيادين، الأمين العام للحزب الشيوعي، ورأي المحامي أحمد النجداوي الناطق بلسان حزب البعث. **الأفق** (عمان) (٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢)، ص ٢٨ ـ ٣٠.

تيسير الزبري، أمينه العام، أنه سيقيم دعوى لدى محكمة العدل العليا ضد قرار وزير الداخلية[٤٠].

شعرت الحكومة بحرج كبير إزاء قرار وزير الداخلية، وظهرت آراء مخالفة لرأي الوزير في مجلس الوزراء. فقد صرح ابراهيم عز الدين، وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء، لصحيفة **جوردن تايمز** *(Jordan Times)* الصادرة في عمان، بأن حزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الشيوعي الأردني هما جزء لا يتجزأ من النظام الديمقراطي، وأنهما لا يخرقان متطلبات الدستور. وقال: «إن رفض طلب الترخيص لم يكن بقرار صادر عن مجلس الوزراء، فالقرار صدر عن وزارة الداخلية، ولم تجر استشارة أي منا»[٤١]. وألف رئيس الحكومة لجنة وزارية برئاسة ذوقان الهنداوي، نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم، للنظر في الموضوع. توصلت اللجنة بعد لقائها بالأمناء العامين للأحزاب الثلاثة الآنفة الذكر، إلى التوصية بمنح الترخيص لها. وأعلن وزير الداخلية قراره بإعادة النظر في قراره السابق بمنح ترخيص لهذه الأحزاب. وقد أعرب الأمناء العامون لهذه الأحزاب الثلاثة عن شكرهم لرئيس الوزراء وتقديرهم لموقفه في حل أزمة هذه الأحزاب مع وزارة الداخلية[٤٢]. وكان أول الأحزاب اليسارية التي حصلت على الترخيص الحزب التقدمي الديمقراطي الأردني، في ١٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٣[٤٣].

وبلغ عدد الأحزاب التي حصلت على الترخيص حتى منتصف شباط/ فبراير ١٩٩٣ خمسة عشر حزباً[٤٤]. وكان الحزب السادس عشر الذي تقدم للترخيص هو «حزب الوطن» في ٢٨ أيار/ مايو ١٩٩٣. وكان الحزب قد عقد مؤتمره التحضيري الأول في قرية أم العمد في ٢٣ نيسان/ ابريل ١٩٩٣ وانتخب عاكف الفايز رئيساً مؤقتاً له[٤٥].

في لقاءات الأمناء للأحزاب المرخصة مع الصحافة المحلية، اتضحت أهداف الأحزاب وأساليب عملها. ففي اللقاء الذي تم مع الدكتور اسحق الفرحان، الأمين

(٤٠) **الرأي**، ٣٠/١٢/١٩٩٢، القسم ٢، ص ١.

(٤١) **الأفق** (٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢)، ص ٣٠.

(٤٢) انظر تصريح تيسير الزبري وبرقية القيادة العليا لحزب البعث، في: **الرأي**: ١٨/١/١٩٩٣، ص ٣، و٢٥/١/١٩٩٣، القسم ٢، ص ١.

(٤٣) انظر تصريح وزير الداخلية في: **الرأي**، ١٧/١/١٩٩٣، ص ١ و٢٢.

(٤٤) **الأفق** (١٧ شباط/ فبراير ١٩٩٣)، ص ٥.

(٤٥) **الرأي**، ٢٩/٥/١٩٩٣، القسم ٢، ص ١.

العام لحزب جبهة العمل الإسلامي، أكد استقلال الحزب عن جماعة الإخوان المسلمين في الأردن. وقال في هذا الصدد: «الإخوان أكبر من حزب، هم جماعة تدعو إلى الكتاب والسنة وإلى الإسلام الشامل الدعوي والتربوي والخيري وغير ذلك من الأمور. أما الحزب فمرخص من وزارة الداخلية ويبقى يعمل في نطاق محدد». وأشار الفرحان إلى أن الحزب «سوف يتخذ قراراته باستقلالية تامة ليست متأثرة بأي حزب أو جماعة أو جمعية أو أشخاص، وإنما وفق منطق الشورى وآلية الشورى التي ستتبعها الجبهة. وستتخذ قراراتها مستقلة وضمن كوادرها ووفق نظامها الأساسي. وستكون هذه القرارات معلنة وواضحة للجميع». وفي مجال أهداف الحزب قال الفرحان: «يهمنا أن تطبق الشريعة الإسلامية. وسوف لا نحابي أو نجامل في مطالبتنا تطبيق الشريعة الإسلامية، ولكن كما نص قانون الأحزاب، بالوسائل السلمية وحسب اللعبة الديمقراطية... ونحن لا نسعى لأي تغيير في نظام الحكم، ولا نسعى لأن نكون شركاء في مسؤولية الحكم بصورة مباشرة، بل نسعى لأن يطبق شرع الله»[٤٦].

انتخب حزب جبهة العمل الإسلامي مجلس الشورى في ٢٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢. وكانت أكثرية المجلس أعضاء في جماعة الإخوان المسلمين مما أحدث استياء لدى الإسلاميين المستقلين، فقدم سبعة عشر منهم استقالاتهم من الحزب احتجاجاً على ذلك[٤٧].

وفي اللقاء الذي تم مع عبد الهادي المجالي، أمين عام حزب العهد الأردني، الذي كان رئيساً سابقاً لهيئة أركان القوات المسلحة الأردنية، وسفيراً للأردن في واشنطن، ومديراً للأمن العام قبل أن يخوض غمار الحياة الحزبية، دافع عن خيار السلام الأردني مسوغاً إياه بالظروف العربية والدولية، وغياب أي بديل آخر. وأكد المجالي أن الأردن اتخذ قراره بالمشاركة في عملية السلام دون أي ضغوط. وقال: «إن عملية السلام كانت عبارة عن دفاع عن الأردن، لأنه لو وقعنا ضد عملية السلام كان من الممكن أن يواجه الأردن أخطاراً كثيرة». وتناول المجالي العلاقة الأردنية ـ الفلسطينية وقال: إنما تقوم على أربع ركائز هي: الانتصار لقضية الشعب الفلسطيني وحقوقه في أرضه المحتلة وحقه في تقرير مصيره، والاعتراف بالهوية الفلسطينية

---

(٤٦) الرأي، ١٩/١٢/١٩٩٢، ص ٣٤ ـ ٣٥.

(٤٧) وقع المستقيلون بياناً نشرته الصحف اليومية وهم: حمدي الطباع وعبد الرحيم التنشة وداود خلف وعبد اللطيف الصبيحي وهاشم عزام وزهير أبو الراغب ود. عزت العزيزي والمهندس حمد الله النابلسي ود. عبد الرزاق طبيشات وعبد الله جبر والمحامي محمد الصبيحي ود. ذيب عبد الله والمهندس راتب نجم ويوسف حمدان الجبر ود. منصور الكسواني وسليمان أبو سليم والمحامي يوسف المبيضين. الرأي، ٢٨/١٢/١٩٩٢، القسم ٢، ص ١.

والكيان السياسي الذي يرتضيه الفلسطينيون لأنفسهم، والاعتراف بالامتداد الفلسطيني في الأردن كجزء أصيل من تركيبة الشعب الأردني باعتبار أن جميع أبناء الشعب المقيمين على الأرض الأردنية أردنيون، والخيار الوحدوي بين الشعبين على الأرض الأردنية هو المحطة المستقبلية في هذه العلاقة الأردنية ـ الفلسطينية[٤٨].

أما أمين عام حزب المستقبل، سليمان عرار، فقد عرض الثوابت الفكرية التي يقوم عليها الحزب مثل: الإنسان أهم ما في الكون، والإسلام عقيدة الأمة وهويتها، والوحدة العربية سبيل الأمة إلى المستقبل، والديمقراطية سبيل العرب إلى الوحدة[٤٩].

وأكد مجحم الخريشة، أمين عام حزب التجمع الوطني، الطابع الوطني والقومي للحزب، وأعلن تأييد حزبه لمفاوضات السلام العربية ـ الإسرائيلية[٥٠].

وأوضح أنيس المعشر، أمين عام الحزب الوحدوي العربي الديمقراطي (وعد)، الذي كان ما يزال تحت التأسيس، أن هذا الحزب قد تألف من ثلاث مجموعات سياسية هي: التجمع الوحدوي الديمقراطي بقيادة د. جمال الشاعر، والتجمع الوحدوي العربي بقيادة المحامي طلال العمري، ومجموعة أنيس المعشر نفسه. وأعلن أن الحزب يؤمن بالوحدة العربية، باعتبارها ضرورة لحماية الثروة العربية والأرض العربية والكرامة العربية، وبناء اقتصاد عربي سليم. ويؤمن الحزب بالوحدة الوطنية بين الأردنيين والفلسطينيين على أرض الأردن. وركز المعشر على البرنامج الاقتصادي للحزب[٥١].

وفي لقاء مع طلال الرمحي، الأمين العام لحزب الوحدة الشعبية (الوحدويون) بيّن أن الحزب قد تألف من توحيد عدة مجموعات سياسية هي: حركة النضال العربي الوحدوي، والتجمع الوطني الفلسطيني الوحدوي، والمعتصمين بالله، منذ سنة ١٩٨٥، تحت اسم، حركة الوحدة الشعبية. وقد عقدت الحركة مؤتمراً عاماً في الأول من كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ واتخذت اسم «حزب الوحدة الشعبية» (الوحدويون) التي كانت جزءاً من حركة أبي الزعيم (عطا الله محمد عطا الله) التصحيحية في منظمة «فتح». وحدد الرمحي هدف حزبه بقوله: «إن الحزب حركة شعبية قومية عربية وحدوية هدفها النهوض القومي للأمة العربية»[٥٢].

---

(٤٨) الرأي، ٢٦/١٢/١٩٩٢، ص ١٢ ـ ١٤.

(٤٩) الرأي، ٢/١/١٩٩٣، ص ٦ ـ ٧.

(٥٠) المصدر نفسه، ص ١٠ ـ ١١.

(٥١) الرأي، ١١/١/١٩٩٣، ص ١٠ ـ ١١.

(٥٢) الرأي، ٢٣/١/١٩٩٣، ص ٢٦ ـ ٢٧.

وتناول د. يعقوب زيادين، الأمين العام للحزب الشيوعي الأردني، نشأة الحزب الشيوعي الأردني، والانقسامات التي تعرض لها، والمواقف التي تبناها، والاعتقالات التي تعرض لها أفراده والسجون التي احتوت قياداته. كما بين الآثار التي ترتبت على انهيار الاتحاد السوفياتي والأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية ومضاعفاتها على الحزب الشيوعي الأردني[٥٣].

أما تيسير الزبري، أمين عام حزب الشعب الديمقراطي (حشد)، فقد أوضح في لقائه استقلال حزبه، تنظيمياً ومالياً، عن الجبهة الشعبية الديمقراطية العضو المشارك في منظمة التحرير الفلسطينية، واشتراكه معها في الكفاح اشتراكاً يقوم على التنسيق في المواقف. وذكر أن انطلاقة هذا الحزب قد تكون سنة ١٩٧٤، وظل يعمل سراً حتى صدر قانون الأحزاب السياسية. وأعلن تأييد الحزب لمفاوضات السلام مع إسرائيل، غير أنه انتقد آلية المفاوضات الجارية. وبين أن ما جرى حتى ذلك الوقت «لا ينسجم مع الشروط العادلة لتحقيق السلام في المنطقة»[٥٤].

وفي حديث لأحمد النجداوي، الناطق بلسان حزب البعث العربي الاشتراكي، أوضح موقف الحزب المؤيد والمتعاطف مع العراق، ونفى عنه صفة التبعية. وانتقد الحكم في سوريا، وندد النجداوي بمفاوضات السلام مع إسرائيل[٥٥].

ودافع عبد الرؤوف الروابدة، أمين عام حزب اليقظة، عن أحزاب الوسط التي تسعى إلى التحديث والإصلاح في الدولة، ونفى عن حزبه تهمة الإقليمية الضيقة[٥٦].

أما علي عبد العزيز عامر، أمين عام الحزب التقدمي الديمقراطي، فقد نفى أن تكون لحزبه صلة تنظيمية بجناح ياسر عبد ربه المنشق عن الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين. وأكد أن حزبه ليس امتداداً تنظيمياً لأي طرف، وأن له علاقات إيجابية معلنة ووطيدة مع التنظيمات اليسارية الفلسطينية (الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ـ جناح ياسر عبد ربه، وحزب الشعب الفلسطيني). وتقوم هذه العلاقة على قاعدة التكافؤ والاستقلال. وقال أيضاً: إن حزبه دعا إلى وحدة اليسار السياسي في الأردن، ووجه إلى الأحزاب والشخصيات السياسية الأردنية مذكرة بهذا الصدد. ودعا حزب الشعب الديمقراطي (حشد)، وحزب الوحدة الشعبية، والحزب الديمقراطي الاشتراكي، والحزب الشيوعي، والحزب العربي الديمقراطي إلى إيجاد صيغ نحو بلورة

(٥٣) الرأي، ١٩٩٣/١/٣٠، ص ٣٠ ـ ٣١.

(٥٤) الرأي، ١٩٩٣/٢/٦، ص ٢٦ ـ ٢٧.

(٥٥) الرأي، ١٩٩٣/٢/١٣، ص ٣٨ ـ ٣٩.

(٥٦) الرأي، ١٩٩٣/٢/٢٠، ص ٣٠ ـ ٣١.

حزب موحد لليسار. وأكد عامر التزام حزبه بالماركسية بصفتها نظرية علمية نقدية تعمل لخير الإنسان وسعادته. وأعلن تأييد حزبه لمفاوضات السلام مع إسرائيل(٥٧).

وفي حوار مع عيسى مدانات، أمين عام الحزب الديمقراطي الاشتراكي، بيّن أن الحزب «يعتمد المنهج المادي الجدلي والفهم المادي للتاريخ الذي هو وسيلة المعرفة في الفلسفة الماركسية ـ اللينينية للطبيعة والمجتمع». كما يسترشد الحزب «بقيم الحرية والمساواة والتقدم الاجتماعي ومعطيات التجارب الوطنية والتقدمية للشعوب العربية، وبكل ما هو تقدمي في التراث الوطني الأردني والعربي والإنساني». والواقع أن هذا الحزب يضم أعداداً من المنشقين عن الحزب الشيوعي الأردني. وأوضح مدانات أن حزبه لا يعتمد المركزية الديمقراطية المطبقة في الحزب الشيوعي والتي يرى أنها «كانت وسيلة لقمع الرأي الآخر في الحزب». وتبنى حزبه الديمقراطية في إطار وحدة الحزب التنظيمية، وفتح الباب للتعددية الفكرية والسياسية في الحزب. وذكر أيضاً أنه جرى حوار بين الأحزاب اليسارية التالية: حزب الشعب الديمقراطي (حشد)، وحزب الوحدة الشعبية، والحزب التقدمي الديمقراطي الأردني. وقد أسفر هذا الحوار عن مشروع اتفاق لتأسيس «اتحاد اليسار الديمقراطي الأردني». وتم الإتفاق على ما يلي:

١ ـ تأليف هيئة قيادة موحدة للاتحاد «أمانة سر الاتحاد».

٢ ـ تعقد اللجان المركزية لأحزاب الاتحاد اجتماعاً مشتركاً تبحث فيه البرنامج السياسي للاتحاد وتقره بالإجماع.

٣ ـ تتألف هيئات عمل موحدة في المحافظات والمناطق والقطاعات الجماهيرية (عمال وشباب ونساء ومهنيون وفلاحون ومعلمون ومثقفون.. الخ) للإشراف على توحيد جهود قواعد الأحزاب المشاركة في الاتحاد وتنفيذ قراراته.

٤ ـ توحيد السياسة الإعلامية للاتحاد، بما في ذلك إصدار جريدة ناطقة باسمه، وإصدار مجلة داخلية تعنى بقضايا الفكر والسياسة وإقامة صندوق مالي للاتحاد.

وأكد مدانات، من جهة أخرى، تأييد حزبه لمفاوضات السلام مع إسرائيل من حيث المبدأ(٥٨).

وأوضح علي فريد السعد، رئيس حزب التقدم والعدالة، ظروف تأليف الحزب،

---

(٥٧) الرأي، ١٩٩٣/٢/٢٧، ص ٣٠ ـ ٣١.

(٥٨) الرأي، ١٩٩٣/٣/١٣، ص ٣٠ ـ ٣١.

وغياب مؤسسه، عدنان أبو عودة عن البلاد(٥٩)، بسبب تعيينه مندوباً دائماً للأردن في هيئة الأمم المتحدة بنيويورك، وتولي الدكتور زيد حمزة رئاسة الحزب بصورة مؤقتة. وأن الحزب عقد مؤتمره العام بحضور مؤسسه ورئيسه المؤقت، وانتخب علي فريد السعد رئيساً له، مما أدى إلى انسحاب الدكتور حمزة الذي رشح نفسه لرئاسة الحزب ولم ينجح، وانسحب معه ستة وعشرون عضواً من مؤسسي الحزب البالغ عددهم ١٦٧ شخصاً. وأعلن السعد تأييد حزبه «الخوض معركة السلام في سبيل استعادة حقوق الشعب الفلسطيني عن طريق تطبيق قرارات الشرعية الدولية»(٦٠).

وفي حوار مع عزمي الخواجا، الأمين الأول لحزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني، ذكر أن حزبه نشأ من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وعلى حد تعبيره «إن جسم وكوادر المنظمة تحولت وشكلت حزب الوحدة الشعبية». غير أن للحزب «برنامجاً داخلياً مستقلاً ورؤية وبرامج تختلف نسبياً عما تطرحه الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين». وأوضح الخواجا أن علاقة الحزب بالجبهة هي «علاقة كفاحية وعلاقة مميزة وتنسيق وتعاون». وقال ان حزبه يسترشد بالمنهج المادي الجدلي التاريخي، ويستنير بالأفكار العلمية التي تخدم الإنسان وتقدمه وسعادته، وتجعل من ذلك شرطاً لتقدم المجتمع وسعادته. ويعمل الحزب على إحياء وإغناء كل ما هو تقدمي وإنساني في تراثنا العربي، كما يرى الحزب أن «الإشتراكية ما زالت النظام الاجتماعي الأمثل لحل المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تواجه الإنسان. وهي كنظام تمثل البديل التاريخي الإنساني للنظام الرأسمالي القائم على الاستغلال والجشع للإنسان والمجتمع والطبيعة». وأعلن موقف حزبه المعارض لمؤتمر مدريد للسلام(٦١).

وقال فواز الزعبي، الأمين العام لحزب الحرية، إن معظم مؤسسي الحزب كانوا أعضاء في الحزب الشيوعي الأردني، وانسحبوا منه سنة ١٩٨٩. وأكد الزعبي أن حزبه يعتبر الماركسية اللينينية من مرجعياته النظرية، ولكنها ليست المرجعية الوحيدة. وأوضح انفتاح الحزب على التراث العربي الإسلامي. وقال إن غاية الحزب هي «بناء أردن ديمقراطي تقدمي عصري متطور متقدم ينعم مواطنه بحرياته العامة وحقوقه الدستورية والإنسانية وبالأمن والرخاء والصحة والتعليم والثقافة والعدالة والمساواة،

---

(٥٩) عدنان أبو عودة ضابط متقاعد في دائرة المخابرات العامة، تولى وزارة الإعلام في الحكومة العسكرية التي تألفت أثناء أحداث أيلول/سبتمبر ١٩٧٠، وتولى عدة مناصب وزارية منذئذٍ، وأصبح رئيساً للديوان الملكي ثم مندوباً للأردن في هيئة الأمم المتحدة في نيويورك، وأحيل بعد ذلك على التقاعد بناءً على طلبه.

(٦٠) الرأي، ٢٠/٣/١٩٩٣، ص ٣٤ ـ ٣٥.

(٦١) الرأي، ٢٧/٣/١٩٩٣، ص ٢٦ ـ ٢٧.

في مجتمع مدني متوازن، وفي رعاية دولة ديمقراطية تلتزم بمبدأ سيادة القانون، وتستمد شرعيتها وسلطاتها من إرادة الشعب الأردني الحر». وأيد الزعبي المفاوضات العربية ـ الإسرائيلية[٦٢].

وعبر فؤاد دبور، الناطق بلسان حزب البعث العربي التقدمي الذي حصل على الترخيص من وزارة الداخلية الأردنية، عن مبادئ الحزب وأهدافه وتعاطفه مع نظام الحكم القائم في سوريا[٦٣].

وإذا أخذنا الأحزاب السياسية الخمسة عشر الآنفة الذكر، من حيث أصولها العقائدية، وجدنا أنها تنقسم إلى فئات أربع هي: إسلامية وقومية وماركسية ووطنية محلية. ويندرج تحت الفئة الأولى حزب جبهة العمل الإسلامي، بينما يندرج تحت الفئة الثانية حزب البعث العربي الاشتراكي، وحزب البعث العربي التقدمي، وحزب الوحدة الشعبية (الوحدويون). أما الأحزاب الماركسية فتشمل الحزب الشيوعي الأردني، وحزب الحرية، والحزب التقدمي الديمقراطي الأردني، وحزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني، وحزب الشعب الديمقراطي (حشد). ويندرج تحت الأحزاب المحلية الوطنية: حزب العهد الأردني، وحزب المستقبل، والحزب الوحدوي العربي الديمقراطي (وعد)، وحزب اليقظة، وحزب التقدم والعدالة.

أما من حيث صلاتها التنظيمية السابقة أو أصولها السياسية، فلا شك في أن الأحزاب الوطنية المحلية خليط من بقايا الحزبيين السابقين الذين تخلوا عن أحزابهم، بعد أن أعلنت الحكومة الأردنية عن حلها سنة ١٩٥٧، ومن موظفي الدولة المتقاعدين والفئات الشابة الطامحة إلى دور في الحياة السياسية الأردنية.

وتنقسم الأحزاب اليسارية إلى ثلاثة أقسام هي: قسم نشأ عن الحزب الشيوعي الأردني من خلال الانشقاقات التي تعرض لها مثل: الحزب الشيوعي الأردني، والحزب الديمقراطي الاشتراكي الأردني، وحزب الحرية، وقسم ثان نشأ عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ويشمل حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني، وقسم ثالث نشأ عن الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ويشمل الحزب التقدمي الديمقراطي وحزب الشعب الديمقراطي (حشد). أما حزب جبهة العمل الإسلامي فقد قام بتنظيمه أفراد من جماعة الإخوان المسلمين وبعض المستقلين الذين لهم توجه إسلامي.

---

(٦٢) **الرأي**، ٣/٤/١٩٩٣، ص ٣٤ ـ ٣٥.

(٦٣) **الأفق** (٢٦ أيار/مايو ١٩٩٣)، ص ١٢ ـ ١٣.

ب ـ إصدار قانون المطبوعات والنشر

أحيل مشروع قانون المطبوعات والنشر على مجلس النواب في عهد حكومة طاهر المصري في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩١، وحول إلى اللجنة القانونية في المجلس بعد ذلك بيومين. غير أن دورة المجلس النيابي انتهت بعد ذلك بيوم واحد، وبذلك لم يتح للمجلس مناقشته آنذاك.

بدأ مجلس النواب بمناقشة مشروع القانون في ٩ آب/أغسطس ١٩٩٢. وكانت اللجنة القانونية في المجلس قد ناقشته خلال عشرة اجتماعات استمعت خلالها إلى نقيب الصحفيين الأردنيين وأربعة منهم، كما استمعت إلى ثلاثة من أصحاب دور النشر الأردنية. وقدمت اللجنة تقريرها إلى المجلس في بداية جلسة مناقشة المشروع. تضمن هذا التقرير نقداً وتعديلات لبعض المواد الواردة في المشروع، ولا سيما المادة الثانية التي تربط مهنة الصحافة بالتسجيل في نقابة الصحفيين. فقد اعتبرت اللجنة القانونية النيابية ربط مهنة الصحافة بالتسجيل في نقابة الصحفيين ودفع الرسوم المستحقة على هذا التسجيل تقييداً لحرية الصحافة ومصادرة لحقوق الصحفي[٦٤].

ناقش النواب نقاشاً مستفيضاً تعريف «الصحفي» وتعريف «الصحافة» كمهنة. وقد أقر المجلس تعريف الصحافة كما جاء في مشروع القانون وموافقة اللجنة القانونية النيابية عليه[٦٥]. كما أقر المجلس تعريف الصحفي كما عدلته اللجنة القانونية: «الصحفي» كل من تتوفر فيه الشروط المنصوص عليها في قانون نقابة الصحفيين المعمول به أو اتخذ الصحافة مهنة له وفقاً لأحكامه»[٦٦]. وقد أقر المجلس حذف المادة (٥٢) من مشروع القانون التي تنص على فرض عقوبات على رئيس التحرير المسؤول لأي مطبوعة أو أي صحفي أو كاتب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة واحدة وبغرامات تتراوح بين خمس مئة دينار وعشرة آلاف دينار، إذا خالف أحكام المواد (٤٢) و(٤٤) و(٤٥) من القانون[٦٧]. كما أقرّ المجلس شطب المادة (٥٣) من مشروع القانون التي تنص على فرض عقوبات بالحبس وبغرامات مالية على مالك المطبوعة الصحفية أو رئيس التحرير فيها أو أي من العاملين فيها إذا خالف أحكام المادة (٤٦) من القانون التي تحظر تلقي الهبات المالية والإعانات أو المنافع المادية من الخارج[٦٨]. وأقر مجلس

---

(٦٤) ملحق الجريدة الرسمية، السنة ٢٩، العدد ١٦، ص ١١، محاضر جلسات مجلس النواب.

(٦٥) المصدر نفسه، ص ٤٢.

(٦٦) المصدر نفسه، ص ٤٤.

(٦٧) ملحق الجريدة الرسمية، السنة ٣٠، العدد ٧، ص ٣٤، محاضر جلسات مجلس النواب.

(٦٨) المصدر نفسه، ص ٣٥.

النواب القانون في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢[٦٩].

وكان مشروع القانون هذا قد أثار نقاشاً طويلاً في مجلس النواب، وظهرت خلافات في الآراء حوله، ولذلك أقر بأكثرية ضئيلة هي ٣٣ نائباً من مجموع ٦٠ نائباً. ورأى بعض الصحفيين أن القانون الذي أقره المجلس أسوأ من مشروع القانون الذي أحالته الحكومة على مجلس النواب. وعزا بعضهم ذلك إلى رغبة بعض النواب الذين تعرضوا للنقد من الصحافة الأردنية في تصفية حساباتهم مع الصحفيين والكتاب[٧٠].

وانتقد محمود الكايد، رئيس تحرير جريدة **الرأي**، أوسع الصحف اليومية انتشاراً، القانون المذكور في ندوة عقدت في المنتدى العربي بعمان في ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣. وتركز نقده على القيود التي تضمنها القانون، ولا سيما القيد الذي يمنع رئيس التحرير المسؤول في أية مطبوعة صحفية من ممارسة أي وظيفة أخرى في المطبوعة التي يعمل فيها، والقيد المفروض على رئيس التحرير بتسجيل نفسه عضواً في نقابة الصحفيين. وانتقد أيضاً الشروط الواردة في المادة (١٦) من القانون المتعلقة بمالكي دور النشر والترجمة ومكاتب الدعاية والإعلان والمطبعة ودور التوزيع والمكتبة. كما انتقد ما جاء في المادة (١٩) التي تنص على أن حصة الحكومة في أسهم الصحف ينبغي ألا تتجاوز ٣٠ بالمئة منها، وأن على الحكومة أن تسوي أوضاعها في هذه الشركات خلال سنتين وفي مدة لا تتجاوز خمس سنوات. وبين الكايد أن الأمر لا يستحق هذا التأجيل لأن تسوية أوضاع الحكومة في هذه الشركات يمكن أن يتم خلال أيام. وانتقد ما جاء في القانون من صلاحيات لمدير المطبوعات والنشر في الاطلاع في أي وقت على جميع البيانات والحسابات الخاصة بالمطبوعة الصحفية وتدقيقها والتأكد من التزام مالكها بالضبوط المالية المنصوص عليها في هذا القانون. وأكد أن هذه الصلاحيات يجب أن تعطى لوزارة الصناعة والتجارة بصفتها الجهة المسؤولة عن الشركات، ودائرة ضريبة الدخل وإدارة سوق عمان المالي التي تلتزم الشركات بتقديم موازناتها وحساباتها إليها، علاوة على مكاتب تدقيق الحسابات القانونية. وأخذ الكايد على القانون ما جاء فيه من أن عدم إجازة طباعة أو استيراد كتاب أو مطبوعة صحفية من قبل مدير المطبوعات والنشر يستوجب الطعن بقراره أمام محكمة العدل العليا، وفي هذا تعقيد لا مبرر له. وانتقد ما جاء في المادة (٤٠) من القانون، وتساءل: فماذا لو كتبنا عن دائرة السير أو دائرة ترخيص المركبات أو جهاز الدفاع المدني أو الأمن العام كأي خبر أو رسم أو تعليق؟ إذ حظرت المادة المذكورة نشر أي خبر أو معلومة عن القوات المسلحة والأجهزة الأمنية في الدولة إلا بإذنها.

(٦٩) المصدر نفسه، ص ٦٣.

(٧٠) فهد الريماوي، «قانون المطبوعات الجديد،» **الرأي**، ١٢/١/١٩٩٣، ص ٢٦.

وانتقد كذلك ما جاء في المادة (٤٢) من حظر نشر محاضر جلسات المحاكم العلنية. وعد ما جاء في المادة (٤٤) اتهاماً للصحافة بأنها تتلقى الهبات والمعونات من الخارج[٧١].

واعترف محمود الشريف، وزير الإعلام في الندوة نفسها بنقاط ضعف في القانون ترك تلافيها للمستقبل.

وأخذ بعض الصحفيين على القانون غموض صياغة مواده بحيث يفتح هذا الغموض المجال لإساءة استعمال القانون[٧٢].

عرض القانون على مجلس الأعيان فأقره دون تعديل، وصدرت الإرادة الملكية بالمصادقة عليه (قانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٣: قانون المطبوعات والنشر) في ٢٩ آذار/ مارس ١٩٩٣[٧٣].

ج ـ نقابة المعلمين

تعود فكرة «نقابة المعلمين» في الأردن إلى الخمسينيات من هذا القرن. وقد خرجت الفكرة إلى حيز التنفيذ في منتصف ذلك العقد، ولكنها لم تعمر طويلاً، إذ حلت النقابة مع الأحزاب السياسية وحظر نشاطها في أعقاب أزمة سنة ١٩٥٧ السياسية. وعادت الفكرة من جديد مع عودة الحياة الديمقراطية إلى البلاد سنة ١٩٨٩. وتكونت لجان للمعلمين في مختلف أنحاء المملكة في ١٥ آذار/مارس ١٩٩٠. وتقدمت هذه اللجان إلى وزير التربية والتعليم بعريضة وقعها حوالى عشرين الف معلم ومعلمة تطالب بترخيص نقابة للمعلمين. ولخصت العريضة أهداف النقابة وتنظيمها على أساس الاحتراف، والدفاع عن حقوق المعلمين المادية والمعنوية، والعمل على تحسين أوضاعهم المعيشية[٧٤].

وقد استجابت حكومة مضر بدران لهذا الطلب من حيث المبدأ، غير أنها تلكأت في اتخاذ أي إجراء لدفع الفكرة إلى حيز التنفيذ. ولم تحرك حكومة طاهر المصري ساكناً في هذا الموضوع. وحدث تحرك في عهد حكومة الشريف زيد الثانية، وأثير الموضوع في نطاق مجلس النواب. ورأى بعضهم أن إصدار قانون لنقابة المعلمين

---

(٧١) الرأي، ١٨/١/١٩٩٣، ص ٤.

(٧٢) فهد الفانك، «على هامش قانون المطبوعات: الصحافي المدفوع له،» الرأي، ٢/٢/١٩٩٣، ص ٢٦.

(٧٣) دائرة المطبوعات والنشر (الأردن)، الحياة السياسية في الأردن: تشريعات وقوانين، ص ٢٠ ـ ٣٢.

(٧٤) عيسى شتات، «نقابة المعلمين، تنظيم المهنة وتحسين أداء المعلمين،» الرأي، ٢٣/٤/١٩٩٣.

يتعارض وأحكام الدستور الأردني، باعتبار المعلمين موظفين في الدولة، ورأى نواب آخرون خلاف ذلك. وإزاء هذا الاختلاف في الرأي أحال المجلس النيابي الموضوع على المجلس العالي لتفسير الدستور لبيان دستورية إصدار القانون. والمجلس المذكور يتألف من رئيس مجلس الأعيان رئيساً ومن ثمانية أعضاء: ثلاثة منهم يعينهم مجلس الأعيان من أعضائه بالاقتراع وخمسة من القضاة. ويتخذ المجلس قراراته بأغلبية ستة أصوات. ولقد درس المجلس العالي الموضوع المحال عليه، وحصل خلاف بين أعضائه، إذ رأى خمسة منهم عدم دستورية إصدار قانون لنقابة المعلمين، بينما رأى أربعة منهم دستورية إصدار هذا القانون. وبذلك عجز المجلس عن إصدار قرار بهذا الشأن.

وأثير الموضوع على نطاق واسع في أوساط المعلمين، وتناولته الصحف الأردنية. ورأى المعارضون للنقابة أن المعلمين من موظفي الدولة العاملين في مرافقها الأساسية، وأنهم بهذه الصفة لا يحق لهم «أن ينظموا أنفسهم في نقابات وأن يتمردوا بشكل جماعي على القوانين والأنظمة والتعليمات الصادرة لهم من السلطة الشرعية التي يعملون في خدمتها». وخشي هؤلاء من سيطرة الإخوان المسلمين على النقابة وتوجيهها لخدمة أغراضهم السياسية(٧٥).

أما مؤيدو النقابة فقد سعوا إلى إزالة التخوف الذي يثيره المعارضون وإقناعهم بأن المعلمين «مثقفون يعرفون واجباتهم جيداً، وحريصون على مصلحة الوطن، ومتفهمون لوضعه»(٧٦). وأكد بعضهم أن النقابة لن تكون مزاحماً لأحد في رسم السياسات التربوية والتخطيط للعملية التربوية، بل تسعى إلى المشاركة في هذه السياسة، وفي إنجاح تطبيق وتنفيذ السياسات التربوية والوطنية، والمساهمة في تنفيذ البرنامج الوطني للتطوير التربوي للارتقاء بالعملية التعليمية وإحداث النقلة النوعية فيها». ودعا هؤلاء إلى الحكم على التجربة بعد قيامها وتطبيقها في ضوء الظروف المحيطة بها، وليس إطلاق الأحكام المسبقة الجاهزة عليها»(٧٧).

وتناول بعض رجال القانون الموضوع من وجهة نظر قانونية. وذهب بعضهم «إلى أن نظام الوظيفة العامة في معظم الدول العربية ومنها الأردن يستمد جذوره من نظام الوظيفة العامة الفرنسي، الذي يعد الوظيفة العامة مهنة مثل سائر المهن يلتحق بها الموظف بغية البقاء والترقي فيها حتى بلوغ سن التقاعد». والتعليم مهنة على رغم أن

(٧٥) فهد الفانك، «نقابة المعلمين،» الرأي، ١٨/٤/١٩٩٣.

(٧٦) فؤاد رشدي الحطاب، «نقابة المعلمين،» الرأي، ٢٠/٤/١٩٩٣.

(٧٧) شتات، «نقابة المعلمين، تنظيم المهنة وتحسين أداء المعلمين».

الدولة هي التي تدير هذا المرفق بشكل أساسي. وأن أبناء المهنة الواحدة لهم الحق في تكوين نقابة مهمتها رعاية المهنة وأصحابها والدفاع عن حقوقهم ومكتسباتهم، وتمثيل المهنة وأصحابها تجاه الغير إلى آخر ما تضطلع به النقابات عادة في الدول الحديثة». ورأى هذا الفريق أن قانون نقابة المعلمين إذا ما صدر، سيكون قانوناً دستورياً، «وأن من الخطأ أن نتصور، كما أنه من الخطأ أن ندخل في روع الآخرين أن تكوين نقابة للمعلمين يعني تمرداً على القوانين والأنظمة... وإذا كنا فعلاً من المؤمنين بالديمقراطية ومن الداعين إلى تعميقها فعلينا أن نعرف أن النقابات المهنية (وأوسعها قاعدة نقابة المعلمين) هي من الوسائل الأساسية في تعميق التجربة الديمقراطية، ومن الوسائل الأكثر فعالية في ترجمة الإرادة الشعبية»[٧٨].

ومن الغريب أن الحكومة ومجلس النواب أهملا مسألة نقابة المعلمين، ولم يخطوا أية خطوة نحو دفع مشروع قانون النقابة ليأخذ مجراه التشريعي.

د ـ قضية تنظيم شباب النفير الإسلامي

شهد الأردن، شأنه شأن معظم الأقطار العربية، قيام تنظيمات إسلامية متطرفة مارست العنف على أراضيه. وكان من أبرز هذه التنظيمات «جيش محمد» الذي تولى بين عامي ١٩٨٨ و١٩٩١ تجميع الأسلحة والمتفجرات بغرض القيام بضرب المصالح الحكومية والمراكز الاقتصادية، والاعتداء على منتسبي القوات الأمنية، وضرب المصالح الأجنبية في الأردن، والاعتداء على ممثلي الدول الأجنبية فيه. وقد ألقي القبض على أعضاء هذا التنظيم في أعقاب قيامه بتفجير سيارة الملازم الأول عيسى محمد الناجي في منزله ببيادر وادي السير، غربي العاصمة عمان في ١١ تموز/يوليو ١٩٩١. وأدى التفجير إلى بتر ساق الضابط المذكور وإصابته بجروح بليغة. وقد قدم أعضاء هذا التنظيم إلى محكمة أمن الدولة التي حاكمتهم محاكمة علنية وأصدرت أحكاماً بإعدام ستة منهم، وبالأشغال الشاقة لمدد متباينة على أربعة عشر متهماً منهم[٧٩]. وصدرت إرادة ملكية بتخفيف عقوبة الإعدام إلى الأشغال الشاقة المؤبدة على الستة المحكوم عليهم بالإعدام، وتخفيض عقوبة الأشغال الشاقة التي صدرت بحق الباقين، في الرابع من كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١[٨٠].

ولجأت بعض الأجهزة الأمنية إلى اتهام بعض المعارضين السياسيين بالانتساب إلى تنظيم إسلامي مسلح، لإرهابهم أو التخلص منهم، كما حدث مع النائبين الإسلاميين

---

(٧٨) موسى الأعرج، «قانون نقابة المعلمين: دستوريته وجدواه،» **الرأي**، ٢٤/٤/١٩٩٣.

(٧٩) **الرأي**، ٢٦/١١/١٩٩١، ص ٦ ـ ٧.

(٨٠) **الرأي**، ٥/١٢/١٩٩١، ص ١ و٦.

ليث فرحان شبيلات ويعقوب قرّش. فقد ألقي القبض على النائبين المذكورين في الأول من أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢ بتهمة الانتماء لـ «منظمة شباب النفير الإسلامي» التي كشف بحوزة بعض أعضائها أسلحة نارية ومتفجرات[٨١].

كان النائب شبيلات جريئاً في نقده للحكومات المتعاقبة وللأجهزة الأمنية الأردنية في أحاديثه ومحاضراته وكلماته الرسمية والعامة. ففي كلمته التي ألقاها باسمه واسم زميله أثناء مناقشة مجلس النواب للبيان الوزاري لحكومة الشريف زيد في ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١، اتهم النائب شبيلات الأجهزة الأمنية بتشديد قبضتها على الناس وممارسة القمع على أوسع نطاق بحيث «عبأت النفوس ضد الدولة وملأت القلوب نفوراً من العرش». وتساءل في كلمته هذه: «فلمصلحة من يجري هذا؟ ولخدمة من؟ لخدمة الشعب الذي بات ترتعد فرائصه من هذه الأجهزة؟ أم لخدمة العرش الذي تحفر هذه التصرفات تحت أسس المحبة التي يستقر عليها في قلوب الناس؟»[٨٢]. وأشار إلى التهم التي وجهت إلى الطلبة العسكريين في جامعة مؤتة باغتيال الملك وقلب الدستور، ونفى صحتها، ونسبها إلى جهاز المخابرات العامة الذي اتهمه بالسعي إلى إبقاء التوتر الاجتماعي والسياسي في البلاد ليبقى متصدراً أجهزة الدولة. واتهم العاملين في الجهاز المذكور بشتم النواب ومحاولة الاعتداء على بعضهم. وقال في كلمته تلك: «اللهمّ إن كان هؤلاء الذين اتهموا وحاكموا الفتية يفعلون مثل هذه التصرفات عن صدق نية للمحافظة على أمن البلاد مبتغين بذلك وجهك، بالمحافظة على عبادك، فسامحهم يا رب عن أخطائهم وأجرهم على نيتهم خيراً. أما إن كانوا يعلمون أنهم ظلمة، وأنهم يتعمدون ظلم العباد وجلد ظهورهم وضرب وجوههم، فإني لا أجد إلا أن أسألك، يا الله، أن تحصهم عدداً، وأن تهلكهم بدداً، وأن لا تبقي منهم أحداً»[٨٣].

وعلى أثر إلقاء القبض على النائبين شبيلات وقرّش في الأول من أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢، رفعت زوجة شبيلات (ريما شريف النوباني) دعوى لدى محكمة العدل العليا على رئيس الوزراء والنائب العسكري العام ومدعي عام محكمة أمن الدولة والمدير العام للمخابرات العامة، طعنت فيها بقرار رئيس الوزراء بتشكيل محكمة أمن الدولة وبقرارات وإجراءات التحقيق المتعلقة بزوجها[٨٤].

---

(٨١) **الرأي**، ٢/٩/١٩٩٢، ص ١.

(٨٢) **ملحق الجريدة الرسمية**، السنة ٢٩، العدد ٥، ص ٢٥، محاضر جلسات مجلس النواب.

(٨٣) المصدر نفسه، ص ٢٧.

(٨٤) **الأفق** (٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢)، ص ١٤ ـ ١٥.

بدأت محاكمة النائبين شبيلات وقرّش في ٢٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢، ووجهت للنائب شبيلات سبع تهم هي: الانتساب إلى جمعية غير مشروعة (حركة شباب النفير الإسلامي) هدفها العمل على قلب دستور المملكة وقلب نظام الحكم بالثورة والتخريب، وتولي مناصب قيادية فيها، وتشجيع الغير بواسطة الخطابة والكتابة على قلب دستور المملكة، والإقدام على أعمال من شأنها أن تعكر صلات المملكة بدولة العراق، وحيازة مواد متفرقعة وقنبلة يدوية وصواعق ودارات كهربائية للتفجير بدون ترخيص قانوني، وحيازة أسلحة أوتوماتيكية من رشاشات ومسدسات وكواتم صوت بدون ترخيص قانوني وبقصد استعمالها على وجه غير مشروع، وتوجيه عبارات قدح إلى أعضاء مجلس النواب، وتوجيه كتابات خطية من شأنها المسّ بكرامة جلالة الملك حسين.

ووجهت إلى النائب يعقوب قرّش خمس تهم هي: الانتساب إلى جمعية غير مشروعة (حركة شباب النفير الإسلامي) هدفها العمل على قلب دستور المملكة وقلب نظام الحكم بالثورة والتخريب، وتولي مناصب قيادية فيها، وتعكير العلاقات الثنائية بين الأردن والعراق، وحيازة مواد مفرقعة وقنابل يدوية وصواعق، وحيازة أسلحة أوتوماتيكية (رشاشات ومسدسات وكواتم صوت) بدون ترخيص[٨٥].

عقدت محكمة أمن الدولة ثلاث عشرة جلسة بين ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢ و١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر من السنة نفسها[٨٦]، تخللتها مفاجآت كثيرة، كان من أهمها ظهور شاهد عربي لم تكشف المحكمة عن اسمه، زعم أنه سلّم ليث شبيلات ثلاثمئة ألف مارك ألماني من رئاسة الجمهورية الإيرانية. وقد أدلى بشهادته هذه في جلسة سرية، مما دفع محامي الدفاع، وعددهم أحد عشر محامياً، إلى الانسحاب احتجاجاً على الجلسة السرية[٨٧]. وعلى أثر ذلك رفض النائبان شبيلات وقرّش توكيل محام للدفاع عنهما، فقررت المحكمة تعيين المحامي مازن الحديدي ليتولى الدفاع عن ليث شبيلات والمحامي أحمد العسود ليتولى الدفاع عن يعقوب قرّش[٨٨].

---

(٨٥) الرأي، ٣٠/٩/١٩٩٢، ص ١٠ و٢١.

(٨٦) الرأي: ١/١٠/١٩٩٢، ص ٤ و٢١؛ ٦/١٠/١٩٩٢، ص ٤؛ ٧/١٠/١٩٩٢، ص ٤ و٢٣؛ ٨/١٠/١٩٩٢، ص ٤ و٧؛ ١٣/١٠/١٩٩٢، ص ٨؛ ١٤/١٠/١٩٩٢، ص ١٢؛ ١٩/١٠/١٩٩٢، ص ٣؛ ٢٢/١٠/١٩٩٢، ص ٤؛ ٢٦/١٠/١٩٩٢، ص ٣٦ ـ ٣٧؛ ٢٧/١٠/١٩٩٢، ص ٢٨؛ ١/١١/١٩٩٢، ص ٢٦ ـ ٢٧؛ ٤/١١/١٩٩٢، ص ٩ ـ ١٠، و١١/١١/١٩٩٢، ص ١٠ ـ ١٢ و٢١.

(٨٧) الرأي، ١٩/١٠/١٩٩٢، ص ٣.

(٨٨) الرأي، ٢٢/١٠/١٩٩٢، ص ٤.

أثارت محاكمة النائبين شبيلات وقرّش ردود فعل شديدة في الأوساط السياسية والنقابية الأردنية ولدى الرأي العام الأردني. فقد أصدرت الفعاليات النيابية والنقابية والشعبية الأردنية بياناً شككت فيه بشرعية محكمة أمن الدولة وفي صلاحيتها في النظر في هذه القضية، وفي الإجراءات التي أقدمت عليها أثناء جلسات المحاكمة، وقد ردّ النائب العام للمحكمة اللواء القاضي العسكري محمد منكو على هذا البيان في مؤتمر صحفي[٨٩]. وأيد وزير العدل الأردني يوسف المبيضين النائب العام للمحكمة في وجهة نظره، وعدّ بيان الفعاليات النيابية والنقابية والشعبية «محاولة لعرقلة العدالة وإساءة للمواطن والديمقراطية»[٩٠].

وأصدرت محكمة أمن الدولة حكمها على المتهمين في الجلسة الثالثة عشرة التي عقدتها في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢. وقد حكمت على النائبين ليث شبيلات ويعقوب قرّش بالأشغال الشاقة لمدة سنة، وعلى المتهمين الآخرين أحمد رمزي الأيوبي وعبد الحميد دكيدك بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات. غير أن الملك حسين أصدر قراراً بالعفو العام، بعد صدور قرار المحكمة بيومين وأفرج عن المتهمين في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢[٩١].

٢ ـ السياسة الاقتصادية للحكومة

اتجهت الحكومة في سياستها الاقتصادية نحو الاستمرار في برنامج التصحيح الاقتصادي ومعالجة الآثار الاقتصادية المترتبة على عودة مئات الألوف من الأردنيين العائدين من بلدان الخليج، ومواجهة مشكلة البطالة المتفاقمة. اقتضى برنامج التصحيح الاقتصادي تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة، وذلك بزيادة الواردات المالية للخزينة. وقد أقدمت الحكومة، لتحقيق ذلك، على رفع أسعار بعض أصناف المحروقات (السولار والبنزين الخاص والزيت الثقيل) في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٢. وأعلنت الحكومة في الوقت نفسه عن عزمها على تعويض المواطنين الذين تقل مداخيلهم الشهرية عن ثلاثمائة دينار بمبلغ لا يتجاوز مئة دينار خلال ذلك العام (١٩٩٢)، وتعويض أصحاب المخابز بهدف تثبيت أسعار الخبز للمواطنين، وتعويض المزارعين الذين يستخدمون مضخات المياه العاملة بمادة السولار. ويتضمن قرار وزير التموين رقم ١٧ لسنة ١٩٩٢ تاريخ ١٩٩٢/٢/٢٣ تحديد سعر البنزين الخاص

(٨٩) **الرأي**، ١٩٩٢/١٠/٢٧، ص ٢٨.

(٩٠) **الرأي**، ١٩٩٢/١٠/٢٦، ص ١.

(٩١) **الرأي**، ١٩٩٢/١١/١١.

بثلاثمائة فلس للّيتر الواحد، وتحديد سعر السولار بـ ١٠٥ فلسات للّيتر الواحد، وتحديد سعر زيت الوقود للصناعات بـ ٦٥ ديناراً للطن الواحد. واستثني من هذا القرار قطاع الكهرباء الذي يشتري زيت الوقود بسعر ٤١,٤٠٠ دينار للطن الواحد[٩٢].

وسعت الحكومة إلى معالجة مشكلة البطالة من خلال إقرارها نظام التشكيلات في الوزارات والدوائر الحكومية لسنة ١٩٩٢ الذي وفر ثمانية آلاف فرصة عمل. وأعلنت الحكومة في الوقت نفسه (١٨/ ٢/ ١٩٩٢) عن نيتها تنظيم سوق العمل الأردني، وتفعيل دور صندوق التنمية والتشغيل. وقرر رئيس الحكومة بعد ذلك بسبعة أشهر تشكيل لجنة برئاسة وزير الأشغال العامة سعد هايل السرور، لوضع خطة عمل مستقبلية شاملة لمعالجة البطالة[٩٣]. غير أن جهود الحكومة وإنجازاتها في هذا المجال كانت محدودة جداً[٩٤].

٣ ـ الإصلاح الإداري ومكافحة الفساد

ظلّ الإصلاح الإداري ومكافحة الفساد من المطالب الشعبية الملحّة، ولذا تكرر في خطب العرش والبيانات الوزارية على مدى زمني طويل دون تحقيق شيء ملموس على أرض الواقع. ولم تخرج وزارة الشريف زيد بن شاكر الثانية عن هذا الإطار. فقد التزمت في خطاب العرش، بيانها الوزاري، بالإصلاح الإداري الذي يقوم على «أسس منهجية تأخذ في اعتبارها المفاهيم الحديثة للوظيفة العامة وما تتطلبه من متابعة وتدريب وتقييم ورقابة وتشريع وحوافز. . . وتعزيز اللامركزية بتفعيل دور الحكام الإداريين في المحافظات وفي الوحدات الإدارية الأخرى»[٩٥]. وبعد مرور شهرين ونيف على تشكيل الحكومة أصدر رئيسها بلاغاً رسمياً تضمن دعوة وحدات التطوير الإداري في كل وزارة ودائرة ومؤسسة رسمية وعامة إلى تقديم تصور واضح لكيفية تحسين الأداء الإداري وتبسيط الإجراءات وتجاوز التعقيدات البيروقراطية خلال شهر واحد[٩٦]. غير أن جهود الحكومة في هذا الميدان بقيت محدودة جداً، ولم تثمر على صعيد الممارسة والواقع.

---

(٩٢) **الرأي**، ٢٣/ ٢/ ١٩٩٢، ص ٢١.

(٩٣) انظر تعليمات رئيس الحكومة إلى المؤسسات الحكومية في: **الرأي**، ١٨/ ٢/ ١٩٩٢، ص ٦.

(٩٤) **الرأي**، ١/ ١٠/ ١٩٩٢، ص ١.

(٩٥) **ملحق الجريدة الرسمية**، السنة ٢٩، عدد خاص (١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١)، ص ٢١.

(٩٦) انظر نص بلاغ رئيس الوزراء في: **الرأي**، ٦/ ٢/ ١٩٩٢، ص ٢.

وعلى الصعيد التشريعي نظر مجلس الأعيان في مشروع قانون الكسب غير المشروع الذي أقره مجلس النواب، وأجرى تعديلات عليه[٩٧]. ولكن هذا المشروع لم يرَ النور فقد بقي نائماً في مجلس الأعيان إلى يومنا هذا.

وأثير موضوع مكافحة الفساد في مجلس النواب. وانتخب المجلس لجنة للتحقيق في قضايا الفساد في الدولة سميت «لجنة التحقيقات النيابية»، وتولى رئاستها النائب ليث شبيلات. ركزت اللجنة على التحقيق في قضايا الفساد في حكومة زيد الرفاعي الأخيرة (١٩٨٥ ـ ١٩٨٩). وتولت التحقيق وجمع المعلومات عن قضية مشروع طريق الأزرق ـ الجفر. واتهم في هذه القضية رئيس الوزراء الأسبق زيد الرفاعي ووزير الأشغال محمود الحوامدة ووزير المالية حنا عودة في حكومة الرفاعي الآنفة الذكر. وقد اتهمت اللجنة النيابية حكومة طاهر المصري بعرقلة أعمالها لرفضها تسليم اللجنة الملفات التي طلبتها لاستكمال تحقيقاتها في مختلف قضايا الفساد ولا سيما قضية الزوارق الحربية التي اشترتها وزارة الدفاع، وملف الملكية الأردنية، والملفات المتعلقة بالاتهامات التي جرى تبادلها خلال جلسة الثقة على حكومة طاهر المصري. وكانت هذه العراقيل من الأسباب التي دعت رئيس اللجنة النائب ليث شبيلات إلى الاستقالة منها[٩٨].

قدمت لجنة التحقيقات النيابية تقريرها عن قضية مشروع طريق الأزرق ـ الجفر إلى مجلس النواب الذي ناقش التقرير في الثالث من آب/أغسطس ١٩٩٢. وأيد ما جاء في تقرير اللجنة (٥٤) نائباً وعارض ما جاء فيه (١١) نائباً، وامتنع عن الاقتراع عليه ستة نواب، وغاب عن الجلسة سبعة نواب[٩٩].

وعند التصويت على توجيه الاتهام لزيد الرفاعي وافق ٤٨ نائباً على توجيه الاتهام إليه، وعارض الاتهام ١٧ نائباً، وامتنع ستة نواب عن التصويت، وغاب عن الجلسة سبعة نواب. وبذلك لم يحصل القرار على ثلثي الأصوات. ولم يعد بالإمكان توجيه التهمة لرئيس الوزراء السابق. ووافق ثلثا أعضاء المجلس على توجيه التهمة إلى الوزيرين محمود الحوامدة وحنا عودة[١٠٠].

وفي اليوم التالي لقرار مجلس النواب هذا، أصدر زيد الرفاعي بياناً صحفياً دافع فيه عن قرار حكومته بإحالة مشروع طريق الأزرق ـ الجفر على الشركة الهندية سوم

(٩٧) **الرأي**، ١٠/٧/١٩٩٢، ص ١ و١٩.

(٩٨) **الأفق** (١٥ تموز/يوليو ١٩٩٢)، ص ٧.

(٩٩) **ملحق الجريدة الرسمية**، السنة ٢٩، العدد ١٤، ص ٦ ـ ٨٩، محاضر جلسات مجلس النواب.

(١٠٠) المصدر نفسه، ص ٩٠ ـ ١٠١.

دات (Som Datt and MMTC) وشكر النواب الذين أيدوه[101]. وورد على هذا البيان رئيس لجنة التحقيق النيابية ليث شبيلات، بعد ذلك بأربعة أيام[102]. وقد أثارت هذه القضية الرأي العام الأردني، وتناولتها الصحف المحلية على اختلاف ميولها واتجاهاتها. وطالب بعضهم بتعديل الدستور بحيث يحال الوزراء على القضاء بدلاً من إحالتهم على المجلس العالي لمحاكمتهم[103].

واعتبر رئيس مجلس النواب، الدكتور عبد اللطيف عربيات، ما جاء في بيان زيد الرفاعي ذماً وقدحاً بحق مجلس النواب، ولذا رفع دعوى قضائية بحقه. وأحيل الرفاعي على محكمة بداية عمان التي حققت معه، وأصدرت قرارها بتبرئته من التهمة الموجهة إليه في ١٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٢[104].

(١٠١) الرأي، ٥/٨/١٩٩٢، ص ٩.

(١٠٢) الرأي، ٩/٨/١٩٩٢، ص ١٥.

(١٠٣) فهد الفانك، «محاكمة الوزراء ـ تعديلات دستورية،» الرأي، ٢٩/٨/١٩٩٢، ص ٣٠.

(١٠٤) الرأي، ٢٠/١٠/١٩٩٢.

الفصل السابع

السياسة الخارجية الأردنية

تمهيد

تتحكم في علاقات الأردن الخارجية عوامل عدة أهمها: موقعه الجغرافي، وموارده المحدودة، وحجم سكانه، وبنية مجتمعه، وطبيعة نظام حكمه، والرسالة القومية التي تتبناها قيادته السياسية. وتؤثر هذه العوامل تأثيراً قوياً في سياسته الخارجية. فالأردن بحكم موقعه الجغرافي يعد حلقة وصل بين سوريا ولبنان وتركيا من جهة، وأقطار شبه الجزيرة العربية من جهة أخرى، مثلما يربط بين العراق من جهة، ومصر والسودان وأقطار المغرب العربي من جهة أخرى. والأردن محدود الموارد الطبيعية، وإذا استثنينا الفوسفات والبوتاس والكميات المحدودة من الغاز الطبيعي والإنتاج الزراعي المحدود، فما زال اقتصاده هشاً، وبحاجة دائمة إلى المعونات الخارجية. ولم يتجاوز سكانه، خلال مدة الدراسة، الأربعة ملايين نسمة إلا بقليل. والمجتمع الأردني مرّ طوال العقود الثلاثة الأخيرة وما زال، بمرحلة انتقالية أثرت في بنيته مثلما أثرت في نمط حياته والقيم السائدة فيه. وشهد العقد الأخير منها تقلصاً ملحوظاً في الطبقة الوسطى واتساعاً في الطبقات الفقيرة والمحرومة، وهيمنة شديدة من الطبقة الثرية المحدودة العدد على مقدراته الاقتصادية وحياته السياسية. ومع أن ما يزيد على نصف السكان تحت سن العمل، فقد اتسع نطاق البطالة وما زال باطراد، حتى أصبحت كابوساً وتحدياً كبيراً يواجهان حكوماته المتعاقبة وقيادته السياسية. وأثرت طبيعة نظام حكمه وما يواجهه من تحديات داخلية وخارجية على قدراته على التحرك السياسي. ولا شك في أن الرسالة القومية التي حملتها قيادته السياسية منذ نشأته كدولة، فرضت عليه وما تزال التزامات عديدة، وكانت دوماً وراء طموحه السياسي الذي يتجاوز حدود قدراته وإمكاناته.

أولاً: علاقات الأردن العربية

كان الأردن وما زال، بحكم العوامل الآنفة الذكر، لاعباً رئيسياً ومهماً في السياسة العربية. وكان لعلاقاته الودية مع الغرب، ولتحمله المسؤولية المباشرة عن

القضية الفلسطينية لأربعة عقود من الزمن، ولكونه طرفاً في النزاع العربي ـ الإسرائيلي، وللخبرة الواسعة والعميقة التي اكتسبها مليكه في الشؤون السياسية العربية والدولية طوال حكمه الذي امتدّ على أربعة عقود ونيف من الزمن، والاعتدال السياسي الذي اتصفت به قيادته السياسية، والحكمة في معالجتها للأمور، أثرها في الوزن السياسي لهذا القطر العربي الصغير.

١ ـ العلاقات مع مصر

كان للعامل الجيوسياسي دور مهم في علاقات الأردن بمصر. فقد جعل هذا العامل من الأردن شريكاً أساسياً لمصر في صد أي عدوان إسرائيلي عليها، ولا سيما أن له أطول حدود مع الدولة اليهودية. واضطرت مصر أيضاً إلى التعاون مع الأردن في مساعيها إلى السلام. وشهدت العلاقات الأردنية ـ المصرية، رغم هذا العامل المهم، تعاوناً وتوتراً بلغ درجة القطيعة بين الدولتين.

سعت مصر، أثناء الأزمة التي نشبت بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية سنة ١٩٧٠، إلى الوساطة بين الطرفين. وكان من الصعب عليها أن تقيم علاقات وثيقة مع الطرفين في آن واحد. ولذا كلما توثقت علاقاتها مع طرف منهما ضعفت علاقاتها مع الطرف الآخر وكانت على حسابه. ومنذ موت الرئيس جمال عبد الناصر لم تعد مصر قادرة على تهديد الأمن الداخلي الأردني.

ولما تولى الرئيس أنور السادات حكم مصر بعد عبد الناصر، قلب للأردن ظهر المجن، وهاجم بشدة مشروع المملكة العربية المتحدة الذي قدمته الحكومة الأردنية كصيغة لمستقبل العلاقة الأردنية ـ الفلسطينية سنة ١٩٧٢. وقال السادات: إن هذا المشروع يفرغ القضية الفلسطينية من محتواها. وبلغ التوتر في العلاقات بين مصر والأردن أوجه في تبني السادات لقرار القمة العربية في الرباط سنة ١٩٧٤ الذي ينكر حق الأردن في تمثيل فلسطينيي الضفة الغربية ويعد منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. وظل السادات يؤكد أن أية تسوية سلمية للنزاع العربي ـ الإسرائيلي يجب أن تشمل حق تقرير المصير لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة. ويرى أيضاً أن الحكم الذاتي الفلسطيني ينبغي أن يكون بديلاً لعودة الحكم الأردني للضفة الغربية.

ومع أن الأردن لم يشترك في حرب رمضان (تشرين الأول/أكتوبر) ١٩٧٣ إلا في مراحلها الأخيرة، فقد تعاون مع مصر في المجهود الدبلوماسي العام، واشترك في المؤتمر الدولي الذي عقد في جنيف في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣. ولكنه أخفق في التوصل إلى تسوية مع إسرائيل تحقق انسحاباً للقوات الإسرائيلية على الجبهة الأردنية.

وساد العلاقات الأردنية ـ المصرية فتور ملحوظ بعد مؤتمر قمة الرباط سنة ١٩٧٤. وبلغ هذا الفتور درجة التوتر غداة زيارة السادات التاريخية للقدس سنة ١٩٧٧. وتجاهل السادات دور الأردن في المراحل الأولى من مبادرته الرامية إلى حل سلمي للضفة الغربية يقوم على الحكم الذاتي (Autonomy). ولما أخفقت مصر في مسعاها لتوسيع نطاق اتفاقيات كامب ديفيد لتشمل مفاوضات فلسطينية ـ إسرائيلية مباشرة، اتجهت في صيف ١٩٧٨ إلى الأردن. وفي اثناء اجتماع الوفدين المصري والإسرائيلي في قصر ليدز (Leeds Castle) في بريطانيا، اقترح الوفد المصري المفاوض على الوفد الإسرائيلي عودة الضفة الغربية وقطاع غزة إلى الأردن. غير أن حكومة بيغن رفضت الاقتراح رفضاً باتاً. وبقي الحكم الذاتي الحل الأمثل في نظر حكومة الليكود الإسرائيلية، باعتباره حلاً لا يقوم على الانسحاب الإسرائيلي ولا على الضم إلى إسرائيل.

وعاد السادات في لقائه مع بيغن في كامب ديفيد عن اقتراحه السابق وتخلى عن فكرة عودة الضفة الغربية وقطاع غزة إلى الحكم الأردني، وتبنى فكرة الحكم الذاتي الذي يؤدي إلى قيام الدولة الفلسطينية المستقلة. ولكن الفصل الخاص بالضفة الغربية وقطاع غزة في اتفاقيات كامب ديفيد أهمل. ولم تؤد المفاوضات التي تلت توقيع الاتفاقيات المذكورة ودامت ثلاث سنوات إلى نتائج ملموسة[(١)].

وأسفرت معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية سنة ١٩٧٩ عن انضمام الأردن إلى جبهة الرفض العربية في مقاومة اتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية، وكان لهذا الموقف الأردني دوافعه الأمنية والسياسية والاقتصادية.

وعلى الرغم من موقف الأردن المؤيد لقرارات مؤتمر قمة بغداد التي عزلت مصر عن بقية البلدان العربية، فقد تحسنت العلاقات الأردنية ـ المصرية بعد رحيل السادات وارتقاء حسني مبارك سدة الحكم في مصر. وابتداءً من سنة ١٩٨٤ شرع الرئيس مبارك يكرر في تصريحاته الدور الحيوي الأردني في أي حل سلمي للضفة الغربية وقطاع غزة. وساهم مستشاره أسامة الباز في المساعي الرامية إلى التقارب بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية سنة ١٩٨٥. ودعت الحكومة المصرية الإسرائيليين والأردنيين والفلسطينيين إلى التفاوض حول الحكم الذاتي الفلسطيني المتحد مع الأردن.

وتحسنت العلاقات الأردنية ـ المصرية في النصف الثاني من الثمانينيات وبلغت

---

(١) Ilan Pappé, «The State and the Tribe: Egypt and Jordan, 1948-1988,» in: Joseph Nevo and Ilan Pappé, eds., *Jordan in the Middle East: The Making of a Pivotal State, 1948-1988* (Ilford, Essex, England; Portland, Or: Frank Cass, 1994), pp. 181-184.

أوجها بقيام مجلس التعاون العربي في شباط/ فبراير ١٩٨٩[٢]. غير أن غزو العراق للكويت سنة ١٩٩٠ باعد بين الدولتين واتخذتا موقفين متناقضين. يروي جيمس بيكر (James Baker) في مذكراته أن الرئيس المصري مبارك فاجأه أثناء لقائه به في القاهرة في النصف الأول من أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠ بموقفه من الملك حسين. فقد اتهم العاهل الأردني بالتورط مع [العراق] في مؤامرة تستهدف احتلال الكويت واقتسام ثرواتها[٣]. ومنذئذ تدهورت العلاقات الأردنية ـ المصرية ولم تنتعش إلا بعد التدخل الأمريكي، كما سنرى في ما بعد، مع بداية المفاوضات العربية ـ الإسرائيلية التي أعقبت انعقاد مؤتمر مدريد سنة ١٩٩١.

٢ ـ العلاقات مع سوريا

تراوحت العلاقات الأردنية ـ السورية منذ استقلال هذين القطرين العربيين الشقيقين سنة ١٩٤٦ بين العداء والنفور، باستثناء فترات قصيرة شهدت تعاوناً مثمراً بينهما. وكان لهذه العلاقات السياسية آثارها السلبية في اقتصادهما وفي مصالح الشعبين الشقيقين. والأردن وسوريا شريكان أساسيان في مواجهة إسرائيل العدو المشترك لكليهما، ناهيكم عن العلاقات الإنسانية القائمة بين شعبيهما.

رافق صعود حافظ الأسد السياسي في سوريا توتر في العلاقات بين الدولتين. وكان الأردن يعيش أزمة عميقة في تعامله مع العمل الفدائي الفلسطيني أدت إلى أحداث أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠. طلبت القيادة الفلسطينية من حافظ الأسد، وزير الدفاع وقائد القوات الجوية السورية آنذاك، تزويدها بالأسلحة والمتطوعين، فاستجاب لطلبها، واتصل بوزير الدفاع العراقي حردان التكريتي يطلب منه تقديم العون للفدائيين الفلسطينيين في الأردن. ولما منيت اتصالاته هذه بالفشل، قرر الأسد التدخل بقوة لصالح المنظمات الفلسطينية. وفي ١٨ أيلول/ سبتمبر عبرت الدبابات السورية الحدود الأردنية لمساندة الفدائيين، واحتلت مدينة إربد في شمال الأردن في اليوم التالي. وكان الأسد يدير العمليات العسكرية من قيادة متقدمة في نادي الضباط في درعا على الحدود السورية ـ الأردنية. لم يكن هدف الأسد المساعدة في الإطاحة بنظام الحكم في الأردن كما كان يأمل الفدائيون وإنما حماية الفدائيين. ويقول الأسد في مذكراته إن تدخله هذا كان محدوداً ومكرهاً عليه. لم ينجح التدخل السوري بعد الهجوم المضاد الذي قام به اللواء المدرع الأربعون من القوات الأردنية في ٢٢ أيلول/

---

(٢) المصدر نفسه، ص ١٨٥ ـ ١٨٦.

(٣) James A. Baker III and Thomas M. DeFrank, *The Politics of Diplomacy: Revolution, War and Peace, 1989-1992* (New York: Putnam, 1995), pp. 290-291.

سبتمبر ومساندة القوات الجوية الأردنية له. وقد اعترف الرئيس الأسد بهذه الهزيمة فيما بعد بقوله: «لقد كان مأزقاً صعباً. وأحزنني أن أقاتل الأردنيين الذين لا نعتبرهم أعداء. ولم أشرك قواتنا الجوية الأقوى بكثير، لأنني لم أرغب في تصعيد الموقف. وكان شعوري أنه ما دمنا قادرين على تحقيق هدفنا وهو حماية الفدائيين دون تدخل القوات الجوية فلا حاجة لعمل ذلك»(٤).

ومع خروج آخر الفدائيين من الأردن في تموز/يوليو ١٩٧١ قطعت سوريا علاقاتها الدبلوماسية مع الأردن. ولم تعد هذه العلاقات إلا قبيل حرب رمضان ١٩٧٣. فقد تقرر استئناف العلاقات الدبلوماسية بينهما في أعقاب لقاء الأسد بالسادات في القاهرة بين ١٠ و١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٣، بمناسبة قرار الحسين إطلاق سراح الفدائيين الذين اعتقلوا في حوادث أيلول/سبتمبر ١٩٧٠. كان الأسد بحاجة إلى الأردن لملء الفراغ في الدفاعات السورية. ولما أعلنت الحرب طلب الرئيس الأسد من الملك حسين أن يدخل الحرب ويفتح جبهة ثالثة على نهر الأردن. غير أن الملك حسين لم يفعل ذلك، واكتفى بإرسال قواته إلى الجولان في نهاية الحرب.

ساعدت هذه المشاركة العسكرية الأردنية في تحسين العلاقات بين الدولتين، على الرغم من موقف سوريا المؤيد لمنظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر قمة الرباط تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٤. وبذل الرئيس الأسد جهداً كبيراً لإقامة اتحاد فدرالي بين سوريا والأردن وفلسطين بين منتصف ١٩٧٤ وربيع ١٩٧٥. وكان الوقت مناسباً لمثل هذا الاقتراح. فقد كان الأردن معزولاً على الصعيد العربي بعد قرارات قمة الرباط، ناهيكم عن حالة الإحباط التي أحست بها القيادة الأردنية تجاه موقف الرئيس السادات.

في ١٠ حزيران/يونيو ١٩٧٥ زار الأسد عمان، فكان أول رئيس سوري يزورها منذ سنة ١٩٥٧. ورد الحسين على هذه الزيارة بزيارة دمشق في آب/أغسطس من العام نفسه. وتبع ذلك شهر عسل من العلاقات بين الدولتين(٥). ووافق الزعيمان الأردني والسوري على تأليف لجنة عليا أردنية ـ سورية مشتركة للتحضير للتكامل بين القطرين في الميادين السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية والتعليمية. واستمر التعاون والتنسيق بينهما لمدة سنتين. وأيد الأردن التدخل العسكري السوري في لبنان سنة ١٩٧٦ تحت غطاء قوات الردع العربية.

---

(٤) Patrick Seale, *Asad of Syria: The Struggle for the Middle East,* with the assistance of Maureen McConville (London: I. B. Tauris, 1988), pp. 157-159.

(٥) المصدر نفسه، ص ٢٦٩.

وعلى أثر زيارة الرئيس السادات للقدس سنة ١٩٧٧ بدأت العلاقات الأردنية - السورية تواجه بعض العقبات والعراقيل، ولا سيما بعد أن أعلن الرئيس الأسد عن قيام كتلة طرابلس في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ التي ضمت سوريا وليبيا والجزائر واليمن الجنوبي ومنظمة التحرير الفلسطينية. رفض الأردن والعربية السعودية الانضمام إلى الكتلة الجديدة التي استهدفت الوقوف في وجه إسرائيل. ثم اتجهت سوريا نحو العراق لإقامة اتحاد معه سنة ١٩٧٨، وباءت هذه المحاولة بالفشل. وشهدت العلاقات الأردنية - السورية تحسناً بعد إبرام معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية في آذار/مارس ١٩٧٩. وتعرض الأردن لضغوط سورية في تلك السنة، فسمح للإخوان المسلمين السوريين بالتدريب على السلاح في أراضيه. وكان من الدوافع الأردنية للوقوف إلى جانب العراق في حربه مع إيران سنة ١٩٨٠ التخفيف من الضغوط السورية عليه، مما أثار حفيظة القيادة السورية وأدى إلى قطيعة بين الدولتين. ولما التقى الرئيس الأسد بالملك حسين في جنازة الرئيس اليوغسلافي جوزيف تيتو (J. Tito) في أيار/مايو ١٩٨٠ اتهم العاهل الأردني بالتورط في أحداث سوريا الدامية. ونشرت سوريا قواتها في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ على الحدود السورية - الأردنية، فبلغ التوتر بين الدولتين أشده. وفي مطلع سنة ١٩٨١ اختطف الملحق العسكري الأردني في بيروت، وكشفت مؤامرة لاغتيال رئيس الوزراء الأردني مضر بدران، واتهمت الحكومة الأردنية سوريا بإعداد محاولة الاغتيال وتنظيمها. وتعرض الدبلوماسيون الأردنيون في عدد من الدول الأجنبية لمحاولات اغتيال خلال السنوات الأربع التالية[٦].

ففي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣ جرح سفيرا الأردن في الهند وايطاليا نتيجة هجوم مسلح عليهما، وقتل دبلوماسي أردني وجرح آخر في أثينا، وعطلت ثلاث قنابل متفجرة في عمان. وقتل دبلوماسي أردني وجرح آخر في مدريد في كانون الأول/ديسمبر من السنة نفسها. وانفجرت قنبلة خارج فندق الأردن انترناشيونال في عمان في آذار/مارس ١٩٨٤، ونجا القائم بالأعمال الأردني في أثينا بأعجوبة من القتل في تشرين الثاني/نوفمبر من السنة نفسها، وقتل مستشار في السفارة الأردنية في بوخارست في الشهر الذي تلاه. وفي نيسان/ابريل ١٩٨٥ تعرضت السفارة الأردنية في روما وطائرة ركاب أردنية في أثينا لهجوم بالأسلحة النارية، وتعرضت مكاتب الخطوط الملكية الأردنية (عالية) في مدريد لإطلاق النار في تموز/يوليو من السنة

(٦) المصدر نفسه، ص ٣٣٥ - ٣٣٦ و٣٤٧؛ Amatzia Baram, «Baathi Iraq and Hashimite Jordan: From Hostility to Alignment,» *Middle East Journal*, vol. 45, no. 1 (Winter 1991), pp. 51-70, and Moshe Ma'oz, «Jordan in Asad's Greater Syria Strategy,» in: Nevo and Pappé, eds., *Jordan in the Middle East: The Making of a Pivotal State, 1948-1988*, pp. 97-102.

نفسها. وقتل السكرتير في السفارة الأردنية في أنقرة في الشهر نفسه. وكان يقوم بمعظم هذه العمليات الفلسطيني المعروف صبري البنا (أبو نضال)، قائد «المجلس الثوري - فتح» المنشق عن حركة التحرير الفلسطينية (فتح). وأعلن في دمشق في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ عن قيام حركة وطنية أردنية ترمي إلى إقامة نظام حكم وطني ديمقراطي في الأردن والإطاحة بالنظام الملكي(٧).

ولم تتحسن علاقات الأردن بسوريا إلاّ في عهد وزارة زيد الرفاعي التي سعت إلى تحقيق هذا الهدف. فقد التقى الرفاعي برئيس وزراء سوريا عبد الرؤوف الكسم في جدة في أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ وبحث معه المصالحة بين الدولتين وإيقاف حملات القتل والتدمير بينهما. لقد لجأ الأردن إلى المصالحة مع سوريا بعد أن تخلت منظمة التحرير الفلسطينية عن اتفاق شباط/فبراير ١٩٨٥، وأصبح من غير المنتظر أن يستأنف النشاط الدبلوماسي لعملية السلام بإخفاق شمعون بيريس، زعيم حزب العمل الإسرائيلي، في الحصول على أغلبية المقاعد في الكنيست الإسرائيلي في الانتخابات العامة وتحالفه مع اسحق شامير، زعيم حزب الليكود، في حكومة ائتلافية. وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ وجه العاهل الأردني رسالة مفتوحة إلى رئيس وزرائه نشرتها وسائل الإعلام الأردنية والعالمية اعترف فيها أن بعض المسؤولين الأردنيين قد تورطوا في تمرد الإخوان المسلمين الذي جرى في سوريا ضد الرئيس الأسد. قبل الرئيس الأسد الاعتذار الأردني، واستقبل رئيس الوزراء الأردني زيد الرفاعي في دمشق، وصدر بيان مشترك تضمن رفض الحكومتين الأردنية والسورية للمفاوضات المباشرة مع إسرائيل والحلول الجزئية والانفرادية. وقام الملك حسين بزيارة دمشق في نهاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥. وأعلن العاهل الأردني تخليه عن الاتفاق الأردني - الفلسطيني (شباط/فبراير ١٩٨٥) في شباط/فبراير ١٩٨٦. وردّ الرئيس الأسد للعاهل الأردني الزيارة في أيار/مايو ١٩٨٦(٨).

ولما عقد في عمان مؤتمر القمة العربية (مؤتمر الوفاق والاتفاق) في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧، سعى الحسين إلى تحقيق المصالحة بين الرئيس السوري حافظ الأسد والرئيس العراقي صدام حسين(٩). ولكن الجهود في هذا الاتجاه لم تؤت ثمارها. ودعيت سوريا إلى المشاركة في مجلس التعاون العربي الذي تكون من العراق ومصر والأردن واليمن في شباط/فبراير ١٩٨٩، فامتنعت عن ذلك. وعاد الخلاف

---

(٧) Seale, Ibid., pp. 463-465.

(٨) المصدر نفسه، ص ٤٦٦.

(٩) Joseph Nevo, «Jordan and Saudi Arabia: The Last Royalists,» in: Nevo and Pappé, eds., Ibid., pp. 103-116.

بين الأردن وسوريا بعد غزو العراق للكويت ووقوف سوريا إلى جانب دول التحالف التي شاركت في إخراج العراق من الكويت سنة ١٩٩١. وحصل شيء من التنسيق بين الدولتين في المراحل الأولى للتمهيد لمؤتمر مدريد الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ وفي بدايات المفاوضات الثنائية بين إسرائيل والبلدان العربية المعنية. غير أن هذا التنسيق لم يبلغ المستوى المطلوب. وانفرد كل من الفريقين في مفاوضاته مع الطرف الإسرائيلي.

٣ ـ العلاقات مع العراق

منذ وصول حزب البعث العربي الاشتراكي إلى الحكم في العراق سنة ١٩٦٨ تراوحت العلاقات الأردنية ـ العراقية بين العداء الصريح والتهادن القلق. وأدت أحداث أيلول/سبتمبر ١٩٧٠ بين الأردن والمنظمات الفدائية الفلسطينية إلى وضع العراق في مأزق حرج. فقد أعلن وزير الداخلية العراقي آنذاك أن قوات صلاح الدين العراقية المرابطة في الأردن والبالغ تعدادها حوالى ٢٥ ألف مقاتل قد وضعت تحت قيادة المقاومة الفلسطينية. وسعت الحكومة العراقية في الوقت نفسه إلى الوساطة بين الأردن وقيادة العمل الفدائي الفلسطيني للحيلولة دون الصدام المسلح. ولما حدث الصدام قررت الحكومة العراقية عدم التدخل والاكتفاء بالهجوم الإعلامي على نظام الحكم الأردني. ولما طلب الأردن سحب القوات العراقية من أراضيه استجابت الحكومة العراقية لهذا الطلب.

وتوترت العلاقات بين الدولتين سنة ١٩٧٥ حينما توثقت علاقات الأردن بسوريا. وبلغت أسوأ مراحلها حينما هاجمت مجموعة من جماعة أبي نضال فندق الأردن في عمان في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦، واحتجزت عدداً من الرهائن، وأعلنت أنها لن تفرج عنهم إلا مقابل تنازلات سياسية لصالح العراق. غير أن الأردن رفض الاستجابة لمطالبها.

وبينما كانت العلاقات السياسية تشتد توتراً بين عمان وبغداد كانت العلاقات الاقتصادية بينهما تتحسن وتتوثق. فقد حصلت أمانة عمان على قرض من الحكومة العراقية مقداره ٤٢٠ ألف دولار في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠. ووصل وفد اقتصادي عراقي إلى العاصمة الأردنية لبحث التعاون بين الدولتين في الشهر التالي. كان الرئيس العراقي وأنصاره في الحكم وراء هذا التقارب والتعاون الاقتصادي.

ولما قطعت سوريا اتصالاتها البرية والجوية مع العراق في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦، أصبحت العقبة في الأردن الميناء البديل للعراق من الموانئ السورية على البحر المتوسط، ولا سيما بعد إعادة فتح قناة السويس في حزيران/يونيو ١٩٧٥.

وأدركت الحكومة الأردنية مدى الفائدة التي يجنيها الأردن من تحسن علاقاته الاقتصادية مع العراق، الدولة النفطية الثرية، ومن تجارة الترانزيت معها. وقد أفاد الأردن من القروض والمنح المالية العراقية التي استثمرت في تحسين شبكة طرقه وتوسيع ميناء العقبة. ورأت القيادة الأردنية أن أي تحالف مع العراق سيكون عامل ردع لأي هجوم إسرائيلي محتمل على الأردن. وما دام هذا التحالف لا يقوم على مرابطة قوات عراقية على الأرض الأردنية فلن يكون عامل تحريض واستفزاز لإسرائيل. وشجع القيادة الأردنية على هذا التوجه سياسة الرئيس العراقي الودية مع شاه إيران والبلدان العربية المحافظة وجهوده لكسب ثقتها[(١٠)].

وفي مطلع سنة ١٩٨٠ تلقى الأردن قروضاً من العراق مقدارها ١٨٩,٢ مليون دولار ومنحاً بلغت ٥٨,٣ مليون دولار، معظمها للإنفاق على ميناء العقبة والطريق الرئيسي الممتد من العقبة إلى الحدود العراقية. واتفقت الحكومتان على أن يمر ثلث واردات العراق من الدول الصناعية عبر ميناء العقبة وتأسست شركة نقل أردنية ـ عراقية لنقل البضائع بين العقبة والعراق.

ولما أعلنت الحرب العراقية ـ الإيرانية في أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ وقف الأردن إلى جانب العراق. وحينما فرضت الحرب على العراق إغلاق ميناءي البصرة وأم قصر ازداد اعتماد العراق على ميناء العقبة باطراد، ولا سيما بعد إغلاق الحدود بين العراق وسوريا في نيسان/ابريل ١٩٨٢ وقطع النفط العراقي الواصل بالأنابيب إلى ميناء طرطوس السوري.

كانت مساهمة الأردن في المجهود السوقي (اللوجستي) العراقي أثناء الحرب مع إيران كبيرة جداً. وهي مساهمة أفاد منها الأردن بدوره كثيراً. فبين سنتي ١٩٧٩ و١٩٨٨ زاد حجم واردات الترانزيت العراقية عبر ميناء العقبة من ٦١ ألف طن إلى ٦,٩٣٠ مليون طن سنوياً. وزاد حجم الصادرات العراقية عبر العقبة من ٨ آلاف طن سنة ١٩٨١ إلى ٣ ملايين طن سنة ١٩٨٨. وزادت حركة الأشخاص عبر ميناء العقبة بصورة كبيرة جداً خلال المدة نفسها، فبينما بلغ عدد القادمين والمغادرين من ميناء العقبة ٧ آلاف شخص سنة ١٩٧٩ زاد هذا العدد بصورة متنامية حتى بلغ ٨٢٣ ألف شخص سنة ١٩٨٨. وكان معظمهم من العمال المصريين المقيمين في العراق. وزادت قيمة الواردات العراقية عبر ميناء العقبة على قيمة الواردات الأردنية. وبلغ حجم الشحن المتجه نحو العراق من ميناء العقبة ٩,١٥٠ مليون طن.

---

(١٠) Baram, «Baathi Iraq and Hashimite Jordan: From Hostility to Alignment,» pp. 51-56.

وغدت العقبة الميناء الرئيسي للعراق للتزود بالتجهيزات العسكرية. ومع زيادة مقادير الأسلحة المصرية التي كان يتزود بها العراق خلال حربه مع إيران أصبحت العقبة أهم واسطة شحن بين مصر والعراق. وتأسست شركة نقل أردنية ـ عراقية ـ مصرية باسم «الجسر العربي» بدأت عملها سنة ١٩٨٧. وبسبب قطع المواصلات الجوية بين مصر والعراق سنة ١٩٧٩، أصبحت شركة الطيران الأردنية (الملكية الأردنية) واسطة النقل الجوية الوحيدة بين بغداد والقاهرة.

وأخذ التعاون الأردني ـ العراقي ينمو ويتسع في ميادين الطاقة والصناعة والزراعة والنقل والصادرات النفطية ابتداءً من أيار/مايو ١٩٨٠. وبينما تراوحت قيمة واردات العراق من الأردن بين ٨ و١٠ ملايين دولار سنة ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨، ازدادت في السنوات التالية باطراد حتى بلغت ٤٧ مليون دولار سنة ١٩٧٨/١٩٧٩، و١٠٤ ملايين دولار سنة ١٩٧٩/١٩٨٠، و٢١٤ مليون دولار سنة ١٩٨٠/١٩٨١، ٢٠٩ ملايين دولار سنة ١٩٨١/١٩٨٢. وكانت صادرات العراق إلى الأردن ليست ذات بال قبل سنة ١٩٨٤، ولكنها ارتفعت قيمتها في سنتي ١٩٨٥ و١٩٨٦ إلى ١٧٣ مليون دولار، و١٦٨ مليون دولار على التوالي.

ورافق هذا النمو والتوسع في العلاقات الاقتصادية الأردنية ـ العراقية ظهور جماعة ضغط (Lobby) من رجال الأعمال الأردنيين في عمان مؤيدة للعراق يقودها الصيدلاني أمين شقير، من كبار ملاكي مصانع الأدوية الأردنية[١١] الذي تولى بدوره رئاسة اللجنة الشعبية الأردنية لمساندة العراق التي تألفت إثر إندلاع الحرب العراقية ـ الإيرانية من مجموعة من المثقفين والسياسيين الأردنيين. ومع انتهاء الحرب العراقية ـ الإيرانية كان ما لا يقل عن مئة وستين شركة أردنية لها علاقات تجارية وصناعية مع العراق[١٢]. وفي مطلع سنة ١٩٩٠ كان حوالى ثلاثة أرباع الصناعة الأردنية يعمل من أجل التصدير إلى العراق. وقدمت الحكومة العراقية منحاً لإسكان أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة الأردنية والصحفيين الأردنيين في محاولة منها لكسب تأييد هاتين الفئتين.

وبسبب ضغوط الحرب على العراق تلكأت الحكومة العراقية في دفع أثمان ما تستورده من الأردن حتى بلغت ديون الأردن على الحكومة العراقية نحو ٨٣٥ مليون دولار سنة ١٩٨٩[١٣].

---

(١١) المصدر نفسه، ص ٥٦ ـ ٥٧.

(١٢) انظر حديث وزير التجارة الأردني في: *Jordan Times* (Amman), 2/7/1988.

(١٣) Baram, Ibid., p. 58.

وعلى الصعيد العسكري، وقف الأردن إلى جانب العراق في حربه مع إيران، وأثبت أنه حليف جدير بالاعتماد عليه. وفي كانون الثاني/ يناير ١٩٨٢ أعلن الملك حسين عن تشكيل قوات اليرموك من المتطوعين الأردنيين للمشاركة في القتال إلى جانب الجيش العراقي. وكان الحسين على اتصال دائم بالرئيس العراقي طوال مدة الحرب، ويتردد باستمرار على بغداد. وأصبحت العلاقات الشخصية بينهما علاقات ودية وحميمة.

وفي مبادرة للمصالحة التاريخية من جانب العراق، قام العاهل الأردني أثناء زيارته لبغداد في تموز/ يوليو ١٩٨٨ للتهنئة بانتصار العراق على إيران، بقراءة الفاتحة على أرواح الملوك الهاشميين في المقابر الملكية في العاصمة العراقية. وقررت وزارة الأوقاف العراقية، بعد هذه الزيارة، صرف ٣,٢ مليون دولار لتجديد المقابر. وأعلنت الصحف العراقية أن تمثال الملك فيصل الأول، مؤسس العراق الحديث، الذي نصب سنة ١٩٣٠ ودمر في ثورة ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨، سيعاد إلى موقعه الأصلي في ميدان جمال عبد الناصر في العاصمة العراقية.

وسعى الأردن إلى دعم العراق دبلوماسياً. وسانده في اجتماعات جامعة الدول العربية وقام بدور الوسيط أو الغطاء لعقد صفقات عديدة من الأسلحة والتجهيزات العسكرية لصالح العراق. واستجابت القيادة الأردنية لفكرة مجلس التعاون العربي الصادرة عن العراق، وأدركت أن المجلس سيعزز دور الأردن كحلقة اتصال بين اقتصاديْ مصر والعراق الكبيرين، ويزيد من وزن الأردن السياسي في حالة انعقاد مؤتمر دولي للنظر في النزاع العربي ـ الإسرائيلي، ناهيكم عن أن دول المجلس تؤلف ضمانات قوية ورادعة في حالة عدوان إسرائيلي على أراضيه. فقد ظهرت إسرائيل في مواجهة الانتفاضة الفلسطينية خطراً يهدد التوازن الاجتماعي والسياسي الأردني، مع تدفق آلاف الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة على أراضيه بحثاً عن العمل. وقويت مخاوف القيادة الأردنية من طروحات تجمع الليكود الحاكم في إسرائيل حول جعل الأردن وطناً بديلاً للفلسطينيين[١٤].

وقد أشار العاهل الأردني إلى هذه الأخطار في خطابه الذي ألقاه في ٢٨ أيار/ مايو ١٩٩٠ في موتمر القمة العربية الاستثنائية في بغداد. وطالب الدول العربية بدعم الأردن ومساندته مالياً: «ولهذا فإن كل ما نطلبه هو أن توفروا للأردن أسباب قوته وثباته، كي يرسخ قواعد أمنه الاقتصادي والاجتماعي ويقوى على بناء قوته العسكرية الأردنية على أرضه الأردنية، بحيث يتمكن من الصمود العسكري إلى أن يصله الدعم

(١٤) المصدر نفسه، ص ٦٠ ـ ٦٥.

العسكري العربي عند وقوع العدوان عليه»[١٥]. وقد ساند الرئيس العراقي الملك حسين في مطلبه هذا وتخصيص مبلغ لمعونة الأردن.

ولم يكن دعم الأردن للعراق ومساندته له بلا ثمن. فقد تحمل الأردن عمليات القتل والتدمير التي تعرض لها بين سنتي ١٩٨٠ و١٩٨٥ والتي سبقت الإشارة إليها. وكشفت الصحف الأجنبية، بعد وقف إطلاق النار بين العراق وإيران، عن دور الأردن في تزويد العراق بالأسلحة أثناء حربه مع إيران. وتوترت علاقات الأردن مع بريطانيا حينما أبدى الملك حسين استغرابه من الضجة العالمية حول إعدام العراق لمراسل صحيفة **الاويزرفر** *(Observer)* البريطانية في بغداد فرزاد بازوفت (Farzad Bazoft) في آذار/مارس ١٩٩٠[١٦]. ودفع الأردن ثمناً باهظاً لموقفه من غزو العراق للكويت في آب/أغسطس ١٩٩٠، وعانى كثيراً من قرارات مجلس الأمن الدولي بفرض الحصار على العراق والعقوبات الدولية الأخرى. ولا عجب أن يعتبر الأردنيون إغلاق ميناء العقبة أمام البضائع العراقية عملية انتحارية. واشترطت الحكومة الأردنية إيقاف صادراتها إلى العراق في حالة وجود أسواق بديلة منها. كما أن اعتماد الأردن على العراق في ٩٠ بالمئة من حاجاته النفطية التي كانت يتزود بها تسديداً لديونه على العراق جعل الأردن عاجزاً عن تأمين هذه الحاجات من مصادر أخرى بدون ثمن. وصدق ولي عهد الأردن، الأمير حسن، حينما قال: «إن التزام الأردن الكامل بالحظر الذي فرضته الأمم المتحدة يعد إقداماً على عملية انتحارية اقتصادية (Economic Hara Kiri).

وعلى الصعيد الشعبي وقفت جماهير الأردن ضد الحشد الأمريكي والدولي لضربه. وعبّرت عن موقفها هذا بالمظاهرات والبرقيات والمنشورات والصحف ووسائل الإعلام المرئية والمسموعة. وعقد مؤتمر للقوى الشعبية العربية في عمان في منتصف أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ للوقوف في وجه الحشودات العسكرية المذكورة[١٧]. وبذل العاهل الأردني جهوداً كبيرة لإيجاد حل عربي لسحب القوات العراقية من الكويت، غير أن الدول العربية المعنية لم تتح له فرصة للسير في هذا الاتجاه، كما بينا فيما سبق. ومنذئذ حدث تغير في العلاقات الأردنية ـ العراقية أوصلها إلى درجة الجمود.

---

(١٥) الحسين بن طلال (ملك الأردن)، **مجموعة خطب جلالة القائد الأعلى، ١٩٨٧ ـ ١٩٩١**، تحرير قاسم محمد صالح وقاسم محمد الدروع (عمان: القوات المسلحة الأردنية، مديرية التوجيه المعنوي، ١٩٩٢)، ص ٤٣٤.

(١٦) Baram, Ibid., pp. 66-67.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٦٧ ـ ٧٠.

أ ـ مجلس التعاون العربي

منذ قيام جامعة الدول العربية سنة ١٩٤٥، ظل التطلع إلى التكامل العربي والوحدة العربية والسعي إليهما قوة تحرك الأنظمة السياسية والشعوب العربية في هذا الاتجاه. وكانت مساهمة الجامعة في تعزيز العمل العربي المشترك وتوثيق التضامن العربي في الخمسينيات والستينيات من هذا القرن مساهمة فعالة لا تنكر. غير أن الضعف الذي ورثته الجامعة في ميثاقها وفي النظام الإقليمي العربي أخذ يقوى ويشتد في السبعينيات والثمانينيات، لأسباب كثيرة لا مجال لذكرها هنا، حتى أصبحت عاجزة عن مواجهة التحديات الكبيرة التي تواجهها الدول الأعضاء منفردة ومجتمعة. وإذا كانت النخب الحاكمة الجديدة التي تولت السلطة في الأقطار العربية بعد الاستقلال أكثر ميلاً إلى الحفاظ على الأوضاع العربية القائمة على التجزئة السياسية، فقد استمر دعاة الوحدة العربية في تمسكهم بأهدافهم المعلنة الرامية إلى وحدة أمة العرب من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي. وتجلى ذلك في حركة القوميين العرب وحزب البعث العربي الاشتراكي والتيار الناصري الذي بلغ أوج مده الشعبي في الخمسينيات والستينيات. وكان قيام الجمهورية العربية المتحدة من مصر وسوريا، والاتحاد العربي من الأردن ـ والعراق سنة ١٩٥٨ خطوتين مهمتين في هذا الاتجاه. وكانت السرعة التي تم بها قيام الوحدة السورية ـ المصرية والاتحاد الأردني العراقي قد جعلت العرب والعديد من قادتهم يعتقدون أن وحدة الأمة العربية قد أصبحت قاب قوسين أو أدنى. لم تفتقر الوحدة والاتحاد المذكوران إلى الفكر السياسي القومي أو البنية التحتية السياسية والاقتصادية، ولكنهما تضاربا مع المصالح الحقيقية للنخب الحاكمة في كل قطر من الأقطار المكونة لهما. فقد انهار الاتحاد العربي بعد قيامه بستة أشهر، بينما تفككت الوحدة المصرية ـ السورية بعد ثلاث سنوات من قيامها. ورأى العرب في هذا الانهيار وذلك التفكك مؤامرة على الاتحاد والوحدة شاركت فيها بعض القوى الرجعية والإقطاعية والثورية. ولم يروا في هذا الانهيار والتفكك إلا مجرد نكسة عابرة، حتى أن مصر ظلت تحمل اسم الجمهورية العربية المتحدة لبضع سنين بعد انهيار الوحدة.

وأخفقت محاولات أخرى للوحدة أو الاتحاد بين البلدان العربية كانت ليبيا وراء معظمها. وبذلك فقدت مشاريع الوحدة العربية صدقيتها بين العرب وفي العالم، وخرجت مصر من موقعها كمركز جذب للعمل العربي المشترك، بعد إبرام اتفاقيات كامب ديفيد مع إسرائيل سنة ١٩٧٩، بعد تجميد عضويتها في جامعة الدول العربية. ولسنوات تالية شعر العرب بالخسارة الكبيرة التي لحقت بهم وبالنظام الإقليمي العربي، بعد خروج مصر من الصف العربي، واندلاع الحرب العراقية ـ الإيرانية التي دامت ثماني سنوات.

وظلت إسرائيل تمثل التحدي الأكبر للأمن القومي العربي ولوجود الأمة. وظهرت إلى جانب هذا التحدي الخطير تحديات جديدة. فما إن انتهت مدة الازدهار النفطي في السبعينيات حتى اندلعت الثورة الإيرانية سنة ١٩٧٩، وقامت الجمهورية الإسلامية الإيرانية التي حاولت تصدير الثورة إلى جيرانها. وفي السنة نفسها غزا السوفيات افغانستان مهددين بذلك أمن شبه الجزيرة العربية. هذه الأخطار التي هددت المنطقة العربية رافقها تفكك في النظام الإقليمي العربي وتبعثر في الجهود وخلاف في الرأي. ولذلك سارعت بلدان الخليج الستة (العربية السعودية والكويت والبحرين والإمارت العربية المتحدة وقطر وعمان)، بدعم من الدول الغربية، إلى إنشاء مجلس التعاون الخليجي في شباط/ فبراير ١٩٨١ بهدف الحفاظ على أمنها المشترك وتوثيق التعاون فيما بينها بالتنسيق والتكامل والترابط بينها في جميع الميادين[١٨].

لقد أخفقت المحاولات العديدة لتعديل ميثاق جامعة الدول العربية وبعث الحياة في مؤسسات العمل العربي المشترك المنبثقة عنها. وسعت بلدان المغرب العربي إلى إيجاد صيغة للعمل المشترك فيما بينها. وبعد أن أنهكت الحرب العراقية ـ الإيرانية الطرفين المتحاربين قبلا بإيقاف القتال بتدخل من الأمم المتحدة في سنة ١٩٨٨.

في هذا الوضع العربي الذي يسوده الضعف والانقسام والتدخل الأجنبي والتبعية السياسية والاقتصادية ولدت فكرة مجلس التعاون العربي. لقد ولدت الفكرة في عمان في صيف سنة ١٩٨٨ في نطاق المناقشات التي دارت في «منتدى الفكر العربي» الذي يرأسه الأمير حسن بن طلال، ولي عهد الأردن. ناقش المنتدى ورقة عمل لإنشاء مجلس التعاون العربي بين الأردن ومصر والعراق، تناولت الفوائد التي تجنيها البلدان الثلاثة من هذا المشروع والضرورات التي يقتضيها قيامه.

كانت دوافع الأردن للعمل في هذا الاتجاه أمنية وسياسية واقتصادية. فهو بحاجة إلى قوة ردع عربية للوقوف في وجه إسرائيل وإلى حمايته من التآمر الإسرائيلي ـ الأمريكي لإقامة الوطن البديل للفلسطينيين على أرضه. كما أنه بحاجة إلى مجال حيوي أوسع له، وفتح أسواق العراق ومصر واليمن لصادراته، واستيعاب الفائض من قوته العاملة في العراق واليمن، وتوظيف الأموال في العراق في فترة البناء والتعمير،

---

(١٨) لمزيد من المعلومات عن مجلس التعاون الخليجي، انظر: عبد المنعم محمد داود، **مجلس تعاون دول الخليج ومحاولة تطويره على ضوء تجربة السوق الأوروبية المشتركة** (الاسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٨٨)، وعبد المهدي الشريدة، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية: آلياته، أهدافه المعلنة، علاقاته بالمنظمات الإقليمية والدولية** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٥)، و Mohammed Wahby, «The Arab Cooperation Council and the Arab Political Order,» *American-Arab Affairs* (Washington), no. 28 (Spring 1989), pp. 60-67.

والاستفادة من مياه الفرات لإحياء باديته وتقوية مركزه المالي.

ويرى آخرون أن فكرة مجلس التعاون العربي عراقية، تقدم بها الرئيس العراقي بعد انتهاء الحرب العراقية ـ الإيرانية. فالعراق بحاجة إلى عمق استراتيجي وبشري في مواجهة إيران، وفتح منافذ جديدة له على العالم الخارجي، والحفاظ على مقدراته العسكرية، وتنمية مقدراته العلمية والتكنولوجية، وتعظيم قدرته الاقتصادية وتطويرها، والحصول على وضع أفضل لحل المشكلة الكردية والتعامل مع تركيا.

ومصر بحاجة للخروج من العزلة التي فرضتها عليها اتفاقيات كامب ديفيد، والتحرر من التبعية الاقتصادية للغرب، وحل مشكلة البطالة ومشكلة المديونية الخارجية والاختلال في ميزان مدفوعاتها، وحل مشكلاتها الداخلية (العنف والمخدرات)[١٩].

وكانت العلاقات الثنائية قد تطورت بين الدول الأربع في الثمانينيات بصورة تشجع على إقامة مجلس التعاون المذكور. فقد كان الأردن أول البلدان العربية التي أعادت علاقاتها الدبلوماسية مع مصر سنة ١٩٨٤. وفي أعقاب هذه الخطوة المهمة على طريق عودة مصر إلى الصف العربي، تألفت لجنة عليا أردنية ـ مصرية مشتركة للتنسيق والتعاون بين البلدين. وعقدت أول اجتماعاتها في القاهرة في ٢٢/١٠/١٩٨٤ حيث وضعت أسس التعاون الاقتصادي والتجاري. وتمّ الاتفاق أيضاً على ربط المشرق العربي بالمغرب العربي بتأسيس شركة «الجسر العربي للملاحة» سنة ١٩٨٧ بين مصر والأردن والعراق. وأنجز الخط الملاحي بين نويبع والعقبة، مما أدى إلى تنشيط حركة النقل والتبادل التجاري والسياحة بين البلدين وبينهما وبين بقية الأقطار العربية. وارتفعت قيمة صادرات الأردن إلى مصر والعراق واليمن من ٩٤,٩ مليون دولار سنة ١٩٨٠ إلى ١٧٨,٣ مليون دولار سنة ١٩٨٣ و١٩٧,١ مليون دولار سنة ١٩٨٧، بينما بلغت قيمة وارداته من الأقطار الثلاثة في السنوات نفسها على التوالي ٢٣,٥ مليون دولار و٣٢,٥ مليون دولار و٣٠٩,٨ مليون دولار. وفي بداية سنة ١٩٨٩ أنشأت «الشركة القابضة الأردنية المصرية» أول مشروعاتها في منطقة غرب النوبارية بمصر على مساحة ٥٧٠٠ فدان، حوالى ٢١١٠٠ دونم لإنتاج ١٤ ألف طن من اللحوم الحمراء سنوياً بالإضافة إلى ٣٠ ألف رأس من الغنم و٤٥ ألف طن من الأعلاف و١٣٨ ألف متر مكعب من الأسمدة[٢٠].

---

(١٩) محمد حسنين هيكل، حرب الخليج: **أوهام القوة والنصر** (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٢)، ص ١٦٨ ـ ١٧٦.

(٢٠) رابح رتيب، «مجلس التعاون العربي وإمكانات التكامل الاقتصادي،» **السياسة الدولية** (القاهرة)، السنة ٢٥، العدد ٩٧ (تموز/يوليو ١٩٨٩)، ص ٧٥ ـ ٧٦، ونسرين سامح مرعي، «مجلس التعاون العربي وآفاق المستقبل،» **السياسة الدولية**، السنة ٢٥، العدد ٩٦ (نيسان/ابريل ١٩٨٩)، ص ١٥٧.

ونمت علاقات الأردن مع العراق بحيث أصبحت صادرات العراق إلى الأردن تشكل ٩٥ بالمئة من صادراته إلى مصر واليمن والأردن مجتمعة. وبلغت واردات العراق من الأقطار الثلاثة تشكل ٨٠ بالمئة من مجموعة وارداته. وزادت واردات اليمن من الأردن من ٤ بالمئة من مجموع وارداته سنة ١٩٨١ إلى ١٩,٣ بالمئة سنة ١٩٨٣ ثم إلى ٥٣ بالمئة تقريباً سنة ١٩٨٧[٢١].

ونمت علاقات مصر التجارية مع الأقطار الثلاثة الأخرى خلال الحرب العراقية ـ الإيرانية. فقد زادت قيمة صادراتها إلى الأقطار الثلاثة من ٨,٦ مليون دولار سنة ١٩٨١ إلى ٣٣,٣ مليون دولار سنة ١٩٨٣ ثم إلى ٥٦,٥٧ مليون دولار سنة ١٩٨٧، بينما ارتفعت قيمة وارداتها من الأقطار نفسها خلال السنوات نفسها من ٣,٥ مليون دولار إلى ١٦,٥ مليون دولار ثم إلى ٥٦,٢ مليون دولار. وعقد في بغداد أول اجتماع للجنة العليا المصرية ـ العراقية المشتركة في ٥ تموز/يوليو ١٩٨٨، وتلاه اجتماع في القاهرة في مستهل عام ١٩٨٩. وأسفر الاجتماعان عن توقيع عدة اتفاقيات مشتركة بين القطرين في ميادين الصناعة والزراعة والسياحة والبحث العلمي والإسكان والإنشاءات والنقل والمواصلات. واتفق في العام نفسه على إنشاء مصنع مشترك لمحركات الديزل ومصانع مشتركة للاسمنت والألمنيوم. كما أنشئت شركة للمقاولات برأسمال مصري ـ عراقي مقداره ٤٠ مليون دولار لتنفيذ المشروعات في البلدين. ووقعت اتفاقية بين الدولتين في تموز/يوليو ١٩٨٨ لتنظيم العمالة والتعاون في مجالات العمل والعمال.

أما اليمن فقد كانت علاقاتها التجارية قوية جداً مع مصر. وكان ٨٦ بالمئة من وارداتها من هذه الأقطار تأتي من مصر في بدايات الثمانينيات. ثم أخذت تتناقص حتى بلغت ٣٦ بالمئة تقريباً سنة ١٩٨٧ وذلك على حساب نموها مع الأردن.

وعلى رغم هذا النمو الواضح في العلاقات الاقتصادية بين البلدان الأربعة (مصر والأردن والعراق واليمن) فقد كانت نسبة التجارة الخارجية بينها ضئيلة جداً مقارنة بإجمالي تعاملها مع العالم الخارجي. فالصادرات البينية لم تزد على ٢,١٤ بالمئة من تجارة مصر الخارجية و٠,٥ بالمئة من تجارة اليمن و١٨ بالمئة من تجارة الأردن الخارجية سنة ١٩٨٦. وكذلك شكلت الواردات البينية حوالى ٠,٣٧ بالمئة بالنسبة إلى مصر و٠,٣٦ بالمئة بالنسبة إلى اليمن و ١٢ بالمئة بالنسبة إلى الأردن في العام نفسه[٢٢].

أما سوريا فقد كانت متحمسة في البداية لفكرة المجلس. ولما عرض الملك

(٢١) مرعي، المصدر نفسه، ص ١٥٧.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ١٥٧، ورتيب، المصدر نفسه، ص ٧٤.

حسين الفكرة على الرئيس السوري حافظ الأسد رحب بها وطلب الانضمام فوراً للمجلس. غير أن الملك قال له: ينبغي أولاً عودة العلاقات الطبيعية والودية بين سوريا والعراق قبل الانضمام إلى المجلس، ولكن الرئيس الأسد رفض مطلب الملك حسين وتمسك بدخول المجلس أولاً. ويبدو أن الرئيس السوري قد أدرك أن تكوين مجلس التعاون العربي قد أثار العربية السعودية التي خشيت من انضمام اليمن إلى المجلس أن يكون بداية لفرض حصار عليها من دول المجلس. والحقيقة أن هذا التخوف لا مبرر له، إذ لم تخطر ببال مؤسسي المجلس هذه الفكرة[٢٣].

(١) **تأسيس المجلس**: تشكلت، أول الأمر، لجنة خبراء من الأردن ومصر والعراق واليمن وضعت تصوراتها لمجلس التعاون العربي وأهدافه وآلية عمله. وعقد رؤساء حكومات البلدان الأربعة اجتماعاً في عمان يومي ١٣ و١٤ شباط/فبراير ١٩٨٩ راجعوا خلاله نصوص النظام الأساسي للمجلس، وأقروا مشروع الاتفاقية الأساسية لإنشاء المجلس. وانعقدت في بغداد قمة رباعية ضمت الملك حسين والرئيس المصري محمد حسني مبارك والرئيس العراقي صدام حسين والرئيس اليمني علي عبد الله صالح في ١٦ شباط/فبراير ١٩٨٩ حيث تم التوقيع على اتفاقية تأسيس المجلس[٢٤].

وقد عبر الملك حسين في خطابه في هذه المناسبة عن موقف زملائه القادة حين قال: «إن مجلس التعاون العربي صورة مصغرة عن صيغة الوحدة القومية المنشودة القائمة على التعددية البناءة». وأعرب عن أمله في «أن يكون فاتحة خير على طريق التكامل العربي الأشمل وصولاً لأمن قومي منيع واقتصاد عربي مزدهر وتنمية عربية مطردة، ومؤكدين على أساس هذا الاتفاق بأن هذا المجلس إنما هو نواة تجمّع عربي آخر كبير، وليس تكتلاً، وأنه حلقة مضيئة في سلسلة الجهود العربية نحو التكامل وليس محوراً. ومن هنا فهو مفتوح لكل قطر عربي شقيق يرغب في الانضمام إليه والمشاركة في تطويره وتقدمه..»[٢٥].

نصت اتفاقية المجلس على أهدافه، أهمها: «تحقيق أعلى مستويات التنسيق والتعاون والتكامل والتضامن بين الدول الأعضاء والارتقاء بها تدريجياً وفقاً للظروف

(٢٣) حديث سمو الأمير زيد بن شاكر في منزله بالحمّر إلى المؤلف في ٢٣/٢/١٩٩٦.

(٢٤) الأردن، وزارة الثقافة والإعلام، **الوثائق الأردنية، ١٩٨٩** (عمان: مجلس التعاون العربي؛ الوزارة، دائرة المطبوعات والنشر، ١٩٨٩)، ص ٦ - ١٠.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ١٢ و١٤.

والإمكانات والخبرات»، و«تحقيق التكامل الاقتصادي تدريجياً» في المجالات الاقتصادية والمالية والصناعية والزراعية والنقل والمواصلات والاتصالات والتعليم والإعلام والبحث العلمي والتكنولوجيا والشؤون الاجتماعية والصحية والسياحية وتنظيم العمل والتنقل والإقامة. ومن هذه الأهداف «السعي إلى إقامة سوق مشتركة بين الدول الأعضاء وصولاً إلى السوق العربية المشتركة والوحدة الاقتصادية العربية».

ونصت الاتفاقية على أن تكون العضوية في المجلس مفتوحة لكل دولة عربية ترغب في الانضمام إليه، وتتم الموافقة على الانضمام للمجلس بإجماع الدول الأعضاء. أما تشكيلات المجلس فهي: الهيئة العليا وتتألف من رؤساء الدول الأعضاء، والهيئة الوزارية وتتألف من رؤساء حكومات الدول الأعضاء أو من يقوم مقامهم، والأمانة العامة ومقرها عمان، يرأسها أمين عام وتضم عدداً من الموظفين حسب الحاجة[٢٦].

ضم المجلس دولاً ليس بينها تفاوت كبير من حيث الغنى والفقر، فهي من الدول النامية التي تسعى إلى رفع مستوى معيشة شعوبها والتي يبلغ سكانها نحو ثمانين مليون نسمة، أي ٤٠ بالمئة من سكان الوطن العربي. وتقدر مساحة الدول الأربع نحو مليون و٧٣٥ ألف كيلو متر مربع، أي حوالى ١٢ بالمئة من مساحة الوطن العربي. كما تقدر مساحة الأراضي الزراعية والقابلة للزراعة فيها بـ ١١٠ ملايين فدان أو ٤٠٧ ملايين دونم. وتبلغ القوى العاملة فيها نحو ٢٤ مليون نسمة. ويبلغ الناتج القومي فيها نحو ٢٥ مليار دينار أردني أي ٣٣ مليار دولار أمريكي. وتحتوي هذه البلدان أنواعاً مهمة من المعادن مثل النفط والغاز الطبيعي في كل من العراق ومصر واليمن والأردن بكميات متفاوتة، والفوسفات في الأردن ومصر، والجبس والفحم والمنغنيز في مصر، والكبريت في العراق. وتفتقر هذه الدول الأربع إلى المواد الغذائية ولا سيما القمح، مثلما تفتقر إلى الموارد الرأسمالية. ويتسم اقتصادها جميعاً بارتفاع في معدلات التضخم، وارتفاع في المديونية الخارجية التي قدرت بحوالى ١٤٦ مليار دولار سنة ١٩٨٩ (٧٠ ملياراً على العراق و٥٠ ملياراً على مصر و١٨ ملياراً على اليمن و٨ مليارات على الأردن)[٢٧].

وأخذ على المجلس أنه تجمع للفقراء والمعسرين في مواجهة الأغنياء والموسرين. كما اعتبر خطوة إلى الخلف بالتخلي عن وحدة الأمة العربية والإطار الواحد الذي يمثلها وهو جامعة الدول العربية والمؤسسات التابعة لها، والاعتراف بتقسيم الأمة إلى

---

(٢٦) انظر نص الاتفاقية في: المصدر نفسه، ص ١٧ ـ ٢٦.

(٢٧) رتيب، «مجلس التعاون العربي وإمكانات التكامل الاقتصادي،» ص ٧٩ ـ ٨٢، وفهد الفانك، «مجلس التعاون العربي والمديونية الخارجية الثقيلة،» الرأي (عمان)، ٢١/٩/١٩٨٩، ص ١٨.

ثلاث مجموعات ضمت بعض بلدانها هي: مجلس التعاون الخليجي ومجلس التعاون العربي واتحاد المغرب العربي (ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا)، وترك بقية البلدان العربية (سبعة بلدان هي سوريا ولبنان وفلسطين واليمن الجنوبي والسودان والصومال وجيبوتي) «في التيه». وأخذ عليه أيضاً أنه جاء كردّ فعل على قيام مجلس التعاون الخليجي. ولذلك أثار مخاوف العربية السعودية وبقية بلدان الخليج. وقيل إنه «كان تجمع اختلافات وليس انسجام مقاصد»، وأن اللقاء بين قياداته المختلفة كان بحكم الضرورات. واعتبر قيام المجلس اعترافاً بإخفاق جامعة الدول العربية وعجزها عن القيام بمهامها وتحقيق أهدافها[٢٨].

(٢) إنجازات المجلس: بعد قيام المجلس بثلاثة أشهر ونيف قرر مؤتمر القمة العربية الطارئ الذي عقد في الدار البيضاء في ١٩٨٩/٥/٢٤ عودة مصر إلى الصف العربي عضواً عاملاً في جامعة الدول العربية. وعقد اجتماع للهيئة العليا للمجلس في الإسكندرية يومي ١٥ و١٦ حزيران/يونيو ١٩٨٩ أسفر عن توقيع اتفاقية حصانات وامتيازات أمانة المجلس واتفاقية التعاون القضائي والقانوني بين الدول الأعضاء، والموافقة على نظام انتقال وعمل مواطني دول المجلس، وتشكيل مجلس للطيران الموحد لدوله من رؤساء هيئات الطيران المدني ومديري شركات الطيران الوطنية، وإقرار خطة لتنسيق التعاون بين وزارات الخارجية، والالتزام بنص وروح اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون والاقتصادي بين دول الجامعة العربية. واعترافاً من الدول الأعضاء بوزن مصر السياسي والسكاني والاقتصادي اقترح العراق أن يكون الأمين العام للمجلس مصرياً، ورغب في أن يكون الدكتور يحيى الجمل أستاذ القانون في جامعة القاهرة والمعروف بميوله القومية. غير أن الرئيس مبارك لم يقبل بالمرشح العراقي، ونسب تعيين الدكتور حلمي نمّر لهذا المنصب[٢٩]. فاختارته الهيئة العليا أميناً عاماً للمجلس. وجاء في البيان الختامي للاجتماع توكيد على تضامن الرؤساء الكامل مع العراق في الحفاظ على وحدة وسلامة أراضيه وحقوقه التاريخية في سيادته على شط العرب، وارتياحهم لوقف القتال بين العراق وإيران، وإعراب عن أملهم في الوصول إلى إقامة سلام شامل ودائم وعادل بين العراق وإيران على أساس تطبيق قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٨٧[٣٠].

(٢٨) هيكل، حرب الخليج: **أوهام القوة والنصر**، ص ١٦٥ ـ ١٦٩.

(٢٩) حديث سمو الأمير زيد بن شاكر في منزله بالحمر إلى المؤلف في ١٩٩٦/٢/٢٣.

(٣٠) **الرأي**، ١٩٨٩/٦/١٧، ص ١ و٢٤.

وعقد وزراء خارجية دول المجلس اجتماعاً في عمان يومي ٢٠ و٢١ تموز/ يوليو ١٩٨٩، تقرر فيه عقد ثلاثة اجتماعات لوزراء الخارجية الأربعة تتزامن مع اجتماعات الهيئة العليا والهيئة الوزارية واجتماع رابع يعقد في شهر أيلول/ سبتمبر من كل عام، وعقد اجتماعات نصف شهرية لكبار المسؤولين في وزارات الخارجية الأربع، وإقرار أسلوب الاتصال والتشاور بين الوزراء والوزارات بخصوص الزيارات التي يقومون بها للخارج أو زيارات يقوم بها مسؤولون أو وزراء لبلدانهم، والاتفاق على تحرك جماعي مشترك في الحالات التي تتطلب ذلك، وتفويض إحدى دول المجلس بالتحدث باسمه في المناسبات التي يختارونها، والاتفاق على ترتيبات للتعاون والتنسيق بين السفارات والقنصليات للدول الأربع، وتبادل رعاية المصالح القنصلية والثقافية والتجارية، وتناوب العضوية في مجالس المنظمات الدولية والإقليمية[٣١].

وتمّ اجتماع الهيئة العليا الثالث في العاصمة اليمنية يومي ٢٥ و٢٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٩ حيث أقرت اثنتي عشرة اتفاقية بين الدول الأعضاء[٣٢].

وقد لخص الأمين العام للمجلس الإنجازات التي تمت في العام الأول من إنشائه ببيان صدر في عمان في ١٥/ ٢/ ١٩٩٠، ذكرت فيه اجتماعات الهيئة العليا والهيئة الوزارية وأربعين لقاء للوزراء المختصين بالأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية والإعلامية، واجتماعات عديدة للّجان المشتركة والخبراء في الدول الأعضاء. وأثمرت هذه الاجتماعات توقيع ١٣ اتفاقية. ومن المشاريع التي أخذت طريقها إلى التنفيذ تيسير تنقل الأيدي العاملة بين الدول الأعضاء ومشروع الربط الكهربائي بين مصر والأردن والعراق[٣٣].

وعقدت الهيئة العليا اجتماعها الرابع في عمان في شباط/ فبراير ١٩٩٠ لدراسة موضوع هجرة اليهود السوفيات إلى إسرائيل وآثارها السلبية في فلسطين المحتلة والأردن. وعقد وزراء خارجية دول المجلس اجتماعاً في عمان في بداية نيسان/ ابريل ١٩٩٠ بمناسبة الحملة الإعلامية الغربية على العراق. وأعلن الوزراء مساندتهم للعراق في مواجهة هذه الحملة، واعتبار الأمن الوطني العراقي جزءاً لا يتجزأ من الأمن القومي العربي، وأن دول المجلس ملتزمة بالدفاع عن العراق في وجه أي عدوان أو تهديد قد يتعرض له[٣٤].

---

(٣١) الرأي، ٢٢/٧/١٩٨٩، ص ١ و٢٤.

(٣٢) الرأي، ٢٧/٩/١٩٨٩، ص ١ و٢٤.

(٣٣) انظر نص البيان في: الرأي، ١٥/ ٢/ ١٩٩٠، ص ١٤.

(٣٤) انظر بيان الأمانة العامة للمجلس في: الرأي، ٢٤/ ٦/ ١٩٩٠.

والحقيقة أن المجلس واجه صعوبات وعقبات كثيرة على الصعيد التنفيذي منها ما يتعلق بطبيعة الإنتاج الاقتصادي ومدى تطوره وتنوعه وهياكله، والتماثل والتشابه في القواعد الإنتاجية لثلاثة أقطار منها هي: الأردن ومصر والعراق حيث تنتج سلعاً متنافسة على المستويين القطري والقومي. ومن هذه العقبات الإجراءات والأنظمة المتعلقة بالاستيراد والتصدير والرقابة على النقد والقيود الجمركية، والعقبات المتصلة بالتسويق والنقل والتسهيلات التجارية. وكان من الممكن إيجاد الحلول لهذه المصاعب والعقبات مع الزمن ومن خلال الدراسات الجادة. ويبدو أن الأمين العام للمجلس لم يكن نشيطاً في عمله ولا مبدعاً، وانعكس ذلك على أعمال المجلس.

غير أن اندلاع الأزمة بين العراق والكويت وغزو الأول للثانية أديا إلى شلّ المجلس والقضاء عليه في مهده.

ب ـ الأردن والأزمة العراقية ـ الكويتية (١٩٩٠ ـ ١٩٩١)

تربط الأردن بالعربية السعودية وبلدان الخليج العربي الأخرى علاقات وديّة متينة منذ سنة ١٩٥٧. وقد توثقت هذه العلاقات بعد استقلال الكويت في بداية الستينيات واستقلال بقية بلدان الخليج في مطلع السبعينيات. واحتلت هذه الدول الشقيقة مقاماً خاصاً في السياسة الخارجية الأردنية. فقد كانت مصدراً رئيسياً للمعونات المالية الخارجية التي استند إليها الأردن في بناء قواته المسلحة وبناء اقتصاده الوطني. واستقبلت أسواقها معظم الصادرات الزراعية الأردنية. وساهم الأردن، بالمقابل، في بناء القوات المسلحة لهذه الدول الفتية وفي تكوين أجهزتها الإدارية ومؤسساتها التعليمية. ولم يدخر جهداً في تقديم الكفاءات والخبرات الأردنية إليها.

أما علاقات الأردن بالعراق فقد اتسمت بالجمود ثم بالريبة والحذر منذ قيام ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨ وحتى إبرام اتفاقيات كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل سنة ١٩٧٩. غير أنه في أعقاب مؤتمر القمة العربي الذي عقد في بغداد سنة ١٩٧٨ والذي أسفر عن تجميد عضوية مصر في جامعة الدول العربية ومقاطعتها من معظم الدول الأعضاء فيها وتقديم العون والمساعدة للأردن، بدأت علاقات الأردن بالعراق تنمو باطراد، ولا سيما أثناء الحرب العراقية ـ الإيرانية (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨)، حتى بلغت أوجها بقيام مجلس التعاون العربي في شباط/فبراير ١٩٨٩.

خرج العراق من حربه مع إيران منهكاً ومثقلاً بالديون الخارجية وأمامه تحديات كبيرة لإعادة بناء اقتصاده ومجتمعه ووحدته الوطنية. وتسعى قيادته، فوق ذلك، إلى أن يكون له المقام الذي يليق به في المنطقة العربية والإسلامية. غير أن الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل لم تتح للعراق ولقيادته التقاط الأنفاس. ففي مطلع عام

١٩٩٠ بدأت بوادر أزمة سياسية بالظهور بين واشنطن وبغداد. واقتصرت، أول الأمر، على الإعلام، ثم تحولت من حرب إعلامية إلى حرب أعصاب، ولا سيما بعد طرد دبلوماسي عراقي من بعثة العراق في الأمم المتحدة وقرار الكونغرس الأمريكي بوقف مبيعات القمح إلى العراق في شباط/فبراير ١٩٩٠. وبرزت قصة المدفع العملاق الذي يسعى العراق إلى تصنيعه في آذار/مارس من العام نفسه. وشاركت بريطانيا وإسرائيل في التشهير بالعراق واتهامه بالسعي إلى تطوير أسلحة بيولوجية وكيمياوية ونووية متقدمة. ورد العراق على هذه الحملات بالنفي أول الأمر ثم بتهديد إسرائيل فيما بعد[٣٥].

وقف الأردن إلى جانب العراق في هذه الحملة الغربية الواسعة ووقفت أجهزة الإعلام الأردنية إلى جانب العراق في الدفاع عن نفسه[٣٦]. ودعا الملك حسين إلى عقد مؤتمر قمة عربي لمساندة العراق بعد لقائه بالرئيس المصري حسني مبارك في العقبة في ٨/ ٤/ ١٩٩٠[٣٧]. وعقد في عمان مهرجان شعبي كبير في ١١/ ٤/ ١٩٩٠ للتضامن مع العراق تحدث فيه أحمد اللوزي رئيس مجلس الأعيان، والشيخ عبد الحميد السائح رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، ونقيب الصحفيين الأردنيين. وندد الخطباء بالحملة الظالمة التي تشنها الدوائر الصهيونية والغربية ضد العراق[٣٨].

ولما عقد المؤتمر العربي الشعبي في بغداد بين ٧ و٩ أيار/مايو ١٩٩٠، للتضامن مع العراق، شارك فيه ممثلون عن مختلف الفعاليات والهيئات السياسية الأردنية. وصدر عن المؤتمر بيان في ختام أعماله تضمن الدعوة إلى عقد مؤتمر قمة عربي طارئ في بغداد للتضامن مع العراق، واستخدام النفط العربي وفق سياسة قومية غايتها صيانة مصالح الأمة العربية وكرامتها من خلال تحديد كمية الإنتاج والسياسة السعرية والجهات التي يتعامل معها العرب تجارياً، ودعوة الحكومات العربية إلى أن تتوجه إلى إعادة النظر في الاستثمارات العربية الحكومية والشعبية في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا والبلاد المتحالفة معها ضد الأمة العربية واستعمالها كوسيلة ضغط مشروعة على أصحاب المصالح وصانعي القرار في هذه البلاد التي تناصب الأمة العربية العداء وتتآمر عليها وعلى مصالحها وحقوقها[٣٩]. ويتضح من هذا البيان أن العراق أراد

(٣٥) هيكل، حرب الخليج: أوهام القوة والنصر، ص ٢٣٥ ـ ٢٤٨.

(٣٦) انظر تصريحات الملك حسين في: الرأي: ٤/ ٤/ ١٩٩٠، و٦/ ٤/ ١٩٩٠. انظر أيضاً الصحف الأردنية اليومية الرأي والدستور وصوت الشعب خلال أشهر شباط/فبراير وآذار/مارس ونيسان/ابريل ١٩٩٠.

(٣٧) الرأي، ٩/ ٤/ ١٩٩٠، ص ١ و٢٠.

(٣٨) الرأي، ١٤/ ٤/ ١٩٩٠، ص ٦.

(٣٩) الثورة (بغداد)، ١٠/ ٥/ ١٩٩٠.

استعماله كأداة ضغط على بلدان الخليج لتعديل سياستها النفطية بما يخدم مصالحه.

وانعقد مؤتمر القمة العربي غير العادي في بغداد بين ٢٨ و٣٠ أيار/مايو ١٩٩٠، لبحث التهديدات التي يتعرض لها الأمن القومي العربي واتخاذ التدابير اللازمة حيالها. واغتنم الملك حسين هذه المناسبة ليقدم مطالب الأردن فقال في خطاب وجهه إلى القادة المؤتمرين: «ولهذا فإن كل ما نطلبه هو أن توفروا للأردن أسباب قوته وثباته، كي يرسخ قواعد أمنه الاقتصادي والاجتماعي ويقوى على بناء قوته العسكرية على أرضه بحيث يتمكن من الصمود العسكري إلى أن يصله الدعم العسكري العربي عند وقوع العدوان عليه. إن التخلي عن الأردن هو التخلي عن فلسطين والتخلي عن الأردن وفلسطين هو التخلي عن الأمن القومي الذي لا يمكن أن يتجزأ والذي يؤدي انهيار جداره الأمامي إلى انهيار بقية جدرانه»[٤٠].

وفي البيان الختامي للمؤتمر عبر القادة العرب عن استيائهم واستنكارهم «للمواقف الانحياز والحماية السياسية والدعم الكبير لإسرائيل عسكرياً واقتصادياً التي تطبع مواقف وقرارات الكونغرس الأمريكي، ولا سيما قراره بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل وقراره بدعم الهجرة اليهودية إلى إسرائيل وتمويلها». كما أدان القادة العرب «التهديدات والحملات والإجراءات العدائية ضد العراق». وأكدوا «تضامنهم الفعال مع العراق الشقيق». وحذروا من «استمرار الحملات التي تستهدف النيل من سيادته والمساس بأمنه تمهيداً وتسهيلاً للعدوان عليه»، وحق العراق في اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتأمين وحماية أمنه الوطني وتوفير متطلبات التنمية بما في ذلك حقه في امتلاك وسائل العلم والتكنولوجيا المتطورة وتوظيفها للأغراض المشروعة دولياً»[٤١].

(١) **بداية الأزمة العراقية ـ الكويتية**: ما كادت الحملة الصهيونية والغربية ضد العراق تخف حدتها بسبب تدخل أطراف عربية لدى الإدارة الأمريكية، حتى بدأ الخلاف بين العراق والكويت حول أسعار النفط وحصة العراق في منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك (OPEC)). فقد قدرت خسارة العراق في دخله من النفط سنة ١٩٨٩، بسبب انخفاض أسعاره، بحوالى سبعة مليارات دولار. ولما عقد اجتماع الأوبك في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩، طالب العراق بإلحاح برفع سعر برميل النفط إلى ٢٥ دولاراً وعدم السماح له بأن ينخفض عن ١٨ دولاراً، وأيدته في ذلك العربية

---

(٤٠) الحسين بن طلال، **مجموعة خطب جلالة القائد الأعلى، ١٩٨٧ ـ ١٩٩١**، ص ٤٣٤.

(٤١) انظر نص البيان الختامي للمؤتمر في: **الرأي**، ٣١/٥/١٩٩٠، ص ١٦.

السعودية. غير أن الكويت خرجت على ذلك. واجتمعت منظمة الأوبك في آذار/ مارس ١٩٩٠. وكان الرئيس العراقي قد طلب من أمير الكويت أن تعمل حكومته على رفع سعر النفط. فردّ الأمير بالاعتراض على هذا المطلب، وطالب وزير البترول الكويتي بإلغاء اتفاقيات الأوبك. وحاول الملك حسين والملك فهد التوسط بين الدولتين دون جدوى. وتطور الخلاف بين الدولتين إلى خلاف حول ديون الكويت على العراق والحقوق التاريخية للعراق في الكويت(٤٢).

وقام طارق عزيز، نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية العراقي، بتسليم الشاذلي القليبي، الأمين العام لجامعة الدول العربية رسالة مؤرخة في ١٥/٧/١٩٩٠ تضمنت مسألتي الحدود العراقية ـ الكويتية والتآمر على الاقتصاد العراقي. وجاء في الرسالة أن حكومة الكويت استغلت انشغال العراق بالحرب مع إيران لتنفيذ مخطط يستهدف الزحف التدريجي باتجاه أرض العراق وإقامة المنشآت العسكرية والأمنية والنفطية والمزارع على أرض العراق. وأن الحكومة العراقية سكتت على ذلك مكتفية بالتلميح والإشارات وحتى بلغت هذه التجاوزات حداً لا يمكن السكوت عليه. وأما المسألة الثانية فهي محاولة الكويت والإمارات العربية المتحدة إغراق سوق النفط بمزيد من الإنتاج خارج حصتهما المقررة في الأوبك «بمبررات واهية، مما أدى إلى انخفاض كبير في أسعار النفط، وإلى خسارة العراق السنوية مليار دولار في كل نقص في سعر البرميل الواحد دولاراً واحداً. واتهم العراق الكويت بسحب النفط من الجزء الجنوبي من حقل الرميلة العراقي منذ سنة ١٩٨٠. وقدر ثمن ما سحبته الكويت من هذا الحقل بين سنتي ١٩٨٠ و١٩٩٠ بحوالى ٢٤٠٠ مليون دولار(٤٣).

وقد عرض الأمين العام لجامعة الدول العربية الرسالة العراقية على مجلس وزراء الخارجية العرب المجتمع آنذاك في تونس لبحث هجرة اليهود السوفيات إلى إسرائيل. ودار نقاش بين المجتمعين حول الموضوع دون الوصول إلى قرار.

وردت حكومة الكويت على هذه الرسالة بمذكرة رسمية وجهتها إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في ١٨/٧/١٩٩٠ أعربت فيها عن استيائها من لهجة الرسالة وما تضمنته من تهم. واقترحت على الأمين العام تشكيل لجنة عربية يتفق على أعضائها للقيام بالفصل في موضوع ترسيم الحدود العراقية ـ الكويتية على أسس من المعاهدات والوثائق القائمة بين الدولتين. وادعت الحكومة الكويتية أن الجزء الجنوبي من حقل الرميلة هو ضمن أراضيها. واتهمت العراق بالاعتداء على أراضيها وحفر آبار

---

(٤٢) هيكل، حرب الخليج: أوهام القوة والنصر، ص ٢٥٥ ـ ٢٦٠.

(٤٣) انظر نص الرسالة العراقية كاملاً في: الرأي، ١٩/٧/١٩٩٠، ص ٢٤.

النفط فيها[٤٤]. وأرسلت وزارة خارجية الإمارات العربية المتحدة مذكرة إلى الإمانة العامة للجامعة العربية مؤرخة في ٢٠/ ٧/ ١٩٩٠، ردت فيها على ما جاء في الرسالة العراقية من اتهامات[٤٥].

وقد ردت الحكومة العراقية على المذكرة الكويتية في ٢١/ ٧/ ١٩٩٠ واتهمت الكويت بالتملص والتسويف في إعادة فتح الممر الجوي بين البصرة والكويت بينما أعادت فتح الممر الجوي بين الكويت وإيران. وكررت اتهاماتها بالاعتداء على الأراضي العراقية. وأشارت المذكرة العراقية إلى عزم الكويت على تدويل الخلاف بين الحكومتين بإبلاغ رئيس مجلس الأمن بذلك، وإلى التصريحات الأمريكية التي تقول «إن باستطاعة حكومة الكويت أن تستظل بالقوة الأمريكية». وعدت المذكرة العراقية هذه التصريحات «تشجيعاً لا لبس فيه لحكومة الكويت التي تمضي في سياستها التي تتعمد العدوان على العراق والأمة العربية»[٤٦].

وسعى الأردن ومصر والعربية السعودية إلى تطويق الأزمة بين الدولتين. كان الملك حسين في زيارة رسمية لليمن في منتصف تموز/ يوليو ١٩٩٠ حينما سمع لأول مرة بمذكرة الحكومة العراقية التي قدمت إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية من وسائل الإعلام وقد فوجئ بها. ولمس من الرئيس اليمني الفريق علي عبد الله صالح ونائبه آنذاك علي سالم البيض شكوى من التلاعب بأسعار النفط في منظمة البلاد المصدرة للنفط (OPEC). ولما زار الحسين والوفد المرافق له العربية السعودية فور انتهاء زيارته لليمن، وهي زيارة دامت ثلاث ساعات من المباحثات في مطار الرياض، أبدى العاهل السعودي الملك فهد استهجانه لزيادة الكويت حصتها المقررة من قبل منظمة أوبك، مع أنها ليست بحاجة مالية لتصدير هذه الكمية الزائدة. وغادر الحسين مطار الرياض ليلاً متوجهاً إلى عُمان حيث أجرى مباحثات مع السلطان قابوس الذي شكا بدوره من تصرف الكويت الذي أدى إلى خفض أسعار النفط. واتفق الملك حسين والسلطان قابوس على بذل المساعي العربية لحل الخلاف بين العراق والكويت حول أسعار النفط.

ويذكر الرئيس مضر بدران أن من المفاجآت التي مرت به قبل بداية الأزمة العراقية ـ الكويتية زيارة وزير خارجية الكويت الشيخ صباح الأحمد الصباح للأردن. فقد التقى الشيخ صباح بالملك حسين في قصر الندوة بحضور الرئيس بدران وتحدث

---

(٤٤) انظر نص المذكرة الكويتية كاملاً في: **الرأي**، ٢٠/ ٧/ ١٩٩٠، ص ١٧.

(٤٥) انظر نص مذكرة دولة الإمارات كاملاً في: **الرأي**، ٢١/ ٧/ ١٩٩٠، ص ٢٦.

(٤٦) انظر نص المذكرة العراقية كاملاً في: **الرأي** ، ٢٥/ ٧/ ١٩٩٠، ص ٢٣.

في أمور عامة وأتى بصورة عابرة على مسألة الحدود الكويتية مع العراق ومسألة ديون الكويت على العراق. وعند انتهاء المحادثات لم يدرك الجانب الأردني قصد وزير الخارجية الكويتي من الزيارة. وعندها طلب مضر بدران منه أن يقابله في رئاسة الوزراء. وسأله بصورة مباشرة عن الهدف من الزيارة. فأجابه الضيف الكويتي: «إن الهدف من زيارتي مسألة الحدود مع العراق، لأن صدام لا يريد حلها». وأعرب عن أمله في حلها كما حلت مسألة الحدود الأردنية ـ العراقية. ولما أبدى مضر بدران استعداد الأردن للوساطة وبذل المساعي لإيجاد حل لمسألة ترسيم الحدود العراقية ـ الكويتية، شكره الوزير الكويتي وقال له: «لا حاجة للوساطة». عندها قال الرئيس بدران: «هذه المرة سنقوم ببذل مساعينا مجاناً»، لإزالة مخاوف الضيف الكويتي من أن المسعى الأردني ستكون وراءه مساعدات مالية كويتية. غير أن الوزير الكويتي أصرّ على عدم تدخل الأردن في المسألة، وأوضح أن الغاية من زيارته إيضاح الموقف الكويتي لا أكثر ولا أقل. وحاول مضر بدران التخفيف من مخاوف ضيفه الكويتي إزاء هذه المسألة.

بعد عودة الملك حسين من زيارته الخليجية إلى عمان سعى إلى تطويق الأزمة بين العراق والكويت، فسافر إلى الاسكندرية والتقى الرئيس المصري حسني مبارك. طلب الحسين من الرئيس مبارك أن يتدخل لحل الأزمة بصفته رئيساً لمجلس التعاون العربي. ولكن الرئيس المصري لم يرَ في الأزمة أي خطر، وصرح للصحفيين أن النزاع بين العراق والكويت مجرد غيمة صيف عابرة. أما الملك حسين فكان له رأي آخر، وخشي من تصريح مبارك هذا، وأعلن أن الأزمة خطيرة وتحتاج إلى تحرك سريع ومساع جدية. واتفق مع الرئيس مبارك على أن يزور الملك بغداد أو الكويت للحيلولة دون انفجار الموقف.

قام الملك حسين يرافقه مضر بدران بزيارة بغداد في ٢٩ تموز/يوليو ١٩٩٠. لمس الحسين مضر بدران أن الرئيس العراقي كان غاضباً. ويروي الرئيس بدران أنه لم يرَ الرئيس العراقي غاضباً ومنفعلاً مثل هذه المرة. وتوجه الحسين ورئيس وزرائه إلى مطار بغداد. كان يرافق الرئيس بدران نائب رئيس وزراء العراق طه ياسين رمضان الذي أعلمه أن الاستخبارات العسكرية العراقية أبلغت الرئيس صدام أن الشيخ سعد العبد الله الصباح، ولي عهد الكويت ورئيس وزرائها، قد جمع الضباط الكويتيين وطلب منهم أن يصمدوا أربعاً وعشرين ساعة فقط ريثما يأتيهم المدد من الخارج. وقد أبلغ الرئيس بدران الملك حسين بذلك فأبدى دهشته واستغرابه.

اتجه الملك حسين والوفد المرافق له من بغداد إلى الكويت في ١٩٩٠/٧/٣٠. يقول الرئيس بدران حول مباحثاته في الكويت آنذاك: «التقيت الشيخ صباح الأحمد

الصباح، وزير خارجية الكويت الذي أمطرني بسيل من الأسئلة عن مباحثاتنا مع المسؤولين العراقيين: هل ينوي العراق دخول الكويت؟ كم عدد الفرق المرابطة على الحدود الكويتية؟ وقلت له: إن الغضب الذي رأيته على الرئيس العراقي يفوق كثيراً غضبه عند احتلال إيران للفاو. ورجوته أن يبذل ما في وسعه لحل المشكلة ونزع فتيل الأزمة. وسأل ثانية: هل سيهجم؟ وأجبته: إن إرسال الدبابات مئات الأميال ليس للنزهة. وقلت له متسائلاً: هل أخذتم نفطاً من العراق؟ قال: أخذنا منهم ما قيمته ١,٧ مليار دولار من حقل الرميلة، ونحن على استعداد لإعادة ما أخذناه، ونطالب بتشكيل لجنة لحساب ذلك. وكرر قوله: إذا أراد أن يهجم فليهجم فالأمريكيون قادمون، ونخشى أن تتدخل إسرائيل فتفضحنا. وأدركت وقتها أن الحرب واقعة لا محالة. وقد فهمت من حديث الشيخ صباح أن الشيخ سعد العبد الله، ولي العهد ورئيس الوزراء، سيحضر اجتماع جدة المقرر عقده في ١٩٩٠/٧/٣١ والذي سيحضره عزة إبراهيم ، نائب رئيس مجلس قيادة الثورة، وأن الشيخ سعد لن يتنازل عن شيء. وقال الشيخ صباح: إن الرئيس العراقي يطلب عشرة مليارات دولار وهذا مبلغ كبير، وإذا دفعناه لن يتوقف عن مطالبتنا بالمزيد في المستقبل. ورددت عليه بقولي: عليكم إلغاء ديون الكويت على العراق ودفع بضعة مليارات من الدولارات لحل الأزمة. غير أن الشيخ صباح أبدى تعنتاً في موقفه وأصرّ على رفض هذا الاقتراح. وقد أخبرت الشيخ صباح بما قاله لي طه ياسين رمضان في بغداد، أن الإمارات العربية أرسلت وفداً إلى بغداد واعتذرت عما فعلته في مسألة خفض أسعار النفط. وقال الوفد: إن الكويت هي التي حرضت دولة الإمارات على ذلك، فاستشاط الشيخ صباح غضباً وسألني عمن ذهب من دولة الإمارات إلى بغداد؟»[٤٧].

عقد اجتماع في جدة بين عزة إبراهيم والشيخ سعد العبد الله الصباح في ٣١ تموز/يوليو ١٩٩٠ دون الوصول إلى نتيجة بسبب تمسك كل طرف بموقفه[٤٨].

يذكر الرئيس بدران أنه عقدت جلسة سرية لمجلس النواب الأردني بعد عودته من الكويت شرح فيها تطورات الأزمة العراقية ـ الكويتية ومساعي الأردن لتطويقها، وقال: «أنا لا أفاجأ إذا حدث هجوم عراقي على الكويت». وفوجئ في صباح اليوم التالي بهيئة الإذاعة البريطانية تذيع قوله هذا في نشرتها الإخبارية[٤٩].

(٤٧) هذه المعلومات من حديث مضر بدران في منزله بعمان إلى المؤلف في ١٩٩٤/١١/٢٠.

(٤٨) هيكل، حرب الخليج: **أوهام القوة والنصر**، ص ٣٢٦ ـ ٣٣٢ و٢٤٨ ـ ٢٩٤.

(٤٩) حديث مضر بدران في منزله بعمان إلى المؤلف في ١٩٩٤/١١/٢٠.

(٢) **غزو الكويت والموقف الرسمي الأردني**: في فجر الثاني من آب/أغسطس ١٩٩٠ اجتازت القوات العراقية الحدود الكويتية واستولت على الإمارة خلال ساعات، تمكن خلالها أمير البلاد وأفراد العائلة المالكة من الخروج من البلاد إلى العربية السعودية. وليس من أهدافنا في هذا الكتاب معالجة الأزمة الكويتية ـ العراقية وسرد دوافعها وتفاصيلها، فقد تناولتها مؤلفات كثيرة بالتفصيل(٥٠)، وإنما هدفنا بيان دور الأردن فيها وموقف حكومته وشعبه منها.

أيقظ وزير الإعلام الأردني رئيس الوزراء مضر بدران في الساعة الرابعة من صباح اليوم الثاني من آب/أغسطس ١٩٩٠، وأبلغه أن الهجوم العراقي على الكويت قد بدأ. ولم يرغب رئيس الوزراء في إيقاظ الملك حسين وإبلاغه بذلك في هذا الوقت المبكر من الصباح. غير أن الملك اتصل بالرئيس بدران في الساعة السادسة وسأله عما حدث. ولما سأله الرئيس عمن أبلغه بذلك قال جلالته: إن الملك فهد اتصل بي وقال لي: إن الرئيس العراقي لم يتوقف على الحدود، بل توغلت قواته نحو الكويت العاصمة ورجاني أن اتصل بالرئيس العراقي لكي لا تدخل قواته المدينة.

طلب الحسين الرئيس العراقي على الهاتف فلم يتمكن من الاتصال به. وبعد ساعات اتصل به طارق عزيز، وزير خارجية العراق، وقال للملك: إن الرئيس العراقي بعيد عن الهاتف وسوف أنقل إليه ما تريد. فطلب الملك منه أن يوقف الهجوم على الكويت.

---

(٥٠) لمزيد من التفاصيل عن الأزمة وحرب الخليج الثانية، انظر: هيكل، المصدر نفسه؛ سعد البزاز، **التاريخ السري لحرب الخليج**، ط ٢ (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٢)؛ عبد الستار الطويلة، **أزمة الخليج: حرب أم سلام؟** (القاهرة: مكتبة مدبولي، [١٩٩١])؛ أحمد محمد كمال، **انفجار الخليج، العراق المغبون وكلمة للتاريخ** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩١)؛ حليم بركات، **حرب الخليج: خطوط في الرمل والزمن، يوميات من جوف الآلة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)؛ سليمان الفهد، **شاهد على زمان الاحتلال العراقي في الكويت، ٢/٨/١٩٩٠ ـ ٢٦/٢/١٩٩١** ([القاهرة]: مكتبة مدبولي، [١٩٩١؟ ـ ١٩٩٢])؛ جلال أحمد أمين، **العرب ونكبة الكويت** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨١)؛ ابراهيم نافع، **الفتنة الكبرى: عاصفة الخليج** (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٢)؛ ستيفن غروبارد، **حرب السيد بوش**، ترجمة محمود برهوم ونقولا ناصر (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٣)؛ يفغيني بريماكوف، **أسرار المباحثات السوفييتية ـ العراقية في أزمة الخليج**، ترجمة أحمد الحسيني (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩١)؛ Bob Woodward, *The Commanders* (New York: Simon and Schuster, 1991); H. Norman Schwarzkopf (général), *Mémoires*, avec la collaboration de Peter Perte; traduit de l'anglais par Pierre Gérard, Edith Ochs et Frank Straschitz (Paris: Plon, 1992); Margaret Thatcher, *The Downing Street Years* (New York: HarperCollins, 1993); Adel Darwish and Gregory Alexander, *Unholy Babylon: The Secret History of Saddam's War* (London: Victor Gollancz, 1991); Pierre Salinger et Eric Laurent, *Guerre du Golfe: Le Dossier secret* (Paris: O. Orban, 1991); Jean-Pierre Chevênement, *Une certaine idée de la république* =

واتصل الحسين بالرئيس حسني مبارك واتفق معه على أن يسافر الحسين إلى بغداد لإقناع الرئيس العراقي بعقد قمة مصغرة في جدة لتأمين سحب القوات العراقية من الكويت وإعادة الأسرة الحاكمة إلى السلطة. وتم الاتفاق بين الرئيس المصري والملك حسين على أن يؤجل مجلس الجامعة العربية المنعقد في القاهرة إصدار أي قرار بشأن الغزو العراقي إلى ما بعد انتهاء مهمة الحسين في بغداد. وحصل اتصال بين الحسين والمسؤولين العراقيين ظهر يوم الثالث من آب/أغسطس، وأقلعت طائرته بعد ذلك إلى بغداد. التقى الحسين بالرئيس العراقي واتفق معه على مؤتمر القمة المصغرة في جدة، وحصل منه على وعد بسحب القوات العراقية من الكويت، شريطة أن لا يصدر شجب لدخول القوات العراقية إلى الكويت من مجلس جامعة الدول العربية.

كان مع الملك حسين في زيارته هذه رئيس الوزراء مضر بدران ووزير الخارجية مروان القاسم ورئيس الديوان الملكي عدنان أبو عودة. ويذكر مضر بدران أن الملك حسين اتصل بالرئيس الأمريكي جورج بوش من طائرته أثناء العودة من بغداد إلى عمان وأبلغه أن الرئيس العراقي أبدى استعداده للانسحاب، فرد بوش: هذا لا يكفي، أريد أن أعرف متى سينسحب(٥١).

صدرت إدانة الحكومة المصرية لدخول العراق إلى الكويت والملك حسين في بغداد، وحاول الاتصال بالرئيس مبارك فلم يتمكن من ذلك. وقد صدر قرار الإدانة المصري قبل ساعات من اجتماع وزراء الخارجية العرب الذي أدان العراق بالأكثرية(٥٢). ولما عاد الحسين إلى عمان اتصل بالرئيس مبارك وسأله عن أسباب هذا التسرع في الإدانة، فإجاب: «إن الصحافة والضغوط عليّ كبيرة، فاضطررت إلى إصدار بيان الإدانة»(٥٣).

وأبلغ الحسين الملك فهد بنتائج مباحثاته مع المسؤولين العراقيين وطلب زيارته في جدة، غير أن العاهل السعودي لم يحبذ ذلك، وأبلغ الحسين أن الوقت مبكر لعقد القمة المصغرة، وأنه لا بد من أن تهدأ النفوس قبل ذلك. واكتفى العاهل السعودي بإيفاد وزير التربية والتعليم السعودي إلى عمان للاطلاع على فحوى المباحثات(٥٤).

---

m'amène à... (Paris: Albin Michel, 1992), et John Sweeney, *Trading with the Enemy: How Britain Armed Iraq* (London: Pan Books, 1993).

(٥١) حديث مضر بدران في منزله بعمان إلى المؤلف في ٢٠/١١/١٩٩٤.

(٥٢) المملكة الأردنية الهاشمية، **الكتاب الأبيض: الأردن وأزمة الخليج، آب ١٩٩٠ ـ آذار ١٩٩١** (عمان: حكومة المملكة الأردنية الهاشمية، ١٩٩١)، ص ٥ ـ ٦، وهيكل، **حرب الخليج: أوهام القوة والنصر**، ص ٣٩٠ ـ ٣٩٥.

(٥٣) حديث مضر بدران في منزله بعمان إلى المؤلف في ٢٠/١١/١٩٩٤.

(٥٤) المصدر نفسه، وهيكل، المصدر نفسه، ص ٣٩٩ ـ ٤٠٠.

يروي الرئيس بدران أن الحسين سعى إلى إقناع الرئيس العراقي بسحب قواته من الكويت. وأنه طلب تحديد موعد الانسحاب باليوم والساعة. وكان رده: نعم سوف نسحب قواتنا، ولكن الموعد يحتاج إلى دراسة، وسوف يبلغك السيد عزة ابراهيم بساعة الانسحاب. ولما سأله الرئيس بدران: «هل حسبتها جيداً يا سيادة الرئيس، فهذه تختلف عن الحرب مع إيران؟ نحن في الأردن لن نستطيع تقديم أية مساعدة لكم على الإطلاق. ولن يؤيدك أحد في الخطوة». أجابه الرئيس العراقي: «أنا لا أتوقع أن يساعدني أحد بما في ذلك الأردن التي قد تشجب الخطوة العراقية. لقد أخذت هذا القرار على عاتقي وبمفردي ولم استشر أحداً من قادة مجلس التعاون العربي». وأضاف الرئيس بدران موجهاً حديثه إلى الرئيس العراقي: «هل حسبت أن أنبوب النفط العراقي إلى تركيا سيتوقف؟ فأجاب: إن الضرر الذي سيلحق بتركيا أكبر بكثير من الضرر الذي سيلحق بنا». وعقب الرئيس بدران على ذلك بقوله: «لا تنسَ يا سيادة الرئيس أن تركيا اعتادت لسنين أن تستورد النفط قبل مد الأنبوب من العراق، ولا بد أن تأخذوا في حسابكم اتفاق ضخ النفط بالأنبوب المذكور. وسأله بدران مرة أخرى: هل تعلم يا سيادة الرئيس، أن أرصدتكم في جميع أنحاء العالم ستتجمد، ولن تستطيعوا تحويل شيك أو شراء شيء؟ وهل لديكم نقد أجنبي كاف لتدبير الإنفاق على الجيش؟ فأجاب الرئيس العراقي: عندنا ذهب، ردّ بدران: الذهب بضاعة لا تستطيع بيعها. وواصل أسئلته: هل أخذتم في حسابكم أن خط ينبع للنفط العراقي سوف يتوقف؟ فرد الرئيس العراقي: هذا إعلان حرب على العراق، لا تستطيع السعودية أن تقوم به. وسأل الرئيس بدران: غداً تنزل أمريكا قواتها في الكويت، فهل تستطيع أن تدير ظهرك مطمئناً لإيران؟ فأجاب الرئيس العراقي: سندبر أمورنا. وحينما سأله الرئيس بدران: ما الهدف من احتلال الكويت؟ لم يرغب في الإجابة وقال: سوف أخبر جلالة الملك بذلك وهو حرّ في إعلامكم عنه بعد ذلك». ويعقب الرئيس بدران على ذلك بقوله: «والحقيقة أنه لم يقل للحسين شيئاً عن الهدف من احتلال الكويت»[٥٥].

وقد أعلن الحسين نتائج مباحثاته مع الرئيس العراقي في حديث أدلى به إلى مندوب شبكة التلفزيون الأمريكية (C.B.S.) في ٥/٨/١٩٩٠، وأكد في هذا الحديث أن نية العراق في الانسحاب من الكويت أكيدة، وأن العراق لا ينوي غزو السعودية، وأن الرئيس الأمريكي جورج بوش لا يرغب في منحه ومنح الرؤساء العرب الفرصة لحل الأزمة ضمن النطاق العربي[٥٦].

---

(٥٥) حديث مضر بدران في منزله بعمان إلى المؤلف في ٢٠/١١/١٩٩٤.

(٥٦) انظر نص حديث الحسين في: الرأي، ٧/٨/١٩٩٠، ص ١٢.

وفتحت العربية السعودية أبوابها في ٨/٨/ ١٩٩٠ للقوات الأمريكية لتكون أرضاً لحشد القوات الأمريكية والدولية من أجل غزو العراق، تحت شعار تحرير الكويت[٥٧].

وبدعوة من الرئيس المصري عقد مؤتمر قمة عربي طارئ في القاهرة في ١٠/٨/ ١٩٩٠، أسفر عن اتخاذ قرارات بأغلبية ١٢ صوتاً، تضمنت دعم الإجراءات السعودية، والتنديد بالعراق والمطالبة بسحب قواته من الكويت، وتأكيد الالتزام بقرارات مجلس الأمن الدولي رقم ٦٦٠ الصادر في ٢/٨/ ١٩٩٠ ورقم ٦٦١ الصادر في ٦/٨/ ١٩٩٠ ورقم ٦٦٢ الصادر في ٩/٨/ ١٩٩٠ بوصفها تعبيراً عن الشرعية الدولية، وعدم الاعتراف بضم العراق للكويت، وتوكيد سيادة الكويت واستقلالها وسلامتها الإقليمية، والاستجابة لطلب السعودية بنقل قوات عربية لمساندة قواتها المسلحة[٥٨].

كان قلق الحسين والحكومة الأردنية شديداً على ما وصلت إليه الأمور بعد قمة القاهرة. ولذلك قرر العاهل الأردني اللقاء بالرئيس العراقي للإطلاع على تقديره للموقف، فزار بغداد في ١٢ آب/أغسطس. وفي اليوم الثاني اتصل هاتفياً بالرئيس الأمريكي وطلب مقابلته، فرحّب بوش بالزيارة التي تمت في اليوم التالي في كينيبنكبورت (Kennebunkport) المنتجع الصيفي للرئيس.

لخص الرئيس بوش الموقف الأمريكي بالعبارات التالية: لن نسمح لأي مخلوق أن يسيطر على ٢٠ بالمئة من احتياطي النفط في العالم، لأن هذا النفط يتعلق بمستقبل الشعب الأمريكي ورفاهيته. وإذا لم ينسحب الجيش العراقي سوف يلجأ إلى القوة. وعرض الحسين على بوش استعداد العراق للانسحاب من الكويت، غير أن بوش اشترط أن يتم الانسحاب فوراً وأن تعود أسرة الصباح إلى الكويت، وتحديد حجم الجيش العراقي، ونزع صواريخه، وفك منشآته الكيميائية والنووية. وحذر بوش العاهل الأردني بقوله: «إن ميناء العقبة ما زال مفتوحاً للعراق، رغم قرار صادر من الأمم المتحدة، والأردن لا يستطيع أن يخالف قراراً يعبر عن إرادة الشرعية الدولية». وهذا يعني أنه إذا لم ينفذ الأردن إجراءات الحصار على العراق فإن القوات البحرية الحليفة التي تنفذه سوف تضطر لفرض أحكامه على ميناء العقبة الأردني[٥٩].

(٥٧) **الرأي**، ٩/٨/ ١٩٩٠، ص ٢١.

(٥٨) **الرأي**، ١١/٨/ ١٩٩٠، ص ١، و**اليمامة** (الرياض) (١٥ آب/أغسطس ١٩٩٠)، ص ٢١؛ المملكة الأردنية الهاشمية، **الكتاب الأبيض: الأردن وأزمة الخليج، آب ١٩٩٠ ـ آذار ١٩٩١**، الوثيقة رقم (٣)، وهيكل، **حرب الخليج: أوهام القوة والنصر**، ص ٤٢٧ ـ ٤٢٨ و٤٣٦ ـ ٤٣٧.

(٥٩) هيكل، المصدر نفسه، ص ٤٥٤ ـ ٤٥٦، والمملكة الأردنية الهاشمية، المصدر نفسه، ص ١٢ ـ ١٣.

لم ينجح الحسين بمهمته في أمريكا، وحال عودته إلى عمان قام بزيارة بغداد، وأبلغ الرئيس العراقي بفحوى مباحثاته مع الرئيس الأمريكي(٦٠).

واتجه الحسين إلى المسرح الدولي يكثف نشاطه الدبلوماسي عله يحول دون وقوع الكارثة. فزار لندن في الأول من أيلول/سبتمبر والتقى برئيسة وزراء بريطانيا مارغريت ثاتشر التي حذرت الملك من الوقوف إلى جانب الرئيس العراقي(٦١). وقالت «سندمر صدام حسين وقواته حتى ولو سحبها»(٦٢). ثم زار الحسين باريس والتقى بالرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران (François Mitterrand) في ٣ أيلول/سبتمبر. وقد أبلغ ميتران العاهل الأردني أن الأمريكيين والإنكليز يتحركون وفق خطة واضحة، وأنه على استعداد للعمل العسكري معهم، وهو بانتظار استكمال استعداداتهم، والسبيل الوحيد لإحراجهم هو الانسحاب العراقي الفوري من الكويت(٦٣). أما مستشار المانيا هلموت كول (Helmut Kohl) فقد قال للحسين: «على صدام سحب قواته وإلا سيدمره سلاح الجو الأمريكي مثلما دمر المانيا في نهاية الحرب العالمية الثانية»(٦٤).

عاد الحسين من أوروبا، واتجه إلى بغداد لإبلاغ الرئيس العراقي برأي الرئيس الفرنسي والقادة الغربيين، وألح الحسين على سحب القوات العراقية من الكويت لإفشال المخطط الأمريكي غير أنه جوبه بالرفض التام(٦٥).

وسعى الحسين مرة أخرى إلى البحث عن حل عربي للأزمة. والتقى في ١٩ أيلول/سبتمبر بالملك الحسن الثاني والرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد في الرباط. وقرر الثلاثة أن ينوب عنهم الحسين في مقابلة الرئيس العراقي. وعاد إلى عمان، وكتب إلى الرئيس العراقي رسالة في ٢٢ أيلول/سبتمبر تضمنت رأي القادة العرب الثلاثة وهو التعرّف على «طلبات العراق المحددة والمعقولة والمقبولة من دولة الكويت سواء بالنسبة للديون والتعويضات المالية عن نفط حقل الرميلة، أو غير ذلك إن وجد. وبمعنى آخر: ما هي الطلبات العراقية بحدودها المعقولة والواقعية والتي يمكن أن تلقى قبولاً لدى القادة العرب» كي يتبناها القادة الثلاثة «والتحرك بها لإقناع

(٦٠) هيكل، المصدر نفسه، ص ٤٥٧.
(٦١) المصدر نفسه، ص ٤٥٨، و Thatcher, *The Downing Street Years*, p. 824.
(٦٢) حديث مضر بدران في منزله بعمان إلى المؤلف في ٢٠/١١/١٩٩٤.
(٦٣) هيكل، المصدر نفسه، ص ٤٥٩ ـ ٤٦٠.
(٦٤) حديث مضر بدران في منزله بعمان إلى المؤلف في ٢٠/١١/١٩٩٤.
(٦٥) هيكل، المصدر نفسه، ص ٤٦٣ ـ ٤٦٤.

الطرف المعني بها والقادة العرب الآخرين سعياً للتوصل إلى حلّ عربي للمشكلة قبل فوات الأوان»؟[٦٦].

حمل رسالة الحسين الخطية إلى الرئيس العراقي الرئيس مضر بدران والشريف زيد ابن شاكر. ولما تسلمها الرئيس صدام قال: هذه الرسالة ليست موجهة إليّ، إنها للتاريخ. حاول الرئيس بدران محاورة الرئيس العراقي بصراحة، وبيّن له مخاطر ضرب العراق على الأردن، فقال له: أنا لا أسمح لرفاقي بمخاطبتي بهذه اللجهة. فقال له بدران: يا سيادة الرئيس، أنت أقسمت أن تضرب قصر أمير الكويت ومدفعيتك قادرة على قصف المدينة من موقع صفوان على الحدود. لقد سألني أعضاء مجلس النواب الأردني عن قوات الاحتياط العراقية المخصصة لنجدة الأردن في حالة هجوم إسرائيلي عليه. أجاب الرئيس العراقي: أنتم لستم جادون في حرب إسرائيل، ونائب رئيس هيئة الأركان العراقي الذي كان مؤخراً في زيارتكم أبلغني بذلك. وقد استدعى الرئيس العراقي القائد العسكري المذكور وسأله أمامنا عن رأيه فقال: «إن أرض الأغوار مزروعة وليست مهيأة عسكرياً». ويعقب الرئيس بدران على ذلك بقوله: «لقد أدركت من هذا الحديث أن الرئيس العراقي لم يدخل الأردن في حساباته»[٦٧].

جاء الرد على الرسالة مؤكداً «أن الدول العربية ليست هي التي تملك زمام الموقف، وبالتالي فإن البحث عن حل عربي لا فائدة منه الآن... وأنه إذا أتيحت فرصة للحل فإن هذه الفرصة لا بد أن تجيء من مصدر آخر»[٦٨]. وبذلك أخفق هذا المسعى أيضاً.

ورأى الحسين أن الفرصة الوحيدة الباقية هي في يد فرنسا. فسافر إلى باريس حيث التقى بالرئيس ميتران في ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٠. واشترط الرئيس الفرنسي للقيام بمبادرة سلمية بالتعاون مع الاتحاد السوفياتي أن يفرج العراق عن الرهائن الأجانب المحتجزين منذ بداية الأزمة، وأن يعلن عن نيته في الانسحاب من الكويت، وقد استجاب الرئيس العراقي للشرط الأول حينما أعلن في ١١/١٧/ ١٩٩٠ أن العراق مستعد للإفراج عن جميع الرهائن في مقابل بعض الضمانات[٦٩]. ثم أطلق سراحهم فيما بعد على دفعات.

---

(٦٦) المصدر نفسه، ص ٤٧١، والمملكة الأردنية الهاشمية، الكتاب الأبيض: الأردن وأزمة الخليج آب ١٩٩٠ ـ آذار ١٩٩١، الوثيقة رقم (٧).

(٦٧) حديث مضر بدران في منزله بعمان إلى المؤلف في ١٩٩٤/١١/٢٠.

(٦٨) المملكة الأردنية الهاشمية، المصدر نفسه، ص ١٥ ـ ١٧، وهيكل، المصدر نفسه، ص ٤٧٢.

(٦٩) المملكة الأردنية الهاشمية، المصدر نفسه، ص ٩ ـ ٢٠، وهيكل، المصدر نفسه، ص ٤٩٥ ـ ٤٩٦.

وتمّ الاتفاق على لقاء بين الحسين وبوش في باريس في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، غير أن الرئيس الأمريكي اعتذر عن اللقاء بحجة «أن الملك بتحركاته الدائمة يعرض نفسه وكأنه متفاوض بالنيابة عن الرئيس العراقي، وأن ذلك يحدث تصورات سلبية على الكونغرس وفي الصحافة، ويصل ذلك الأثر إلى الرأي العام»(٧٠).

وقد دارت شكوك حول العلم المسبق للدول الأعضاء في مجلس التعاون العربي بالغزو العراقي للكويت. وقد نفى الملك حسين ذلك في أحاديثه مع رؤساء الدول العربية وفي أحاديثه الصحفية منذ بداية الغزو. وأكد موقف الأردن المعارض لاستخدام القوة في المنازعات الدولية(٧١). كما أكده وزير الخارجية الأردني أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٤/٩/١٩٩٠(٧٢). ولكن الأردن رفض المشاركة في إدانة غزو العراق للكويت لأنه اعتبر هذه الإدانة محاولة لسد الطريق أمام حل عربي للأزمة. وعارض أيضاً قرار الولايات المتحدة بإرسال قواتها إلى السعودية مثلما عارض إرسال قوات عربية وإسلامية إلى السعودية للاشتراك في قوات التحالف لضرب العراق، وبيّن مخاطر تجمع هذه القوات على المنطقة بأسرها(٧٣). ونفى الأمير حسن، ولي عهد الأردن، الاتهامات التي وجهت للأردن حول طموحاته التوسعية، وأكد أن الأردن يقف في وضع «المدافع عن قلب الجزيرة العربية، وهو دور يعترف به ويؤيده إخوتنا العرب بما فيهم المملكة العربية السعودية لسنوات طويلة»(٧٤).

وقد فضح الملك الحسين المخطط الأمريكي لغزو العراق في حديث لصحيفة **نيويورك تايمز** *(New York Times)* الأمريكية فقال: «إن قرار الولايات المتحدة بإرسال القوات إلى الصحراء السعودية قد تم اتخاذه قبل أن تقوم حكومة الرياض بطلبها رسمياً، وأن تلك القوات لم تنو الدفاع عن السعودية بل تحطيم الرئيس العراقي... وإن رئيسة وزراء بريطانيا مارغريت ثاتشر قد أخبرته خلال الاجتماع الذي تم في مقرها الريفي أن قوات الولايات المتحدة قطعت نصف الطريق إلى

---

(٧٠) هيكل، المصدر نفسه، ص ٤٩٧ ـ ٤٩٨.

(٧١) انظر نص مقابلة الحسين مع التلفزيون البريطاني المستقل، القناة الرابعة، في: **الرأي**، ٥/٨/١٩٩٠، ص ١ و٢٢.

(٧٢) المملكة الأردنية الهاشمية، **الكتاب الأبيض: الأردن وأزمة الخليج، آب ١٩٩٠ ـ آذار ١٩٩١**، الوثيقة رقم (٤)، ص ٤.

(٧٣) انظر نص حديث الحسين لشبكة التلفزيون الأمريكية CNN في ١١/٨/١٩٩٠، في: **الرأي**، ١٢/٨/١٩٩٠، ص ١ و١٩؛ نص كلمة الحسين في مؤتمر قمة القاهرة في ١٠/٨/١٩٩٠، في: **الرأي**، ١٣/٨/١٩٩٠، وحديث الحسين إلى الصحيفتين الأردنيتين، في: **الرأي**، ١٩/٨/١٩٩٠.

(٧٤) انظر رسالة الأمير حسن إلى الجالية العربية في الولايات المتحدة الأمريكية، في: **الرأي**، ٢٤/٩/١٩٩٠، ص ٢.

السعودية قبل أن يتم طلبها رسمياً»[٧٥].

وبعد أن منيت المساعي العربية والدولية لحل الأزمة بالفشل عرض الحسين نفسه وسيطاً لحل النزاع القائم. وقد أيده في ذلك الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر (Jimmy Carter) ونشر ذلك في مجلة **تايم** *(Time)* الأمريكية في ٢٢/ ١٠/ ١٩٩٠. دعا كارتر إلى التفاوض والبحث عن حل سلمي للأزمة بدلاً من الحل العسكري، واقترح أن يكون الملك حسين وسيطاً في هذه المفاوضات. وقال: «بين القادة العرب يمكن للحسين، ملك الأردن، أن يقوم بدور أساسي. فهو رجل أمين ومحب للسلام ولا يستحق المعاملة القاسية التي يلقاها الآن. وقد أيد قرارات الأمم المتحدة التي تطالب بسحب القوات الأجنبية من الكويت وعودة الأمير وأسرته وفرض العقوبات الاقتصادية... وأفضل الخيارات هو اعتراف الولايات المتحدة بالملك حسين وسيطاً قديراً، لأن باستطاعته أن يساعد في التوصل إلى تسوية سلمية لأزمة الخليج»[٧٦].

وأكد الأمير حسن استعداد الأردن للقيام بالوساطة اللازمة في حديثه إلى التلفزيون الفرنسي في ٢١/ ١٠/ ١٩٩٠[٧٧]. وكرر الملك الحسين هذا الاستعداد وبذل أقصى جهده من أجل تسوية سلمية للأزمة في حديثه لمجلة **تايم** الأمريكية في ٥/ ١١/ ١٩٩٠[٧٨] وفي حديثه لشبكة التلفزيون الأمريكية «CNN» قبيل الهجوم على العراق بأيام قليلة[٧٩]. غير أن هذه العروض لم تجد أية استجابة من الجانب الأمريكي.

(٣) **الموقف الشعبي الأردني**: أبدى الشعب الأردني بمختلف فئاته واتجاهاته السياسية، رفضه القاطع لنزول قوات التحالف في الصحراء السعودية وتجمعها هناك من أجل ضرب العراق. وقامت المظاهرات وعقدت المهرجانات في العاصمة والمدن والقرى الأردنية تدين الولايات المتحدة الأمريكية. وأعلن آلاف المتطوعين الأردنيين عزمهم على المشاركة في الدفاع عن أرض العراق ومقاومة الغزو الأجنبي لأراضيه. واندفع الأردنيون يجمعون المواد الغذائية ويرسلونها بالشاحنات إلى العراق لمساندة شعبه في الحصار المفروض عليه[٨٠].

---

(٧٥) انظر نص حديث الحسين في: **الرأي**، ١٧/ ١٠/ ١٩٩٠، ص ١٢.

(٧٦) Jimmy Carter, «The Need to Negotiate,» *Time* (Washington) (22 October 1990), p. 20.

(٧٧) انظر خلاصة الحديث في: **الرأي**، ٢٣/ ١٠/ ١٩٩٠.

(٧٨) *Time* (Washington) (5 November 1990), p. 13.

(٧٩) **الرأي**، ١٤/ ١/ ١٩٩١.

(٨٠) *L'Express* (Paris): (24 août 1990), p. 14, et (31 août 1990), p. 13.

وأيدت الأحزاب السياسية التي ما تزال في طور التأسيس مثل حزب المستقبل والتجمع الإسلامي ومنظمة الحزب الشيوعي الفلسطيني وحزب الشعب الديمقراطي، العراق في موقفه. وأعلنت النقابات المهنية والعمالية تأييدها للعراق طوال الأزمة. وانطلقت المسيرات الشعبية في المدن والقرى تأييداً للعراق وإدانة لقوات التحالف المتجمعة على أرض السعودية[٨١].

واستند تأييد الشعب الأردني للعراق إلى عقيدته الدينية ومشاعره القومية، غير مكترث بالشرعية الدولية، ورافضاً لموقف الغرب المنحاز كلياً لإسرائيل والمتنكر دوماً لمصالح العرب القومية الطامع بثرواتهم وخيراتهم. وساهمت المسارعة الأمريكية ـ البريطانية إلى الوقوف ضد العراق في استثارة العداء العربي للولايات المتحدة وفي ضعف التعاطف مع الكويت وقضيتها. وقد شعرت الجماهير أن الدافع للموقف الأمريكي والبريطاني ليس الدفاع عن الشرعية الدولية وحماية دولة عضو في الأمم المتحدة تعرضت للاحتلال والضم إلى دولة مجاورة، وليس المودة الأمريكية ـ البريطانية لأسرة الصباح الحاكمة في الكويت، وإنما السيطرة على نفط الكويت والخليج. وقد ساهم العداء التاريخي بين العرب والغرب في تأجيج مشاعر الجماهير العربية ضد الغرب.

وعقد في عمان «مؤتمر القوى الشعبية العربية» الذي نظمه التجمع العربي القومي الديمقراطي الأردني في ١٥/٩/١٩٩٠، واستمر لثلاثة أيام. وقد حضرته وفود تمثل المنظمات والهيئات السياسية من عدد من الأقطار العربية. وقد تحدث في المؤتمر سليمان عرار، رئيس مجلس النواب الأردني وبهجت أبو غربية عن التجمع العربي القومي الديمقراطي، ومحمد بلحاح عمر من تونس، ونايف حواتمة، الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وشبلي العيسمي، الأمين العام المساعد لحزب البعث العربي الاشتراكي في العراق، وأحمد الأصبحي، رئيس اللجنة الشعبية لتحرير فلسطين، وعبد المجيد الرافعي، رئيس وفد لبنان، وعباس زكي عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح»، ومسعود الشابي من تونس، وعبد الله محمد حسن، ممثل الوفد الشعبي السوداني، وعبد الله فاضل وزير الأوقاف العراقي، والمهدي مبارك أبو كعبة، عضو المكتب السياسي لجبهة التحرير الوطني الجزائرية، وخديجة آدم، ممثلة الاتحاد النسائي الديمقراطي السوداني، وإبراهيم الحراز، عضو الأمانة العامة لمؤتمر الشعب العربي في ليبيا، والملحي أحمد، عضو الأمانة العامة لحزب الطليعة الاشتراكية في الجزائر،

---

(٨١) انظر الصحف الأردنية اليومية الرأي والدستور وصوت الشعب منذ بداية الغزو وحتى نهاية الأزمة.

وعدنان سعد الدين ممثل الجبهة الإسلامية (الإخوان المسلمين) في سوريا، وجميلة عبادة ممثلة اتحاد النساء الجزائريات. وأصدر المؤتمر بياناً في ختام أعماله تضمن إدانه للحشد العسكري الأمريكي في السعودية، ودعوة العرب والمسلمين للدفاع عن مكة المكرمة والمدينة المنورة، والتنديد بالحصار البشع على العراق(٨٢).

وقد أثار انعقاد المؤتمر في عمان حفيظة الإدارة الأمريكية، فاستنكرته الناطقة الرسمية باسمها، ورد رئيس مجلس النواب الأردني على ذلك مبيناً مختلف أشكال التآمر الأمريكي على العرب(٨٣).

وبدعوة من «جمعية الدراسات والبحوث الإسلامية الأردنية» عقد علماء الإسلام في الأردن ندوة بعنوان «علماء الإسلام والاستعانة بغير المسلمين» في ١٨/٩/١٩٩٠، برئاسة الدكتور علي الفقير، وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية. وشارك في الندوة الشيخ عز الدين الخطيب التميمي مفتي الأردن، والدكتور إسحق الفرحان، رئيس الجمعية التي نظمت الندوة، والدكتور ابراهيم زيد الكيلاني، عميد كلية الشريعة في الجامعة الأردنية. وناقشت الندوة: حكم الإسلام في الاستعانة بالأمريكان وحلفائهم وموالاتهم والسماح لقواتهم بدخول بلاد العرب والمسلمين لمحاربة العرب والمسلمين بحجة الدفاع عن البلاد الإسلامية، ومدى صحة الفتاوي الصادرة عن مفتي مصر وشيخ الأزهر والشيخ متولي شعراوي والشيخ عبد العزيز بن باز، مفتي العربية السعودية التي أباحت ذلك. وتناولت الندوة أيضاً حكم ملكية النفط في الإسلام. وقد أجمع المشاركون على عدم جواز الاستعانة بالقوات الأجنبية، وأن الأمر محصور في نطاق المسلمين ولا يجوز أن يتعداهم باللجوء إلى الدول الكافرة لالتماس وسائل الإصلاح والحرب على يد الباغي، لأن الكافر في شريعة الإسلام ليس عدلاً وليس أميناً على المصلحة الإسلامية. كما أجمعوا على أن النفط وملكية آباره يعودان إلى الأمة العربية والإسلامية(٨٤).

كما قام وفد شعبي أردني برئاسة اللواء المتقاعد علي أبو نوار، عضو مجلس الأعيان الأردني، بزيارة البابا يوحنا بولس الثاني في حاضرة الفاتيكان في ٨/١/١٩٩٠. وطلب الوفد من قداسته بذل الجهد للحيلولة دون اللجوء إلى القوة في حل أزمة الخليج، وإتاحة الفرصة للمفاوضات في إطار عربي للوصول إلى الحل المنشود(٨٥).

---

(٨٢) الرأي: ١٦/٩/١٩٩٠، ص ١٠؛ ١٧/٩/١٩٩٠، ص ١١، و١٨/٩/١٩٩٠، ص ١٠.

(٨٣) الرأي، ٢١/٩/١٩٩٠، ص ١ و١٥.

(٨٤) الرأي: ١٩/١٠/١٩٩٠، ص ٢، و٢٠/١٠/١٩٩٠، ص ٤.

(٨٥) الرأي، ١٢/١/١٩٩١، ص ٦.

وشارك وفد رسمي وآخر شعبي من الأردن في «المؤتمر الإسلامي الشعبي العالمي» الذي عقد في بغداد بين ٩ و١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ «من أجل التضامن مع العراق في وقفته ضد التحالف الأجنبي»[٨٦].

وفي استطلاع للرأي العام الأردني أجراه «مركز الدراسات الأردنية» في جامعة اليرموك في ٢٣/١٢/١٩٩٠، أظهر أن ٩٧ بالمئة من الأردنيين يرفضون وجود الأساطيل الأجنبية في المشرق العربي، وأن ٦٦ بالمئة منهم يحبذون حلاً دبلوماسياً للأزمة[٨٧].

(٤) الهجوم على العراق (١٧/١/١٩٩١ ـ ٤/٣/١٩٩١): في فجر السابع عشر من كانون الثاني/يناير ١٩٩١، بدأ هجوم شامل من قوات التحالف على العراق، واستمر حتى مساء الرابع من آذار/مارس. وقد أسفر عن سحب القوات العراقية من الكويت وتدمير البنية التحتية العراقية والكثير من المنشآت والأبنية في المدن والقرى العراقية وقتل آلاف الجنود والمدنيين من الشيوخ والنساء والأطفال الأبرياء.

وفي اليوم التالي لبدء الهجوم، أصدرت الحكومة الأردنية بياناً رسمياً أوضحت فيه مساعي الأردن لمعالجة أسباب الأزمة ونتائجها في إطار عربي، منذ بدايتها، والعراقيل التي واجهتها من أطراف عديدة كانت مصممة على خيار الحرب منذ البداية، وتكسب الوقت لاستكمال حشد القوات استعداداً للعدوان على العراق، تحت عنوان تنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي. وتضمن البيان الأردني استنكار القيادة والحكومة والشعب للهجمة الوحشية على العاصمة العراقية، وتحميل المسؤولية لكل من شارك في ذلك[٨٨].

وعقد مجلس النواب الأردني جلسة طارئة في ١٨/١/١٩٩١ صدر في نهايتها بيان أكد أن «العدوان الوحشي على الشعب العراقي الشقيق الذي تقوده أمريكا وحلفاؤها إنما هو عدوان على كل الشعوب العربية والإسلامية، وانتهاك صارخ لكل الشرائع السماوية والأعراف والمبادئ الإنسانية». وحيا المجلس «صمود الشعب العراقي العربي المسلم وجيشه المظفر وقيادته الشجاعة وتصديه للعدوان». وناشد الشعوب العربية والإسلامية في مصر وسوريا وتركيا وبنغلادش وباكستان والعربية السعودية... أن تقوم بدورها التاريخي وتعلن غضبها واستنكارها لهذا العدوان وتحدد

---

(٨٦) الرأي، ١٣/١/١٩٩١، ص ٣.

(٨٧) الرأي، ٣٠/٢/١٩٩٠.

(٨٨) الرأي، ١٨/١/١٩٩١، ص ١.

موقفها من كل من يساند أمريكا ويسير في فلكها[٨٩].

ودعا الملك حسين، في مؤتمر صحفي عقده في الديوان الملكي بعمان في ١٩/١/١٩٩١، إلى ايقاف العمليات العسكرية لزمن محدود حتى يمكن استئناف الجهود لإيجاد حل سلمي للأزمة[٩٠]. كان لضرب القوات العراقية لإسرائيل بصواريخ سكود (Scud) أثره في الوضع الأمني في الأردن. وقامت الحكومة بشق طرق ترابية موازية للطريق الرئيسي الواصل بين الأردن والعراق، واشترت كميات من الأسلحة الفردية من نوع كلاشنكوف لتسليح الجيش الشعبي. ووزعت هذه الأسلحة على نقاط التجمع السكاني في البلاد. وأعلن الملك حسين أن الأردن مستعد لمقاومة أي هجوم إسرائيلي.

ولمواجهة الأزمة النفطية في الأردن قام رئيس الوزراء مضر بدران بزيارة سوريا والتقى بالرئيس حافظ الأسد لتأمين حاجة الأردن من النفط، فوافق الرئيس السوري على تلبية الطلب الأردني. ولما سأل الرئيس بدران الرئيس الأسد عن موقف سوريا في حالة تدخل إسرائيل ودخولها الأراضي الأردنية، أجابه أن سوريا ستتدخل إلى جانب الأردن. وقد أبلغ الرئيس بدران المجلس النيابي في جلسة سرية بالموقف السوري. ولما تسربت المعلومات إلى وكالات الأنباء أكدت الحكومة السورية وقوفها إلى جانب الأردن في حالة وقوع هجوم إسرائيلي عليه.

وقام الرئيس بدران في اليوم الثالث لهجوم الدول المتحالفة على العراق بزيارة بغداد للاطمئنان إلى الموقف هناك. فسافر بالسيارة سراً والتقى بطه ياسين رمضان وسأله عن استعدادات العراق لمواجهة الحرب والحصار، فكانت إجاباته غير مطمئنة، ولا سيما فيما يتعلق بالوضع الأمني والغذائي في البلاد. وعاد الرئيس الأردني في مساء اليوم نفسه إلى عمان[٩١]. وفي السادس من شباط/فبراير، وجه الحسين خطاباً إلى الشعب الأردني، وصف فيه الدمار الذي لحق بالعراق، وسخر من شرعية هذه الحرب بقوله: «إن المفارقة العجيبة في هذه الحرب أنها تنفذ تحت عباءة الشرعية الدولية، ويرتكب إثمها باسم الأمم المتحدة التي أنشأتها الإنسانية للحفاظ على السلام والأمن والعدل وتسوية كل الخلافات والنزاعات بالحوار والمفاوضات والدبلوماسية. وإذا كان هذا هو النموذج عن دور الأمم المتحدة في النظام العالمي الجديد، فأي مستقبل أسود سيكون للشعوب والأمم، وأية شرعية ستكون الملجأ والملاذ للذين يسعى الأقوياء لقهرهم وإذلالهم وقتلهم وانتزاع كل حقوقهم التي كفلتها شرائع الله

(٨٩) الرأي، ١٩/١/١٩٩١، ص ١ و٧.

(٩٠) الرأي، ٢٠/١/١٩٩١، ص ٩.

(٩١) حديث مضر بدران في منزله بعمان إلى المؤلف في ٢٠/١١/١٩٩٤.

وكل المبادئ والقيم والمواثيق التي بنيت عليها الأمم المتحدة؟»[٩٢].

وفي اليوم التالي لخطاب الحسين أعلنت الإدارة الأمريكية بأنها ستعيد النظر في المساعدات العسكرية والاقتصادية التي تقدمها للأردن[٩٣].

وعلى أثر قصف ملجأ العامرية في بغداد في ١٣/ ٢/ ١٩٩١ الذي أسفر عن قتل مئات الأطفال والنساء والشيوخ، أعلنت الحكومة الأردنية الحداد في البلاد لمدة ثلاثة أيام[٩٤]، ونددت بهذه المذبحة البشعة الهيئات والفعاليات السياسية والنقابية[٩٥].

وقد أصدر الرئيس الأمريكي قراره بوقف العمليات العسكرية في العراق في ٢٨/ ٢/ ١٩٩١[٩٦]. وأصدر مجلس الأمن الدولي قراراً بوقف إطلاق النار في الخليج مؤكداً قراراته بشأن الأزمة الخليجية في ٣/ ٣/ ١٩٩١. ووافق العراق على ذلك في اليوم التالي[٩٧].

وبعد ذلك بثلاثة أسابيع قرر مجلس الشيوخ الأمريكي إلغاء المساعدات المالية المقررة للأردن للسنة المالية ١٩٩١، ومقدارها ٥٧ مليون دولار، بسبب موقفه المؤيد للعراق. واشترط المجلس لعودة المساعدة المالية الأمريكية للأردن أن تثبت الإدارة الأمريكية أن الأردن يلعب دوراً مفيداً في السعي إلى السلام في الشرق الأوسط[٩٨].

شعرت القيادة الأردنية بالضيق والحرج من هذه المواقف الأمريكية وسعت إلى شرح وجهة نظرها وموقفها من أزمة الخليج. وهذا ما فعله الأمير حسن في محاضرة ألقاها في جامعة أكسفورد في ١٧/ ٣/ ١٩٩١، وفي محاضرة أخرى ألقاها في المؤتمر الوطني لما بعد حرب الخليج الذي عقد في سان فرانسيسكو في الولايات المتحدة الأمريكية بعد أيام من المحاضرة السابقة. وأكد الأمير الأردني في محاضرتيه أنه «لا يمكن تحقيق تقدم نحو السلام في المنطقة دون أن يكون هناك دور نشيط وقيادي للولايات المتحدة. وهذا ما اعتقده صحيحاً فيما يتعلق بأمن الخليج والتنمية الاقتصادية الإقليمية لكل الشعوب وحصر الصراعين العربي ـ الإسرائيلي والفلسطيني ـ الإسرائيلي»[٩٩].

---

(٩٢) **الرأي**، ٧/ ٢/ ١٩٩١، ص ١٤.

(٩٣) **الرأي**، ٩/ ٢/ ١٩٩١، ص ١.

(٩٤) **الرأي**، ١٤/ ٢/ ١٩٩١، ص ١ و١٤.

(٩٥) **الرأي**، ٤/ ٣/ ١٩٩١، ص ٦ و١٢.

(٩٦) المصدر نفسه، ص ١٢.

(٩٧) **صوت الشعب** (عمان)، ٥/ ٣/ ١٩٩١.

(٩٨) **الرأي**، ٢١/ ٣/ ١٩٩١، ص ١.

(٩٩) انظر نص المحاضرة في: **الرأي**، ٢٤/ ٣/ ١٩٩١، ص ١٤.

وأكد الملك حسين النتائج التي أسفرت عنها حرب الخليج في خطابه في كلية القيادة والأركان الأردنية في ١٩٩١/٥/٢٢: «إن حرب الخليج قد أفرزت ظاهرة جديدة تمثلت في تنحي المصلحة القومية لصالح الأجندة الوطنية في الوطن العربي». كما عكست هذه الحرب «ملامح نظام عالمي جديد، نحن جزء منه وإن كنا لسنا من صناعه البارزين. والنظام العالمي نظام دائم ولكنه متجدد، ويكون له في كل حقبة أو مرحلة مركز ثقل في دولة أو مجموعة من الدول تحدده المعطيات الحضارية والاقتصادية والعلمية والعسكرية... أنه حقيقة قائمة ونظام دولي متشابك لا تملك أي دولة الانفصال عنه»[١٠٠].

(٥) **آثار حرب الخليج في الأردن**: بعد غزو العراق للكويت بأيام بدأ عشرات الآلاف من حملة الجنسيات المختلفة يتدفقون على الأردن عبر حدوده مع العراق. وبلغ عددهم في نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ حوالى ٦٤١ ألف شخص. وقد أعدت لهم السلطات الأردنية المختصة المخيمات لإيوائهم، ووفرت لهم الغذاء والعناية الصحية اللازمة، وتأمين نقلهم إلى أوطانهم. وبلغ ما أنفقته الحكومة الأردنية على هؤلاء الوافدين ٤٠ مليون دينار أردني ونيف[١٠١].

وأقدمت شركة التابلاين عل ايقاف ضخ النفط من العربية السعودية إلى مصفاة البترول الأردنية في ١٩٩٠/٩/١٩، كعقاب للأردن على موقفه السياسي[١٠٢]. وفي اليوم التالي احتجزت السلطات البحرينية وسلطات الإمارات العربية المتحدة الشاحنات الأردنية لديها، وأوقفت السلطات السعودية منح تأشيرات الدخول للسائقين الأردنيين[١٠٣].

وفرض الحصار على ميناء العقبة الأردني، فألحق ذلك خسائر فادحة بالاقتصاد الأردني. وقد أعلن مضر بدران، رئيس وزراء الأردن، في ١٩٩٠/١٠/٧ أن صندوق النقد الدولي قدر الخسائر التي لحقت بالأردن نتيجة أزمة الخليج بمليار ومئة مليون دولار خلال سنة ١٩٩٠[١٠٤].

(١٠٠) انظر نص الخطاب في: **الرأي**، ١٩٩١/٥/٢٣، ص ١٨.

(١٠١) انظر تصريحات رئيس لجنة رعاية الموفدين في: **الرأي**، ١٩٩٠/١٠/١، ص ٣، و**الرأي**، ١٩٩٠/١٠/٦، ص ١٠.

(١٠٢) **الرأي**، ١٩٩٠/٩/٢٢، ص ١٢.

(١٠٣) **الرأي**، ١٩٩٠/٩/٢٤، ص ١، ١٨ والأخيرة.

(١٠٤) انظر مقابلة مضر بدران مع محطة CNN الأمريكية في: **الرأي**، ١٩٩٠/١٠/٨، ص ١ و١٨.

وقدرت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا (ESCWA)) خسائر الأردن بسبب أزمة الخليج لمدة عام واحد بدءاً من وقوع الأزمة بحوالى ٨,٣ مليار دولار، أي ما يعادل حوالى ١١٠ بالمئة من مجمل الناتج القومي. وقدرت اللجنة أن نصف هذه الخسارة تقريباً تتحقق في النظام المالي الأردني بما فيه خزينة الدولة. وتقدر هذه الخسارة بـ ٤,١ مليار دولار. أما خسارة الاقتصاد الأردني فقدرت كما يلي:

ـ قطاع الصناعة والسياحة	٢٣٣ مليون دولار
ـ قطاع النفط ومشتقاته	٤٩٤ مليون دولار
ـ قطاع البناء والإسكان	٧٢٦ مليون دولار
ـ قطاع النقل والمواصلات	٩٧٤ مليون دولار
ـ تحويلات العاملين الأردنيين في الكويت	١٢٠٠ مليون دولار
ـ قطاع التجارة الخارجية	٣٨٠ مليون دولار[١٠٥].

وخسر حوالى خمسين ألف من الأردنيين وظائفهم في بلدان الخليج، واستقبل الأردن حوالى ٣٥٠ ألف من مواطنيه الذين طردوا من بلدان الخليج. واستقبلت المدارس الأردنية ٥٧ ألف تلميذ من أبناء هؤلاء. وقد اعتبرت الأمم المتحدة الأردن من الدول المتضررة من أزمة الخليج وقدرت خسائره بحوالى ٢,٥ مليار دولار لسنة ١٩٩١[١٠٦].

وقد أعلن وزير العمل الأردني في مؤتمر العمل الدولي الذي عقد في جنيف في مطلع حزيران/يونيو ١٩٩١ أن نسبة البطالة في الأردن قد ارتفعت بسبب حرب الخليج حتى بلغت ٢٠ بالمئة ونيف، وأن ما تحت خط الفقر من الأردنيين، بسبب أزمة الخليج، قد أصبح يشمل ٣٣ بالمئة من السكان[١٠٧].

٤ ـ العلاقات مع السعودية وبلدان الخليج العربي

الأردن والعربية السعودية مملكتان مواليتان للغرب تجمعهما حدود مشتركة

(١٠٥) الرأي، ٢٢/١٢/١٩٩٠، ص ٦.

(١٠٦) الرأي، ١٧/٥/١٩٩١، ص ١ و٢٣.

(١٠٧) انظر كلمة وزير العمل في المؤتمر في: الرأي، ٨/٦/١٩٩١.

ومصالح مشتركة. فالاستقرار السياسي والأمن الوطني في أي منهما ضروري وحيوي للأخرى. ومنذ سنة ١٩٥٧ لم تتردد العربية السعودية في إرسال قواتها المسلحة إلى الأردن كلما تعرض للخطر وشعر بالحاجة إليها. وجاءت اتفاقية الطائف سنة ١٩٦٢ بين المملكتين لتعزيز التحالف بينهما. وقد وضع الأردن قواته الجوية تحت تصرف العربية السعودية أثناء الحرب الأهلية اليمنية (١٩٦٢ ـ ١٩٦٨). وشاركت القوات الخاصة الأردنية في إخراج المتمردين من المسجد الحرام في مكة المكرمة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩. ولما قامت حركة الاحتجاج في جنوب الأردن في نيسان/ابريل ١٩٨٩، اتصل الملك فهد بالملك حسين غير مرة مبدياً مساندته له ودعمه في أي إجراء يجده ضرورياً لإخماد الحركة.

وتمتعت المملكتان باستقرار أمني طويل. وعلى الرغم من الاختلاف بينهما في الوزن والنفوذ السياسيين، فإنهما تسعيان عادة إلى تفهم مواقفهما لا إلى المجابهة، وتفضلان الاتفاق العام على التمحور والاستقطاب. وتريان أن التضامن العربي حاجز يحمي من الصدمات والنزاعات بين العرب.

ولما كان مصدر القوة السياسية السعودية اقتصادياً، فإنها تسعى إلى صياغة علاقاتها العربية بحيث تكون قوتها ونفوذها في مداهما الأوسع. وهذا يفسر دعوة القيادة السعودية دوماً إلى الوساطة والمصالحة والحيلولة دون نشوب النزاعات والتهدئة والسعي إلى الإجماع العربي. وتعطي هذه القيادة للمال والدبلوماسية الأولوية في علاقاتها العربية. وتستعمل المال لتهيئة الساحة العربية للعبة الدبلوماسية التي تتقنها. وقد ظهرت هذه السياسة السعودية في أجلى مظاهرها بعد سنة ١٩٨٤، بعد أن تبين أن احتياطي السعودية من المال لا حدود له.

وسعت العربية السعودية إلى تخفيف التوتر بين الأردن وسوريا بين سنتي ١٩٨٠ و١٩٨٥. وتعاونت السعودية مع الأردن على الصعيد العربي تعاوناً تاماً. ومع أن العربية السعودية تحفظت على القرار الأردني المنفرد باستئناف العلاقات الدبلوماسية مع مصر سنة ١٩٨٤، إلا أنها أيدت مساندة الأردن العلنية للعراق في حربه مع إيران وقدمت عن طريقه دعمها للعراق دون أن تعلن عنه.

ولم ترتح العربية السعودية لقيام مجلس التعاون العربي لأنها محاطة بدوله ولأن مواطنيه يؤلفون الأكثرية العظمى من العمال الذي يشتغلون في السعودية. وقد حرص الملك حسين على إقناع الملك فهد بأن المجلس لا يشكل تهديداً اقتصادياً أو سياسياً أو عسكرياً للعربية السعودية ولمصالحها.

واعتمد الأردن على العربية السعودية في التنمية الاقتصادية. فهي تأتي على رأس شركاء الأردن في تجارته الخارجية. كما كان يعمل في العربية السعودية ما بين ٢٥٠

ألفاً و٣٠٠ ألف عامل أردني. وقد انخفض عددهم كثيراً بعد حرب الخليج الثانية (١٩٩٠ ـ ١٩٩١). وكانت المعونة المالية والاقتصادية السعودية للأردن حتى سنة ١٩٩٠ العامل المهيمن على العلاقات الثنائية بينهما[١٠٨].

أما علاقات الأردن ببلدان الخليج فقد اتسمت بالثقة المتبادلة والتعاون في الميادين العسكرية والأمنية والاقتصادية والثقافية. ولم يتردد الأردن في تقديم خيرة الكفاءات من أبنائه في القوات المسلحة والأمن العام والجامعات والتربية والتعليم والأطباء والمهندسين والقضاة للمساهمة في بناء تلك الدول منذ حصولها على الاستقلال. وأفاد الأردن من هذا الوضع من خلال ما يرد إليه من عائدات وتحويلات من العملات الصعبة من أبنائه العاملين في بلدان الخليج. وساهمت هذه التحويلات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي شهدها الأردن في السبعينيات من هذا القرن. كما لم تتردد هذه البلدان في مد يد العون والمساعدة إلى الأردن كلما اقتضت ظروفه ذلك أو واجهته أزمة مالية أو اقتصادية. وكان موقف الأردن من غزو العراق للكويت مفاجأة لقيادات هذه البلدان. ولذا لم تتردد في معاقبة الأردن على موقفه هذا بقطع المعونات المالية عنه وطرد أعداد كبيرة من أبنائه العاملين في تلك الدول. ولم يتمكن الأردن من استعادة علاقاته مع هذه البلدان خلال السنوات الثلاث التي تلت حرب الخليج الثانية[١٠٩].

ثانياً: علاقات الأردن الدولية

للأردن مكانة سياسية دولية تتجاوز، بأي معيار موضوعي، قوته وإمكاناته. فالأردن بلد صغير وفقير وهش وفتي، ومع ذلك، يحظى بالمنزلة الدبلوماسية لدولة متوسطة. ويعود ذلك إلى موقع الأردن المجاور لفلسطين وتحمله مسؤولية الدفاع عن قضيتها، ولأنه أصبح يملك أطول الحدود مع إسرائيل بعد قيامها في فلسطين، ولانخراطه في النزاع العربي ـ الإسرائيلي الذي نال اهتمام العالم بأسره منذ خمسة عقود من الزمن. ويقيم على أرضه أكبر تجمع للاجئين الفلسطينيين الذي طردوا من ديارهم خلال الحروب التي شنتها إسرائيل على العرب. لهذه الأسباب اعتبرته الدول الكبرى طرفاً أساسياً في النزاع العربي ـ الإسرائيلي لا بد من التعامل معه في أي مسعى لحل هذا النزاع. ووقف الأردن منذ نشأته إلى جانب الدول الغربية ولم يتردد في مواجهة

---

(١٠٨) Nevo, «Jordan and Saudi Arabia: The Last Royalists,» pp. 103-116.

(١٠٩) Rodney Wilson, «The Middle East after the War: The Regional Economic Impact,» in: Haifaa A. Jawad, ed., *The Middle East in the New World Order* (Basingstoke, Hampshire: Macmillan; New York: St. Martin's Press, 1994), pp. 138-139.

أعدائها في المنطقة العربية. ولكن صغر حجم الأردن ومحدودية موارده الطبيعية وهشاشة اقتصاده جعلته دوماً يتجنب حالات اللاعودة في مواقفه السياسية. فكلما وقع تحت ضغط دولتين كبيرتين أو بين خصمين إقليميين سعى إلى استعادة توازنه ومجابهة القضايا الخطيرة أولاً. ولذا لم يختر الوقوف إلى جانب أي فريق أو طرف بلا تحفظ، لأنه كان يخشى التغيرات التي لا يستطيع السيطرة عليها ويبقى متنبهاً لما يجري حوله. وغالباً ما يترك الباب مفتوحاً لإمكانية التراجع التكتيكي.

١ ـ العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية

كنت في الفصول السابقة قد استعرضت العلاقات الأردنية ـ الأمريكية حتى سنة ١٩٨٦ من خلال دراسة العلاقة بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية وتطور النزاع العربي ـ الإسرائيلي. وسوف أواصل عرض هذه العلاقات منذ إخفاق الاتفاق الأردني ـ الفلسطيني وتخلي الأردن عنه في شباط/ فبراير ١٩٨٦ حتى عام ١٩٩٣.

شهدت سنة ١٩٨٦ عدة اتصالات أردنية ـ إسرائيلية مباشرة. فقد قابل العاهل الأردني وزير الدفاع الإسرائيلي إسحق رابين قرب مدينة ستراسبورغ (Strasbourg) بفرنسا في نيسان/ ابريل من تلك السنة. وتلا ذلك إغلاق مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية في عمان. وشجعت إسرائيل «روابط القرى» في الضفة الغربية لتكون بديلاً من منظمة التحرير الفلسطينية. وفتحت فروع لبنك القاهرة ـ عمان في الضفة الغربية وصدرت في القدس جريدة موالية للأردن. وفي تشرين الأول/ أكتوبر من السنة نفسها أصبح اسحق شامير رئيساً للوزراء، تنفيذاً للاتفاق بين حزبي العمل والليكود في حكومة الائتلاف الوطني. وتولى شمعون بيريس وزارة الخارجية وإسحق رابين وزارة الدفاع. وواصل بيريس لقاءاته مع الملك حسين حتى كاد يصل معه إلى اتفاق في ربيع سنة ١٩٨٧. فقد التقى الملك حسين وشمعون بيريس سراً في لندن للاتفاق على المبادئ التي سيعقد على أساسها المؤتمر الدولي للسلام. وتوصل الإثنان إلى اتفاق في ١١ نيسان/ ابريل ١٩٨٧ بحيث لا يكون للمؤتمر سلطات كاملة وأن لا يفرض آراءه أو يتمتع بحق النقض على نتائج المفاوضات الثنائية التي تحدث تحت مظلته. وتم الاتفاق على أن يحضر الجلسة الافتتاحية للمؤتمر ممثلون عن الدول الأعضاء الدائمة في مجلس الأمن الدولي وأطراف النزاع التي قبلت بقرار مجلس الأمن الدولي ٢٤٢. والمسألة التي ظلت بلا حل في هذه المباحثات هي: ماذا سيحصل لو واجهت المفاوضات الثنائية طريقاً مسدوداً؟

وفي اليوم الذي توصل فيه الحسين وبيريس إلى الاتفاق المذكور، قابل أحد مساعدي بيريس وزير الخارجية الأمريكي جورج شولتز ليرجوه أن يدخل نقاط

الاتفاق في مبادرة أمريكية جديدة حتى يمكن لشامير أن يقبل بها. غير أن شولتز رفض القيام بهذه اللعبة، وأصرّ على أن يقدم بيريس الاتفاقية إلى شامير قبل أن تتخذ الولايات المتحدة موقفاً منها. وفي ٢٠ نيسان/ابريل أبلغ بيريس شولتز أنه أعلم شامير بالاتفاقية وأنه رفضها رفضاً قاطعاً. وبعد ذلك بأربعة أيام جاء موشيه آرنز (Moshe Arens) إلى واشنطن لإقناع شولتز بعدم تبني اتفاق الحسين ـ بيريس(١١٠).

وفي منتصف حزيران/يونيو ١٩٨٧ أبلغ شامير شولتز أنه يفضل نوعاً من الاجتماع الدولي لدفع المفاوضات المباشرة مع الأردن. وأرسل شولتز مساعدة تشارلز هيل (Charles Hill) إلى إسرائيل في أواخر تموز/يوليو ١٩٨٧ للاطلاع على مزيد من التفاصيل. وكان شامير يعارض بشدة فكرة المؤتمر الدولي. ومع ذلك بعث بوفد إلى شولتز في ٦ آب/أغسطس من السنة نفسها ليبلغه أن شامير التقى بالملك حسين، وأنه لا يعارض أن يجتمع الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن الدولي لدفع المفاوضات العربية ـ الإسرائيلية.

واقترح بيريس على هيل في أيلول/سبتمبر أن يدعو رونالد ريغان وميخائيل غورباتشوف في لقائهما المقبل الملك حسين وشامير للقاء بهما. قبل شولتز بالفكرة، ولكنه لما عرضها على ريغان لم يوافق عليها.

وقام شولتز بزيارة الشرق الأوسط في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧ في طريقه إلى موسكو ليضع اللمسات الأخيرة على ترتيبات القمة الإمريكية ـ السوفياتية في واشنطن قبل نهاية العام. وعند لقائه شامير في القدس أقنعه بالموافقة مبدئياً على دعوة أمريكية ـ سوفياتية مشتركة له وللملك حسين للقدوم إلى واشنطن. وفي التاسع عشر من الشهر نفسه عرض شولتز الفكرة على الملك حسين أثناء لقائهما في لندن، غير أن العاهل الأردني تردد في قبول الفكرة، ولا سيما أنه كان على أبواب عقد مؤتمر القمة العربي في عمان. ومع اقتراب موعد الانتخابات الأمريكية والإسرائيلية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ لم يعد لواشنطن رغبة في متابعة النزاع العربي ـ الإسرائيلي(١١١).

وعلى أثر اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ وانتشارها السريع، ولجوء وزير الدفاع الإسرائيلي إسحق رابين إلى سياسة العصا الغليظة وتكسير العظام في محاولة لإرهاب الشباب الفلسطيني وإخماد الانتفاضة

---

(١١٠) William B. Quandt, *Peace Process: American Diplomacy and the Arab-Israeli Conflict since 1967* (Washington, DC: Brookings Institution; Berkeley, CA: University of California Press, 1993), pp. 360-361.

(١١١) المصدر نفسه، ص ٣٦٢ ـ ٣٦٣.

بسرعة، أصبح جلد الشباب والفتيان الفلسطينيين وإطلاق النار على المدنيين من المناظر المألوفة على شاشات التلفزة الأمريكية كل مساء. وكان رد الفعل الشعبي الأمريكي قوياً، حتى داخل الأقلية اليهودية ـ الأمريكية، ناقداً ومستنكراً لما تقوم به القوات المسلحة الإسرائيلية.

وفي ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ بعث شامير برسالة إلى شولتز يبلغه فيها أن الموقف الإسرائيلي من الحكم الذاتي للفلسطينيين قد يتغير ويصبح أكثر ليونة. وتحرك قادة الطائفة اليهودية في أمريكا مثلما تحرك بعض السياسيين الإسرائيليين لحث شولتز على العمل. وجاء الرئيس مبارك إلى واشنطن وطلب من القيادة الأمريكية التدخل قبل أن يعم التطرف المنطقة كلها[١١٢].

تحرك شولتز ببطء، وسعى إلى الاتصال بأطراف النزاع والأطراف الأخرى المعنية مثل سوريا والاتحاد السوفياتي وبعض الفلسطينيين والأردن وإسرائيل. وقام بزيارتين للمنطقة، وصاغ مبادرته في ٤ آذار/مارس ١٩٨٨ بحيث إنها تضمنت خليطاً من الأفكار وتستهدف العودة إلى اتفاقيات كامب ديفيد[١١٣].

نصت مبادرة شولتز على أن يبدأ التفاوض بين إسرائيل وجيرانها الراغبين في ذلك اعتباراً من الأول من أيار/مايو ١٩٨٨، وأن تقوم هذه المفاوضات على قراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨، على أن تقرر الأطراف في كل تفاوض ثنائي عملية التفاوض وجدول أعمالها، وشريطة أن تقرر جميع الأطراف المشاركة رغبتها في التفاوض فيما بينها.

أما فيما يتعلق بالوفد الإسرائيلي والوفد الأردني ـ الفلسطيني المشترك فتبدأ مفاوضاتهما حول الترتيبات اللازمة للمرحلة الانتقالية بهدف استكمالها خلال ستة أشهر. وبعد بداية المفاوضات الانتقالية بسبعة أشهر تبدأ مفاوضات الحل النهائي بهدف استكمالها خلال سنة واحدة. وتبدأ الفترة الانتقالية بعد ثلاثة أشهر من إبرام اتفاقية المرحلة الانتقالية وسوف تدوم ثلاث سنوات. وستشارك الولايات المتحدة في مفاوضات هاتين المرحلتين وتبذل جهدها لإنهائهما بسرعة. وسوف تقدم مشروع اتفاقية للأطراف المفاوضة في بداية المفاوضات حول ترتيبات المرحلة الانتقالية.

وقبل افتتاح المفاوضات بأسبوعين، يعقد مؤتمر دولي. وسوف يطلب من الأمين العام للأمم المتحدة أن يوجه الدعوة إلى الأطراف المعنية بالنزاع العربي ـ الإسرائيلي

(١١٢) المصدر نفسه، ص ٣٦٤.

(١١٣) المصدر نفسه، ص ٣٦٥.

والدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي. ويجب على جميع المشاركين في المؤتمر قبول قراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨، وإعلان رفضهم للعنف والإرهاب. ويمكن لأي طرف من الأطراف في المفاوضات الثنائية أن يقدم تقريراً من جانبه إلى المؤتمر حول حالة التفاوض بطريقة يتفق عليها. وليس من صلاحيات المؤتمر أن يفرض حلولاً أو يعترض على الاتفاقيات التي يتم التوصل إليها. أما التمثيل الفلسطيني فيكون في نطاق وفد أردني ـ فلسطيني مشترك. وتجري المفاوضات بينه وبين الوفد الإسرائيلي بصورة منفصلة ومستقلة عن أي مفاوضات أخرى(١١٤).

كانت مبادرة شولتز أهم مشاركة قامت بها الولايات المتحدة منذ مبادرة ريغان للسلام في أيلول/سبتمبر ١٩٨٢. ولعلّ الجديد في مبادرة شولتز الربط بين مفاوضات المرحلة الانتقالية ومفاوضات الحل النهائي للضفة الغربية وقطاع غزة، وتقصير المدة بين المرحلتين الانتقالية والنهائية.

سعى شولتز إلى إقناع المعارضين لها من الجانبين الإسرائيلي والعربي. وكانت مشكلته الكبرى مع رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق شامير الذي رفض فكرة المؤتمر الدولي ورفض تقصير المدة بين المرحلتين الانتقالية والنهائية. وأعلن شامير رفضه لمبدأ الأرض مقابل السلام. وهكذا أعلنت إسرائيل بوسائل الإعلام رفضها لمبادرة شولتز رغم ترحيب بيريس بها. أما الملك حسين فلم يرغب في رفض مبادرة شولتز، واكتفى بتوجيه أسئلة وطالب بإيضاحات وأصر على مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات، وترك الخيارات أمامه مفتوحة. ورفضت المنظمة مبادرة شولتز، ولم يتحمس السوفيات للمبادرة بسبب الدور الهامشي للمؤتمر الدولي، فقد كانوا يرغبون في دور حقيقي في عملية السلام. ولذلك منيت مبادرة شولتز بالفشل(١١٥). وأدى قرار الأردن بفك الارتباط الإداري والقانوني مع الضفة الغربية إلى انهيار الأسس التي قامت عليها المبادرة. وعلى أي حال فإن مبادرة شولتز كانت رد فعل للانتفاضة الفلسطينية. كما أن الانفتاح الأمريكي على منظمة التحرير الفلسطينية الذي تلاها رد فعل على قرار الملك حسين بفك الارتباط القانوني والإداري بالضفة الغربية.

وبوصول جورج بوش (George Bush) إلى سدة الرئاسة الأمريكية تغير الأسلوب الأمريكي في معالجة النزاع العربي ـ الإسرائيلي. فالرئيس بوش يتمتع بخبرة في الشؤون الخارجية قلما تمتع بها رئيس أمريكي، إذ كان مديراً لوكالة المخابرات المركزية (Central Intelligence Agency (C.I.A.))، ورئيساً للبعثة الدبلوماسية

---

(١١٤) انظر النص الكامل لمبادرة شولتز في: المصدر نفسه، ص ٤٨٦ ـ ٤٨٧.

(١١٥) المصدر نفسه، ص ٣٦٥ ـ ٣٦٧.

الأمريكية في الصين، وسفيراً للولايات المتحدة لدى هيئة الأمم المتحدة، وتحمل مسؤولية خاصة لإدارة الأزمات في مجلس الأمن القومي. وهو خريج جامعة ييل (Yale) وخدم طياراً في الجيش الأمريكي أثناء الحرب العالمية الثانية. كما كان رجل أعمال ناجحاً في تكساس، وانتخب رئيساً للحزب الجمهوري، ونائباً للرئيس رونالد ريغان.

في عهد بوش انتهت الحرب الباردة بانهيار الاتحاد السوفياتي، ومع ذلك ظل بوش يعتقد أن دور أمريكا القيادي في العالم لم يتغير. واختار صديقه وحليفه السياسي جيمس بيكر (James Baker) وزيراً للخارجية[١١٦].

ضم الفريق المعني بالشرق الأوسط في الإدارة الأمريكية الجديدة دنيس روس (Dennis Ross) الخبير في العلاقات الأمريكية ـ السوفياتية مع التركيز على الشرق الأوسط. وكان قد عمل في البنتاغون وفي مجلس الأمن القومي في عهد ريغان، وأصبح في عهد بوش من فريق الدراسات الرئاسية (The Presidential Study Group) ومن المشاركين في كتابة ورقة «البناء للسلام» (Building For Peace) التي قدمت للرئيس بوش. كان روس يرى أن على الولايات المتحدة التأكد من أن النزاع العربي ـ الإسرائيلي أصبح ناضجاً للحل، لأن الخلافات بين الأطراف المتنازعة ما زالت كبيرة، وأي تحرك للتفاوض قبل أوانه سيمنى بالفشل. ولذا ينبغي تشجيع الأطراف المعنية على الدخول في إجراءات لبناء الثقة بينها قبل البدء بالتفاوض.

أما الشخص الثاني المهم في الفريق فهو ريتشاد هاس (Richard Haass) الذي كان يوافق روس على رأيه في أن النضج مفتاح التفاوض في حل المنازعات الدولية. ولذا حين تصبح أطراف النزاع في الشرق الأوسط مستعدة للتفاوض، على الولايات المتحدة أن تركز على الخطوات الصغيرة لتحسين المناخ المناسب للتفاوض. وكان روس وهاس يريان أن النشاط الأمريكي السابق في هذا الصدد ولد اعتقاداً خاطئاً لدى العرب بأن الضغوط الأمريكية على إسرائيل ستؤدي إلى انسحابها من الأراضي المحتلة. وقد دفع هذا النشاط إسرائيل إلى اتخاذ مواقف دفاعية متصلبة لمقاومة الضغوط الأمريكية، وجعل واشنطن محور جميع التحركات الدبلوماسية بدلاً من التركيز على الأطراف المتنازعة للتعامل مباشرة فيما بينها.

هذا الأسلوب لمعالجة النزاع العربي ـ الإسرائيلي يتعارض وأسلوب جيمي كارتر وهنري كيسنجر من قبله. ولا شك في أن إسرائيل رحبت بالأسلوب الجديد مما أثار

---

(١١٦) المصدر نفسه، ص ٣٨٣ ـ ٣٨٥.

شكوك العرب العميقة.

وكان وزير الدفاع في إدارة بوش ريتشارد تشيني (Richard Cheney) ومستشار الأمن القومي برنت سكوكروفت (Brent Scowcroft) من المتعاطفين مع إسرائيل. أما نائب وزير الخارجية لورنس إيغلبرغر (Lawrence Eagelberger) وفريق الشرق الأوسط كله (روس وهاس ودانيال كورتزر (Daniel Kurtzer) وآرون ميلر (Aaron Miller)) فكانوا يتكلمون جميعاً العبرية بطلاقة ومن المتعاطفين مع إسرائيل.

بدأت إدارة بوش اتصالها بشامير ورابين في مطلع سنة ١٩٨٩ للتعرف على أفكارهما الجديدة في كيفية إنعاش عملية السلام. وأدرك رابين من هذا الاتصال أن عليه وضع جدول أعمال للجولة الدبلوماسية المقبلة. ولما حان موعد زيارة شامير الأولى لمقابلة الرئيس بوش في واشنطن في نيسان/ابريل ١٩٨٩، كانت الحكومة الإسرائيلية قد أعدت مشروعاً من أربع نقاط يتضمن الدعوة إلى إجراء انتخابات عامة في الضفة الغربية وقطاع غزة لانتخاب ممثلين لا ينتمون إلى منظمة التحرير الفلسطينية يتولون اختيار وفد للمشاركة في المفاوضات المقبلة التي ستقوم على صيغة كامب ديفيد واتفاقية حول الحكم الذاتي. ولم يشر المشروع الإسرائيلي إلى المؤتمر الدولي. ولدى اطلاع الإدارة الأمريكية على المشروع أبدت تعاطفها معه.

كان على الإدارة الأمريكية أن تقنع منظمة التحرير الفلسطينية بأن تقبل أن يتفاوض فلسطينيون من غير المنتمين إلى صفوفها مع إسرائيل، لأن شامير يرفض التفاوض معها. وكان ذلك أمراً عسيراً. غير أن المنظمة أظهرت مرونة في منتصف سنة ١٩٨٩ حول هذه النقطة. فقد قبلت المنظمة أن تبقى في الظل بشرطين هما: أن تختار الوفد الفلسطيني، وأن يكون أحد أعضاء الوفد من خارج الضفة والقطاع، وأن لا يستثنى فلسطينيو القدس من قائمة أعضاء الوفد المرشحين، وهي نقطة وافقت عليها الولايات المتحدة سابقاً[١١٧].

واستمرت الإدارة الأمريكية في اتصالاتها مع منظمة التحرير الفلسطينية دون أن تعير بالاً للأردن طوال سنتي ١٩٨٩ و١٩٩٠.

كان الفريق المختص بشؤون الشرق الأوسط في إدارة بوش يرى أن من نتاج حرب الخليج الثانية التي ستسفر عن هزيمة العراق أن يقتنع المتشددون العرب أن الحل العسكري للنزاع العربي ـ الإسرائيلي أصبح مستحيلاً، وأن مشاركة الاتحاد السوفياتي مع الولايات المتحدة أثناء الأزمة مع العراق تعني أن قواعد لعبة الحرب الباردة قد

---

(١١٧) المصدر نفسه، ص ٣٨٨ ـ ٣٩١.

تبدلت، وأن الولايات المتحدة وحدها أصبح بيدها الحل الدبلوماسي، وأن الفلسطينيين والأردنيين الذي تضامنوا مع الرئيس العراقي سيدركون أنهم فقدوا دعم الأنظمة العربية الأخرى لهم وأن الزمن لم يعد في صالحهم. ونتيجة الشعور بالضعف يتوقع من الفلسطينيين أن يستجيبوا لأي مبادرة دبلوماسية جادة. وتوقع هذا الفريق أيضاً أن يستمر التحالف العربي ـ الأمريكي أثناء الأزمة إلى ما بعدها، وأن تؤيد مصر وسوريا والعربية السعودية عملية السلام، وهو أمر لم يحدث منذ سنة ١٩٧٤[١١٨].

وحال إعلان وقف إطلاق النار بين العراق وقوات التحالف، التقى بوش بالكونغرس، في اجتماع مشترك لمجلس النواب والشيوخ في ٦/٣/١٩٩١ وقال: «يجب علينا أن نعمل ما في وسعنا لتجسير الهوة بين إسرائيل والدول العربية وبين الإسرائيليين والفلسطينيين... إن سلاماً شاملاً يجب أن يؤسس على قراري مجلس الأمن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨ وعلى مبدأ الأرض مقابل السلام. وهذا المبدأ ينبغي أن يحقق لإسرائيل أمنها والاعتراف بها، وفي الوقت نفسه، الحقوق السياسية المشروعة للفلسطينيين. ولن يحقق غير ذلك الإنصاف والأمن. لقد حان الوقت لإنهاء النزاع العربي ـ الإسرائيلي»[١١٩].

وبعد أيام من خطاب بوش هذا، كان جيمس بيكر، وزير الخارجية، في طريقه إلى الشرق الأوسط. التقى بيكر بالملك حسين في ١٩ نيسان/ابريل ١٩٩١ في قصره بالعقبة. ويسجل بيكر في مذكراته مدى خيبة الأمل والغضب اللذين انتابا الرئيس بوش من موقف العاهل الأردني في حرب الخليج الثانية، ولا سيما أن صداقة شخصية ربطتهما لعقدين من الزمن. ويذكر أيضاً أن الرئيس بوش رفض عدة مرات طلب الحسين اللقاء به. غير أن عملية السلام تقتضي مشاركة الأردن الفاعلة والدور الحاسم الذي سيقوم به مليكه في إقناع الفلسطينيين للجلوس على مائدة المفاوضات. وكان بيكر يدرك ما حلّ بالأردن نتيجة هذه الحرب: فالاقتصاد في حالة يائسة، والممولون السابقون ولا سيما السعوديون قد تملكهم الغضب منه أكثر من أي وقت مضى، وديونه الخارجية تضخمت بسرعة، وعاد أكثر من ثلاثمائة ألف لاجئ فلسطيني إليه يستنزفون خزانته المالية الضعيفة. كان الملك حسين في وضع لا يحسد عليه وعلى استعداد لعمل أي شيء للتعاون مع الأمريكيين. وأبلغ بيكر الحسين أن إصلاح علاقة الأردن مع الولايات المتحدة مهمة عسيرة. وقال: «لا أريد أن أتناول ما يفرّق بيننا. فأنا هنا أحاول وأناقش إذا كان بإمكاننا أن نتحرك نحو السلام. ولكن

---

(١١٨) المصدر نفسه، ص ٣٩٦ ـ ٣٩٧.

(١١٩) المصدر نفسه، ص ٣٩٩ (نص خطاب بوش، ص ٤٩٥ ـ ٤٩٦).

لدينا مشاعر قوية بالأسى في الولايات المتحدة، وآمل أن نتمكن من التغلب عليها، ولا بد أن تأخذ وقتاً»[(١٢٠)].

وعلى مائدة الغداء أبلغ الحسين بيكر موافقته على عقد المؤتمر الدولي للسلام وعلى حضور الأردن حتى ولو لم تحضر سوريا. كما وافق على تأليف وفد أردني ـ فلسطيني مشترك، وأن يكون للأمم المتحدة في المؤتمر صفة المراقب[(١٢١)].

عاد بيكر إلى عمان في ٢١/٧/١٩٩١ حيث قابل الملك حسين وطلب منه أن يستعمل قناة اتصاله بإسرائيل لإعطاء شامير أسماء الوفد الفلسطيني. وأكد الحسين له أنه سيفعل ذلك. وطلب منه كتاب ضمانات منفصل فوعد بيكر بذلك. وبعد هذا اللقاء قررت الإدارة الأمريكية إعادة مساعدتها إلى الأردن[(١٢٢)]. ولما عاد بيكر إلى الأردن في ١٩/٩/١٩٩١ قابل الملك حسين وألح عليه للقاء مع الفلسطينيين في عمان لتجسيد التحرك نحو تأليف الوفد الأردني ـ الفلسطيني المشترك[(١٢٣)]. وفي جولته الثامنة زار بيكر عمان في ١٢/١٠/١٩٩١ وطلب معونة الملك حسين لتأليف الوفد الفلسطيني، وأن يقوم الملك حسين بنقل أسماء الوفد الفلسطيني إلى شامير، فوافق الحسين على ذلك[(١٢٤)]. وفي ١٨/١٠/١٩٩١ تسلم بيكر قائمة بأسماء الفريق الفلسطيني المفاوض. وفي ٢٠/١٠/١٩٩١ وافقت إسرائيل على حضور مؤتمر مدريد للسلام. وبعد ذلك بيومين أعلن فيصل الحسيني أسماء الفريق الفلسطيني المفاوض[(١٢٥)].

افتتح مؤتمر السلام للشرق الأوسط في مدريد يوم ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩١ تحت الرئاسة المشتركة للرئيسين بوش وغورباتشوف. وحضرته وفود تمثل إسرائيل وسوريا ولبنان ووفد أردني ـ فلسطيني مشترك، مثلما حضره ممثل عن الأمين العام للأمم المتحدة وممثل عن الجماعة الأوروبية. وتقرر عقد الجولات الثنائية بين كل وفد عربي ووفد إسرائيلي مقابل له، وعقد جولات المفاوضات المتعددة الأطراف بحضور وفود من الدول المعنية حسب الموضوعات التي ستناقش. جرت المفاوضات

---

(١٢٠) Baker III, *The Politics of Diplomacy: Revolution, War and Peace, 1989-1992,* pp. 50-51.

(١٢١) المصدر نفسه، ص ٤٥١ ـ ٤٥٢.

(١٢٢) المصدر نفسه، ص ٤٩٧.

(١٢٣) المصدر نفسه، ص ٥٠٠.

(١٢٤) المصدر نفسه، ص ٥٠٤.

(١٢٥) Quandt, Ibid., p. 403, and Thomas R. Mattair, «The Arab-Israeli Conflict: The Madrid Conference, and Beyond,» *American-Arab Affairs,* no. 37 (Summer 1991), pp. 8-29.

الثنائية ببطء شديد في واشنطن ودارت في معظمها حول الشكليات.

وفي ٢٣ حزيران/ يونيو ١٩٩٢ أجريت الانتخابات العامة في إسرائيل فأسفرت عن فوز حزب العمل وهزيمة تجمع الليكود. وبعد أيام من تأليف الحكومة الإسرائيلية الجديدة برئاسة إسحق رابين وصل بيكر إلى إسرائيل لدفع استئناف المفاوضات والإعداد لزيارة رابين لواشنطن. استقبل الرئيس بوش إسحق رابين في منتجع مين (Maine) في ١٠/٨/ ١٩٩٢ بحرارة ملحوظة. وعقدت الجولة السادسة من المفاوضات الثنائية في واشنطن في ٢٤/٨/ ١٩٩٢، أي بعد يوم واحد من خروج بيكر وفريقه من وزارة الخارجية ليصبح رئيس حملة بوش الانتخابية(١٢٦). واستمرت المفاوضات في واشنطن بين الجانبين الأردني والإسرائيلي في واشنطن حتى توصلا إلى اتفاق على جدول الأعمال في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٢. ومرت سنة ١٩٩٣ دون الوصول إلى نتيجة ملموسة(١٢٧). واجتمعت مجموعات التفاوض المتعدد الأطراف لمناقشة مسائل: مراقبة الأسلحة والأمن الإقليمي، والمياه، والتنمية الاقتصادية، والبيئة، واللاجئين مرتين خلال سنة ١٩٩٢، مرة في ربيع ١٩٩٢ ومرة في نهاية ١٩٩٢. واستضافت الولايات المتحدة وروسيا وكندا واليابان والمجموعة الأوروبية اجتماعات لجان المفاوضات المتعددة الأطراف في كل من واشنطن وموسكو وأوتارا وطوكيو ولاهاي. ودارت المفاوضات في العديد من جلساتها حول تقرير من سيحضر المفاوضات وجدول الأعمال ومكان وموعد الاجتماع التالي. وقد أخرت إسرائيل المفاوضات الثنائية ورفضت حضور المفاوضات المتعددة الأطراف حول التنمية الاقتصادية واللاجئين لرفضها ممثلي فلسطين إلى تلك الاجتماعات. ورفضت سوريا ولبنان حضور الاجتماعات المتعددة الأطراف قبل أن يحصل تقدم ملموس على المفاوضات الثنائية(١٢٨).

٢ ـ العلاقات مع المجموعة الأوروبية

أقام الأردن علاقات جيدة مع معظم دول المجموعة الأوروبية عبر العقود الثلاثة الأخيرة. وسعى في التسعينيات إلى إبرام اتفاقية شراكة معها على غرار ما فعلته بعض البلدان العربية وإسرائيل. كما أملت القيادة الأردنية من تطوير علاقاتها مع المجموعة

---

(١٢٦) Quandt, Ibid., pp. 404-410, and Emma C. Murphy, «The Arab-Israeli Conflict and the New World Order,» in: Jawad, ed., *The Middle East in the New World Order*, pp. 94-95.

(١٢٧) Murphy, Ibid., pp. 94-95.

(١٢٨) Abbas Ali and Malcolm Hayward, *U. S. Foreign Policy Options: Strategies for the Middle East* (Indiana, PA: American-Arab Institute for Strategic Studies, 1993), pp. 8-9.

الأوروبية الإفادة من هذه المجموعة في التأثير في السياسة الأمريكية تجاه النزاع العربي ـ الإسرائيلي. وجاء بيان البندقية الصادر عن المجموعة الأوروبية سنة ١٩٨٠ خطوة مهمة في هذا الاتجاه[١٢٩].

وكانت المانيا الاتحادية تحتل المقام الأول في التعاون الاقتصادي مع الأردن من بين دول المجموعة الأوروبية، إذ بلغت قروض الأردن من المانيا الاتحادية منذ بداية التعاون بينهما حتى عام ١٩٩١ حوالى ١٢٢٨ مليون مارك الماني. وقدمت المانيا للأردن مساعدات فنية حتى سنة ١٩٩١ تقدر قيمتها بـ ٣٥٠ مليون مارك. وتلقى الأردن مساعدات من المانيا خلال أزمة الخليج في عام ١٩٩١ وفي العامين التاليين ٣٣٠ مليون مارك. ونمت واردات الأردن من المانيا عبر السنين الأخيرة. ففي حين بلغت قيمتها حوالى ٧٠ مليون دينار أردني سنة ١٩٨٧ ارتفعت إلى ٩٥ مليون دينار سنة ١٩٩٠ وتضاعفت هذه القيمة سنة ١٩٩٢ فبلغت ١٨٦,٧٤ مليون دينار. أما صادرات الأردن إلى المانيا الاتحادية فقد نمت بدورها خلال المدة نفسها من ١٩١ ألف دينار سنة ١٩٨٧ إلى مليوني دينار سنة ١٩٩٠، و١,١٨٤ مليون دينار سنة ١٩٩٢. ويظهر من هذه الأرقام العجز الكبير في الميزان التجاري الأردني[١٣٠].

أما فرنسا فقد قدمت بدورها قروضاً مالية للأردن لبناء شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية. وقدمت قروضاً سهلة بعد أزمة الخليج (١٩٩٠ ـ ١٩٩١)، لدعم ميزان المدفوعات الأردني ولتمويل مشاريع تنموية. وبلغت قيمة القروض المختلفة والتنموية والاستثنائية التي حصل عليها الأردن من فرنسا بين سنتي ١٩٧٧ و١٩٩٣ نحو ١٢٥٣ مليون فرنك فرنسي. وعلى صعيد التبادل التجاري بين الدولتين بلغت قيمة واردات الأردن من فرنسا بين عامي ١٩٨٥ و١٩٩٣ حوالى ٥١٦,٧ مليون دينار أردني بينما بلغت قيمة الصادرات الأردنية إلى فرنسا في المدة الزمنية نفسها حوالى ٤٣ مليون دينار أردني. وبلغت قيمة صادرات فرنسا للأردن سنة ١٩٩٣ حوالى ٧٥٦ مليون فرنك. ويتضح من هذه الأرقام العجز الكبير في الميزان التجاري الأردني في علاقاته التجارية مع فرنسا[١٣١].

---

(١٢٩) Adam Garfinkle, «Jordan in World Politics,» in: Nevo and Pappé, eds., *Jordan in the Middle East: The Making of a Pivotal State, 1948-1988*, pp. 294-302.

(١٣٠) أحمد قاسم الأحمد، **التعاون الاقتصادي بين المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية ألمانيا** (عمان: الجمعية العلمية الملكية، مركز الدراسات الدولية، ١٩٩٣)، ص ٢٩ ـ ٣٣.

(١٣١) مصطفى الصالح، **التعاون الاقتصادي بين المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية الإيطالية** (عمان: الجمعية العلمية الملكية، مركز الدراسات الدولية، ١٩٩٤)، ص ٢٩ ـ ٣٠ و٤٦، و Alain Renon, *Géographie de la Jordanie* (Bruxelles: Editions complexe, 1996), pp. 105-106.

واقتصرت المساعدات الاقتصادية الإيطالية للأردن في الثمانينيات على توفير التمويل اللازم للبضائع والخدمات الإيطالية المنشأ اللازمة لتنفيذ مشاريع الري والكهرباء. وعلى صعيد التبادل التجاري بلغت قيمة واردات الأردن من ايطاليا سنة ١٩٨٥ حوالى ٧٣,٤ مليون دينار أردني، وهبطت إلى ٦٧,٦ مليون دينار سنة ١٩٩٠ وارتفعت إلى ١١٠,٩ مليون دينار سنة ١٩٩٢. أما الصادرات الأردنية إلى ايطاليا فقد بلغت قيمتها ٣,٧ مليون دينار سنة ١٩٨٥، وارتفعت إلى ٦,٢ مليون دينار سنة ١٩٩٠ وهبطت إلى ٤,١ مليون دينار سنة ١٩٩٢[١٣٢].

أما اسبانيا فقد بلغت قيمة واردات الأردن منها سنة ١٩٨٨ حوالى ١١ مليون دينار أردني وارتفعت إلى ١٨,٤ مليون دينار سنة ١٩٩٠ وتضاعفت سنة ١٩٩٢ فبلغت ٣٦,٥ مليون دينار. أما صادرات الأردن إلى اسبانيا فبلغت قيمتها سنة ١٩٨٨ ١٢,٥ ألف دينار أردني وارتفعت إلى ١,١ مليون دينار سنة ١٩٩٠ ثم انخفضت إلى ٦٦٧ ألف دينار أردني سنة ١٩٩٢[١٣٣].

٣ ـ العلاقات مع اليابان

تطورت العلاقات الأردنية ـ اليابانية في السنوات العشر الأخيرة. وقد عززت هذه العلاقات الصلات الوثيقة بين الأسرة المالكة الأردنية والأسرة الامبراطورية اليابانية. وقدمت اليابان معونات فنية ومنحاً للأردن من خلال برنامج «معونة التنمية الرسمية اليابانية» (Japan's Official Development Assistance). كما قدمت قروضاً للأردن لتمويل مشاريع في ميادين الزراعة والطاقة وتقنية الحاسوب والبيئة والثقافة. وبلغت كلفة مشروع تحسين الطرق في الأردن ٧٣,٥ مليون دينار أردني. كما بلغت كلفة المرحلة الثانية من محطة العقبة الحرارية ٨٣ مليون دولار أمريكي. وقد أبدت الحكومة اليابانية اهتماماً خاصاً بمشاريع التنمية الأردنية في أعقاب حرب الخليج الثانية (١٩٩٠ ـ ١٩٩١)[١٣٤].

---

(١٣٢) الصالح، المصدر نفسه، ص ٢٨ ـ ٣١.

(١٣٣) منذر الشرع، **التعاون الاقتصادي بين المملكة الأردنية الهاشمية وشبه الجزيرة الايبرية** (عمان: الجمعية العلمية الملكية، مركز الدراسات الدولية، ١٩٩٢)، ص ٣٨.

(١٣٤) Tara Nakayama, «Japan and Jordan, Japan and the Middle East,» p. 25, and Umayya Toukan, «Investment Dimension and Joint Jordanian-Japanese Projects,» pp. 62-63, two papers presented at: *A Jordanian Presence in the Land of the Rising Sun: Summaries of Papers and Presentations from the Symposium on Japanese - Jordanian Relations «Peace and Beyond - the Roles of Jordan and Japan»: May 22, 1995, Tokyo, Japan,* edited by Mazen Armouti (Amman: Institute of Diplomacy; Japan: Middle East Institute, 1995), pp. 62-63.

الفصـــل الثامـــن

معاهدة السلام الأردنية ـ الإسرائيلية
والقيود المفروضة على الديمقراطية

أولاً: وزارة عبد السلام المجالي الأولى
(٢٩/ ٥/ ١٩٩٣ ـ ٧/ ١/ ١٩٩٥)

توصل الأردن وإسرائيل في المفاوضات الثنائية التي جرت في واشنطن إلى اتفاق على جدول أعمال (أجندة) لمفاوضات السلام بينهما في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٢. ولم تصادق حكومة الشريف زيد بن شاكر على الأجندة في انتظار حصول تقدم مماثل على المسارات العربية الأخرى، ولا سيما المسار الفلسطيني ـ الإسرائيلي[١]. وكانت الحكومة تكرر موقفها بأنها لن توقع معاهدة سلام منفصلة مع إسرائيل. وشعر الملك حسين أن الوقت قد حان لدفع عملية السلام إلى الأمام والتهيئة للمفاوضات المقبلة، وأن لا بد من حكومة جديدة توقع معاهدة السلام مع إسرائيل ومجلس نيابي طيع يصادق على المعاهدة دون أي متاعب. ووقع اختياره على الدكتور عبد السلام المجالي، رئيس الوفد الأردني للمفاوضات الثنائية الأردنية ـ الإسرائيلية، لرئاسة الحكومة الجديدة. والمجالي يتمتع بثقة الملك المطلقة ومعروف بولائه وإخلاصه لمليكه ولا يتردد في تنفيذ ما يريده. وقد كلف بتأليف الحكومة في ٢٩/ ٥/ ١٩٩٣.

ولضمان انتخاب مجلس نيابي طيع، تقرر وضع قانون انتخابي جديد كقانون مؤقت يصدر عن الحكومة ويصادق عليه الملك أثناء غياب البرلمان. وبني القانون الجديد على حق الناخب في صوت واحد في دائرته الانتخابية، بعد أن كان له حق انتخاب عدد من المرشحين للنيابة في دائرته الانتخابية مساو للعدد المقرر لها من النواب، وفقاً لقانون الانتخاب السابق. ولما كان مجلس النواب مؤلفاً من ثمانين نائباً، فقد كانوا ينتخبون من عشرين دائرة انتخابية يتراوح عدد نوابها بين نائبين وتسعة نواب. ووزعت الدوائر الانتخابية، بموجب القانون الجديد، على العشائر والمدن

(١) Asher Susser, «Jordan,» *MECS*, vol. 17, edited by Ami Ayalon (1993), p. 468.

بصورة تضمن تمثيلاً عشائرياً للبلاد وليس تمثيلاً وطنياً حقيقياً يمثل الاتجاهات السياسية فيها. وقد أثار مشروع القانون الجديد الذي أطلقت عليه الصحف الأردنية اسم «قانون الصوت الواحد» معارضة شديدة في أوساط الأحزاب السياسية، ولا سيما جبهة العمل الإسلامي والأحزاب القومية واليسارية والنقابات المهنية والأوساط المثقفة الأردنية. ورجت المعارضة السياسية الملك حسين عقد دورة استثنائية لمجلس الأمة للنظر في قانون الانتخاب الجديد[٢]. فما كان من الملك إلا أن حل مجلس النواب في ١٩٩٣/٨/٤، للحيلولة دون عقد دورة استثنائية له، وأصدر إرادة ملكية بتحديد الثامن من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ موعداً للانتخابات النيابية[٣]، وأصدر قانون الانتخابات الجديد في ١٩٩٣/٨/١٧ بإرادة ملكية[٤]. وقد استنكر عدد من النواب السابقين والشخصيات السياسية قرار حل مجلس النواب وإصدار قانون الصوت الواحد. وكان الملك حسين قد ألقى خطاباً يوم صدور القانون ذكّر فيه مواطنيه بأحداث سنة ١٩٥٧ التي أسفرت عن التراجع عن العملية الديمقراطية، وحظر نشاط الأحزاب السياسية، وفرض الأحكام العرفية على البلاد[٥].

هذا وقد منعت الحكومة الدعاية الانتخابية بوسائل الإعلام الإلكترونية، وحظرتها في المساجد، ومنعت المهرجانات الانتخابية. وأقامت جبهة العمل الإسلامي دعوى على الحكومة لدى محكمة العدل العليا لمنعها المهرجانات الانتخابية فربحتها، ولكن قبل موعد الانتخابات بعشرة أيام، ولذا لم تستفد منها[٦]. وغدت الحملة الانتخابية محلية ضيقة، وفضل كثير من الحزبيين خوض المعركة الانتخابية على أسس عشائرية. وعشية الانتخابات ألقى الملك حسين خطاباً حث فيه المواطنين على ممارسة حقهم في الانتخاب باعتباره «واجباً وطنياً مقدساً»، وعلى تحكيم ضمائرهم وعقولهم «في اختيار خيرة الخيرة من أبناء الوطن ليكونوا ممثلين حقيقيين لنا مؤتمنين على مصالح الوطن». وحذرهم من أن يؤخذوا «بجلجلة الأصوات العالية أو بالشعارات البراقة الزائفة أو بكلمات الحق التي يراد بها الباطل»[٧].

أجريت الانتخابات النيابية في موعدها المقرر ١٩٩٣/١١/٨ في حالة من الترقب والتوتر. وواكبتها مجموعة من التطورات الإقليمية التي بدت ذات تأثير سلبي

---

(٢) **الرباط** (عمان)، ١٩٩٣/٧/١٢، **والأفق** (عمان) (١٢ تموز/يوليو ١٩٩٣).

(٣) **الدستور** (عمان)، ١٩٩٣/٨/٥، ص ١ و٢٢.

(٤) **الدستور**، ١٩٩٣/٨/١٨، ص ١ و٢٤.

(٥) المصدر نفسه، ص ١ و٢٤.

(٦) *Jordan Times* (Amman), 30/10/1993.

(٧) **الدستور**، ١٩٩٩/١١/٧، ص ٢٩.

في مستقبل الأردن. فقد أحدث إعلان المبادئ الفلسطيني ـ الإسرائيلي في ١٣/ ٩/ ١٩٩٣ قدراً من الإرباك في السياسة الأردنية التي سعت إلى التكيف مع الوضع الجديد عبر تحرك سريع مع طرفي الإعلان من ناحية، ومواصلة الإعداد للانتخابات في موعدها واستبعاد خيار تأجيلها من ناحية أخرى. واقترن إجراء الانتخابات في موعدها بالحرص على إظهار الاستقرار في الوضع الداخلي وعدم ارتهانه بمتغيرات إقليمية، على الرغم من التخوف من تحولها إلى ما يشبه الاستفتاء على عملية التسوية السلمية مع إسرائيل، في ظل رفض قوى المعارضة السياسية لهذه العملية. بلغ عدد المرشحين في هذه الانتخابات ٥٣٤ مرشحاً بينهم ثلاث نساء، يتنافسون على ثمانين مقعداً. وبلغ عدد الناخبين المؤهلين ١,٩٤٧,٠٠٠ ناخب سجل منهم ١,٥ مليون ناخب، وانتخب منهم ٨٢١ ألف ناخب، أي ٥٤ بالمئة من الناخبين المسجلين و٤٢ من مجموع الناخبين. وأسفرت نتائج الانتخابات عن فوز جبهة العمل الإسلامي بـ ١٦ مقعداً، أي بخسارة سبعة مقاعد عن انتخابات سنة ١٩٨٩. ونال الإسلاميون المستقلون ستة مقاعد مقابل عشرة مقاعد في الانتخابات السابقة. ولم يفز من القوميين سوى سبعة نواب. ونجحت سيدة واحدة هي توجان فيصل، فكانت أول امرأة في تاريخ الحياة النيابية الأردنية[٨]. وعين مجلس أعيان جديد في ١٨/ ١١/ ١٩٩٣[٩]. وهكذا حقق قانون الصوت الواحد النتائج المرجوة، فانتخب مجلس نيابي جديد أكثريته طيعة للحكومة.

عدل المجالي حكومته في ١/ ١٢/ ١٩٩٣[١٠] من أجل الحصول على ثقة مجلس النواب الجديد، على أساس خطاب العرش الذي ألقاه الملك حسين عند افتتاح الدورة العادية الأولى في ٢٣/ ١١/ ١٩٩٣[١١]. وبموجب التعديل الجديد خرج من الوزارة سبعة وزراء ودخل إليها تسعة وزراء جدد. وقد واجهت الحكومة صعوبة في نيل الثقة من المجلس. وكان انتخاب طاهر المصري رئيساً لمجلس النواب في هذه الدورة النيابية، في نظر حكومة المجالي، حجر عثرة في سبيل ما تنوي اتخاذه من إجراءات. ودارت مناقشات لمدة أربعة أيام تعرضت خلالها الحكومة لنقد شديد وحاد من النواب بسبب ممارساتها غير الديمقراطية وتأييدها لعملية السلام مع إسرائيل. فقد هاجمها النواب الإسلاميون والقوميون واليساريون بسبب تغييرها قانون الانتخاب دون استشارة مجلس النواب السابق، واتهموها بالتدخل في الانتخابات من خلال منع

(٨) Susser, «Jordan,» pp. 462-468.

(٩) الدستور، ١٩/ ١١/ ١٩٩٣.

(١٠) الدستور، ٢/ ١٢/ ١٩٩٣.

(١١) الدستور، ٢٤/ ١١/ ١٩٩٣.

المهرجانات الانتخابية وغيرها من الإجراءات، ولاموها على عدم استشارة المجلس عند تعديل الحكومة وعدم احترامها لمجلس الأمة وللعملية الديمقراطية بتبني مسلك دكتاتوري. واتهم المجالي بأنه أدخل في حكومته أعضاء من حزب العهد الذي يتولى رئاسته شقيقه عبد الهادي المجالي. وأثار عدد من النواب مسألتي البطالة والفقر. وانتقدوا سياسة الحكومة التربوية والإعلامية والثقافية. وقد رد المجالي على كلمات النواب القاسية باعتدال، وأعرب عن احترامه وتقديره لمجلس النواب، ودعا إلى التعاون والتشاور معه، وأكد التزامه بالعملية الديمقراطية، ووعد بالتشاور مع المجلس لصياغة قانون انتخاب جديد. ونالت حكومة المجالي الثقة بـ ٤١ صوتاً، أي بزيادة صوت واحد على نصف عدد أعضاء المجلس[١٢].

ولتعزيز موقف الحكومة عين الشريف زيد بن شاكر، رئيساً للديوان الملكي في ١٤/١٠/١٩٩٣، فحل محل خالد الكركي الذي أصبح مستشاراً للملك[١٣]. وعين محمد رسول الكيلاني، وهو مدير سابق للمخابرات العامة ووزير سابق للداخلية، ومروان القاسم، وهو وزير سابق للخارجية، مستشارين للملك في ٢٠/١١/١٩٩٣[١٤].

ظلت حكومة المجالي منذ تشكيلها على علاقة غير ودية مع مجلس النواب. ولما عدلت الحكومة ثانية في حزيران/يونيو ١٩٩٤ ودخلها ١٨ وزيراً جديداً، عشرة منهم من أعضاء مجلس النواب، لم تتحسن علاقتها مع المجلس، وظل الفريق الوزاري بلا لون سياسي، وزاد نقد النواب للرئيس ولحكومته. وبعد بضعة أسابيع من تأليف الحكومة المعدلة قدم ستون نائباً رسالة إلى الملك يشكون فيها من المجالي ويتهمونه بإضعاف المجلس النيابي وتجاهل دوره في العملية الديمقراطية[١٥]. ولكن الملك لم يخضع لضغوط النواب وأكد ثقته بالحكومة في ١٩/٩/١٩٩٤[١٦].

١ ـ معاهدة السلام الأردنية ـ الإسرائيلية

بينا فيما سبق أن الأردن وإسرائيل توصلا إلى اتفاق على أجندة لمفاوضات السلام بينهما في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، غير أن تعثر المفاوضات على المسار الفلسطيني ـ الإسرائيلي حال دون التصديق على الأجندة. كانت المشاورات قائمة بين

---

(١٢) Susser, «Jordan,» p. 462.

(١٣) الدستور، ١٥/١٠/١٩٩٣، ص ١٤.

(١٤) الدستور، ٢١/١١/١٩٩٣.

(١٥) Jordan Times, 9/7/1993.

(١٦) الدستور، ٢٠/٩/١٩٩٤.

القيادتين الأردنية والفلسطينية حول عملية السلام. وكانت لقاءات الحسين وعرفات تصدر عنها بيانات بانتظام تدور حول الحاجة للتنسيق الأردني ـ الفلسطيني المشترك[١٧]. وكانت العلاقة بين القيادتين تعاني أزمة ثقة حادة أعاقت التنسيق الناجح بينهما. فقد كانت القيادة الفلسطينية دائمة الشكوى من نيات الأردن من التنسيق معها، مشيرة إلى أن القيادة الأردنية تتلاعب بورقة التنسيق سعياً إلى طموحات إقليمية خاصة بها. وكانت القيادة الأردنية بالمقابل تشكو من عدم جدية القيادة الفلسطينية في الالتزام بمقتضيات التنسيق الأردني ـ الفلسطيني. وكانت هذه الشكوك المتبادلة سبباً في إخفاق محاولات التنسيق بينهما[١٨]. وفي بداية تموز/يوليو ١٩٩٣ عقدت جولة من المشاورات بين القيادتين أسفرت عن تشكيل لجنة عليا مشتركة وست لجان فرعية (للقدس، واللاجئين، والأمن والحدود، والشؤون الاقتصادية، والمياه، والشؤون القانونية) من أجل تطوير التنسيق بينهما[١٩]. ومع توقف المسار الفلسطيني ـ الإسرائيلي، كما كان ظاهراً، اقترح الأردن أن تدخل منظمة التحرير الفلسطينية، بصفتها ممثلة الشعب الفلسطيني الشرعي والوحيد، في مفاوضات مباشرة مع إسرائيل[٢٠]. ودعت مجموعة من الزعماء الفلسطينيين من الضفة الغربية وغزة، تدعمهم منظمة التحرير الفلسطينية، إلى إبرام اتفاقية أردنية ـ فلسطينية حول إقامة اتحاد كونفدرالي بين الأردن والضفة الغربية وغزة. وكانت حجتهم في ذلك أن توقف المباحثات الفلسطينية ـ الإسرائيلية حول تسوية مرحلية يمكن التغلب عليه من خلال التحرك مباشرة إلى مفاوضات المرحلة النهائية حول الضفة الغربية وقطاع غزة. ولجعل هذا التحرك مقبولاً لإسرائيل، فقد اختاروا أن يقدموا لإسرائيل اقتراحاً يتفق مع معارضتها لقيام دولة فلسطينية مستقلة، وهو قيام اتحاد كونفدرالي أردني ـ فلسطيني كبديل مقبول. واعتقدوا أن مثل هذه الاتفاقية يمكن أن تمهد الطريق لدخول منظمة التحرير الفلسطينية مباشرة في المفاوضات. غير أن المسؤولين الأردنيين ردوا على هذا الاقتراح بالرفض، واعتبروه سابقاً لأوانه، ولا بد من أن يسبقه قيام الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة[٢١].

وجاء الكشف عن الاتفاقيات التي تمت سراً في أوسلو بين منظمة التحرير

---

(١٧) الرأي (عمان)، ١١/٧/١٩٩٣.

(١٨) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٣، المشرف ورئيس التحرير السيد يسين (القاهرة: المركز، ١٩٩٤)، ص ٢١٣.

(١٩) الدستور، ١٢/٧/١٩٩٣.

(٢٠) *Jordan Times*, 18/7/1993.

(٢١) Susser, «Jordan,» pp. 468-469.

الفلسطينية وإسرائيل في أواخر آب/أغسطس ١٩٩٣ مفاجأة تامة للقيادة الأردنية التي صدمت بها ولم تتوقعها أبداً. وبدت لها هذه الاتفاقيات وكأنها محاولة من منظمة التحرير الفلسطينية لإلغاء أي دور مؤثر للأردن في الضفة الغربية. وشكا الملك حسين من أنه لم يكن «في صورة التفاصيل لما جرى بين الفلسطينيين والحكومة الإسرائيلية حول مشروع غزة ـ أريحا أولاً». وقال: «إننا في الأردن لا نقبل بأن يفرض علينا أي اتفاق لسنا طرفاً فيه»[٢٢]. ولكنه ما لبث أن أعلن أنه وحكومته يؤيدان القرار الفلسطيني المستقل، مبدياً غضبه لأن التنسيق بين الطرفين لم يكن في المستوى المطلوب[٢٣]. واتهمت الصحف الأردنية منظمة التحرير الفلسطينية بأنها ارتكبت خطأ كبيراً لعدم تعاونها مع الأردن، وبأنها عقدت صفقة مشبوهة مع إسرائيل[٢٤].

هذا وقد ظهر الملك حسين على شاشة التلفزيون الأردني بعد زيارته لدمشق التي تمت بعد يومين من إعلان اتفاق أوسلو، وهاجم الاتفاق المذكور بشدة. وفي اليوم التالي أجرى الرئيس الأمريكي كلينتون محادثة هاتفية مع الحسين، فما كان من الأخير إلا أن سحب اعتراضه على اتفاق أوسلو في اليوم التالي وعلى شاشة التلفزيون نفسه. ففي المؤتمر الصحفي الذي عقده في ١٩٩٣/٩/٤ أوضح أن اتفاق غزة ـ أريحا أولاً جزء من عملية تؤدي إلى تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، وأنه خطوة جدية إلى الأمام. وامتدح القيادة الفلسطينية لقرارها الشجاع.

ومهما كان موقف الملك حسين الدبلوماسي من اتفاقيات أوسلو فقد شعرت القيادة الأردنية أن الأمور تسير من وراء ظهرها على حساب الأردن. وبهذا تنقلب المعادلة ليصبح الأردن العنصر الضعيف في المعادلة الثلاثية بين الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل. وبدلاً من الحديث عن خيار أردني لحل القضية الفلسطينية تنقلب الأوضاع ليكون المطروح خياراً فلسطينياً يقوض الدولة الأردنية، بحكم التفاعل الطبيعي بين ضفتي الأردن، تبلور لدى القيادة الأردنية إدراك مفاده أن أفضل سبيل لضمان منع حدوث ذلك هو المراهنة على الضمانات الإسرائيلية ـ الأمريكية، وليس على التنسيق مع منظمة التحرير الفلسطينية. ولم يكن هناك داع للانتظار الطويل الذي يمكن أن يحول الأردن إلى عنصر هامشي في الأحداث المقبلة في المنطقة. ولذا سارعت القيادة الأردنية إلى توقيع أجندة المفاوضات الأردنية ـ الإسرائيلية في واشنطن

(٢٢) الدستور، ١٩٩٣/٩/٢.

(٢٣) الدستور، ١٩٩٣/٩/٣.

(٢٤) الرأي، ١٩٩٣/٨/٣١، وصوت الشعب (عمان)، ١٩٩٣/٨/٣٠.

في ١٤/٩/١٩٩٣ أي بعد يوم واحد من توقيع الاتفاق الفلسطيني ـ الإسرائيلي في البيت الأبيض[٢٥].

لقد أثارت اتفاقيات أوسلو مخاوف القيادة الأردنية من إمكانية تجاوزها لمصالح الأردن الأساسية وتأثيراتها السلبية في اقتصاده. ومن هذه المخاطر احتمال نزوح رؤوس الأموال الفلسطينية المستثمرة في الأردن إلى منطقة الحكم الذاتي في الضفة الغربية وغزة، أو تأثر الدينار الأردني سلبياً بأي تطور في السياسة النقدية والمالية في الضفة الغربية، ولضمان الحصول على حصة مناسبة من التمويل الدولي لعملية التنمية في المنطقة. كانت هذه المخاوف حافزاً للإسراع بالتوقيع على اتفاق جدول أعمال المفاوضات مع إسرائيل.

تضمن الاتفاق المذكور نقاطاً للبحث في التعاون الثنائي المستقبلي ضمن الإطار الإقليمي في مجالات الموارد الطبيعية كالمياه والطاقة والبيئة وتطوير وادي الأردن، وفي مجال الموارد البشرية مثل السكان والعمالة والصحة ومكافحة المخدرات. وانطلق الموقف الأردني من حاجته ليضمن دوره ووجوده في الترتيبات الإقليمية السياسية والاقتصادية ومصالحه المشتركة في الضفة الغربية، والحد من تداعيات الاتفاق الفلسطيني ـ الإسرائيلي على أوضاعه الداخلية[٢٦].

بدأ الأردن مباحثات نشيطة وكثيفة مع إسرائيل والولايات المتحدة. وفي يوم التوقيع على جدول أعمال المفاوضات الأردنية ـ الإسرائيلية حدد الرئيس المجالي خمس مسائل لا بد من حلها قبل إبرام معاهدة السلام مع إسرائيل، وهي:

١ ـ استعادة الأراضي الأردنية التي تحتلها إسرائيل.

٢ ـ حق الأردن في مياه نهري الأردن واليرموك.

٣ ـ عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم.

٤ ـ إيقاف تهجير الفلسطينيين القسري من الضفة الغربية وغزة.

٥ ـ ضمان أمن الأردن وإسرائيل[٢٧].

---

(٢٥) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٤** (القاهرة: المركز، ١٩٩٥)، ص ٢٤٥.

(٢٦) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٣**، ص ٢٢٠ ـ ٢٢١.

(٢٧) *Jordan Times*, 15/9/1993.

وأعلنت الحكومة الأردنية أن مظلة الوفد الأردني ـ الفلسطيني للتفاوض مع إسرائيل قد انتهت في ١٣/٩/١٩٩٣[٢٨].

والتقى الملك حسين ورئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين سراً في ٢٦/٩/١٩٩٣ على قارب في خليج العقبة. وكما جاء في المصادر الإسرائيلية، تم اللقاء بناء على طلب من الحسين الذي طالب رابين بضمانات لسياسة إسرائيل نحو الأردن. فالأردن لم يعد متأكداً، بعد إبرام اتفاقيات أوسلو، من دعم إسرائيل للاستقرار في الضفة الشرقية من الأردن ومساندة نظام الحكم فيها، ولم يعد متأكداً من نظرة إسرائيل المستقبلية إلى دور الأردن في العلاقة الثلاثية الأردنية ـ الفلسطينية ـ الإسرائيلية. وتقول هذه المصادر إن رابين أكد للحسين أن سياسة إسرائيل نحو الأردن لم تتغير، وأنها تسعى إلى دمج سريع للأردن في عملية السلام، وإقامة صلة قوية بين الأردن ومنطقة الحكم الذاتي الفلسطينية قبل قيام وضع جديد على الأرض هناك[٢٩].

وبتشجيع من نتائج لقائه برابين ولقناعته بأن الأردن لا يستطيع أن يتحمل تخلفه عن السلام، قرر الحسين إيفاد ولي عهده، الأمير حسن، إلى واشنطن في بداية تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، حيث قابل الرئيس الأمريكي بيل كلينتون ووزير خارجية إسرائيل شمعون بيريس، وحضر المؤتمر الدولي للدول المانحة الذي عقد من أجل التبرع للحكم الذاتي الفلسطيني[٣٠]. والتقى الأمير حسن، لأول مرة علناً، شمعون بيريس في البيت الأبيض بواشنطن، بدعوة من الرئيس كلينتون في ١/١٠/١٩٩٣، وأسفر اللقاء عن تشكيل مجموعة عمل اقتصادية أردنية ـ إسرائيلية ـ أمريكية من أجل تنمية المنطقة اقتصادياً. كان الأردن يأمل في أن يكون له دور في إعمار منطقة الحكم الذاتي اقتصادياً مثل الإشراف على المؤسسات النقدية فيها، وإجازة المصارف التجارية الأردنية للعمل فيها، والإشراف على تنفيذ المشاريع[٣١]. وأعلن كلينتون، بعد لقائه بالأمير حسن، أن الولايات المتحدة ستدعم الأردن في تخفيف ديونه الخارجية. وكان الأردن يأمل في أن يكون الموقف الأمريكي الإيجابي مشجعاً لبقية الدائنين لاتخاذ موقف مماثل بحيث يتمكن الاقتصاد الأردني من مساعدة المملكة على القيام بدور فعال في استقرار المنطقة[٣٢].

---

(٢٨) المصدر نفسه.

(٢٩) Susser, «Jordan,» p. 473.

(٣٠) *Jordan Times:* 7/10/1993, and 8/10/1993.

(٣١) Susser, Ibid., p. 473.

(٣٢) *Jordan Times*, 3/10/1993.

بدأ الأردن مفاوضاته مع إسرائيل في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ بعمان سراً بين الملك حسين ووزير خارجية إسرائيل شمعون بيريس. وذكرت المصادر الإسرائيلية أن الطرفين توصلا إلى اتفاق على مبادئ معاهدة السلام والتعاون الاقتصادي. وقد أكد الحسين في أعقاب هذا اللقاء أن هدف الأردن الوصول إلى حل شامل مع إسرائيل، دون انتظار حتى يحصل تقدم على جميع المسارات مع الدول العربية الأخرى[٣٣]. وقال الرئيس المجالي في تبرير ذلك: «من غير المعقول أن نرفض استعادة أرضنا ومياهنا إذا تحقق ذلك قبل انتهاء العملية السلمية كلها»[٣٤].

واستؤنفت المفاوضات الأردنية ـ الإسرائيلية في واشنطن في نهاية كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤، وتأجلت إلى أواخر شباط/فبراير ١٩٩٤، بسبب مذبحة الخليل على يد أحد المستوطنين اليهود فيها. ورفض الأردن اقتراحاً إسرائيلياً قدم عن طريق الإدارة الأمريكية بتوقيع معاهدة سلام عامة ثم تترك التفاصيل للتفاوض. وقال الملك حسين في حديثه إلى وفد الجمعيات اليهودية الأمريكية بواشنطن في ٢٤/١/١٩٩٤ حول الموضوع: «بصراحة لا أعتقد أن هذا هو النهج الصحيح، فالمرء لا يصادق على اتفاقية سلام ثم يبدأ بالتفاوض على ماذا يجب أن تحتوي. أنت تفاوض وتحل جميع المشاكل بحيث لا يبقى منها شيء عند حلول السلام،وهكذا نفعل نحن»[٣٥]. وكرر الحسين رفضه للاقتراح الإسرائيلي في كلمته أمام مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي في ٢٥/ ١/ ١٩٩٤، وفي المؤتمر الصحفي الذي عقده في واشنطن في ٢٧/ ١/ ١٩٩٤[٣٦].

واغتنم الأردن توقف المفاوضات مع إسرائيل بسبب مذبحة الخليل، وسعى إلى رفع الحصار الذي فرضته الولايات المتحدة وحلفاؤها على ميناء العقبة منذ غزو العراق للكويت سنة ١٩٩٠. فقد كان الحصار مدمراً للاقتصاد الأردني، كما كان اعتداء على سيادة الأردن. واقترح الأردن على الإدارة الأمريكية أن يحل محل التفتيش البحري تفتيش في الميناء نفسه من قبل هيئة غير حكومية للنقل البحري هي شركة لويد البريطانية (The London Based Lloyd Register of Shipping) غير أن الأسطول الأمريكي استمر في تفتيش البواخر المتجهة إلى العقبة[٣٧]. وفي نهاية آذار/مارس ١٩٩٤ أبلغ الملك حسين سفراء الدول الأعضاء الدائمة في مجلس الأمن الدولي أن استئناف المفاوضات الأردنية مع إسرائيل مشروط بإيجاد حل فوري لمسألة حصار

(٣٣) الدستور، ١٢/١١/١٩٩٣.

(٣٤) الدستور، ١٣/١١/١٩٩٣.

(٣٥) الدستور، ٢٦/١/١٩٩٤.

(٣٦) الدستور: ٢٧/١/١٩٩٤، و٢٨/١/١٩٩٤.

(٣٧) الرأي، ٦/٣/١٩٩٤.

العقبة[٣٨]. والتقى الحسين مع وزير الخارجية الأمريكي وارن كريستوفر في لندن في نهاية نيسان/ابريل ١٩٩٤ حيث اتفقا على نظام التفتيش الذي تقوم به شركة لويد. ونفذت هذه الاتفاقية في أواخر آب/أغسطس ١٩٩٤. ومنذئذ لم تعد البواخر تغير اتجاهها عن العقبة. ووافق الأردن على استئناف مفاوضاته مع إسرائيل في حزيران/يونيو ١٩٩٤[٣٩].

تأثر الأردن في مفاوضاته مع إسرائيل بالعوامل الثلاثة التالية:

١ ـ المفاوضات الفلسطينية ـ الإسرائيلية. فقد وقع الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي اتفاقية اقتصادية في نهاية نيسان/ابريل ١٩٩٤ في باريس واتفاقية أخرى في القاهرة في مطلع أيار/مايو ١٩٩٤، في نطاق تطبيق اتفاقية غزة ـ أريحا أولاً. وقد أثارت هاتان الاتفاقيتان مخاوف الأردن من استبعاده وتهميش دوره في المسائل السياسية والاقتصادية المتعلقة بالضفة الغربية، وأصبح يشعر أنه من الصعب الانتظار لحصول تقدم على المسار السوري ـ الإسرائيلي، لأن هذا يعني خسارة له على الصعيد الفلسطيني. وكانت منظمة التحرير الفلسطينية تفعل ما يروق لها، وتخبر الأردن بعدما تحدث الأمور، دون أن تظهر أي اهتمام بالمصالح الأردنية. ولذا لم يتردد الملك حسين في القول: «ليس من حق أحد أن يسألنا فيما نفعل، ونحمل مسؤوليتنا تجاه أنفسنا وبلدنا وأرضنا وحقوقنا... والتقدم في المفاوضات مسألة تتعلق بسيادتنا وليس مرتبطاً بالتقدم على المسارات الأخرى»[٤٠].

٢ ـ المفاوضات السورية ـ الإسرائيلية. فقد شعرت القيادة الأردنية أن السوريين يتقدمون بمفاوضاتهم مع إسرائيل. وهذا ما أعلنه المجالي ووزير الإعلام الأردني جواد العناني في أواخر أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. ولا يعرف إذا كانت هذه التصريحات صحيحة أو أنها اتخذت ذريعة لاستئناف المفاوضات مع إسرائيل، أو أن المعلومات سربت إلى المسؤولين الأردنيين من إسرائيل لاستئناف المفاوضات[٤١].

٣ ـ الولايات المتحدة الأمريكية. فقد توقع الأردن أن إبرام معاهدة سلام مع إسرائيل سيمهد السبيل للإعفاء من الديون الخارجية الأردنية على يد الإدارة الأمريكية

(٣٨) *Jordan Times*, 29/3/1993.

(٣٩) الحياة (لندن)، ١٠/٥/١٩٩٤.

(٤٠) انظر المؤتمر الصحافي الذي عقده الملك حسين في واشنطن في ٢١/٦/١٩٩٤، في: الدستور، ٢٣/٦/١٩٩٤.

(٤١) Asher Susser, «Jordan,» *MECS*, vol. 18, edited by Ami Ayalon and Bruce Maddy-Weitzman (1994), p. 410.

وحلفائها، والحصول على معونات وتجهيزات لتحديث القوات المسلحة الأردنية[٤٢].

وسهل استئناف المفاوضات الأردنية ـ الإسرائيلية لقاء الملك حسين بمدير المخابرات الإسرائيلية (موساد) افرايم هاليفي (Ephraim Halevi) ولقاؤه برئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين في لندن في ١٩/٥/١٩٩٤[٤٣]. بدأت جولة المفاوضات الرسمية في واشنطن في حزيرن/يونيو ١٩٩٤. وتم خلالها الاتفاق على جدول أعمال فرعية تتعلق بالمياه والطاقة والبيئة، والأمن والحدود والمسائل الأرضية[٤٤]. وقد قبلت إسرائيل في هذه الجولة بالتفاوض حول ترسيم الحدود واعطائه الأولوية مع حقوق المياه. ووافق الأردن بالمقابل على تأجيل التفاوض حول مسألة اللاجئين الفلسطينيين في الأردن.

وانتقلت المفاوضات من واشنطن إلى الحدود الأردنية ـ الإسرائيلية شمال العقبة. ثم تلاها جولة في نطاق اللجنة الاقتصادية الأردنية ـ الإسرائيلية ـ الأمريكية، عقدت في فندق البحر الميت على الجانب الأردني من البحر، وحضرها وزير الخارجية الأمريكي كريستوفر ورئيس وزراء الأردن ووزير الخارجية الإسرائيلية بيريس. وكانت الغاية من هذه الجولة بحث مجموعة من الأفكار والمشروعات حول التنمية المشتركة لأخدود وادي الأردن ومجالات التعاون الاقتصادي الأخرى[٤٥].

أ ـ إعلان واشنطن

بينما كانت المفاوضات جارية بين الأردن وإسرائيل، أعلن شمعون بيريس، وزير خارجية إسرائيل في ١٠/٧/١٩٩٤ «أن الأردن ليس فلسطين... والأردن هو الأردن وفلسطين هي فلسطين». وأكد أن إسرائيل لا تنوي تغيير طبيعة المملكة الأردنية[٤٦]. والتقى الملك حسين بإسحق رابين، رئيس وزراء إسرائيل لأول مرة علناً في البيت الأبيض في ٢٥/٧/١٩٩٤، والتقيا ثانية في اليوم التالي أمام اجتماع مشترك لمجلس الكونغرس الأمريكي. وصدر عن اللقاء الأول بيان واشنطن الذي تضمن إنهاء حالة العداء بين الأردن وإسرائيل، والتزام الدولتين بالاستمرار في التفاوض للوصول إلى حالة السلام. كما تضمن الإعلان تقدير إسرائيل للدور الخاص للأردن في الأماكن المقدسة الإسلامية في القدس، وتعهدها بإعطاء الأولوية للدور التاريخي

---

(٤٢) الدستور، ١/٢/١٩٩٤.

(٤٣) *Jordan Times*, 21/6/1994.

(٤٤) *Jordan Times:* 8/6/1994, and 11/6/1994.

(٤٥) الدستور، ٢٠/٧/١٩٩٤، ص ٢٥.

(٤٦) Susser, «Jordan,» *MECS*, vol. 18 (1994), p. 411.

الأردني في هذه المقدسات في مفاوضات الحل النهائي. واحتوى الإعلان على اتفاق الطرفين على سلسلة من الخطوات في مجال التعاون الثنائي بين الدولتين وعلى اللقاء دورياً أو عند الضرورة لدعم عملية السلام(٤٧).

ب ـ التطبيع الأولي بين الأردن وإسرائيل

على الرغم من التصريحات الرسمية الأردنية المعارضة للتطبيع مع إسرائيل قبل إنهاء المفاوضات، فقد بدأت خطوات التطبيع بعد إعلان واشنطن في ٢٥/ ٧/ ١٩٩٤. وبدأها الملك حسين حينما قاد طائرته الخاصة فوق الأراضي الإسرائيلية عند عودته من واشنطن إلى عمان، ودار بها فوق المسجد الأقصى في القدس في مطلع آب/ أغسطس ١٩٩٤(٤٨). وبدأت إسرائيل بضخ أربعة ملايين متر مكعب من مياه نهر اليرموك في قناة الغور الشرقية الأردنية في المدة نفسها(٤٩). وربط الأردن وإسرائيل باتصال هاتفي مباشر. وافتتح الأمير حسن وإسحق رابين معبر العقبة ـ إيلات بين البلدين في ٨/ ٨/ ١٩٩٤ لمرور السياح. واستضاف الملك حسين اسحق رابين في قصره بالعقبة في اليوم نفسه(٥٠).

٢ ـ توقيع اتفاقية السلام

وقع على اتفاقية السلام الأردنية ـ الإسرائيلية بالأحرف الأولى كل من عبد السلام المجالي وإسحق رابين في قصر الهاشمية بعمان في ١٧/ ١٠/ ١٩٩٤ ووقعت في احتفال رسمي من قبل رئيسي الحكومتين في وادي عربة في ٢٦/ ١٠/ ١٩٩٤(٥١)، وبحضور الملك حسين والرئيس الأمريكي كلينتون والرئيس الإسرائيلي عيزر وايزمان والأمير حسن ولي عهد الأردن، ووارن كريستوفر وزير الخارجية الأمريكي وأندريه كوزيريف وزير الخارجية الروسي(٥٢).

اشتملت المعاهدة على مقدمة وثلاثين مادة وخمسة ملاحق. وتناولت موادها موضوعات: إقامة السلام، والمبادئ العامة، والحدود الدولية، والأمن، والعلاقات

---

(٤٧) المصدر نفسه، ص ٤١٢.

(٤٨) *Jordan Times:* 4/8/1994, and 5/8/1994.

(٤٩) الدستور، ٧/ ٨/ ١٩٩٤.

(٥٠) الدستور: ٨/ ٨/ ١٩٩٤، و٩/ ٨/ ١٩٩٤.

(٥١) الدستور: ١٨/ ١٠/ ١٩٩٤، و٢٧/ ١٠/ ١٩٩٤.

(٥٢) اللجنة الإعلامية الأردنية، معاهدة السلام بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة اسرائيل، ٢٦/ ١٠/ ١٩٩٤، مؤلف رقم ١٨، ط ٢ (عمان: ١٩٩٤)، ص ٧.

الدبلوماسية، والمياه، والعلاقات الاقتصادية، واللاجئون والنازحون، والأماكن المقدسة، والتبادل الثقافي والعلمي، والتفاهم المتبادل وعلاقات حسن الجوار، ومحاربة الجريمة والمخدرات، والنقل والطرق، وحرية الملاحة والوصول إلى الموانئ، والطيران المدني، والبريد والاتصالات، والسياحة، والبيئة والطاقة، وتنمية اخدود وادي الأردن، والصحة، والزراعة، وتنمية العقبة وإيلات، والتعويضات، والحقوق والواجبات، والتشريعات والتصديق، والإجراءات المؤقتة، وحل النزاعات، والتسجيل. أما الملاحق الخمسة فيتناول **أولها** تعيين الحدود الدولية وتثبيتها بين الطرفين، بما في ذلك الترتيبات الخاصة بمنطقة الباقورة/نهاريم ومنطقة الغمر/تسوفار الأردنيتان. ويدور **ثانيها** حول موضوع اقتسام مياه نهري الأردن واليرموك والمياه الجوفية وأوجه التعاون بين الطرفين. ويتضمن **ثالثها** التعاون بين الطرفين في مجال مكافحة الجريمة والمخدرات، بينما يتضمن **رابعها** التعاون في مجال البيئة. أما الملحق **الخامس** فيتناول ترتيب حركة الأفراد عبر نقاط العبور بين البلدين(٥٣).

نصت مقدمة المعاهدة على أن الغاية منها «تحقيق سلام دائم وعادل وشامل في الشرق الأوسط مبني على قراري مجلس الأمن الدولي (٢٤٢) و(٣٣٨) بكل جوانبهما «والعيش بسلام بينهما ومع الدول كافة ضمن حدود آمنة ومعترف بها». واعترف الطرفان بسيادة كل منهما واستقلاله السياسي وحقه في العيش ضمن حدود آمنة ومعترف بها، والتعاون المشترك لضمان أمن دائم عبر الامتناع عن التهديد بالقوة واستعمالها، وحل كل النزاعات بالوسائل السلمية (المادة الثانية من المعاهدة). ونصت المعاهدة على ترسيم الحدود الدولية بين الأردن وإسرائيل وفقاً لخرائط الانتداب البريطاني بوصفها حدوداً دائمة وآمنة ومعترفاً بها دولياً (المادة الثالثة)، وعلى الامتناع عن التهديد بالقوة واستعمالها بجميع أشكالها وعن الأعمال والنشاطات التي تضر بأمن أي منهما، وضمان أن لا تكون أراضي أي منهما مصدراً أو معبراً أو مأوى لأية أعمال عدائية أو تجمعات أو منظمات تعادي الطرف الآخر، والامتناع عن الدخول في أحلاف ذات صبغة عسكرية أو أمنية مع طرف ثالث، واتخاذ إجراءات ضرورية وفعالة لمنع الإرهاب والتخريب والعنف من أن تشن من أراضي أي منهما ضد الطرف الآخر، ولمنع دخول وعمل ووجود أي منظمة أو مجموعة أو بنيتها الأساسية في أراضيها إذا كانت تهدد أمن الطرف الآخر باستعمال وسائل العنف أو التحريض على استعمال وسائله، ومكافحة التسلل عبر الحدود، وضبط التسلح والأمن الإقليمي، وإقامة مؤتمر للأمن والسلام في الشرق الأوسط على غرار مؤتمر هلسنكي

---

(٥٣) المصدر نفسه، ص ٣٥ ـ ٨٣، ومحمد صقر [وآخرون]، **المعاهدة الأردنية ـ الإسرائيلية: دراسة وتحليل**، ط ٢ (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠٠٠)، ص ١٢٦ ـ ١٦٩.

للأمن والتعاون في أوروبا (المادة الرابعة).

وأنهت المعاهدة المقاطعة الاقتصادية بين الدولتين، ونصت على التعاون بينهما لإنهاء أشكال المقاطعة الأخرى من أي طرف ثالث (المادة السابعة). وتجاهلت المعاهدة الطابع السياسي لقضية اللاجئين والنازحين الفلسطينيين في الأردن، واعتبرتها قضية إنسانية سوف يسعى الطرفان إلى التخفيف من حدة المشاكل الناجمة عنها على الصعيد الثنائي وإلى تسويتها في المحافل والمنابر المناسبة والسعي إلى المساعدة في توطينهم (المادة الثامنة). وتعهد الطرفان بالامتناع عن القيام ببث الدعايات المعادية القائمة على التعصب والتمييز واتخاذ الإجراءات القانونية والإدارية لمنع انتشارها من جانب أي تنظيم أو فرد في المناطق التابعة لأي منهما. وتعهدا أيضاً بإزالة كل مظاهر العبارات العدائية من نصوص التشريعات الخاصة بكل منهما، ومن المطبوعات الحكومية كافة (المادة: ١١). واستهدفت المعاهدة فتح الحدود بين البلدين والسماح بحرية انتقال الأشخاص ووسائل نقلهم وشحن البضائع وربط البلدين بطرق برية وسكك حديدية (المادة: ١٣). كما استهدفت تطوير التعاون في حركة النقل البحري (المادة: ١٤)، وفي الطيران المدني بفتح المجال الجوي لكلا البلدين لمرور طائرات الطرف الآخر (المادة: ١٥)، وتشجيع السياحة (المادة: ١٧) (المادة: ١٩)، وتنمية أخدود وادي الأردن (المادة: ٢٠)، والتعاون في مجال التكنولوجيا الزراعية ومقاومة الآفات (المادة: ٢٢).

وأكدت المعاهدة احترام إسرائيل للدور الخاص بالأردن في الأماكن المقدسة في القدس. ونصت على تخصيص حصص عادلة لطرفين من مياه نهري الأردن واليرموك، وعلى بناء أنظمة تخزين مشتركة على الحدود بين للطرفين وعلى استغلال مشترك للمياه الجوفية على الحدود (المادة السادسة والملحق الثاني).

حققت المعاهدة لإسرائيل مكاسب سياسية واقتصادية ومائية مهمة. فقد خرج الأردن كلياً من معادلة الصراع العربي ـ الإسرائيل، وأدى هذا الخروج إلى إضعاف الأطراف العربية الأخرى في مفاوضاتها مع إسرائيل. ولا شك في أن التعاون الأمني والاقتصادي الأردني مع إسرائيل من شأنه أن يسبب تداعي الموقف العربي المقاطع لها. كما يشكل مبدأ السماح لإسرائيل بامتلاك بعض الأراضي الأردنية أو استعمالها سابقة لإسرائيل يمكن المطالبة بها في الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان ولبنان. ونجحت إسرائيل بتأجيل بحث مشكلة اللاجئين والنازحين لفترة لاحقة[٥٤].

وعلى الصعيد الأردني حققت المعاهدة، في نظر المسؤولين الأردنيين، استعادة

(٥٤) صقر [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ١٠٨ ـ ١١٧.

كامل الأراضي الأردنية المحتلة والسيادة الأردنية عليها. ووضعت حداً لأطماع إسرائيل التوسعية في الأردن. وأعادت للأردن حقه العادل في مياه نهري الأردن واليرموك. وأدت إلى فك الحصار عن الأردن الذي فرض عليه أثر غزو العراق للكويت سنة ١٩٩٠، وتخفيف الديون الخارجية المترتبة عليه(٥٥).

وحققت إسرائيل في موضوع المياه مكاسب كبيرة. فقد زادت حصة استهلاكها من مياه الأردن حتى بلغت ٦٦٠ مليون متر مكعب سنوياً في حين أن مشروع جونستون لسنة ١٩٥٥ قد حدد حصتها بـ ٣٧٥ مليون متر مكعب سنوياً. وزادت نسبة استهلاكها من مياه نهر اليرموك إلى ١٠٠ مليون متر مكعب سنوياً بدلاً من ٢٥ مليون متر مكعب المقررة لها في مشروع جونستون. وبسبب معارضة إسرائيل لإنشاء سد الوحدة على نهر اليرموك بين الأردن وسوريا حرم الأردن من حصة كبيرة من مياه مخزون السد المقدرة بحوالى ٢٢٠ مليون متر مكعب للبلدين. كما سيطرت إسرائيل على المياه الجوفية في وادي عربة التي تقدر كميتها بـ ٣٢ مليون متر مكعب سنوياً، وعلى المياه المعدنية في منطقة الحمة التي تقدر كميتها بـ ٢٠ مليون متر مكعب سنوياً(٥٦).

وتلا إبرام المعاهدة فتح معبر على نهر الأردن في جسر الشيخ حسين بين البلدين على الحدود الشمالية في ١٠/١١/١٩٩٤ بالإضافة إلى المعبر الأول في الجنوب. وقام الملك حسين، في اليوم نفسه، بأول زيارة رسمية لإسرائيل حيث تبادل وثائق المصادقة على معاهدة السلام(٥٧).

واجهت حكومة المجالي مهمة صعبة في إقناع مجلس النواب بالمصادقة على المعاهدة. وظهرت المجابهة بين الحكومة والمجلس عند افتتاح الدورة العادية في ٢٢/١٠/١٩٩٤، إذا قاطع نواب جبهة العمل الإسلامي جلسة إلقاء خطاب العرش، كما قاطعوا الجلسة التي ألقى فيها الرئيس الأمريكي كلينتون خطابه. وعلى الرغم من ذلك فقد صادق المجلس على المعاهدة بـ ٥٥ صوتاً مقابل ٢٣ صوتاً معارضاً في ٦/١١/١٩٩٤. وصادق مجلس الأعيان عليها في ٩/١١/١٩٩٤ بـ ٣٢ صوتاً مقابل لا شيء(٥٨).

---

(٥٥) اللجنة الإعلامية الأردنية، **معاهدة السلام بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة إسرائيل**، ٢٦/١٠/١٩٩٤، ص ١٠ ـ ١١.

(٥٦) صقر [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ٩٦ ـ ١٠٦.

(٥٧) **الدستور**، ١١/١١/١٩٩٤.

(٥٨) **الدستور**: ٧/١١/١٩٩٤، و١٠/١١/١٩٩٤.

ولما كانت المعاهدة قد نصت على تبادل التمثيل الدبلوماسي الكامل بين الدولتين وتبادل السفراء المقيمين خلال شهر واحد من تبادل وثائق المصادقة على المعاهدة، فقد أعلن عن إقامة العلاقات الدبلوماسية في ٢٧/ ١١/ ١٩٩٤[٥٩]. وافتتحت سفارة إسرائيلية في عمان وأردنية في تل أبيب في ١١/ ١٢/ ١٩٩٤[٦٠]. وعين الدكتور مروان المعشر أول سفير لإسرائيل في الأردن في مطلع نيسان/ ابريل ١٩٩٥[٦١].

أعرب الأمير حسن، ولي العهد الأردني، عن رأيه في المعاهدة بأنها «أسقطت وعد بلفور، وتأكد أن الأردن ليس فلسطين، واستعاد الأردن كل أراضيه وحقوقه في المياه، وحققت لأول مرة اعتراف إسرائيل الرسمي بحدودها مع الأردن. ووضعت حداً للتوسع الصهيوني شرقي نهر الأردن»[٦٢]. وقال رئيس الوزراء عبد السالم المجالي رداً على القائلين بأن السلام لم يحقق للأردن أية مكاسب مالية: «السلام الذي وقعنا عليه لم يكن سلام الطامعين في رشوة»[٦٣].

ثانياً: وزارة الشريف زيد بن شاكر الثالثة (٧/ ١/ ١٩٩٥ ـ ٤/ ٢/ ١٩٩٦)

أنهت حكومة عبد السلام المجالي مهمتها بإبرام معاهدة السلام ـ الأردنية الإسرائيلية، وأصبحت غير قادرة على مواجهة تبعات ما بعد المعاهدة على الصعيدين الداخلي والخارجي. وشعر الملك حسين أن عهدً جديداً قد بدأ بروح جديدة، وأنه لا بد من حكومة جديدة تخرج الأردن من المأزق الذي وقع فيه، وتمسك الوضع الداخلي بقبضة شديدة. ولذا استقالت حكومة المجالي في ٧/ ١/ ١٩٩٥، وكلف الملك الشريف زيد بن شاكر بتأليف حكومة جديدة في اليوم نفسه. جاء في كتاب التكليف الملكي أن الحكومة الجديدة «ستواجه مرحلة جديدة لها معطياتها ومتطلباتها المختلفة التي تستدعي حشد الطاقات وتضافر الجهود للتعامل معها بوعي وشمولية ومنهجية تحقق استكمال البناء الوطني والتغيير». ووجه الكتاب أنظار الحكومة الجديدة إلى مراجعة التشريعات الصحفية لكي «تنأى بنفسها عن الإثارة والتحريض والغوغائية وكل ما يخرج على قيم هذا الشعب وشخصيته الوطنية والانتماء إليه»[٦٤]. وهذا يعني الحد من

(٥٩) الدستور، ٢٨/ ١١/ ١٩٩٤.
(٦٠) الدستور، ١٢/ ١٢/ ١٩٩٤.
(٦١) الدستور، ٥/ ٤/ ١٩٩٥.
(٦٢) الدستور، ٢٤/ ١٠/ ١٩٩٤.
(٦٣) الدستور، ٨/ ١٢/ ١٩٩٤.
(٦٤) الدستور، ٨/ ١/ ١٩٩٥، ص ٢٧.

الحرية الصحفية بسبب مواقف بعضها من معاهدة السلام الأردنية ـ الإسرائيلية.

والواقع أن الأردن قد دخل مرحلة جديدة في شؤونه الداخلية والخارجية بعد توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل. ولا شك في أن المركزية الجيوسياسية للأردن هي المفتاح لفهم وضعه الإقليمي الجديد. فبعد السلام مع إسرائيل تحول الأردن نحو الفلك الإسرائيلي ـ الأمريكي، وابتعد عن محيطه العربي بعامة وعن العراق بخاصة، والذي كان يعتبر عمقه الاستراتيجي. ولم يخف هذا التحول على المعارضة السياسية الأردنية التي انتقدت بشدة ابتعاد الأردن عن محيطه العربي لصالح إسرائيل والولايات المتحدة، وشعرت بالعزلة السياسية الأردنية. كانت المرحلة الجديدة مرحلة انتقالية تحتاج إلى صيغ سياسية جديدة توفق بين الحاجات والضغوط المتصارعة، وتحفظ العلاقات مع الدول العربية دون المساس بالعلاقة الجديدة مع إسرائيل، وتواصل العملية الديمقراطية دون فقدان السيطرة على المعارضة الداخلية، وتحفظ مصالح الأردن في الضفة الغربية دون الظهور بمظهر المتطفل.

لم يرتكب الشريف زيد خطأ سلفه المجالي في علاقته بمجلس النواب، ولذا قام باستشارات مع مختلف الكتل النيابية بما في ذلك جبهة العمل الإسلامي التي لم يعرض عليها الاشتراك في الحكومة بسبب معارضتها للمعاهدة وللتطبيع مع إسرائيل، ولكنه أكد لها أن حكومته ستلتزم باحترام الحريات العامة والديمقراطية. ضمت الحكومة الجديدة ١٧ نائباً يمثلون جميع الكتل النيابية باستثناء جبهة العمل الإسلامي والمعارضة اليسارية، و١٢ وزيراً من حكومة المجالي المستقيلة. وتولى وزارة الخارجية فيها عبد الكريم الكباريتي لأول مرة، وتولى وزارة الداخلية سلامة حماد المعروف بقبضته الشديدة على الإسلاميين والقوميين واليساريين.

وعلى الرغم من تعريض الملك بالنقابات المهنية وبالمعارضة لمعاهدة السلام في كتاب التكليف الملكي، فقد أكد الشريف زيد للنقابات التزام حكومته بالحريات العامة وبسيادة القانون[٦٥]. وأبدى في بيانه الوزاري الذي قدمه لمجلس النواب في ٢٥/١/١٩٩٥ موقفاً توفيقياً ومصالحاً أكثر، مؤكداً أن الديمقراطية لا عودة عنها، وامتنع عن مهاجمة الصحف. ولما طرح برنامج حكومته على مجلس النواب نال ثقة ٥٤ نائباً بينما لم يمنحه ٢٢ نائباً ثقتهم[٦٦].

١ ـ السلام والتطبيع مع إسرائيل

بدأت مقاومة التطبيع الشعبية مع إسرائيل بداية مبكرة. فقبل إبرام معاهدة

---

(٦٥) الدستور، ٩/١/١٩٩٥.

(٦٦) الدستور، ٢٩/١/١٩٩٥.

السلام بخمسة أشهر، التقى ممثلو جبهة العمل الإسلامي وسبعة أحزاب قومية ويسارية هي: حزب العمل القومي العربي، وحزب البعث العربي الاشتراكي، والحزب الاشتراكي الديمقراطي، وحزب الشعب الديمقراطي، وحزب الوحدة الشعبية، والحزب الشيوعي الأردني، والحزب العربي الديمقراطي، وبعض الشخصيات السياسية، وكونوا «اللجنة الشعبية العربية الأردنية لمجابهة الإذعان والتطبيع». ومهمة هذه اللجنة حث رجال الأعمال والسياسيين والمثقفين على مقاطعة إسرائيل. فقد اعتبرت الأحزاب الثمانية توقيع معاهدة السلام استسلاماً وخضوعاً لإرادة العدو الصهيوني. وأكدت أن المعاهدة ملزمة لمن وقعوها، ودعت الشعب الأردني إلى رفضها[٦٧]. واشتد التوتر بين الحكومة والمعارضة بعد توقيع المعاهدة. وفرقت قوى الأمن العديد من المظاهرات التي نظمت احتجاجاً على المعاهدة باستعمال القوة. وكان الاعتداء على النائب الإسلامي عبد المنعم أبو زنط، ومنع النواب الإسلاميين من إلقاء الخطب في المساجد واعتقال عدد من أعضاء الأحزاب السياسية المعارضة من مظاهر هذا التوتر. وشن الملك حسين حملة على المعارضة في سلسلة من خطبه وتصريحاته بعد توقيع المعاهدة. وقال فيها: «إن على الأقلية المعارضة أن تحترم رأي الأكثرية المؤيدة للسلام... ومن يحترم الديمقراطية والتعددية وحرية الرأي لا يحق له محاولة التقليل من شأن الأغلبية». وقال أيضاً: «إن شعبنا مقتنع بالخط الذي سلكناه أكثر من المتقوقعين المستمرين بارتباطاتهم الخارجية». وهاجم النقابات المهنية بقوله: «إن المجلس النيابي يتحمل أخطر المسؤوليات، والنواب هم نقباء الأمة، والنقابات للمهنة فقط». ودافع عن قانون الانتخاب المعروف بقانون الصوت الواحد بقوله: «أنا مع الصوت الواحد للإنسان الواحد الذي يمثله ويمثل الأسرة الكبيرة التي ننتمي إليها»[٦٨].

لقد انطلقت المعارضة لمعاهدة السلام وللتطبيع مع إسرائيل من المشاعر الشعبية العميقة المعادية لإسرائيل وللصهيونية وللأطماع الإسرائيلية في المنطقة. وظلت الصحف الأردنية، على الرغم من الضغوط الحكومية، تعرض إسرائيل بصورة سلبية. ولا عجب أن يسمي الأردنيون السلام مع إسرائيل «سلام الملك». ولم يحضر حفل السفارة الإسرائيلية في عمان في ١٤/ ٥/ ١٩٩٥ سوى عدد قليل جداً، معظمهم من المسؤولين الرسميين[٦٩].

وزاد من قوة المعارضة وتأثيرها الشعور العام بالإحباط من ثمار السلام، والتعثر

(٦٧) السبيل (عمان)، ٨/ ١٠/ ١٩٩٤، وصوت الشعب، ٢٦/ ١٠/ ١٩٩٤.

(٦٨) الدستور، ١٣/ ٦/ ١٩٩٥.

(٦٩) Asher Susser, «Jordan,» *MECS*, vol. 19, edited by Bruce Maddy-Weitzman (1995), p. 388.

الذي أصاب مسارات التفاوض الفلسطينية ـ الإسرائيلية والسورية ـ الإسرائيلية. واستنكرت أكثرية الأردنين هرولة الحكومات الأردنية نحو التطبيع مع إسرائيل. وقد عبر السفير الأردني في إسرائيل، مروان المعشر، عن ذلك بقوله: «إن التأييد الشعبي للسلام في الأردن قد تلاشى بصورة ملحوظة. فرجل الشارع لم يشعر بثمار السلام، والمحنة الاقتصادية لم تخف بأي طريقة. ولم يشعر الناس بالفوائد الملموسة للسلام. . . ولم يحصل الأردن على مزيد من المنح المالية»[٧٠]. أما نقيب المحامين الأردنيين فقال: «إن الدولة تستطيع أن تفعل ما تريد، ولكنها لا تستطيع إكراه الشعب على تغيير معتقداته ولا أن تقنعه بأن إسرائيل دولة صديقة بينما تحتل الأرض العربية وتضطهد الفلسطينيين»[٧١]. وقال نقيب المهندسين، ليث شبيلات،: «إن تهويد الشعب وصهينة تاريخه خطأ كبير. ومحبة الملك حسين وصداقة رابين لا يجتمعان في عقول أبسط الأردنيين. ولا يمكن أن يحمي الأردن معاهدة الذل والاستسلام»[٧٢].

لقد بشرت حكومة المجالي بعهد جديد من الازدهار الاقتصادي، وتجنبت الإشارة إلى المضاعفات السياسية للمعاهدة. وتوقعت هذه الحكومة أن يكون المؤتمر الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي عقد في الدار البيضاء في نهاية تشرين الأول/اكتوبر وبداية تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، نقطة تحول مهمة في عهد السلام، بحيث يحقق مكاسب ملموسة لشعوب المنطقة. وقدمت إلى المؤتمر مشاريع تنموية قدرت كلفتها بـ ١٨ مليار دولار، شملت شق قناة بين البحر الميت والبحر الأحمر، ومد أنابيب للمياه من تركيا، ومد أنابيب لجلب النفط من العراق، ومشاريع أخرى للبنية التحتية[٧٣]. واعتقد المسؤولون الأردنيون آنذاك أن السلام والاستقرار هما الشفاء الوحيد للعلل الاقتصادية لدى الشعوب الفقيرة في المنطقة[٧٤]، غير أن المؤتمر لم يعر بالاً للمشروعات الأردنية، ومني الأردنيون بخيبة أمل. وقد عبر ذوقان الهنداوي، نائب رئيس الوزراء في حكومة المجالي عن خيبة الأمل هذه، عند استقالته من الحكومة المذكورة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ بقوله: «لقد ملأنا الناس أملاً، وأطعمناهم سمناً وعسلاً. قلنا لهم إن عاطلاً عن العمل لن يبقى، لنكشف في النهاية أن ما جرى في الدار البيضاء لم يتجاوز حدود طرح المشاريع، وأن ما تحقق في بروكسل التي بنينا عليها آمالاً كثيرة ما كان سوى فتات، حينما أكد وزير التخطيط أن

(٧٠) *Jordan Times*, 11/9/1995.

(٧١) *Jordan Times*, 21/3/1995.

(٧٢) **البلاد (عمان)**، ١٤/٦/١٩٩٥.

(٧٣) **الدستور**، ٢٩/١٠/١٩٩٥، ص ١٥.

(٧٤) انظر كلمة عبد السلام المجالي في معسكر العمل التطوعي لطلبة الجامعات، في: **الدستور**، ٩/٩/١٩٩٤.

القادم عبارة عن مشاريع مشتركة ضمن نطاق الإقليم فقط وبشراكة أوروبية، وأن العمر المفترض لتسليمها على أرض الواقع ليس أقل من ثلاثين سنة، وأن المساعدات القادمة في السنوات الخمس لا يتجاوز خمسة وستين مليون دولار فقط»[٧٥].

وأمل الأردن من المؤتمر الاقتصادي الثاني للشرق الأوسط وشمال افريقيا الذي عقد في عمان بين ٢٩ و٣١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥ أن يجذب الاستثمارات الأجنبية. ومع أنه اتفق في هذا المؤتمر على إنشاء بنك إقليمي للتنمية ومؤسسات إقليمية لدفع التنمية الاقتصادية في المنطقة، فقد بقيت هذه القرارات حبراً على ورق[٧٦]. وكان المؤتمر حسب قول أحد المشاركين فيه يدور «حول التعارف أكثر منه حول العقود، وحول الأحلام الاقتصادية أكثر منه حول الحقائق»[٧٧].

أدت هذه الحقائق المرة إلى تصعيد المقاومة للتطبيع. فقد فرضت النقابات المهنية عقوبة الفصل من النقابة لمن يمارس التطبيع مع إسرائيل من أعضائها. وطبق هذا القرار على الممثلين المسرحيين هشام يانس ونبيل صوالحة بفصلهما من نقابة الفنانين لعرضهما مسرحية في إسرائيل. كما فصل الصحفي سلطان حطاب من نقابة الصحفيين لأنه أعطى حديثاً للتلفزيون الإسرائيلي[٧٨]. وحرم المحامي أحمد الزعبي، أمين عام حزب الأحرار، من ممارسة المحاماة بسبب زيارته لإسرائيل على رأس وفد من حزبه في حزيران/يونيو ١٩٩٥. ورفضت نقابة أطباء الأسنان السماح لأعضائها بمعالجة الإسرائيليين إلا في ظروف استثنائية. ولم تعترف نقابة الأطباء بالتعاون الصحي بين الأردن وإسرائيل[٧٩]. وألغيت دعوة للسفير الإسرائيلي في الأردن من قبل أحد المحامين في إربد لتناول طعام الغداء بسبب تدخل أحزاب المعارضة والنقابات[٨٠].

أثارت مواقف أحزاب المعارضة والنقابات المهنية هذه نظام الحكم، فانتقد الملك حسين مواقفها. وفكرت الحكومة في اتخاذ تدابير للحد من نشاطها. ودعا الملك الأكثرية الصامتة من الأردنيين إلى التعبير عن رأيها في السلام، في محاولة للتحريض

---

(٧٥) **البلاد**، ١٤/١٢/١٩٩٤.

(٧٦) حول المشروعات ذات الأولوية المقدمة للقمة، انظر: **الدستور**، ٢٠/١٠/١٩٩٤، ومركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٥** (القاهرة: المركز، ١٩٩٦)، ص ٣٥٠ ـ ٣٥٣.

(٧٧) Susser, «Jordan,» *MECS*, vol. 19 (1995), p. 407.

(٧٨) **الشرق الأوسط**، ١١/٥/١٩٩٥، و *Jordan Times*, 10/5/1995.

(٧٩) *Jordan Times*, 25/4/1995.

(٨٠) **الرأي**، ٢٠/٩/١٩٩٥، و *Jordan Times*: 28/9/1995, and 29/9/1995.

ضد النقابات المهنية وأحزاب المعارضة[٨١].

واتخذت مقاومة التطبيع أشكالاً مختلفة، كان بعضها مثيراً لغضب الحكومة. ففي أواخر كانون الثاني/ يناير ١٩٩٥، قام وفد يمثل سبعة أحزاب يسارية بزيارة لدمشق، وأعلن تأييده لسوريا في موقفها من عملية السلام. وقابل الوفد نائب رئيس الجمهورية السورية عبد الحليم خدام[٨٢]. وعلى أثر ذلك قابل وزير الداخلية أمناء الأحزاب السياسية المذكورة وحذرهم بضرورة الالتزام بأحكام قانون الأحزاب السياسية[٨٣]. ورد ليث شبيلات على ذلك بقوله: كيف تعد زيارة سوريا عملاً ضد الولاء للحكم بينما يزور أعضاء البرلمان الإسرائيلي والأحزاب السياسية الإسرائيلية الأردن بين يوم وآخر؟[٨٤].

وسعت جبهة العمل الإسلامي والأحزاب السياسية والنقابات المهنية إلى عقد مؤتمر لمقاومة التطبيع، وتقرر عقده في ٢٧/ ٤/ ١٩٩٥ بهدف إصدار ميثاق قومي لرفض مختلف أنواع التطبيع مع إسرائيل[٨٥]. وقررت الحكومة منع عقده، إلا أن منظميه عزموا على عقده دون موافقة الحكومة. واتفق على تأجيل انعقاده إلى ٢٩/ ٥/ ١٩٩٥، ومنعت الحكومة للمرة الثانية عقده أثناء التئامه. وقد نشرت صحيفة **المجد** الأسبوعية «ميثاق حماية الوطن ومجابهة التطبيع» المقرر عقده على المؤتمر. ويتضمن هذا الميثاق إدانة لمعاهدة السلام مع إسرائيل وما نجم عنها، ورفضها لكل نوع من أنواع التعاون والتطبيع مع العدو الصهيوني. واعتبر الميثاق المعاهدة الأردنية ـ الإسرائيلية جزءاً من مخطط عام لإنشاء شرق أوسط جديد يقوم فيه الأردن بدور الجسر للاقتصاد الإسرائيلي وللهيمنة السياسية والعسكرية الإسرائيلية على المنطقة كلها[٨٦]. وجاء في بيان الحكومة لتبرير منع عقد المؤتمر أن المجتمعين تجاوزوا الأهداف التي من أجلها عقد المؤتمر، وأنهم استغلوا الديمقراطية للاعتداء على حريات الآخرين[٨٧]. وهاجمت بعض الصحف قرار الحكومة وقالت ان لا مبرر لمنع انعقاده[٨٨]. وعقد المؤتمر في ٢٩/ ٥/ ١٩٩٥ في مقر حزب الشعب الديمقراطي دون موافقة الحكومة، وحضره ٣٠٠

---

(٨١) *Jordan Times:* 21/11/1995, and 22/11/1995.

(٨٢) **الرأي،** ٩/ ٢/ ١٩٩٥.

(٨٣) **الدستور،** ٢٠/ ٢/ ١٩٩٥.

(٨٤) **الشرق الأوسط،** ٥/ ٣/ ١٩٩٥.

(٨٥) *Jordan Times*, 10/4/1995.

(٨٦) **المجد** (عمان)، ٢٩/ ٥/ ١٩٩٥.

(٨٧) **الدستور،** ٣٠/ ٥/ ١٩٩٥.

(٨٨) **الدستور،** ١/ ٦/ ١٩٩٥.

مشارك وأصدر ميثاق مقاومة التطبيع السابق الذكر(٨٩).

وعلى الصعيد الرسمي، قدمت الحكومة إلى مجلس النواب في نهاية شباط/ فبراير ١٩٩٥ مشروع قانون يلغي قانون منع الاتجار مع إسرائيل لسنة ١٩٥٣ وقانون مقاطعة إسرائيل لسنة ١٩٥٨، وقانون منع بيع الأراضي لإسرائيل أو لإسرائيليين لسنة ١٩٧٣. وسعت المعارضة النيابية إلى الحيلولة دون إصدار القانون المذكور، غير أنه أقر في دورة استثنائية للمجلس في ٢٦/ ٧/ ١٩٩٥ بموافقة ٥١ صوتاً ضد ١٩ صوتاً. وقد أقره مجلس الأعيان في ٣١/ ٧/ ١٩٩٥، وأصبح نافذ المفعول في ١٦/ ٨/ ١٩٩٥(٩٠).

كان لهذه التطورات آثارها في حكومة الشريف زيد وفي مواقف أعضائها من التطبيع مع إسرائيل ومن سياستها نحو العراق. وأدى الاختلاف في المواقف إلى استقالة ابراهيم عز الدين، وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء، ولا سيما بعد أن قرر المجلس العالي لتفسير الدستور أنه ليس من حق رئيس الوزراء أن يفوض صلاحياته إلى وزير آخر إلا إذا صدر قانون بذلك، مما أفرغ وزارة ابراهيم عز الدين من مبرر وجودها(٩١).

اتخذ نظام الحكم في الأردن موقفاً ضد معارضي معاهدة السلام والتطبيع في جهد منسق من أجل التمهيد لـ «سلام دافئ» مع إسرائيل. وشن الملك حسين هجوماً على من أسماهم «قوى الظلام» في المعارضة السياسية، واتهمهم بالعداء للدولة الأردنية ولمصالحها، وبالارتباط بحكومات أجنبية والبعد عن الحقيقة والعيش في الماضي السحيق، والسعي إلى إهانة البلاد والتقليل من شأن إنجازاتها. ودعا إلى إعادة النظر في قانون النقابات المهنية بحيث يصبح الانتساب إليها اختيارياً(٩٢).

وعلى أثر اغتيال إسحق رابين، رئيس وزراء إسرائيل، في ٤/ ١١/ ١٩٩٥، أبنه الملك حسين بقوله: «إنني فقدت أخاً وصديقاً، وناضلنا من أجل مصلحة شعبينا ومن أجل أن تعيش الأجيال القادمة بسلام...». وأردف قائلاً: «دعونا أن لا نبقى صامتين وأن نرفع أصواتنا عالياً، لنتحدث عن التزامنا بالسلام، وأن نقول لأولئك الذين يعيشون في الظلام ولأعداء الحياة ان هذا ما أراده الله لنا، وان هذا هو معسكرنا، معسكر السلام، لا نخشى ولا نخاف من شيء. ونحن مصممون على تنفيذ وصية قام بها زملاؤنا ونفذها أجدادنا. فقد كان جدي رجلاً شجاعاً ذا رؤية في

---

(٨٩) *Jordan Times*, 3/9/1995.

(٩٠) الدستور، ٢٧/٧/١٩٩٥، و Susser, «Jordan,» p. 396.

(٩١) *Jordan Times:* 22/6/1995; 23/6/1995, and 25/6/1995.

(٩٢) الدستور، ١٣/٦/١٩٩٥.

مواقفه من منطلق المسؤولية، فالعظام هم الذين يتركون شيئاً وراءهم»(٩٣). وقال في خطاب ألقاه في ضباط القوات المسلحة في مدينة الحسين الطبية في ٩/١١/١٩٩٥، في معرض حديثه عن بعض الصحف الأردنية التي عبرت عن فرحتها باغتيال رابين: «آن الأوان لأن نقول إن كل الإرهابيين، بغض النظر عن جنسياتهم وعن دوافعهم وعن منطلقاتهم، هم ملة واحدة... لا فرق بينهم على الإطلاق.. هم أعداء لهذه الحياة وللأخلاق وللناس وللبشر وللاستقرار وللأمن وللسلام». وتحدث عن الأجواء التي رافقت اغتيال رابين وقال: «إن كانت هذه الأجواء أدت إلى ما وقع هناك... هذه الأجواء نعيشها نحن هنا». وحذر من استغلال مناخ الحرية والديمقراطية في الأردن بقوله: «والديقمراطية لا تعني بأي حال من الأحوال تجاوز الخطوط الحمراء إلى العمل على نسف الوحدة الوطنية في هذا البلد.. ونسف كل ما له قيمة في هذا البلد... وإلقاء الحبر الأسود على كل إنجاز في هذا البلد.. ولا أجد باستمرار إلا عملية نخر وشتم وتحطيم حتى يهون هذا البلد.. خرجت الفئران من حجورها... النصيحة أن تتحرك الأكثرية الصامتة وأن تقول كلمتها بكل هذا العبث، وأن تقف في وجه قوى الضلال، وأن تظهر الصورة الحقيقية لهذا البلد ولهذا الشعب». وشدد هجومه على الصحف الأسبوعية بقوله: «هذه الصحافة وهذا الإعلام السيئ... لتعبر صحافة هذا البلد وإعلامه عن حقيقته، عن مشاعر أبنائه وبناته، لننصف هذا البلد... لا بد من وضع الضوابط والروادع وإعادة النظر في كل من يسيء للخلق العام وللأخلاق». وصب جام غضبه على النقابات المهنية بقوله: «وبالنسبة لنقاباتنا وشيوخ نقاباتنا، هل تصرفهم دستوري؟ هل هم يمثلون الآلاف المؤلفة من شباب هذا الوطن؟ هل يخدمون المهن التي يدعون الحرص على أصحابها؟ هل يبقى هذا الوضع الأعوج مستمراً بهذا الشكل؟ أين الفرق بين السياسة وبين المهنة؟ لماذا لا تترك السياسية للسياسيين ومن يختارهم الشعب؟»(٩٤).

وكرر الحسين في خطاب افتتاح الدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة الثاني عشر في ٢/١٢/١٩٩٥ ما قاله في خطب سابقة عن مفهومه للديمقراطية. وقال في هذا الصدد: «إن الديمقراطية لا تعني الفوضى والتجاوز على نظام هذا الوطن وثوابته أو المس بالوحدة الوطنية، وإلقاء السواد على كل إنجاز، واغتيال سمعة الوطن والمواطن. وسنبقى نرصد هذه الظواهر التي تحارب الديمقراطية بسيفها، وسنتصدى لها بالأسلوب المناسب وفق أحكام الدستور والقانون»(٩٥).

---

(٩٣) الدستور، ١٧/١١/١٩٩٥.

(٩٤) الدستور، ١٠/١١/١٩٩٥.

(٩٥) الدستور، ١٣/١٢/١٩٩٥.

كانت الحملة ضد التطبيع تدعمها الصحف الأسبوعية المتحالفة مع المعارضة السياسية والناطقة باسمها. وكان يرافق هجوم الملك حسين على المعارضة والنقابات المهنية رقابة حكومية على الصحف بما في ذلك الصحف اليومية شبه الرسمية كـ **الرأي** **والدستور** **وصوت الشعب** **والأسواق**. وأوقفت الحكومة عدداً من الصحف الأسبوعية بحجج مختلفة يتصل بعضها بمؤهلات المحررين. وكانت تقيم عليها الدعاوى لدى المحاكم لنشرها مواد تسيء إلى مصالح الدولة أو إلى علاقاتها الخارجية، وقليلاً ما كانت الحكومة تكسب هذه الدعاوى[٩٦].

٢ ـ الانتخابات البلدية

أجريت في ١١/٧/١٩٩٥ الانتخابات البلدية في الأردن في يوم واحد، لأول مرة في تاريخ الأردن. وانتخب سكان المدن رؤساء بلدياتهم مباشرة، بعد أن كانوا يعينون من الحكومة من بين الأعضاء في المجالس البلدية. وشملت الانتخابات ٢٥٩ مجلساً بلدياً، باستثناء عمان الكبرى التي انتخب نصف عدد أعضاء مجلسها الأربعين وعين النصف الثاني من قبل الحكومة. كما عين أمين العاصمة من قبل الحكومة. كان الإقبال على الانتخابات جيداً في معظم المدن باستثناء عمان التي بلغت نسبة الذين انتخبوا ٤٩ بالمئة من مجموع الناخبين المسجلين[٩٧].

اتهمت جبهة العمل الإسلامي الحكومة بالتدخل في الانتخابات وفي الحملة الانتخابية وبتهديد أنصارها وإرهاب مرشحيها. وعدت التدابير التي اتخذت في العاصمة اعتداءً على الديمقراطية. واتهمتها أيضاً بعرقلة وصول مؤيديها إلى مراكز الاقتراع. ولذا انسحب مرشحو الجبهة من الانتخابات قبل إغلاق صناديق الاقتراع ببضع ساعات احتجاجاً على تدخل الحكومة. وعلى الرغم من ذلك فقد نجح مرشحو الجبهة في مدن إربد والكرك ومأدبا. ونجح ثلاثة من مرشحيها السبعة في العاصمة[٩٨]. وصرح عبد الهادي المجالي، رئيس حزب العهد، أن حزبه حصل على ٧٩ مقعداً من المقاعد المئة التي ترشح لها في مختلف مدن المملكة[٩٩]. وحصلت جبهة العمل الإسلامي على ٢٥ مقعداً فقط[١٠٠]. وفازت في هذه الانتخابات امرأتان لأول مرة في تاريخ الأردن، كرئيستين لبلديتين هما ايمان فطيمات في خربة الوهادنة

---

(٩٦) **الدستور**: ٢٨/١١/١٩٩٥، و١٨/١٢/١٩٩٥؛ **الرأي**: ١٣/١١/١٩٩٥، و٥/١٢/١٩٩٥.

(٩٧) **الدستور**، ١٧/٣/١٩٩٥، ص ١ و١١ ـ ١٤.

(٩٨) **الشرق الأوسط**، ١٢/٧/١٩٩٥؛ *Jordan Times:* 10/4/1995, and 11/7/1995.

(٩٩) *Jordan Times*, 16/7/1995.

(١٠٠) **الشرق الأوسط**، ١٨/٧/١٩٩٥.

بمحافظة عجلون، وحياة مقبول في الهاشمية في محافظة معان[١٠١]. هذا وقد اعتبرت الحكومة الانتخابات البلدية استفتاء شعبياً على سياستها السلمية مع إسرائيل.

ثالثاً: وزارة عبد الكريم الكباريتي والثورة البيضاء (٤/ ٢/ ١٩٩٦ ـ ١٩/ ٣/ ١٩٩٧)

لم تستطع حكومة الشريف زيد بن شاكر الثالثة المضي قدماً في عملية التطبيع مع إسرائيل بالوتيرة التي يرغب فيها الملك حسين. ولم تتمكن من احتواء المعارضة السياسية والنقابات المهنية كما كان يؤمل منها، ولم تكن مؤهلة لإحداث تغيير داخلي في البلاد يؤهل الأردن لدخول القرن الحادي والعشرين. ولذا شعر الملك حسين أن الوقت قد حان لتغيير الوزارة وتكليف شاب يقوم بتأليف حكومة جديدة من الشباب تحدث التغيير الداخلي المطلوب وتضمن استمرار حكم الأسرة الهاشمية بعده. فقَبل الملك استقالة وزارة الشريف زيد في ٤/ ٢/ ١٩٩٦، وكلف عبد الكريم الكباريتي، وزير الخارجية في الحكومة المستقيلة، بتأليف الحكومة الجديدة. ومنح الملك رئيس الوزراء المستقيل لقب أمير تقديراً لخدماته للمملكة. وقد فسر تكليف الكباريتي بأنه محاولة لحقن دم جديد في النظام السياسي الأردني من خلال استلام جيل من السياسيين الشباب السلطة من الحرس القديم. كان الكباريتي قد شد انتباه الملك حسين في السبعينيات حينما كان تلميذاً في الجامعة الأميركية في بيروت ورئيساً لرابطة الطلبة الأردنيين فيها ينافح عن النظام الأردني في أعقاب أحداث أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠. وقد اختطف من قبل الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وتم الإفراج عنه بتدخل من الملك الذي أعجب بشجاعته واستقبله شخصياً في مطار عمان حين عودته إلى الأردن. وشد الكباريتي انتباه الحسين أثناء وجوده عضواً في مجلس النواب ووزيراً للخارجية، فبدا له سياسياً واعداً ونجماً على المسرح السياسي الأردني، نجح بتحويل الأردن عن العراق وفي إقامة علاقات متينة مع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية بعزم وصراحة مثيرة[١٠٢].

ضمت وزارة الكباريتي ٢٢ نائباً يمثلون مختلف الكتل النيابية باستثناء جبهة العمل الإسلامي. وقد شاور الكباريتي الجبهة ووعدها بتعديل قانون الانتخابات النيابية في محاولة لاسترضائها وإقامة هدنة معها. وعين الدكتور عوض خليفات وزيراً للداخلية في محاولة للمصالحة مع المعارضة السياسية، واحترام المسيرة الديمقراطية.

---

(١٠١) Jordan Times: 11/7/1995; 13/7/1995, and 14/7/1995.

(١٠٢) الدستور، ٥/ ٢/ ١٩٩٦؛ Jordan Times: 3/2/1996, and 5/2/1996.

كما عين الدكتور كمال ناصر، نقيب المحامين، وزيراً للتنمية الإدارية. وجاء بالنائب اليساري مصطفى شنيكات وزيراً للزراعة. غير أن هذه التعيينات لم تخفف كثيراً من حدة أحزاب المعارضة في نقدها للحكومة. فقد فصل ناصر وشنيكات من اللجنة العليا لمؤتمر الشعب الأردني لحماية الوطن ومجابهة التطبيع. وكان احتفاظ الكباريتي بوزارة الخارجية لنفسه مؤشراً على استمرار وتعزيز العلاقات الأردنية مع الولايات المتحدة وإسرائيل، والالتزام بالتحول عن العراق والابتعاد عنه وبالموقف المتصلب من الضغوط السورية. وكان عدد لا بأس به من وزرائه من الذين شاركوا في مفاوضات السلام مع إسرائيل أو المحبذين للتطبيع معها، ومن أبرزهم وزير الإعلام الدكتور مروان المعشر، أول سفير أردني في إسرائيل[(١٠٣)].

ومع تأليف الحكومة الجديدة جرى تغيير في الديوان الملكي والمؤسسة الأمنية. فقد عين الدكتور عون خصاونة، صديق الكباريتي القديم وأحد المفاوضين مع إسرائيل، رئيساً للديوان الملكي، كما عين اللواء سميح البطيخي، أحد أصدقاء الكباريتي، مديراً للمخابرات العامة، واللواء نصوح محيي الدين مديراً للأمن العام. وعين مدير المخابرات السابق الفريق مصطفى القيسي مستشاراً للملك لشؤون الأمن ومقرراً لمجلس الأمن القومي، غير أن الأخير أحيل على التقاعد في آب/أغسطس ١٩٩٦، وحل محله الأمير طلال بن محمد، السكرتير العسكري للملك[(١٠٤)].

تضمن كتاب التكليف الملكي دعوة الحكومة الجديدة «نحو التغيير الشامل الكامل في أجهزة الدولة وقياداتها لتدفع بالشباب المؤمن الواعي إلى الأمام في ثورة بيضاء نقية لا تنكر فضل أو جهد السابقين في تحمل المسؤوليات وصدق العطاء بل تبني فوق ما بنوا وتعمل على إحياء روح الثورة العربية الكبرى التي ورثتنا عنها رسالتها وغاياتها وأهدافها النبيلة». وأكد الكتاب نفسه الحرص على وحدة الشعب العراقي وسلامته الإقليمية وبذل كل جهد للتخفيف من معاناته «وتمكينه من حقوقه في الحرية والديمقراطية والتعددية التي تنسجم مع ما في مكوناته من تعددية وتنوع»[(١٠٥)].

وقدم الكباريتي بيان وزارته لمجلس النواب في ١٩٩٦/٢/٢٨ معتبراً إياه تفصيلاً لكتاب التكليف الملكي. وأكد في البيان تعهد حكومته «بإزالة أية شوائب قد تكون لحقت بالنهج الديمقراطي أو مست بحقوق المواطنين المقدسة، أو أصابت حرية

---

(١٠٣) الشرق الأوسط: ١٩٩٦/٢/٥، و١٩٩٦/٢/٦؛ *Jordan Times:* 4/2/1996; 5/2/1996, and 7/2/1996.

(١٠٤) *Jordan Times:* 3/2/1996; 7/2/1996, and 17/2/1996.

(١٠٥) الدستور، ١٩٩٦/٢/٥.

الصحافة أو العمل النقابي، كل ذلك ضمن الشرعية الدستورية والقانونية». وتعهد أيضاً بالعمل على «صون الحريات العامة واحترام حقوق الإنسان»، «ومنع أي تجاوز أو مساس بهذه الحقوق، وذلك ضمن المعايير المتعارف عليها عالمياً» والعمل على «تعميق الحوار البناء مع التنظيمات السياسية والحزبية المجازة قانوناً، والتعامل معها كهيئات وطنية شريكة في بناء مسيرة الدولة النموذج». ووعد بتقديم قانون انتخاب جديد «تعظم فيه الديمقراطية والنزاهة» وبحيث يسند فيه أمر الإشراف على الانتخابات النيابية إلى هيئة قضائية، ضماناً لحياد الحكومات ولقطع كل سبيل للتدخل في خيار الشعب وحقه في انتخاب ممثليه». وأعلن الرئيس الجديد أن حكومته ستحارب «دون هوادة أو تردد كافة أشكال الفساد المالي أو الإداري أو الأخلاقي، ولن يثنيها عن ذلك أي اعتبار مهما كان». وأنها تلتزم «بأنها لن تتقدم بأية تشريعات تحد من الحريات المكتسبة في مجال الصحافة والإعلام، وأن أية تشريعات جديدة لن تقدم إلا بعد التشاور مع أصحاب الشأن والاختصاص في هذين الحقلين». ووعد أيضاً «باجتثاث مظاهر المحسوبية والفساد والقضاء على الترهل الإداري». كما أكد أنه لن يسمح للإسلاميين الحزبيين باستخدام منابر المساجد «للتجريح أو لخدمة أفكار خاصة»[١٠٦].

دامت مناقشة البيان الوزاري ثلاثة أيام أعرب النواب خلالها عن ارتياحهم للوعد بالإصلاح، غير أن بعضهم شكك في إمكانيات الوزارة تحقيق ما وعدت به في بيانها الوزاري. وحصلت الحكومة على ثقة أكثرية مريحة في اقتراع الثقة: ٥٧ صوتاً مقابل ١٩ لم يعطوها الثقة[١٠٧].

على الرغم من التعهدات التي قطعها الكباريتي على نفسه وعلى حكومته بالسير في عملية التحول السلمي نحو الديمقراطية، فإنه لم يستطع تجاوز الحدود التي رسمت بعناية للديمقراطية الأردنية. صحيح أن نظام الحكم قد التزم بالديمقراطية ولكنه أرادها ديمقراطية مقيدة، لأن البديل منها الإحباط والقمع والفوضى التي قد تؤدي إلى حرب أهلية يخسر فيها الجميع. ولا عجب أن يكرر الملك حسين ويذكر مواطنيه بالحرية التي تعني «الحرية المسؤولة» التي لها خطوط حمراء لا يجوز تجاوزها. وظل ينبه إلى أن حرية التعبير لا تشمل حق استغلال مناخ التسامح لتشويه صورة الوطن وإنكار انجازاته. وهناك فرق كبير في ذهنه بين النقد الموضوعي البناء الذي يقوم على مراعاة المصلحة الوطنية والنقد الذي يستهدف تشويه السمعة. والتعددية، في نظره، لا تعني السماح لحزب أو مجموعة من الأحزاب بتمثيل الشعب كله، والتمتع باحتكار الحقيقة والادعاء

(١٠٦) **الدستور**، ١٩٩٦/٢/٢٩، ص ١٠ ـ ١٢.

(١٠٧) **الدستور**، ١٩٩٦/٣/٣.

بحق إصدار شهادات بالوطنية للآخرين. ولذا لم يتردد بوصف المعارضة السياسية بأنها مجموعة من المتشائمين والمتشككين والانهزاميين، وأنها تمثل الأقلية التي عليها احترام رأي الأكثرية. والديمقراطية، في رأيه، وسيلة لتحقيق الاستقرار في البلاد، والتزام بأحكام الدستور الذي يمنح الملك سلطة واسعة.

يقول الملك حسين في كلمته أمام مجلس الأعيان في ٢٣/٤/١٩٩٦: «وثقتي بأن الديمقراطية صنع الجميع، ويحافظ عليها من حيث حق الإنسان في أن يبدي رأيه وأن يكون جزءاً من عملية بناء هذا البلد، وبأن لا يفسح المجال أيضاً للبعض في الإساءة إليها بهدف القضاء عليها من خلال استخدامه لها الاستخدام السيئ، وبأن هناك جاحدين وناكرين للجميل، وهناك أناس لا يؤمنون بهذا البلد ولا برسالته ولا بحقه ولا بمساره، وإنما يحاولون أن يجرحوا ويشوهوا هذه الصورة لهذا البلد باستمرار»(١٠٨).

ويقول في الاحتفال بتخريج الفوج التاسع من طلبة جامعة مؤتة في ١/٦/ ١٩٩٦: «فالحرية المسؤولة التي تقف عند حدود المصلحة الوطنية العليا. والتعددية هي احترام الرأي الآخر في إطار الدستور والقوانين والانتماء الوطني الأصيل. إن حرية الرأي والتعبير لا تعني التطاول على هيبة الدولة ورموز الوطن، ولا تعني استغلال مناخ التسامح والديمقراطية للإساءة لصورة هذا الوطن والانتقاص من منجزاته وما قدمه من تضحيات. كما أن التعددية لا تعني أن تدعي فئة أو جهة احتكار الحقيقة دون سواها، أو تظن أن من حقها توزيع صكوك المواطنة الصالحة والحرص على المصلحة الوطنية والقومية على من سواها»(١٠٩).

وقال في المؤتمر الصحفي الذي عقد في رئاسة الوزراء في ١١/٧/١٩٩٦: «ثم في منتهى الصراحة موضوع ما يسمى بالأحزاب التي هي الآن معنية بالهم الوطني، وأرجو أن يسامحوني إذا قلت بأنهم قد يشكلون هم الهم الوطني الكبير في كثير من الأحيان، لأن الحياة الحزبية عندنا ما وصلت إلى الآن... ويجب أن نعترف بذلك جميعاً، إلى المستوى المطلوب. هذا العدد الضخم من الأحزاب ليس ظاهرة صحية، ولا بد مع الوقت ومع التجربة أن تتبلور هناك برامج يلتف من حولها الناس في عدد محدود، وعندئذ يتحملون المسؤوليات بالنسبة إلى ثقة الشعب فيهم وإلى قدرتهم على أن يلبوا ما يطلب»(١١٠). وكرر هذا القول في الخطاب الذي افتتح به الدورة العادية

---

(١٠٨) الدستور، ٢٤/٤/١٩٩٦.

(١٠٩) الدستور، ٣/٦/١٩٩٦، ص ٨.

(١١٠) الدستور، ٣٠/١١/١٩٩٦.

الرابعة لمجلس الأمة الثاني عشر في ١٩٩٦/١١/٢٩.

واشتدت حدة الخلاف مع المعارضة السياسية بعد أن أعلنت حكومة الكباريتي عن عزمها على رفع الدعم الحكومي لأسعار الخبز في صيف ١٩٩٦. ولما اعتصم حوالى مئة وخمسين شخصاً أمام مجلس الأمة في ١٩٩٦/٧/٢١ احتجاجاً على عزم الحكومة على رفع أسعار الخبز، وقدموا عريضة موقعة من ثلاثين ألف مواطن موجهة إلى رئيس مجلس النواب تطالب الحكومة بعدم الإقدام على ذلك، لم تعر الحكومة اهتماماً للاعتصام والاحتجاجات(١١١). وبدأ مجلس النواب مناقشاته حول الموضوع منذئذ وحتى ١٩٩٦/٨/٥، حينما وافق خمسون نائباً على اجراءات رفع أسعار الخبز والأعلاف، وعارضها أربعة وعشرون نائباً(١١٢). وكانت الحكومة قد رفعت الدعم عن الأعلاف في ١٩٩٦/٨/١، فارتفعت أسعار الشعير والنخالة والذرة والصويا بين ٣٠ بالمئة و٩٠ بالمئة. وتلا ذلك ارتفاع أسعار الحليب بنسبة ٢٠ بالمئة والبيض ولحم الدجاج بنسبة ١٠ بالمئة إلى ١٧ بالمئة(١١٣).

وأعلنت الحكومة في ١٩٩٦/٨/١٢ عن رفع أسعار الخبز إلى أكثر من ضعف ما كانت عليه(١١٤). واندلعت الاضطرابات وأعمال العنف في مدينة الكرك في جنوب البلاد في ١٩٩٦/٨/١٦، حيث تظاهر حوالى ألفي شخص بعد صلاة الجمعة. وهاجم المتظاهرون البنوك والمؤسسات الحكومية والعامة بعد أن حاولت الشرطة منع المظاهرة. وطالب المتظاهرون بإقالة حكومة الكباريتي والعودة عن قرارها. وحدثت أعمال عنف مماثلة في مدينتي الطفيلة ومعان. وفي اليوم التالي تدخل الجيش وفرض حظر التجول في هذه المدن. وانتهت أعمال العنف في مدن الجنوب الثلاث يوم ١٩٩٦/٨/١٨ ورفع منع التجول عنها في ١٩٩٦/٨/٢٤(١١٥). وأسفرت هذه الأحداث عن جرح حوالى أربعين شخصاً واعتقال حوالى ٥٠٠ شخص. وقد أفرج عن معظمهم في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، وأفرج عن الباقي في تشرين الثاني/نوفمبر من السنة نفسها(١١٦). واتهمت الحكومة حزب البعث العربي الاشتراكي وحزب الشعب الديمقراطي الأردني (حشد) بتدبير هذه الأحداث بإيعاز من العراق ومن الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين(١١٧). وقد أنكرت الحكومة العراقية الاتهامات الأردنية.

---

(١١١) *Jordan Times*, 22/7/1996.

(١١٢) **الدستور**، ١٩٩٦/٨/٦.

(١١٣) *Jordan Times*: 3/8/1996; 5/8/1996; 6/8/1996, and 11/8/1996.

(١١٤) *Jordan Times*: 13/8/1996.

(١١٥) **الدستور**، ١٩٩٦/٨/١٨، ص ٣٢ ـ ٣٣.

(١١٦) **الدستور**: ١٩٩٦/١١/١٣، و١٩٩٦/١١/١٩.

(١١٧) **الدستور**: ١٩٩٦/٨/١٩؛ ١٩٩٦/٨/٢٠، و١٩٩٦/٨/٢٢.

ووجه الملك حسين في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ رسالة إلى الكباريتي طلب فيها منه تطبيق قانون الأحزاب السياسية الذي يمنع الصلات التنظيمية والمالية مع الخارج. وهاجم الحسين في خطاب العرش الذي افتتح به الدورة العادية لمجلس الأمة، الأحزاب «الضالة» التي تعتبر الأنظمة السياسية المتخلفة عن الأردن انموذجاً تقتدي به[١١٨].. وأشار الحسين في خطابه الذي افتتح به المؤتمر الأول للأحزاب العربية، الذي عقد في العاصمة الأردنية في ١٦/١٢/١٩٩٦، إلى التجربة الحزبية في سائر الأقطار العربية وتعرضها «لامتحانات صعبة» و«وانتكاسات وإحباطات كثيرة أفقدتها، في بعض الأحيان وضوح الرؤية وجزءاً كبيراً من مصداقيتها وجدواها في وجدان الجماهير العربية التي عقدت عليها الآمال الكبيرة، ورأت فيها، في وقت من الأوقات، وسيلة للخلاص من المعاناة التي خلفها غياب الحرية وتفشي الجهل والفقر والاستبداد والقهر وتهميش دور الجماعة لصالح دور الفرد». ودعا هذه الأحزاب إلى «مراجعة شاملة لمسيرتها وبرامجها وخططها ووسائلها بما يتناسب مع معطيات هذه المرحلة الجديدة من تاريخ الأمة. فليس من الحكمة أن يظل بعض هذه الأحزاب متوقفاً عند طروحاته وشعاراته التي نادى بها قبل نصف قرن من الزمن أو أكثر، متجاهلاً كل الأحداث والمتغيرات التي شهدها العالم عبر هذه العقود العديدة. فقد فقدت هذه الشعارات مصداقيتها وأصبحت خارج إطار المرحلة». وأكد أيضاً أن «لا بديل للديمقراطية في مجتمعاتنا في هذه المرحلة الفاصلة من تاريخنا سوى الإحباط والقهر والفوضى التي تؤدي إلى حروب أهلية الكل فيها مهزوم»[١١٩].

وعلى صعيد الحياة النيابية، أدت أحداث الكرك إلى انهاء الدورة الاستثنائية لمجلس النواب بإرادة ملكية مفاجئة، خوفاً من استغلالها من قبل نواب المعارضة للهجوم على الحكومة والإجراءات التي اتخذتها في أحداث المدن الجنوبية الثلاث. أما الدورة العادية الأخيرة للمجلس فقد عقدت في ١٩/١١/١٩٩٦، وأعلن الملك فيها تأييده لحكومة الكباريتي ولسياستها الاقتصادية، وأدان المعارضة واتهمها بخدمة أغراضها الشخصية، ونجحت الحكومة بانتخاب سعد هايل السرور رئيساً لمجلس النواب للمرة الثانية. كما نجحت باقتراع المجلس على الموازنة العامة للدولة لسنة ١٩٩٧ التي تضمنت الامتثال لبرنامج التصحيح الاقتصادي المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي، بحيث أيد الموازنة العامة ٥٣ نائباً واقترع ضدها ١٥ نائباً فقط. ولم يتمكن الكباريتي، كسابقيه، من تحقيق ما وعد به مجلس النواب والشعب الأردني بتعديل قانون الانتخاب أو إصدار قانون جديد بديل من قانون الصوت الواحد.

---

(١١٨) الدستور، ٢٠/١١/١٩٩٦.

(١١٩) الدستور، ١٧/١٢/١٩٩٦.

وأصر الكباريتي لدى افتتاحه ورشة العمل حول «المجتمع المدني وقانون الانتخاب» التي نظمها مركز الدراسات الأردنية في جامعة اليرموك ومركز الريادة للمعلومات والدراسات في ٥/١/١٩٩٧، على مبدأ الصوت الواحد. واقترحت أحزاب المعارضة إلغاء القانون المؤقت رقم (١٢) لسنة ١٩٩٦ الصادر بتاريخ ١٧/٨/١٩٩٦ الذي تضمن التصويت المجزأ أو الصوت الواحد، وتطبيق نظام التمثيل بالأغلبية بالقائمة وعلى دور واحد، أو تطبيق نظام التمثيل النسبي الذي يمنح كل قائمة أو كل حزب عدداً من المقاعد النيابية تتناسب مع نسبة الأصوات التي يحصل عليها في الانتخابات، أو نظام الانتخاب المختلط. كما طالبت بمنح حق الانتخاب لكل أردني أتم الثامنة عشرة من عمره، وبإلغاء جدول الدوائر الانتخابية الوارد في القانون المؤقت، واعتماد معيار محدد ثابت للدوائر الانتخابية، وبإلغاء حق وزارة الداخلية في إدارة الانتخابات والإشراف عليها ومراقبتها وإناطة هذا الحق بلجنة عليا للانتخابات، وإلغاء تمثيل الأقليات في مجلس النواب. وقدمت مذكرة إلى الحكومة في هذا الصدد. وقد أقر مجلس النواب قانون الصوت الواحد بأغلبية ٥١ صوتاً مقابل ٢١ صوتاً ضده. في ٢٦/١/١٩٩٧، بعد أن بقي أربع سنوات بين أخذ ورد ونقد ومعارضة من مختلف الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والهيئات الشعبية[١٢٠].

أما حرية الصحافة فظلت مصدر خلاف بين الحكومة والمعارضة ونشطاء حقوق الإنسان والمنظمات الخاصة بها. وظل الكتاب ومحررو الصحف يقتادون إلى المحاكم بتهمة خرق القانون الجزائي وقانون المطبوعات والنشر، لنشرهم مواد تسيء إلى الوحدة الوطنية أو تضر بالمصلحة العامة أو بعلاقات الأردن الخارجية، كما تزعم الحكومة[١٢١]. وكان وزير الإعلام، مروان المعشر، قد ذكر بعد تشكيل الحكومة بأيام أن الحكومة عازمة على إلغاء وزارة الإعلام وتعديل قانون المطبوعات والنشر، لأن الحكومة لا تريد أن تكون سيفاً مصلتاً على رقاب الصحف[١٢٢]. ولكنه حينما تناولت بعض الصحف العلاقة الأردنية ـ الفلسطينية في تموز/يونيو ١٩٩٦، حذرها باللجوء إلى القانون الجزائي، وتلا هذا التحذير حركة اعتقالات لعدد من محرري الصحف الأسبوعية، مما أثار الفرع الأردني للمنظمة العربية لحقوق الإنسان. ولكن حكومة

(١٢٠) الدستور: ١٩/٨/١٩٩٦؛ ١/١/١٩٩٧؛ ٦/١/١٩٩٧؛ ١١/١/١٩٩٧؛ ٢٦/١/١٩٩٧، و٢٧/١/١٩٩٧، و Asher Susser, «Jordan,» *MECS*, vol. 20, edited by Bruce Maddy-Weitzman (1996), pp. 412-413.

(١٢١) *Jordan Times:* 15/1/1996; 22/1/1996; 28/1/1996; 19/3/1996; 25/7/1996; 26/7/1996; 27/7/1996; 28/7/1996; 21/8/1996; 29/8/1996, and 30/8/1996.

(١٢٢) *Jordan Times*, 14/2/1996.

الكباريتي أقدمت على رفع الرقابة المسبقة على دخول جميع الصحف العربية والأجنبية إلى الأردن في أواخر شباط/فبراير ١٩٩٧، فاعتبر هذا الأمر خطوة إيجابية تعمق الممارسة الديمقراطية[١٢٣].

وعلى صعيد حرية التعبير، اعتقل ليث شبيلات في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ بتهمة إطالة اللسان على الملك والملكة نور والأمير حسن، وقد أنكر شبيلات هذه التهم وقدم إلى المحكمة في آذار/مارس ١٩٩٦ وحكم بالسجن لمدة ثلاث سنوات[١٢٤]. ولكن الملك حسين عفا عنه، وذهب في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ إلى سجن سواقة وأخرجه منه بنفسه وأخذه إلى منزل والدته في عمان[١٢٥].

أما بشأن مقاومة التطبيع مع إسرائيل فقد عقد اجتماع في مجمع النقابات المهنية بعمان في ١٩٩٧/١/٤ ضم مجلس النقباء للنقابات المهنية ولجنة مقاومة التطبيع واللجنة الوطنية لمقاومة إقامة معرض الصناعات الإسرائيلية بعمان من أجل منع إقامة المعرض المذكور المنوي افتتاحه في ١٩٩٧/١/٨، وتقرر في هذا الاجتماع إعداد الترتيبات «لإدارة اعتصام شعبي أمام صالة المعرض يوم افتتاحه ورفع الإعلام الأردنية تعبيراً عن الولاء الوطني ودعماً للصناعات الوطنية ورفضاً للتطبيع مع العدو الصهيوني». وتم الاعتصام أمام المعرض المذكور لمدة خمس ساعات يوم ١٩٩٧/١/٨، وألقى أحمد عبيدات، وهو رئيس وزراء سابق، رئيس اللجنة الوطنية لمنع إقامة المعرض، كلمة بهذه المناسبة. وأجمعت الفعاليات الوطنية والنقابية على نجاح الحملة المضادة للمعرض المذكور[١٢٦]. وعلى أثر قرار الحكومة الإسرائيلية بناء مستوطنة إسرائيلية في جبل أبو غنيم في القدس في شباط/فبراير ١٩٩٧، طالب النواب الإسلاميون والقوميون الحكومة الأردنية بإيقاف مختلف أشكال التعامل مع إسرائيل وسحب السفير الأردني من تل أبيب. ولما رفض الكباريتي الاستجابة لطلبهم انسحبوا من جلسة المجلس في ١٩٩٧/٣/٢. وعاد المجلس إلى مناقشة سياسة الاستيطان الإسرائيلي في القدس العربية في ١٩٩٧/٣/١١، وندد العديد من النواب بهذه السياسة العدوانية، وطالبوا بتجميد علاقات الأردن بإسرائيل، واعتبروا هذه السياسة الإسرائيلية تهديداً للأمن الوطني الأردني[١٢٧].

وفي آخر أيام حكومة الكباريتي أقدم جندي أردني على إطلاق النار على حافلة

---

(١٢٣) الدستور، ١٩٩٧/٢/٢٧.

(١٢٤) الدستور، ١٩٩٦/٣/١٨.

(١٢٥) *Jordan Times*, 9/11/1996, and 20/11/1996.

(١٢٦) الدستور: ١٩٩٧/١/٤؛ ١٩٩٧/١/٥؛ ١٩٩٧/١/٩، و١٩٩٧/١/١٢.

(١٢٧) الدستور: ١٩٩٧/٣/٣، و١٩٩٧/٣/١٢.

إسرائيلية تقل طالبات، فقتل سبعاً منهن وجرح عشراً، في منطقة الباقورة على الحدود الأردنية ـ الإسرائيلية الشمالية في ١٣/٣/١٩٩٧. وكان لهذا الحادث أثره القوي في الأردن، فقد قطع الملك حسين زيارته لإسبانيا وعاد إلى الأردن، وشجب الحادث ووصفه بأنه جريمة بشعة. كما وصف ذلك الأمير حسن نائب الملك، بأنه «عمل إجرامي ارتكب بشكل فردي». وقال: «هذا اليوم أسود في تاريخ بلدنا». واتصل رئيس الوزراء، برئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتنياهو ووزير الدفاع إسحق مردخاي ووزير الخارجية ديفيد ليفي وأعرب لهم عن أسفه البالغ وشجبه للحادث ونقل تعازي الحكومة الأردنية بأسر الضحايا. وعهد الملك حسين إلى محمد رسول الكيلاني، مدير المخابرات العامة السابق، برئاسته التحقيق في الحادث. وقام الملك شخصياً بتقديم التعازي للعائلات الإسرائيلية الثكلى وقال: «إن الإرهاب شيء غريب علينا وعلى كل ما نؤمن به»[١٢٨].

رابعاً: وزارة عبد السلام المجالي الثانية (١٩/٣/١٩٩٧ ـ ٢٠/٨/١٩٩٨)

لم تستطع حكومة الكباريتي تحقيق الأهداف التي رسمها لها كتاب التكليف الملكي وبيانها الوزاري. وأصيب رئيسها بالإرباك، ولا سيما بعد رفع أسعار الخبز وأحداث العنف التي تلته، وخلافه مع الأمير حسن، ولي العهد حول كثير من الأمور. ولذا قدم الكباريتي استقالة حكومته في ١٩/٣/١٩٩٧. وتضمن كتاب الاستقالة، لأول مرة في تاريخ الأردن، بياناً للخلاف بين الرئيس وولي العهد. ولذا جاء رد الملك حسين على كتاب الاستقالة على غير العادة، قاسياً. فقد أوضح فيه عجز الحكومة عن القيام بالمهام التي أوكلت إليها. وضمنه نقداً شخصياً لرئيس الوزراء المستقيل: «إنني لم اعتد توجيه هكذا رسائل إلى رؤساء حكوماتي لدى استقالاتهم. ولكن إطالتك في رسالة الاستقالة وتناقضك مع نفسك وأنت تتحدث فيها عن مزايا الديمقراطية والحرية، وما حققت حكومتك، ثم انتقادك تلميحاً لفئة قليلة خالفتك الرأي وأتعبتك بما ينقض ويتناقض مع أسس الديمقراطية والحرية التي تتيح المجال للرأي والرأي الآخر، حملتني على الكتابة على هذا النحو».

كلف الملك في اليوم نفسه عبد السلام المجالي بتأليف الحكومة، وحدد لها مهامها في كتاب التكليف وهي: إجراء الانتخابات النيابية وتخليص أجهزة الدولة مما اعتراها من «ترهل وفقدان للحيوية والقدرة على الإنجاز والتطور والمواكبة»[١٢٩].

(١٢٨) الدستور: ١٤/٣/١٩٩٧؛ ١٥/٣/١٩٩٧، و١٧/٣/١٩٩٧.

(١٢٩) الدستور، ٢٠/٣/١٩٩٧، ص ١٦.

وضمت الوزارة الجديدة ٢٣ وزيراً بينهم خمسة وزراء شاركوا في المفاوضات مع إسرائيل، علاوةً على رئيسها. ولم تضم الوزارة أحداً من مجلس النواب.

ولما كانت مهمة الحكومة الرئيسية إجراء الانتخابات النيابية، فقد أصدر نواب المعارضة بياناً في ١٩٩٧/٣/٣١ طالبوا فيه الحكومة بالتخلي عن قانون الصوت الواحد وإصدار قانون عصري وعادل يمكن المواطنين من ممارسة حقهم في اختيار ممثليهم في مجلس النواب. ودعوها إلى فتح حوار وطني شامل مع المجلس ومع الأحزاب السياسية لتحقيق هذا المطلب[١٣٠].

وساد العلاقة بين حكومة المجالي الثانية ومجلس النواب جو من الشك وعدم الثقة، ولا سيما أن حكومة المجالي الأولى حلت مجلس النواب قبل نهاية مدته الدستورية بخمسة أشهر. وفي أول مؤتمر صحفي لرئيس الوزراء عقده في ١٢/٤/ ١٩٩٧، أكد أن الانتخابات النيابية ستجري في موعدها الدستوري، وأن الأمر يستدعي وضع قانون انتخاب مؤقت جديد «لمعالجة بعض الاحتياجات التي ستحدث في ضوء التقسيمات الإدارية الجديدة واستحداث أربع محافظات جديدة»[١٣١].

وقد أثار هذا التصريح قلق أحزاب المعارضة، فقد أعرب المراقب العام لجماعة الإخوان المسلمين، عبد المجيد ذنيبات، عن خشيته من إقدام الحكومة على تزوير الانتخابات النيابية المقبلة. وقال: «بكل صراحة ووضوح نحن متخوفون وقلقون رغم ما صرح به رئيس الوزراء أن الانتخابات ستكون نزيهة، وقد تعودنا على مثل هذه التصريحات قبل كل انتخاب، ولكن النتائج تكون عكسية»[١٣٢].

هذا وقد أقر مجلس الوزراء قانوناً معدلاً لقانون الانتخاب في ١٩٩٧/٥/٦ تضمن بعض التعديلات الخاصة بالدوائر الانتخابية مع الإبقاء على مبدأ الصوت الواحد للناخب الواحد. وفي اليوم نفسه وافق وزير الداخلية على تأسيس الحزب الوطني الدستوري الذي ضم ثمانية أحزاب سياسية من أحزاب الوسط اندمجت في الحزب الجديد. وهذه الأحزاب هي: التقدم والعدالة والعهد والوحدويون والوحدوي العربي الديمقراطي واليقظة والتجمع الوطني الأردني والوطن[١٣٣]. وكان رئيس الحكومة وراء عملية الاندماج، والهدف منها خوض الانتخابات النيابية لمنافسة أحزاب المعارضة الإسلامية والقومية اليسارية. وقد أثار هذا القانون قلق أحزاب المعارضة لأنه

---

(١٣٠) الدستور، ١٩٩٧/٤/١.

(١٣١) الدستور، ١٩٩٧/٤/١٣.

(١٣٢) الدستور، ١٩٩٧/٤/٣٠.

(١٣٣) الدستور، ١٩٩٧/٥/٧.

قام على مبدأ الصوت الواحد وعلى توزيع غير عادل للدوائر الانتخابية[١٣٤].

انتقد الملك حسين وجهة نظر المعارضة السياسية في الانتخابات في حديثه إلى ضباط القوات المسلحة في ١٤/٥/١٩٩٧ وقال: «ننظر لأقوال البعض ممن لا ينتمون لهذا البلد، وإذا به محكوم على الانتخابات بأنها ستجري وسيمارس التزوير وما إلى ذلك. لماذا، ولأي سبب هذه الانتخابات والتي قبلها؟ والحياة الديمقراطية في هذا البلد لم تأت نتيجة ثورة قام بها هؤلاء، وإنما قامت وأتت نتيجة رغبة منا في أن نهيئ إنساننا ونهيئ له الفرص حتى يسهم في بناء وطنه وفي المشاركة في تحمل المسؤولية ليصل الوطن إلى ما نصبو إليه جميعاً»[١٣٥].

هذا وقد جاء في دراسة قام بها مركز الدراسات الأردنية في جامعة اليرموك ونشرت في جريدة **الدستور** أن ٧٨,٨ بالمئة من العينة الدراسية ترى أن قانون الانتخابات المعروف بقانون الصوت الواحد قد أضعف المشاركة السياسية في البلاد[١٣٦]. وعلى أي حال، فقد أعلن المراقب العام للإخوان المسلمين في ٨/٧/١٩٩٧ عن مقاطعة الإخوان الانتخابات النيابية القادمة. وجاء في بيان جماعة الإخوان المسلمين الصادر في ١٣/٧/١٩٩٧ أن أسباب المقاطعة تعود إلى «التراجع الكبير والتدهور الخطير في مجال العمل النيابي والتشريعي من خلال إجراء الانتخابات النيابية على أساس قانون الصوت الواحد والتدخل الحكومي في نتائج الانتخابات في عدد من الدوائر الانتخابية ضد الحركة الإسلامية، وفي مجال الحريات العامة والديمقراطية والأحزاب السياسية من خلال التوسع في الاعتقالات التعسفية بين أعضاء الجماعة والمتعاطفين مع حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، وفي مجال الإدارة ومحاربة الفساد، نجد استشراءً في الفساد الإداري والاعتداء على المال العام». وفي المجال السياسي أكد البيان « أن معاهدة وادي عربة وملحقاتها تشكل أشد الأخطار على الأردن الدولة والمجتمع وجوداً وبقاءً وهوية وانتماء ودوراً وسيادة واستقلالاً ومنعة. وما انفكت التطبيقات العملية والخطوات التنفيذية تؤكد هذه الرؤية، كما تؤكد سرابية وعود ما سمي بالسلام». وطالبت الجماعة في بيانها هذا بإجراء إصلاحات دستورية ترسخ الفصل بين السلطات وتعطي المؤسسة التشريعية حقها ودورها الكامل في التشريع والمراقبة والمحاسبة، وإلغاء قانون الصوت الواحد واستبدال قانون حضاري به يحقق النزاهة والعدل، وإلغاء قانون المطبوعات والنشر المؤقت حفاظاً على حرية الكلمة وديمقراطية الصحافة والإعلام، ووقف الإجراءات التعسفية بحق الأحزاب وغيرها من

(١٣٤) **الدستور**، ١٠/٥/١٩٩٧.

(١٣٥) **الدستور**، ١٥/٥/١٩٩٧.

(١٣٦) **الدستور**: ٩/٧/١٩٩٧، و١٠/٧/١٩٩٧.

مؤسسات المجتمع المدني وإتاحة المجال أمام فعاليات المعارضة السلمية، والعمل الجاد على معالجة الأوضاع الاقتصادية ومقاومة الفساد، وإطلاق الحريات ووقف الاعتداءات والتجاوزات عليها، ووقف التطبيع مع العدو الصهيوني وإغلاق الأبواب أمام اختراقاته»[١٣٧].

وأعلنت، في اليوم التالي لصدور البيان، ثلاثة من أحزاب المعارضة مقاطعتها للانتخابات هي: حزب الشعب الديمقراطي الأردني (حشد) وجبهة العمل القومي والجبهة الدستورية الأردنية. كما أصدرت مجموعة من السياسيين على رأسها أحمد عبيدات وطاهر المصري، من رؤساء الوزارات السابقين، بياناً يدعو إلى مقاطعة الانتخابات النيابية. وفي ٢٣ تموز/يوليو ١٩٩٧ صدرت الإرادة الملكية بإجراء الانتخابات النيابية في الموعد الذي تحدده الحكومة. وقرر مجلس الوزراء تحديد يوم ٤/١١/١٩٩٧ موعداً للانتخابات النيابية. وصدرت الإرادة الملكية بحل مجلس النواب اعتباراً من ١/٩/١٩٩٧[١٣٨]. وأعلن حزب المستقبل قراره بمقاطعة الانتخابات في ٦/٨/١٩٩٧[١٣٩].

هذا وقد أصدرت الأحزاب والقوى الاجتماعية المقاطعة للانتخابات النيابية بياناً في ٢٠/١٠/١٩٩٧، أي قبل موعد الانتخابات بأسبوعين، تضمن الأسباب نفسها التي وردت في بيان جماعة الإخوان المسلمين السابق الذكر. كما تضمن مطالبة الحكومة بإصلاحات سياسية ودستورية وقانونية تحول دون اعتداء السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية، واستقلال السلطة القضائية، وامتناع السلطة التنفيذية عن إصدار قوانين مؤقتة إلا في حالة تعليق العمل بالدستور، وتشكيل محكمة دستورية للنظر في دستورية القوانين، وضمان حق التداول السلمي للسلطة، وإعادة النظر في قواعد محاكمة الوزراء، والعمل على نفاذ قانون (من أين لك هذا)، وتشكيل محاكم إدارية تنظر في قضايا الفساد والاعتداء على المال العام والتجاوز على حقوق المواطنين. واحتوى البيان على المطالبة بإعادة النظر في برنامج التصحيح الاقتصادي الوطني، وإعطاء الأولوية القصوى بالرعاية للرأسمال الوطني، وتمكين القطاع الأوسع من المواطنين بالمساهمة في الاستثمار، ورفض ما يسمى بالشركاء الاستراتيجيين من الأجانب، وذلك لعدم تمكينهم من امتلاك القرار الاقتصادي، ومنع الرأسمال الأجنبي والصهيوني من المساهمة في الشركات والمؤسسات الاقتصادية الوطنية، وتحريم بيع

(١٣٧) الدستور، ١٣/٧/١٩٩٧.

(١٣٨) الدستور: ١٦/٧/١٩٩٧؛ ٢٤/٧/١٩٩٧؛ ٦/٨/١٩٩٧، و٣٠/٨/١٩٩٧.

(١٣٩) الدستور، ٧/٨/١٩٩٧.

الأراضي والعقارات لأية جهة أجنبية، وإعادة النظر في السياسات المالية والنقدية والضريبية والاستثمارية لصالح التوزيع العادل للأعباء. وأقر البيان أن طريق الإصلاح ينطلق من «الدفاع عن استقلال البلاد وسيادتها، وذلك في إطار الدفاع عن الاستقلال القومي العربي وسيادة الأمة على أراضيها وعدم التنازل عنها أو التفريط بها». واشتمل البيان على المطالبة بإلغاء معاهدة وادي عربة، ودعم كفاح الشعب العربي الفلسطيني في مقاومة الاحتلال ورفض التوطين والوطن البديل والتمسك الحازم بحق العودة للاجئين والنازحين الفلسطينيين والشروع العملي باستعادة التضامن العربي. وتضمن البيان المطالبة بحماية مستخدمي الدولة من التسريح التعسفي الجماعي والفردي بحجة التقاعد المستحق أو الاستيداع أو الفصل، ووضع أسس سليمة لاختيار كبار المسؤولين ورجال الدولة، والعمل على تفعيل المبدأ الدستوري القائم على تحقيق العدل والمساواة وتكافؤ الفرص بين أفراد الشعب، وعدم إحداث الخلل في التوازن الاجتماعي عن طريق التمييز بين المواطنين لأي سبب كان، وإنشاء ديوان للمظالم يتولى التفتيش والرقابة على أعمال الإدارة وسلوك أشخاصها يرتبط مباشرة بمجلس النواب(١٤٠).

أجريت الانتخابات النيابية في ١٩٩٧/١١/٤. وتنافس ٥٣٤ مرشحاً على مقاعد مجلس النواب الثمانين. وبلغ عدد الناخبين ١,٤٧٩,٠٠٠ ناخباً. وبلغت نسبة المشاركة ٥٤,٦٣ بالمئة. وأسفرت الانتخابات عن فوز نواب «خدمات يمثلون العشائر». ولم ينجح من الإسلاميين إلا أربعة نواب وأربعة من القوميين واليساريين. وغابت المرأة عن المجلس الجديد مع أن عدد المرشحات قد بلغ ١٧ مرشحة(١٤١). وصدرت الإرادة الملكية بتشكيل مجلس الأعيان في ١٩٩٧/١١/٢٣ الذي ضم ثلاث سيدات(١٤٢).

افتتح الملك حسين مجلس الأمة الجديد في ١٩٩٧/١١/٢٩، وألقى خطاب العرش الذي تضمن عزم الحكومة على إصدار قانون انتخاب جديد «يراعي التحولات والتطورات السياسية والاجتماعية التي يفرضها العصر ويحقق المزيد من المساواة والعدالة بين سائر المواطنين». كما تضمن الخطاب دفاعاً عن قانون المطبوعات والنشر المؤقت لسنة ١٩٩٧(١٤٣).

اعتبرت الحكومة خطاب العرش بياناً وزارياً لها تقدمت به إلى مجلس النواب

---

(١٤٠) **الدستور**، ١٩٩٧/١٠/٢٠.

(١٤١) **الدستور**: ١٩٩٧/١١/٤؛ ١٩٩٧/١١/٥، و١٩٩٧/١١/٦، ومركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٧**، رئيس التحرير وحيد عبد المجيد (القاهرة: المركز، ١٩٩٨)، ص ١٣٥ ـ ١٣٦.

(١٤٢) **الدستور**، ١٩٩٧/١١/٢٣.

(١٤٣) **الدستور**، ١٩٩٧/١١/٣٠.

لنيل الثقة على أساسه. وقد ناقش النواب خطاب العرش ابتداءً من ١٤/١٢/١٩٩٧. ونالت الحكومة الثقة بأكثرية ٥١ صوتاً ومعارضة ١٥ صوتاً وامتناع ١٢ نائباً عن التصويت(١٤٤). هذا وقد أجري تعديل على حكومة المجالي شمل سبعة وزراء في ١٧/٢/١٩٩٨ لم يكن بينهم نائب واحد. وعين في اليوم نفسه الدكتور فايز الطراونة رئيساً للديوان الملكي(١٤٥).

شكلت الحكومة لجنة عليا لإعداد مشروع قانون للانتخابات النيابية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. وقدمت مشروع القانون إلى مجلس النواب في آذار/مارس ١٩٩٨. وقد أبقى المشروع على مبدأ الصوت الواحد للناخب الواحد، وأعطى لكل أردني أكمل الثامنة عشرة من عمره حق الانتخاب بدلاً من سن الواحدة والعشرين في القانون السابق وتضمن تبسيطاً لإجراءات الانتخابات(١٤٦). غير أن القانون لم يصدر.

وسعت الحكومة إلى تعديل قانون المطبوعات والنشر رقم ١٠ لسنة ١٩٩٣ رغبة منها في الحد من حرية التعبير والنشر التي ما انفك يتمتع بها الصحفيون والكتاب في نقد الحكومات المتعاقبة على تصرفاتها. ولما نشر مشروع القانون في الصحف الأردنية في ١٨/٥/١٩٩٧، باعتباره قانوناً مؤقتاً صدر عن مجلس الوزراء أثار ردود فعل سلبية في الأوساط الصحفية والسياسية والنقابية. فقد اعتبره المراقب العام للإخوان المسلمين «شكلاً من أشكال الردة عن نهج الديمقراطية، وعودة للأحكام العرفية، ومخالفة واضحة وصريحة للدستور»(١٤٧). واستقال مجلس نقابة الصحفيين استقالة جماعية احتجاجاً على القانون، ودعا الهيئة العامة للصحفيين إلى اعتصام مفتوح في مقر النقابة اعتباراً من ١٩/٥/١٩٩٧. وقدمت دعوى إلى محكمة العدل العليا بالطعن بالقانون الذي أصدرته الحكومة. أما أسباب رفض القانون فتعود إلى القيود الشديدة التي فرضها على الصحف. فقد نص على أن لا يقل رأسمال الصحيفة اليومية عن ٦٠٠ ألف دينار أردني (أي ما يعادل ٨٥٧ ألف دولار تقريباً) وأن لا يقل رأسمال الصحيفة غير اليومية عن ٣٠٠ ألف دينار. واشترط القانون أيضاً في منح الرخصة للصحيفة اليومية أن لا يقل رأسمالها المسجل عن ٥٠ ألف دينار وأن لا يقل المبلغ المدفوع عن ٥٠ بالمئة منه، وأن لا يقل رأسمال الصحيفة غير اليومية المسجل عن ١٥ ألف دينار، وأن لا يقل المبلغ المدفوع منه عن ٥٠ بالمئة منه. وكان القانون السابق

---

(١٤٤) الدستور: ١٤/١٢/١٩٩٧، و١٦/١٢/١٩٩٧.

(١٤٥) الرأي، ٢٦/١/١٩٩٨.

(١٤٦) الرأي، ٢٠/٣/١٩٩٨.

(١٤٧) الدستور، ١٨/٥/١٩٩٧.

(رقم ١٠ لسنة ١٩٩٣) يشترط لمنح الرخصة لأي صحيفة يومية أن يكون رأسمالها ٥٠ ألف دينار ولغير اليومية ١٥ ألف دينار. وتضمن القانون الجديد حظر نشر «الأخبار أو المقالات أو التحليلات أو المعلومات أو التقارير أو الرسوم أو الصور أو أي شكل من أشكال النشر الأخرى التي تمس بالملك أو الأسرة المالكة أو تتعلق بالقوات المسلحة الأردنية والأجهزة الأمنية إلا إذا أجيز نشرها من المرجع المختص فيها أو الناطق الرسمي باسم الحكومة، أو تشتمل على تحقير إحدى الديانات والمذاهب المكفولة حريتها بالدستور، أو تسيء إلى كرامة الأفراد أو حرياتهم الشخصية أو الإضرار بسمعتهم، أو تتضمن تحقيراً أو تشهيراً أو ذماً برؤساء الدول العربية أو الإسلامية أو الصديقة، أو تعكر صلات المملكة بالدول الأخرى، شرط المعاملة بالمثل، أو تروج للانحراف أو تؤدي إلى فساد الأخلاق، أو تتضمن معلومات كاذبة أو إشاعات تؤدي إلى المساس بالمصلحة العامة أو بأجهزة الدولة أو بالعاملين فيها، أو تشتمل على وقائع الجلسات السرية لمجلس الأمة، أو وثائق حكومية ذات طبيعة مكتومة، أو تؤدي إلى زعزعة الثقة بالعملة الوطنية». ونص القانون أيضاً على منع إدخال المطبوعات من الخارج إذا تضمنت ما حظر نشره في القانون. وحظر القانون على مالك أي صحيفة ورئيس تحريرها ومدير تحريرها وأي محرر فيها وأي مراسل لها وأي كاتب اعتاد على الكتابة فيها أن يتلقى أو يقبل بحكم ملكيته لتلك الصحيفة أو وظيفته فيها أو مهنته أو بسببها أو في سياق ممارستها وارتباطه بها أو لأجلها من أي جهة محلية أو أجنبية أي معونة أو هبة مالية إلا بموافقة الوزير (وزير الإعلام). ونص هذا القانون على معاقبة مالك الصحيفة إذا خالف أحكام المادة (٤٥) منه بغرامة لا تقل عن خمسة آلاف دينار ولا تزيد على عشرين ألف دينار. أما إذا كان مالك الصحيفة شخصاً اعتبارياً فيعاقب بغرامة لا تقل عن ألفي دينار ولا تزيد على خمسة آلاف دينار. أما مخالفة المادة العاشرة من القانون فيعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن ثلاثين ألف دينار ولا تزيد على خمسين ألف دينار[١٤٨].

وكان لهذا القانون صداه السيئ في الأوساط النقابية والحزبية أيضاً، فقد قرر رؤساء النقابات المهنية تقديم استقالة جماعية لمجلس النقباء اعتباراً من ٢٤/٥/١٩٩٧ إذا لم تتراجع الحكومة عن موقفها من إصدار قانون المطبوعات الجديد. وأصدر نواب المعارضة في مجلس النواب بياناً أكدوا فيه رفضهم للقانون وإدانتهم للنهج الحكومي الذي يعبر عن ذهنية عرفية، وتأييد موقف نقابة الصحفيين ومطالبة رئيس مجلس النواب بالتحريك فوراً لعقد جلسة طارئة لمجلس النواب. وأصدرت أحزاب المعارضة (جبهة العمل الإسلامي، والبعث العربي الاشتراكي، والبعث العربي التقدمي، وجبهة

(١٤٨) الدستور، ١٩/٥/١٩٩٧.

العمل القومي، والعمل القومي والشعب الديمقراطي الأردني، والشيوعي الأردني، والوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني، والجبهة العربية الدستورية، والأنصار العربي، والأرض العربية) بياناً أدانت فيها سلوك الحكومة ورفضها للقانون المذكور[١٤٩]. ونشر بعض المحامين دراسات في الصحف حول عدم دستورية القانون المذكور[١٥٠].

وقد أغضب هذا الموقف الملك حسين الذي عبر عن غضبه في خطاب ألقاه في الكرك في ١٩٩٧/٦/٥ قال فيه: «كان لا بد من اتخاذ القرار لتصويب مسار الصحافة ومن وراء الصحافة، النقابات المهنية». وهاجم الصحفيين بقوله: «وكم اشتكوا، وكم تذمروا، وكم وعدوا، وكم التزموا بتواريخ معينة وجرى تجاوزها حتى وصلنا إلى الوضع الذي كان لا بد فيه من اتخاذ إجراء. وجرى التعديل مع الدراسة وصادقنا عليه ووقعنا عليه، ولن نعود، عن توقيعنا، ولن نعود عن قرارنا»[١٥١].

ووجهت دائرة المطبوعات والنشر في آب/أغسطس ١٩٩٧ مذكرات إلى ١٨ صحيفة أسبوعية لتزويدها بحسابات كل منها حسب الأصول المحاسبية للتأكد من التزامها بالضوابط المالية التي نص عليها القانون الجديد[١٥٢]. وأبلغت الدائرة نفسها عشر صحف أسبوعية في ١٩٩٧/٩/٢٣ بتعليق صدورها وذلك لعدم قدرتها على تصويب أوضاعها وفقاً للقانون الجديد[١٥٣].

وقد أثار قانون المطبوعات والنشر الجديد المنظمات الدولية المعنية بحرية الرأي مثل «المادة ١٩: المركز الدولي ضد الرقابة (Article 19: International Center Against Censorship) في لندن الذي عقد ندوة في عمان بالاشتراك مع مركز الأردن الجديد للدراسات والمركز العربي والدولي للدراسات الإعلامية تحت عنوان «ندوة الإعلام وحرية الصحافة في الأردن» في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧. وقد أوصت الندوة بضرورة إلغاء التعديلات الأخيرة على قانون المطبوعات والنشر. وحثت البرلمان الأردني المقبل على إلغاء هذه التعديلات ووضع قانون جديد وحضاري. وطالبت الندوة الحكومة الأردنية بالتصديق على البروتوكولات الدولية التي وافق عليها الأردن والخاصة بحرية الصحافة والصحفيين وإلغاء الرقابة على المطبوعات والنشر، وتحريم توقيف الصحفيين قبل الإدانة القضائية[١٥٤].

---

(١٤٩) الدستور: ١٩٩٧/٥/٢٠، و١٩٩٧/٥/٢٦.

(١٥٠) الدستور، ١٩٩٧/٦/١٩.

(١٥١) الدستور، ١٩٩٧/٦/٦.

(١٥٢) الدستور، ١٩٩٧/٨/٢٩.

(١٥٣) الدستور، ١٩٩٧/٩/٢٥.

(١٥٤) الدستور: ١٩٩٧/١٠/٢٩، و١٩٩٧/١٠/٣٠ والمادة رقم (١٩) ـ المركز الدولي ضد الرقابة: إلقاء اللائمة على الصحافة، أزمة عملية الديمقراطية في الأردن، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٧.

وحاول الأمير حسن إقامة حوار مع الصحفيين في مأدبة إفطار أقامها تكريماً للأسرة الصحفية في ١٨/١/١٩٩٨. وأكد في لقائه هذا على «حرية التعبير التي كفلها الدستور والتي يوفرها الأداء الكفوء المبني على إدراك حجم المسؤولية التي تأتي من هذه الحرية». وأشار من جهة أخرى إلى «أن إساءة فهم البعض لهذه الحرية يجب أن لا يثنينا عن الاستمرار في جعل حرية التعبير المسؤولة رافداً أساسياً لمسيرتنا الديمقراطية»[١٥٥].

وكانت المفاجأة الكبيرة في هذا التوتر والجدال قرار محكمة العدل العليا الصادر في ٢٦/١/١٩٩٨ الذي ألغى قانون المطبوعات والنشر المؤقت الصادر في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧، باعتباره قانوناً غير دستوري. ونقضت المحكمة قرار إغلاق الصحف الأسبوعية. ولقي هذا الحكم ترحيباً حاراً من مختلف الأوساط المهنية الصحفية والنقابية والحزبية والنيابية[١٥٦]. وأصدرت المحكمة نفسها قراراً يقضي بإلغاء قرار الحكومة بوقف عدد من الصحف الأسبوعية في ٧/٢/١٩٩٨. واستجابت الحكومة لهذا القرار وسمحت للصحف المذكورة بالصدور اعتباراً من اليوم التالي[١٥٧].

لم يرتح الملك لقرار المحكمة، ولذا وجه رسالة إلى رئيس الحكومة في ١٥/٤/ ١٩٩٨ جاء فيها: «إننا يا دولة الأخ عندما وجهنا حكومتكم إلى ضرورة تصحيح وضع المطبوعات والنشر، كنت قلقاً على مسيرتنا الديمقراطية وحرية الصحافة من أعدائها العاملين على وأدها باسمها. وكان علاج الأمر ضرورياً وملحاً. ثم صدر قرار محكمة العدل العليا بإيقاف العمل بالقانون المؤقت، وهو القانون الذي وازى بين الحرص على المصلحة العامة وعدم إيذاء أصحاب الصحف آنذاك. واحترمت الحكومة القرار وتحاشت طرح الأمر على المجلس العالي لتفسير الدستور، وهو الجهة المختصة للفصل في الأمر، إجلالاً لقضائنا الذي ينطق باسمنا باعتبارنا راعي السلطات الثلاث. ورغم ما شكله ذلك القرار من سابقة خطيرة نأمل أن لا تتكرر. . . إنني أتوقع من حكومتكم الآن اتخاذ التدابير اللازمة القانونية منها والإجرائية بما في ذلك تقديم مشروع قانون جديد لمجلس الأمة لمعالجة موضوع المطبوعات والنشر بالسرعة والاتقان المطلوبين والردع المباشر لكل من تسول له نفسه التعرض السلبي لعلاقات الأردن مع أشقائه العرب أو النسيج الاجتماعي»[١٥٨].

---

(١٥٥) الرأي، ١٩/١/١٩٩٨.

(١٥٦) الرأي، ٢٧/١/١٩٩٨.

(١٥٧) الرأي: ٨/٢/١٩٩٨، و٩/٢/١٩٩٨.

(١٥٨) الرأي، ١٦/٤/١٩٩٨.

والتقى الملك بممثلي الأسرة الصحفية والإعلامية في ١٩٩٨/٦/٦ بعد أن أنجزت الحكومة مشروع قانون جديد للمطبوعات والنشر، وعرض الملك النقاط الرئيسية في هذا المشروع على الصحفيين، وبيّن لهم أن حق منح إصدار الصحف أو رفضه بقي لمجلس الوزراء، وخضع قراره للطعن أمام القضاء، وأصبحت السلطة القضائية صاحبة الحق الوحيد والمطلق بتعليق صدور المطبوعة أو إلغاء رخصتها أو رفضها. وأشار في حديثه إلى ضرورة إبعاد هذا الموضوع عن النقابات المهنية وأحزاب المعارضة[١٥٩]. وأحالت الحكومة مشروع القانون على مجلس النواب في ١٦/٦/١٩٩٨[١٦٠].

وقد أخذ رؤساء تحرير الصحف الأسبوعية على مشروع القانون الجديد الغرامات الثقيلة الواردة فيه[١٦١]. ولذا اقترح حزب المستقبل تعديلات على مشروع القانون تضمنت تخفيض الغرامات المفروضة على المخالفات الصحفية[١٦٢]. وظل مجلس نقابة الصحفيين على اتصال مع مجلس النواب لتعديل المواد غير المرغوب فيها. وأعرب عن شكره لمواقف النواب الإيجابية[١٦٣]. وأقر مجلس النواب مشروع القانون بعد إجراء تعديلات جوهرية على بعض مواده في ١٩٩٨/٨/٩[١٦٤].

أما النقابات المهنية فظل نشاطها السياسي يقلق الحكومة والملك على حد سواء. واتجهت أنظار الحكومة إلى تعديل قانون النقابات لإلغاء إلزامية الانتساب إليها وفرض الرقابة على أموالها وبالتالي إضعافها أو إنشاء نقابات موالية للنظام ومنافسة للنقابات القائمة. غير أن النقابيين رفضوا بشدة هذه المحاولات وقاوموها[١٦٥]. وسعى الملك حسين إلى ترويض النقابات فقام بزيارة إلى مجمع النقابات في عمان في ١٨/٥/١٩٩٨ حيث التقى برئيس وأعضاء مجلس النقباء. وحث، في لقائه هذا، النقابات على التركيز على أعمالها وبرامجها المهنية التي تعنى برفع سوية المهنة وأصحابها، كما تنص على ذلك قوانينها ولوائحها الداخلية. وأحدثت هذه الزيارة ارتياحاً لدى النقابات[١٦٦].

---

(١٥٩) الرأي، ٧/٦/١٩٩٨.
(١٦٠) الرأي، ١٧/٦/١٩٩٨.
(١٦١) الرأي، ٧/٦/١٩٩٨.
(١٦٢) الرأي، ٩/٧/١٩٩٨.
(١٦٣) الرأي، ١٢/٧/١٩٩٨.
(١٦٤) الرأي، ١٠/٨/١٩٩٨.
(١٦٥) الرأي، ١٧/١/١٩٩٨.
(١٦٦) الرأي: ٢٠/٥/١٩٩٨، و٢٢/٥/١٩٩٨.

وعلى صعيد الأوضاع الداخلية أدى نشاط النقابي الإسلامي المستقل ليث شبيلات إلى حدوث اضطرابات في مدينة معان، حيث أقدم المتظاهرون بعد صلاة الجمعة في ٢٠/٢/١٩٩٨ على القيام بأعمال تخريب للمنشآت العامة في المدينة، وقتل أحد المواطنين أثناء المظاهرة ورفض ذووه استلامه بدعوى أن قوى الأمن هي التي قتلته. ثم أخذ جثمانه في اليوم التالي عنوة قبل أن يتم فحصه طبياً. وأسفرت الصدامات مع قوى الأمن عن ٢٢ جريحاً من قوات الأمن وجريحين من المواطنين. ودمرت ٢٤ آلية للجيش والأمن العام. وسارع الملك حسين إلى زيارة المدينة والاطلاع على ما لحق بها من حرائق وتخريب، والتقى بنوابها وأعيانها. وأعلن المجالي، رئيس الوزراء، «أن فتنة معان يتحمل مسؤوليتها ليث شبيلات الذي خطب بالناس وحرضهم على الحكومة التي وصفها بأنها صهيونية وتقف ضد العراق». وكان شبيلات قد التقى بالمصلين بعد صلاة العشاء يوم الخميس ١٩/٢/١٩٩٨. ولكن قوات الأمن ألقت القبض عليه أثناء عودته إلى عمان وأودع السجن رهن التحقيق. وأحيل على القضاء بتهم التحريض على الشغب والتظاهر وإحداث الفتنة[١٦٧]. ودخلت تعزيزات من قوات الأمن والجيش إلى المدينة للسيطرة وإعادة الهدوء إليها. ودعا مجلس النواب الحكومة إلى تشكيل لجنة تحقيق في أحداث معان. وأثير الموضوع في مجلس الأعيان أيضاً حيث ألقى رئيس الحكومة بياناً تفصيلياً عن الأحداث وقال: إن القوات المسلحة فتشت المنازل وعثرت على كميات كبيرة من الأسلحة، وتحتاج هذه العملية أسبوعاً على الأقل. ورفع حظر التجول عن المدينة في ٢٧/٢/١٩٩٨، وانسحبت وحدات الجيش منها. وعادت الأمور إلى مجاريها في اليوم التالي[١٦٨]. وأفرج عن ٢٩ من الموقوفين في معان مقابل كفالات عدلية في ١٠/٣/١٩٩٨، ثم أفرج عن ٢١ موقوفاً في ١٥/٣/١٩٩٨[١٦٩]، وصدر عفو ملكي عن بقية الموقوفين في ٢٠/٥/١٩٩٨ بمن فيهم ليث شبيلات[١٧٠].

وواجهت حكومة المجالي مشكلة جديدة ساهمت في سرعة رحيلها، فقد شكا المواطنون في العاصمة من تلوث مياهها في ٧/٧/١٩٩٨، وارتبكت الحكومة التي أصدرت بيانات من وزارة الصحة وأمانة العاصمة ووزارة المياه والري تنفي نفياً قاطعاً التلوث. غير أن استمرار التلوث الواضح في لون المياه ورائحتها زاد الحكومة ارتباكاً. فاضطر رئيسها إلى إحالة الموضوع على القضاء وإقالة وزير المياه والري الدكتور منذر

---

(١٦٧) الرأي، ٢٢/٢/١٩٩٨.

(١٦٨) الرأي: ٢٣/٢/١٩٩٨؛ ٢٤/٢/١٩٩٨؛ ٢٧/٢/١٩٩٨، و٢٨/٢/١٩٩٨.

(١٦٩) الرأي: ١١/٣/١٩٩٨، و١٦/٣/١٩٩٨.

(١٧٠) الرأي، ٢١/٥/١٩٩٨.

حدادين من منصبه في ١٩٩٨/٨/٩. ونشرت التفاصيل الكاملة للتحقيقات وقرار المدعي العام ولائحة الاتهام بحق عشرة من المسؤولين عن الإهمال في محطة زي لتنقية المياه في ١٩٩٨/١٠/٢٠[١٧١].

وعلى أثر اشتداد المرض على الملك حسين وطول مدة علاجه في الولايات المتحدة الأمريكية، فوض شقيقه الأمير حسن، ولي العهد، بصلاحيات تعديل أو تغيير الحكومة في ١٩٩٨/٨/١٢[١٧٢].

خامساً: وزارة فايز الطراونة

لم تتمكن حكومة عبد السلام المجالي من النجاح في ما أخفقت في تحقيقه حكومة الكباريتي التي سبقتها، اللهم إلا في أمر واحد وهو إجراء الانتخابات النيابية وفقاً لقانون الصوت الواحد، وبعد أن تحقق دمج أحزاب الوسط الثمانية في حزب واحد هو الحزب الوطني الدستوري الذي تولى قيادته عبد الهادي المجالي، شقيق رئيس الحكومة. وقد قاطعت معظم أحزاب المعارضة تلك الانتخابات. وأخفقت الحكومة في تعديل قانون المطبوعات والنشر حسبما تريد، وواصلت سياستها الرامية إلى كبت الحريات العامة وتقييد حرية الصحافة. وكانت أحداث معان قد آذنت بقرب بل بضرورة رحيلها، وكان تلوث مياه عمان في تموز/يوليو ١٩٩٨ القشة التي قصمت ظهر البعير. كان الحفاظ على السلام مع إسرائيل، في عهد بنيامين نتنياهو، رئيس الحكومة الإسرائيلي اليميني المتطرف، من أهم الأهداف للنظام الأردني. ولعل خير من يتولى هذا الأمر د. فايز الطراونة، عضو الوفد الأردني المفاوض ورئيسه في المرحلة الأخيرة من المفاوضات، وسفير سابق للأردن في واشنطن، ورئيس للديوان الملكي في أواخر عهد حكومة المجالي. وهو الرجل المخلص الطيع الذي ينفذ الرغبات الملكية دون تردد، ومن المقربين لولي العهد نائب الملك. وبعد أن أجرى مشاوراته مع نائب الملك، صدر كتاب التكليف الملكي في ١٩٩٨/٨/٢١، وتألفت الوزارة من اثنين وعشرين وزيراً، علاوة على الرئيس. ولم تضم عضواً من مجلس النواب، وجميع الوزراء من التكنوقراط. وأكد كتاب التكليف الملكي المشكلات التي يعانيها الأردن والتي تحتاج إلى حلول مثل: المحسوبية والفساد الإداري ومكافحة الفقر والبطالة والكساد الاقتصادي. وأعرب الملك عن أمله في أن تتمكن الحكومة من التصدي لهذه المشكلات وإيجاد الحلول المناسبة لها. وعين الدكتور جواد العناني، وزير الخارجية في

---

(١٧١) الرأي: ١٩٩٨/٨/١٠، و١٩٩٨/١٠/٢٠.

(١٧٢) الرأي، ١٩٩٨/٨/١٧.

حكومة المجالي المستقيلة، وأحد المقربين من الأمير حسن، رئيساً للديوان الملكي(١٧٣). وبعد تأليف الحكومة بأيام قليلة توجه رئيسها إلى الولايات المتحدة الأمريكية لمقابلة الملك حسين الذي كان يخضع للعلاج في مايو كلينيك (Mayo Clinic) في روشستر (Rochester) بولاية مينيسوتا (Minnesota)(١٧٤).

بدأ الأمير حسن نشاطه السياسي، بعد تأليف الحكومة، بلقاء الأمناء العامين للأحزاب السياسية، في نطاق رغبته في إدامة الحوار مع مؤسسات المجتمع المدني. والتقى بعد ذلك بمجلس النقابات المهنية والاتحاد العام للعمال، حيث أكد لهم «أن الجميع شركاء في المسؤولية وفي العمل معاً كفريق واحد». كما التقى رئيس الحكومة بنواب المعارضة وأجرى حواراً معهم في ١٩٩٨/٩/٩(١٧٥).

ودعي مجلس الأمة إلى دورة استثنائية تعقد في ١٩٩٨/٩/١٦ لمناقشة البيان الوزاري لحكومة الطراونة والتصويت على الثقة بالحكومة. وفي ١٩٩٨/٩/١٧ قدم الطراونة البيان الوزاري لحكومته الذي لم يخرج عما جاء في كتاب التكليف الملكي من قضايا ومشكلات والسعي إلى إيجاد الحلول المناسبة لها. وكان التركيز واضحاً في البيان الوزاري على المشكلات الاقتصادية والاجتماعية: الركود الاقتصادي وبرنامج التصحيح الاقتصادي والبطالة وانتشار الفقر. استمرت مناقشة النواب للبيان الوزاري لمدة ثلاثة أيام، وفازت الحكومة بثقة مجلس النواب بأغلبية كبيرة في ١٩٩٨/٩/٢٤، إذ منحها ٦٤ نائباً الثقة، وحجب الثقة عنها ١٢ نائباً، وامتنع عن التصويت نائبان(١٧٦).

أكد رئيس الوزراء، في مؤتمر صحفي عقده بعد يومين من نيل الثقة، عزمه على فتح حوار جاد وعملي مع النقابات المهنية، وعلى التعاون مع السلطة التشريعية. ونفى أي نية للحكومة لتعديل قانون المطبوعات والنشر(١٧٧). واستقبل الرئيس الطراونة رئيس وأعضاء مجلس النقابات المهنية الذي يضم ١٤ نقابة مهنية، في ١٨/ ١٠/ ١٩٩٨، وذكر في حديثه إليهم أن مجلس الوزراء قد شكل لجنة للحوار الوطني بهدف وضع آلية للحوار مع مؤسسات المجتمع المدني. وأنه جرى توزيع مذكرات النقباء التي تسلمها مجلس الوزراء حول مختلف القضايا التي تهم النقابات المهنية على الوزراء

---

(١٧٣) الرأي، ١٩٩٨/٨/٢١.

(١٧٤) الرأي، ١٩٩٨/٨/٢٥.

(١٧٥) الرأي: ١٩٩٨/٨/٣١؛ ١٩٩٨/٩/٢، و١٩٩٨/٩/١٠.

(١٧٦) الرأي: ١٩٩٨/٩/١٣؛ ١٩٩٨/٩/١٨، و١٩٩٨/٩/٢٥.

(١٧٧) الرأي، ١٩٩٨/٩/٢٧.

المعنيين لدراستها، وعقد لقاء بين الوزير وطاقم وزارته مع النقابة المعنية يتم فيه استعراض هذه القضايا(١٧٨).

وواصل الأمير حسن عملية الحوار هذه، فالتقى بالأسرة الصحفية والإعلامية في ١٩٩٨/١١/١٢ وقال في هذا الصدد: «بالرغم من اتساع قاعدة الحوار في الأردن بعد استئناف الحياة البرلمانية عام ١٩٨٩ وتعدد المنابر من خلال وجود الأحزاب السياسية ومراكز البحوث والدراسات والصحف اليومية والأسبوعية، غير أننا لم نتوصل بعد إلى بلورة إطار للخطاب الأردني السياسي والاجتماعي والاقتصادي بحيث يتم التوصل إلى إطار حضاري للاختلاف في الاجتهاد». وقال أيضاً: «إن من أبرز جوانب القصور في الحوارات هو الانتقائية في اختيار المواضيع والتي تأتي أحياناً على حساب المصلحة العامة وعدم ارتكازها على الحقائق والمعلومات وعدم وجود استراتيجية واضحة للحوار وأهدافه». وأكد أن لا بديل، في هذه الفترة بالذات، عن المضي في التواصل كخيار وطني استراتيجي. وأكد الأمير ثانية التزامه بالمسيرة الديمقراطية والإصلاح الاقتصادي ومسيرة السلام في خطاب العرش الذي افتتح به الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة في ١٩٩٨/١١/٢٨(١٧٩).

وقد أقر مجلس النواب الموازنة العامة للدولة لسنة ١٩٩٩، فكان ذلك بمثابة تجديد للثقة بحكومة الطراونة(١٨٠).

وفي هذه الأثناء أعلن الأمير حسن في ١٩٩٨/١٢/١٩ عن شفاء الملك حسين وقرب عودته إلى الوطن، والتقى بشقيقه الملك في لندن في ١٩٩٩/١/٨ وعاد إلى عمان في اليوم نفسه(١٨١). ووجه الملك حسين كلمة إلى الشعب الأردني بمناسبة عيد الفطر في ١٩٩٩/١/١٦ عبر فيها عن شكره وتقديره لأبناء الأردن ولجميع رؤساء الدول الشقيقة والصديقة الذين اتصلوا به أثناء العلاج. ووصل عمان في ١٩/١/ ١٩٩٩ واستقبل باحتفال رسمي وشعبي كبير(١٨٢).

وفي رسالة مفاجئة وجهها إلى الأمير حسن في ١٩٩٩/١/٢٥ أبلغه فيها بإعفائه من ولاية العهد وتعيين نجله البكر الأمير عبد الله ولياً للعهد(١٨٣). وعاد الحسين مرة

---

(١٧٨) الرأي، ١٩٩٨/١٠/١٩.

(١٧٩) الرأي: ١٩٩٨/١١/١٣، و١٩٩٨/١١/٢٩.

(١٨٠) الرأي، ١٩٩٩/١/١٢.

(١٨١) الرأي: ١٩٩٨/١٢/٣٠، و١٩٩٩/١/٩.

(١٨٢) الرأي: ١٩٩٩/١/١٧، و١٩٩٩/١/٢٠.

(١٨٣) الرأي: ١٩٩٩/١/٢٧؛ ١٩٩٩/٢/٢؛ ١٩٩٩/٢/٥، و١٩٩٩/٢/٧.

ثانية للعلاج في الولايات المتحدة. ولكنه عاد إلى عمان صباح ١٩٩٩/٢/٥. وقرر مجلس الوزراء تعيين الأمير عبد الله نائباً للملك بسبب عدم قدرة الملك على ممارسة سلطاته الدستورية. وتوفي الملك حسين في ١٩٩٩/٢/٧ وارتقى عرش المملكة الملك عبد الله الثاني بن الحسين في اليوم نفسه الذي اختار فيه الأمير حمزة بن الحسين ولياً للعهد. وجرت مراسيم تشييع جثمان الملك حسين في اليوم التالي بحضور العديد من رؤساء الدول العربية والإسلامية والصديقة إلى مثواه الأخير[١٨٤]. وانتهى بذلك عهد من تاريخ الأردن الحديث، وبدأ عهد جديد.

سادساً: أثر معاهدة السلام في سياسة الأردن الخارجية

أحدثت معاهدة السلام الأردنية ـ الإسرائيلية تغيراً جذرياً في الأسس والمبادئ التي تقوم عليها السياسة الخارجية الأردنية التقليدية. فقد خرج الأردن من حلبة الصراع العربي ـ الإسرائيلي ولم يعد عنصراً فاعلاً في معادلة هذا الصراع. وبعد أن كانت إسرائيل العدو المعلن المغتصب للأرض العربية والمقاطع سياسياً واقتصادياً وثقافياً، أصبحت دولة معترفاً بها تربطها بالأردن معاهدة سلام واتفاقيات تعاون تشمل مختلف الميادين السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية. واقتضى وضع الأردن الجديد أن يكون له دور في دفع عملية السلام على المسارين الفلسطيني ـ الإسرائيلي والسوري ـ الإسرائيلي. غير أن السلام الدافئ الذي أقامه الأردن مع إسرائيل والتوسع السريع في تطبيع علاقاته معها أثار استنكار البلدان العربية الأخرى، ولا سيما مصر وسوريا والعربية السعودية ولبنان والعراق، مما أدى إلى عزلته السياسية في محيطه العربي هذا لبضع سنوات وإلى توتر علاقاته مع بعض هذه الدول، كما في ما يلي.

١ ـ العلاقات الأردنية ـ الإسرائيلية

بدأت العلاقات الأردنية ـ الإسرائيلية الرسمية «حميمة دافئة» في عهد رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين (١٩٩٢/٧/١٣ ـ ١٩٩٥/١١/٤)، ثم تلاشى الدفء منها في عهد خلفه شمعون بيريس (١٩٩٥/١١/٢٢ ـ حزيران/يونيو ١٩٩٦) وأصيبت بالبرود والتوتر في عهد بنيامين نتنياهو (١٩٩٦/٦/١٨ ـ أيار/مايو ١٩٩٩). ويعود دفء هذه العلاقات في عهد رابين إلى قناعته بالدور الأردني على حساب الدور الفلسطيني، بخلاف شمعون بيريس الذي كان الملك حسين يعتبره «فلسطيني الهوى». كما يعود هذا الدفء إلى الصداقة الشخصية التي نمت وتوطدت بينه وبين العاهل

(١٨٤) الرأي: ١٩٩٩/٢/٨، و١٩٩٩/٢/٩.

الأردني. يقول الملك حسين في هذا الصدد: «لقد شعرت أنه (أي رابين) تصور نفسه في موقفي مرات عديدة، وتصورت نفسي في موقفه أيضاً. ولم يسجل كل منا نقاطاً على الآخر. ولقد حاولنا تطوير شيء عملي مقبول لشعبينا، شيء متوازن ومعقول. وهذا هو أسلوبنا وكيف توصلنا إلى ما نريد»[(١٨٥)]. وقد فوجئ الرئيس الأمريكي كلينتون بالحديث الودي بين الملك حسين ورابين عند لقائه بهما معاً لأول مرة في ٢٥/٧/١٩٩٤ فسألهما: «أخبراني، منذ متى يعرف أحدكما الآخر؟»، فأجاب رابين: «منذ إحدى وعشرين سنة، أيها السيد الرئيس». وعقب الحسين على جواب رابين مصححاً: «منذ عشرين سنة فقط»[(١٨٦)].

كان الملك حسين يرى أن السلام تتويج لإنجازات عهده الطويل، ويأمل في أن يرى ثماره تجنى في حياته. ولذا كان متحمساً للتطبيع مع إسرائيل والتعاون معها من أجل تعزيز السلام. وكان يرى «السلام البارد» الذي اتسمت به العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية شيئاً غريباً على فهمه للسلام. فهو يقول: «لا أفهم مصطلح السلام البارد، ولا أدرك معناه. إما أن تكون في حالة حرب أو في حالة لا حرب ولا سلم أو في حالة سلم. والسلام بطبيعته حل لكل المشاكل. إنه إزالة للحواجز بين الناس، والتقاء بينهم وتعارف بينهم. إنه عناق أبناء الشهداء من الطرفين، ولقاء الجنود الذين حارب بعضهم بعضاً ليتبادلوا الذكريات عن الظروف المستحيلة التي واجهوها في مناخ مختلف تماماً. إنه لقاء الناس من أجل التجارة فيما بينهم. السلام الحقيقي ليس بين الحكومات وإنما بين الأفراد الذين يكتشفون أن لديهم الاهتمامات نفسها والشواغل نفسها وبأنهم عانوا بالطريقة نفسها، وأن لديهم شيئاً باستطاعتهم أن يخلقوا منه علاقة يمكن للجميع الإفادة منها»[(١٨٧)].

جاء اغتيال إسحق رابين في ٤/١١/١٩٩٥ على يد ييغال عمير (Yigal Amir)، أحد المتطرفين الإسرائيليين، في تل أبيب، أثناء مظاهرة حاشدة لتأييد سياسة رابين، مفاجأة كبيرة للملك حسين، وضربة قاسية للآمال التي عقدها على السلام مع إسرائيل. وقد عبر عن ذلك عند مشاركته في جنازة رابين بقوله: «لم أفكر قط بأن لحظة كهذه ستأتي لأشعر بخسارة أخ وزميل وصديق ورجل وجندي واجهنا على الطرف الآخر، واحترمناه كما احترمنا، رجل عرفته، وتحقق لدي من عمله أننا سنجتاز ما يفرق بيننا لنقيم حواراً، وليتعرف أحدنا على الآخر، ولنكافح من أجل أن

---

(١٨٥) Avi Shlaim, *The Iron Wall: Israel and the Arab World* (New York: W. W. Norton, 2000), p. 450.

(١٨٦) المصدر نفسه، ص ٥٤٢.

(١٨٧) المصدر نفسه، ص ٥٤٥.

نترك لأولئك الذي سيأتون بعدنا تركة هم جديرون بها. وهكذا فعلنا وأصبحنا أخوة وأصدقاء»[١٨٨].

كرست جهود الأردنين الرسميين والإسرائيليين في عهد حكومة بيريس من أجل تطبيق معاهدة السلام والاتفاقيات الثلاث عشرة الملحقة بها. وقام الملك حسين بأول زيارة رسمية إلى تل أبيب في ١٠/١/١٩٩٦ حيث استقبل استقبالاً حاراً. وقام رئيس هيئة الأركان للقوات المسلحة الأردنية عبد الحافظ مرعي الكعابنة بزيارة لإسرائيل في آذار/مارس ١٩٩٦. وزار وزير خارجية إسرائيل إيهود باراك عمان مرتين في كانون الثاني/يناير وآذار/مارس من السنة نفسها[١٨٩].

ولكن عملية «عناقيد الغضب» التي قام بها الجيش الإسرائيلي ضد لبنان في ١١/٤/١٩٩٦ أدت إلى توتر العلاقات بين الحكومتين الأردنية والإسرائيلية. فقد طلب رئيس الوزراء الأردني من نظيره الإسرائيلي إيقاف العملية. وقام الكباريتي بزيارة القدس في ١٦/٤/١٩٩٦ وطلب إيقاف العملية العسكرية فوراً. وبعد يومين استدعى السفير الإسرائيلي وسلمه مذكرة احتجاج شديدة اللهجة بعد ضرب قرية قانا اللبنانية بالصواريخ الإسرائيلية. وأدان الملك حسين علناً العدوان الإسرائيلي الغادر والعمليات العسكرية الإجرامية ضد الشعب اللبناني. ورفض الحسين لقاء بيريس في عمان قبيل الانتخابات الإسرائيلية[١٩٠].

وعلى أثر انتخاب بنيامين نتنياهو رئيساً لحكومة إسرائيل، التقى به الملك حسين في العقبة في ٥/٦/١٩٩٦ بحضور الرئيس المصري حسني مبارك ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، ياسر عرفات، وحثه على تطبيق اتفاقيات السلام مع السلطة الفلسطينية[١٩١].

كان نتنياهو يؤمن بحق الشعب اليهودي في «كامل أرض إسرائيل». ويرى علاقات إسرائيل مع البلدان العربية صراعاً دائماً ونزاعاً لا ينتهي بين قوى النور وقوى الظلام. وصورة العرب عنده صورة سلبية قاتمة كما تتضح في كتابه **مكان بين الأمم: إسرائيل والعالم**[١٩٢]. ولذا سعى إلى التخلي عن اتفاقيات اوسلو، ورفض الانسحاب من مدينة الخليل؛ وفتح ممر آمن بين قطاع غزة والضفة الغربية، وأعاد

---

(١٨٨) Roland Dallas, *King Hussein: A Life on the Edge* (London: Profile Books, 1999), p. 229.

(١٨٩) الرأي، ١١/١/١٩٩٦، و Susser, «Jordan,» *MECS*, vol. 20 (1996), p. 433.

(١٩٠) Susser, Ibid., p. 436, and Shlaim, *The Iron Wall: Israel and the Arab World*, p. 560.

(١٩١) Susser, Ibid., p. 437.

(١٩٢) Benjamin Netanyahu, *A Place among the Nations: Israel and the World* (New York: Bantam Books, 1993).

انتشار القوات الإسرائيلية التي تم الاتفاق عليها مع حكومة بيريس المستقيلة، واستمر في تدمير منازل الفلسطينيين في القدس «العربية» وفي بناء المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة[١٩٣].

والتقى الحسين بنتنياهو في عمان بعد لقائه الأول به بشهرين دون الحصول على نتائج ملموسة. وشعر العاهل الأردني أن الأردن معزول عن الوطن العربي[١٩٤]. ودخلت العلاقات الأردنية ـ الإسرائيلية في أسوأ أزمة منذ توقيع معاهدة السلام، إثر فتح إسرائيل نفق في القدس تحت المسجد الأقصى للوصول مباشرة إلى حائط المبكى في ٢٥/٩/١٩٩٦. والهدف من فتح هذا النفق، في نظر السلطات الإسرائيلية، تسهيل مرور السياح إلى ساحة المسجد الأقصى وحائط المبكى[١٩٥]. وقد فوجئ الأردن بهذا العمل المخالف لاتفاقيات أوسلو وللقوانين والتشريعات الدولية. لذلك أدان الملك حسين وولي عهده الأمير حسن فتح النفق واعتبراه عملاً استفزازياً لعواطف المسلمين. وقد أثار هذا العمل غضب الفلسطينيين، وجرت مجابهات مع قوات الاحتلال الإسرائيلية مدة ثلاثة أيام متواصلة أسفرت عن مقتل ثمانين فلسطينياً. وكانت أعنف مواجهة من أيام الانتفاضة. وسارعت الولايات المتحدة إلى عقد لقاء في واشنطن في بداية تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ بدعوة من الرئيس كلينتون حضره الملك حسين وياسر عرفات ونتنياهو، واعتذر الرئيس مبارك عن تلبية الدعوة. ولم يسفر هذا الاجتماع عن أي اتفاق[١٩٦]. وجاء في مقال لتوماس فريدمان (Thomas Friedman) في صحيفة **نيويورك تايمز** *(New York Times)* أن الحسين قد أعرب عن خيبة أمله العميقة من نتنياهو، أثناء حفل العشاء الذي أقيم في البيت الأبيض حضره الرئيس كلينتون ونائبه آل غور والرئيس عرفات، وقال له: «ما نريده ليس صلف القوة وإنما رؤية إسحق رابين التي نأمل أن تكون لك في يوم ما، لقد كان اليوم نجاحاً للمتطرفين ودعاة الحرب. إنني محبط جداً. إنني قلق عليك. أنت زعيم إسرائيل هل بإمكانك اغتنام الفرصة؟» كانت الثقة مفقودة بين الملك حسين ونتنياهو[١٩٧].

وفي مطلع تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، قام رئيس دولة إسرائيل، عيزر وايزمان بزيارة رسمية للأردن. وقد أكد الملك حسين في المؤتمر الصحفي المشترك

---

(١٩٣) Shlaim, *The Iron Wall: Israel and the Arab World*, p. 576.

(١٩٤) الدستور، ٦/٨/١٩٩٦.

(١٩٥) Shlaim, Ibid., p. 576.

(١٩٦) المصدر نفسه، ص ٥٧٧.

(١٩٧) Susser, «Jordan,» *MECS*, vol. 20 (1996), p. 439,

نقلاً عن: *International Herald Tribune*, 10/10/1996.

الذي عقده مع وايزمان على ضرورة المضي قدماً في السعي إلى سلام شامل ودائم في المنطقة[١٩٨]. وقال لصحيفة **القدس العربي** في ١٤/ ١١/ ١٩٩٦: «يجب تنفيذ كل ما اتفق عليه وعدم تمكين غير المؤمنين بالسلام من رسم معالم الطريق»[١٩٩]، في إشارة منه إلى نتنياهو.

وتوترت العلاقات مع إسرائيل إثر إقدام جندي إسرائيلي على فتح النار على المواطنين الفلسطينيين في الخليل في ١/ ١٢/ ١٩٩٦، مما أدى إلى جرح أربعة عشر شخصاً. وقد شجب الأمير حسن هذا العمل الإجرامي أثناء استقباله أعضاء اللجنة المالية والاقتصادية في الكنيست الإسرائيلي في ٢/ ١٢/ ١٩٩٦[٢٠٠]. ولكن هذا لم يحل دون استمرار عملية التطبيع والتعاون مع إسرائيل. ففي ٦/ ١٢/ ١٩٩٦ افتتح نادر الذهبي، المدير العام للملكية الأردنية الخط الجوي بين عمان وحيفا، وأقام حفل استقبال في فندق دالية الكرمل في حيفا احتفاءً بهذه المناسبة[٢٠١].

وعادت العلاقات الأردنية ـ الإسرائيلية إلى التوتر من جديد حينما أقرت حكومة نتنياهو في ١٩/ ٢/ ١٩٩٧ خطة ترمي إلى بناء ٦٥٠٠ وحدة سكنية لإسكان ثلاثين ألف إسرائيلي على أرض جبل أبو غنيم التابع لأراضي القدس «العربية»، بعد أن صادرت الحكومة الإسرائيلية الأرض المذكورة الواقعة جنوبي القدس على الطريق الواصل بينها وبين بيت لحم. وقام نتنياهو بزيارة الأردن في ٢٣/ ٢/ ١٩٩٧ لتهدئة الملك حسين والحيلولة دون تدخله. غير أن الحسين أبلغ نتنياهو أن القدس الشرقية أرض عربية محتلة وأن أي تغيير في وضعها من طرف واحد قبل الوصول إلى الاتفاق النهائي مع السلطة الوطنية الفلسطينية يشكل خطراً على السلام[٢٠٢]. وبعث الحسين برسالة شخصية إلى نتنياهو عبر فيها عن قلقه واستيائه من إجراءات الحكومة الإسرائيلية بشأن الاستيطان وإعادة الانتشار في مناطق الضفة الغربية، وعدها إجراءات تهدد المسيرة السلمية وتشكل عقبة في طريقها. وجاء في الرسالة: «إن ألمي حقيقي وعميق بسبب الأعمال المتراكمة ذات الطبيعة التراجيدية التي بدأتها كرئيس لحكومة إسرائيل، جاعلاً بذلك السلام الذي هو أهم أهداف حياتي يبدو أكثر فأكثر كسراب بعيد... وبصراحة فإنني لا أستطيع أن أقبل أعذارك المتكررة، وبأنك مضطر للتصرف كما تصرفت تحت ضغط وإكراه كبيرين... إن الحقيقة المرة التي تتراءى لي

---

(١٩٨) الدستور، ٧/ ١١/ ١٩٩٦.

(١٩٩) الدستور، ١٤/ ١١/ ١٩٩٦.

(٢٠٠) الدستور: ٢/ ١٢/ ١٩٩٦، و٣/ ١٢/ ١٩٩٦.

(٢٠١) الدستور، ٨/ ١٢/ ١٩٩٦.

(٢٠٢) الدستور: ٢٤/ ٢/ ١٩٩٧، و٢٧/ ٢/ ١٩٩٧.

هي أنني لا أجد فيك شخصاً يقف بجانبي لتنفيذ إرادة الله سبحانه وتعالى لتحقيق مصالحة نهائية بين جميع أحفاد ابراهيم عليه السلام. . . إن الطريق الذي اتبعته يبدو أنه سوف يؤدي لتحطيم كل ما آمنت به كما آمنت به العائلة الهاشمية منذ عهد فيصل الأول وعبد الله رحمهما الله إلى وقتنا الحاضر»[٢٠٣]. وفي الوقت نفسه، أدان مجلس النواب الأردني سياسة الاستيطان الإسرائيلية. وبدأ الملك حسين بحملة شديدة على سياسة نتنياهو في أحاديثه وتصريحاته المختلفة. غير أن حادث الباقورة في ١٣/٣/١٩٩٧ حيث أطلق جندي أردني النار على حافلة تقل طالبات إسرائيليات، خفف من هذه الحملة لبعض الوقت[٢٠٤].

والتقى الملك حسين والأمير حسن بنتنياهو في العقبة في ٩/٥/١٩٩٧ لبحث حصة الأردن من المياه كما نصت عليها اتفاقية السلام بين البلدين. واتفق في هذا اللقاء على تزويد الأردن بحاجته من المياه لذلك العام على أن تنفذ الاتفاقية بعد ثلاث سنوات[٢٠٥]. ودشّن الحسين ضخ ٣٠ مليون متر مكعب من مياه بحيرة طبريا إلى الأردن في ٢٧/٥/١٩٩٧.

ولما تعرض اثنان من موظفي السفارة الإسرائيلية في عمان لإطلاق نار من قبل مجهولين وإصابتهما بجراح، قام الملك حسين بزيارتهما في المستشفى ليطمئن على صحتهما، وصرح في هذا الصدد: «ما حصل مؤسف ومخز ومؤلم إلى أقصى حد، وهذه ليست من سمات الأردن والأردنيين»[٢٠٦]. وردت إسرائيل على ذلك بمحاولة اغتيال خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس في عمان، على يد مجموعة من المخابرات الإسرائيلية (موساد). وتم القبض على الإسرائيليين من قبل الحرس الشخصي لمشعل وأجهزة الأمن الأردنية في ٢٥/٩/١٩٩٧. وقد اهتم الملك حسين شخصياً بالأمر واتصل برئيس الوزراء الإسرائيلي، وتم الاتفاق على إرسال العلاج اللازم لمشعل والإفراج عن الشيخ أحمد ياسين، مؤسس حركة حماس (المقاومة الإسلامية) المعتقل في إسرائيل وإرساله إلى عمان مقابل الإفراج عن المجموعة الإسرائيلية من الموساد. وعاد الشيخ ياسين بعد فترة علاجه في مدينة الحسين الطبية إلى منزله بغزة في ٦/١٠/١٩٩٧[٢٠٧].

---

(٢٠٣) الدستور، ١٢/٣/١٩٩٧.

(٢٠٤) الدستور: ١٣/٣/١٩٩٧، و١٤/٣/١٩٩٧.

(٢٠٥) الدستور، ١٠/٥/١٩٩٧.

(٢٠٦) الدستور، ٢٣/٩/١٩٩٧.

(٢٠٧) الدستور: ٢٨/٩/١٩٩٧؛ ٢٩/٩/١٩٩٧؛ ١/١٠/١٩٩٧؛ ٢/١٠/١٩٩٧؛ ٥/١٠/١٩٩٧؛ ٦/١٠/١٩٩٧، و٧/١٠/١٩٩٧، و Shlaim, *The Iron Wall: Israel and the Arab World,* pp. 585-587.

وكانت الأحداث في الضفة الغربية وقطاع غزة تؤثر بصورة مباشرة في العلاقات الأردنية ـ الإسرائيلية. فقد قام متطرفون إسرائيليون في ليلة ١٣/٥/١٩٩٨ بإحراق باب الغوانمة، أحد أبواب المسجد الأقصى، مما أدى إلى مظاهرات ومجابهات دامية مع قوات الاحتلال الإسرائيلي في اليوم التالي. وقد شجب رئيس الوزراء الأردني هذا الحادث[٢٠٨].

وشارك الملك حسين في لقاء القمة بين الرئيس مبارك والرئيس عرفات في مطلع تموز/يوليو ١٩٩٨، الذي أسفر عن رفضهم لمشروع تهويد القدس الذي أقرته الحكومة الإسرائيلية في ٢١/٦/١٩٩٨ وطالبوها بإلغائه فوراً والتوقف عن الإجراءات الأحادية الجانب ولا سيما في مجال الاستيطان ومصادرة الأراضي العربية وهدم المنازل. ودعوا راعيي عملية السلام ودول الاتحاد الأوروبي إلى الاستمرار في بذل الجهود لإنقاذ عملية السلام[٢٠٩].

وبعث الأمير حسن، نائب الملك، برسالة إلى نتنياهو في ١٢/٨/١٩٩٨ حملها هاني الملقي، وزير الصناعة والتجارة، دعاه فيها إلى إزالة المعوقات التي تضعها إسرائيل أمام الصادرات الأردنية إلى كل من إسرائيل ومناطق السلطة الوطنية الفلسطينية[٢١٠].

وقد استعان الرئيس الأمريكي كلينتون بالملك لإنقاذ عملية السلام بعد أن وصل التفاوض بين الفلسطينيين والإسرائيليين في قمة واي بلانتيشن (Wye Plantation) قرب واشنطن، إلى طريق مسدود. وكان الملك ما زال تحت العلاج في مايو كلينيك، فسارع إلى التدخل، وتمكن الطرفان من التوصل إلى اتفاق بينهما بفضل مساعيه. وشهد توقيع الاتفاق في البيت الأبيض بواشنطن في ٢٣/١٠/١٩٩٨[٢١١].

٢ ـ العلاقات الأردنية ـ العربية

أ ـ العلاقات الأردنية ـ الفلسطينية

قامت العلاقات بين القيادة الأردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية على أسس من الشك والريبة وعدم الثقة وعلى تجربة مريرة من الصراع بلغت حد المجابهة المسلحة في أيلول/سبتمبر ١٩٧٠ وفي سنين تالية. وكانت كل محاولة للتفاهم أو التنسيق أو

(٢٠٨) الرأي، ١٥/٥/١٩٩٨.

(٢٠٩) الرأي، ٦/٧/١٩٩٨.

(٢١٠) الرأي، ١٣/٨/١٩٩٨.

(٢١١) الرأي: ٢١/١٠/١٩٩٨، و٢٤/١٠/١٩٩٨.

التعاون بين الطرفين تقتضيها مصلحتهما المشتركة مشوبة بالخوف والحذر والتردد. وجاءت تجربة المفاوضات مع إسرائيل كما رأينا سابقاً لتؤكد هذه الحقيقة.

شعرت القيادة الأردنية، بعد توقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل واتفاقيات التعاون المتفرعة عنها، أنها ضمنت، إلى حد بعيد، موافقة إسرائيل على المصالح الاقتصادية الأردنية في الضفة الغربية، وأن عليها بعد ذلك أن ترتب هذه الأمور مع القيادة الفلسطينية. وكان البنك المركزي الأردني قد منح في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ ترخيصاً للبنك العربي بفتح فرعين له: أحدهما في نابلس والآخر في غزة، ولبنك الأردن بفتح فرع له في جنين، ولبنك الأردن والخليج بفتح فرع له في نابلس، وللبنك الأهلي الأردني بفتح فرع له في نابلس، وللبنك العقاري العربي بفتح فرعين له أحدهما في بيت لحم والآخر في غزة[٢١٢].

وبعد إبرام معاهدة السلام بثلاثة أشهر عقدت ست اتفاقيات اقتصادية ونقدية وإعلامية بين الحكومة الأردنية والسلطة الوطنية الفلسطينية وتناولت التجارة والنقل والمواصلات والبنوك والبريد والاتصالات والثقافة والإعلام والشؤون الإدارية[٢١٣].

وقد أثارت تصريحات الملك حسين حول القدس غضب القيادة الفلسطينية ولا سيما قوله: «إن القدس كمدينة مقدسة يجب أن لا تكون تحت سيادة أي جانب، إنما يجب أن تكون لجميع المؤمنين بالله، ويجب أن تكون أسمى من سيادة أي شعب». صحيح أن الحسين قد قال أيضاً: «إذا كانت القدس الغربية بالمفهوم الممارس عاصمة لإسرائيل فإنه يجب أن تكون القدس الشرقية عاصمة للشعب الفلسطيني»[٢١٤]، غير أن هذا لم يخفف من غضب القيادة الفلسطينية وقلقها وهي التي تصر على قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة عاصمتها القدس.

ومنذ أن تولى نتنياهو رئاسة الحكومة الإسرائيلية لم تتوان القيادة الأردنية عن دعم السلطة الوطنية الفلسطينية وحث نتنياهو على السير قدماً في مفاوضات السلام، خوفاً على عملية السلام برمتها من الانهيار، ووقوع الأردن في عزلة مع محيطه العربي، وحاولت القيادة الأردنية التنسيق في هذا المجال مع القيادة الفلسطينية والقيادة المصرية والإدارة الأمريكية. وتكررت زيارات الرئيس عرفات للعاصمة الأردنية من أجل التنسيق في المواقف وتطوير العلاقات الاقتصادية بين الأردن ومنطقة الحكم الذاتي. وقد افتتح الملك حسين والرئيس عرفات «مؤتمر نصرة القدس» الذي عقد في عمان

---

(٢١٢) الدستور، ٢٦/١/١٩٩٤.

(٢١٣) الدستور، ٢٤/١/١٩٩٥.

(٢١٤) الدستور، ٢/٧/١٩٩٥.

في ٥/٤/١٩٩٧ وشاركت فيه نحو أربعمائة شخصية[٢١٥]. وظل الملك حسين يؤكد في خطبه وتصريحاته مساندة الأردن لأشقائه الفلسطينيين لتمكينهم من نيل حقوقهم على ترابهم الوطني.

واجتمعت اللجنة الوزارية الأردنية ـ الفلسطينية المشتركة في رام الله في ٢٥/٤/١٩٩٧ ووقعت اتفاقيتين للتعاون السياحي والمواصفات[٢١٦]. وحاول الملك حسين إزالة مخاوف الجانب الفلسطيني عندما كرر في تصريحاته أن الدولة الفلسطينية لن تشكل تهديداً للأردن[٢١٧]. وانقطعت لسنوات الإشارة إلى الاتحاد الكونفدرالي بين الأردن والدولة الفلسطينية وكان الجانب الفلسطيني بحاجة ماسة للدعم الأردني في عملية السلام وللضغط على الحكومة الإسرائيلية لتلبية المطالب الفلسطينية. وسعى الأردن في هذا الاتجاه، وأدان سياسة الاستيطان الإسرائيلية واعتبرها منافية لاتفاقيات أوسلو وروح السلام.

وعقدت اللجنة الوزارية الأردنية ـ الفلسطينية المشتركة اجتماعاً في عمان بين ١٩ و٢٢/٥/١٩٩٨ تناولت فيه متابعة التنسيق والتعاون بين الطرفين في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية[٢١٨]. وقام الرئيس عرفات بزيارة الأردن في ٣١/٨/١٩٩٨ حيث التقى بالأمير حسن، نائب الملك[٢١٩]. ورأينا فيما سبق كيف توسط الحسين وهو تحت العلاج في مفاوضات واي بلانتيشن.

ب ـ العلاقات الأردنية ـ العراقية

كان من أهداف السياسة الأمريكية بعد إخراج العراق من الكويت سنة ١٩٩١ إبعاد الأردن عن العراق. وانتهج الأردن منذئذ سياسة في هذا الاتجاه، دون أن يتخلى علناً عن دعمه للشعب العراقي والمطالبة برفع الحصار عنه. وأصبحت القيادة الأردنية أكثر ميلاً لنقد نظام الحكم العراقي وسياساته. وتوقعت هذه القيادة أن تبدي القيادة العراقية اعتدالاً أكثر، وأن تتجه نحو المصالحة مع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها العرب. وقد أعرب الملك حسين عن هذا الموقف في المؤتمر الصحفي الذي عقده في واشنطن في حزيران/يونيو ١٩٩٣ وذكر فيه أن القيادة العراقية ارتكبت أخطاء كثيرة. وأعرب عن أمله في أن يتمتع الشعب العراقي بالديمقراطية والتعددية، وتحترم حقوق

(٢١٥) الدستور: ٢٥/٣/١٩٩٥، و٦/٤/١٩٩٥.
(٢١٦) الدستور، ٢٦/١٢/١٩٩٧.
(٢١٧) الدستور، ٢٩/١٢/١٩٩٧.
(٢١٨) الرأي، ٢٤/٥/١٩٩٨.
(٢١٩) الرأي، ١/٩/١٩٩٨.

الإنسان فيه، وتتم بين فئاته المصالحة الوطنية. وقال في حديث لشبكة التلفزيون الفرنسي القناة الثالثة في أيار/مايو ١٩٩٣: «إنني لم أنسق مع الرئيس العراقي، ولم يتقبل نصيحتي، ولم أكن قادراً على التأثير عليه خلال أزمة الخليج وحتى الوقت الراهن... وإني قلق جداً على شعب العراق وخاصة إزاء إمكانية تمزق تلك البلاد ومعاناة الشعب العراقي. وما أتمناه لشعب العراق وأدعو إليه هو أن يتوصل إلى مصالحة وطنية والبدء في استعادة مكانته في المنطقة وفي العالم بالديمقراطية والتعددية السياسية واحترام حقوق الإنسان»(٢٢٠). وبينما كان الأردن يقترب أكثر فأكثر من الولايات المتحدة وإسرائيل، بعد إبرام معاهدة وادي عربة، كان يبتعد أكثر فأكثر عن العراق.

لقد أدركت الحكومات الأردنية المتعاقبة أهمية العراق بالنسبة إلى الأردن وإلى اقتصاده. وكانت ترى أن من مصلحة الأردن إعادة دمج العراق في المجتمع الدولي وإلغاء العقوبات القاسية المفروضة عليه من المجتمع الدولي. ولذا انتقدت هذه الحكومات السياسة الأمريكية نحو العراق القائمة على الاحتواء المزدوج. ووصفها الملك حسين بأنها «نظرية غربية»(٢٢١)، وحاول دفع الإدارة الأمريكية إلى فتح حوار مع القيادة العراقية(٢٢٢).

وكان لجوء الفريق الأول حسين كامل إلى الأردن في آب/أغسطس ١٩٩٥، بداية لتخلي الأردن عن سياسته المتوازنة نحو العراق والاندفاع نحو التدخل في شؤونه الداخلية، فقد منح الملك حسين حق اللجوء السياسي لحسين كامل، وسمح له بعقد مؤتمر صحفي في ١٢/٨/١٩٩٥ في قصره الملكي(٢٢٣). وقد حيا الرئيس الأمريكي كلينتون الملك حسين على شجاعته بمنح الفريق كامل حق اللجوء السياسي، وأكد في الوقت نفسه، حماية الولايات المتحدة للأردن إذا تعرض أمنه للخطر(٢٢٤). ووجه الملك حسين خطاباً إلى الشعب الأردني في ٢٣/٨/١٩٩٥ ذكر مستمعيه فيه بأخطاء [العراق] من الحرب العراقية ـ الإيرانية إلى غزو الكويت وما تلاه. وأشار إلى أن جميع نصائح الأردن ذهبت أدراج الرياح. وأكد في الوقت نفسه أن لا مطمع له في العراق(٢٢٥). وصرح رئيس الحكومة الأردنية الشريف زيد أن الأردن حريص على

---

(٢٢٠) الدستور، ١٨/٥/١٩٩٨.

(٢٢١) الرأي: ٢١/١٠/١٩٩٨، و٢٤/١٠/١٩٩٨.

(٢٢٢) *Jordan Times*, 8/7/1995.

(٢٢٣) الدستور، ١٣/٨/١٩٩٥.

(٢٢٤) *New York Times*, 11/8/1995.

(٢٢٥) الدستور، ٢٤/٨/١٩٩٥.

سيادة العراق ووحدة أراضيه، وليس لديه النية في التدخل في شؤونه الداخلية. وبين لمجلس النواب أن الأردن ليس جزءاً من مشروع حسين كامل، وأن حكومته لن تسمح لكامل بالكشف عن أسرار الدولة العراقية للولايات المتحدة الأمريكية[٢٢٦].

وبعد بضعة أسابيع على إقامة حسين كامل في الأردن اكتشفت الحكومة الأردنية أنه أصبح عبئاً ثقيلاً عليها ومصدر مضايقة لها. فقد أثار وجوده في الأردن معارضة داخلية للحكومة واستياء شعبياً عاماً، مثلما أثار نقد الملك حسين لنظام الحكم العراقي ودعوته غير المباشرة إلى تغييره تذمراً شعبياً أيضاً[٢٢٧].

وجاء تعيين الكباريتي رئيساً للوزارة في شباط/فبراير ١٩٩٦ لتعزيز اتجاه الملك حسين. فقد اكتسب الكباريتي سمعة قوية معادية للعراق، وسمح لمجموعات عراقية معارضة بفتح مكاتب لها في عمان. وظلت القيادة الأردنية تنادي بإصلاح دستوري وديمقراطي في العراق، وتنسيق عربي لإحداث تغيير فيه، مع التمسك بوحدة أراضيه[٢٢٨]. ولم تر القيادة الأردنية في حسين كامل الشخص المناسب لإحداث التغيير في العراق، ولذا لم تأسف على مغادرته إلى بغداد. واستمر التوتر بين الأردن والعراق على أثر مقتل عدد من المواطنين الأردنيين في العراق في آذار/مارس ونيسان/ابريل ١٩٩٦. وطلب الأردن طرد بعض الدبلوماسيين من السفارة العراقية بعمان[٢٢٩]. وأبدى الأردن انزعاجه من تصريح لوزير الدفاع الأمريكي وليم بيري (William Perry) قال فيه إن الأردن يتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية للإسراع في التخلص من [النظام العراقي][٢٣٠].

واتهم الأردن الحكومة العراقية بالتدخل في مظاهرات الاحتجاج ضد رفع أسعار الخبز في الأردن في آب/أغسطس ١٩٩٦. ولكن هذا الموقف ما لبث أن تغير حينما استنكرت الحكومة الأردنية ضربات الصواريخ الأمريكية للعراق والتدخل الأمريكي السافر في شؤونه الداخلية[٢٣١].

وتراجع الأردن عن موقفه المندفع ضد العراق بعد استقالة حكومة الكباريتي

---

(٢٢٦) **الرأي**، ١٨/٩/١٩٩٥.

(٢٢٧) **الحياة**، ١٨/٩/١٩٩٥.

(٢٢٨) انظر كلمة الحسين لمجلس الأعيان في: **الدستور**، ٢٤/٦/١٩٩٦؛ كلمة الأمير حسن في الأسبوع العلمي الرابع في: **الدستور**، ٤/٩/١٩٩٦، وحديث الأمير حسن لصحيفة الـ ***Daily Telegraph*** في: **الدستور**، ١٠/٩/١٩٩٦.

(٢٢٩) **الدستور**، ٢٣/٤/١٩٩٦.

(٢٣٠) Susser, «Jordan,» *MECS*, vol. 20 (1996), p. 445.

(٢٣١) *Jordan Times:* 4/9/1996; 10/9/1996, and 16/9/1996.

وتعيين عبد السلام المجالي للوزارة. فقد التقى الأخير بطارق عزيز نائب رئيس الوزراء العراقي، في عمان في ٢١/٣/١٩٩٧ وصرح بأن «ما تعرضت له علاقاتنا كان افتعالاً للتوتر وليس توتراً». وسعى الملك حسين أثناء لقائه بالرئيس كلينتون في ١/٤/١٩٩٧ إلى إقناعه برفع العقوبات عن العراق[٢٣٢]. والتقى الملك حسين بعد عودته من الولايات المتحدة بطارق عزيز في ١٠/٥/١٩٩٧[٢٣٣]. وعاد الحسين إلى بحث الأزمة العراقية ـ الأمريكية مع الرئيس كلينتون عند لقائه به ثانية في ١٤/١١/١٩٩٧[٢٣٤]. وسعى إلى الحيلولة دون ضرب العراق من قبل القوات المسلحة الأمريكية. وأعرب العراق عن امتنانه للوساطة الأردنية هذه ولمساعيه من أجل رفع العقوبات عن العراق[٢٣٥].

غير أن التوتر عاد إلى العلاقات الأردنية ـ العراقية حينما أعدم العراق أربعة طلاب أردنيين بتهمة تهريب قطع غيار سيارات تقل قيمتها عن ألف دولار أمريكي في مطلع كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. واحتجاجاً على ذلك استدعت الحكومة الأردنية القائم بالأعمال الأردني في العراق وقلصت عدد العاملين في السفارة العراقية في عمان. وقد استنكر مجلسا النواب والأعيان الأردنيان أحكام الإعدام هذه. وأعرب الملك حسين عن استيائه بقوله: «دم الأردنيين ليس رخيصاً». وعدل العراق عن إعدام الطالب الأردني الخامس، ورحل سبعة من الدبلوماسيين العراقيين عن الأردن في ١٧/١٢/١٩٩٧[٢٣٦]. ونقلت وكالات الأنباء في ٢٠/١/١٩٩٨ أن الحكومة العراقية أفرجت عن السجناء الأردنيين مما أحدث ارتياحاً في الأوساط الرسمية والشعبية الأردنية. وفي اليوم التالي عاد ٥٩ سجيناً أردنياً من العراق حيث أمر الملك حسين بنقلهم من الحدود بطائرة خاصة. وبعد ذلك بيوم واحد صرح رئيس الوزراء الأردني أن علاقات بلاده مع العراق «حميمة»[٢٣٧].

ولما تجددت الأزمة الأمريكية ـ العراقية بسبب الخلاف على اللجنة الدولية للتفتيش عن الأسلحة وصلاحياتها في مطلع سنة ١٩٩٨، سرت إشاعات أن الولايات المتحدة قد تنطلق من الأرض الأردنية لضرب العراق، فما كان من الأمير حسن إلا

(٢٣٢) الدستور، ٢٢/٣/١٩٩٧.

(٢٣٣) الدستور، ١/٤/١٩٩٧.

(٢٣٤) الدستور، ١١/٥/١٩٩٧.

(٢٣٥) الدستور: ١٥/١١/١٩٩٧، و٢٢/١١/١٩٩٧.

(٢٣٦) الدستور: ١٠/١٢/١٩٩٧؛ ١١/١٢/١٩٩٧؛ ١٢/١٢/١٩٩٧؛ ١٣/١٢/١٩٩٧؛ ١٤/١٢/١٩٩٧، و١٥/١٢/١٩٩٧.

(٢٣٧) الرأي: ٢٠/١/١٩٩٨؛ ٢٢/١/١٩٩٨، و٢٣/١/١٩٩٨.

أن صرح بأن الأردن لن يسمح لأي جهة باستخدام مجاله الجوي لضرب العراق[٢٣٨]. وبحث مجلس النواب الأردني الموضوع، وأثنى على جهود الملك حسين والأمير حسن لنزع فتيل الأزمة وحلها بالطرق السلمية. ودعا المجلس الحكومة الأردنية في ٤/٢/١٩٩٨ إلى الوقوف إلى جانب الأشقاء العراقيين، وشجب التهديد باستخدام القوة ضد العراق، وطالب الدول العربية بالتحرك لاحتواء الأزمة[٢٣٩]. وأقيم مهرجان شعبي كبير لنصرة العراق في مجمع النقابات المهنية بعمان في ٩/٢/١٩٩٨. وطالب المتحدثون فيه الشعوب العربية بالوقوف إلى جانب العراق. ودعوا الدول العربية إلى التصدي للعدوان والعمل على رفع الحصار الظالم عنه، وعقد قمة عربية لمواجهة التحرك الأمريكي ضد العراق[٢٤٠]. ودعا الملك حسين إلى حوار أمريكي ـ عراقي لتفادي الصدام مستقبلاً، في حديث أدلى به إلى قناة أوربت (Orbit) الفضائية في ٢٤/٢/١٩٩٨، وأكد أن «مستقبل العراق يقرره شعبه»[٢٤١].

وحينما تعرض العراق للعدوان الأمريكي ـ البريطاني في ١٧/١٢/١٩٩٨ المعروف بعملية «ثعلب الصحراء» تحرك الأردن لإيقاف العدوان. وأدانت الأحزاب والنقابات والهيئات الشعبية الأردنية العدوان. وقرر مجلس النواب الأردني في جلسة خصصت لبحث العدوان، رفع الحصار عن العراق[٢٤٢]. ودعا مجلس النواب الأردني أعضاء الاتحاد البرلماني العربي إلى عقد دورة طارئة في عمان لمناقشة العدوان الأمريكي ـ البريطاني على العراق في ٢٧/١٢/١٩٩٨. وقد افتتح الأمير حسن، نائب الملك المؤتمر الذي أدان في بيانه الختامي العدوان على العراق. وطالب مجلس الأمن الدولي بضمان عدم تكراره وتأييد حق العراق في المطالبة بتعويضه من الخسائر التي لحقت به، ودعوة الحكومات العربية إلى العمل على رفع الحصار عن العراق ووضع حد لمعاناة شعبه، وإرسال وفد برلماني عربي للإعراب عن التضامن مع العراق[٢٤٣].

أما على صعيد العلاقات الاقتصادية، فقد استمر الأردن يستورد من العراق ٥٠ ألف برميل من النفط الخام، و٢٥ ألف برميل من الوقود (Fuel Oil) سنوياً. ويحسب جزء من هذه الكمية مجاناً والباقي تسدد منه ديون للأردن على العراق تراكمت عليه أثناء الحرب العراقية ـ الإيرانية.

---

(٢٣٨) **الرأي**، ٣/٢/١٩٩٨.
(٢٣٩) **الرأي**، ٥/٢/١٩٩٨.
(٢٤٠) **الرأي**، ١٠/٢/١٩٩٨.
(٢٤١) **الرأي**، ٢٥/٢/١٩٩٨.
(٢٤٢) **الرأي**: ١٨/١٢/١٩٩٨، و٢١/١٢/١٩٩٨.
(٢٤٣) **الرأي**، ٢٨/١٢/١٩٩٨.

واستجابة للضغوط الأمريكية والإسرائيلية والخليجية قررت الحكومة الأردنية في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦ تخفيض قيمة التجارة الأردنية مع العراق إلى نصف ما هو عليه، أي من ٤٠٠ مليون دولار إلى ٢٠٠ مليون دولار. وفسر القرار بأسباب اقتصادية، نظراً لدين الأردن الكبير على العراق الذي بلغ آنذاك ١٢٠٠ مليون دولار تقريباً، وعدم قدرة العراق على دفع ثمن السلع المستوردة من الأردن، مما شكل عبئاً كبيراً على البنك المركزي الأردني الذي عليه أن يدفع للمصدرين الأردنيين ثمن هذه السلع في وقت كان يبني فيه احتياطيه من العملات الصعبة. غير أن العراق امتنع عن الرد على الموقف الأردني، لأن الأردن منفذه الوحيد على العالم. واستمر العراق يزود الأردن بالكميات النفطية نفسها بقيمة ٤٥٠ مليون دولار سنوياً[٢٤٤].

ولما قبل العراق في أيار/مايو ١٩٩٦ بقرار مجلس الأمن الدولي رقم (٩٨٦) الذي يسمح للعراق بتمويل مستورداته من الغذاء، رحب الأردن بالقرار العراقي. وقررت الحكومة العراقية في مطلع سنة ١٩٩٧ زيادة كمية النفط المجانية للأردن إلى ٣٠٠ مليون دولار. وزادت قيمة البروتوكول التجاري بين البلدين إلى ٢٥٥ مليون دولار سنة ١٩٩٧[٢٤٥]. وقام وفد من غرفة الصناعة الأردنية بزيارة العراق في أيار/ مايو ١٩٩٧، وبحث مع اتحاد الغرف التجارية واتحاد الصناعات العراقية سبل تعزيز العلاقات بينها[٢٤٦]. وقام وفد صناعي أردني بزيارة بغداد في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ من أجل زيادة حجم التبادل التجاري بين القطرين[٢٤٧]. وزادت كمية النفط التي استوردها الأردن من العراق سنة ١٩٩٧ بنسبة ٧ بالمئة عن العام الفائت. وبلغت قيمة النفط المقدم مجاناً للأردن ٢٥٠ مليون دولار في العام نفسه[٢٤٨].

وتحسنت العلاقات التجارية بين البلدين بصورة ملحوظة سنة ١٩٩٨. فقد حصل الأردن على ٤,٨ مليون طن من النفط بخصم مقداره ٥٠ بالمئة من السعر العالمي. وخفض سعر البرميل الواحد بمقدار ٢,٣ دولار (أي بسعر ١٦,٨ دولار للبرميل الواحد). وزادت قيمة البروتوكول التجاري بين البلدين إلى أكثر من ٣٠٠ مليون دولار. وتباحث الطرفان في إمكانية دراسة مد خط ناقل للنفط العراقي إلى مصفاة البترول الأردنية في الزرقاء[٢٤٩]. ووقع الأردن بروتوكولاً تجارياً جديداً في

---

(٢٤٤) *Jordan Times:* 23/1/1996, and 24/1/1996.

(٢٤٥) الدستور: ١٩/١/١٩٩٧، و٢/٢/١٩٩٧.

(٢٤٦) الدستور، ١٩/٥/١٩٩٧.

(٢٤٧) الدستور، ٢٨/٩/١٩٩٧.

(٢٤٨) الدستور، ٢٨/١٢/١٩٩٧.

(٢٤٩) المصدر نفسه.

١٥/٢/١٩٩٨ بقيمة ٢٥٥ مليون دولار[٢٥٠]. وعلى أي حال فقد نمت صادرات الأردن إلى العراق سنة ١٩٩٧ بنسبة ١٧,٧ بالمئة[٢٥١] بالنسبة إلى السنة السابقة. وظل العراق أهم البلدان العربية في علاقاته التجارية.

ج ـ العلاقات الأردنية ـ المصرية

مع أن علاقات الأردن مع مصر قد تحسنت سنة ١٩٩٢، فقد استمرت الصحف الأردنية في نقد الموقف الرسمي المصري من المعارضة الإسلامية، واستمرت الصحف المصرية تهاجم الأردن وتتهمه بوضع العراقيل أمام المصالحة العربية. غير أن توقيع اتفاقيات أوسلو حسن العلاقات بين الدولتين، وزار عمرو موسى، وزير خارجية مصر، الأردن في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ حيث قابل الملك حسين والأمير حسن ورئيس الوزراء عبد السلام المجالي. وقام الملك حسين بزيارة رسمية لمصر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، فكانت الأولى منذ آب/أغسطس ١٩٩٠. وكان لهذه الزيارة أثرها في تحسين العلاقات بين البلدين وبين الرئيس مبارك والملك حسين[٢٥٢]. واستأنفت اللجنة العليا الأردنية ـ المصرية التي يرأسها رئيسا الحكومتين في أيار/مايو ١٩٩٤ لأول مرة منذ سنة ١٩٩٠[٢٥٣]. وقام الملك حسين بزيارة لمصر في تموز/يوليو ١٩٩٤ والتقى بالرئيس مبارك في الاسكندرية وتباحث معه في موضوع المفاوضات مع إسرائيل[٢٥٤].

ولكن العلاقات بين البلدين توترت إثر إبرام معاهدة السلام الأردنية ـ الإسرائيلية بسبب اتجاه الأردن إلى الاستقلال في سياسته الخارجية عن مصر. ولكنها بدأت في التحسن بزيارة الرئيس مبارك للأردن في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ التي كانت الأولى منذ سنة ١٩٩٠، وتلاها مشاركة الملك حسين في قمة رباعية مع الرئيس مبارك والرئيس عرفات ورئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين لدفع مفاوضات الحكم الذاتي الفلسطيني إلى الأمام[٢٥٥]. واجتمعت اللجنة العليا الأردنية ـ المصرية في القاهرة في آذار/مارس ١٩٩٥ لبحث تطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين[٢٥٦]. وزار الحسين الرئيس مبارك في آب/أغسطس ١٩٩٥ لتهنئته بنجاته من محاولة اغتياله في أديس أبابا.

---

(٢٥٠) الرأي، ١٦/٢/١٩٩٨.

(٢٥١) الرأي، ٢/٥/١٩٩٨.

(٢٥٢) Susser, «Jordan,» *MECS*, vol. 17 (1993), p. 478.

(٢٥٣) الدستور، ٨/٥/١٩٩٤.

(٢٥٤) الدستور، ٧/٧/١٩٩٤.

(٢٥٥) الدستور: ٢٢/١/١٩٩٥، و٣/٢/١٩٩٥.

(٢٥٦) *Jordan Times:* 16/3/1995, and 17/3/1995.

وقد سخرت الصحف المصرية من الدور الأردني في المنطقة باعتباره يتجاوز حجم الأردن وقدراته، في صيف ١٩٩٥ بسبب تدخله في شؤون العراق الداخلية. واتهم عمرو موسى الأردن بالهرولة في تطبيع علاقاته مع إسرائيل في خطابه الذي ألقاه في مؤتمر عمان الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٥[٢٥٧].

وعلى الرغم من لقاء الحسين ومبارك في العقبة في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥، فقد عادت العلاقات الأردنية ـ المصرية إلى التوتر عام ١٩٩٦، بسبب علاقات الأردن الوثيقة بإسرائيل وقبول الأردن للفريق أول حسين كامل ومنحه حق اللجوء السياسي، مما جعل مصر تخشى أن يكون للأردن دور فاعل في تغيير نظام الحكم العراقي. ولكن قيادتي البلدين تجاوزتا ذلك، والتقى الرئيس مبارك والملك حسين في شباط/ فبراير وأيار/ مايو وحزيران/ يونيو وتشرين الأول/ أكتوبر من السنة نفسها. واجتمعت اللجنة العليا الأردنية ـ المصرية في أيار/ مايو ١٩٩٦ لبحث التنسيق السياسي والتوسع في التبادل التجاري بين البلدين.

واستمرت العلاقات بين البلدين في التحسن سنة ١٩٩٧، فقام العاهل الأردني بزيارة الرئيس المصري في أسوان في ٨/ ١/ ١٩٩٧، لدفع عملية السلام على المسار الفلسطيني ـ الإسرائيلي والضغط على الرئيس الإسرائيلي نتنياهو[٢٥٨]. والتقى الملك حسين والرئيس مبارك في العقبة في ٢٤/ ٥/ ١٩٩٧ لبحث الموضوع نفسه وتبادل الرأي حول بعث السوق العربية المشتركة. وفي هذا اللقاء صرح الحسين للصحفيين بقوله: «إن لمصر موقع القيادة فيما يتعلق بكل ما فيه الخير في هذه المنطقة»[٢٥٩]. واجتمعت اللجنة العليا الأردنية ـ المصرية في القاهرة في ٥/ ٧/ ١٩٩٧ وتناولت موضوع السوق العربية المشتركة. وبين الدكتور كمال الجنزوري، رئيس وزراء مصر، أن حجم التبادل التجاري بين البلدين قد نما بين سنتي ١٩٩١ و١٩٩٦ من ٤٠ مليون دولار إلى ١١٢ مليون دولار، وأن هذا الحجم لا يساوي ١ بالمئة من حجم تجارة مصر مع العالم[٢٦٠].

وتواصلت اللقاءات بين رئيسي الدولتين للبحث في إنقاذ عملية السلام على المسار الفلسطيني ـ الإسرائيلي. وعقدت الدورة الخامسة عشرة للجنة العليا الأردنية ـ

(٢٥٧) **الرأي،** ٣٠/ ١٠/ ١٩٩٥.

(٢٥٨) **الدستور:** ٨/ ١/ ١٩٩٧، و٩/ ١/ ١٩٩٧.

(٢٥٩) **الدستور،** ٢٥/ ٥/ ١٩٩٧.

(٢٦٠) **الدستور:** ٦/ ٧/ ١٩٩٧، و٧/ ٧/ ١٩٩٧.

المصرية في عمان في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ وجاء في البيان الختامي لها دراسة إمكانية تصدير الغاز المصري للأردن، وافتتاح مشروع الربط الكهربائي بين البلدين(٢٦١).

د ـ العلاقات الأردنية ـ السورية

فوجئت القيادتان السورية والأردنية باتفاقيات أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل وأثارت قلقهما. وشعرتا بضرورة التشاور والتنسيق بينهما في بداية الأمر. ولذا زار الملك حسين دمشق في ٢١/١١/١٩٩٣ على رأس وفد أردني ضم رئيس الوزراء عبد السلام المجالي ورئيس الديوان الملكي الشريف زيد بن شاكر ومستشار الملك السياسي مروان القاسم، والتقى بالرئيس حافظ الأسد والمسؤولين السوريين. وتقرر في اللقاء ضرورة التنسيق بين القيادتين وتوحيد الموقف والرؤية نحو عملية السلام، واتخاذ موقف موحد داعم لعملية السلام حتى يتحقق السلام الشامل والعادل الذي ترضى به الأجيال وتصونه، والقائم على استعادة الحقوق العربية كاملة وفي مقدمتها حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره على ترابه الوطني(٢٦٢).

وواصل الملك حسين لقاءاته بالرئيس الأسد في شباط/فبراير وأيار/مايو ١٩٩٤ في دمشق، وفي نيسان/ابريل في عمان دون التوصل إلى تنسيق فعلي بين الطرفين. وقامت سوريا بإيقاف اجتماعات اللجنة العليا الأردنية ـ السورية المقرر عقدها في ١/٦/١٩٩٤(٢٦٣). وقد أثار إبرام معاهدة وادي عربة القيادة السورية، فأدانت انفراد الأردن بالصلح مع إسرائيل. ووصف الرئيس الأسد المعاهدة بأنها «ردة»، وشجب تأجير الأراضي الأردنية للإسرائيليين(٢٦٤). وانزعجت القيادة الأردنية من استقبال سوريا لوفد من أحزاب المعارضة الأردنية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، واتهم الأردن سوريا باستغلال مياه نهر اليرموك والحصول على أكثر من حصتها منها على حساب الأردن(٢٦٥).

واستاءت سوريا من السياسة الأردنية نحو العراق، وانتقد الرئيس الأسد الأردن في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ على تدخله في شؤون العراق الداخلية. وكان يرى أن قيام نظام حكم موال لأمريكا في العراق من شأنه أن يضعف سوريا ويعزلها لإحاطتها

---

(٢٦١) الدستور: ٧/٩/١٩٩٧، و٩/٩/١٩٩٧؛ الرأي: ٢٦/١/١٩٩٨، و٢١/١٢/١٩٩٨.

(٢٦٢) الدستور، ٢٢/١١/١٩٩٧.

(٢٦٣) *Jordan Times*, 12/6/1994.

(٢٦٤) *Jordan Times*, 19/10/1994.

(٢٦٥) الشرق الأوسط، ٥/٦/١٩٩٥، و *Jordan Times*, 29/7/1995.

بأنظمة سياسية موالية لأمريكا.

وقد قاطعت سوريا ولبنان مؤتمر القمة الاقتصادي للشرق الوسط وشمال افريقيا الذي عقد في عمان، وبررتا هذه المقاطعة بدعوى أن المؤتمر مجرد مسعى لإجبار العرب على الدخول في الفلك الاستعماري والهيمنة الاقتصادية الإسرائيلية(٢٦٦).

لقد عارضت سوريا تطبيع الأردن علاقاته مع إسرائيل وتعاونه الوثيق مع الولايات المتحدة الأمريكية وتحسن علاقاته مع تركيا. واتهمت الحكومة الأردنية السلطات السورية بالعمل على بث الذعر وعدم الاستقرار في الأردن. وأعلن الكباريتي، رئيس الوزراء الأردني، في آذار/مارس ١٩٩٦ أنه تم الكشف عن العديد من العمليات الإرهابية خلال الأشهر الستة السالفة ضد شخصيات وأهداف أردنية أفشلتها الأجهزة الأمنية الأردنية. غير أن قمة القاهرة التي عقدت في أواخر حزيران/يونيو ١٩٩٦ حسنت العلاقات بين الملك حسين والرئيس الأسد. واتفقت الأجهزة الأمنية الأردنية والسورية في تموز/يوليو من السنة نفسها على منع التسلل عبر الحدود بين الدولتين. وفي ١٩٩٦/٨/٣ زار الحسين دمشق والتقى بالرئيس الأسد، واستقرت العلاقات بين البلدين(٢٦٧).

وأعلن وزير المياه والري الأردني في ١٩٩٨/٥/١٨ أنه تم الاتفاق بين الأردن وسوريا على تنفيذ مشروع سد الوحدة على نهر اليرموك والمقدرة كلفته بحوالى ٣٠٠ مليون دينار أردني، بحيث يوفر ١٢٠ مليون متر مكعب سنوياً من المياه للأردن مقابل ٧٠ بالمئة من الطاقة الكهربائية المولدة من السد ستكون من نصيب سوريا. وقال إن السعة التخزينية للسد تقدر بـ ٢٢٥ مليون متر مكعب(٢٦٨).

هذا وقد أثارت تصريحات العماد مصطفى طلاس، وزير الدفاع السوري، في ١٩٩٨/١٠/٦ حول دور الأردن في حرب تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣ حفيظة السلطات الأردنية. فقد استهجنها مجلس الوزراء واعتبرها إساءة للأردن... كما أثارت هذه التصريحات ردود فعل سلبية في الأردن بوجه عام. وقال رئيس الوزراء فايز الطراونة: «نحن نستضيف ١٢٥ ألف سوري على أراضينا...»(٢٦٩).

وعلى الرغم من هذا التوتر اجتمعت لجنة حوض اليرموك المشتركة في عمان في

(٢٦٦) Susser, «Jordan,» *MECS*, vol. 19 (1995), p. 419.

(٢٦٧) Susser, «Jordan,» *MECS*, vol. 20 (1996), pp. 446-447, and الرأي، ١٩٩٦/٨/١٣.

(٢٦٨) الرأي، ١٩٩٨/٥/١٩.

(٢٦٩) الرأي: ١٩٩٨/١٠/٧؛ ١٩٩٨/١٠/٩، و١٩٩٨/١٠/١٧.

٢٠/١١/١٩٩٨ لبحث جدوى إنشاء سد الوحدة على نهر اليرموك. وتم الاتفاق على البدء بعملية البحث عن تمويل للسد(٢٧٠).

هـ ـ العلاقات الأردنية ـ السعودية والخليجية

ظلت العلاقات الأردنية ـ السعودية، في أعقاب غزو العراق للكويت متوترة على الرغم من محاولات الأردن تحقيق المصالحة واعتذار الملك حسين للملك فهد بن عبد العزيز عن موقفه من الغزو في ٢٦/٩/١٩٩٣(٢٧١). وظلت العلاقات الأردنية ـ الكويتية متوترة جداً، بينما تحسنت علاقات الأردن مع عُمان وإمارة قطر والإمارات العربية المتحدة.

وأعلن الملك حسين في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ أن الأردن حريص على عودة علاقاته مع العربية السعودية إلى سابق دفئها. وأعرب عن أمله في أن يدرك القادة السعوديون أن موقف الأردن من أزمة الخليج الثانية لم يقصد منه الإساءة إليهم، وأنه لم يسبب لهم أي أذى(٢٧٢). وقام الحسين بتأدية العمرة في ليلة القدر من رمضان في ٨/٣/١٩٩٤، فكانت أول زيارة للسعودية منذ سنة ١٩٩٠. ولم يتمكن من مقابلة الملك فهد في هذه الزيارة(٢٧٣). ولم يكن القادة السعوديون راضين عن تدخل الملك حسين في الأزمة الداخلية اليمنية والقيام بدور الوسيط بين الحزب الاشتراكي والرئيس اليمني علي عبد الله صالح. كما لم ترحب القيادة الأردنية بتدخل السعودية في ترميم الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس(٢٧٤).

وقبلت السعودية بتعيين سفير أردني جديد في الرياض في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، دون أن تعين لها سفيراً في عمان. وانضمت السعودية إلى مصر وسوريا في عزل الأردن بعد توقيع اتفاقية وادي عربة. وساهم لقاء الأمير حسن بالأمير سعود الفيصل، وزير الخارجية السعودي، على هامش اجتماعات الدورة (٤٩) للجمعية العامة للأمم المتحدة في عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين على مستوى السفراء. والتحق السفير الأردني بعمله في الرياض في شباط/فبراير ١٩٩٥. ثم سمحت السلطات السعودية لأسر الأردنيين العاملين في السعودية بالالتحاق بذويها، وسهلت للسيارات الشاحنة الأردنية المرور عبر أراضيها إلى بلدان الخليج الأخرى(٢٧٥).

---

(٢٧٠) الرأي: ٢١/١١/١٩٩٨، و٢٣/١١/١٩٩٨.

(٢٧١) *Jordan Times*, 27/9/1993.

(٢٧٢) الدستور، ٢٨/١/١٩٩٤.

(٢٧٣) الدستور، ٩/٣/١٩٩٤.

(٢٧٤) الرأي، ٢١/٤/١٩٩٤.

(٢٧٥) *Jordan Times*, 15/3/1995.

وتحسنت العلاقات بين المملكتين بصورة ملموسة بعد قيام عبد الكريم الكباريتي، وزير الخارجية الأردني، بزيارة الرياض في أواخر تموز/يوليو ١٩٩٥، فكانت أول زيارة لوزير خارجية أردني منذ سنة ١٩٩٠، وقد قابل الكباريتي الأمير سلطان بن عبد العزيز، النائب الثاني لرئيس الوزراء، والأمير سعود الفيصل، وزير الخارجية. وعاد، على أثر هذه الزيارة، السفير السعودي إلى عمله في عمان في ١٢/ ١١/ ١٩٩٥[٢٧٦]. ثم قام الأمير سعود الفيصل بزيارة الأردن في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. وزار الملك حسين السعودية ثانية في شباط/فبراير من السنة نفسها. والتقى بالأمير عبد الله بن عبد العزيز، ولي العهد السعودي. ثم زار السعودية في آب/ أغسطس من السنة نفسها والتقى بالملك فهد لأول مرة منذ سنة ١٩٩٠.

وانعكست هذه الزيارات الودية على العلاقات التجارية بين البلدين. فقد عقدت الحكومتان اتفاقية تجارية في تموز/يوليو ١٩٩٦، وفتحت الأسواق السعودية للسلع الأردنية. وتعاقدت الحكومة السعودية مع ألفي معلم أردني[٢٧٧]. وزار الحسين السعودية في ٢٢/ ١/ ١٩٩٧، حيث قابل الملك فهد وولي العهد السعودي. وزار الأمير سعود الفيصل الأردن في ٣/ ٦/ ١٩٩٧، وصرح أثناء زيارته أن «السعودية سند للأردن ولن تسمح لأية ضائقة بأن تصيبه». ووعد باستقطاب المزيد من العمال الأردنيين في بلاده، وبالسماح للمنتوجات الزراعية الأردنية بدخول الأسواق السعودية[٢٧٨]. ووقع وزيرا الإعلام في المملكتين مذكرة تفاهم إعلامي بينهما أثناء زيارة وزير الإعلام السعودي للأردن في ١٧/ ٩/ ١٩٩٧، نصت على تبادل البرامج الإذاعية والتلفزيونية والخبرات الإعلامية بينهما[٢٧٩]. وقام الأمير عبد الله، ولي العهد السعودي، بزيارة الأردن في ١/ ٦/ ١٩٩٨ مما عزز العلاقات بين البلدين[٢٨٠].

أما بالنسبة إلى بلدان الخليج الأخرى فقد تحسنت علاقات الأردن معها بسهولة وبسرعة، باستثناء دولة الكويت. وكان أول مسؤول خليجي يزور الأردن الشيخ حمد ابن جاسم آل ثاني، وزير خارجية قطر في ١/ ١/ ١٩٩٤. وقام الملك حسين بزيارة كل من عمان وقطر في أواخر آذار/مارس ١٩٩٤[٢٨١]. وحصل أول اتصال رسمي بين

---

(٢٧٦) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٥**، ص ٢٦٢، و *Jordan Times:* 15/7/1995, and 17/7/1995.

(٢٧٧) *Jordan Times:* 16/6/1995, and 22/7/1996.

(٢٧٨) **الدستور**: ٢٣/ ١/ ١٩٩٧؛ ٢٤/ ١/ ١٩٩٧؛ ٢٥/ ١/ ١٩٩٧، و٥/ ٦/ ١٩٩٧.

(٢٧٩) **الدستور**، ٨/ ٩/ ١٩٩٧.

(٢٨٠) **الرأي**، ٣/ ٦/ ١٩٩٨.

(٢٨١) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٥**، ص ٢٦٢.

الأردن والكويت سنة ١٩٩٦ من خلال تبادل الرسائل بين الأمير حسن، ولي عهد الأردن، والشيخ سعد العبد الله، ولي عهد الكويت ورئيس وزرائها. وتلاه اتصال بين الملك حسين وأمير الكويت الشيخ جابر الأحمد[٢٨٢]. وتوترت العلاقات بين البلدين في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ بسبب المعاملة السيئة للسجناء الأردنيين في الكويت. وطلب الملك حسين من السفيرين الأمريكي والبريطاني في عمان استجلاء الصورة عن الوضع في ٢٠/١/١٩٩٧. ولم يبدأ التحسن في العلاقات الأردنية ـ الكويتية إلا بعد الكلمة التي ألقاها الأمير حسن، نائب الملك، في افتتاح الجلسة الطارئة للاتحاد البرلماني العربي في عمان التي تضمنت بعض المطالب الكويتية من العراق. وفي ٧/١/١٩٩٩ أعلن الشيخ سعد العبد الله أن «العلاقات الأردنية ـ الكويتية تتطور إيجابياً وسيشهد المستقبل القريب المزيد من هذه التطورات وأثنى على الأمير حسن وقال: كان لكلمته «وقع طِيب في نفوس الكويتيين، لما تضمنته من تعاطف مع الأسرى الكويتيين في العراق»[٢٨٣].

وعلى صعيد العلاقات الأردنية ـ القطرية زار الملك حسين الدوحة والتقى بالشيخ خليفة بن حمد آل ثاني، أمير قطر في آذار/مارس ١٩٩٤، كما قام عبد السلام المجالي، رئيس الوزراء الأردني، بزيارة رسمية لقطر استغرقت ثلاثة أيام (٢٤ ـ ٢٦/٥/١٩٩٧)[٢٨٤]. وشارك الأردن في المؤتمر الاقتصادي الرابع للشرق الأوسط وشمال افريقيا الذي عقد في الدوحة بين ١٦ و١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ الذي حضرته ٦١ دولة منها عشر دول عربية. وكان الوفد الأردني برئاسة نائب رئيس الوزراء وزير التنمية الدكتور جواد العناني[٢٨٥]. وزار الأمير حسن قطر في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ لبحث فرص الاستثمار في الأردن واستقبال عمال أردنيين[٢٨٦].

وتوثقت العلاقات الأردنية ـ العمانية بزيارة الملك حسين لمسقط في آذار/مارس ١٩٩٤. وقام الحسين بعد أربع سنوات بزيارة لعمان في سبيل توطيد العلاقات بين البلدين[٢٨٧]. وظلت العلاقات الأردنية ـ البحرينية وثيقة بسبب الود والاحترام المتبادلين بين قيادتي البلدين.

(٢٨٢) Susser, «Jordan,» *MECS*, vol. 20 (1996), p. 448.

(٢٨٣) الرأي، ١٧/١/١٩٩٩.

(٢٨٤) الدستور: ٢٥/٣/١٩٩٤، و٤/٥/١٩٩٧.

(٢٨٥) الدستور: ١٦/١١/١٩٩٧، و١٩/١١/١٩٩٧.

(٢٨٦) الدستور، ١٨/١٢/١٩٩٧.

(٢٨٧) الدستور، ٢٥/٣/١٩٩٤، والرأي، ٦/٣/١٩٩٨.

٣ ـ العلاقات الأردنية ـ الأمريكية

سعت الإدارة الأمريكية منذ مؤتمر مدريد سنة ١٩٩١ إلى إبعاد الأردن عن العراق ودفعه إلى الإسراع في المفاوضات مع إسرائيل لإبرام معاهدة سلام معها. وبدأت المساعي الأمريكية بإلغاء الحظر على سفر المواطنين الأمريكيين إلى الأردن في ٤/٤/١٩٩٣[٢٨٨]. وتلاها مشاركة القوات المسلحة الأردنية في المناورات العسكرية البحرية والبرية التي جرت على أرض الأردن في نيسان/ابريل ١٩٩٣. وزار الجنرال جوزيف هور (Joseph Hoar)، رئيس هيئة الأركان في القيادة المركزية الأمريكية، الأردن في الشهر نفسه وفي حزيران/يونيو من السنة نفسها[٢٨٩]. كما زار وفد من وزارة الدفاع الأمريكية الأردن لدراسة إمكانية وضع ترتيبات أمنية مشتركة. وقام الملك حسين بأول زيارة رسمية للولايات المتحدة في منتصف حزيران/يونيو ١٩٩٣، بعد حرب الخليج الثانية، حيث قابل الرئيس كلينتون وبعض أعضاء مجلس الشيوخ والنواب الأمريكيين. وامتدح البيت الأبيض الملك حسين على جهوده الشجاعة من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان. ووصف وارن كريستوفر (Warren Christopher) وزير الخارجية الأمريكي، العاهل الأردني بأنه صديق قديم للولايات المتحدة[٢٩٠]. وطلبت الإدارة الأمريكية من الكونغرس الإفراج عن المساعدات الموقوفة للأردن منذ حرب الخليج، بعد أن ابتعد عن العراق. وتلقى الأردن مساعدة أمريكية مقدارها ١٣٧ مليون دولار سنة ١٩٩٣[٢٩١].

وتحسنت العلاقات الأردنية ـ الأمريكية كثيراً بعد إبرام معاهدة السلام مع إسرائيل. وزار الملك حسين واشنطن ثلاث مرات خلال سنة ١٩٩٤. وقررت الإدارة الأمريكية إعفاء الأردن من الديون الأمريكية المترتبة عليه ومقدارها ٧٠٠ مليون دولار خلال السنوات ١٩٩٤ و١٩٩٥ و١٩٩٦. وتعهدت بتزويد الأردن بتجهيزات عسكرية حديثة بما في ذلك طائرات حربية من طراز «أف ١٦». وتعهد الرئيس الأمريكي في خطابه أمام مجلس الأمة الأردني في ٢٦/١٠/١٩٩٤ بأن لا تتخلى بلاده عن الأردن، وأنها ستلبي حاجاته الدفاعية المشروعة، وتوفر له الأمن الذي يستحقه. وكان الأردن قد طلب من الإدارة الأمريكية ٢,٥ مليار دولار للسنوات العشر التالية من أجل تحديث قواته المسلحة وإنعاش اقتصاده، غير أن الإدارة الأمريكية لم تستجب لهذا الطلب[٢٩٢].

---

(٢٨٨) الدستور، ٥/٤/١٩٩٣.

(٢٨٩) الدستور، ٩/٦/١٩٩٣، و *Jordan Times*, 13/4/1993.

(٢٩٠) الرأي، ٢٦/٦/١٩٩٣.

(٢٩١) Susser, «Jordan,» *MECS*, vol. 17 (1993), p. 470.

(٢٩٢) الدستور، ٢٧/١٠/١٩٩٤، و *Jordan Times:* 1/12/1994, and 2/12/1994.

هذا وقد زار نائب الرئيس الأمريكي آل غور (Al Gore) الأردن في آذار/ مارس ١٩٩٥. وزار الملك حسين الولايات المتحدة مرتين في السنة نفسها (في آذار/ مارس وأيلول/ سبتمبر). واستقبل العاهل الأردني مادلين أولبرايت (Madeleinne Albright)، المندوبة الأمريكية لدى الأمم المتحدة في ٢/ ٥/ ١٩٩٥(٢٩٣). وقابل الحسين الرئيس كلينتون ثلاث مرات خلال سنة ١٩٩٦ (في آذار/ مارس وحزيران/ يونيو وتشرين الأول/ اكتوبر). ووافقت الإدارة الأمريكية على تزويد الأردن بـ ١٢ طائرة حربية من طراز «اف ١٦أ» (F16A) وأربع طائرات من طراز «اف ١٦ب» (F16B) و١٨ طائرة عمودية من نوع «UH 1 H» وخمسين دبابة من طراز «M60 A3» وتجهيزات أخرى سلمت في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦(٢٩٤). وفي نيسان/ ابريل ١٩٩٦ دخلت إلى الأردن لأول مرة ٢٤ طائرة حربية أمريكية من طراز «F15» و«F16»، وبقيت فيه لمدة شهرين من أجل تدريب الطيارين الأردنيين والطواقم الأرضية في سلاح الجو الملكي الأردني على استعمال طائرات «F16» والقيام بتمارين مشتركة وعمليات المراقبة(٢٩٥). كما قامت القوات البحرية الأمريكية بتمارين عسكرية مشتركة مع القوات المسلحة الأردنية على أرض الأردن في حزيران/ يونيو وتموز/ يوليو وتشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٦(٢٩٦). وأدى هذا النشاط العسكري إلى إضافة الأردن إلى قائمة الحلفاء الاستراتيجيين للولايات المتحدة الأمريكية خارج نطاق حلف شمالي الأطلسي في ١٥/ ١١/ ١٩٩٦. وقد هيأ الوضع الجديد الأردن لتخزين أسلحة أمريكية على أرضه، وساعده على تحديث قواته المسلحة(٢٩٧).

وزار العاهل الأردني واشنطن في ١/ ٤/ ١٩٩٧ على رأس وفد أردني، وطلب من الرئيس كلينتون ملياري دولار ضمانات قروض بحيث يتاح للحكومة الأردنية أن تحصل على قروض من بنوك أمريكية تجارية بضمان الحكومة الأمريكية التي تلتزم بتسديد فوائد المبلغ. كما طلب منه القيام بدور الوسيط لدى صندوق النقد الدولي لتأمين قروض للأردن بمليار دولار، وزيادة المعونة السنوية الأمريكية للأردن(٢٩٨). ووقعت في واشنطن اتفاقية أردنية - أمريكية لحماية الاستثمارات، أثناء الزيارة (في ٣/ ٤/ ١٩٩٧). والتقى الملك حسين بوزير الدفاع الأمريكي وليام كوهين (William

(٢٩٣) الدستور، ٣/ ٥/ ١٩٩٥.

(٢٩٤) *Jordan Times:* 12/12/1996; 13/12/1996, and 15/12/1996.

(٢٩٥) Dallas, *King Hussein: A Life on the Edge,* p. 261, and *Jordan Times:* 14/4/1996; 16/4/1996; 1/6/1996, and 26/6/1996.

(٢٩٦) *Jordan Times:* 20/6/1996; 21/6/1996; 22/6/1996; 6/7/1996, and 6/11/1996.

(٢٩٧) *Jordan Times:* 16/11/1996; 17/11/1996; 19/11/1996, and 20/11/1996.

(٢٩٨) الدستور: ١/ ٤/ ١٩٩٧، و٢/ ٤/ ١٩٩٧.

(Cohen). وصرح الأخير للصحفيين أن الولايات المتحدة ستزود سلاح الجو الملكي الأردني بـ ١٦ طائرة حربية من طراز «F16» وسيبدأ وصولها إلى الأردن في نهاية سنة ١٩٩٧. كما ستزود القوات المسلحة الأردنية بمعدات عسكرية قيمتها مئة مليون دولار(٢٩٩). وأسفرت هذه الزيارة أيضاً عن توقيع اتفاقية بين الحكومة الأردنية وبنك التصدير والاستيراد الأمريكي (Exim Bank) تنص على منح الأردن معونة مقدارها ٢٠٠ مليون دولار من التسهيلات المالية القصيرة والمتوسطة الأجل بهدف تخفيف العبء على احتياطي المملكة من العملات الأجنبية ومن خلال توفير التمويل اللازم لشراء مستوردات أمريكية المنشأ، وبذلك يتاح للبنوك المحلية الأردنية فتح اعتمادات بالدولار لعملائها لتمويل مستورداتهم من الولايات المتحدة بضمانة البنك الأمريكي المذكور بموجب كفالات يصدرها البنك المركزي الأردني(٣٠٠).

وقام الأمير حسن بزيارة لواشنطن في ١٥/٦/١٩٩٧، والتقى بالرئيس كلينتون. وأسفر هذا اللقاء عن إعلان الرئيس الأمريكي عن إنشاء صندوق الشرق الأوسط لدعم السلام والاستقرار الذي كان يطالب به الأمير(٣٠١). ووقعت في عمان اتفاقية أردنية ـ أمريكية لتشجيع الاستثمار المشترك في ٢/٧/١٩٩٧. وقرر مجلس الشيوخ الأمريكي الموافقة على تقديم معونة للأردن بقيمة ١٥٠ مليون دولار في تموز/ يوليو ١٩٩٧(٣٠٢). وتسلم الأردن أربع طائرات حربية من طراز «F16» من أصل ١٦ طائرة في ١٧/١٢/١٩٩٧(٣٠٣).

وأبلغ الأردن في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ أن الإدارة الأمريكية قررت رصد ٢٢٥ مليون دولار معونة للأردن في مشروع موازنتها العامة لسنة ١٩٩٩. كما تسلمت القوات المسلحة الأردنية الدفعة الأخيرة من الأسلحة والمعدات العسكرية الأمريكية وهي ٣٨ دبابة من طراز «M60 A3» و١٨ مدفعاً من عيار ثماني بوصات وقطع غيار لطائرات «HU» العمودية وآليات لنقل الأفراد وذخيرة(٣٠٤). وفي أثناء زيارة وزير الدفاع الأمريكي وليام كوهين للأردن في نيسان/ابريل ١٩٩٨، أبدى تفهمه لاحتياجات الأردن العسكرية(٣٠٥).

---

(٢٩٩) الدستور، ٤/٤/١٩٩٧.
(٣٠٠) الدستور، ٢١/٤/١٩٩٧.
(٣٠١) الدستور: ١٥/٦/١٩٩٧، و٢٠/٦/١٩٩٧.
(٣٠٢) الدستور: ٣/٧/١٩٩٧، و٢٠/٧/١٩٩٧.
(٣٠٣) الدستور، ١٥/٩/١٩٩٧.
(٣٠٤) الرأي: ١٨/١/١٩٩٨، و٢٢/١/١٩٩٨.
(٣٠٥) الرأي، ١٩/٤/١٩٩٨.

ووقعت شركة البوتاس العربية والشركة الأردنية لصناعات البحر الميت مع شركة بيرميرال هولدنغ (Permaral Holding) الأمريكية اتفاقية لتصنيع وتسويق منتجات البرومين من البحر الميت بكلفة مقدارها ١٢٠ مليون دولار في ١٥/ ١٠/ ١٩٩٨. ومن المتوقع أن يبلغ حجم المبيعات بعد الإنتاج ١٣٠ مليون دولار سنوياً[٣٠٦].

ولعل مشاركة ثلاثة من رؤساء الجمهورية الأمريكيين السابقين بمعية الرئيس كلينتون في تشييع جنازة الملك حسين مؤشر واضح على أهمية الأردن ودوره في المنطقة وعلى أهمية الملك الراحل.

٤ ـ علاقات الأردن مع الاتحاد الأوروبي واليابان

لم تنهج دول الاتحاد الأوروبي واليابان النهج الأمريكي في إعفاء الأردن من ديونها عليه، على الرغم من الوساطة والضغوط الأمريكية في هذا الصدد. واكتفت هذه الدول بإعادة جدولة الديون الأردنية. ووافقت المانيا وبريطانيا على إعفاء الأردن من بعض ديونهما عليه.

وزار الأردن عدد من قادة دول الاتحاد الأوروبي خلال السنوات التي تلت إبرام معاهدة السلام الأردنية ـ الإسرائيلية. كما قام العديد من المسؤولين الأردنيين بزيارة هذه الدول سعياً إلى تعزيز العلاقات مع هذه الدول. فقد زار جون ميجور (John Major) رئيس الوزراء البريطاني الأردن في آذار/ مارس ١٩٩٥، كما زاره المستشار الألماني في حزيران/ يونيو من السنة نفسها[٣٠٧]. وقامت القوات البريطانية بتمارين مشتركة مع القوات المسلحة الأردنية على أرض الأردن في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦. وزار الرئيس الفرنسي جاك شيراك (Jacques Chirac) الأردن في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٦. وقام الملك حسين بجولة في شباط/ فبراير ١٩٩٧ على بريطانيا والمانيا وايرلندا، كما زار فرنسا في حزيران/ يونيو من السنة نفسها. وبالمقابل زار توني بلير (Tony Blair)، رئيس وزراء بريطانيا، الأردن في ١٩/ ٤/ ١٩٩٨ وزار الرئيس الألماني رومان هرتسوغ (Roman Herzog) الأردن في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٨[٣٠٨].

وقد وقع الأردن في مالطا اتفاقية الشراكة الأردنية ـ الأوروبية بالأحرف الأولى في ١٦/ ٤/ ١٩٩٧ التي يتم بموجبها إنشاء منطقة تجارة حرة بين الأردن ودول الاتحاد الأوروبي خلال فترة انتقالية مدتها ١٢ سنة تنتهي بحلول سنة ٢٠١٠، وعلى أن تدخل

---

(٣٠٦) الرأي، ١٦/ ١٠/ ١٩٩٨.

(٣٠٧) الدستور: ٣٠/ ٥/ ١٩٩٥، و٥/ ٦/ ١٩٩٥.

(٣٠٨) الدستور: ٢١/ ١٢/ ١٩٩٧، و١٣/ ٦/ ١٩٩٧؛ الرأي: ٢٠/ ٤/ ١٩٩٨، و١٩/ ١١/ ١٩٩٨.

هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في ١/١/١٩٩٩[٣٠٩]. وقد أثار توقيع هذه الاتفاقية حالة من القلق والخوف لدى الصناعيين الأردنيين، وتساءلوا إذا ما كانت مدة ١٢ سنة كافية لتأهيل الصناعات الأردنية لمنافسة الصناعات الأوروبية[٣١٠]. وتلقى الأردن معونات من الاتحاد الأوروبي مقدارها ٨٠ مليون دولار بعد توقيع الاتفاقية المذكورة بصفتها النهائية في بروكسل في ٢٤/١١/١٩٩٧[٣١١].

أما علاقات الأردن باليابان فقد تطورت بصورة ملموسة بعد سنة ١٩٩٠ لاقتناعها بالدور المحوري للأردن في المنطقة، كما يقول المسؤولون اليابانيون، من جهة، ولدوافع اقتصادية يابانية وضغوط سياسية أمريكية. لقد أصبحت اليابان في التسعينيات أكبر دول العالم التي تقدم معونات خارجية. ففي سنة ١٩٩٥ بلغت معوناتها الخارجية بما في ذلك القروض السهلة والمنح ٨٦٥ مليون دولار. وغدت اليابان أكبر دولة مقرضة للأردن، إذ تجاوزت ديون اليابان على الأردن المليار دولار سنة ١٩٩٥. ولما كان القانون الياباني لا يسمح بإلغاء الديون أو السماح بها فقد وافقت الحكومة اليابانية على إعادة جدولة ديونها على الأردن وتعديل الفائدة المقررة عليها لتخفيف عبء تسديدها على الأردن[٣١٢].

وسعى الأردن إلى توثيق علاقاته باليابان. فقام الأمير حسن، ولي العهد، على رأس وفد رسمي بزيارة اليابان في أيار/مايو ١٩٩٥ لافتتاح الأسبوع الأردني في طوكيو. وتلا ذلك زيارة رئيس وزراء اليابان توشيكي موراياما (Tochiichi Murayama) للأردن في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. وبلغت المساعدات اليابانية للأردن ٤٤١ مليون دولار سنة ١٩٩٥[٣١٣]. وعقد أسبوع ياباني في عمان في حزيران/يونيو ١٩٩٦ برعاية الأمير حسن والأمير تاكامادو (Takamado) ممثلاً للأسرة المالكة اليابانية. كما زار وزير خارجية اليابان يوكيهيتو إكيدا (Yukihito Ikeda) الأردن في آب/أغسطس ١٩٩٦، وأجرى مباحثات مع الملك حسين والأمير حسن ورئيس الوزراء عبد الكريم الكباريتي[٣١٤]. وأعلن السفير الياباني في عمان في ٢٧/٤/١٩٩٧ أن المساعدات اليابانية للأردن ستبلغ ٢٠٠ مليون دولار للعام ١٩٩٨[٣١٥].

---

(٣٠٩) الدستور، ١٧/٤/١٩٩٧.

(٣١٠) الدستور، ٢٦/٥/١٩٩٧.

(٣١١) الدستور: ١٧/٩/١٩٩٧؛ ٢٤/١١/١٩٩٧؛ ٢٥/١١/١٩٩٧، و٢٦/١١/١٩٩٧ (نص الاتفاقية).

(٣١٢) *Jordan Times:* 16/9/1995; 29/10/1995, and 18/12/1995.

(٣١٣) الدستور، ٢٣/٥/١٩٩٥، و Susser, «Jordan,» *MECS*, vol. 19 (1995), p. 422.

(٣١٤) *Jordan Times*, 26/8/1996.

(٣١٥) الدستور، ٢٨/٤/١٩٩٧.

خاتمـــة

بدأت صحة الملك حسين تلقي ظلالاً من القلق العام في الأردن منذ سنة ١٩٩٢. فلعدة سنوات، كان الملك يعاني اضطراباً في دقات قلبه وتضخماً في البروستات ومتاعب في السمع. وبعد عملية صغيرة لإزالة عقدة أعصاب من رجله اليمنى في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، أجريت له عملية جراحية في الولايات المتحدة الأمريكية في آب/أغسطس ١٩٩٢، وأزيلت كليته اليسرى والحالب بسبب نمو سرطاني فيهما. ونجحت العملية، كما ثبت خلوه من السرطان بعد الفحص الطبي الذي أجري له في الولايات المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢[(١)].

ولما عاد الحسين من رحلته للاستشفاء إلى عمان في ١٩٩٢/٩/٢٤ استقبل استقبالاً رسمياً وشعبياً منقطع النظير. ووجه في ١٩٩٢/١١/٥ خطاباً إلى الشعب حول ملابسات مرضه لم يخل من الصراحة والشجاعة[(٢)].

أثار مرض الملك مسألة وراثته على مستوى الرأي العام الأردني، ونشر رامي خوري مقالة في صحيفة **جوردان تايمز** *(Jordan Times)* في ١٩٩٢/٩/٨ كانت لها ردود فعل عديدة في الأوساط الأردنية الشعبية وعلى مستوى الأسرة المالكة. ومن المعروف أن مسألة وراثة العرش كانت تشغل بال الحسين منذ بدايات حكمه. فقد كان شقيقه الأمير محمد بن طلال ولياً للعهد حينما تولى سلطاته الدستورية سنة ١٩٥٣، واستمر في ولاية العهد حتى ميلاد ابنه البكر عبد الله سنة ١٩٦٢ الذي عين ولياً للعهد في اليوم الثالث من عمره. واقتضت الظروف الصعبة التي مرت بها المملكة أن يحل الأمير الحسن، شقيق الملك الأصغر، محل الأمير عبد الله في ولاية العهد سنة ١٩٦٥. وساهم الأمير حسن مساهمة فاعلة في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية وفي صنع السياسات الرسمية في هذه الميادين. ولكن الملك حسين كان حريصاً على

---

(١) *Jordan Times:* 23/8/1992, and 13/12/1992.

(٢) **الدستور**، ١٩٩٢/٥/٦.

أن لا يبقى العرش في نسل الحسن، إذا ما تولى الملك بعده، وأن يعود إلى أبنائه. وسعى الحسين بصورة غير مباشرة إلى إقناع شقيقه بذلك. فبعد إبرام معاهدة السلام مع إسرائيل، أعلن الملك عن نيته في تكوين مجلس للأسرة الهاشمية لبحث مسألة وراثة العرش على أن يضم المجلس جميع أبناء وحفدة جده الأكبر الحسين بن علي، وأن يختار المجلس الأصلح منهم لتحمل المسؤوليات[٣]. وأكد في الوقت نفسه ثقته التامة بأخيه ولي العهد. ولكنه أراد أن يفتح الباب لمن سيأتي بعده. وكان الحسين قد عين الأمير علي، نجله من الملكة علياء، خليفة للأمير حسن في سنة ١٩٧٨. وأراد أن يشد الانتباه إلى ابنه الأكبر من الملكة نور، الأمير حمزة، حينما وجه إليه رسالة في ١٦/٩/١٩٩٧ بمناسبة بلوغه سن الرشد، الثامنة عشرة من عمره[٤].

شعر الملك حسين في صيف ١٩٩٨ بارتفاع في حرارته ونقصان في وزنه وإرهاق شديد. فلما زار مستشفى مايو كلينيك في الولايات المتحدة في تموز/يوليو من السنة نفسها من أجل الفحص الطبي، اكتشف سرطان الغدد اللمفاوية لديه، وخضع للعلاج الكيماوي في المستشفى نفسه لعدة شهور[٥]. ولم يمنعه العلاج من متابعة الشؤون السياسية الأردنية الداخلية والخارجية، وأن يوجه رسالة إلى شقيقه الأمير حسن، نائب الملك بذلك في ٦/٨/١٩٩٨، وأن يتدخل في فضيحة تلوث المياه في عمان، وأخيراً أقدم على تفويض شقيقه بصلاحيات تعديل الحكومة وتغييرها[٦]. وقام أثناء العلاج بالوساطة بين السلطة الوطنية الفلسطينية وحكومة نتنياهو في محادثات واي ريفر بلانتيشن (Wye River Plantation) في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٨.

ويبدو أن الأمير حسن لم يرغب في تنفيذ ما يريده الملك في مسألة وراثة العرش. وكان لدى الملك ستة أشهر من التأمل والتفكير في مستقبل العرش الأردني. وشعر الملك في ١٩/١/١٩٩٩ أنه أصبح في وضع صحي يمكنه من العودة إلى الوطن، فعاد بطائرته الخاصة، وفي نيته تسوية الأمور بنفسه. وبعد عودته بيومين تلقى رسالة من الأمير حسن يطلب فيها توضيح وضعه كخليفة له. فرد الملك على هذه الرسالة في ٢٥/١/١٩٩٩ برسالة مطولة بيّن فيها أنه اقترح تأليف مجلس للأسرة

---

(٣) انظر خطاب الحسين في ضباط القوات المسلحة والأمن العام والمخابرات العامة والدفاع المدني في ٢٥/١٠/١٩٩٤، في: الدستور، ٢٦/١٠/١٩٩٤.

(٤) الدستور، ١٧/٩/١٩٩٧.

(٥) الرأي، ٢٩/٧/١٩٩٨.

(٦) الــرأي: ٨/٨/١٩٩٨؛ ١٢/٨/١٩٩٨، و١٧/٨/١٩٩٨، و Roland Dallas, *King Hussein: A Life on the Edge* (London: Profile Books, 1999), pp. 278-280.

المالكة للنظر في اختيار خليفة للأمير حسن، وأن الأمير لم يستجب لهذا الاقتراح. ولذا قرر الملك تعيين ابنه البكر الأمير عبد الله ولياً للعهد بدلاً منه. ولما توفي الملك حسين في ٧/٢/١٩٩٩ تمت عملية انتقال العرش بيسر. فقد نودي بعبد الله الثاني بن الحسين ملكاً على البلاد في اليوم نفسه. وعيّن أخاه الأمير حمزة ولياً للعهد(٧).

لقد قيل الكثير في الملك حسين أثناء حياته وبعد مماته. وقال كثير من المحللين أنه كان بارعاً وحكيماً وبعيد النظر، وقد جمع بين الاندفاع والحذر والطموح والواقعية والنظرتين الإيجابية والسلبية. صحيح أنه لم تتح له الفرصة لاكتساب ثقافة عميقة تؤهله لتكوين فكرة عن الحكم، بخلاف شقيقه الأمير حسن الذي درس في جامعة اكسفورد، وشارك في المنتديات الفكرية العربية والإسلامية والعالمية، فأثار إعجاب أهل السياسة والفكر والعلم. وساهم الأمير حسن في تطوير التربية والتعليم في الأردن وفي إدامة الحوار بين المثقفين والمفكرين العرب من خلال منتدى الفكر العربي في عمان، وفي تجديد الفكر الديني الإسلامي من خلال مؤسسة آل البيت (المجمع الملكي لبحوث الحضارة العربية الإسلامية) في عمان، وفي إدارة الحوار بين الأديان في المعهد الملكي الخاص بذلك في عمان.

كان الحسين براغماتياً ومسلماً عصرياً ولديه شعور قوي بالانتماء إلى بيت الرسول (ﷺ) وبالرسالة المناطة بآل البيت عبر العصور. ولذا كان قادراً على الدفاع عن مواقفه السياسية بحجج دينية إسلامية وبروح منفتحة على العصر. وكان يعتبر نفسه وريثاً لأعظم ثورة في تاريخ العرب الحديث، الثورة العربية الكبرى، التي قادها جده ضد الأتراك في مطلع القرن العشرين.

نال الحسين ثقة الجيش الأردني وبقي على اتصال يومي وثيق بقادته حتى تمكن من السيطرة عليه سيطرة تامة وعلى معرفة كل صغيرة أو كبيرة فيه. وكان هذا الجيش سنده في الملمات وفي الأزمات الداخلية، وأظهر ولاءه وإخلاصه الكاملين في كل لحظة.

لم يتح الحسين لأي رئيس حكومة أن يكون مركز قوة في البلاد. ولا عجب أن تتشكل ٥٦ حكومة طوال مدة حكمه البالغة ٤٦ سنة. وكان الأشخاص المقربون منه قلة نذكر منهم خاله الشريف ناصر بن جميل ووصفي التل وزيد الرفاعي.

لعبت الأجهزة الأمنية الأردنية، ولا سيما دائرة المخابرات العامة، دوراً مهماً في الحفاظ على الأمن والاستقرار في البلاد، وفي تفتيت المعارضة السياسية الأردنية وضبطها.

---

(٧) Dallas, Ibid., pp. 281-284.

وكان الملك حسين يشعر أن القدر لم ينصفه، وأنه مؤهل لحكم بلد أكبر وأغنى من الأردن، ولكن هذا الشعور لم يبعث في نفسه الغرور، بل كان متواضعاً مهذباً مع محدثيه. وقد لاحظ المقربون منه في السنوات الأخيرة، أنه لم يعد كما كان سابقاً هادئاً ومستمعاً جيداً، وإنما قل صبره ولم تعد لديه الرغبة في الاستماع للناس ورؤيتهم(٨).

يلاحظ خلال السنوات العشر الأخيرة من حكم الملك حسين أن كتب التكليف الملكية لرؤساء حكوماته التسعة ركزت على معظم التحديات والمشكلات الحقيقية التي يواجهها الأردن. وقد وعدت جميع هذه الحكومات في الكتب التي ردت بها على كتب التكليف أو في بياناتها الوزارية التي تقدمت بها إلى مجلس النواب لنيل الثقة على أساسها بحل هذه المشكلات. والواقع أنه لم يتمكن أي منها من التصدي لهذه التحديات أو حل هذه المشكلات. وما زالت هذه التحديات والمشكلات تلقي بثقلها على الملك الشاب عبد الله الثاني وعهده الجديد، وهذه التحديات والمشكلات سياسية واقتصادية واجتماعية يمكن تلخيصها في ما يلي:

أولاً: التحديات السياسية، وأولها الوحدة الوطنية. فمن المعروف أن الشعب الأردني مؤلف من سكان شرقي الأردن الأصليين ومن اللاجئين والنازحين الفلسطينيين، وأن قيام منظمة التحرير الفلسطينية والاعتراف بها ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني أينما وجد قد خلق في الأردن هويتين: فلسطينية وأردنية، وأوجد ازدواجاً في الولاء الوطني والسياسي. وأخفقت كل المحاولات الرسمية الأردنية للدمج وتوحيد الولاء بين هاتين المجموعتين من السكان. وغدت هذه الازدواجية تعرقل تطور الحياة السياسية الأردنية في الاتجاه الديمقراطي. وترددت هذه المشكلة في كتب التكليف الملكية، مثلما أشغلت الكتاب والصحفيين والسياسيين في الأردن، وذهبوا مذاهب متباينة في تناولها وتحليلها ومعالجتها. فمنهم من يرى أن الأردنيين من أصل فلسطيني مواطنون أردنيون لا يتناسب تمثيلهم في الحكم والإدارة والجيش والأجهزة الأمنية والمؤسسات العامة مع نسبتهم من السكان. ويطالب هذا الفريق بمساواة الفلسطينيين مع الشرق أردنيين في ذلك كله. ويرى فريق آخر من الأردنيين أن إثارة مسألة حقوق الفلسطينيين في هذا الوقت، وقبل البت في مسألة اللاجئين الفلسطينيين وحقهم في العودة إلى وطنهم وتعويضهم من ممتلكاتهم في فلسطين يخدم مصلحة إسرائيل التي تطالب بتوطين اللاجئين حيثما يقيمون، وتمتنع عن منحهم حق العودة إلى ديارهم أو التعويض لمن لا يرغب في العودة، كما نصت على ذلك قرارات الأمم المتحدة. ويرى هذا الفريق أن دعوة الفريق الأول تثبيت لمقولة «الوطن البديل»

---

(٨) المصدر نفسه، ص ٢٣٧ ـ ٢٤٠ و٢٧٧.

للفلسطينيين في الأردن، وليست هذه في مصلحتهم.

وثاني هذه التحديات تغوّل السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية، وضعف المجالس النيابية أمام الحكومات المتعاقبة. **وثالثها** الفساد والمحسوبية والترهل الإداري وهي نتيجة لاحتكار السلطة من قبل فئات معينة، وغياب الرقابة التشريعية ومحاسبة السلطة التنفيذية. **ورابع** هذه التحديات ضعف الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني الذي يعود إلى غياب الحياة الحزبية عن الساحة الأردنية مدة طويلة من الزمن بين سنتي ١٩٥٧ و١٩٩٢، تعرض خلالها الحزبيون للاضطهاد والملاحقة والنفي الاختياري بحثاً عن الرزق خارج البلاد. وساد طوال هذه المدة قناعات لدى المواطنين أن الحزبية ضياع لمستقبل الشباب، ومتاهة لا جدوى منها، وتشتيت للجهود، ومضيعة للوقت، ومجلبة للضرر. وساهمت وسائل الإعلام الأردنية والسياسة العامة للدولة في تثبيت هذه القناعات. وكانت التجارب الحزبية في الأقطار العربية الشقيقة مثبطة للهمم أيضاً. وعجزت الأحزاب السياسية الجديدة بعد سنة ١٩٩٢ عن تطوير إدارتها وبرامجها ووسائل عملها ونشاطها بصورة توثق علاقاتها مع الجماهير الشعبية. **وخامس** هذه التحديات احترام حقوق الإنسان الذي ما زالت منظمات حقوق الإنسان في الأردن تسجل المخالفات الكثيرة على هذا الصعيد. وجاء تأليف اللجنة الملكية لحقوق الإنسان في مطلع نيسان/ابريل ٢٠٠٠ برئاسة المحامي أحمد عبيدات، وهو رئيس وزراء سابق، لتؤكد هذه الحقيقة وهذا التحدي.

أما **التحديات الاقتصادية** التي وردت في كتب التكليف الملكية وما تزال تلقي بثقلها على الشعب الأردني كله فهي: العجز في الموازنة العامة للدولة والعجز في الميزان التجاري الأردني وفي ميزان المدفوعات والديون الخارجية التي تبلغ ستة مليارات ونصف المليار دولار. ولعل أخطر التحديات الاجتماعبة تفاقم البطالة وآثارها السلبية في المجتمع كله، واتساع الهوة بين الفقراء والأغنياء، ووقوع ما يربو على ٣٠ بالمئة من السكان تحت خط الفقر، وتقلص حجم الطبقة الوسطى في المجتمع الأردني باستمرار، وأخيراً تأهيل القوى البشرية لاستيعاب المستجدات في ثورة المعرفة والمعلومات والتكنولوجيا.

ولا شك في أن التحديات الخارجية التي نجمت عن معاهدة السلام مع إسرائيل لا تقل خطراً عن التحديات الداخلية السالفة الذكر. فالسلام المفروض على الأردن وعلى الفلسطينيين وما تتعرض له سوريا ولبنان من ضغوط لإبرام سلام مماثل، يفتح الباب أمام احتمالات كثيرة ذات أبعاد اقتصادية وأمنية تضمن لإسرائيل الهيمنة على المشرق العربي في ظل التفكك العربي الراهن.

المـراجـع

١ ـ العربية

كتب

الاتحاد الوطني العربي. **الميثاق**. عمان: مطبعة القوات المسلحة الأردنية، [١٩٧٢؟].

الأحمد، أحمد قاسم. **التعاون الاقتصادي بين المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية ألمانيا**. عمان: الجمعية العلمية الملكية، مركز الدراسات الدولية، ١٩٩٣.

الأردن، وزارة الثقافة والإعلام. **الوثائق الأردنية، ١٩٨٠**. عمان: الوزارة، دائرة المطبوعات والنشر، ١٩٨١.

ــــــ. **الوثائق الأردنية، ١٩٨١**. عمان: الوزارة، دائرة المطبوعات والنشر، ١٩٨٢.

ــــــ. **الوثائق الأردنية، ١٩٨٢**. عمان: الوزارة، دائرة المطبوعات والنشر، ١٩٨٣.

ــــــ. **الوثائق الأردنية، ١٩٨٣**. عمان: الوزارة، دائرة المطبوعات والنشر، ١٩٨٤.

ــــــ. **الوثائق الأردنية، ١٩٨٩**. عمان: مجلس التعاون العربي؛ الوزارة، دائرة المطبوعات والنشر، ١٩٨٩.

ــــــ. **الوثائق الأردنية: مجلس الأمة الأردني، ١٩٢١ ـ ١٩٨٤**. عمان: الوزارة، دائرة المطبوعات والنشر، ١٩٨٤.

أمين، جلال أحمد. **العرب ونكبة الكويت**. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨١.

بركات، حليم. حرب الخليج: **خطوط في الرمل والزمن، يوميات من جوف الآلة**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢.

بريماكوف، يفغيني. **أسرار المباحثات السوفييتية ـ العراقية في أزمة الخليج**. ترجمة أحمد الحسيني. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩١.

البزاز، سعد. **التاريخ السري لحرب الخليج**. ط ٢. عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٢.

الحسن، خالد. **الاتفاق الأردني ـ الفلسطيني للتحرك المشترك (عمان، ١١/٢/١٩٨٥)**. الكويت: شركة دار الكويت للصحافة، [د. ت.].

الحسين بن طلال (ملك الأردن). **٢٥ عاماً من التاريخ: مجموعة خطب جلالة الملك الحسين بن طلال المعظم، ١٩٥٢ ـ ١٩٧٧**. لندن: شركة سمير مطاوع للنشر والعلاقات العامة، [١٩٧-؟]. ٣ ج.

ـــــ. **عشرة أعوام من الكفاح والبناء: مجموعة خطب جلالة الملك الحسين بن طلال المعظم ملك المملكة الأردنية الهاشمية: من سنة ١٩٧٧ إلى سنة ١٩٨٧م**. جمع وإعداد وتحرير علي محافظة. [عمان]: مركز الكتب الأردني، ١٩٨٨.

ـــــ. **مجموعة خطب جلالة القائد الأعلى، ١٩٨٧ ـ ١٩٩١**. تحرير قاسم محمد صالح وقاسم محمد الدروع. عمان: القوات المسلحة الأردنية، مديرية التوجيه المعنوي، ١٩٩٢.

داود، عبد المنعم محمد. **مجلس تعاون دول الخليج ومحاولة تطويره على ضوء تجربة السوق الأوروبية المشتركة**. الاسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٨٨.

دائرة المطبوعات والنشر (الأردن). **الحياة السياسية في الأردن: تشريعات وقوانين**. عمان: الدائرة، ١٩٩٣.

الدباس، حامد وإيهاب الشلبي (محرران). **انتخابات ١٩٨٩: حقائق وأرقام**. عمان: مركز الأردن الجديد للدراسات، ١٩٩٣. (سلسلة المجتمع المدني والحياة السياسية الأردنية؛ ١٠)

الدستور الأردني مع جميع التعديلات التي طرأت عليه. عمان: مطبوعات مجلس الأمة، ١٩٨٦.

رياض، محمود. **مذكرات محمود رياض، ١٩٤٨ ـ ١٩٧٨: البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط**. ط ٢. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٥.

الشرع، منذر. **التعاون الاقتصادي بين المملكة الأردنية الهاشمية وشبه الجزيرة الايبرية**. عمان: الجمعية العلمية الملكية، مركز الدراسات الدولية، ١٩٩٢.

الشريدة، عبد المهدي. **مجلس التعاون لدول الخليج العربية: آلياته، أهدافه المعلنة، علاقاته بالمنظمات الإقليمية والدولية**. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٥.

الصالح، مصطفى. **التعاون الاقتصادي بين المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية الإيطالية**. عمان: الجمعية العلمية الملكية، مركز الدراسات الدولية، ١٩٩٤.

ـــــــ. **التعاون الاقتصادي بين المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية الفرنسية**. عمان: الجمعية العلمية الملكية، مركز الدراسات الدولية، ١٩٩٤.

صايغ، يزيد يوسف. **الأردن والفلسطينيون: دراسة في وحدة المصير أو الصراع الحتمي**. لندن: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٨٧. (سلسلة قضايا راهنة؛ ٣)

صقر، محمد [وآخرون]. **المعاهدة الأردنية ـ الإسرائيلية: دراسة وتحليل**. ط ٢. عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠٠٠.

طريف، جليل فريد. **قروض الأردن الخارجية ودورها في التنمية الاقتصادية**. [عمان]: البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات، [١٩٨٤].

الطويلة، عبد الستار. **أزمة الخليج: حرب أم سلام؟**. القاهرة: مكتبة مدبولي، [١٩٩١].

غروبارد، ستيفن. **حرب السيد بوش**. ترجمة محمود برهوم ونقولا ناصر. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٣.

الفانك، فهد. **الاقتصاد الأردني غداً**. عمان: [د. ن.]، ١٩٨٣.

ـــــــ. **التحديات الاقتصادية لعام ١٩٨٥**. عمان: [د. ن.]، ١٩٨٥.

ـــــــ. **خطة التنمية الأردنية: عرض وتحليل وتقديم إنجازات الخطة الخمسية السابقة، ١٩٧٦ ـ ١٩٨١ ومهمات الخطة الخمسية الجديدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ١٩٨١ ـ ١٩٨٥**. عمان: [د. ن.]، ١٩٨٢.

الفهد، سليمان. **شاهد على زمان الاحتلال العراقي في الكويت، ٢/٨/١٩٩٠ ـ ٢٦/٢/١٩٩١**. [القاهرة]: مكتبة مدبولي، [١٩٩١؟ ـ ١٩٩٢].

كمال، أحمد محمد. **انفجار الخليج، العراق المغبون وكلمة للتاريخ**. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩١.

الكيلاني، فاروق. **استقلال القضاء**. القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٧.

اللجنة الإعلامية الأردنية. **معاهدة السلام بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة اسرائيل، ٢٦/١٠/١٩٩٤**. ط ٢. عمان: ١٩٩٤. (مؤلف رقم ١٨)

محافظة، علي. **الفكر السياسي في الأردن، ١٩١٦ ـ ١٩٤٦**. عمان: مركز الكتب الأردني، ١٩٩٠. ٢ ج.

المدفعي، مديحة. **الأردن وحرب السلام**. ترجمة رشيد أبو غيدا. عمان: مكتبة برهومة، ١٩٩٣.

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام. **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٨٧**. تحرير السيد يسين. القاهرة: المركز، ١٩٨٨.

ـــــ. **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٣**. المشرف ورئيس التحرير السيد يسين. القاهرة: المركز، ١٩٩٤.

ـــــ. **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٤**. القاهرة: المركز، ١٩٩٥.

ـــــ. **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٥**. القاهرة: المركز، ١٩٩٦.

ـــــ. **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٧**. رئيس التحرير وحيد عبد المجيد. القاهرة: المركز، ١٩٩٨.

مشروع الميثاق الوطني الأردني. عمان: مديرية المطابع العسكرية، ١٩٩٠.

المملكة الأردنية الهاشمية. **الكتاب الأبيض: الأردن وأزمة الخليج، آب ١٩٩٠ ـ آذار ١٩٩١**. عمان: حكومة المملكة الأردنية الهاشمية، ١٩٩١.

الميثاق الوطني الأردني. عمان: مديرية المطابع العسكرية، ١٩٩١.

نافع، ابراهيم. **الفتنة الكبرى: عاصفة الخليج**. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٢.

هيكل، محمد حسنين. **حرب الخليج: أوهام القوة والنصر**. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٢.

ياغي، اسماعيل ونظام بركات. **دراسات فلسطينية**. الرياض: ١٩٨٨.

دوريات

ابراهيم، سعد الدين. «الأردن سندريلا العربية.» **الرأي** (عمان): ٢٠/١١/١٩٨٩.

أبو رمان، حسين. «قراءة أولية في انتخابات الأردن النيابية لعام ١٩٨٩.» **الأردن الجديد** (نيقوسيا): السنة ٦، العددان ١٥ ـ ١٦، خريف ١٩٨٩ ـ شتاء ١٩٩٠.

أبو ريشة، زليخة. «إعادة بناء البيت الأردني.» **الرأي**: ٧/٩/١٩٨٩.

أخبار الخليج (المنامة): ١٩٨٨/٨/٢٤.

الأخرس، نشأت. «الاستفتاء على الميثاق في ظل الدستور الأردني.» **الرأي**: ٣٠/ ٥/ ١٩٩٠.

الأردن الجديد: السنة ١، العدد ١، تموز/يوليو ١٩٨٤؛ السنة ١، العدد ٢، كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤، والسنة ٦، العدد ١٤، صيف ١٩٨٩.

ارشيدات، صالح. «انتخابات بدون تحالفات، لماذا؟.» **الدستور**: ٢٧/ ١٠/ ١٩٨٩.

الأعرج، موسى. «قانون نقابة المعلمين: دستوريته وجدواه.» **الرأي**: ٢٤/ ٤/ ١٩٩٣.

الأفق (عمان): ١٥ تموز/يوليو ١٩٩٢؛ ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢؛ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢؛ ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٣؛ ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٣، و١٢ تموز/يوليو ١٩٩٣.

الأفق الاقتصادي (عمان): ٢١ آذار/مارس ١٩٨٢؛ ٢١ نيسان/ابريل ١٩٨٢، و١٩ أيار/مايو ١٩٨٢.

الأنباء (الكويت): ٢٦/ ٢/ ١٩٨٥.

الأهالي (القاهرة): ٢٦/ ٤/ ١٩٨٩.

بكر، ابراهيم. «تعقيب على عرض ومناقشة قانون محكمة العدل العليا رقم ١١ لسنة ١٩٨٩.» **الرأي**: ٧/ ٧/ ١٩٩٠.

ـــــ. «مذكرة قانونية حول موقع الاستفتاء الشعبي على الميثاق الوطني في النظام القانوني الأردني.» **الرأي**: ٧/ ٥/ ١٩٩٠.

البلاد (عمان): ١٤/ ١٢/ ١٩٩٤.

بوران، يوسف. «غزارة في الأحزاب وندرة في الأعضاء.» **الرأي**: ٩/ ٦/ ١٩٩٢.

بيروت المساء (بيروت): ٨ أيار/مايو ١٩٨٩، و١٥ أيار/مايو ١٩٨٩.

الثورة (بغداد): ١٠/ ٥/ ١٩٩٠.

الجريدة الرسمية (الأردن): ١٧ نيسان/ابريل ١٩٧٣؛ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤؛ ٧ شباط/فبراير ١٩٧٦؛ ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤، و٢٥ آذار/مارس ١٩٩٢.

الجماهير (نشرة سرية صادرة عن الحزب الشيوعي الأردني المحظور النشاط): العدد ٢، شباط/فبراير ١٩٨٩؛ العدد ٣، آذار/مارس ١٩٨٩؛ العدد ٤، نيسان/

ابريل ١٩٨٩؛ العدد ٥، أيار/مايو ١٩٨٩؛ العدد ٦، حزيران/يونيو ١٩٨٩، العدد ٧، تموز/يوليو ١٩٨٩، والعدد ٨، آب/أغسطس ١٩٨٩.

الحطاب، فؤاد رشدي. «نقابة المعلمين.» **الرأي**: ٢٠/٤/١٩٩٣.

حكمت، طاهر. «عن الميثاق.» (ثلاث حلقات). **الرأي**: ٢٤ ـ ٢٦/٤/١٩٩٠.

الحموري، محمد. «مشروعية الاستفتاء على الميثاق من الناحية الدستورية.» **الرأي**: ٢٢ ـ ٢٤/٥/١٩٩٠.

حوراني، هاني. «انتفاضة نيسان ١٩٨٩: دروس وعبر.» **الأردن الجديد**: السنة ٦، العدد ١٤، صيف ١٩٨٩.

الحياة (لندن): ١٦/١٢/١٩٨٨؛ ١٠/٥/١٩٩٤، و١٨/٩/١٩٩٥.

الخطيب، نعمان أحمد. «محكمة العدل العليا بين نظام القضاء الموحد ونظام القضاء المزدوج.» **مؤتة للبحوث والدراسات**: السنة ٦، العدد ٢، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١.

ـــــــ. «الميثاق ومشروعية الاستفتاء عليه.» **الرأي**: ١٠/٦/١٩٩٠.

داودية، محمد. «دلالة عدم استخدام الفقرة (هـ) من المادة (١٨) من قانون الانتخاب.» **الدستور** (عمان): ١٨/١٠/١٩٨٩.

الدجاني، رجائي. «حوارات وطنية.» **الأسواق** (عمان): ١٦ ـ ١٧/١٠/١٩٩٣.

الدستور: أعداد كثيرة للسنوات ١٩٩٢ ـ ١٩٩٨.

الرأي: أعداد كثيرة للسنوات ١٩٨٣ ـ ١٩٩٨.

رتيب، رابح. «مجلس التعاون العربي وإمكانات التكامل الاقتصادي.» **السياسة الدولية** (القاهرة): السنة ٢٥، العدد ٩٧، تموز/يوليو ١٩٨٩.

الريماوي، فهد. «قانون المطبوعات الجديد.» **الرأي**: ١٢/١/١٩٩٣.

الزعبي، خالد يوسف. «مذكرة ودراسة دستورية حول الميثاق الوطني.» **الرأي**: ٣٠/٥/١٩٩٠.

السبيل (عمان): ٨/١٠/١٩٩٤.

السعودي، هاني. «في سبيل دينار قوي.» **الرأي**: ٦/٥/١٩٨٨.

السفير (بيروت): ١٦/١١/١٩٨٨.

شتات، عيسى. «نقابة المعلمين، تنظيم المهنة وتحسين أداء المعلمين.» **الرأي**: ٢٣/٤/١٩٩٣.

الشرق الأوسط: ٥/٣/١٩٩٥؛ ١١/٥/١٩٩٥؛ ٥/٦/١٩٩٥؛ ١٢/٧/١٩٩٥؛ ١٨/٧/١٩٩٥؛ ٥/٢/١٩٩٦، و٦/٢/١٩٩٦.

الشطناوي، علي خطار. «مدى دستورية الاستفتاء على الميثاق الوطني.» **الرأي**: ٢٢/٦/١٩٩٠.

الشعب (عمان): ٢١/٨/١٩٩١.

صوت الشعب (عمان): ٥/٣/١٩٩١؛ ٣٠/٨/١٩٩٣، و٢٦/١٠/١٩٩٤.

طريف، جليل فريد. «قروض الأردن الخارجية ودورها في التنمية الاقتصادية.» **الأردن الجديد**: العددان ٣ ـ ٤، ربيع ـ صيف ١٩٨٥. (عرض وتحليل محمد عباس وحسين الحياري)

العظم، يوسف. «صور ومعالم... بين يدي الميثاق.» **الرأي**: ١٦/٥/١٩٩٠.

عواد، محمد أحمد. «رد على الأستاذ ابراهيم بكر: مقدمات أولية: القضية الأولى في الميثاق.» **الرأي**: ١٣/٥/١٩٩٠.

الغزوي، محمد سليم. «خواطر حول بعض ما قيل ونقول عن الميثاق.» **الرأي**: ١٦/٥/١٩٩٠، و١٧/٥/١٩٩٠.

الفانك، فهد. «ارتفاع الأسعار بين الحق والاستغلال.» **الرأي**: ٢١/١٠/١٩٨٨.

ـــــ. «ارتفاع الأسعار القادم، ما نسبته المئوية؟.» **الرأي**: ١٨/١٠/١٩٨٨.

ـــــ. «حدود زيادات الأسعار.» **الرأي**: ٢٦/١٠/١٩٨٨.

ـــــ. «خمسة أسعار صرف رسمية، من يسدد فروق العملة؟.» **الرأي**: ١٠/٨/١٩٨٩.

ـــــ. «الدينار الأردني تجاوز الأزمة العابرة.» **الرأي**: ٤/٥/١٩٨٨.

ـــــ. «رأس المال الهارب، خرج ولم يعد.» **الرأي**: ١١/٤/١٩٨٨.

ـــــ. «رفض ترخيص أحزاب.» **الرأي**: ٥/١٢/١٩٩٢.

ـــــ. «سعر الصرف المتغير، وما بعد؟.» **الرأي**: ٢٧/٨/١٩٨٩.

ـــــ. «سلة العملات، هل لها وجود؟.» **الرأي**: ١١/٦/١٩٨٨.

ـــــــ. «السوق السوداء وراء السوق المصرفية.» **الرأي**: ١٤/٨/١٩٨٩.

ـــــــ. «الطبقة الوسطى العمود الفقري لمجتمعنا.» **الرأي**: ٢٩/١٠/١٩٨٨.

ـــــــ. «الطلب على الدولار، أزمة ثابتة.» **الرأي**: ٤/٦/١٩٨٨.

ـــــــ. «على هامش قانون المطبوعات: الصحافي المدفوع له.» **الرأي**: ٢/٢/١٩٩٣.

ـــــــ. «العملة الأجنبية، نظرة أخرى للمشكلة.» **الرأي**: ١٩/٧/١٩٨٨.

ـــــــ. «الفريق الاقتصادي في الحكومة.» **الرأي**: ٢٩/٤/١٩٨٩.

ـــــــ. «لجنة العملات الأجنبية، النتائج والدروس.» **الرأي**: ١٦/٧/١٩٨٨.

ـــــــ. «لماذا ارتفع سعر الدولار في سوق الصرافين.» **الرأي**: ١٥/١٠/١٩٨٨.

ـــــــ. «لماذا قوي الدينار؟.» **الرأي**: ١٧/٨/١٩٨٩.

ـــــــ. «ما وراء الندوة الاقتصادية.» **الرأي**: ١٩/١٠/١٩٨٨.

ـــــــ. «مجلس التعاون العربي والمديونية الخارجية الثقيلة.» **الرأي**: ٢١/٩/١٩٨٩.

ـــــــ. «محاكمة الوزراء ـ تعديلات دستورية.» **الرأي**: ٢٩/٨/١٩٩٢.

ـــــــ. «مسؤولية البنوك عن أزمة الدولار.» **الرأي**: ٧/٦/١٩٨٨.

ـــــــ. «نقابة المعلمين.» **الرأي**: ١٨/٤/١٩٩٣.

ـــــــ. «هل استقر الدينار؟.» **الرأي**: ٩/٨/١٩٨٩.

ـــــــ. «هل استقر سعر الدولار؟.» **الرأي**: ٢٤/١١/١٩٨٨.

ـــــــ. «وزارة المالية، السكوت من ذهب.» **الرأي**: ٢١/٧/١٩٨٨.

القضاة، سليمان. «حديث الدولار.» **الرأي**: ٧/٨/١٩٨٩.

كيالي، كريمان. «لماذا أخفقت النساء في الانتخابات؟.» **الشعب**: ١٦/١١/١٩٨٩.

الكيلاني، فاروق. «البدو وقانون الانتخاب.» **الرأي**: ٢٣/١٠/١٩٨٩.

المجالي، راكان. «الإجراءات الاقتصادية والصالح العام والصالح الخاص.» **الرأي**: ١٨/١٠/١٩٨٨.

المجالي، محمد. «أصداء انتفاضة نيسان في الصحافة العالمية.» **الأردن الجديد**: السنة ٦، العدد ١٤، صيف ١٩٨٩.

ـــــــ. «انتفاضة الأردن الشعبية في الصحافة العربية.» **الأردن الجديد**: السنة ٦،

العدد ١٤، صيف ١٩٨٩.

المجد (عمان): ٢٩/ ٥/ ١٩٩٥.

مخادمة، ذياب. «هموم الناخبين في برامج المرشحين.» **الدستور**: ٢٧/ ١٠/ ١٩٨٩.

مدانات، عيسى. «أحد أبرز أغراض الميثاق: إزالة كل العراقيل التي أعاقت وعطلت حياة الجماهير السياسية.» **الرأي**: ٢٧/ ٥/ ١٩٩٠.

«المرأة والتجربة الانتخابية.» **الشعب**: ٢١/ ١١/ ١٩٨٩.

مرعي، نسرين سامح. «مجلس التعاون العربي وآفاق المستقبل.» **السياسة الدولية**: السنة ٢٥، العدد ٩٦، نيسان/ ابريل ١٩٨٩.

مركز دراسات الوحدة العربية، قسم التوثيق. «موجز يوميات الوحدة العربية، آب (أغسطس) ١٩٨٨.» **المستقبل العربي**: السنة ١١، العدد ١١٧، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨.

ـــــــ. «موجز يوميات الوحدة العربية، آذار (مارس) ١٩٨٨.» **المستقبل العربي**: السنة ١١، العدد ١١٢، حزيران/ يونيو ١٩٨٨.

ـــــــ. «موجز يوميات الوحدة العربية، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨.» **المستقبل العربي**: السنة ١١، العدد ١٢٠، شباط/ فبراير ١٩٨٩.

ـــــــ. «موجز يوميات الوحدة العربية، تموز (يوليو) ١٩٨٨.» **المستقبل العربي**: السنة ١١، العدد ١١٦، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٨.

المستقبل (باريس): ٢٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٢.

ملحق الجريدة الرسمية (الأردن): أعداد مختلفة.

المومني، حسين. «قانون محكمة العدل العليا الجديد والتعديلات المقترحة.» **الرأي**: ١٥/ ١/ ١٩٩٠.

«نظام رسوم تسجيل وترخيص وسوق المركبات.» **الرأي**: ١٧/ ٤/ ١٩٨٩.

النهار (بيروت): ٦/ ٣/ ١٩٨٥، و١٦/ ١٢/ ١٩٨٨.

الواكد، ماهر. «القرارات الاقتصادية والحزم في التنفيذ.» **الرأي**: ٢١/ ١٠/ ١٩٨٨.

الوزني، راتب. «قانون الأحزاب وتجارب الآخرين.» **الرأي**: ١١/ ٤/ ١٩٩٢.

الوطن (الكويت): ١/ ٣/ ١٩٨٥.

اليمامة (الرياض): ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٠.

الأحاديث والمقابلات الشخصية

حديث جمال المومني، محافظ معان الأسبق، إلى المؤلف أثناء الحوادث في عمان في ١٦/٥/١٩٩٤.

حديث الدكتور عبد اللطيف عربيات في منزله بعمان إلى المؤلف في ٢٧/١٢/١٩٩٤.

حديث الرئيس طاهر المصري في منزله بعمان إلى المؤلف في ٢٥/١/١٩٩٦؛ ١/٢/١٩٩٦؛ ١٨/٤/١٩٩٦، و٢٥/٤/١٩٩٦.

حديث سالم مساعدة في مكتبه بعمان إلى المؤلف في ٢٧/١٠/١٩٩٦.

حديث سليم الزعبي في منزل محمد فارس الطراونة بعمان إلى المؤلف في ٢٨/١٢/١٩٩٤.

حديث سمو الأمير زيد بن شاكر في منزله بالحمّر إلى المؤلف في ٢٣/٢/١٩٩٦.

حديث عدنان أبو عودة في مكتبه بصويلح إلى المؤلف في ٢٩/١٠/١٩٩٦.

حديث الفريق المتقاعد طارق علاء الدين في منزله بعمان إلى المؤلف في ٣/١٠/١٩٩٦.

حديث محمد فارس الطراونة في منزله بعمان إلى المؤلف في ١٣/١٢/١٩٩٤، و٢٨/١٢/١٩٩٤.

حديث مضر بدران في منزله بعمان إلى المؤلف في ١٦/١٠/١٩٩٤؛ ٢٣/١٠/١٩٩٤، و٢٠/١١/١٩٩٤.

حديث مع رجائي الدجاني، وزير الداخلية الأردني في وزارة زيد الرفاعي، في مكتبه بعمان في ٨/٥/١٩٩٤.

٢ ـ الأجنبية

Books

Ali, Abbas and Malcolm Hayward. *U. S. Foreign Policy Options: Strategies for the Middle East*. Indiana, PA: American-Arab Institute for Strategic Studies, 1993.

Baker III, James A. and Thomas M. DeFrank. *The Politics of Diplomacy: Revolution, War and Peace, 1989-1992*. New York: Putnam, 1995.

Baron, Xavier. *Les Palestiniens, un peuple*. Paris: Le Sycomore, 1984.

Chevènement, Jean-Pierre. *Une certaine idée de la république m'amène à...* Paris: Albin Michel, 1992.

Dallas, Roland. *King Hussein: A Life on the Edge*. London: Profile Books, 1999.

Darwish, Adel and Gregory Alexander. *Unholy Babylon: The Secret History of Saddam's War*. London: Victor Gollancz, 1991.

Jawad, Haifaa A. (ed.). *The Middle East in the New World Order*. Basingstoke, Hampshire: Macmillan; New York: St. Martin's Press, 1994.

McDowall, David. *Palestine and Israel: The Uprising and Beyond*. London: I. B. Tauris, 1989.

Netanyahu, Benjamin. *A Place among the Nations: Israel and the World*. New York: Bantam Books, 1993.

Nevo, Joseph and Ilan Pappé (eds.). *Jordan in the Middle East: The Making of a Pivotal State, 1948-1988*. Ilford, Essex, England; Portland, Or: Frank Cass, 1994.

Quandt, William B. *Peace Process: American Diplomacy and the Arab-Israeli Conflict since 1967*. Washington, DC: Brookings Institution; Berkeley, CA: University of California Press, 1993.

Renon, Alain. *Géographie de la Jordanie*. Bruxelles: Editions complexe, 1996.

Sahliyeh, Emile F. *The PLO after the Lebanon War*. Boulder, CO: Westview Press, 1986. (Westview Special Studies on the Middle East)

Salinger, Pierre et Eric Laurent. *Guerre du Golfe: Le Dossier secret*. Paris: O. Orban, 1991.

Satloff, Robert B. *Troubles on the East Bank: Challenges to the Domestic Stability of Jordan*. Foreword by Robert G. Neumann. New York: Praeger, 1986.

Schwarzkopf, H. Norman (général). *Mémoires*. Avec la collaboration de Peter Perte; traduit de l'anglais par Pierre Gérard, Edith Ochs et Frank Straschitz. Paris: Plon, 1992.

Seale, Patrick. *Asad of Syria: The Struggle for the Midlle East*. With the assistance of Maureen McConville. London: I. B. Tauris, 1988.

Shlaim, Avi. *The Iron Wall: Israel and the Arab World*. New York: W. W. Norton, 2000.

Sweeney, John. *Trading with the Enemy: How Britain Armed Iraq*. London: Pan Books, 1993.

Thatcher, Margaret. *The Downing Street Years*. New York: HarperCollins, 1993.

Woodward, Bob. *The Commanders*. New York: Simon and Schuster, 1991.

Periodicals

Amawi, Abla. «Democracy Dilemmas in Jordan.» *Middle East Report:* vol. 22, no. 174 (1), January-February 1992.

Baram, Amatzia. «Baathi Iraq and Hashimite Jordan: From Hostility to Alignment.» *Middle East Journal:* vol. 45, no. 1, Winter 1991.

Binder, Leonard. «United States Policy in the Middle East.» *Current History:* vol. 84, no. 498, January 1985.

Birks, J. S. and C. A. Sinclair. «Employment and Development in Six Poor Arab States: Syria, Jordan, Sudan, South Yemen, Egypt, and North Yemen.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 14, no. 1, February 1982.

Carter, Jimmy. «The Need to Negotiate.» *Time* (Washington): 22 October 1990.

Department of State Bulletin (Washington): December 1985, and July 1989.

Elts, Herman. «President Reagan's Middle East Peace Initiative.» *American-Arab Affairs* (Washington): Fall 1982.

L'Express (Paris): 24 août 1990, et 31 août 1990.

El Hassan Bin Talal. «Jordan's Quest for Peace.» *Foreign Affairs:* vol. 60, no. 4, Spring 1982.

Hudson, Michael C. «The Palestinians after Lebanon.» *Current History:* vol. 84, no. 498, January 1985.

International Herald Tribune: 10/10/1996.

Jordan Times (Amman): Several issues for the years 1988-1996.

Khoury, Nabeel A. «The National Consultative Council of Jordan: A Study in Legislative Development.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 13, no. 4, November 1981.

Kipper, Judith. «President Reagan Takes the Lead.» *American-Arab Affairs:* Fall 1982.

Mattair, Thomas R. «The Arab-Israeli Conflict: The Madrid Conference, and Beyond.» *American-Arab Affairs:* no. 37, Summer 1991.

MEED (Middle East Economic Digest): 21 October 1988.

Middle East International (London): 28 April 1989.

Miller, Aaron David. «Jordan and the Arab-Israeli Conflict: The Hashemite Predicament.» *Orbis:* vol. 29, no. 4, Winter 1986.

———. «Palestinians and the Intifada: One Year Later.» *Current History:* vol. 88, no. 535, February 1989.

Le Monde (Paris): 22/4/1989; 23/4/1989; 24/4/1989, et 29/4/1989.

Nekhleh, Emile. «A Fresh Start toward Peace.» *American-Arab Affairs:* Fall 1982.

Neumann, Robert. «Finally U. S. Middle East Policy.» *Washington Quarterly:* Spring 1983.

New York Times: 11/8/1995.

Newsweek (Washington): 4 May 1989.

Rouleau, Eric. «The Future of the PLO.» *Foreign Affairs:* vol. 62, no. 1, Fall 1983.

Sahliyeh, Emile F. «West Bank Politics since 1967.» *Washington Quarterly:* Spring 1987.

Satloff, Robert. «Jordan and Reverberations of the Uprising.» *Current History:* vol. 88, no. 535, February 1989.

Sisco, Joseph J. «Middle East: Progress or Lost Opportunity?.» *Foreign Affairs:* vol. 61, no. 3, 1982.

Susser, Asher. «Jordan.» *MECS:* vol. 17, edited by Ami Ayalon, 1993.

———. ———. *MECS:* vol. 18, edited by Ami Ayalon and Bruce Maddy-Weitzman, 1994.

———. ———. *MECS:* vol. 19, edited by Bruce Maddy-Weitzman, 1995.

———. ———. *MECS:* vol. 20, edited by Bruce Maddy-Weitzman, 1996.

Time (Washington): 5 November 1990.

Wahby, Mohammed. «The Arab Cooperation Council and the Arab Political Order.» *American-Arab Affairs:* no. 28, Spring 1989.

Zunes, Stephen. «The Israeli-Jordanian Agreement: Peace or Pax Americana?.» *Middle East Policy:* vol. 3, no. 4, April 1995.

Documents

Document of International Monetary Fund, no. EBS/89/113, 2 June 1989.

Conferences

A Jordanian Presence in the Land of the Rising Sun: Summaries of Papers and Presentations from the Symposium on Japanese-Jordanian Relations «Peace and Beyond-the Roles of Jordan and Japan»: May 22, 1995, Tokyo, Japan. Edited by Mazen Armouti. Amman: Institute of Diplomacy; Japan: Middle East Institute, 1995.

فهـــرس

- ح -

ـ خ ـ

ـ د ـ

ـ ذ ـ

ـ ر ـ

ـ ض ـ

ـ ط ـ

ـ ع ـ

ـ ك ـ

ـ ل ـ

الدكتور علي محافظة

- من مواليد الأردن عام ١٩٣٨.
- حصل على دكتوراه دولة في الآداب والعلوم الإنسانية من جامعة السوربون الأولى ـ باريس عام ١٩٨٠.
- دبلوماسي في وزارة الخارجية الأردنية (١٩٦٢ ـ ١٩٧١).
- رئيس جامعة مؤتة (١٩٨١ ـ ١٩٨٩)، ورئيس جامعة اليرموك (١٩٨٩ ـ ١٩٩٣).
- يعمل حالياً أستاذاً للتاريخ الحديث ـ الجامعة الأردنية.
- له عدة مؤلفات، من أهمها:

ـ **العلاقات الأردنية ـ البريطانية من تأسيس الإمارة حتى إلغاء المعاهدة، ١٩٢١ ـ ١٩٥٧** (بيروت: دار النهار، ١٩٧٣).

ـ **تاريخ الأردن المعاصر، عهد الإمارة (١٩٢١ ـ ١٩٤٦)** (عمان: الجامعة الأردنية، ١٩٧٣).

ـ **الاتجاهات الفكرية عند العرب في عصر النهضة، ١٧٩٨ ـ ١٩١٤**، ٥ طبعات (بيروت: الأهلية للنشر، ١٩٧٥ ـ ١٩٨٧).

ـ **العلاقات الألمانية ـ الفلسطينية: من إنشاء مطرانية القدس البروتستانتية وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية، ١٨٤١ ـ ١٩٤٥** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١).

ـ **موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية، ١٩١٩ ـ ١٩٤٥** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥).

ـ **الحركة الفكرية في فلسطين وشرق الأردن (١٧٧٥ ـ ١٩٢٥)** (بيروت: الأهلية للنشر، ١٩٨٧).

ـ **الفكر السياسي في فلسطين، من نهاية الحكم العثماني حتى نهاية الانتداب البريطاني (١٩١٨ ـ ١٩٤٨)** (عمان: مركز الكتب الأردني، ١٩٨٩).

ـ **الفكر السياسي في الأردن (١٩١٦ ـ ١٩٤٦)** ٢ ج (عمان: مركز الكتب الأردني، ١٩٩٠).

ـ **أبحاث وآراء في تاريخ الأردن الحديث** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٨).

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ ـ لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

الثمن: ١٠
أو